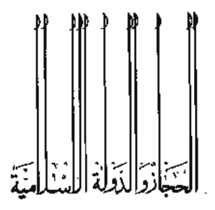


الدكتور ابراهيم بيضون

الحجاز والدولة الاسلامية

دراسة
في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية
في القرن الاول الهجري




الحجاز والدولة الاسلامية

الطبعة الاولى

١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام
هاتف: ٨٠٢٤٠٧ ـ ٨٠٢٤٢٨ ص . ب ١١٣/٦٣١١ بيروت ـ لبنان

الدكتور ابراهيم بيضون



الحجاز والدولة الاسلامية

دراسة
في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية
في القرن الاول الهجري

الاهداء

الى هيام

مقدمة

« لقد حاولتُ جاهداً اقامة حوارية بين أطراف المسائل كلها ، بحيث يبدو الحجاز مع سياق العملية التاريخية خلال القرن الأول، في الضوء المناسب والمقارب لما كان يجري في تلك الحقبة الزمنية المهمة ».

يكتسب الحجاز أهمية خاصة في التاريخ الاسلامي ، ليس من موقعه كمنطلق للدعوة فحسب ، ولكن أيضاً كمقر للدولة العربية الاسلامية في عقودها الاولى ، حيث سيكون لهاتين الخاصتين أثر كبير في مجرى التطورات السياسية الهامة ، سواء في الحجاز أم في الامصار ، خلال القرن الهجرى الاول .

وإذا أضفنا الى ذلك الخلفية التاريخية ، المتصلة جذورها بعصر التجارة المكية خلال القرن السادس الميلادي ، مع استئثار عاصمة الحجاز الأولى باثنين من أبرز عناصر الاستقطاب : العنصر الديني (الكعبة) والعنصر الإقتصادي (الايلاف) ، لأدركنا أهمية الدور الذي شغله هذا الاقليم ، عبر لحظة ارتجاج هزّت المنطقة الواسعة ، وأفضت بها الى منعطف تاريخي حاسم ، سقطت معه المفاهيم القديمة وموازين الصراع التقليدي في ذلك الوقت .

ولعل الظروف المبكرة ، المرافقة لانطلاقة الدعوة في الحجاز ، بدءاً من « الهجرة » وما اقتضته من تحالف وتعايش بين « المهاجرين » و « الانصار » ، شكّلت الارضية الاجتماعية التي قامت عليها دولة الاسلام الاولى ، متضمنة ملامحها المستقرة التي عكست تركيب الدولة نفسها ، حتى بعد انتقالها الى المحاور الوسطية المستجدّة في العراق والشام .
على أن هذه الحقبة التي شهدت تألق الحجاز وازدهاره ، كان لها وجه آخر غير ايجابي على المدى البعيد ، حيث قادت حروب الفتوح ، الآلاف من سكان هذا الاقليم وغيره في شبه الجزيرة الى ساحات المعارك ، والى الاستقرار في الأمصار ، بحيث أسفر ذلك ، وعبر مرحلة زمنية سريعة ، عن ولادة صيغ جديدة في التعامل ، سواء بين السلطة والمجتمع أو بين الدولة والقبيلة ، كانت في الحقيقة نتاج جهود دؤوبة ، تجسدت صورتها المثالية في قيام

دولة كدولة الراشدين ومجتمع كمثل المجتمع الراشدي ، وزعامة كتلك التي تجلّت في الخلفاء الروّاد من المسلمين .

وكان هذا التفريغ البشري الذي تعرض له الحجاز ، مقدمة لتفريغ عسكري وآخر سياسي ، بحيث تضاءلت أهميته وتقلّص دوره منذ منتصف العقد الهجري الثالث . . حتى اذا اقتربت نهاية القرن الاول أو كادت ، تلاشت هذه الاهمية وازداد ضمور هذا الدور ، ليبقى الحجاز في المضمون ، مجرد بداية ونموذج ، ظلّت السلطة تتمسك بهما كنظرية ، ولكن من دون العودة الفعلية اليهما . أي أن كلا الحاكمين والمحكومين ، ارتبط بهما لاغراض وأهداف مختلفة ، أحدهما عن الآخر .

ولا بد من الاعتراف أن دراسات كثيرة جرت حول حجاز العصر المكّي (الجاهلية) ، وحجاز النبوة والدعوة ، فضلاً عن حجاز الراشدين ، ولكن الابحاث المتعلقة بـ « حجاز التحول» و « حجاز انتقال السلطة » ، ظلت منقوصة وغير ملحوظة الاهتمام ، ولم تأخذ الطابع التخصصي الشمولي للأوضاع السياسية والاجتماعية لهذا الاقليم ، على نحو متكافىء مع تلك المرحلة الدقيقة والفاصلة في تاريخه الاسلامي.

واذا كنتُ قد تعرضت باسهاب لدراسة التكوينات الاولى للحجاز ، التي لا يمكن فصلُها عن التطور التاريخي المتوّج بظهور الدعوة في هذا الاقليم ، فانني سأتوقف عند بعض القضايا ذات المضمون السياسي حيناً أو الاقتصادي ـ الاجتماعي حيناً آخر وذلك كمدخل نقاشي لهذه الدراسة .

ان توجهَ الدعوةِ الاسلامية نحو قريش خلال فترة طويلة من النضال والمعاناة ، حيث وجد النبي في مكة مفتاحَ السيطرةِ على شبه الجزيرة ، اكسب دعوتَه ملامحها المبكّرَة كحركة اكثرَ التصاقاً بمراكز الاستقرار ، وذلك على حساب علاقتها بالبداوة التي ظلت حذرةً وغيرَ مستقرة . أي أن النبيَّ لجأ الى محاولةِ احتواء العصبية القبلية دون الغائها ، الذي كان على جانب من الصعوبة ، بحيث جاءت الاشارة الى « **طوائف** » في الصحيفة دون « **البطون** » . ومن هنا كان تطلُّع النبي الى الطائف ومن ثم الى يثرب ، بديلاً اكثرَ ملاءمةً وصلاحيةً من مكة ، كنواة لدولة جعل منها التكوينُ السكاني وطبيعةُ الانتاج المتنوع اكثَر عرضةً للمؤثرات الدينية والاجتماعية .

ومن هذا المنظور ، فقد تناول الصراعُ بعد هجرة النبي البداوةَ الحجازية عامة ، حيث نافست المدينةُ مكة في الاستقطاب الحضري ، منافسةَ الدولة لـ « الملأ » ، بقدر ما تميزت به الاولى عن الثاني في المضمون السياسي والاجتماعي . فبينما تحولت الدولةُ الى

دعوة للاستقرار المرتبط بالعقيدة ، ظل « الملأ » متسمًا بالطابع البدوي ، سواء على مستوى الاقلية الحاكمة التي مثّلها « شيوخ » قريش ، أو في العلاقة الاقتصادية والدينية مع البدو الذين شكّلوا أهَم عناصر الاستقطاب في مكة وتجارتها الداخلية ، بينما تصبح تدريجاً الهجرةُ الى المدينة « هجرةً » الى التحضر المقرون بالجماعة(1) .

ولقد بدا واضحاً منذ قيام دولة النبي ، أن أكثر ما استهدفت هذه الاخيرة « **نظام الإيلاف** »، الذي لم يستطع الصمود أمام « **الصحيفة** » . . وبالتالي فان الصراع يتمركز مع بداياته على خط القوافل المكّية ، بحيث جاء انتصار «بدر» تتويجاً لحرب السرايا ، وحلقةً اولى في الحصار الاقتصادي الذي هدّد « **الإيلاف** » . . من هنا نفسر اصرارَ أبي جهل التاجر المخزومي الكبير على الخروج برجاله من مكة ، ليس لانقاذ قافلة أبي سفيان فقط ، ولكن لاستعادة هيبة قريش وأمن التجارة المكّية على طريق الشام . ومن الحصار الاقتصادي الى الحرب السجالية ، الى الحديبية التي نقلت الصراعَ لأول مرة الى داخل مكة ، كان النبي يقترب من النصر الذي تكرّس بسقوط مكة و « ايلافها » ، ولكن من دون قريش التي لم تخرج سالمةً فقط من ذلك الصراع ، بل متعايشةً مع النظام الجديد وقريبة من مصدر القرار فيه .

وهكذا جاء انفرادُ مكة بـ « الفتح » ، دون العمليات العسكرية السابقة أو اللاحقة في الحجاز ، مدخلاً الى معادلة جديدة وفريدة في هذا الاقليم ، وهي سقوط مكة من دون قريش التي استمرت حاكمةً للدولة الجديدة، سواء مع الفريق المهاجر في العهد الراشدي أم غير المهاجر في العهد الاموي ، حيث جاء العفو عن أبي سفيان رغم تحجيمه ، ليعطي « **الشرعيةَ القرشيةَ** » في الزعامة ، امتداداً في البيت الاموي منذ ذلك الوقت . كما تكرس في ظل هذه المعادلة سقوطُ (الانصار) من دون (المدينة) التي ظلت عاصمةَ الدولة الاسلامية ، بينما تقلص نفوذُهم وتضاءلت قُوتهم الماديةُ والمعنويةُ بعد وفاة النبي ، دون أن يفارقَهم الشعورُ بالنقص وتحولُهم الى أقلية أمام المهاجرين الذين دخلوا (المدينة) ومعهم الزعامةُ والثراء والخبرة التجارية .

وكانت ذروةُ الفشل في « الصراع الجديد » بين الانصار والمهاجرين في السقيفة ، التي جاء اختيارُها كمكانٍ لطرح مشكلة الخلافة ، معبّراً عن العصبية الانصارية الجديدة (الاقليمية) بعد أن أصبح المسجد المكان الطبيعي لمثل هذه الامور . على أن هذه المبادرة جاءت لمصلحة المهاجرين الذين وجدوا فيها الفرصةَ والمسوّغَ معاً للبحث في هذه المسألة ،

---

(1) راجع في هذا السبيل قولاً منسوباً لعمر مخاطباً البداوة الحجازية : « لا ارزقكم حتى أرزق أهل الحاضرة فان يد الله مع الجماعة » .

متكتّلين بتياراتهم المختلفة حول نقطة مبدئية ـ رغم التفاوت في الدوافع ـ وهي قرشية الخلافة ، التي تكرّست بغير صعوبة منذ ذلك الحين .

على أن الخلافةَ ـ كمؤسسة ونظام ـ وقعت في المأزق التشريعي الذي لم يفارقْها بعد ذلك ، بحيث كان على القيّمين عليها أن يجدوا لها التنظيرَ الاسلاميَ المتطابقَ ، في ظل ما سُمي بالشورى . وكانت تلك أزمةَ السلطة الحقيقية في الاسلام ، ان النظرية جاءت بفعل الامر الواقع ودون انسجامٍ فعلي بين الشكل والمضمون .

ولم يكن من السهولة تجاوزَ هذه الازمة التي أدت الى ظهور أول جبهة سياسية في دولة الاسلام (الانصار) ، لولا قيامُ حركةِ (الردّة) التي كانت لها رغم خطورتها ايجابيتان :

الأولى : تضييقُ دائرةِ الصراع السياسي مع تراجع التحرك المفترض للمعارضة .

الثانية : ولادةُ قوةٍ عسكرية تابعةٍ للخلافة ، خاضت تجربةً رائدةً وحرباً واسعةَ النطاق ومتجددةَ الاساليب ، مما أهّلها للقيام بدورها التاريخي في حركة الفتوح .

وهكذا تجاوزت الخلافةُ مشكلةَ الانصار في داخل المدينة ومشكلةَ البداوة في خارجها ، حيث تمّ التعاملُ مع الاولى بموقف قرشي موحد ، ادى الى تحجيم هؤلاء وإبتعادهم عن مراكز النفوذ ، وبالتصدي لـ « قيم » الثانية (السيادة ، الاستقلالية ، الحرية الشخصية ، وغيرها من الرموز البدوية) ، التي أصبحت نوعاً من الخروج على النظام والجماعة المتمثلين بالدولة .

وكان استقرار السلطة في (المدينة) خلال العقود الثلاثة الأولى ، محصلاً في الحقيقة لنوعين من التوازن ، سواء على صعيد البطون القرشية مع بعضها من جهة ، أو بينها وبين (الانصار) من جهة أخرى . وإذا كان التوازن القرشي ـ الانصاري على مستوى المدينة ، قد اثبت تماسكه لحين ما ، فانَ التوازن القرشي ـ القرشي على المستوى الحجازي ، قد سقط في حلبة الصراع مع السلطة الذي انفتح على مصراعيه مع مقتل الخليفة عثمان . على أن (الانصار) جسّدوا في تلك المرحلة ، الصورة الأكثر واقعية للحجاز ، بكل ما تحمله من تطورات كانت أشد انعكاساً على أوضاعهم السياسية والاقتصادية . وإذا كان العصر الذهبي لهؤلاء متزامناً مع عهد النبيّ وتحديداً بين الهجرة والفتح (مكة) ، فان الشعور بالغربة في مدينتهم أخذ يتجلى منذ الفشل الذي لحق بهم في السقيفة ، رغم الالفة التي شدتهم نسبياً الى خلافة عمر ، بعد أن قرّب اليه جماعة منهم على حساب قريش . وازداد هذا الشعور في ظلّ خلافة عثمان ، الذي أدّى حضوره غير القوي في السلطة الى ظهور مراكز نفوذ جديدة ، استمدت قوتها من ضعف مركزية الخلافة . فكان ذلك وراء موقف الحياد ، ان لم نقل اللامبالاة ، الذي اتخذه أهل (المدينة) عامة و (الأنصار)

خاصة من مقتل عثمان ، ذلك الموقف الذي كان بداية النفور السافر بين الامويين وأهل الحجاز ، لا سيما الأنصار .

وعلى الرغم من القاسم المشترك الذي شد الأنصار الى جبهة عليّ والتحالف المصلحي بين الطرفين ، فان خروج هذا الاخير من (المدينة) تحت تأثير متغيرات خطيرة وتفادياً لانقسام الدولة في ذلك الوقت ، قلّل من حماستهم له ، ممّا فسّر بقاء الاكثرية من الأنصار في (المدينة) ، مؤثرين عدم الاسهام في اسقاط الحجاز الذي بدأ فعلياً منذ نهايات عهد عثمان وانتقال السلطة الفعلية الى مراكز النفوذ المستجدة في الأمصار . وكان هذا القرار الذي اتخذه عليّ ، يمثل اعترافاً ضمنياً منه أن الحجاز بثقله السياسي والعسكري لم يكن معه ، وإدراكاً عميقاً بالتحولات الاجتماعية خلال العقدين الأولين من دولة الراشدين ، وبالتالي فإنه لم يعد ذلك الخزّان الذي أمدّ جبهات القتال بالجند ، بعد أن أفرغته الفتوح من طاقاته البشرية الشابة ، وبعد أن فقد أهميته الإقتصادية إثر إنتقال التجارة ومعها أصحاب الثراء والطموح والخبرة الى الامصار ، مما جعله تابعاً ، بل مرتهناً لهذه المراكز الجديدة . ولقد عبّر هذا التغيير عن ذاته بعد سيطرة ثوار البصرة والكوفة والفسطاط على الوضع السياسي لبضعة أيام في (المدينة) ، كانوا خلالها الطرف الرئيسي في « انتخاب » عليّ الذي أصبح محكوماً بالاعتماد على هذه « القوة المستجدة » التي أوصلته الى الخلافة ، بعد اخفاقه في استقطاب « القوى القديمة » التي ناصبته العداء في الحجاز والأمصار .

وهكذا فان مسألة الخروج من (المدينة) لم تنحصر أهميتها في الجانب التغييري الاداري أو السياسي فقط ، ولكن في دلالتها الرمزية الأكثر أهمية . ولعل اتخاذ عليّ بالذات هذه المبادرة قد أكسبها اطاراً خاصاً ، كونه وريث النبي بمعنى ما ، ووريث « الراشدين » الثلاثة ، بحيث جاء تخلّيه عن (المدينة) التي شهدت بروز الدعوة وقيام دولتها ، مؤشراً الى تغيير بنيوي ، مسّ عمق الجوانب الايديولوجية والسياسية للأثنتين معاً .

ولعل علياً كان يرمي ليس الى استعادة الأهمية المفقودة للمدينة ، بقدر ما تطلّع الى استمرارية « الحالة الحجازية » بكل تفصيلاتها التوازنية الذي اختلّت في عهد عثمان . ولكن الظروف لم تمكّن علياً من استرجاعها ، في الوقت الذي أتاحت فيه لمعاوية بحدود ما تحقيق ذلك ، ولكن عبر « توازنية شامية » مستجدة ، انتهت بضرب الحجاز سياسياً واقتصادياً واخراجه عملياً من ساحة التوازنات ، وبوضعه قسراً على هامش السلطة الجديدة . على أن خروج علي من (المدينة) ، لم يؤد الى « خروجه الحجازي » بصورة

نهائية ، حيث تحوّلت المجابهة السياسية الى مجابهة عسكرية بين أطراف قريش المتصارعة ، سواء في البصرة أم في الشام .

وكان قيام دولة الأمويين التي جاءت شبه استمرار لخلافة عثمان ، صدمة للحجاز الذي سقط عملياً من معادلة النظام الجديد ، بعد أن حلّ توازن العصبيات مكان توازن التيارات في القاعدة الاسلامية المتداولة حتى عهد عمر . ذلك أن معاوية عبر الطرح المبكر لمسألة الخلافة ، وانطلاقاً من منظوره الاموي العصبوي عن « احاطة » الله لقريش ، كونها جامعة النبوة والخلافة ، الى جانب تراث ما قبل الاسلام ، سعى الى وراثة سلفه الأموي في السلطة (قرابة الدم بالنسبة لعثمان (الخلافة) ووفاة يزيد أخيه (الولاية) قبل ذلك) . ومن البديهي القول أن قريشاً بزعامة معاوية لو شاءت انقاذ عثمان لأمكنها ذلك بغير صعوبة ، ولكنها تخلّت عنه بعد استنفاذ دوره ، وبعد أن أصبح عاجزاً عن حماية « الشرعية » المهددة من (الانصار) والقبائل . ولم يكن من السهل أيضاً تمرد الثلاثي القرشي (عائشة ، طلحة ، الزبير) ، لو كان لعليّ مثل تلك الحصانة القرشية التي تمتع بها أسلافه الخلفاء . فقد تكتلت قريش بوجوهها البارزة (تيم ، أسد ، أميه . . .) ضد عليّ ، لتشارك بثقلها ربما بصورة غير مباشرة في « التآمر » على الحجاز وهجرة السلطة منه الى الامصار ، بعد أن سبقتها هجراتُ القوة العسكرية « ذوي البلاء » والصحابةُ « ذوي السابقة » وغيرُهم من ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي .

ومن هذا المنظور خاضت الشام من موقع المعارضة معركةَ « الشرعية الاموية » ضد « شرعية الشورى » ومعها الرأيُ العام القرشي ، دون أن تتمكن الكوفة من مجاراتها رغم قرشيةِ الخليفة . فكان لا بد أن ينتهيَ بالحسم هنا انتصارُ فريق على آخر ، بعد انتهاء مفعول تلك المعادلةِ الفريدةِ التي كانت تؤدي الى انتصار أحدهما دون هزيمة الثاني (سقوط مكة . . . بيعة السقيفة . . .) ، بحيث كانت آخرُ ملامحِها في حركة البصرة التي حاولت طرح نفسها كبديل وسط بين المدينة (علي) والشام (معاوية) .

ومن هنا بدا الحوار عقيمًا وغيرَ قابلٍ للحسم في صفين ، وذلك بانقسام قريش الى حجازية لها حقُ الشورى ولكنها معتزلة ، وقرشيةٍ شاميةٍ مؤيدةٍ لمعاوية ، دون أن تتمتع بهذا الحق السياسي (1) . ولعل احدى ظواهر انعدام الحسم في صفين ، ذلك التوزيع القبلي المتداخل على الجبهتين ، تحت تأثير المصالح المتباينة والمتغيرات الجغرافية في القبيلة الواحدة (همدان ، الازد ، مذحج . . .) التي قاتلت ضد بعضها في هذا الجانب أو

---

(1) راجع القول المنسوب لعلي : « فهات رجلين من قريش يقبلان الشورى أو تحل لها الخلافة . . والا فانا آتيك بهما من قريش الحجاز » .

ذاك . كما كان هذا التداخل القبلي ، أحد عوامل النمط السجالي الذي سيطر على حرب صفين ، بحث وضعها منذ البدء في اطار المساومة الدائمة التي بلغت ذروتها في « التحكيم » .

وهكذا جاء الانتصار السياسي ـ القبلي الذي حققه معاوية وتتوّج باغتيال علي وتنازل الحسن ، مقدمةً تغييرات شبهِ جذريةٍ انعكست على دولة الاسلام ، سواء على المستوى الجغرافي (انتقال مركز الخلافة) أو القبلي (نشوء مراكز قوى جديدة : كلب وفهر في الشام وثقيف في العراق) أو السياسي الاصلاحي ، بغياب آخر رموز الدعوة وصحابة النبي الكبار . على أن أبرز ما في هذا التحوّل الذي رافق قيام الدولة الجديدة ، هو ربطُ السلطةِ بمنطق القوة بعد أن أصبحت الاخيرةُ مصدرَ القرار السياسي في الدولة ، الامر الذي جعل من الجيش أداةً امنية أكثَر منها جهاديةً طوالَ العهدِ الاموي بصورة عامة .

وكانت ملامحُ هذه السياسة أشدَّ انعكاساً على الحجاز ، الذي افتقد السلطة ومعها الامتيازات ، لينتهيَ الى المجابهة المسلحة مع هذه الاداة القمعية التي استهدفته ، ولجأت الى افراغه من رموزه الاسلامية بعد أن فرغ من طاقاته الفعلية في العهد الراشدي . وكان (الانصار) وسط هذه المتغيرات يمثّلون دائمًا الفريقَ غيرَ المساوم (ابتعادهم عن التحكيم مثلاً) ، بحيث كان موقفُهم من دولة الامويين أمراً لا يحتاج الى نقاش ، وبالتالي كان عليهم أن يدفعوا الثمن باهظاً في علاقاتهم بهذه الاخيرة ، منذ حملة بسر بن أبي ارطأة ، وانتهاءً بموقعة الحرّة التي كانت ذروةَ العداءِ بين الطرفين .

وفي معرض الدراسة لهذا التحوّل وانعكاساته على الحجاز ، كان علينا الاخذ بواحد من المنهجين التاليين : المدرسة أو المدارس التاريخية التي تخضع بصورة ما لميول الاوائل من الرواة وكتّاب التاريخ الحزبية والقبلية ، أو المنهج الاستقصائي للظواهر التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التي كان لها تأثيرها الخفيّ أو المباشر في الاحداث المتزامنة وهذا التحول الحجازي .

ولقد آثرنا في الحقيقة المنهج الثاني ، انطلاقاً من ابهام الاول وعدم وضوح معالمه من ناحية ، وصعوبة الاعتماد على مؤرخ ما من خلال ميوله الخاصة ، الشامية أو العراقية أو الحجازية من ناحية أخرى . ذلك أن أكثر هؤلاء الرواة ظهر في العراق وتأثر بالجوّ السياسي غير الودي من الدولة الاموية ، حيث يدور الجانب الاوفر من هذه الدراسة .

ولا شك أن المحاولات المتطورة التي قام بها المستشرق الالماني (فلهاوزن) جديرة بالاهتمام في هذا المجال ، رغم أنها لقيت من التأييد بقدر ما لقيت من الاعتراض أو الشجب ، وذلك في دراسته التفصيلية والمتشعبة التي تناولت بصورة خاصة المدرسة

العراقية ، في الوقت الذي بقيت فيه معالم المدارس الاخرى - ان صحّ وجودها - غائمة ، والاحاديث عنها مبهمة ومتناقضة . على أن ذلك لا يعني اهمالنا لهذا الامر تماماً ، حيث لجأنا بالاضافة الى المنهج الثاني (الاستقصائي) ، إلى تتبع الانتماء الحزبي والقبلي للرواة ، وانعكاس ذلك على واقع مروياتهم ودقتها .

ولعل هذا النهج السياسي - الاجتماعي ، كان في رأينا ، الاداة الافضل لمراقبة مظاهر الاختلال في التوازن داخل قريش في ثلاثينات وأربعينات القرن الهجري الاول ، سواء في داخل الحجاز أو في خارجه . واذا كان معاوية قد أوجد نوعاً من التوازن القسري في هذا الاقليم ، اعقبته محاولات أقل قسرية للاحتفاظ به على يد خلفائه المروانيين ، في اطار سياسة احتوائية تبلورت في أواخر هذا القرن بصورة خاصة ، فانه لا بدّ من الالتفات الى عاملين اثنين ، ازداد تأثيرهما عن ذي قبل ، سواء في الاوضاع الحجازية أو الشامية أو غيرها من أجزاء الدولة ، وهما : بروز العصبية القبلية الى الواجهة من ناحية ، وتطور الحياة المدنية في الحواضر (الحجاز) والامصار من ناحية اخرى . فعلى المستوى الحجازي (خاصة المدينة) ، كان ثمة اتجاه متغلّب تحوّل معه العهد الراشدي الى مثال أعلى للمجتمع العادل ، حيث كان بؤرة الدولة والسلطة ومصب الدعوة وانطلاقتها البعيدة .

ومن خلال هذا التوجّه ، فان السياسة الاموية (السفيانية خاصة) وما رافقها من ضغوط على (المدينة) بقرشييها وأنصارها ، جوبهت باستنكار اسلامي عام ، وتركت وراءها ردّات فعل تجاهر بالعودة الى الحكم الراشدي ، حيث مثّل بالنسبة للحجاز وللمدينة بالذات ، الحقبة الذهبية التي ظلت تتوق الى تكرارها ، على النحو المتجسّد في انتفاضة هذه الاخيرة وحركة ابن الزبير في مكة ، والمطبوعة كلتاهما بالسمة الحجازية والمثال الاعلى الراشدي .

على أن الحياة المدنية في الامصار ، كانت تسير في اتجاهات اخرى ، متصارعة ومتقاطعة مع القبلية التي تحولت الى أحد العوامل السياسية الاكثر استغلالاً لمصلحة الاسرة الاموية الحاكمة : وقد أدّى قيام خلفائها ، كمنظّمين لهذه العملية القبلية في الامصار وفي الحاميات والثغور ، الى احكام قبضتهم على منافذ المجتمع من ناحية ، وتشديد العزلة على الحجاز من ناحية أخرى . وليست مصادفة أن يكون الولاة الحجازيون غالباً في العهد المرواني ، من الطائف (ثقيف) أو من قيس وبطونها الاخرى .

ان الاشكاليات السياسية والاجتماعية ، التي أحاطت في الواقع بانتقال السلطة الاسلامية من الحجاز وامقاطه في عزلة قسرية ، هي الموضوع المحوري لهذه الدراسة . ولقد حاولت جاهداً اقامة حوارية بين أطراف المسائل كلها ، بحيث يبدو الحجاز مع سياق

العملية التاريخية خلال القرن الاول ، في الضوء المناسب والمقارب لما كان يجري في تلك الحقبة الزمنية الهامة .

أما خطة الدراسة فقد تضمنت اربعة أبواب رئيسية ، تتفرع كل منها الى عدة فصول صغيرة . ففي الباب الأول ، أوليت اهتماماً خاصاً لبحث خلفيات المجتمع الحجازي القديم ، من خلال ما اسميته (الوضع الجغرافي ـ السكاني والتطور الاقتصادي) . وتضمن الباب الثاني (الحجاز الراشدي) ، تكوين الدولة الاسلامية واستمرار سيادة قريش بعد سقوط مكة ، والمهاجرون والانصار في حركة الفتوح ، ثم الحجاز بعد عمر ، وما رافق ذلك من هجرة السياسين وأصحاب الطموح الى الامصار ، ممّا أدّى الى افراغ هذا الاقليم من طاقاته البشرية والاقتصادية ، انتهاءً بخروج الخلافة الى العراق مع عليّ في أعقاب تحوّلات سياسية واجتماعية خطيرة ، اسفرت عنها الثورة على عثمان .

أما الباب الثالث (الحجاز السفياني) ، فقد بحث في الصراع على السلطة بين الشام والحجاز ، والسياسة الاموية في الاقليم الاخير ، والعلاقة مع ابناء الصحابة والتحدّي الحجازي لولاية العهد ، ومن ثم محاولة (المدينة) استعادة الاعتبار السياسي للحجاز ، فضلاً عن حركة ابن الزبير ، آخر المحاولات الجدّية في هذا الاطار . وأخيراً الباب الرابع (الحجاز المرواني) ، الذي بحث في التحوّل التدريجي في السياسة الأموية نحو المهادنة فالاحتواء ، حيث تجنب خلفاء العهد المرواني المواجهة السياسية بعد القضاء على ابن الزبير وطموحه في استعادة خلافة « المهاجرين » ، ليخلد الحجاز منذ نهايات القرن الأول الى ظروف اجتماعية جديدة ، بعد إغراقه بالاعطيات التي صرفته عن السياسة ومقارعة السلطة ، في الوقت الذي انتقلت فيه محاور المعارضة الى العراق والمشرق ، بدءاً بثورة ابن الاشعث ، وانتهاء بالثورة العباسية ، التي كان الحجاز الغائب الأكبر عنها .

أما حدود هذه الدراسة ، فهي تمتد ما بين المصادر ـ (التي استخدمت بعض مخطوطها ، كالاعلام للبياسي والانساب للبلاذري وتاريخ دمشق الكبير لابن عساكر ـ ترجمة معاوية ـ وغيرها فضلاً عن المنشور التقليدي منها ، خاصة تاريخ الرسل والملوك للطبري والاخبار الموفقيات للزبير بن بكّار ، دون أن أنسى الفتوح لابن الاعثم ، رغم غلبة الطابع القصصي السردي عليه في بعض الأحيان ـ وما بين المنشورات والمرويات الاخرى التي لم تخل من فائدة ما في تشكيل أجزاء التحليل الشامل لهذه الدراسة .

واذا كان لا يسعني سوى الاعتراف ، بأن هذه المصادر كانت المنطلق والمرجع ، فإن بعض الدراسات الحديثة ـ على قلة الاعتماد عليها ـ لم تعدم فائدة ما ، تتعلق خاصة بالتكوينات التمهيدية لهذا البحث . على أنني اخصّ بالذكر موسوعة الدكتور جواد علي

النادرة (المفصّل في تاريخ العرب قبل الاسلام) ، ومقالة الصديق الدكتور رضوان السيد المطوّلة (من الشعوب والقبائل الى الأمة) التي أضاءت أمامي كثيراً من الجوانب في مسألة التكوين السياسي للحجاز .

كما أخص أيضاً البحوث القيمة التالية :

« التموين الغذائي في مكة ومقاطعة محمد » للمستشرق الامريكي (دونر) DONNER ، و « الانصار في القرن الاول الهجري » للمستشرق الالماني فازيلي VESELY ، وفتنة عبد الله بن الزبير للمستشرق الالماني أيضا زلهايم SELLHEIM ، و « معركة الحرّة - النواحي الاقتصادية والاجتماعية » للمستشرق الانكليزي كيستر KISTER وأخيراً «ملكيات الأراضي في الحجاز في القرن الاول الهجري » للمؤرخ الدكتور صالح أحمد العلي .

وفيما عدا ذلك ، فقد بدا معظمها متوكئاً على فلهاوزن WELLHAUSEN (تاريخ الدولة العربية) ولامنس LAMMENS (بحوثه العديدة عن الحجاز) ، لا سيما الاول الذي كان له فضل الريادة في هذا المجال ، على الرغم من أن بعضاً من استنتاجاته ، لم يعد قابلاً للاستعمال كما سيبدو لنا من خلال فصول هذه الدراسة .

ويبقى في النهاية أن أشير الى الاهتمام الذي لقيته محاولتي هذه من عدد من الاساتذة والاصدقاء والزملاء ، حيث كان لهم دور كبير في اخراجها على النحو الذي صارت اليه . وأخص في الطليعة الأصدقاء الدكتور نقولا زيادة والأب الدكتور لويس بوزيه والأب الدكتور ج . م . فييه والدكتور أسامة عانوتي ، فضلاً عن الصديق الدكتور رضوان السيد الذي شرّع أمام هذا البحث أبواب مكتبته النادرة والحافلة بصنوف المصادر والمراجع القيمة ، دون أن أنسى مساعدة الآخرين من الاصدقاء ، خاصة الصديق العميد الدكتور راجي أبو شقرا ، والاستاذ عبد القادر شعبان . ولن أغفل في هذا المقام الصديق الكبير الأستاذ حسن الأمين والتشجيع الذي غمرني به ، شأنه في كل أعمالي الكتابية ، مما كان له تأثيره ليس في انجاز هذا العمل فقط ولكن أيضاً في تسريعه .

وكذلك ، اصدقائي في المؤسسة الجامعية ، للروح الايجابية والتعاون المخلص اللذين رافقا ظهور هذا الكتاب بحلته الأنيقة .

وأخيراً ، فأنا مدين لزوجتي ، التي منحتني قوة الصبر ووفرت لي الظروف الطيبة ، وكذلك أولادي الذين تحملوا انصرافي الطويل وانقطاعي الكليّ خلال هذه الدراسة .

. . الى هؤلاء جميعاً . . كل الشكر والتقدير .

كلمة في المصادر

« ان الملك المغلوب هو دائماً جبان وخائن ، عندما
يكتب الغالب التاريخ »

(اراغون)

يكاد القرن الهجري الاول يجنح الى القلق في تاريخه أكثر من الاستقرار ، حيث شهد مع بداياته نماذج مختلفة من التيارات والعصبيات التي أفرزها الصراع المبكّر على السلطة . وكان من البديهي أن يستقطب كل طرف مناصريه المتحمسين ، أو يحاط بالخصوم الالداء ، فينعكس ذلك مباشرةً على النتاج الفكري العام للعصر .

واذا كانت مطالع هذا القرن قد شهدت تجاذب القوى بصورة أقل حدة ، وذلك في نطاق جبهة(المهاجرين)التي توحّدت أمام المنافسة(الانصارية) ، فان الثلاثينات منه كانت مقدمة « حرب قرشية » ضارية ، بين تيّارين متناقضين في عمق الطرح والمفهوم ، سواء على الصعيد السياسي أم الاجتماعي . وجاء سقوط الخلافة الراشدية الا من « النموذج » ، الذي أصبح مجرد أطروحة نظرية لحركات المعارضة ، بينما الدولة في المقابل تزداد رسوخاً في نظامها المتجه نحو الملك .

وهكذا نشأت خلافة الامويين عبر هذا المنعطف ، منتزعة من المسلمين ذلك « النموذج » ، وحاملة الى حدّ ما مسؤولية انهياره . وفي ضوء هذه الحقيقة ، وقعت هذه الدولة في المأزق التاريخي الصعب ، بحيث ظلت أخبارها غير مستقرة وخاضعة للنقاش والاجتهاد ، دون أن تقلل من ذلك وفرة المرويات والمصادر ، فضلاً عن الدراسات العديدة الاخرى .

ويمكننا ردّ هذه الظاهرة الى معطيات ثلاثة أساسية :

أولاً ـ ان منطق القوة الذي رافق ظهور الخلافة الاموية ـ رغم الذرائع التي حاولت أن تستمد منها الغطاء الشرعي للحكم ـ كان سبباً في ظهور معارضة قوية وطروحات على تباين شديد معها .

ثانياً ـ التمسك « الجماهيري » بالشوروية الراشدية ، التي كانت على ضعفها البديل الدائم للفئات المعارضة ، باستثناء حركة الخوارج التي كان لها اجتهادها الخاص المعروف في هذه المسألة .

ثالثاً ـ التيّار الشيعي القوي في العراق ، الذي تبلور بصور مذهلة كحركة سياسية معارضة ، في أعقاب تنازل الحسن وتكريس شرعية الخلافة الاموية في دمشق . ولم يعدم هذا التيار تأثيراً بيّناً على بعض الاخباريين في القرن الثاني ، لا سيما المنتمين الى « المدرسة العراقية » ، التي نحت في مسلكها النقدي والتطوري ، مستوى لم تبلغه « المدرسة الحجازية » .

ولعل هذه المقدمة ليست سوى محاولة لابراز العنصر السياسي المتداخل مع الحدث التاريخي ، وتحديداً مع هوية الاخباري أو المؤرخ ، الذي لم يكن معزولاً عن مجتمعه ، وإنما كان صاحب دور تنظيري وتوجيهي ، بالمقدار الذي يتيحه له المناخ السياسي في ذلك الوقت . ومن هنا فإن التعاطي مع الحدث من خلال « النصّ المقدس » ، فقد أهميته مع تطور المنهج النقدي العلمي ، وتراجع المنهج السردي التقليدي .

وفي هذه الدراسة ، اعتمدت بصورة أساسية على مجموعة من مؤرخي القرنين الثالث والرابع بصورة خاصة . وقد يكون من المفيد عبر هذه الرؤية النقدية ، الاشارة الى موقع هؤلاء من الحدث التاريخي ومدى انعكاس الانتماء السياسي للمؤرخ ـ اذا كان ثمة انتماء ـ على سياق التفاصيل (اجتزاء الاخبار غير المتوافقة معه على سبيل المثال) ، أو على الحدث عامة (الاسقاط أو التجاهل) . . . هذا فضلاً عن التعديل وربما التحوير في مساره والنتائج المترتبة عليه ، الى آخر هذه الأبواب التي قد يتسرب منها الموقف السياسي أو العقائدي للمؤرخ في تتبع أخباره والتماسها ، وهي ليست بالضرورة متشابهة لدى كافة المؤرخين .

وسأورد هنا أبرز مصادر هذه الدراسة وفق التسلسل الزمني لاصحابها :

1 ـ الاخبار الموفقيات للزبير بن بكار (ت256 /869)

هذا المؤرخ حجازي الأصل من الاسرة الزبيرية الشهيرة ، وكان من كبار علماء (المدينة) قبل أن يصبح قاضياً على مكة في عهد الخليفة المتوكل ، ومن ثمّ مقرباً الى السلطة في البلاط العباسي بعد استدعائه الى بغداد .

وكانت هذه العلاقة الودّية بين الزبير والخليفة وراء ظهور كتابه الشهير (الموفّقيات) ، تيمناً بالامير الموفق ابن الخليفة . ولا نجد أية صعوبة في اكتشاف

« عباسية » هذا المؤرخ وتعاطفه الواضح مع السلطة التي عاش في ظلّها مكرّماً موفور الاعطيات والهبات . على أن الكتاب في جانبه الحجازي ، لا سيما المحيط بالفترة المعنية في هذه الدراسة ، يبدو قليل الاهمية الا من نثرات قليلة متباعدة لا تعدم تأثيراً وفائدة . ذلك « أن الموفقيات » بمجملها تنطوي على حوادث غير متسلسلة ، وهي عبارة عن موضوعات متعددة ومختلفة الاهتمامات من أدب وسياسة وادارة وحرب واجتماعيات الى آخر ذلك .

2 ـ الامامة والسياسة (منسوب الى ابن قتيبة ت276 / 889)

ان قيمة هذا الكتاب في الاشارات ذات المحتوى الخاص ـ الذي ينفرد به عن الآخرين ـ تتجاوز أهميته من الناحية المنهجية ، وذلك لخلوّه من الاسناد ، حيث تتردد عبارة « وذكروا » في مطلع رواياته ، دون تحديد مصدرها الاساسي . ولعل عدم الاتفاق على اسم مؤلفه ، خاصة بعد استبعاد انتسابه مؤخراً لابن قتيبة ، أبعده عن لائحة المصادر الرصينة .

وعلى الرغم من ابرازه ثورة (المدينة) ومعركة الحرّة ، فانه لا يبدو متطرفاً في موقفه من الامويين ، وفي المقابل غير متحمس لخصومهم الشيعة . على أن رواياته الحجازية على جانب من الاهمية خاصة في عرضه للدوافع التي كانت وراء تعاظم النقمة على البيت الاموي ، في أعقاب الازمة الاقتصادية التي يبدو أنها استفحلت حينذاك في الحجاز و(المدينة) بوجه خاص .

3 ـ انساب الاشراف للبلاذرى (ت279 / 892)

هو من المصادر الاساسية عن الحجاز ، لا سيما خلال الفترة الاموية . وقد استقى معظم رواياته من الاخباريين الكبار الذين أخذ عنهم الطبرى ، وفي طليعتهم الواقدي (حركة ابن الزبير) . وعلى الرغم من أن البلاذرى ، شأن صاحب « الموفقيات » ، كان مقرباً من البلاط العباسي ، فان مروياته اتسمت بالاعتدال ، حتى ليعتقد البعض بأن له ميولاً شيعية ، بحيث تقترن هذه الصفة عادة مع شهادة للشريف المرتضى ، الذي أظهر ثقة بروايات صاحب « الانساب » . فهو مثلاً قليل الاعتماد على (عوانة بن الحكم) ، حيث يجد لديه انحيازاً ما نحو الامويين وعبد الملك بصورة خاصة . ولكن هذا الكتاب القيّم رغم علاقة صاحبه الوثيقة بالسلطة لا تبدو فيه نزعات سياسية خاصة ، بل جاءت أخباره تحمل من الموضوعية ومن ثقة الاطراف المختلفة به ، ما جعله في طليعة المصادر ـ الى جانب تاريخ الطبرى ـ التي اعتمدنا عليها في دراسة التاريخ الحجازي .

4 ـ تاريخ اليعقوبي (ت284 /897)

يعتبر اليعقوبي أحد أكثر المؤرخين الاوائل تعاطفاً مع العلويين ، انطلاقاً من شيعية الانتهاء لديه . ولكن كتابه رغم ذلك يبقى مصدراً موثوقاً لتاريخ تلك الفترة ، التي جاءت اخبارها مكثفة بالقياس مع الفترات اللاحقة . فهو يبدو شديد التحامل على الامويين أحياناً ، خاصة في مادة الحجاز من « تاريخه » ، حيث كان شديد النقد لحملة الحجّاج ضد ابن الزبير ، لا سيما في معرض التحدث عن علاقته مع الزعماء العلويين ، التي كان غالباً ما يسودها الجفاء . وهو يبرز خاصة مشكلة « الصوافي » في (المدينة) ، كسبب موضوعي في الثورة على يزيد ، ولكنه قد يبالغ في وصف « استباحة » الجيش الاموي لمدينة الرسول ، وهو موقف لا ينطلق بالضرورة من خلفية شيعية ، بقدر ما هو متأثر بردة الفعل الاسلامية العامة ازاء هذه الحادثة .

5 ـ تاريخ الرسل والملوك للطبري (ت310 / 923)

وهو من نتاج القرن الثالث الهجري ، أي أنه كتب في ظلّ ما يسمى بفترة « التكوين » ، حيث مثّل آنذاك « قمة ما وصلت اليه كتابة التاريخ » حسب تعبير الدكتور الدوري (علم التاريخ عند العرب ص 55) . وتأتي أهميته في دقة الاسناد التي ظهرت مع كتابه الفقهي « جامع البيان في تفسير القرآن » قبل أن تتجلى في كتابه التاريخي الشهير ، حيث نحا المنهج ذاته ، الامر الذي أعطى لرواياته موقعاً من الثقة ، لم تحتله بالقدر نفسه مرويات الآخرين .

لقد عاش الطبري في بغداد ، عاصمة الخلافة ، ولذلك نشأ على مذهب السلطة ، حيث لم يكن هذا الانتهاء أكثر من تعبير عن موقف سياسي ايديولوجي في ذلك الوقت . ولا شك أن اتصاله بالمراكز العلمية الاخرى (الشام ومصر) ، قد أكسبه اطلاعاً وانفتاحاً ، تركا أثراً واضحاً على منهجه ومسار تفكيره ، ومن ثم على خطّه المذهبي المستقلّ ، الذي قلّل الى حدّ ما ، التبعية غير المشروطة لموقف الدولة .

وبالنسبة لمصادر الطبري ، فان معظمها من العراق حيث عاش هذا المؤرخ ، اذ طغى هذا الاقليم باخباره على ما عداه ، كونه بؤرة المعارضة في العصر الاموي . وكان في طليعة الاخباريين الذين أخذ عنهم الطبري أبو مخنف (ت 157 / 774) ، وهو كوفي متأثر بالتيّار الشيعي . غير أن اخباره الحجازية محدودة لدى الطبري وتقتصر على الاحداث البارزة (قضية الشورى ، ثورة المدينة على سبيل المثال) . وقد جاءت رواياته ، لا سيا المتعلقة بأحداث هذه الاخيرة ، مسهبة بأخبار الانتهاك والاستباحة ، بينما تغافلت عن ذلك رواية الاخباري الثاني الذي اقتبس عنه الطبري ، وهو عوانة بن الحكم (ت147 /

764) ، الذي يبدو أقلّ تحاملاً على يزيد ، حليف الكلبيين الذين ينتمي اليهم ابن الحكم .

والاخباري العراقي (الكوفي) الثالث الذي أخذ عنه الطبري ، هو سيف بن عمر (ت 180 (200) / 796) ، لا سيما الاخبار المتعلقة بالثورة على عثمان (الفتنة) . وهو من موقع انتمائه الى تميم ، التي ظهرت منها غالبية القيادات الاولى للخوارج ، غير متحمس للتيّار الشيعي مثل أبي مخنف ، ولكن دون دليل على تعاطفه مع الخوارج ، وهو ما يتضح في روايته حول «قرشية » الخلافة (موقف معاوية من وفد الكوفيين في الشام 33 هـ) . ولذلك كان موقفه من الامويين يحمل في المضمون ، الموقف من السلطة ، حيث كان هذا الاخباري موالياً لها كما يبدو في رواياته .

أما الأخبار الحجازية عامة فقد استقاها الطبري من مدرسة (المدينة) ، وهي بطبيعتها تنزع الى المحافظة التي اكتسبت ملامحها في أواخر الخلافة الاموية ، واستقرت في تلك الفترة حيث عاش اخباريو (المدينة) الاوائل . ومن ناحية ثانية ، فقد طغى اهتمام هذه المدرسة بأخبار الخلافة الراشدية (النموذج الحجازي) ، على الاخبار الاموية ، فجاءت هذه الاخيرة قليلة متناثرة . وفي طليعة أصحابها ، الواقدي (ت 206 / 821) ، الذي كان أقرب الى المؤرخ منه الى الاخباري . وقد أخذ عنه الطبري الاقتباسات الحجازية البارزة ، مثل مقتل عثمان وثورة (المدينة) ، فضلاً عن حركة ابن الزبير التي أولاها اهتماماً خاصاً ، ينطوي على شيء من التعاطف مع هذه الحركة . ولكن (الواقدي) أولى عناية في الوقت نفسه ، أخبار الادارة الاموية في الحجاز (اسماء الولاة وأمراء الحج . . .) ، بحيث يكشف ذلك عن موضوعية ما في رواياته ، رغم انتسابه الى بيئة لم تكنّ سوى العداء للامويين .

كان هؤلاء أبرز الاخباريين الذين اقتبس عنهم الطبري مادته الحجازية ، وهم متوزعو الهوى السياسي بين شيعي مناوىء لبني أمية (أبو مخنف) ، وكلبي متعاطف على نحو ما (عوانة) ، وتميمي عاش في بغداد أبان اشتداد الملاحقة ضد العلويين والتضييق على قياداتهم (سيف) ، وحجازي معتدل حتى في مشاعره الزبيرية (الواقدي) . والطبري رغم دقته المعروفة ، يبدو على شيء من التأثر أحياناً ـ ربما عن غير قصد ـ بالجو المتشنج نحو بني أمية ، حيث عاش وكتب تاريخه في النصف الثاني من القرن الثالث . فقد كان في تكوينه الثقافي ، ومن خلال توجهه السياسي الفقهي أقرب الى السلطة ، سواء كانت راشدية أم أموية أم عباسية ، ولكنه ، كفقيه وصاحب مذهب مستقل ، استطاع أن يكون متوازناً في اقتباساته المروية وبعيداً عن التطرف الى حدّ كبير .

6 ـ الفتوح لابن الاعثم الكوفي (ت314 / 926)

لقد اعتمدتُ هذا الكتاب مخطوطاً في جزء منه (نسخة استنبول) ومطبوعاً في سبعة أجزاء (حيدر آباد 1969) . وهو يتضمن مادة غزيرة عن الحجاز ، لا سيما التي تتناول الصراع بين علي ومعاوية ، حيث يبلغ آخر مراحله في حملة بسر بن أبي أرطأة الى مكة و (المدينة) . ومن الناحية التاريخية « المنهجية » ، يبدو لنا كتاب الفتوح أقل قيمة من المصادر التي اسلفت التعرض لها ، حيث غلب عليه الطابع الروائي السردي بصورة عامة . وموقف ابن الاعثم من الامويين يتجاوز كثيراً موقف اليعقوبي والمسعودي ، فيبدو لنا متطرفاً في شيعيته عندما يتعرض لزعماء العلويين أو أنصارهم ، كالمختار الثقفي الذي يستقي اخباره عن أبي مخنف .

7 ـ مروج الذهب للمسعودي (ت345 / 956)

تميزت أخبار المسعودي بالوضوح والاختصار ، وتتبع علاقة ابن الزبير مع زعماء العلويين الكبار (محمد بن الحنفية ، عبد الله بن عباس ، علي بن الحسين) ، حيث تتجلى ميوله الشيعية المتعاطفة مع هؤلاء ، ولكن دون أن ينزع الى التطرف في التحامل على الامويين . وهو متأثر الى حدّ ما بسلفه اليعقوبي في أخباره عن الخلفاء ، ولكنه يشيد بخصومهم حتى المتحدّرين من الاسرة الحاكمة (روايته عن مقتل عمرو بن سعيد الاشدق) . كذلك فهو متأثر بسلفه وبآخرين ذوي ميول شيعية ، في اخبار الحرّة وتقويم شخصية ابن الزبير ، وفي المقابل يورد اخباراً متعاطفة مع الزبيريين ، ويبدي اعجاباً واضحاً بمصعب على وجه الخصوص .

8 ـ الكامل في التاريخ لابن الاثير (ت630 / 1233)

وهو متأخر كثيراً بالقياس للمصادر التي اسلفت عرضها ، ولكن أهميته متلازمة مع التطوير الذي طرأ على الكتابة التاريخية ، بحيث بلغت شأواً بعيداً مع هذا الكتاب . فقد اعتمد ابن الاثير في المرويات الحجازية على سلفه الطبري ، ولكنها جاءت بفضل ملكة النقد والاحساس التاريخي لديه ، مهذبة وملخصة ، مما جعل كتابه في مقدمة المصادر عن تاريخ المشرق الاسلامي ، بما فيه الحجاز .

لقد عاش ابن الاثير في وقت شهد نهوضاً اسلامياً مع الزنكيين والأيوبيين ، وتنقّل في عدد من المدن (الموصل ، بغداد ، دمشق ، حلب) ، التي مثّلت أهم مراكز هذا النهوض ، فترك ذلك تأثيره على ابن الاثير المؤرخ والفقيه ، ليصبح عبر هذا الموقع مشدوداً نحو السلطة ، قليل التعاطف مع خصوم الامويين ان لم يكن معدومه .

وتبقى كلمة أخيرة ، انني أوردت ما سلف من المصادر الاساسية ، وذلك في محاولة تتبع النزعة الانتمائية لدى أصحابها ، حيث عاش معظمهم ، مؤرخين أم اخباريين ، خلال فترات زمنية متقاربة أو متعاصرة ، وفي ظلّ مجتمع أبعد ما يكون عن الاستقرار السياسي وحرية التعبير الكاملة ، فضلاً عن قوة التأثير الديني لديهم ، وهم في غالبيتهم تعاطوا الفقه وعلوم الحديث الى جانب التاريخ .

ولعلني معنيّ هنا بتوضيح أمر آخر بشأن المصادر ، وهي أن بعض المتأخر منها قد تكون له قيمة تاريخية تضارع القديمة أو تتفوق عليها في مجالات ثانية ، لا سيما المرويات ذات الخلفية الاجتماعية والاقتصادية . فيبدو لنا مثلاً مؤرخ من القرن السابع الهجري كابن الاثير في كتابه القيم « الكامل » ، منفرداً باشارات لم ترد عند الاسبقين ، دون أن يقلّل من قيمتها أنها غير مسندة ، حيث يُعتقد أنها مروية عن أصول ربما فُقدت بعد ذلك . وقد يعزّز هذه الأهمية أنها مسبوقة بفترة زمنية غير قصيرة ، تفصلها عن المصادر الأولى ، فجاءت مشبعة بآراء وأفكار متطورة ، نتيجة الاختيار العلمي في تلك الفترة الطويلة . ومن هذا المنظور ، يصبح ابن الاثير مصدراً في غاية الاهمية ، وتبدو رواياته ، المعتمدة أساساً على الطبري ، خاضعة للنقد والتدقيق ومكتسبة الثقة نفسها التي اكتسبتها روايات سلفه .

وما يقال عن ابن الاثير ينطبق على مؤرخ متأخر أيضاً ، كالسمهودي المتوفى في أوائل القرن العاشر الهجري (911 هـ) ، الذي يقدم في كتابه المعروف (وفاء الوفا) ، أخبار مسندة في الغالب ، لم يأت على ذكر بعضها الطبري ، لا سيما الاشارات التي أوردها حول الملكيات الزراعية في (المدينة) ، التي هاجر اليها وقضى فيها بقية حياته ، مما أكسبه أهمية خاصة ، ليس كثقة فقط ، ولكن كمختص في تاريخ العاصمة الاولى ، التي كانت في قلب الاحداث خلال العقود الثلاثة الاولى من الهجرة ، بحيث أحاطها بشمولية غزيرة ، تعدّت الجوانب السياسية أو العسكرية ، التي كانت غالباً محور اهتمام الاسبقين من كتّاب التاريخ . وهذا يعود الى طبيعة العصر الذي عاش فيه السمهودي ، والى التطور الذي أصاب الفهم التاريخي والتهذيب الذي طرأ على أسلوبه ، بعد نحو قرن أو أكثر من طروحات ابن خلدون في « مقدمته » الشهيرة .

البَابُ الأوّل

الحجاز قبل الاسلام

الوضع الجغرافي ـ السكاني والتطور الاقتصادي

التكوين الجغرافي

« ما احتجز به في شرقيه من الجبال وانحاز الى ناحية فيد والجبلين الى المدينة ، ومن بلاد مذحج تثليث وما دونها الى ناحية فيد ، فذلك كله الحجاز »
(البكري ، معجم ما استعجم)

ظلّ الحجاز كمصطلح جغرافي ، منطوياً على شيء من التماوج .. منتشراً حيناً ، منحسراً أحياناً ، وربما متداخلاً مع اقليم أو أكثر في شبه الجزيرة ، مما حال دون استقرار حدوده لدى الجغرافيين العرب واختلاف معالمها بين حين وآخر . فالدور المتميّز الذي شغله هذا الاقليم ، كأحد المحاور المهمة في حركة التجارة العالمية قبل الاسلام ، كان انعكاساً لهذا التذبذب الذي فرضته البيئة بشتى مظاهرها المنسجمة والمتناقضة في الوقت نفسه ، حيث كان تدخّلها واضحاً في النمط الحياتي للمنطقة بكاملها ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السكانية .

وكان اكتشاف هذا الدور متزامناً مع بدايات انهيار اليمن ، « منطقة نشوء الحضارات »[1] في العالم القديم ، حيث تصدّرت من خلال معطياتها المتعددة ، بقية أقاليم شبه الجزيرة العربية منذ حوالى القرن الرابع عشر قبل الميلاد[2] ، أي منذ الوقت الذي ظهرت فيه دولة معين (1300 ـ 630 ق . م)[3] استناداً الى ما يسمى بالكتابات الكلاسيكية (اليونانية) التي تركت لنا أخباراً مفصّلة لا تخلو من الاهمية عن مجتمع شبه الجزيرة ، يعود أقدمها الى أواسط القرن الخامس ق . م[4] .

ولعل أقدم أولئك الذين ألمحوا بصورة ما الى هذه المنطقة : اسخيلوس[5] AESCHYLOS وهوميروس HOMEROS في بعض أشعار الأوديسية[6] . ومن أكثر

(1) لطفي عبد الوهاب يحي ، العرب في العصور القديمة ، مدخل حضاري الى تاريخ العرب قبل الاسلام ص17
(2) جواد علي ، المفصّل في تاريخ العرب قبل الاسلام ج 2 ص 73
(3) المكان نفسه .
(4) لطفي عبد الوهاب ، العرب في العصور القديمة ص 196 .
(5) جواد علي ، المفصل ج1 ص21 .
(6) لطفي عبد الوهاب ، العرب في العصور القديمة ص 196

معلومات هذه المرحلة المبكرة تفصيلاً ، تلك التي دوّنها المؤرخ الشهير هيرودوتوس HERODOTUS ، الذي ينسب اليه أنه أول من أطلق اسم ARABIA على شبه الجزيرة ، كما يرى المختصون في التاريخ القديم(1) . بيد أن هذه التسمية افتقدت الى المضمون الجغرافي المحدد من ناحية ، كما افتقدت اخباره الى الدقة التاريخية من ناحية اخرى ، حيث اعتمد على الروايات المنقولة اليه ، وهي لم تخل من مبالغات في بعض الأحيان(2) .

ولكن هيرودوتوس تمكن من تقديم صورة رائدة عن أوضاع هذه المنطقة ، لا سيما الجانب الاقتصادي منها ، وذلك في اشارته الى علاقات تجارية بين بلاده (اليونان) وبين هذه المنطقة ، التي كانت تفوح برائحة البخور و « أريج الطيوب » حسب تعبيره(3) .

ولذلك ستكون كتابات المرحلة التالية (القرن الرابع ق . م) ، أكثر نضجاً وموضوعية ، وهي التي واكبت حملة الاسكندر ، حيث أسهم فيها على وجه الخصوص اثنان من قادته :

بطليموس PTOLEMAIOS و أرستوبولوس ARISTOBOULOS ، اللذين أضافا تفصيلات مفيدة ومهمة الى اخبار سلفهما « أبي التاريخ » ، تتعلق بالتكوين الجغرافي والطبيعي لشبه الجزيرة العربية(4) ، على نحو جعلها أساساً جيداً لكتابات المراحل التالية ، من العصور المتأغرقة والرومانية والبيزنطية فضلاً عن كتابات العصر الاسلامي المبكرة .

ولقد كان ثمة قاسم مشترك بين اليمن والحجاز ، ان كلاهما خضع بصورة مباشرة لتأثير البيئة الجغرافية المتباينة ، التي يمكن اعتبارها مفتاح التحول الجذري في التكوين التاريخي للاقليمين الشهيرين . فالاول ، عُرف كمجتمع زراعي ، حيث ظهرت أقدم مراكز الاستقرار في الجوف (معين) ، التي وُصفت بأنها منطقة سهلية واسعة بين حضرموت ونجران(5) . ثم تصبح الزراعة أكثر انتشاراً وكثافة مع تدرّجها نحو الجنوب ، مستفيدة من الامطار الصيفية التي يمكن أن تؤدي الى

---

(1)جواد علي، المفصل ج ا ص 21. لطفي عبد الوهاب، العرب ص 198

(2)لطفي عبد الوهاب، العرب ص 199

(3)المرجع نفسه ص 198

(4)المرجع نفسه ص 200- 202

(5)الهمداني، كتاب صفة جزيرة العرب ص 67، تحقيق محمد عبد الله النجدي. جواد علي، المفصل ج 2 ص 74. ثريا منقوش، التوحيد في تطوره التاريخي ص 100- 101

استغلال موسمين في نفس العام ، خاصة في الجهات المقابلة للساحل الحبشي (1) . فقد هيأت خصوبة الارض ووفرة المياه لهذه المنطقة ، وما رافقها من تطوير وسائل الريّ ، تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض من الانتاج ، يساعدها على ذلك ، وقوعها على مفترق شبكة من المواصلات الحيوية في العالم القديم ، متخذة لها عدة اتجاهات ، منها الطريق البرّي الطولي الذي امتدّ من حضرموت وقتبان في الجنوب ، الى أيلة في الشمال عبر مكة والبتراء ، حيث توجد مؤشرات الى استخدامه ، تعود الى القرن الثاني الميلادي(2) ، والطريق البرّي الآخر (الشمال الشرقي) ، الذي وصل هذه المنطقة بالخليج الفارسي ، لا سيما جرها GERRHA (3) ، الميناء الشهير على ساحل الاحساء ، الذي كانت تصبّ فيه منتجات الهند والمناطق المجاورة ، الواقعة تحت النفوذ الفارسي (4) .

أما الثاني (الحجاز) فقد حرمته الطبيعة ما وهبت اليمن ، حيث البيئة صحراوية في الغالب والانتاج متأثر بهذه الدائرة من الجفاف . فكان ذلك من حوافز البحث عن مصادر اخرى لا تنبتها الارض الجرداء ، ولكن تسهم فيها مجموعة من العوامل ، تبدأ بالموقع الجغرافي ولا تنتهي مع الارادة عند حدّ معين . ذلك أن محاولة التغلّب على البيئة أو تطويعها ، كانت من أبرز ملامح هذه الشخصية الحجازية التي تبلورت منذ النصف الثاني من القرن السادس الميلادي ، في وقت نشط فيه الامبراطور جستنيان JUSTINIEN ، لتوسيع دائرة النفوذ البيزنطي وراء السواحل الشرقية للبحر الاحمر والسيطرة على معابر تجارة الشرق ، وذلك بالتنسيق مع حلفائه الاحباش ، الذين كانت لهم أيضاً مصالحهم المباشرة في هذه المنطقة (5) .

وإذا كان انفتاح اليمن ، يشكّل احدى النتائج الحتمية للموقع الحيوي في شبكة التجارة العالمية ، حيث كانت هدفاً لاطماع الفرس والرومان فضلاً عن البيزنطيين والاحباش (6) ، فان الحجاز استطاع بعزلته الجغرافية تجنّب الاخطار التي

---

(1) عن سترابون STRABO . لطفي عبد الوهاب، العرب ص 297

(2) عن المصدر نفسه. لطفي عبد الوهاب، العرب ص 314 - 315

(3) لطفي عبد الوهاب، العرب ص 317

(4) البلاذرى، فتوح البلدان ص 89، جواد علي، المفصل ج 7 ص 275

(5) ابو جعفر بن حبيب، كتاب المحبّر ص 367-368 تصحيح ايلزة ليختن ستيتر. H. LAMMENS , La Mécque à la veille de l'Hégire, P 106. I mp. catholique Bey. 1924

(6) يبدو أن الحبشة كانت على جانب من القوة البحرية في القرن الرابع مما جعلها تشكل تهديداً مباشراً لليمن، حيث تنافس الطرفان على السواحل الشرقية والغربية للبحر الاحمر. جواد علي، المفصل ج 2ص 143. ج 3 ص 453، 455. I GUIDI, L'Arabie antéislamique P 72 Paris, 1921

عصفت باليمن وقضت عليها بعد ذلك . فقد عاش طويلاً في ظلّ هذه الحصانة الطبيعية ، مستثمراً ما يمكن من شروطها ، لملء الفراغ في شبه الجزيرة والنهوض على أنقاض دولة الحميريين ، آخر النماذج الاستقلالية في الجنوب ، التي خضعت آنذاك لمحاولة تنصير من التحالف البيزنطي ـ الحبشي (1) ، جاءت في مضمونها سياسية أكثر منها دينية . كما طغت المصالح المشتركة على حساسيات الطرفين المتحالفين من ناحية ، وطالت حملة الاضطهاد التي رافقتها آنذاك ، المسيحيين النساطرة ، بمثل ما طالت اليهود وبقية المناوئين للاحتلال الحبشي من ناحية أخرى (2) .

والحجاز في تكوينه التاريخي أقلّ وضوحاً من اليمن ، رغم تأخره زمنياً كمركز حضاري عن هذه الأخيرة ، وذلك انطلاقاً من التفاوت الذي أشرنا اليه في الظروف البيئية والجغرافية لكل من الاقليمين . فبينما تتوفر المعلومات عن اليمن ، مدعّمة بنتائج الحفريات (3) ، وبعض المصادر « الكلاسيكية القديمة (4) » ، لا نجد في الحجاز الا القليل الموثّق منها ، لا سيما العائدة الى ما قبل القرن السادس الميلادي . أما كثيرها فلا زالت مادته الرئيسية مقتصرة على ما تركه الاخباريون ، الذين سيطرت عليهم النزعة الروائية الجانحة الى الاسطورة أحياناً ، ولم تحظ إلا نادراً بتطورات تلك الحقبة التي كانت أخبارها تزداد اضطراباً ، كلما ابتعد العهد بالمؤرخ عنها ، خلافاً لما يسمى بـ « كتاب المرحلة الكلاسيكية » الذين عاصروا احداثها عن كثب واتيحت لبعضهم المشاركة فيها(5) .

ولذلك فان الكتابة عن الحجاز قبل القرن السادس، محاولة على جانب كبير من الصعوبة، حيث لا يتوفر من التفاصيل الا ما يمكن استخلاصه من اخبار اليمن، مركز الاستقطاب في شبه الجزيرة منذ ألف ونيف قبل الميلاد. وهي معلومات على ضآلتها ذات محتوى جغرافي لا يخلو من الاهمية ، كانت وراءها في الغالب اهداف عسكرية واقتصادية . اما بقية التفاصيل التي قد تسهم في كشف بعض الجوانب في التاريخ السياسي أو الاجتماعي ، فلا زال المؤرخ يتوسل ما ألمح اليه القرآن حيناً وما تناقلته روايات الاخباريين شفاهة حيناً آخر .

---

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي ج 1 ص 199

(2) مونتغمري وات، محمد في مكة ص 35. ترجمة شعبان بركات.

(3) لطفي عبد الوهاب، العرب ص 121 وما بعدها

(4) المرجع نفسه ص 343

(5) هيرودوتوس الذي قام برحلة الى الشرق الادنى . والمؤرخ العسكري بطليموس أحد قواد الاسكندر والجغرافي ارستوبولوس أحد المقربين من هذا الاخير. وكذلك اجاثارخيديس . AGATHARCHIDES من العصر البطلمي. لطفي عبد الوهاب، العرب ص 198، 200، 201، 204.

واذا كان التكوين التاريخي للحجاز، غير واضح المعالم تماماً في العصور القديمة، فان التكوين الجغرافي لم يكن خالياً من التعقيد، لا سيما في مجال تحديد الاطار العام للاقليم الذي بقي مضطرباً ومتداخلاً مع غيره، وذلك حتى في العصور الاسلامية الاولى. فهو برأي الجغرافيين العرب يمثّل أحد ثلاثة أقاليم متمايزة في شبة الجزيرة: الأول، ساحلي منخفض (تهامة) والثاني جبلي متفاوت الارتفاع (الحجاز أو السراة) والثالث هضبي داخلي (نجد). وقد يضاف اليها لدى بعضهم (اليمن) في الجنوب (والعروض) في الشرق(1). وهي اسماء لها دلالات لغوية على عادة العرب، اللذين كان لهم شغف بهذا النوع من التسميات(2). بيد أن هذا التوزيع التضاريسي لشبة الجزيرة عامة وللحجاز خاصة، لا ينسجم مع خلفيته اللغوية بصورة دقيقة. فغالباً ما تذبذبت الحدود وتأرجحت معها المدن من أقليم الى آخر، كأن يمتد الحجاز مثلاً الى تبوك في الشمال أو يتراجع جنوباً وراء يثرب(3). وقد تدخل هذه الاخيرة في نجد القريبة منها(4)، وتصبح اليمامة جزءاً يضاف اليها في الحجاز مع مكة والطائف، الى آخر هذه الحلقة المتاوجة التي لا نجد لها تحديداً مستقراً في كتابات الجغرافيين والرحالة(5).

ولكن الحجاز يأخذ الكثير من ملامحه المستقله، كاقليم جغرافي متميز، رغم تداخله بصورة متفاوتة مع تهامة واليمن ونجد، فضلاً عن اليمامة(6). وبفضل موقعه المتوسط والمتداخل هذا، أطلّ الحجاز بعد عزلة طويلة على سواحل الخليج الفارسي والمحيط الهندي والبحر الاحمر، ليصبح منذ القرن السادس مركز الاستقطاب الاول ومحور الحركة

---

(1) هناك من قسّم شبه الجزيرة الى أربعة أجزاء أو (كور) وهي: الحجاز، اليمن، عُمان، هجر. المقدسي، احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ص 68. ياقوت الحموي، معجم البلدان ج 2 ص219

(2) اشتقت (تهامة) من «التُهم» وهي شدة الحرّ. و(نجد) تعني الهضبة المرتفعة. و (العروض) لاعتراضه ما بين نجد واليمن والعراق. و (اليمن) من اليمين أو اليُمن. أما الحجاز، فثمة مدلولات علة تتفق في الاشتقاق اللغوي لهذه الكلمة، المراد بها «الحاجز» أو «الفاصل»، ولكنها تختلف في تحديد المناطق التي يفصل بينها هذا الاقليم. فيقال، لانه يحجز ما بين نجد وتهامة أو الغور كما يطلق على هذه الاخيرة، أو لأنه يحجز ما بين تهامة والشام من جهة وبين الصحراء من جهة ثانية، فضلاً عن اشتقاقات أخرى ليست لها علاقة بالتحديد الجغرافي. راجع:
الهمداني، صفة جزيرة العرب ص 47-49 البكري، معجم ما استعجم ص8. الاصطخري، المسالك والممالك ص 21. ابن المجاور، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المساة تاريخ المستبصر ج1 ص39. تصحيح اوسكر لوففرين.
. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ العرب قبل الاسلام ص 73

(3) الاصطخري، المسالك والممالك ص 25

(4) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ص 128

(5) ابن حوقل، كتاب صورة الارض ص 38. ابن المجاور، تاريخ المستبصر ج 1 ص 39 -40

(6) ابن حوقل، صورة الارض ص 38. ابن المجاور، تاريخ المستبصر ج 1 ص 39 -40.

التجارية في شبه الجزيرة العربية. ومن هنا كان التعريف المبدئي للحجاز، الذي يكاد يتفق عليه معظم المؤرخين والجغرافيين، بأنه الشريط المرتفع، المعروف بجبال «السراة»، الممتدة على محاذاة البحر، من العقبة (أيله) في الشمال حتى عسير في الجنوب[1]. ولعل أقدم الخرائط عن شبه الجزيرة، تتفق وهذا الامتداد الجغرافي للحجاز[2]، كما يتفق معه تحديد (القزويني) بأنه « حاجز بين الشام واليمن وهو مسيرة شهر »[3] ، و (المسعودي) بقوله « انه حاجز بين الشام واليمن والتهائم[4] » أو « ما حجز بين الشام واليمن » حسب تعبير (الهمداني)[5] .

أما البكري فقد وصفه بأنه «ما احتجز به في شرقيه من الجبال وانحاز الى ناحية فيد والجبلين الى المدينة، ومن بلاد مذحج تثليث وما دونها الى ناحية فيد فذلك كله الحجاز[6]». وقد نستنتج من ذلك ليس فقط تحديد الشكل الجغرافي للحجاز، ولكن أيضاً الاهمية المحورية التي تحوّل معها من أقليم «حاجز» منكفىء على عزلته أو يدور في فلك الدول المحيطة به (معين وسبأ وحمير) في الجنوب أو (الانباط)/في الشمال[7] ، الى نقطة متوسطة في شبكة المواصلات التجارية، أصابت من النجاح والتطور، ما لم تصبه هذه الدول في هذا المجال.

وليست السلسلة الحجازية أو السراة (السرات)[8] على ارتفاع متناسب، فهي تختلف من مكان لآخر. ولكنها بصفة عامة مرتفعة في الشمال، منخفضة في الوسط، ثم مرتفعة مرة أخرى عند اقترابها من اليمن[9]. وقد عرف قسمها الأول المرتفع بجبال (مدين) ،حيث تصل قمتها الى نحو ثلاثة آلاف متر، ولا تلبث ان تنخفض تدريجياً بعدها حتى تصل الى نحو ألف متر بالقرب من يثرب، والى نحو مائتي متر فقط عند جبل (رضوى)، الى الشمال الغربي منها[10].

---

(1) أحمد ابراهيم الشريف ، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول ص13

(2) أحمد سوسة ، العراق في الخوارط القديمة رقم (30). عبد المنعم ماجد - علي البنا ،الأطلس التاريخي العام للعالم الاسلامي، رقم (4)

(3) القزويني ، آثار البلاد وأخبار العباد ص 84.

(4) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر ج 2ص 35

(5) الهمداني، الصفة ص 50.

(6) البكري، معجم ما استعجم ص 8

(7) جواد عليّ ، المفصّل ج3 ص10 . حافظ وهبة ،جزيرة العرب في القرن العشرين ص14 . جورج فضلو الحوراني ، العرب والملاحة في المحيط الهندي من العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى ص 86

(8) جواد علي، المفصل ج 1 ص 56

(9) صلاح الدين الشامي، الوطن العربي، دراسة جغرافية ص 80

(10) القزويني، آثار البلاد ص 88.

وفي المنطقة الوسطى، حيث تقع مكة، تعرف باسم جبال (الطائف) التي يتراوح ارتفاعها ما بين ستمائة متر ومائتي متر (جبل كرا)[1]. أما في الجنوب فتعود الى الارتفاع، حاملة الاسم نفسه (السراة)، لتبلغ نحو ثلاثة آلاف متر تقريباً عند عسير[2].

وتخترق هذه السلسلة مجموعة من الوديان ،كان لها تأثيرها في توجيه هذا الاقليم نحو السهول الساحلية أكثر من الداخل، حيث اسهمت في تقطيع أوصال السفوح الغربية، بشكل جعل عبورها أمراً ميسوراً، خاصة وان الماء قلّما يجري في هذه الاودية. ولذلك اختفت منها الانهار الكبيرة وحلّ مكانها ما يعرف بـ (الجعافر)، وهي عبارة عن نهيرات تتلقى مياه السيول الطارئة أو تتزود من الامطار القليلة، التي سرعان ما تنضب تحت تأثير المناخ الصحراوي السائد في الاقليم[3].

ولعل هذه الاودية كان بعضها أنهاراً جارية ابّان ما يعرف «جيولوجياً» بالعصر المطير، وذلك لكثرة ترسبّاتها التي تحملها عادة مياه الانهار. وهو ما تؤكده مؤشرات الكتّاب الاغريق عن وجود انهار معروفة، تركوا لنا اسماءها ومواقع جريانها ومصبّاتها، في البحر الاحمر أو الخليج الفارسي[4]. على أن ذلك لا يجزم بوجود انهار كبيرة دائمة الجريان، حيث يحتمل أن يكون ما أشار اليه بعضهم نوعاً من مجاري الوديان المعروفة، التي تنضب عادة مع بدايات فصل الجفاف. ولعل النهر الكبير الذي زعم (بطليموس) أنه ينبع من السفوح الشرقية لجبال الحجاز، ليس الآ وادي الدواسر على الارجح، الذي يتغذى من مياه الامطار المتساقطة على جبال اليمن. ذلك أن أحداً من علماء التاريخ أو الآثار لم يستطع حتى الآن تأكيد ما يتعدى هذا الافتراض[5].

وهكذا فقد كان هنالك اتجاهان لأودية الحجاز، أحدهما الى البحر الاحمر، كوادي أضم (الحمض)[6]، الذي يمتد من (خيبر) الى جنوب (الوجه)، متصلاً بوادي القرى والعقيق التي تعتبر من أعظم أودية الحجاز[7]. والاتجاه الثاني الى نجد، حيث السفوح الشرقية أقل انحداراً من الغربية، ومن ثمّ الوديان أكثر طولاً وأقل عمقاً واحتفاظاً بالماء.

ومن أهم الوديان هنا، (وادي الرمة)، الذي يمتد من (فدك) الى (القصيم) في

---

(1) يقع بين مكة والطائف. الشريف، دور الحجاز في الحياة السياسية العامة في القرنين الأول والثاني الهجري ص 13

(2) عبد الفتاح وهيبة ـ محمد سعودي، معالم الوطن العربي ص 14، لطفي عبد الوهاب، العرب ص 92

(3) جواد علي، المفصّل ج 1ص 157 -158.

(4) جواد علي، المفصل ج 1ص 159

(5) المكان نفسه. لطفي عبد الوهاب، العرب ص 201

(6) المرجع نفسه ج 1ص 161

(7) احمد الجاسر، في شمال غربي شبه الجزيرة ص 521 الشريف، مكة والمدينة ص 14 -15

الشرق. وكذلك (وادي القرى) الشهير الذي يقع الى الشمال من يثرب (بين تيماء وخيبر)، وهو عبارة عن مجموعة من الاودية التي تتصل مياهها بوادي الحمض السابق ذكره[1]، وقد كانت أحدى المحطات التجارية المهمة على طريق الشام قبل الاسلام[2].

بيد أن هذا «الحاجز» الجبلي رغم ارتفاعه في بعض المواقع، لم يحدث تغييراً مهمًا في مناخ الاقليم، الذي كان أكثر تأثراً بالحرارة والرطوبة المرتفعتين في (تهامة) فضلاً عن ضغط الصحراء وجفافها في الشرق، مما انعكس على طبيعته الانتاجية، حيث انحسرت الا قليلاً الاراضي الصالحة للزراعة في بعض الاماكن، بينما انعدمت تماماً في أماكن اخرى.

وكانت مراكز الاستقرار الحجازية تمثّل بوضوح هذا التباين الذي فرضته الطبيعة، حيث سمحت بقيام مجتمع زراعي في الطائف، معوضة الحرمان الذي عانته مكّة وحوّلها الى مدينة تجارية، بينما اعتمدت يثرب على عدة مصادر، في طليعتها الزراعة وبعض الحرف الصناعية المحدودة[3].

---

(1) حمد الجاسر، في شمال غربي شبه الجزيرة ص 227

(2) المقدسي، احسن التقاسيم ص 97. جواد علي، المفصّل ج 1ص 168

(3) معجم البلدان ج 4 ص 9. ج 5ص 83.
الكتاني، التراتيب الادارية ج 2 ص 44، 50

التكوين السكاني

هكذا تبدو اللوحة القبلية في الحجاز ، متناسقة الخطوط متمازجة الألوان ، ان لم يكن في منحدرات اصولها ذات التشعب « القطري » الواسع ، ولكن في ظروفها الجغرافية والاقتصادية المتشابهة ، بحيث لا نجد كبير تباين بين ماهو شائع عن وجود نمطين مختلفين تماماً في المجتمع الحجازي ، أحدهما حضري والأخر بدوي .

ان البحث في التكوين السكاني لمكة قبل الاسلام ، أو بالتحديد قبل قريش ، على شيء من الصعوبة ، حيث اقترنت شهرة المدينة بهذه القبيلة ، التي زامنت نهضتها التجارية وانعطفت بها الى الاسلام .. التحدّي الكبير الذي قضى على نظامها من الداخل . فالى قريش يعود الفضل في تأسيس التجارة المكية وتوجيه خططها العام ، الذي انتهى بها الى احتكار حركة النقل والسيطرة على الطرق الرئيسية بين اليمن والعراق والشام .

ولقد تركت لنا مصادر التاريخ أخباراً لا تخلو من الاضطراب عن قبائل متفاوتة الاهمية والنفوذ ، سبقت قريش الى هذه المنطقة ، سواء في مكة أو في غيرها من المراكز الحجازية . ولعل أقدم هذه المجموعات القبلية ، تلك المعروفة بالعماليق (العمالقة) ، الا أن أصولها ما تزال غامضة لا تتعدى الاعتقاد السائد بأنها من بقايا الحمْيريين في اليمن(1) ،حيث أخذت هذه الاخيرة تدفع بموجات من القبائل اثر اختلال أوضاعها السياسية والاقتصادية . ويبدو أن العماليق كانوا احدى هذه الهجرات الكبيرة ، التي امتدت الى الاقليم الحجازي ، دون أن تقتصر على مكة فقط(2) .

والاخبار نفسها تتحدث عن قبيلة اخرى خلفت العمالقة الذين هاجروا الى تهامة ،

---

(1) الفاسي ، العقد الثمين ج 1ص 130

(2) ابن رستة ، الاعلاق النفيسة ص 60

حيث الماء أكثر وفرة والارض أشد خصوبة (1) ، وهي قبيلة جرهم ، المعاصرة على ما يبدو لظهور الكعبة (2) ، التي بنيت فوق ربوة مرتفعة تجنّباً لخطر السيول المفاجئة التي تعرضت لها مكة بين حين وآخر (3) . وما لبثت هذه القبيلة أن تخلّت عن السيادة في مكة لبني حارثة الخزاعيين، وذلك بزعامة عمرو بن لحي ، أول منظّم لعبادة الاصنام في الكعبة ، التي حلّت مكان الحنيفية ، عقيدة العرب في أيام ابراهيم ، حسب ما تناقله الاخباريون في هذا السبيل (4) .

ويبدو أن هذا الزعيم الخزاعي ، قد احتلّ دوراً بارزاً في مكة ، تعدّى التأثير الديني وتنظيم العبادات فيها ، حيث اقترن اسمه مع بدايات الانفتاح الحجازي وتلقي المؤثرات الخارجية، التي كان لها انعكاس ايجابي على المجتمع المكّي بصورة خاصة. فقد كان لهذا التنظيم الديني ابعاده السياسية والاقتصادية ، بحيث اتخذت مكة في ظله ، المركز الاستقطابي لعبادات البدو ومصالحهم وعلاقاتهم المتبادلة ، وغير ذلك من شؤونهم الحياتية . ومن هذا المنظور ، فإن عمرو بن لحيّ ، قد وضع نواة النظام المكّي ، الذي تكرّس بشيء من التفصيل مع زعيم قريش قصي بن كلاب .

وفي غمرة البحث عن مناطق استقرار القبائل المهاجرة والصراع على النفوذ في الحجاز ، سنجد مكة هدفاً رئيسياً لهذا التحرك ، وذلك لموقعها الجغرافي المتداخل مع خطوط المواصلات التجارية الاكثر أهمية في بدايات القرن السادس الميلادي ، أي في زمن اشتداد الهجرة القبلية نحو الشمال . وهذا ما يفسر التنافس حينذاك على سيادة المدينة التي اخذت ، بفعل ذلك ، في التحوّل الى سوق الحجاز المركزي (5) ، المتفوق على بقية الاسواق الداخلية الاخرى .

ويفسر أيضاً هجرة العمالقة الى تهامة ، حيث ممر القوافل القديم قبل أن تصبح مكة مقصدها ومحطتها الكبرى في شبه الجزيرة . أما خلفية هذا الصراع في رأي الاخباريين ، فلا يتعدى الاطار الديني الاخلاقي ، حيث أشارت رواياتهم الى طغيان العمالقة

---

(1) المسعودي ، مروج ج 2ص 19

(2) يرتبط ظهورها بابراهيم وابنه اسماعيل ، وحسب رواية الاخباريين تزوج هذا الاخير من امرأة جرهمية وأنجب منها ما يعرف بأجداد عرب الشمال أو العدنانيين . اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 222

(3) الازرقي ، اخبار مكة ج 1ص 53

(4) ابن الكلبي ، الاصنام ص 8 . المسعودي ، مروج ج 2ص 30

(5) المسعودي ، مروج ج 2ص 22

والجرهميين و « فسادهم في الارض » [1] ، دون الاحاطة بتفاصيل هذا السلوك وخلفياته غير الدينية ، المحرّكة لذلك الصراع على النفوذ ، في منطقة استقطاب ، كانت تتعاظم أهميتها مع المتغيرات السياسية والاقتصادية في ذلك الحين .

ولقد نظر المؤرخون الى فترة ما قبل السيادة القرشية في مكة ، حيث يتصل بها النبيّ والمسلمون الاوائل ، على أنها صورة ثانوية من التاريخ العربي . لذلك لم تنل حقها من الاهتمام ، شأن الفترة اللاحقة . فاختفت الّا قليلاً ، التفاصيل التي يمكن أن تضعنا على معرفة شاملة للوضع السكاني في هذه المنطقة ونواحي التحرك القبلي وحدوده الزمنية فيها . وتكاد تقتصر معرفتنا بأحوال مكة السكانية في تلك الفترة ، على أنها خضعت بضعة قرون لنفوذ القبائل اليمنية المهاجرة ، قبل أن تستأثر قريش بالسيادة عليها ، في اعقاب القضاء على (خزاعة) ، آخر هذه القبائل[2] . ويبدو أن القرشيين حملوا شيئاً من الخبرة في التجارة ، اكتسبوها من قبل ، لتأخذ مكة على يدهم دورها المميّز كمحطة حيوية في تجارة الشرق . وقد ساعد على ذلك أن الحجاز كان خارج دائرة التنافس السياسي المستشري حينذاك في المنطقة ، وعلى هامش القضايا الكبرى المحرّكة للاحداث ، حيث كانت محاورها لا تزال على الاطراف من شبه الجزيرة . فإذا ما أشرف القرن الخامس على نهايته أو كاد ، بات واضحاً تعديل مواقع الاستقطاب باتجاه الداخل ، لا سيا المتوسطة ، التي اتخذت طابعاً أكثر مركزية من المواقع السابقة ، مما سيكون له تأثير كبير على التطور المستقبلي للاقليم الحجازي ، قلب الدولة الموحّدة ونواتها الأولى في ظل الاسلام .

ان « دولة قريش » في مكة التي أسسها قصيّ بن كلاب في منتصف القرن الخامس الميلادي ، لم تكن سوى مرحلة أكثر نضجاً في هذه المدينة ، التي كان للقبائل اليمنية السالفة دور كبير في تحضيرها وتطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية .

وكانت (خزاعة) من أبرز هذه القبائل التي ارتبط اسمها بالمؤسسة الوثنية ، محور ذلك التطور والمنعطف الحقيقي في الزعامة المكّية للحجاز . فقد مثّلت الحقبة الخزاعية ، التي كانت من أطول عهود مكة قبل الاسلام [3] ، الدور التأسيسي الاول في شخصية هذه الاخيرة ، تلك التي تبلورت آبان الحقبة القرشية . وعلى الرغم من اشتداد المنافسة على النفوذ في المدينة ، فقد صمدت خزاعة طويلاً واحتفظت بالزعامة المطلقة ، حتى انتقالها الى

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 322 . المسعودي ، مروج ج 2ص 23 .

(2) البلاذري ، انساب ج 1ص 49 . تحقيق حميد الله .

(3) يقدّر المؤرخون الحقبة الخزاعية بثلاثة قرون . المسعودي ، مروج ج 2ص 32

قريش ، بعد أن قادها قصيّ الى السلطة بصعوبة ، ممهداً لذلك بالزواج من ابنة آخر « الملوك »(1) الخزاعيين ، بحيث انتقلت اليه الزعامة بصورة شبه وراثية .

والتكوين السكاني في الحجاز ، يخضع بصورة عامة لتأثير الطبيعة الصحراوية التي أوجدت نمطين مختلفين ربما في طريقة الحياة ، ولكنهما متكاملان في جزء كبير من الظروف الاقتصادية والمفاهيم الدينية والاجتماعية .

وكانت مراكز الاستقرار الكبيرة ، لا تتعدى الثلاثة ، تضاف اليها مراكز ثانوية أخرى ، منتشرة بأكثريتها حول يثرب ، حيث مناطق التجمع اليهودي في الغالب .

واذا كانت بعض الاخبار قد حفظت لنا القليل من تاريخ مكة القديم ، لا سيما المراحل التي سبقت السيطرة القرشية عليها ، حيث الفاصل بين حقبة مضطربة اعتمدت على روايات ، لم يكن الغرض منها عملاً تاريخياً يتوخى الحقيقة ، بقدر ما توخى المتعة أو العبرة ، وبين أخرى تقترب بحدود متفاوتة من التدوين وبدايات الوعي التاريخي عند العرب ، الذي كانت بواكيره في الحجاز منذ القرن الاول الهجري ، فإن هذا القليل قد لا يزال شبه مجهول في الحواضر الاخرى ، كالطائف ويثرب وبعض المزارع والمحطات التجارية المتعددة ، كتلك التي أشرف عليها اليهود ، مثل وادي القرى وخيبر وفدك وتيماء وغيرها(2) .

أما الطائف ، فكانت مجهولة التاريخ أو تكاد قبل ارتباطها بثقيف المعاصرة لقريش في مكة . ولكن أخباراً قد لا يرقى كثيرها الى الموضوعية ، تشير الى ظهورها في زمن العمالقة ، سكان مكة الاوائل(3) . على أن هذه المدينة التي استمدت قوتها المعنوية من توحيد الثقفيين لها ، بعد جهود مستميتة ، قدّر لها أن تشغل دوراً غير ثانوي في تاريخ الحجاز ، حيث كانت منذ البدء حليفة لقريش ، على الرغم من طموحها الى انتزاع الدور المركزي منها . ويبدو أنها حققت بعض النجاح في هذا السبيل ، مع تحوّل طريق العراق اليها من مكة ، الامر الذي أدى الى نشوب حرب الفجار ، التي كانت في مضمونها تهديداً للتجّار الذين سلكوا هذا الطريق(4) . ولكن ثقيف لا تلبث أن تعود الى الاعتراف بصدارة منافستها قريش ، كحليفة عضوية لها(5) . حيث شكّلت القبيلتان جبهة متماسكة

(1) المسعودي ج 2ص 31 . ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج 2 ص 20

(2) أحسن التقاسيم ص 107

(3) يشير الاخباريون الى أن أول سكانها بعد العمالقة ، هم بنو عدوان بن عمرو بن قيس بن عيلان بن مضر ، ثم بنو عامر ابن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن . . . وأخيراً بنو ثقيف . ابن الاثير الكامل ج 1 ص 684

(4) جواد علي ، المفصل ج 4 ص 115

(5) H. LAMMENS, La cité de taif, P119

حتى نهاية العصر الاموي .

ولعله من الصعب جداً تحديد الوقت الذي حلّ به الثقفيون في الطائف ، وان كان من المرجح أنه متأخر على نزول قريش في مكة والسيطرة عليها . ويعتقد (لامنس) أن هذه المدينة ، كانت منذ بداية القرن السابع ، المركز الرئيسي لقبيلة ثقيف (1) . على أن ذلك قد يحتاج الى تحديد أكثر دقّة ، في ضوء ما كانت عليه العلاقة بين القبيلتين في مكة والطائف ، والتي يفترض أن جذورها امتدت الى أبعد من هذا الوقت . وثمة دلالات تشير الى قدم التحالف بين الطرفين ، خاصة بعد نجاح القرشيين في السيطرة على التجارة الداخلية وتحوّل مدينتهم الى سوق الحجاز المركزي ، ومن ثم حاجة الثقفيين في المقابل الى تصريف انتاجهم الزراعي وتسويقه في مكة .

ويبدو أن وحدة المصالح بين القبيلتين المتحالفتين ، قد انتهت بهما الى اقتسام النفوذ عشية الدعوة الى الاسلام . فكانت لقريش السيطرة المطلقة على تجارة الشام ، بينما تركت للطائف تجارة اليمن ، تتولى مراقبتها والاشراف عليها ، وذلك في ظل هيمنة عامة للاولى ، لم تقتصر على الطائف فقط ، ولكنها امتدت حينذاك الى مختلف مواصلات شبه الجزيرة **ومحطاتها** (2) . وكانت هذه المدينة تتوق الى الحدّ من هذه التبعية والارتباط المباشر بالاقتصاد المكّي ، حيث الطبيعة هيأت لها أسباب المزاحمة مع اندادها القرشيين ، ولكن الدهاء الذي تفوقت به الشخصية الثقفية ، سقط أمام خبرة هؤلاء وتراثهم القديم في التجارة (3) .

ولعل التطرّف الثقفي ازاء الدعوة الاسلامية ، كان يلتقي وهذا الطموح الذي أحبط في زمن السيادة القرشية . فكان ذلك الموقف المتصلب ومعه تلك المحاولة المستميتة ، حتى بعد سقوط مكة واستسلام الخلفاء الكبار ، حيث اعتقدت الطائف عن خطأ في التقدير ، انها قادرة ربما على تزعم التيّار المناهض لدولة (المدينة) ، كبديل لمكة ، ووراثة زعامتها المنهارة . ولقد كانت نواة هذه الجبهة في التحالف الثقفي ـ الهوازني ، الذي شعر بفداحة الخطر على مصالحه المهدّدة ، فخاض حرباً يائسة ضد النظام الجديد (4) .

أما يثرب التي وُصفت بأنها « أقل من نصف مكة (5) » فكانت على مسافة بعيدة من

(1) Lammens, la cité de taif P 59

(2) Op, cit, P 118

(3) Ibid

(4) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 62 -64

(5) ابن حوقل ، صورة الارض ص 37

هذه الأخيرة[1] ، مما حدا ببعض الجغرافيين العرب ، الى اعتبارها « نجدية » اكثر منها « حجازية »[2] . وعلى الرغم من وقوعها في دائرة المواصلات الرئيسية لتجارة الشام ، فإن حظها من التجارة الخارجية كان محدوداً اذا ما قورنت بمكة ، حيث كان يخالجها عدم الرضا ازاء احتكار الاخيرة لها ، ذلك الشعور التنافسي الذي سيطبع العلاقات المستقبلية بين المدينتين الاعظم في الحجاز . ويبدو أن سكانها اليهود تحوّلوا من محترفين للزراعة الى مستثمرين لها ، أو مموّلين لبعض حاصلاتها عبر المزارعين العرب ، الذين نزلوا في ضواحي يثرب ، وذلك قبل أن يستقر بهم الاحتراف للتجارة وفروعها ولبعض الصناعات الحديدية (الاسلحة) والذهبية (الصياغة) وغيرها[3] .

وقد يحملنا ذلك على الاستنتاج ، بأن العرب في أول عهدهم بهذه المدينة نزلوا في الجوار منها واعتاشوا من الزراعة ، بعد أن « تفرقوا في عاليتها وسافلتها ، ومنهم من نزل مع قوم من بني اسرائيل في قراهم» حسب قول السمهودي [4] . ولعل هذا الوضع استمر طويلاً قبل أن يصل العرب (الاوس والخزرج) الى تحقيق معاهدة جوار مع اليهود ومن ثم التعايش معهم في يثرب ، حيث يضيف المؤرخ نفسه « فتعاقدوا وتحالفوا واشتركوا وتعاملوا ، فلم يزالوا على ذلك زماناً طويلاً وأمرت (كثرت) الاوس والخزرج وصار لهم مال وعدد ، فلما رأت قريظة والنضير حالهم خافوهم أن يغلبوهم على دورهم وأموالهم ، فتنمروا لهم حتى قطعوا الحلف الذي كان بينهم » [5] .

وكان هذا التركيب السكاني غير المتجانس في يثرب ، قد افقدها المبادرة وأعاق تبوأها دوراً أكثر أهمية في الحجاز . فانطوت بصورة شبه دائمة على صراعات داخلية ضارية ، قضت على جزء كبير من طاقاتها ، وجعلت منها بالتالي مجتمعاً يكاد يكون مغلقاً ، وذلك خلافاً لمكة التي حقق لها الانسجام في هذا المجال ، فرصاً جيدة للخروج من العزلة والانفتاح وراء حدود الحجاز ، عبر شكل من « المؤسسة الجماعية » ، الممثلة لاصحاب النفوذ وكبار التجار فيها .

لقد كانت يثرب تؤلف عدة كتل قبلية ، تفتقد الى التماسك وتنفرد عن بعضها في أحياء مستقلة ، كنتيجة لذلك التنافر الدائم والصراع المستمر على النفوذ في المدينة .

---

(1) تقع يثرب على مسافة نحو ثلاثماية ميل الى الشمال من مكة
(2) القلقشندي ، نهاية الارب في معرفة انساب العرب . ص 17 .
(3) ولفنسون ، تاريخ اليهود ص 19
(4) السمهودي ، وفاء الوفا ج 1ص 177 .
(5) المصدر نفسه ، وفاء الوفا ج 1ص 178 .

وهي ، شأن حواضر الحجاز الاخرى ، كانت أحد مراكز استقرار (العمالقة) ، حسب رواية الاخباريين التقليدية (1) . فثمة حلقة غير واضحة تماماً ، ترافق التكوين السكاني لهذه المدن ، بين سكانها الذي عاصروا ظهور الاسلام ، وبين امتدادهم القديم عبر القرون الخالية . وهي بدون ريب من محصّلات التحرك القبلي المتماوج وغير المستقر ، وما رافقه من تقاتل على السيادة والنفوذ ، أحد الملامح الرئيسية لتلك الحقبة . ولـذلك فان العهود المبكّرة من تاريخ يثرب ، يستأثر بها الغموض شأن مكة والطائف وربما كانت أكثر تعقيداً منهما ، حيث انعكست عليها تناقضات المجتمع بقبائله اليهودية والعربية ، المتنافسة والمتباغضة .

وتتضارب الاخبار حول اليهود في يثرب ومنابع هجرتهم الاولى . . هل هم وافدون الى المنطقة مع عقيدتهم ، أم من سكانها المتهوّدين بفعل مؤثرات دينية تسربت اليهم من اليمن أو من الشام ؟ على أن اليعقوبي في « تاريخه » ، يجيب على جزء من السؤال ، فيرى ان الاثنين من قبائلهم (النضير وقريظة) تنتميان الى جذام ، احدى القبائل اليمنية المهاجرة الى الحجاز ، ثم استقرتا بعد تهودهما في يثرب عند جبلين يحمل كل منهما الاسم نفسه الذي عُرفت به القبيلتان المذكورتان (2) ، وذلك دون أن يتعرض (اليعقوبي) للقبيلة الثالثة (القينقاع) ، التي افتتح الرسول معها صراع الاسلام مع اليهودية في شبه الجزيرة ، في أعقاب معركة بدر (3) . وثمة من يرى القبيلة الاخيرة ، نواة اليهود في يثرب ، ممن رافقوا موسى للحج في بلد « خاتم النبيين » (4) ، فتخلّفت طائفة منهم ونزلت في « موضع سوق بني القينقاع ، فكانوا أول من سكن موضع المدينة » (5) . وآخر يرى بأن يهود يثرب يمثلون هجرة لها خلفية سياسية وليست دينية ، عندما هربوا من الاضطهاد في فلسطين ، الذي بلغ ذروته في العصر الروماني (6) .

وليس من السهولة تحديد هوية اليهود الحجازيين ومدى جدية الانتماء العربي لدى بعضهم ، أو العلاقة مع الهجرة اليمنية الى الشمال ، خاصة بعد اشتداد صراع العقائد في الدولة الحميرية والاضطهاد المتبادل بين أصحابها . فبينما يستثني (أوليري) ، بني القينقاع ، بارجاعهم الى أصل عربي (7) ، يعتقد (لامنس) ، أن بعض يهود الحجاز ، لا

---

(1) السمهودي ج1 ص 157 العباسي ، عمدة الاخبار في مدينة المختار ص 34

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 49 ، 52

(3) ابن الاثير ، الكامل ج 2 ص 138

(4) السمهودي ، وفاء الوفا ج 1 ص 162

(5) المصدر نفسه ج 1 ص 157

(6) الطبرى ، تاريخ الامم والملوك ج 1 ص 289 . العباسي عمدة الاخبار ص 34 . السمهودي ، وفاء الوفا ج 1ص160

(7) O'LEARY, Arabia Befor Muhammad P 173

سيما « جالية الطائف » ، كان نتيجة تلك الحروب الدينية ، التي اتخذت مسرحها آنذاك في اليمن (1) . ذلك أن فشل الملك الحميري (ذي نؤاس) في تهويد هذه الاخيرة ، الذي كان من نتائجه المثيرة «مذبحة نجران» ، وما جرّت اليه من احتلال حبشي ، لم يكن انتقاماً لضحاياها النساطرة (2) المتعاطفين مع الفرس ، ولكن احتواء لليمن قبل سقوطها في قبضة هؤلاء ، حيث مهدت لذلك ، ربما بصورة غير مباشرة ، موجات التبشير اليهودي والنسطوري على نطاق واسع في ذلك الحين . وهذه الحادثة التي ترد وكأنها من نتائج ذلك التنافس التبشيري ، كانت في جوهرها صراعاً على النفوذ الاقتصادي ، ومحاولة للهيمنة على طرق التجارة ، حيث تعتبر نجران أحد فروعها المهمة التي تتوزع منها المواصلات الى الخليج والعراق ، عبر وادي الدواسر واليمامة ، أو الى الشام عبر الخط البرّي التقليدي ومحوره المركزي في مكة(3) .

وهكذا جاء استثمار الاحباش والبيزنطيين لمجزرة « الاخدود » (4) ، على رغم الاختلاف العقائدي مع ضحاياها (5) ، كتسويغ لتلك الحملة العسكرية التي أدّت ربما الى افراغ اليمن من اليهود . وربما كان الاتجاه نحو الشمال هو الخيار المفضل والطريق الآمن لهؤلاء الهاربين من الاضطهاد المعاكس . فلم يكن مصادفة انفراد هذا الجزء من شبه الجزيرة بمراكز الاستقرار اليهودي ، في وقت كانت تؤهلها الظروف الجغرافية والتاريخية لدور غير عادي . ولعل التطورات التي رافقت حملة الحبشة ، قد أسهمت ربما بصورة غير مباشرة في عملية اقتسام النفوذ الديني ، بمثل ما أسهمت من توزيع للنفوذ السياسي ، حيث سادت المسيحية في اليمن وانتشرت اليهودية في الحجاز .

بيد أن وضوح المصدر الذي يرجّح أن قبائل اليهود قد وفدت منه الى يثرب والمراكز المجاورة لها ، لا يؤدي حكمًا الى وضوح انتمائهم الاساسي الذي يبقى مجرد فرضية ، بأنهم يتحدّرون من خارج المنطقة ، حيث ظلوا خلافاً للمسيحيين جسمًا غريباً عنها ، غير متطبّعين بحياتها الا بمقدار ما تفرضه المصلحة الخاصة ، محور العلاقة مع القبائل العربية التي لم تخل من الاحتقار المتبادل (6) . ولعل تجربة اليهود في يثرب تعزّز هذا الاتجاه ، حول انعدام التأثر أو التأثير مع الآخرين ، بحيث أدى ذلك الى افتقاد احتمالات التعايش في

---

(1) LAMMENS, L'Arabie occidentale avant l'Hégire P 541 . La cité de taif p 85

(2) كانت الدولة البيزنطية المشجعة للغزو الحبشي ، تمقت أصحاب العقيدة النسطورية المنشقين في مجمع افسوس (431 م) وتلعن مؤسسها نسطوريوس . بينز ، الامبراطورية البيزنطية ص 101

(3) جواد علي ، المفصّل ج ا ص 22

(4) ابن الاثير ، الكامل ج 1 ص 428 -429

(5) وات ، محمد في مكة ص 35

(6) LAMMENS, L'Arabie occidentale, p 54

المجتمع الواحد . فقد ظل عرب المدينة من الأوس والخزرج وثنّي العقيدة شأن القبائل العربية في الحجاز ، على الرغم من التفوق السكاني الذي كان لوقت غير قصير معقوداً لهؤلاء اليهود (1) .

وتبقى مسألة يهود الحجاز محاطة بالكثير من الغموض ، دون ثمة ما يشير بجلاء الى كيفية وصولهم الى هذه المنطقة أو المصدر الذي قدموا منه . واذا ما سلمنا بأنهم وفدوا عليها من فلسطين ، حسب الاعتقاد المطروح ، فقد يكون تواجدهم في شمالي الحجاز - أي على تخوم الشام - نتيجة عمليات الاضطهاد الروماني (2) ، كما أن الوسائل الدفاعية التي اعتمدوها لحماية أنفسهم ، عبر اقامة حصون أو ما يسمى بـ « الآطام » (3) فوق التلال المرتفعة ، تعزّز الاعتقاد لدى المؤرخين بأنهم اقتبسوا ذلك من مناطق استقرارهم الاولى ، ذات الطبيعة الجبلية التي عرفت بهذا النوع من التحصينات المنيعة . وثمة دلالة أخرى لهذه « الاطام » العسكرية ، أن اليهود الحجازيين ، تفردوا بهذا التقليد الدفاعي ، ربما تحت تأثير الشعور بالخوف الذي دفعهم الى التكتّل والعزلة ، في منطقة كانوا طارئين عليها ولم يطمئنوا كثيراً الى قبائلها المجاورة لهم (4) .

أما عن العلاقة بين يهود الحجاز واليمن ، فان التساؤل هنا يبدو شائكاً الى حدّ ما ، حيث المعطيات التاريخية لا تتوفر بصورة كافية . ولكن الفصل بين الاقليمين في تلك المرحلة من التجاذب السياسي والبشري والعقائدي ، قد لا يتفق وطبيعة تلك التطورات التي شهدتها المنطقة الجنوبية منذ بدايات القرن السادس الميلادي . ولعل أبرز مؤشرات هذه العلاقة ، ما ورد في (المحبّر) عن هجرة يهودية من « أرض الحجاز الى اليمن » (5) ، في فترة سابقة على حملة الحبشة التي يفترض أنها اضطهدت اليهود والمتهودين ، ودفعت بقسم منهم على الارجح نحو الحجاز ، حيث نزل في أحياء خاصة (في يثرب) (6) وبعض المراكز الاخرى ، أو في نطاق « جاليات » تجارية في المدن المزدهرة (الطائف) وتجمّعات زراعية في الواحات الخصبة من هذا الاقليم (7) . كما نلاحظ أحد وجوه هذه العلاقة في

---

(1) السمهودي ، وفاء الوفا ج 1 ص 166

(2) المكان نفسه ج 1 ص 160 .

(3) قيل في الاطام بأنها « عزّ أهل المدينة ومنعتهم التي كانوا يتحصنون فيها من عدوهم » . العباسي عمدة الاخبار ص 35 السمهودي ، وفاء الوفا ج 1 ص 162

(4) السمهودي ، وفاء الوفا ج 1 ص 161 ، LAMMENS, L'Arable, P 68-69 ولفنسون ، تاريخ اليهود ص 16 ، 73

(5) ابن حبيب ، المحبّر ص 367

(6) السمهودي ، وفاء الوفا ج 1 ص 162 .

(7) LAMMENS, L'Arabie, P 67, 69

فقدان الموقف اليهودي بعض تماسكه في يثرب بعيد الضربة التي نزلت بيهود اليمن ، بحيث أدى ذلك الى اختلال الوضع الداخلي لمصلحة العرب ، وافساح المجال أمامهم لتدعيم نفوذهم كقوة سياسية منافسة لهم في المدينة (1) . وكان من البديهي أن تنعكس سلبيات الهجرة العربية بدورها على موقع اليهود في الحجاز ، حيث كان لهذا الاقليم نصيب غير قليل منها . فأسهم ذلك في ازدياد الشعور بالعزلة لدى هؤلاء والخوف على مصيرهم القلق ، ودفعهم بالتالي الى الشقاق والاقتتال (2) ، نتيجة لهذا الواقع ، الذي تجلّى خاصة في السنوات الأولى من الهجرة الاسلامية .

وهكذا عاش اليهود في يثرب عبر مجموعات ثلاث (3) ، عرفت في التاريخ بالقبائل ، حيث كان بينها من التنافر ما شابه الصراعات القبلية لدى العرب . ولا شك أن اختلال نفوذهم في المدينة ، كان نتيجة حتمية لوحدتهم المضطربة(4) واخفاقهم في تكوين جبهة سياسية متماسكة . ولم تحل دون هذا التفكك ، محاولة التأقلم السطحي في الحياة العربية ، كاستخدام الاسماء واللغة والشعر ، وحتى التطبّع بالسلوك القبلي فيها (5) . فقد جاءت هذه المحاولة على هامش قضيتين أساسيتين في حياة اليهودي الحجازي : الاولى ، مرتبطة بالولاء المصلحي المطلق ، الذي ألغى دور القبيلة كنظام يتعارض والنزعة الفردية ، المتحكمة في سلوكه الاجتماعي والاقتصادي . والثانية ، يحرّكها الشعور الدائم بالخطر ، حيث يعيش في محيط عربي ، للقبيلة فيه نظامها الجماعي وقرارها الالزامي من حيث المبدأ . ولعل ذلك كان وراء الخط الحياتي الخاص ، الذي فرضه اليهود على انفسهم في يثرب ، وانعكس على مظاهر التحصين في احيائهم المغلقة (الآطام) ، وهي تكاد تشبه الى حدّ ما احياء (الغيتو) GETTO ، التي عاش فيها يهود اوروبا في القرن التاسع عشر ، معزولين عن المجتمعات الاخرى . ولكن الفارق بين «الأطم» و « الغيتو » ، أن الاول كان طوعياً ، يهدف الى اقامة نوع من الدفاع الذاتي ضد القبائل العربية(6) ، بينما الثاني فرضته الانظمة القائمة والعلاقات الاجتماعية غير المتوازنة ، التي دفع اليهود ثمنها الكثير من الاضطهاد .

وكان يحدث أن يتورط اليهود في الصراعات المحلية في يثرب ، بين العرب من

---

(1) السمهودي ، وفاء الوفا ج اص166 . ولفنسون ، تاريخ اليهود ص 61

(2) ولفنسون ، تاريخ اليهود ص 107

(3) قريظة ، النضير ، القينقاع . ولكن (وات) يضيف اليهم قبيلة رابعة هي ثعلبة التي لا تعدو أن تكون فرعاً من المجموعة الاولى (قريظة) ، محمد في المدينة ص 296

(4) المرجع نفسه ص 297

(5) جواد علي ، المفصل ج 6ص 532 ، 568 ، 581

(6) LAMMENS, L'Arabie, p 82- 88 .

الأوس والخزرج (1) ، عبر تفجير الخلافات بين القبيلتين وجرّهما الى حالة دائمة من الحرب ، وذلك بمؤازرة قبيلة ضد الاخرى . وقد تجسّد هذا التوتّر الدائم ، بما عرف (2) بـ «الأيام»(3) ومعاركها العديدة التي استنزفت كلا من القبيلتين ، في وقت كانت يثرب تشهد صعود النفوذ العربي على حساب القبائل اليهودية الممسكة بزمام السلطة الفعلية .

وقد يفسر ذلك افتقاد يثرب الى زعامة بارزة على المستوى التنافسي مع مكة ، التي وظفت دورها الديني في خدمة مصالحها الاقتصادية داخل الحجاز وخارجه ، بحيث كان كل من الدورين متلازماً مع الآخر ومكمّلاً له . ولعل يثرب ، ربما تحت تأثير أهميتها الجغرافية كمحطة على طريق الشام بعيدة عن مكة ، كانت مؤهلة لاحتلال دور الشريك لهذه الاخيرة ان لم يكن المنافس لها . ولكن انطواء هذه المدينة على تناقضاتها الداخلية واستمرار اليهود قوة فاعلة لوقت غير قصير ، ربما أعاقا اتخاذها أي دور ديني رائد في الحجاز ،وحالا بالتالي دون قيام مركز يهودي أو وثني فيها ، وذلك نتيجة لانعدام التجانس ، سواء في العقيدة أو في المصلحة بين قبائل المدينة .

وصورة الوضع السكاني خارج المدن أقل وضوحاً ، حيث خضعت للتحرك القبلي ، المتذبذب حيناً والمتدافع حيناً آخر ، فضلاً عن اخباره المضطربة في كتب الانساب ، التي تجعل من التتبع لمراكز هذه القبائل ودوائر نفوذها،أمراً في غاية الصعوبة . ولا بد أن يعيدنا ذلك الى المنظومة التقليدية ، التي تصنّف قبائل شبه الجزيرة بين مجموعتين رئيستين : القحطانية في الجنوب والعدنانية في الشمال.(4) . ومن الواضح أن هذه الاخيرة تدخل في نطاق دراستنا ، وتمثّل ما يسميه علماء الانساب بالشجرة العدنانية ، الممثلة لقبائل الحجاز البدوية والمتحضّرة على السواء .

ولعل هذا الفرز القبلي وما يتضمنه من تحديد عرقي ، لا يتوافق والنظريات السكانية الحديثة (5) التي ترفض هذا الانتهاء التسلسلي ، في وقت لم تتوقف فيه هجرة القبائل عند حدّ في التحرّك أو التمازج مع بعضها أومع الآخرين . ولعل الخلفية السياسية تتخذ دوراً أكثر أهمية في الانتهاء القبلي ، ذلك الذي تبلور بشكل خاص في العصر الأموي ، حيث تكرّس الانقسام الى حزبين كبيرين ، مما شجع النسّابين على تجذير كلٌ منهما وتتبع فروعه قبل الاسلام (6) ، على بعد المسافة الزمنية التي تجعل من هذه

---

(1) من القبائل اليمنية التي هاجرت الى الحجاز ونزلت في يثرب ، القلقشندي ، نهاية الارب ص53 ,90
(2) ابن الاثير ، الكامل ج1 ص679 ج2 ص99
(3) المصدر نفسه ج 3ص 656 -684
(4) جواد علي ، المفصل ج49 ص416-540
(5) محمد سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ص 50 -51
(6) جواد علي ، المفصّل ج 4ص 419 -420

المسألة أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد .

وتبدو مكة استناداً الى ذلك منطلق الحزب المتحدّر من عدنان[1] ـ أحد أحفاد اسماعيل ـ ومن ثم يتصل بحفيد آخر (نزار) ، حيث تفرّعت مجموعتان كبيرتان (مضر وربيعة) ، فضلاً عن اثنتين أقل شأناً (أياد وأنمار)[2] . وكانت مضر محور القبائل العدنانية في الحجاز ، وطغى اسمها على بقية الفروع حتى اندماجها في فرع قيس بن عيلان[3] ، فحملت اسمه الذي أصبح مرادفاً لهذه القبائل وممثلاً لها[4] .

وليس هدفنا بالطبع تتبع انساب القبائل وتصنيفها شمالية أو جنوبية ، فذلك خارج عن اطار اهتمامنا في هذه الدراسة ، المعنية بالتكوين السكاني في الحجاز . ولكننا سنتعرض فقط للتشكيلات القبلية ومراكز استقرارها الثابتة والمتحركة في هذا الاقليم ، ومن ثمّ البحث في علاقاتها مع المدن الحجازية والمصالح المشتركة بينها . فالشجرة العدنانية التي يزعم النسّابون أنها ملتقى العرب الحجازيين وفروعهم ، يكاد امتدادها التسلسلي يقتصر على مكة ، ربما نتيجة للدور الجذري الذي تبوأت به كمنطلق للاسلام . وقد جعلها ذلك محور اهتمام الاخباريين والنسّابين منذ وقت مبكر ، متعقّبين تاريخها القديم بكل تفاصيله ، ومتوخّين البحث عن حلقات اخرى قديمة ، موصولة بالحلقة الاساسية التي ارتبطت بها شخصية النبي ، دون أن يكون خافياً ، في ظلّ مناخ فكري اسلامي ، ما كان لتلك الشخصية من تأثير مباشر على كتّاب القرون الاولى الهجرية .

وإذا صحّ ذلك التشكيل القبلي بتفاصيله المضطربة في مكة ، فثمة تشكيلات[5] خارج هذه المدينة لا تخضع لقانون ثابت ، ولا تزال موضع اختلاف لدى المؤرخين . ولعل (قضاعة) ، وهي من القبائل الكبيرة في الحجاز ، تجسّد عملية التماوج القبلي في هذه المنطقة ، تحت ضغط المتغيّرات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها في ذلك الوقت . فمن النسّابين من يدرجها في مجموعة القبائل القحطانية[6] ، ومنهم من يعتقد أنها

---

(1) يقول بعض النسابين أن عشرين أباً بين اسماعيل وحفيده عدنان . وآخر يجعلهم أربعين . اليعقوبي . تاريخ ج 1ص 222 -223 . ابن خلدون ، كتاب العبر ج 2ص 298

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 223

(3) يتحدر من مضر حسب رواية النسابين : الياس المعروف بعيلان (يرى اليعقوبي ان عيلان هو ابن آخر لمضر) تاريخ ج 1ص 227 .

(4) يتصل الياس بقصي زعيم قريش عبر مدركة وخزيمة وكنانة والنضر ومالك وغالب ولؤي وكعب ومرة وكلاب . اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 227 -238 . الطبري ج 2ص 185 -189 . جواد علي ، المفصل ج 4ص 476 -481 .

(5) ذكر البكري في (معجمه) : ونزل الحجاز من العرب أسد وعبس وغطفان وفزارة ومزينة وفهم وعدوان وهذيل وخثعم وسلول وكلاب بن ربيعة وطي وأسد ص 12

(6) يرى بعض المؤرخين انها تنسب الى حمير بن مالك بن عمرو بن مرّة بن زيد . اليعقوبي ، تاريخ ج2 ص 201 . ابن حزم ، جمهرة انساب العرب ص 411 تحقيق عبد السلام هارون .

شمالية تنتسب الى معد بن عدنان[1] . ومن الواضح أن خلفية هذا التباين انما تتصل بالصراع على السلطة وتعدد المحاور ، التي أخذت تتبلور مع نهايات الخلافة الراشدية . فقد انعكس ذلك على وحدة القبيلة ، بحيث أصبح مألوفاً الى حدٍّ كبير ، اشراك القبيلة نفسها في محورين متصارعين[2] . ويبدو أن (قضاعة) كانت احدى الهجرات اليمنية المرتزقة من التجارة والدائرة في فلكها ، حيث انتشرت على طريق القوافل واتخذت أول مراكز نفوذها في جدّة ـ ميناء مكة الرئيسي في صدر الاسلام[3] ـ قبل أن تمتد شرقاً الى الحجاز ونجد وشمالاً نحو الشام[4] . ذلك أن بضع قبائل قضاعية الاصل ، أوردها النسّابون بين القبائل الحجازية ، وفي طليعتها (بلى)[5] ، التي أقامت بجوار تيماء و(جهينة)[6] ، الى الشرق منها في نجد ، قبل انتقالها الى الحجاز ، ما بين وادي القرى ويثرب[7] . أما الثالثة فهي (عذرة)[8] ، التي نزل قسم منها في وادي القرى وآخر في تبوك ، أي أنها أقامت على طريق تجارة الشام ، حيث ارتبطت نتيجة لذلك بعلاقات ودّية مع قريش[9] ، على غرار القبائل المقيمة على امتداد هذا الطريق أو بجواره بعد أن أصبح مصدر ارتزاقهم الرئيسي .

وثمة قبيلة رابعة تنسب أيضاً الى قضاعة وهي (كلب)[10] ، التي انتشرت في جنوب الشام حتى أعالي الحجاز ، وذلك تحت تأثير الدوافع نفسها للتحركات القبلية في المنطقة ، مع الطموح الى القيام بدور أشد خطورة ، وهو التحكّم في نهاية الطريق التجاري وسوقه الكبرى (بصرى) ، التي يلتقي عندها خطا الحجاز والخليج[11] . وكانت (دومة الجندل) ، حيث مركز هذه القبيلة من أهم الاسواق الشامية بعد (بصرى) ، وتميزت بأنها سوق موسمي ، كان يؤمها التجار للتبادل في وقت محدد من كل عام ، الذي توافق عادة مع رحلة الصيف المكية[12] .

---

(1) البلاذري ، انساب ج 1ص 15(تحقيق حميد الله) . القلقشندي ، صبح الاعشى في صناعة الانشاء ج1ص 315-316 . نهاية الارب ص 366

(2) صبح الاعشى ج 1ص 315 -318

(3) الهمداني ، الصفة ص 47 . ابن حوقل ، الارض ص 39

(4) جواد علي ، المفصّل ج 1ص 422 . سالم ، تاريخ العرب في العصر الجاهلي ص 502

(5) بلى بن عمرو بن الحافي بن قضاعة . صبح الاعشى ج 1 ص 316

(6) جهينة بن ليث بن سود بن أسلم بن الحافي بن قضاعة . المكان نفسه .

(7) الهمداني ، الصفة ص 130 . جواد علي ، المفصّل ج 4ص 430

(8) عذرة بن هذيل بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحافي بن قضاعة . صبح الأعشى ج 1 ص316-317

(9) جواد علي ، المفصّل ج 4ص 431 -432

(10) كلب بن وبرة بن ثعلبة بن حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعه . صبح الاعشى ج 1 ص 316 . نهاية الارب ص373 .

(11) لويس ، القوى البحرية ص16

(12) جواد علي ، المفصل ج7 ص371

لقد بلغت المجموعة القضاعية سبع قبائل [1] ، حسب تصنيف النسّابين ، ولكن أكثرها شهرة تلك التي مرّ ذكرها ، حيث تعايش بعضها مع اليهود في وادي القرى كبني جهينة ، وآخر امتدّ على طريق الشام ، فضلاً عن مجاورته للاثنين معاً ، كبني عذرة ، وثالث توغل في أعالي الحجاز حتى جنوبي الشام ، كبني كلب . وهذه التشكيلة القبلية ، سواء كانت هجرة يمنية غير بعيدة العهد ، أو انها انتسبت الى الشجرة العدنانية ، حيث تفاوتت الآراء على نحو ما سلف ، فثمة ملاحظة لا نستطيع تجاهلها وهي أن مواقع نزولها ربما أدت الى كشف نمطها الحياتي ، الذي كان أقرب الى الاستقرار منه الى التنقل من مكان لآخر ، وهو نمط القبائل البدوية . وهذا يعني أن مصادر عيشها ، ارتبطت عضوياً بأنظمة مستقرة من الناحية الاقتصادية ، سواء في محطات ثابتة على الطريق التجاري التقليدي ، أو في المراكز الزراعية التي أقامها اليهود في يثرب وجوارها .

ومن القبائل اليمنية التي كان لها تأثير في الحياة السياسية والاقتصادية للحجاز ، قبيلة جذام (أحد فروع كهلان) من الشجرة القحطانية . وكانت موزّعة الاستقرار بين أيلة وتبوك وينبع ووادي القرى ، فضلاً عن ضواحي يثرب ، وهي جميعها نقاط تجارية حسّاسة بين الحجاز والشام [2] .

أما القبائل العدنانية ، فهي متوزّعة بين مضر (أحد أبناء نزار) ، وقيس بن عيلان (يرى بعض النسّابين أنه ابن آخر لمضر وآخر يجعله حفيداً له) [3] . والمجموعة الاولى معروفة بأنها من أكبر التشكيلات العدنانية في الحجاز ، حيث تتصدرها (كنانة) [4] التي نزلت في أطراف مكة وانتسبت اليها قريش القبيلة الشهيرة [5] ، فضلاً عن قبائل أخرى لا تعرف أماكن استقرارها بالتحديد [6] . وتليها (هذيل) [7] ، التي اتخذت من المنطقة الجبلية المتصلة بغزوان مقراً لها ، أو ما عرف بـ « سراة هذيل » . وقد عاشت هذه القبيلة نمطاً حياتياً أقرب الى البداوة ، وذلك على امتداد الارض الواقعة ما بين مكة وتهامة ونجد

---

(1) نهد ، جهينة ، عذرة ، سليح ، كلب ، القين ، تنوخ . اليعقوبي ، تاريخ ج1 ص202-203. وردت عند القلقشندي مع شيء من الاختلاف : بلي ، جهينة ، كلب ، عذرة ، بهراء ، نهد ، جرم . نهاية الارب ص170 ، 171 ، 197 ، 206 ، 332 ، 373 ، 394 .

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج1 ص202 . القلقشندي ، نهاية الارب ص192 جواد علي ، المفصل ج4 ص462 .

(3) اليعقوبي ، تاريخ ج اص 226 -227البلاذري ، انساب ج اص 23(ت حميد الله) . القلقشندي ، نهاية الارب ص 369 .

(4) كنانة بن مدركة بن الياس بن مضر . الطبري ج 2ص 188 -189 . نهاية الارب ص 374 .

(5) الطبري ج 2ص 189

(6) نهاية الارب ص 169 ، 380 . الشريف ، دور الحجاز ص 12 .

(7) هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر . نهاية الارب ص 395 .

ويثرب [1] . هذا ويلاحظ أن معظم هذه القبائل التي تجاوز تحركها حدود الحجاز ، احتفظت حيث حلّت بأصلها المضري ، لا سيما النازلة في الجزيرة الفراتية ، التي اشتهرت باسمها وعرفت بـ « ديار مضر » . أما في الحجاز فقد انصهرت على الارجح مع المجموعة الثانية التي تمثّلها (قيس) ، حين يكون الانتساب عادة أوثق صلة بالمتأخرين من القبيلة ، التي تتفرع بصورة متفاوتة مع ازدياد كثافتها وانتشارها [2] .

ومن أشهر فروع المجموعة الثانية (القيسية) ، قبيلة غطفان [3] ، التي تفرّعت بدورها الى قبائل ثلاث : أشجع وعبس وذبيان . وكانت مواقعها في الاصل الى الشرق من خيبر [4] ، ثم انتشرت بعد تفرّعها ما بين ضواحي يثرب (أشجع) والشمال الغربي منها (عبس) ووادي القرى ونجد (ذبيان) [5] . ومن هذه الاخيرة تفرّعت (فزارة) ، التي كانت على عداوة تقليدية مع (عبس) [6] ، حيث عاش فرعها الحجازي في وادي القرى والعقيق [7] .

ومن القبائل القيسية الكبرى في الحجاز ، (سليم) ، و (هوازن) [8] . الاولى ، امتدت الى الشمال من يثرب ، في وادي القرى وتيماء وجوار خيبر ، وهي أرض شديدة الخصوبة ومليئة بالمعادن . لذلك ارتبطت مصالحها مع القبائل اليهودية المجاورة لها ، ومع تجارة الشام ، حيث سوّقوا منتجاتهم الزراعية والمعدنية ، فضلاً عن امداد صناعة الاسلحة في يثرب بالمواد الاولية ، لا سيما الحديد [9] . وينصب الى هذه القبيلة بنو زغبة (زغب) ، الذي أقاموا ما بين مكة ويثرب قبل هجرتهم الى أفريقية [10] . أما الثانية (هوازن) ، فقد

---

(1) سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ العرب ص 268 . الشريف دور الحجاز ص 12

(2) جواد علّي ، المفصّل ج 4 ص 476

(3) غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان . البلاذري ، انساب ج 1ص 42(ت حيد الله) . القلقشندي ، نهاية الارب ص 356- 355

(4) جواد علي ، المفصّل ج 4ص 508

(5) السهيلي ، الروض الانف ج 1ص 123 . نهاية الارب ص 239 . الشريف دور الحجاز ص 11

(6) قامت بينها الحرب الشهيرة المعروفة بداحس والغبراء . نهاية الارب ص 319 . جواد علي ، المفصّل ج 4ص 511 . سعد زغلول ، تاريخ العرب ص 248 .

(7) تشعّبت فزارة الى خمسة فروع وهي : عدّى ، ظالم ، شمخ ، مازن ، سعد .
وهذه الاخيرة يستبدلها جواد علي بمرّة التي ينسبها القلقشندي الى هذه القبيلة . نهاية الارب ص 269 ، 284 ، 302 ، 330 ، 359 ، 376 ، 382 . المفصّل ج 4ص 512 -513 .

(8) ابنا منصور بن عكرمة بن خصفة (خصافة) بن قيس بن عيلان . نهاية الارب ص 382

(9) المقدسي ، أحسن التقاسيم ص 108 . نهاية الارب ص 274 . وفاء الوفا ج 1 ص 198 . جواد علي ، المفصّل ج 4ص 518

(10) نهاية الارب ص 253 . سعد زغلول ، تاريخ العرب ص 266

تفوقت عليها شهرة وكثافة وانتشاراً ، حيث أقامت في عدة نقاط متفاوتة الاهمية على تخوم نجد واليمن ، فضلاً عن مركزها الرئيسي في نواحي الطائف . ولقد أعطاها هذا الموقع الوسطي على مقربة من قبائل ذات نفوذ واستقطاب كبير مثل قريش وثقيف وكنانة ، دوراً غير هامشي في الاحداث الحجازية ، سواء التي سبقت الاسلام أو التي عاصرت بداياته الاولى . فثمة أخبار عن « ايام »[1] عظيمة ، قامت بين هوازن وبين هذه القبائل ، كان محورها الصراع على النفوذ في هذه المنطقة الحسّاسة التي وُصفت بأنها قلب شبه الجزيرة العربية في ذلك الوقت . ولكن محاولات (هوازن) آلت الى فشل وهزيمة والى اعتراف بسيادة قريش وتحالف مع ثقيف ، ومن ثم الى ارتباط بشبكة المصالح القرشية ـ الثقفية المشتركة[2] . وقد ظلت هذه الصيغة متماسكة وتعبّر عن جبهة موحّدة لهذا « المثلث القبلي » حتى ظهور الاسلام ، متعارضة بصورة جذرية مع أفكار الدين الجديد ، ومتكتّلة بكل طاقاتها المادية والبشرية لاحباطه والقضاء عليه . وكانت هوازن خاصة تمثل ، مع الجناح المتطرّف الثاني (ثقيف)[3] ، آخر القلاع الوثنية المتزمتة في الحجاز بعد سقوط مكة وانهيار النظام القديم ، ومعه « الامبراطورية التجارية » التي غابت شمسها عن المدينة الشهيرة الى الابد ، في أعقاب تلك المتغيرات الدينية والسياسية والجغرافية التي افقدت مكة امتيازاتها ومركزها الاستقطابي .

ومن القبائل القيسية المعروفة في الحجاز ، (بنو عامر) المتحدرون من هوازن[4] ، حيث أقاموا بين هؤلاء وبين ثقيف ، ومنهم تفرّعت عدة كتل قبلية انتشرت في الحجاز ونجد والبحرين ومناطق أخرى في شبه الجزيرة وعلى أطرافها[5] . وثمة قبائل أخرى عدنانية ، قد لا يكون تتبعها في مراكزها المتحركة على جانب من السهولة ، خاصة وأن فروعها الرئيسية الثلاثة (مضر وقيس وربيعة) ـ المتشعبة بدورها الى مجموعات متداخلة حيناً ، متباعدة حيناً آخر ـ ربما أفقدت القبيلة وحدتها بعد أن نأى العهد بين الاصل والفروع منها .

ولعل هذه المحاولة الدراسية ، لا يعنينا منها التعرّض لانساب القبائل في الحجاز ، بقدر ما يعنينا الاهتمام بكشف مراكز التحرك القبلي خارج نطاق الحواضر ، حيث يتمثّل النمط البدوي ، الذي يختلف نسبياً عن النمط السائد في هذه الاخيرة . كما يهمنا من

(1) ابن الاثير ، الكامل ج اص 588 . السهيلي ، الروض الانف ج 1 210 صبح الاعشى ج اص 346 . جواد علي ، المفصّل ج 4 ص 517 .

(2) LAMMENS, La mécque, P177

(3) الطبري ج 2ص 125 -129

(4) عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن . نهاية الارب ص 305 . جواد علي ، المفصّل ج اص 519 ، 520

(5) نهاية الارب ص 305

ناحية أخرى الوقوف على العلاقة بين هذين النمطين ، أو بين البداوة والمدينة ومدى التأثير الذي مارسه كل منهما في الحياة السياسية والاقتصادية العامة للحجاز ، التي كانت مكة توجّهها في ذلك الحين .

واذا كنت قد أشرت الى أبرز محاور التجمعات القبلية في الحجاز ، دون محاورها الاخرى خارج هذا الاقليم ، لا سيما المنتمية الى الشجرة العدنانية ، حيث كانت لها مراكز شهيرة بين العراق والجزيرة الفراتية [1] ، فثمة تجمعات أخرى أقل أهمية ، كانت تقيم كاملة أو متفرّعة على امتداد الاقليم الحجازي وعلى تخومه . فمن تشعّبات ربيعة بن نزار ، امتدّت (عنزة) [2] على عدة مواقع ، قبل أن يستقر نفوذها بالقرب من خيبر [3] . وكذلك انتشرت (عبد القيس) [4] ما بين تهامة والبحرين عبر اليمامة ، حيث اتّصلت على الارجح بتجارة الخليج التي كانت تنتقل عند هذا الطريق الى مكة . ومن القبائل الشهيرة (بكر بن وائل) التي انتقلت من تهامة الى شرقي شبه الجزيرة وغربي الفرات في العراق [5] . وكانت قبيل الاسلام تتحكم بطريق اليمامة ـ البحرين ، مما أدى الى اتخاذها مركزاً متفوقاً بين القبائل العدنانية المهاجرة ، والى اسهامها بدور كبير في التطورات السياسية والعسكرية التي انتهت الى تأسيس العراق في شخصيته العربية الاسلامية المبكرة .

وكان (بنو حنيفة) ، وهم فرع من القبيلة السابقة قد اتخذوا مراكز نفوذهم على تخوم الحجاز في اليمامة ، التي كان من الصعب فصلها جغرافياً أو قبلياً عن هذا الاقليم [6] ، لا سيما في تلك المرحلة التي يمكن تسميتها بالعصر الذهبي الاول للحجاز . فقد توثقت عرى الاتصال وتداخلت المصالح بين مكة ، النقطة المركزية في شبه الجزيرة ، وبين هذه الاطرف المتشابكة معها ، سواء تهامة في الغرب أو اليمامة في الشرق . ولعل ذلك ينسجم مع هذه العبارة لابن المجاور : « وديار العرب هي الحجاز التي تشتمل على مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها ونجد والحجاز المتصل بالبحرين » [7] . وبالنسبة لحنيفة التي أقامت في اليمامة كامتداد فرعي للقبيلة الام (بكر بن وائل) ، فقد سيطرت على مرافق هذا الاقليم الحضرية والبدوية [8] ، بحيث وجد فيها مؤرخ معاصر ، دولة عربية أو

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 224 -227

(2) عنزة بن أسد بن ربيعة . البلاذري ، انساب ج 1ص 20(ت حميد الله) . جواد علي ، المفصّل ج 1ص482

(3) نهاية الارب ص 348

(4) عبد القيس بن أقصى بن دعمي بن جديلة بن أسد . ابن حزم ، جمهرة أنساب العرب ص 278 . نهاية الارب ص 311

(5) DONNER, The Bakr b. Wa'il, p 22

(6) ابن حوقل ، صورة الارض ص 380

(7) ابن المجاور ، تاريخ المستبصر ج 39

(8) رضوان السيد ، من الشعوب والقبائل الى الامة . مجلة الوحدة ص 25 ، عدد 4 (1980)

« مملكة » حسب تعبيره (1) ، على غرار دول الاطراف ، مرتبطة بعلاقات ومصالح مع الفرس وحلفائهم اللخميين في الحيرة . واذا كان المؤرخ السالف الذكر ، لا يجد مصدراً لهذا الاعتقاد ، سوى بقايا الآثار المكتشفة في اليمامة ، كشاهد على عظمة هذه القبيلة ، فان الموقع الذي نزلت فيه كان على جانب من الخطورة ، يؤهلها لدور تجاري قد لا يختلف كثيراً عن الدور الذي شغلته تدمر في بادية الشام قبل بضعة قرون . فهي من جهة تطلّ على تجارة الخليج التابعة للفرس ، لا سيما الطريق الذي يربط (الحجر) بالبصرة أو الكوفة ، وتقع على طريق نجران ـ البصرة من جهة ثانية (2) ، فضلاً عن اتصالها بخطّ شبه مستقيم بمكة ، قاعدة التجارة الكبرى في شبه الجزيرة ، وذلك عبر وادي الباطن الذي كان يجري فيه الماء وتعمر حوله القرى (3) .

ولقد تطورت (الحجر) ـ عاصمة اليمامة ـ الى محطة مرور مهمة في المنطقة الشرقية (4) ، بالاضافة الى تزويدها القوافل بمادتي الحنطة والتمر ، حيث شكلت واحدة من مناطق الخصوبة في شبه الجزيرة ووصفت بأنها بلاد النخل ومخزن الغلال (5) ، مما أعطاها ذلك الطابع المتجاذب بين البداوة والاستقرار . ويبدو أن (حنيفـة) التي أشار (الطبري) (6) الى ما تمثّله من كثافة ونفوذ ، قامت تحت تأثير هذه الظروف ، بحركتها الخطيرة في مطلع خلافة أبي بكر . فقد أحدثت المتغيرات الجذرية الجديدة وما رافقها من هجرة كبار التجار المكيين الى العاصمة (المدينة) ، تحوّلا في المواصلات التجارية أصاب مصالح هذه القبيلة في الصميم ، وذلك بعد جمود حركة القوافل على هذا الطريق ، الذي أقامت عليه ، والمرتبط مباشرة بالتجارة القرشية في مكة (7) .

وهكذا تبدو اللوحة القبلية في الحجاز ، متناسقة الخطوط متمازجة الالوان ، ان لم يكن في منحدرات اصولها ذات التشعب « الفطري » الواسع ، ولكن في ظروفها الجغرافية والاقتصادية المتشابهة ، بحيث لا نجد كبير تباين بين ما هو شائع عن وجود نمطين مختلفين تماماً في المجتمع الحجازي ، احدهما حضري والاخر بدوي . واذا كان لا بدّ من الاعتراف بوجود نماذج أكثر تطوراً في المدن المعروفة ، فان ذلك لا ينفي وجود نماذج أخرى تقترب

---

(1) محمد زغلول ، تاريخ العرب ص 264

(2) الهمداني ، الصفة ص 159 . جواد علي ، المفصّل ج 7ص 334

(3) جواد علي ، المفصّل ج 7ص 344

(4) محمد زغلول ، تاريخ العرب ص 364 . خليل اسماعيل محمد ، تطور الفكر الجغرافي عند المسلمين . مجلة البلاغ عدد 3ص 4 (1966)

(5) القزويني ، آثار البلاد ص 131

(6) الطبري ج3ص244 E. CHOUFANI, AL- RIDDAH AND THE MUSLIM CONQUEST OF ARABIA, p 83- 84.

(7) البلاذري ، انساب ج اص 333(تحقيق احسان عباس)

منها أو تلتقي معها عند حدّ معين من ذهنية عامة مشتركة ونظام اجتماعي متقارب .

ولم تكن البداوة الحجازية في مطلق الاحوال الا مظهراً لنظام حياتي فرضته البيئة بشتى ظروفها . أما أن تكون مرادفة للتخلّف ، مناقضة للتحضر الذي يتلازم والاستقرار في المدن ، حسب المفهوم السائد لهذه الكلمة ، فلا بدّ أن يصطدم ذلك مع تغلب البداوة في شبه الجزيرة وتطور انظمتها التي أخذت تتبلور في هذا الاتجاه منذ القرن السادس الميلادي ، حيث شهد القسم الجنوبي صعوداً للبداوة تزامن مع صعودها الشمالي[1] ، في الوقت الذي يفترض أن هذه المرحلة من « التخلف » قد تجاوزت نفسها ، استناداً الى المفهوم نفسه .

ومن الواضح أن مكة التي كانت تجارتها تشهد نمواً متزايداً في ذلك الحين ، استطاعت أن تمسك بزمام الامور في المنطقة المحيطة بها ، سواء في تهامة أو نجد ، فضلاً عن الحجاز واليمامة ، وأن تهيء الارض الخصبة لتجذير علاقاتها مع تلك القبائل ـ خاصة الدائرة في فلك نفوذها المباشر ، وذلك على امتداد خطوط رئيسية أو فرعية ، تمحورت حولها مصالح دول كبرى ـ لم تكتف بالضرورة عند حدود المتاجرة بالسلع ، ولكنها صدّرت معها الافكار والعقائد والنظم ما استطاعت سبيلاً الى ذلك .

وهكذا تصبح هذه القبائل ، وكأنها « ولايات » ترتبط بشيء من المركزية مع مكة ، عاصمة تلك « الامبراطورية »[2] المزدهرة ، دون أن تكون معزولة في ضياعها البائسة أو على ارتحال دائم وراء القطعان الى عيون الماء في الصحراء المجدبة . لقد كانت خلافاً لذلك تعيش على أبواب حضارات قديمة ، تطلّ عليها من نقاط وجودها شبه الدائمة والمستقرة . أما علاقاتها بمكّة ، فلم تكن ذات مضمون احتقاري حسب اعتقاد (لامنس)[3] ، ولكنها ارتبطت معها بمواثيق ومعاهدات تجارية وأمنية ، كانت تعبيراً ملحّاً عن الحاجة المتبادلة بين الطرفين . فجميع هذه المؤشرات صبّت دون ريب في أهمية الدور الذي مثّلته القبائل « البدوية » في الحجاز وتوابعه ، ذلك الدور الذي تبلور مع حركة الفتوح العربية الاسلامية ، حيث كان هؤلاء « البدو » ، مادة الاكثرية من الجند[4] ، التي ردفت الطلائع المبكرة لهذه الحركة من مسلمي المدن الحجازية .

---

(1) رضوان السيد : من الشعوب والقبائل الى الامة ص 25

(2) LAMMENS, La République Marchande de la Mécque, P. 52

(3) LAMMENS, op. cit. p 54

(4) خالد طه الهاشمي ، خالد بن الوليد . مجلة الرسالة عدد 66 . ص 165 (1934) . صالح العلي ، محاضرات ص 123

التكوين الاقتصادي

« اذا اشترى احدكم جملاً فليشتره عظيمًا سميناً ، فان اخطاه خيره لم يخطئه سوقه »

عمر بن الخطاب

كان الانتاج الاقتصادي رهين البيئة الحجازية بكل تفاصيلها ، حيث عاش السكان الاوائل ، مفروضاً عليهم تكيف غير محدود مع الجفاف ونمط خاص من الحياة الاجتماعية . فهنا يتداخل التحضر مع البداوة وتتشابك المصالح عند نهاية خطّ موحد ، ليؤلفا معاً ظاهرة حضارية متميزة . ولذلك فانه من العسير جداً تتبع هذه الحقبة المتقدمة من تاريخ الحجاز غير الاسلامي ، بمعزل عن حركة التجارة العالمية ، المتزامنة مع نهوضه ، تلك التي عرفت بتجارة الشرق ومواصلاتها بطريق الهند (1) ، الذي طالما توجهت اليه أنظار الدول الكبرى المتعاقبة في التاريخ ، وطمحت الى ادخاله في دائرة نفوذها السياسي والاقتصادي .

واذا أردنا ملاحقة منابع السلع الرائجة التي تحكّمت بالسياسة الاقتصادية العالمية آنذاك ـ تحكم سلع أخرى في عصور أخرى ، تحظى بالأهمية « الاستراتيجية » نفسها ـ سنجد عدة مصادر ذات طابع شبه تخصصي ، كالحرير في الصين والتوابل في الهند ، حيث كان التجار الشرقيون يستوردون هاتين السلعتين ، فضلاً عن خشب الصندل (الصين أيضاً) من سوقها الرئيسي في سيلان (سرنديب) (2) . أما المادة الاخرى المهمة ، فهي البخور التي كان مصدرها حضرموت في جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية ، عبر « ساحل البخور » المحاذي لها . ولقد حملت هذه البضائع منذ العصر الروماني ، ثلاثة معابر متفاوتة الاهمية : الاول ، كان يمثّل الطريق الاحتياطي للرومان ثم البيزنطيين ، في الوقت الذي تضطرب فيه العلاقة مع العدو التقليدي (الفرس) ، الذي يسيطر على معظم امتداده

(1) LAMMENS, La mécque à la veille de l'hégire, P. 103

(2) نورمان بينز ، الامبراطورية البيزنطية ص 275-276

ويتحكّم بمساره ، حيث ينتشر في الشمال عبر اسيا الوسطى الى بحر الخزر فالبحر الاسود على تخوم امبراطورية الرومان . ولكن هذا الطريق كان على جانب كبير من التعقيد والخطورة ، ومن ثم كان غير اقتصادي بالنسبة للتجار الذين لجأوا عند استخدامه الى رفع الاسعار ، تغطية للتكاليف المرتفعة ، على نحو ما يحدث عادة ابّان فترات الاضطراب السياسي والعسكري التي تهدّد الطريق التقليدي للتجارة (1) .

والطريق الثاني امتدّ الى الجنوب منه ، عبر بلاد الصغد حتى آسيا الصغرى أو الخليج الفارسي ، حيث كان أقدم الطرق وأكثرها سهولة واجتذاباً للتجار . ولكنه غالباً ما تأثر بظروف الصراع التقليدي بين الدولتين الفارسية والرومانية ثم البيزنطية ، خاصة وأن الجزء الرئيسي منه يمرّ في الاراضي الخاضعة للدولة الاولى (2) .

أما الثالث ، فكان بحرياً يعود الى أيام البطالمة ، الذين اهتموا بالتجارة الشرقية وعملوا على استغلال الموقع الجغرافي لدولتهم بين البحرين الابيض والاحمر (3) ، لتكون مصر المركز الرئيسي للتبادل التجاري في المنطقة ، وهو يمتد من سيلان عبر المحيط الهندي الى السواحل الغربية للبحر الاحمر . ولقد ظلّ هذا الطريق آبان العصور المتوالية متصلاً بالتجارة المصرية ، خاصة في عصر النفوذ الروماني ، حيث كان وسيلة الاتصال الاكثر أهمية بين الشرق والغرب ، وذلك حتى بدايات القرن السادس الميلادي (4) .

على أنه تجدر الاشارة الى أن المواصلات البحرية ، لم تكن الوسيلة المفضلة لدى التجار في ذلك الوقت (5) ، اذ اعاقها من عوامل الطبيعة السلبية والتطور التقني المحدود ، ما جعل المواصلات البرّية تمتلك زمام التفوق ، لسهولة اجتيازها وسلامة محطاتها خلافاً للاولى . ويمكن القول ان الطابع العام للتجارة كان برياً في الغالب ، حيث التاجر يجذبه الربح الوفير ، أنّى كان مصدره ويتوسل الامان لامواله ، كقاعدة تاريخية لا تخضع للتغيير .

وكانت أهمية البحر الاحمر في الحقيقة ، مرتبطة بالقوى المسيطرة على مصر ، بدءاً بالبطالمة الذين طمحوا الى اتخاذه منطقة نفوذ خاصة بهم . ولقد أسهم هؤلاء في تنشيط حركة الملاحة فيه ، بواسطة ملاّحين وتجار من اليونان ، كان لهم قصب السبق في هذا

---

(1) نورمان بينز ، ص 275 -276

(2) نورمان بينز ص 276 . أرشيبالد لويس ، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ص 18

(3) أ . لويس ص 16

(4) ارنولد ويلسون ، الخليج العربي ص 84 .

(5) LAMMENS, La mécque, p. 109

المضمار . وثمة نصّ قديم [1] يعود الى النصف الاول من القرن الثالث ق . م ، وذلك في معرض الاشارة الى دور العرب الجنوبيين في تجارة البحر الاحمر ، التي كانت على ما يبدو مزدهرة حينذاك وفي منجى من غزوات القراصنة المنتشرين على سواحله الشرقية بصورة خاصة ، وهي خالية في الغالب من المرافىء الآمنة . على أن الدور البارز الذي شغله هذا البحر في التجارة العالمية ، انما يعود الى أيام الرومان ، حيث مثّل حلقة أساسية في المواصلات بين الشرق والغرب [2] . ويبدو أن هؤلاء الذين شكلوا القوة الامبراطورية الاعظم في ذلك الحين ، تطلعوا بدورهم الى السيطرة على المنطقة الجنوبية من شبه الجزيرة والوصول منها الى سواحل الخليج والمحيط الهندي ، بحيث تصبح شرايين التجارة الشرقية في قبضتهم ، بما يرافق ذلك من تهديد واضح للنفوذ التقليدي الذي كان يمارسه الفرس في هذه المنطقة . ولقد تبلور هذا الاتجاه خاصة ، بعد سيطرة الرومان على دولة الانباط ، وانشاء الطريق الذي يصل ميناء أيلة بدمشق عبر البتراء وبصرى في الشام [3] .

ولكن مياه البحر الاحمر ، لم تكن بكاملها صالحة للملاحة ، أو على الاقل مشجعة للتجّار على ارتيادها بصورة دائمة حتى في زمن التفوق الروماني ، وذلك بسبب مجموعة من المعوقات ، لم يكن من السهولة تذليلها أو الحدّ من أخطارها الكبيرة . ويبدو أن ثمة منطقتين في هذا البحر ، كانتا على تفاوت واضح من حيث الاهمية الملاحية . فالشمالية منها ، كانت خالية أو تكاد من السفن ، لا سيما الكبيرة الحجم ، التي تتعرض لتهديد المناخ الصحراوي الجاف وراء الساحل ، الامر الذي حال دون قيام مراكز استقرار على امتداده في الجانب الشرقي ، فضلاً عن تهديد الشعاب المرجانية المتكاثرة فيها ، على نحو كان يفرض مهارة ملاحية فائقة ، لم تتوفر في ذلك الحين . وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه الظروف الى عرقلة التجارة وتعثر مسار السفن في هذا الجزء من البحر الاحمر ، بحيث وضعها ذلك أمام خطر ثالث هو القرصنة ، كمورد رئيسي لقبائل البدو التي كانت تعتبرها « امتداداً لغاراتها في الصحراء » كما يقول مؤرخ معاصر [4] . أما الجنوبية منها ، فكانت أكثر ملاءمة للملاحة ، انطلاقاً من الشروط المناخية والجغرافية المختلفة عنها في الشمال ، مما أتاح للسفن موانىء ترفأ اليها وتتزود منها ما تحتاج اليه أو تتبادل فيها السلع ، خاصة

---

(1) ثمة حادثة عن تاجر يمني (زيد أيل بن زيد) كان قد التحق بخدمة للمعابد المصرية . . فيستورد المر والقليمة لهذه المعابد لقاء سلع من الاقمشة المصرية الفاخرة المصنوعة من الكتان ، ويقوم بهذا النشاط في سفينته الخاصة . راجع هذا النص في المفصّل للدكتور جواد علي ج 2 ص 35 -37 والعرب في العصور القديمة للدكتور لطفي عبد الوهاب ص 299 .

(2) أ . ويلسون ، الخليج العربي ص 84

(3) جورج فضلو الحوراني ، العرب والملاحة في المحيط الهندي ص86 رينيه ديّو ، العرب في سوريا قبل الإسلام ، ص 908 .

(4) العرب والملاحة في المحيط الهندي ص 25

عدن التي وصفها (اليعقوبي) بأنها « ساحل صنعاء وبها مرفأ مراكب الصين »[1] . ولعل ذلك كان وراء تفوق العرب الجنوبيين في التجارة البحرية ، بالمقارنة مع الشماليين ، الأكثر توجهاً نحو الشام التي أصبحت من أهم الأسواق في شرقي البحر المتوسط التابعة للنفوذ البيزنطي . ولقد جاء ذلك على حساب مصر وتجارة البحر الاحمر المرتبطة بها ، حيث بلغت ذروة رواجها في العصر الروماني[2] . وكان لسقوط روما واضمحلال الامبراطورية في الغرب ، في الوقت الذي احتفظ فيه البيزنطيون بالسيادة على الساحل الافريقي بما فيه مصر ، تأثير كبير على تطور حركة التجارة في ذلك الحين ، دون أن ننسى دور الاحباش في هذه التغيرات ، والصراع على النفوذ الذي أخذ يميل نحو مصلحتهم في المنطقة الجنوبية .

ولعل ركود التجارة في البحر الاحمر تأثر بهذه المعطيات وتزامن خاصة مع قيام دولة البيزنطيين على تخوم الشام ، فضلاً عن اضطراب الاوضاع السياسية في القسم الغربي من البحر المتوسط . ولأن الملاحة كانت غير آمنة ، لا سيما في منطقة لم يعد من الممكن تجنّبها كما في الماضي ، فقد أصبحت التجارة منذ القرن الخامس الميلادي مرتبطة بالمنطقة الشامية ، حيث تسير قوافلها بمحاذاة الساحل الشرقي للبحر الاحمر . على أن القسم الجنوبي منه قد استُثني من الركود التام وبقي للملاحة فيه بعض نشاطها الاعتيادي ، سواء من جانب الاحباش أم اليمنيين ، الا أن ذلك الدور كان مجرد رادف للتجارة الشرقية التي أصبحت برّية الملامح منذ ذلك الحين .

وما لبثت حركة التجارة أن شهدت تحوّلاً في مواصلاتها ، يتلاءم مع تطور خارطة العالم السياسية ، خاصة بعد انتقال امبراطورية الرومان الى المشرق ، تحت اسم الدولة البيزنطية ، وذلك في النصف الاول من القرن الرابع الميلادي . وكان من نتائج هذا التحوّل ، تركيز محاور المواصلات التجارية آنذاك حول خطين رئيسيين : الاول ، طريق الفرات ، حيث كانت السفن تفرغ أحمالها عند رأس الخليج قبل أن تُنقل برّاً الى العراق والشام فضلاً عن مصر ، أو تتوغل في النهر نحو الغرب ، مسهمة في انتعاش الجزر القريبة من الساحل الشامي[3] ، وفي قيام دولة الحيرة (حوالى منتصف القرن الثاني الميلادي) عند نقطة انعطاف واضحة لدجلة والفرات ، حيث انتقل الثقل السياسي والاقتصادي

---

(1) كتاب البلدان ص 309 .

(2) أدرك الامبراطور اغسطس بعد استيلائه على مصر أهمية البحر الاحمر في تجارة الرومان الشرقية . فعمد الى تنشيط حركة الملاحة فيه ومن ثم تطلع الى السيطرة على اليمن ، للوصول الى « منابع » البخور في حضرموت . نقولا زيادة ، الجغرافية والرحلات عند العرب ص 201 -203

(3) LAMMENS, La Mécque, P. 110. جواد عليّ ، المفصّل ج1 ص / 15

لامبراطورية الفرس . وكانت ثمة علاقة بين ازدهار هذا الطريق وبعض المدن الشهيرة ، التي نشأت في بدايات عهودها كمحطات تزود القوافل بالماء والمؤ ن ، كالحيرة (العراق) والبتراء وتدمر (الشام)[1] . ولقد ظل هذا الطريق يمثّل أبرز معابر التجارة الشرقية حتى القرن السادس الميلادي ، عندما تحوّل الى منطقة عسكرية قلقة ، في أعقاب انفجار الصراع بين الدولتين الساسانية والبيزنطية ، بحيث كانت الاخيرة من أشدّ المتضررين من ركود الحركة التجارية عبر هذا الطريق ، مما يعني افتقاد الحرير من القسطنطينية ، وهي السلعة الاكثر رواجاً في أسواقها . ولذلك كان البحث عن طريق آخر ، يعوض التجارة البيزنطية خسارتها ، من أهم شواغل الامبراطور البيزنطي (جستنيان) ، الذي كان في الوقت نفسه شديد الحاجة الى عائداتها ، الموظّفة حينذاك في تدعيم سياسته الاوروبية التوسعية . ولقد دفعه ذلك الى التوجه نحو الحبشة ، لاقامة نفوذ مشترك تحت رعايته في « منطقة البحار العربية »[2] ، التي لفتت الانظار مرة أخرى ، كونها البديل المناسب والوحيد لمرور التجارة البيزنطية ، بعيداً عن الهيمنة المباشرة للفرس .

أما الخطّ الثاني ، فهو الطريق الجنوبي الذي أخذ في التألق على حساب تراجع الاول ، وأصبح الشريان الحيوي للتجارة الشرقية في ذلك الوقت ، ولكن دون أن يقضي تماماً على أهمية المعبر الآخر ، الذي كان يستعيد دوره بصورة متذبذبة تبعاً للوضع السياسي العام ، الذي كان يميل غالباً الى الاضطراب . ولقد رضخ الفرس الساسانيون لهذا التحوّل ، خاصة وأن الخليج الذي كان تحت نفوذهم ، لم يفقد محوريته التجارية ، وظلّ متصلاً بأسواق الشام ، ولكن عبر منافذ لا تخضع مباشرة لهم ، بينما ظلت مصر مرتبطة بتجارة البحر الاحمر[3] .

وكان هذا الطريق يشهد نمواً مضطرداً ، تحت تأثير المعطيات السياسية والجغرافية المستجدة ، وذلك مع ازدياد أهمية التجارة وارتباطها عضوياً بالمصالح الحيوية حينذاك لكل من الفرس والبيزنطيين ، فضلاً عن الاحباش . واذا كانت امبراطورية الرومان في زمن وثنيتها ، قد شعرت بالحاجة لوضع قبضتها على أحد المفاصل الاساسية لهذا الطريق ، وذلك عبر المحاولة الفاشلة التي نفّذها حاكم مصر الروماني (اليوس غايوس AELIUS GALLUS) ، معتمداً على حلفاء أو أدّلاء من المنطقة ، فان وريثتها الدولة البيزنطية لم تتردد في القيام بمحاولة أكثر ذكاء وأطول نفساً ، وذلك تحت ستار التبشير ومحاولات الاحتواء ، تلك السياسية التي تبلورت فيما بعد ، في علاقات هذه الدولة مع القبائل

---

(1) صالح العلي ، محاضرات في تاريخ العرب ص 38 .

(2) LAMMENS, La mécque, P. 110

(3) أ . لويس ، القوى البحرية والتجارية ص 17

العربية المتاخمة لها .

بيد أن فكرة التغلغل عبر التبشير الديني ، رغم أهميتها كطريقة فذّة من طرق توظيف العقائد في خدمة الاهداف السياسية ، فان مسألة التنصير في اليمن ، ينبغي التعاطي معها بشيء من الحذر ، حيث أن مراكز النصرية في جنوبي شبه الجزيرة ليست بالضرورة من نتاج التدخل الخارجي [1] . ولا يستبعد في هذا السبيل ، أن يكون لتجار الحيرة النساطرة ، تأثيرهم المتفوق على المبشّرين الاحباش (اليعاقبة) ، خاصة وأن نجران ، مركز النصرنة في اليمن ، كانت تمثل آنذاك حلقة بالغة الاهمية [2] في شبكة المواصلات البرية ، لا سيما الخط المفضي الى العراق [3] .

ولقد بلغ هذا التدخّل ذروته في حملة الحبشة ، التي انتهت الى السيطرة على اليمن (525 م) . ولكن هذه المحاولة رغم النجاح العسكري الذي حققته ، في القضاء على حكم الملك اليمني المتهوّد (ذي نؤاس) [4] ، فقد اخفقت في ترسيخ أقدام التحالف البيزنطي - الحبشي في جنوبي شبه الجزيرة ووجدت صعوبة في منافسة النفوذ الفارسي القوي ، الامر الذي قد يفسر استئناف عمليات الاحباش العسكرية نحو الشمال (الحجاز) ، بغية الاتصال بحلفائهم البيزنطيين في الشام [5] ، وذلك بعد تعثّر مهمتهم في الجنوب .

وكان الفرس من جانبهم ، يتوخون الوصول الى هذه المنطقة ، لتعويض ضرائب المرور المرتفعة [6] ، التي افتقدوها مع تحوّل طريق التجارة . ولأن امبراطوريتهم كانت مطلة على شبه الجزيرة ، وتقع على تخومها الشرقية ، فقد تجاوزت محاولتي الرومان والبيزنطيين الى عملية أكثر احتواء ، أدّت الى السيطرة المباشرة على اليمن بعد اسهام كبير في اخراج الاحباش منها .

كان هدف الفرس من هذا الموقف ، استعادة المبادرة في تجارة الشرق ، عبر التحكّم مرة أخرى في زمام مواصلاتها والسيطرة على محطاتها الحيوية ، حيث الخليج - وهو مصب السلع الشرقية الاكثر أهمية - كان لا يزال يقع في دائرة النفوذ الساساني . ولكن هذه الخطّة

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 199 . أ . لويس ، القوى البحرية ص 19

(2) المغربي ، كتاب الجغرافيا ص 117

(3) كان هذا الخط يمتد عبر الدواسر واليمامة الى ساحل الخليج ومنه الى العراق . جواد علي ، المفصل ج 1ص 220

(4) اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 199

(5) جواد علي ، المفصل ج 7ص 282

(6) ch, DIEHL, Byzance, grandeur et décadence, p 95. Paris 1914

وات ، محمد في مكة ص 34

لم تحقق سوى اليسير من النجاح ، حيث أخفق هؤلاء فيما ذهبوا اليه ، واقتصر الامر على اقامة نفوذ مباشر على طرق شبه الجزيرة الجنوبية الشرقية ، دون تغيير جذري في موازين حركة التجارة ، بينما ظلت السيطرة للبيزنطيين على طرق الشمال (1) بما فيها أسواق الشام ومصر .

ومن المثير في تحوّل شبكة المواصلات التجارية من العراق الى شبه الجزيرة ، أن البحر الاحمر كممر مائي ، لم يعوّض فراغ الفرات الذي افتقد أهميته منذ القرن السادس . فقد حالت القرصنة والعوائق الطبيعية المختلفة ، دون القيام بدوره ، كشريان حيوي في التجارة العالمية . على أن دور البحر الاحمر لم يكن هامشياً أو معزولاً ، بقدر ما كان مكملاً للطريق البرّي الذي يسير بمحاذاته . ومن ناحية أخرى كان السبيل الوحيد للاتصال بالدول الواقعة على الساحل الغربي منه ومدّها بالمنتجات الشرقية منذ ايام البطالمة . ولهذا كانت التجارة فيه حبشية أو مصرية في الغالب ، وكذلك السفن التي حملت في معظمها التبعية للاولى (2) ، خلافاً لتجارة الساحل الشرقي البرّية الملامح ، دون ورود ما يشير الى سفن لها تجول في هذا البحر ، حيث كانت تستخدم على الارجح السفن التي مرّ ذكرها ، والتي كانت تتردد على موانىء هذا الساحل ، كالجار والشعيبة (3) ، فضلاً عن الموانىء العديدة التي اعتادت التردد عليها في الجنوب .

وهكذا جاء نمو الطريق البري في شبه الجزيرة على حساب البحر الاحمر الذي اقتصر على تجارتي الحبشة ومصر ، ولكن دون أن يكون احدهما بديلاً للآخر ، وان كان الاول يستفيد حكمًا من جمود الثاني ويعوّض توقفه عند الضرورة . وكان من البديهي أن يرافق انتعاش هذا الطريق ، ظهور محطّات متفاوتة الاهمية ، تبعاً لما تؤمنه من خدمات للقوافل ، في منطقة يغلب عليها الطابع الصحراوي الجاف ، حيث كان الماء في هذه الحال يحدّد مسار الطريق بين محطة وأخرى .

وكان لاحدى هذه المحطات قصب السبق في تبؤ الدور التجاري الاول ، مستفيدة من المتغيرات المهمة ، التي وضعتها في وسط حركة التجارة العالمية . واذا ما أضفنا اليها المعطيات الذاتية التي اسهمت في تطور هذه المحطة الجديدة (مكة) ، كحلقة كبرى في المواصلات بين الهند وأفريقيا والبحر المتوسط (4) وأخرى أقل اهمية في التجارة الداخلية ،

---

(1) العلي ، محاضرات في تاريخ العرب ص 95 -96
المكان نفسه

(2) المرجع نفسه ص 98

(3) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 154 . الهمداني ، الصفة ص 147 . الاصفهاني ، بلاد العرب ص 184 ، 201 ، 209

(4) F. M. DONNER, Mecca's Food supplies and Muhammed's Boycott, in Journal of the Economic and social History of the orient, vol XX, Part III, P 251

لادركنا هذا الدور البارز الذي كان مقدّراً لها أن تشغله في ذلك الوقت .

وقد نتساءل عن الاسباب التي كانت وراء بروز مدينة وضعتها الطبيعة في أرض جرداء خالية من الزرع والانهار [1] أو خالية « من الماء والانيس » كما قال الازرقي [2] ؟ كيف تتحول بقعة كهذه في ظل بيئتها الصحراوية [3] الى محطة تجارية كبرى ، وتكون دون غيرها في الحجاز أو شبه الجزيرة ، الاكثر افادة من التحوّل الذي طرأ على اتجاه المواصلات البعيدة المدى كما سبقت الاشارة ؟ لماذا لم تكن يثرب مثلاً ، وهي أرض يتوفر فيها الماء والنبات [4] ؟ أو الطائف التي تقع على مسيرة يوم من مكة وتنفرد بمناخها وارتفاعها ، اللذين جعلا منها واحة هذا الاقليم الخصبة [5] ؟ .

والجواب على هذه الاسئلة له علاقة بعدة اعتبارات ، كانت قد اسهمت معاً في سطوع مكة وتفوقها الحجازي . فالتجارة البرّية المرتبطة عضوياً بشبكة من الطرق وفي مقدمتها طريق اليمن ـ الشام ، هيأت لها بدون شك الظروف الموضوعية في هذا السبيل . وكان لقربها من اليمن ، محور التجارة القديم ، تأثير كبير في اكتساب ذلك الدور الوسطي ، المؤهلة له جغرافياً دون يثرب التي نأت الى الشمال الشرقي باتجاه نجد [6] ، ودون الطائف التي حالت طبيعتها الجبلية دون احتلال الموقع المتوسط المثالي الذي تمتعت به مكة . وهو ما وصفه (لامنس) ، بأنه على « مفترق طرق العطور والتوابل والقوافل التجارية بين الخليج وفارس والحبشة وبابل واليمن وسورية » [7] . . ولقد أسهم هذا الموقع بدون شك في التكوين الاقتصادي لهذه المدينة ، على نحو جعل التجارة خيارها الوحيد في المجابهة مع الطبيعة القاسية .

ومن الواضح أن مكة لم تأخذ دورها فجأة في حركة التجارة العالمية الذي اشتهرت به في أواخر القرن السادس ، وانما كان ذلك موصولاً بجهود حثيثة على مدى أكثر من قرنين من الزمن . وهي فترة تكاد تكون شبه مجهولة لدى المؤرخين ، الذين اقتصرت معلوماتهم على الروايات الاخبارية ، المهتمة بتكوينها التاريخي المتزامن مع قدوم ابراهيم وبناء الكعبة ، الاثر الديني الذي استمدت منه المدينة قداستها وموقعها المميّز بين قبائل وحواضر

---

(1) الازرقي ، اخبار مكة ج 1ص 54 . معجم البلدان ج 5 ص 188 . الكتاني، التراتيب الادارية ج 2ص 44 .
(2) الازرقي ، اخبار مكة ج 1ص 57
(3) وات محمد في مكة ص 18
(4) معجم البلدان ج 5ص 83
(5) المصدر نفسه ج 4ص 98
(6) ابن خرداذبة ، المسالك والممالك ص 128
(7) LAMMENS, La république Marchande de la mécque P. 51

الحجاز ، فضلاً عن تكوينها السكاني والصراع على النفوذ فيها ، بدءاً بالعمالقة الى جرهم حتى خزاعة وقريش (1) . ولا ريب أن تاريخ هذه الحقبة المكّية يكتنفه الغموض وتغلب عليه الاساطير (2) ، مما يجعل أية محاولة موضوعية لدراستها ، أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد . واذا كان تسويغ هذا الغموض ، بأن الجزء الشمالي من شبه الجزيرة لم يأخذ نصيبه من الاهتمام ، في الوقت الذي تمّ فيه اكتشاف جانب غير يسير من تاريخ الجزء الجنوبي ، رغم التفاوت الزمني بين الاثنين ، الذي يفترض أن يكون لمصلحة الاول ، فمن الجائز ان مكة لم تصل الى مرحلة من النضج في تكوينها السكاني والاقتصادي ، الا منذ القرن الخامس الميلادي ، أي في أعقاب تدهور النفوذ الحميري في الجنوب . وهذا ما يفسّر إنكفاء الاخبار المكيّة على الهامش من تاريخ اليمن ، المركز الحضاري الاول في شبه الجزيرة بما فيها الحجاز . ولعل أقدم ما يرد في هذا السبيل ، ما رُوي عن زيارة « تبع الحميري » ، أحد ملوك اليمن الى مكة ، الذي حجّ الى « البيت » وطاف حول الكعبة ، وكان أول من حمل اليها « الكسوة » استناداً الى الرواية الاخبارية (3) .

واذا كانت الشخصية التاريخية لمكّة ملتصقة بالكعبة ، التي تطورت الى حلقة مركزية لعبادات العرب قبل الاسلام ، فثمة صورة أخرى لا تنفصل عن هذه المدينة ، وهي صورة التاجر المتفوق الذي سخّر كافة الامكانات والمرافق ، بما فيها الكعبة ، في سبيل مصالحه الاقتصادية . فقد اندرجت هذه المدينة من تجمع صغير في بقعة مجدبة ، الى أشهر مراكز الاستقطاب لقبائل البدو ، قبل أن تطلّ على تجارة الشرق وتصبح الوسيط المحوري فيها . ولا مندوحة من الاعتراف بأن وجود الماء في مكة على ضحالته في ذلك الوقت ، كان جزءاً هاماً من عملية التطور تلك ، التي انتهت معها الى محطة كبرى ، لتبدو وكأنها « الواحة » الجديدة التي تدخّل الانسان في صنعها الى جانب الطبيعة . ولم يكن « زمزم » ، أول آبار مكة (4) ومصدر الماء الوحيد فيها ، ولكنه انفرد بشهرته الخاصة ، كونه بئر بني هاشم ، اسرة النبي وزعماء مكة في العصر التجاري الاول ، ومن ثم انعكاس ذلك على اهميته التاريخية قبل الاسلام وبعده . وقد يبدو هذا البئر في المصادر التقليدية وكأنه عصب الحياة في المدينة ، رغم المبالغة الواضحة في هذا التصوّر ، المتناقض مع حجمها السكاني ، سواء كان على صعيد المقيمين من قريش و « الجاليات » التجارية أم الوافدين اليها في

---

(1) الازرقي ، اخبار مكة ج اص 58-60 ، 80 ، 103 . الفاسي ، العقد الثمين في تاريخ البلد الامين ج اص 47

(2) الازرقي ، اخبار مكة ، ج اص 32 وما بعدها . جواد علي ، المفصل ج 4 ص 16 ، 18

(3) رواية يونس بن بكير عن ابن اسحاق ، كتاب السير والمغازي ص 52-53 . الازرقي ، اخبار مكة ج اص 132-133 السهيلي ، الروض الانف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ج اص 40 .

(4) السهيلي ، الروض الانف ج اص172

المواسم ومع القوافل . ومن هنا كانت توفير الماء مرتبطاً بنمو المدينة واشتداد الضغط البشري عليها . ولم يكن ما يحول دون اتخاذ البطون القرشية على اختلافها ، آباراً خاصة بها (1) ، كضرورة تحتمها الحاجة الملحة ، كما النزعة الاستقلالية ، في مجتمع يغلب عليه النظام القبلي . وما يقال عن مجاجة في مياه هذه الآبار ، لا سيما « زمزم » ومدى صلاحيتها للشرب ، فلا يحتاج ذلك الى نقاش في « بلد قحط » على حدّ تعبير (المقدسي) (2) . فالمسألة كانت كمية أكثر منها نوعية ، تفرضها قبل كل شيء الحاجة الماسة الى الماء في بيئة صحراوية الملامح . وهذا ما جعل « السقاية » في مكة ، تأخذ دورها البارز في الصراع على النفوذ السياسي ، قبل نحو قرن من ظهور الاسلام (3) .

ولقد شهدت التجارة المكيّة تطوراً غير عادي ، وذلك عبر انطلاقتها الكبرى ، من النطاق المحلي ، الى ما وراء حدود شبه الجزيرة العربية . ولعل بواكير هذه الصلة مع الخارج ، تعود الى أيام الانباط الذين سيرث عنهم المكيّون ، الكثير من الملامح المشتركة بين الطرفين ، وفي طليعتها الطريقة التي مارس بها كلاهما التجارة . وقد وصل الدكتور جواد علي في اعتقاده الى أن « الانباط هم أقرب الى قريش والى القبائل الحجازية (4) » من القبائل العربية الاخرى في الجنوب . ولا يستبعد في هذه الحالة أن يكون نفوذ هؤلاء ، الذين اعتمدوا أساساً على ضرائب المرور (5) ، قد امتد جنوباً الى الحجاز ، حيث تحكّموا لفترة ما بهذا الجزء الحيوي من طريق القوافل .

وقد يعزّز هذا الاتجاه ، احتكار البطالمة لتجارة البحر الاحمر في ذلك الوقت وتصدّي الانباط بشتى الوسائل له ، بما في ذلك التحالف ضدهم مع السلوقيين ، فضلاً عن تسهيل مهمة الرومان فيما بعد ، في حملتهم على شبه الجزيرة التي نزلت في الميناء النبطي الشهير (لوكي كومي LEUCE KOME) (6) ، قبل متابعة سيرها نحو مأرب ، مدعّمة بألف من جنودهم (7) . كما يعزز ذلك تنشيط الطريق البرّي وتزويده بمحطات كبيرة ، ظلّت لحين عصب التجارة البريّة في المنطقة ، خاصة بعد التوسع شمالاً على حساب السلوقيين .

---

(1) السهيلي ، الروض ج 1ص 172 -174

(2) احسن التقاسيم ص 103

(3) ابن عبد ربه ، العقد الفريد ج 3ص 235 . ابن ظهيرة القرشي المخزومي ، الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف ص 116

(4) جواد عليّ ، المفصّل ج 3ص 14

(5) المرجع نفسه ج 3ص 20

(6) على مقربة من ينبع . نقولا زيادة . الجغرافية والرحلات ص 203 ـ 204

(7) جواد علي ، المفصل ج 2ص 27 ، 34 ، 45 ، 49 . سعد زغلول ، تاريخ العرب ص 143 -145 . نقلا عن سترابون الذي قيل انه شارك في هذه الحملة .

وكان دور الانباط يزداد أهمية مع اشتداد القرصنة في البحر وتوقف التجارة المصرية ، التي تلجأ حينذاك الى اعتماد الطريق الخاضع لنفوذهم عبر غزّة .

ويبدو أن الانباط كانوا يمدّون السوق المكيّة بالمواد الغذائية من الشام ، لا سيما القمح ، الذي كان من منتجات هذا الاقليم البارزة [1] . ولكن تاريخ العلاقات التجارية بين الطرفين غير واضح تماماً ، حيث يعتقد أن التجار الانباط مارسوا نشاطهم حتى بعد سقوط دولتهم على يد الرومان (106 م) وانتقال مركزهم من (البتراء) الى (بصرى) [2] ، التي أصبحت فيما بعد نهاية خطّ القوافل المكيّة في الشام . وثمة ما يشير الى قدم هذه العلاقة ، لا سيما في الجانب المتعلق بالعقيدة الدينية المشتركة والمتشابهة في بعض رموزها وحتى أصنامها [3] . وقيل ان عمرو بن لحيّ الخزاعي (مؤسس الوثنية في مكة) ، قد تأثر بعبادة الانباط ، عندما قصد البلقاء بسبب مرض ألّم به ، « فوجد أهلها يعبدون الاصنام » ، بها يستسقون المطر ويستنصرون على العدو . فحمل عند عودته أصناماً الى مكة ، التي درجت على العبادة الوثنية منذ ذلك الوقت حسب رواية أبي المنذر الكلبيّ [4] .

وكان انشغال الانباط بالصراع على الشام الى جانب الاطراف الاخرى ، من السلوقيين والبطالمة الى الرومان ، قد أتاح لمكة ظروفاً مؤاتية للتحرك بشيء من الحريّة ، والخروج من دائرة النفوذ التجاري النبطي ، المنتشر حتى تخوم الحجاز .

بيد أن سقوط البتراء ، المحطة الرئيسية بين اليمن والشام ، رافقه ظهور محطة كبرى جديدة (تدمر) على تخوم العراق ، مرتبطة بخط المواصلات الفراتية ، الذي كان لفترة ما عصب التجارة الشرقية وحلقة الاتصال بين الخليج والبحر المتوسط . ولكن هذا الطريق كان خاضعاً لتقلبات الوضع السياسي المضطرب ، الذي غالباً ما أدّى الى جمود الحركة فيه وهجرة القوافل نحو طريق آخر آمن كما سبقت الاشارة .

ولقد رافق انهيار المحاولة الاستقلالية في تدمر وتقلّص دورها التجاري ، تعديل بارز في السياسة الاقتصادية لكل من الدولتين البيزنطية والساسانية ، حيث ورثت الاولى النفوذ الروماني في الشرق . فظهر آنذاك ما عرف بالدول « الحاجزة » ، كنتيجة للموجة القبلية المهاجرة من الجنوب الى الشمال ، استقر على أثرها الغساسنة الازديون على تخوم الدولة البيزنطية والمناذرة اللخميون على تخوم الدولة الساسانية . ولا يخفى ما كان

---

(1) لامنس ، النصارى في مكة قبيل الهجرة . مجلة المشرق . المجلد 35ص 92(1937) .
(2) جواد علي ، المفصّل ج 3ص 49
(3) اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 254 ، 255
(4) الكلبي ، كتاب الاصنام ص 8

لوجودهما ، الذي شجعته الدولتان الكبيرتان ، من تأثير على اقتسام مناطق النفوذ بين كل منها ، وما ترتب على ذلك من حماية المصالح التجارية المتشابكة بعضها مع الآخر . وعلى الرغم من اختلال هذه المعادلة أحياناً تحت ضغط المتغيرات الاقتصادية في الغالب ، فان الاطار العام لهذه السياسة ظلّ قائمًا نحو قرنين من الزمن ، الى أن طرأ تعديل آخر ، أدّى الى انتقال محور التجاذب والصراع من العراق والشام الى شبه الجزيرة العربية نفسها .

وفي تلك الاثناء كان « الحاجز » ، الذي أقامه الساسانيون والبيزنطيون في وجه « الزحف » القبلي ، قد زال أو كاد ، ولم يعد هنالك ما يحول دون الاتصال مباشرة ، عبر قبيلة أو أكثر ، بمراكز التجارة ومحطاتها الجديدة . ولم يكن مصادفة تحجيم دولتي الغساسنة والمناذرة ، في الوقت نفسه الذي سطعت فيه مكّة وتطورت الى محطة كبيرة . فقد كان لموقعها الجغرافي في قلب الحجاز (1) ، تأثيره على انتزاع دور الوسيط المثالي ، وذلك عبر دوائر متفاوتة الاتساع والاهمية ، سواء بين قبائل نجد وتهامة أو بين الشام واليمن والعراق .

وعلى الرغم من صعوبة تتبع شبكة المواصلات التي ربطت مكة بالمحطات والاسواق في المراكز التي مرّ ذكرها ، حيث زال بعضها واندثرت معالمه (2) ، فان مصادر التاريخ حفظت لنا القليل من التفاصيل المتعلقة بخطوط القوافل ومحطاتها المختلفة . وقد يحدث أن تتجاذب الطريق بضع محطات ، فيمرّ في احداها دون الاخرى ، في ضوء ما تقدّمه من خدمات أكثر أهمية للقافلة ، لا سيما الماء الذي يأتي في طليعة امتيازات المحطة التجارية .

واذا أردنا تحديد الاتجاه العام للخطوط التجارية المتشعبة من مكة ، سنجد أن طريق اليمن ـ الشام ، هو الشريان الرئيسي فيها ، كونه يصل بين السوقين الاكثر استهلاكاً في المنطقة . وبفضل هذا الطريق اكتسبت مكة شهرتها التاريخية ، حيث وقعت في نقطة متوسطة منه وأمكنها بالتالي استثماره على نطاق واسع والقبض من خلاله على زمام المواصلات التي تمرّ فيه . فالجزء الجنوبي منه المفضي الى اليمن ، يكاد يمثّل امتداداً شبه طبيعي للمدينة على نحو يجعله شديد التداخل مع ما يسميه الجغرافيون العرب ، حيناً « تهامة الحجاز » (3) وحيناً آخر « تهامة اليمن » (4) . وكانت الآبار وعيون الماء تفرض اتجاه

---

(1) جبرائيل جبور ، مواسم الحجاز ، مجلة المشرق ، المجلد 33ص 56(1935)
(2) جواد علي ، المفصل ج 7ص 331
(3) ابن حوقل ، كتاب صورة الارض ص43
(4) ابن المجاور ، تاريخ المستبصر ص40

هذا الطريق ، فتجعله مستقيًا أو ملتوياً بين المحطة والثانية . وقد أورد الجغرافيون تفصيلاً بأسماء هذه المحطات وكمية الماء ونوعيتها المتوفرة فيها ، فضلاً عن أشجار النخيل والكروم وبعض النباتات الاخرى [1] . وفي (صورة الارض) لابن حوقل يرد فرعان لهذا الطريق ، احدهما يمرّ عبر تهامة والثاني عبر البوادي ، قبل أن يلتقيا في مكة [2] . ولكن الطريق الاول كان الممر التقليدي للقوافل ، الا في حالات الاضطراب السياسي التي كانت تتعرض لها المنطقة المحاذية للبحر الاحمر . وكان هذا الطريق مزوّداً بكل ما يؤمن حماية القوافل وخدماتها ، عبر اكثر من عشرين محطة ، من أبرزها : تبالة وبيشة وجرش وصعدة (مدينة الجلود) وأخيراً صنعاء [3] .

أما الجزء الشمالي الذي يمتد من مكة الى الشام ، فيجتاز مرحلتين اساسيتين : الأولى ، حجازية [4] تنتهي عند يثرب ، وهي تأتي بعد مكة من حيث الاهمية الإقتصادية . وكان موقعها على تخوم نجد من جهة وعلى خط الشام الرئيسي من جهة ثانية ، قد وضعها في مركز المنافسة التقليدية لمكة . ولكنها افتقدت مركزية هذه الاخيرة وتوسّطها ، فضلاً عن العوامل الذاتية الاخرى التي اسهمت في تراجعها الى الوراء ، منطوية على مشكلاتها الخاصة ، طوال ما يستحق ان نسميه عن جدارة بـ « العصر المكّي » . أما المحطات البارزة للقوافل بين المدينتين (مكة والمدينة) ، فهي استناداً الى لوائح الجغرافيين (اليعقوبي ، ابن رسته ابن حوقل ، المقدسي ، ابن خرداذبة) : ذو الحليفة (على أربعة أميال من يثرب) [5] ، الشجيرة (6 أميال عن سابقتها) [6] ، السيالة (31 ميلاً) [7] ، الرويثة (34 ميلاً) [8] ، السقيا (36 ميلاً) [9] ، الأبواء (19 ميلاً) [10] ، الجحفة (27 ميلاً) [11] ، قديد (29 ميلاً) [12] ، عسفان (24 ميلاً) [13] ، وأخيراً بطن مرّ

---

(1) ابن خرداذبة ، المسالك ص 134-136

(2) ابن حوقل ، صورة الارض 46-47

(3) اليعقوبي ، بلدان ص 317 . ابن خرداذبة ، المسالك 134-136

(4) تمتد على عشر مراحل « كلها عامرة آهلة » . اليعقوبي ، بلدان ص 313

(5) المكان نفسه

(6) وردت قبلها الحفيرة ، مركز بني فهر من قريش الظواهر . المكان نفسه

(7) المكان نفسه . ابن رستة ، الاعلاق النفيسة ص 178-1891

(8) وردت قبلها (الروحاء) في البلدان التي وصفت بأنها من أملاك مزينة (ص 314) . الاعلاق النفيسة ص 178 . احسن التقاسيم ص 106 . جواد علي ، المفصل ج 7 ص 350-351

(9) وصفت بأنها قرية عظيمة قريبة من البحر وكانت مركز أسلم . البلدان ص 314 ، الاعلاق ص 178 .

(10) كانت مركز سليم ، وكان بها سوق وملؤها من الابار . البلدان ص 314 . الاعلاق ص 178

(11) مركز خزاعة ، وقد وصفت بأنها « كثيرة الاهل خصبة » الاعلاق ص 178

(12) مركز خزاعة ، وقد وصفت بأنها « كثيرة الاهل خصبة » الاعلاق ص 178

(13) البلدان ص 314 . الاعلاق ص 178

(16 ميلاً عن مكة)[1] . وكما يلاحظ فإن المسافة بين هذه المحطات غير متوازنة ، حيث تتحكم بها العوامل الجغرافية وكميات الماء المتوفرة فيها . ويسميها الجغرافيون العرب بـ « المرحلة » التي تزيد احداها أو تنقص بضعة أميال عن الاخرى .

أما المرحلة التالية من الطريق (يثرب ـ بصرى) ،فثمة اختلاف في تحديد المحطات الرئيسية التي عبرتها القوافل في ذلك الوقت ، حيث تفاوتت بين وقت وآخر .فبينما ذكر (المقدسي) انطلاق هذه الطريق من السقيا[2] ـ بما لذلك من دلالة على ابتعاد يثرب عن خطّ القوافل المتصل بالشام ـ يغفل (ابن رستة) من لائحته هذه المحطة ، بحيث يبدأ عنده ، من ذي خشب ثم السويداء[3] ـ المرّ ـ ذي المروة ـ الرحبة ـ وادي القرى ـ الحجر الجنينة ـ الاقرع ـ المحدثة ـ تبوك ـ سرغ [4] . ثم تنعطف الطريق لدى المقدسي بعد السقيا نحو الساحل الى العيص والسويدية وبطن نخل ، ومنها الى ذي المروة ثم الرحبة ووادي القرى والحجر وتيماء وتبوك ، وصولاً الى دومة الجندل وبصرى[5] .

واذا كان خطّ التجارة الرئيسي الذي توسطته مكة بين اليمن والشام ، حيث أقدم محاور التجارة وأكثرها شهرة في العالم القديم ، فثمة محور ثالث لا يقل أهمية الى الشرق ، كانت هذه المدينة على اتصال مباشر به ،وهو خليج فارس الذي لم يعدم حركة نشطة في بعض الاحيان حيث كان لا يزال جزء من تجارة الحرير يسلك طريقه التقليدية القديمة ، دون تأثر كبير بالتعديل الذي طرأ على خطوط المواصلات التجارية ، أو بارتفاع تكاليف هذه السلعة نتيجة ازدياد ضرائب المرور ، خاصة وأن المتعاملين بها كانوا من الفئات العليا في المجتمع البيزنطي[6] . ولقد أدى اقفال طريق الفرات نتيجة هذه الظروف ، الى ازدهار مكة ، التي أضافت الى دورها المركزي في حركة التجارة ، نقطة ايجابية أخرى ، وذلك عبر توسطها المحاور الثلاثة الكبرى ، ما بين موانىء الخليج والبحر المتوسط والمحيط

---

(1) وردت في البلدان « مرّ الظهران » ص 314 . وهي محطة كثيرة النخل وفيها بركة تنحدر اليها الماء من جبل مجاور . الاعلاق ص178 . ابن خرداذبة ، المسالك ص138

(2) كانت مركز غفار وهي تقع بين يثرب ووادي الصفراء ، وقيل أن نهراً جارياً كان يمر فيها . أحسن التقاسيم ص107 جواد علي ، المفصل ج7 ص350

(3) « السويدية في أحسن التقاسيم ص107

(4) الاعلاق ص183

(5) أحسن التقاسيم ص107 . ابن خرداذبة ، المسالك ص138

V. VAGLIERI, Dûmat AL- Djandal, Encyclopédie de l'Islam, tome II, P640

(6) نورمان بينز ، الامبراطورية البيزنطية ص 277

الهندي(1) .

أما الطريق الشرقي بين مكة والخليج ، فكانت حجر (اليمامة) تمثّل حلقته المهمة التي تفرعت منها شبكات أخرى ثانوية . وقد وصفها (ابن حوقل) بأنها « أكثر نخيلاً وثمراً من سائر الحجاز والثالثة بعد مكة ويثرب(2) » . وهو كما نرى ، يعتبر اليمامة جزءاً من الحجاز ، خلافاً لمعظم الجغرافيين العرب ، الذين تمثّل عندهم اقليماً له ملامحه الخاصة بين أقاليم شبه الجزيرة(3) . وكانت (القريتين) أول محطة بعد مكة ، حيث تقع الى الشمال الشرقي ، وتتفرع منها طريق الى البصرة أو الكوفة في العراق . ثم تنحرف شرقاً الى (شريقة) و (صداة) و (السدّ) و (سقيراء) و (الثنية) و (السيح) و (الحديقة) وأخيراً (العرض)(4) . وتأتي أهمية اليمامة في اتصالها بموانىء البحرين وتجارة الهند ، لا سيما (جرها) ، التي كان يعاد تصدير البضائع منها عبر الحجاز أو العراق الى البحر المتوسط(5) . ومنذ القرن السادس الميلادي ، كانت مكة همزة الوصل بين (جرها) وبين (دومة الجندل) ، احدى أهم الاسواق الشامية في ذلك الوقت . على أن هذا الميناء الذي كان من أنشط مراكز التجارة البريّة والبحرية في منطقة الخليج ، لم يبق من آثاره شيء الى اليوم ، ولم يتفق الباحثون وعلماء الآثار على تحديد ثابت لموقعه الجغرافي ، سوى ما ذكره الكتّاب الاغريق ، بأنه يقع على الساحل الغربي من الخليج مقابل جزيرة (تيلوس) TYLOS التي اشتهرت باللؤلؤ(6) .

ثمة خطوط رئيسية ثلاثة اذن ، تشعبت من مكة نحو مصادر التجارة وأسواقها في الخليج واليمن والشام . هذا بالاضافة الى تشعّبات أخرى أقل أهمية تفرّعت منها الى نجران في الجنوب الشرقي ، التي وصفت بأنها « من المواقع الحساسة في شبكة المواصلات قبل الاسلام »(7) ، أو الى العراق في الشمال الشرقي ، حيث كانت للتجار المكيين علاقات وثيقة مع الحيرة عاصمة المناذرة(8) . ولقد ظل الخليج المحور الدائم في حركة التجارة

---

(1) LAMMENS, L'Arabie occidentale P. 112

(2) ابن حوقل ، صورة الارض ص38

(3) الهمداني ، صفة جزيرة العرب ص 153

(4) ابن خرداذبة ، المسالك ص147 . جواد عليّ ، المفصّل ج7 ص344 . راجع خارطة « الجزيرة العربية » للادريسي . سعد زغلول تاريخ العرب قبل الاسلام ص67

(5) العليّ ، محاضرات ص36 .

(6) جواد عليّ ، المفصّل ج 2 ص17-18

(7) المرجع نفسه ج1 ص220 .

(8) العلي ، محاضرات ص 96-97

العالمية في ذلك الوقت ، وكانت السفن ترفأ الى سواحله الغربية ببضائعها الرائجة من أقصى الشرق ، لتصبّ في « قنوات » داخلية تحملها الى مكة ، أو الى الحيرة اذا كانت طريق الفرات سالكة ، أو يتابع بعضها طريقه البحري الى عدن عبر ساحل البخور ، مضيفة الى أحمالها منتجات هذه المنطقة لا سيما حضرموت[1] . وكان الوصل بين هذين المحورين عبر هذه التفرعات البريّة ، قد شكّل مفتاح السيطرة على تجارة الشرق ، وهو الدور الذي تنبّه له المكّيون وأحسنوا استثماره ، بعد أن وجدوا لديهم الكفاءة لاتقانه ، انطلاقاً من المعطيات الجغرافية والسياسية والاقتصادية . ففي الجنوب ، انهارت الدولة الحميرية وتحوّل اليمن الى منطقة ساخنة يتجاذبها الفرس والبيزنطيون والاحباش . كذلك شهدت مواصلات الفرات في وقت سابق ظروفاً غير مشجعة لاستمرار حركة التجارة بصورة طبيعية ، بدءاً بالحرب الساسانية- البيزنطية وانتهاء بسقوط الاسرة اللخمية في الحيرة ، بعد سلسلة من الازمات التي أدت الى انهيار التحالف التقليدي مع الفرس . وهكذا ينتقل محور التجارة الى الحجاز بعد تدهور المحاور الكبرى في اليمن والعراق ، وبعد احباط المحاولات الاقليمية المتصدّية لمكة ، التي حسمت زعامتها الحجازية دون منافسة جدّية تذكر .

وبقي أن نتعرف على أنواع السلع التي تاجر بها المكّيون وأهميتها الاقتصادية في ذلك العصر . واذا كان من غير اليسير القيام بعمل احصائي دقيق في هذا المجال ، فان الاخبار تركت لنا الكثير من أسماء هذه المواد الرائجة ومصادر انتاجها . ويبدو أن الحرير كان أقل السلع شأناً في تجارة مكة ، حيث اقتصر سوقه على القسطنطينية ، التي استوردته لمصلحة « الارستقراطية » البيزنطية .

على أن بضائع الصين الاخرى التي ضُربت بتجارتها الامثال ، كما وصفها (المقدسي)[2] ، كان لها شأن غير قليل في التجارة المكّية ، لا سيما خشب الصندل ، بينما كانت التوابل أهم السلع المستوردة من الهند والمتصدرة لتجارة البحر المتوسط ، حيث كانت تكاليفها الباهظة ، من نقل ومرور ، تؤدي الى ارتفاع أسعارها بصورة دائمة ، ولكن دون أن يفقد ذلك أهمية هذه السلعة الاستهلاكية ، الاكثر رواجاً حتى أوائل القرن السابع الميلادي . وكانت الى جانب الافاوية على اختلافها[3] والذهب والاحجار الكريمة والعاج وغيرها ، من السلع الرئيسية التي تفد على موانىء اليمن ، قبل أن تحملها

---

(1) وصفت (ظفار) بأنها المكان الذي كانت تتجمع فيه محاصيل البخور وتنقل عبر وادي حضرموت الى اليمن قبل تسويقه . زيادة ، الجغرافية والرحلات ص201

(2) أحسن التقاسيم ص97

(3) المكان نفسه

القوافل الى مكة حيث يستوعب سوقها القليل منها ، بينا الغالبية تأخذ طريقها الى الشام[1] . أما السلع المحلية ، المنتجة في شبه الجزيرة ، فتأتي في طليعتها الجلود المذهبة (الأدم) ، التي كانت تصنّع في الطائف واليمن[2] ، وبعدها العطور التي اشتهرت بها الاخيرة ، وكانت تباع لكبار الاغنياء في مكة ، ومن ثم تحملها القوافل الى الشام مع السلع المحلية الاخرى كالزبيب (الطائف) والمعادن (الحجاز) واللبان والمرّ واللادن والعقيق (اليمن)[3] . ولا ننسى البضائع المستوردة من أفريقية الشرقية ، عبر موانيء الحجاز ، كالعطور والذهب والعاج وخشب الابنوس والرقيق ، فضلاً عن القمح (مصر) في بعض الاحيان[4] .

وكانت هذه السلع تفد على مكة ، سواء من مصادرها المباشرة أو عبر موانيء الخليج واليمن والحجاز . أما الطريقة المستخدمة في النقل ، فلا ندري اذا كانت قد اقتصرت على التجار المكيين وحدهم ، وإذا ما كان هؤلاء يملكون جهازاً كافياً لتأمين هذه الكميات الضخمة وتخزينها ، قبل اعادة تصديرها ، أو أن قوافل أخرى كانت تسهم في عملية النقل الى جانب القوافل المكية . ومن المرجّح أن مكة التي بدأت محطة للمرور على تقاطع طرق رئيسية ، قد تنبهت الى أهمية امتلاك « اسطول برّي » يؤمن هذه الخدمات التجارية الكبيرة ، بحيث لم يكد ينتهي القرن السادس ، الا وهي تمسك بزمام حركة التجارة ، نقلاً وتسويقاً ، الى حد جعلها تأخذ طابع « المؤسسة » الاقتصادية على نحو لم تعرفه المجتمعات الشرقية من قبل .

أما السلع التي كانت تعود بها القوافل المكّية من الشام ، فكان أبرزها زيت الزيتون (ساحل فلسطين)[5] والقمح (حوران والبلقاء) ، فضلاً عن الخمر والجواري والمواد المصنّعة في هذه المنطقة كالاسلحة والمنسوجات[6] . وكانت في الشام عدة أسواق أو مراكز تبادلية تستقطب تجارة مكة ومصر والحيرة . على أن الاولى كانت القاسم المشترك لهذه الاسواق وصلة الوصل بينها . . فكانت (بصرى) مركز التبادل مع الحيرة و (غزة) مع مصر ، فضلاً عن دومة الجندل « سوق القبائل الكبير »[7] . وهناك من ينسب الى الحيرة

---

(1) أحسن التقاسيم . ص97 جواد علي ، المفصل ج7 ص290 . DIEHL, Byzance, P. 89
(2) المكان نفسه
(3) المكان نفسه . جواد علي ، المفصل ج7 ص292 . الشريف ، مكة والمدينة ص 206
(4) الشريف ، مكة والمدينة ص206
(5) المقدسي ، أحسن التقاسيم ص181 . جواد علي ، المفصل ج 7 ص294
(6) اليعقوبي ، تاريخ ج 1 ص270 . LAMMENS, La république marchande P. 47, 270
(7) جواد علي ، المفصّل ج 7 ص293 ، 308

علاقات تجارية تتعدى اسواق الشام الى مكة نفسها ، التي ترد عليها الحيريون أو أسهموا بدور الشريك في « المؤسسة » المكية ، التي ربما كان لها فروع خارج الحجاز في ذلك الحين[1] .

والآن ماذا عن دور التجارة البحرية في الاقتصاد المكّي ؟ وهو سؤال قد لا ينطوي على كثير من الغموض ، ولكنه ليس خالياً منه . فالمعروف أن تجارة مكة والحجاز بصورة عامة ، انما هي في جوهرها تجارة بريّة اعتمدت على الجمال كوسيلة أساسية للنقل ، عبر الخطوط المختلفة التي ربطت بين هذه المدينة وبين مصادر السلع وأسواقها . ومن ناحية أخرى لم تكن مكة أو غيرها من المدن الحجازية على معرفة بالملاحة أو المام فطري بها . فقد حالت دون ذلك الطبيعة الجغرافية للحجاز ، فضلاً عن خطورة الملاحة في البحر الاحمر ، التي احتاجت الى مهارة تصعب حتى على المحترفين ، المقيمين على سواحله . بالاضافة الى ذلك فان اعتبارات أخرى سياسية ، اسهمت في ابتعاد المكيين عن هذا البحر ، الذي كان منطقة نفوذ للقوى المهيمنة على سواحله الغربية ، والاستعاضة عنه بالتوجه نحو الشام والارتباطها عبر وسائط النقل التقليدية في البيئة الحجازية .

ويبدو أن تجارة البحر الاحمر التي ارتبط انتعاشها عادة بقيام حكم مباشر في مصر (البطالمة) ، أو في ظلّ تبعية لنظام أمبراطوري مركزي (الرومان) ، قد أخذت في التدهور منذ أواخر القرن الثالث الميلادي ، مع التمزّق السياسي للامبراطورية وتركيز البيزنطيين اهتمامهم على السواحل الشرقية القريبة منهم[2] . ولعل ذلك يؤكد الاتجاه الذي ذهبنا اليه ، بأن تجارة البحر الاحمر ، انما هي في واقعها مصرية ومتصلة الى حد وثيق بقدرة القوى المتغلبة في هذا الاقليم ، على تحقيق التفوّق الملاحي في هذا البحر والسيطرة من خلاله على منافذ البحر العربي[3] . ولذلك فقد كان له النصيب الاوفر من الازدهار في العصر الروماني ، بينما تراجعت أهميته الاقتصادية مع سقوطه[4] ، حيث تحوّل من حلقة حيوية للاتصال بين المحيط الهندي والبحر المتوسط ، الى ما يشبه « البحيرة المغلقة » ، التي اقتصرت الحركة فيها أو كادت على التجار الاحباش ، الذين لم يستطيعوا ، من خلال قوتهم البحرية الثانوية ، القيام بدور ملاحي يرقى الى ما حققه البطالمة أو الرومان . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان الاحباش في « العصر المكي » ، يشكّلون القوة البارزة في تجارة

---

(1) جواد علي ، المفصل ج 7 ص 297

(2) DIEHIL, Byzance, P.89

(3) جواد علي ، المفصل ج 7 ص 277

(4) لطفي عبد الوهاب ، العرب ص 332

البحر الاحمر ، حيث أمّنوا سبل الاتصال بين سواحله الشرقية والغربية . وقد شهدت تلك الحقبة ، ظهور بعض الموانيء في شمالي شبه الجزيرة ، كالشعيبة وجدة (مكة) فضلاً عن الجار (يثرب) الاكثر شهرة « في الحجاز القديم »[1] .

على أن الغموض يحيط بدور المرفأ الاول (الشعيبة) وأهميته في التجارة المكية . ولعل أول اشارة في هذا السبيل ، قد وردت في حادثة السفينة ، المروية عن (ابن منبه) ، وقد جاء فيها : « ان سفينة للروم جنحت عند الشعيبة ، وهو مرفأ على ساحل بحر الحجاز ، وهو كان مرفأ مكة ومرسى سفنها قبل جدة »[2] . ثم تختلف رواية ابن اسحاق ، فتصبح جدّة هي المكان الذي تحطمت فيه السفينة ، حيث استُخدم خشبها في تسقيف الكعبة[3] . ولكن الازرقي يكرر الرواية الاولى بشيء من التعديل ، بأن « سفينة للروم اقبلت ، حتى اذا كانت الشعبة ، وهي يومئذ ساحل مكة قبل جدة ، فانكسرت ، فسمعت بها قريش ، فركبوا خشبها ورومياً كان فيها يقال له يا قوم »[4] . ويكاد يختلط الامر ، اذا كان ثمة ميناء محدّد لمكة قد تخصّص في نقل تجارتها البحرية ، واذا ما كانت قادرة في ذلك الوقت على استيعاب المنتجات الافريقية ، التي يفترض أن تفد عليها عبر أحد هذه المرافىء ، لا سيما (الشميبة) القريب منها ، أم أنها كانت لا تزال تعتمد على موانيء الجنوب ، حيث تقوم بنقل البضائع المفرغة فيها ، براً الى مكة أو مباشرة الى الاسواق الشامية[5] . وقد يكون هذا المرفأ ، ان صحّ استخدامه كمنفذ بحري للمدينة التجارية الكبرى ، مجرد مرسى صغير ، حالت موانع دون استخدامه للسفن الكبيرة ، وفي طليعتها ضحالة الماء والشعاب المرجانية التي تزداد في هذه المنطقة . ولعل ذلك كان وراء جنوح « السفينة الرومية » المذكورة ، التي يرجّح بأنها كبيرة الحجم ، نتيجة استخدام بقاياها في تجديد الكعبة وتسقيفها على نحو ما سبق .

وعدا ذلك فلم يتردد اسم (الشعيبة) ، كميناء لمكة ، باستثناء ما رُوي عن ركوب المهاجرين المسلمين الاوائل منه الى الحبشة[6] . على أن هذه الرواية ، ان صحّت ، وبأن هؤلاء قد هاجروا من هذا المكان ، فان ذلك لا يقتضي بالضرورة وجود مرفأ تتوافد اليه السفن بانتظام . ومن المرجح في مثل هذه الحال أن يهاجر هؤلاء من موقع آخر على الساحل

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 154 . البلاذري ، انساب ج 1 ص 160 .
السهيلي ، الروض ج 1 ص 255 . جواد علي ، المفصل ج 7 ص 281
(2) السهيلي ، الروض ج 1 ص 225
(3) ابن اسحاق ، السير والمغازي ص 104
(4) الازرقي ، اخبار مكة ج 1 ص 157
(5) جواد علي ، المفصّل ج 7 ص 290
(6) المرجع نفسه ج 7 ص 259 ، 272

الحجازي ، خاصة وأن ميناءً يرتبط بالمصالح المكّية كالشعيبة ، لا بدّ أن يخضع في حينه للنفوذ القرشي ، ويحول بالتالي دون تسهيل هجرة المسلمين المضطهدين في مكة .

وتقع (الشعيبة) على مسافة نحو أربعين ميلاً الى الجنوب من جدّة(1) . وقد وصفت بأنها كانت لا تزال عامرة حتى القرن السادس الهجري ، حيث اختفى اسمها من خارطة الساحل الحجازي ، شأن (الجار) ـ ميناء يثرب الواقعة على ثلاث مراحل منها(2) ـ الذي سبق الشعيبة الى الخراب(3) .

ونخلص الى القول ، بأن مكة لم تكن ذات تجارة بحرية على قدر من الاهمية ، بل كانت تعتمد على سفن حبشية أو مصرية ، يبدو أنها احتكرت الملاحة والنقل في البحر الاحمر ، بما يتلاءم والحركة التجارية المحدودة فيه ، بالمقارنة مع المواصلات البريّة المزدهرة في ذلك الوقت . وقد تكون (الشعيبة) أحد المرافيء التي رفدت مكة بالسلع الافريقية ، ولكن في نطاق محدود ، حيث يفترض أنها اعتمدت بضعة مصادر على ساحل الحجاز ، لا سيما (الجار) الذي يبدو أنه مثّل دوراً أكثر أهمية بالنسبة لها ، خاصة وأن جزيرة صغيرة(4) تقع على مقربة منه ، كانت ملتقى التجار القادمين من سواحل أفريقية والمحيط الهندي . ولا يستبعد قيام السفن بافراغ أحمالها في هذا المرفأ لحساب التجار المكيين ، قبل نقلها الى أسواق الشام . ولذلك يصفه (المقدسي) بأنه « خزانة مصر »(5) الى جانب (جدة) ، التي تطورت في العهد الراشدي لتصبح الميناء الرئيسي في الحجاز(6) .

وهكذا أتيح لمكة بفضل هذه المعطيات ، تجاوز دائرة التأثير الاقليمي ، الى ممارسة الدور المركزي بين المحاور التجارية الكبرى في العالم القديم . ولعل أحد العوامل الايجابية في تكوينها التاريخي السابق على الاسلام ، أنها لم تشهد أزمات داخلية خطيرة ، كصراع قبلي أو تناقض جذري في المصالح الفردية ، باستثناء تكتلاتها المعروفة بـ « الأحلاف » . وقد كانت هذه أحد مظاهر الصراع السياسي في المدينة ، ولكن دون أن يؤدي بها ذلك الى المجابهة العسكرية ، حتى في فترات اشتداد الانقسام وبروز التفاوت

---

(1) الازرقي ، اخبار مكة ج 1 ص 161 . حمد الجاسر ، في شمالي غرب شبه الجزيرة ص174

(2) ابن حوقل ، صورة الارض ص39

(3) ظل (الجار) ميناء يثرب (المدينة) حتى منتصف القرن الخامس الهجري ، عندما قامت على انقاضه قرية تعرف اليوم باسم (البريكة) ، وهي تبتعد عن (بدر) نحو ثلاثين كيلومترا . الجاسر ، في شمالي غرب شبه الجزيرة ص178 .

(4) عرفت باسم (قراف) ، وكانت محطة للتجار الاحباش . معجم البلدان ج 2 ص93
جواد علي ، المفصل ج 7 ص272

(5) أحسن التقاسيم ص97 DONNER, Mecca's food supplies, p. 255

(6) ابن حوقل ، صورة الارض39

الاجتماعي فيها . وخلافاً لذلك ، فقد ظلت وحدة القبيلة هي السائدة ، دون ثمة مشاركة ، كاملة أو جزئية ، مع فئات قبلية أخرى ، خارج هذا النطاق ، حيث قامت المجموعات السكانية فيها ، الواحدة على حساب وجود الاخرى ، بدءاً بالعمالقة وانتهاء بقريش .

ولقرنٍ سابق على انطلاقة الاسلام ، بقيادة شخصية مكيّة ، كانت هذه المدينة تأخذ موقعها البارزَ في المنطقة حيث المستقبل بدا واضحاً أنه يتمحور في الحجاز(1) . ولم يعد ثمة مجال للتنافس حول زعامة شبه الجزيرة ، التي انعقدت لقريش منذ القرن السادس الميلادي . ففي خلال هذه الفترة ، وهي احد الانتقالات الحضارية الكبيرة في التاريخ المكّي ، تبلورت كثيراً الملامح الاجتماعية والاقتصادية لهذه المدينة ، على نحو لم تشهد مثيلاً له مدن الحجاز ومحطاته الاخرى ، التي عاشت في الظل والتبعية لها . فانكفأت يثرب منطوية على الانقسام وعلى نزعة ذاتية ، بأن تكون في موقع منافستها المحظية . أما الطائف فقد اقتنعت بدور الحليف العضوي لمكة ، بعد قيام نوع من التكامل الاقتصادي بين المدينتين المختلفتين ، في الظروف الطبيعية والانتاجية . وكان هذا التحالف التقليدي بين القرشيين زعماء مكة وبين الثقفيين زعماء الطائف ، متماسكاً الى الحدّ الذي جعله يشكّل ظاهرة نادرة(2) في تاريخ العلاقات القبلية ، التي تميزت عادة بالتطاحن والصراع على النفوذ .

وهكذا فإن نمو الطائف كان خاضعاً للنمط الانتاجي فيها وهو الزراعة ، مع قليل من الأعمال الحرفية لا سيما صناعة الجلود(3) ، الأمر الذي جعلها لا تتجاوز نطاق « المدينة الصغيرة » ، كما وصفها ابن حوقل(4) . بالإضافة الى ذلك كان لبعض كبار الأغنياء من قريش ، دور الشريك في الحياة الاقتصادية للطائف ، سواء في الاستثمار الزراعي أو التسوّق من منتجاتها المحلية . وكان فصل الصيف يمثّل التوقيت الملائم لنشاط الفئات المكّية الميسورة ، التي اتخذت من المدينة « الجبلية » القريبة(5) ، منتجعاً تهرب إليه من وطأة الحرّ الشديد في مكة(6) .

أما يثرب ، فلم تتميز بنمط انتاجي معين ، ولكن اقتصادها تراوح بين الزراعة ،

---

(1) F. GABRIELI, Les Arabes, P. 33

(2) LAMMENS, La cité Arabe de taif, P. 119

(3) الهمداني ، الصفة ص 120

(4) صورة الارض ص 39

(5) وصفها اليعقوبي ، بأنها « من اعمال مكة » . البلدان ص 313

(6) تشتو بمكة نعمة ومصيفها بالطائف . من وصف محمد بن عبد الله النميري لزينب أخت الحجاج بن يوسف الثقفي . ياقوت ، معجم البلدان ج 4ص 12

(الحبوب والنخيل)[1] وبين التجارة في المقام الثاني ، فضلاً عن بعض الصناعات اليدوية ، كالأسلحة التي تخصص بها اليهود ، والدباغة وآلات الزراعة وادوات الصيد[2] . فقد هيأت عوامل الطبيعة ليثرب مصادر متنوعة لتأمين نوع من الاكتفاء الذاتي ، الذي اعتمد عملياً على الزراعة ، حيث ساعدت على نموها ، التربة البركانية الخصبة ، والمروية من مياه الآبار والسيول المتجمعة في الوديان المحيطة بها ، مثل (وادي اضم)[3] . ويرى (ولفنسون) أن اليهود أسهموا في تطوير الزراعة وتنويعها ، بادخالهم « انواعاً جديدة من الأشجار وطرقاً جديدة للحراثة والزراعة بالآلات »[4] . بيد أن ذلك لا يحملنا على التأكيد بأن هؤلاء كانوا « أساتذة »[5] عرب الحجاز في هذا المجال على حد تعبيره ، وبأن خبرتهم مستوردة من الخارج ، حيث البيئة في المقام الأول فرضت هذا النمط الانتاجي الزراعي في يثرب ، كما فرضت النمط التجاري في مكة ، دون أن ننسى الخلفية الزراعية التي صاحبت عرب يثرب في هجرتهم من اليمن ، ومن ثم اشتغالهم بهذه الحرفة ، في الوقت الذي دأب فيه اليهود على تعاطي الحرف المالية والصناعية . ومن ناحية أخرى ، كان موقع يثرب على طريق القوافل ، قد وضعها بالضرورة في نطاق تلك الدائرة الحيوية من تجارة الشام المهمة . وفي ضوء ذلك يفترض انها كانت تسهم بنصيب فيها ، سواء في المواد المنتجة محلياً ، أم المستوردة عبر ميناء (الجار) . وفي الوقت الذي احترف فيه العرب الزراعة[6] ، كانت التجارة في الغالب مهنة اليهود في يثرب ، بحيث كانوا المنافسين الأكثر خطورة لتجار قريش[7] . ولعل ذلك يتضح في نمو المراكز اليهودية ، المنتشرة حول هذه المدينة ، خاصة (وادي القرى) ، الواقعة على تخومها الشمالية الغربية ، والمحطة الكبيرة في المواصلات التي تربط شمالي الحجاز بكل من الشام والعراق[8] .

لقد اعتمدت يثرب في حياتها الاقتصادية على مصادر متنوعة من الانتاج ، أي انها لم ترتبط عضوياً بمصدر واحد ، على نحو يهدّد الاكتفاء الذاتي فيها . وهذا ما وجدنا خلافه في

---

(1) ابن حوقل ، صورة الارض ص 39 . الكتّاني ، التراتيب ج 2ص 50 ، 53
(2) ابن الاثير ، اسد الغابة ج 1ص 42 المغربي ، كتاب الجغرافيا ص 117 الشريف ، دور الحجاز في الحياة السياسية ص 59-63
(3) اليعقوبي ، بلدان ص 313 . ابن حوقل ، الارض ص 37
(4) اسرائيل ولفنسون ، تاريخ اليهود في بلاد العرب ص 17 .
(5) المكان نفسه
(6) المرجع نفسه ص 19
(7) البلاذري ، انساب الاشراف ج 1ص 73 . (تحقيق محمد حميد الله) .
(8) المقدسي ، أحسن التقاسيم ص 97

مكة ، التي لجأت تحت ضغط ظروفها الجغرافية القاسية ، الى ربط مصيرها بالاقتصاد التجاري ، كنمط انتاجي تخصّصي . وقد يفسر ذلك ، التطور السريع الذي رافق هذه الأخيرة ابّان القرن السادس ، من سوق محلي يعتمد على القبائل المجاورة ، الى سوق مركزي تتمحور فيه تجارة الشرق ويعكس تأثيره على الحياة الاقتصادية للمنطقة بصورة عامة . ولكي تنجح مكة في حفظ التوازن الذي اختلّ في اليمن ، بعد أن تورّط ملوكها في صراعات الدول الكبرى ، فقد تفادى القائمون على شؤونها سياسة المحاور بكثير من الذكاء والمرونة ، بحيث تكامل ذلك مع الشروط الموضوعية الأخرى ، التي جعلت مكة تحتّل موقعها الوسطي ، على المستويات المختلفة بما فيها المستوى السياسي .

ولعل احدى الظاهرات المبتكرة لهذا التوازن ، كانت في نظام « الإيلاف » الشهير ، الذي مثّل اتجاها « نقابياً » في العلاقات السياسية والاقتصادية بين عرب الشمال ، قبل ان يتطور بصورة أكثر شمولية ليضم عرب الجنوب أو بعضهم ، بالإضافة الى عدد من القبائل النازلة على طرق التجارة المكّية داخل شبه الجزيرة وخارجها . وكان هذا النظام الذي ينسب انجازه لحفيد قصيّ (هاشم بن عبد مناف) ، مفتاح ذلك التحوّل الكبير الذي حققت معه تجارة مكة انطلاقتها « العالمية » ، وما رافقها من ظهور رحلتي الشتاء والصيف الشهيرتين . ويبدو ان ذلك قد حدث في مطالع القرن السادس الميلادي ، عندما كانت « تجارة قريش لا تعدو مكة » حسب قول (اليعقوبي) [1] . فكان هاشم في رحلته الى الشام « كلما مرّ بحيّ للعرب أخذ من اشرافهم الإيلاف ان يأمنوا عنده وفي أرضهم » [2] .

وهكذا وُجد « الإيلاف » لحماية التجارة المكّية وتأمين مواصلاتها ، عبر تحالف أو « تآلف » مع القبائل ، ليصبح الاداة المنظّمة والراعية لعهودها والتزاماتها مع مكة . وكون هذه الأخيرة قد احتلّت الى جانب موقعها الاقتصادي ، موقعاً دينياً متميزاً كمركز لعبادات القبائل واصنامها ، وذلك قبل قرن أو أكثر من « الإيلاف » ، فقد أكتسب هذا النظام ما كان لمكة من سلطة معنوية . ومن خلال هذا المفهوم ، كان يمثّل الصورة اللامركزية في مكة ، التي تطلعت الى احتواء هذه القبائل ، في ظلّ حد أدنى من « الوحدة السياسية » . وقد بلغ من أهميته بالنسبة لمكة ، أن أي مساس فيه أو خروج على مواثيقه ، كانت ترى فيه ضربة لنفوذها وتجرؤا على قدسية « الإيلاف » الذي تتزعمه . ولعل الحروب الشهيرة المعروفة باسم« الفجار» [3] ، تلك التي شنّها بعض الفروع القيسية في الحجاز ضد مكة ، كانت من مظاهر هذا التمرّد المقترن بـ « الكفر » [4] ، على « شرعية » السيادة القرشية التي

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج اص 242

(2) المصدر نفسه ج اص 243 . جواد علي ، المفصل ج 7ص 302

(3) (4) السهيلي ، الروض الانف ، ج اص 209 .

يمثّلها « الإيلاف » ، ليس من منظورها فحسب ، ولكن من منظور قبلي عام ، لما شكّلته هذه الحرب من تهديد للمعادلة التقليدية . فقد اصبحت هذه القبائل ، التي « يؤلف » بينها نظام مشترك ، جزءاً فاعلاً في شبكة التجارة المكّية ، تستفيد من مرورها وتؤمّن الحماية لها في المقابل . وكان الارتباط بها عضوياً ، الى درجة يستحيل معها الفصل بين قريش ، بشخصيتها « المقدسة » وبين « حياتها الاقتصادية الجديدة » [1] ، التي اكتسبتها في ظلّ هذا النظام . ذلك ان تأمين الطريق التجاري واحتواء القبائل النازلة بجواره أو على تخومه ، كانا من أبرز حوافز تلك المبادرة المعروفة بـ « الإيلاف » ، كنموذج مبتكر للممارسة القرشية المفطورة على التجارة .

وكانت ثمة معطيات شهدها النصف الثاني من القرن السادس ، قد اعادت النظر في موازين القوى السياسية ، وما رافق ذلك من رجحان الموقف الفارسي ومنحه ظروفاً أفضل للتحرك في شبه الجزيرة . وكان أخطر ما حققه النفوذ الساساني في هذا المجال ، السيطرة على طريق نجران ـ الخليج وفروعه الداخلية المفضية الى العراق ، تلك التي ستؤدي في وقت لاحق الى مجابهة عسكرية مع القبائل العربية النافذة في هذه المنطقة خاصة (بكر بن وائل) ، وذلك في أعقاب التنافس على خطّ القوافل ، الذي يمرّ في دائرة نفوذ هذه الاخيرة [2] .

وهذه الحادثة ، التي تزامنت مع حادثة أخرى مماثلة في الحجاز (حرب الفجار) ، كانت تخفي وراءها الخلفية الاقتصادية نفسها ، ومدى ارتباط النفوذ السياسي بطرق التجارة ، سواء طريق اليمن ـ العراق بالنسبة للاولى ، أو اليمن ـ الشام بالنسبة للثانية . واذا كانت التجارة القرشية قد خرجت سالمة في صراعها التنافسي ضد القبائل القيسية ، مع ادانة جماعية لهذه الاخيرة من عرب الحجاز ، الذين وجدوا في ذلك خرقاً غير مسوّغ للاعراف المتّبعة ، فان تجارة الحيرة ، وهي مركز التبادل الرئيسي في المنطقة ، قد عادت عليها هذه التطورات بالضرر الكبير وفقدت على اثرها الاهمية المحورية في تجارة العراق . ويبدو أن الدولة الساسانية قد حرصت منذ التدخّل الحبشي في اليمن ، على اعادة النظر مرة أخرى في سياستها الاقتصادية ، فلجأت الى ادارة مصالحها الخاصة بنفسها واقامة شريط من النفوذ المباشر بين اليمن والعراق . ولم يكن ذلك سوى تمهيد لخطوة أكثر شمولاً ، تهدف الى الاتصال بأسواق الشام ومصر ، بما فيها أسواق الحجاز . ومن هنا كان الارتباك الذي وقعت فيه مكة والتعثر في لعبة التوازن ، التي مارستها باتقان حتى في ذلك الحين .

---

(1) رضوان السيد ، من الشعوب والقبائل الى الامة . مجلة الوحدة . عدد ص 26

(2) F. M. DONNER, the Bakr b. wa'il Tribes and politices in Northeastern Arabia on the Eve of Islam, in studia Islamica fox. L'%, Paris. P. 33

وسيكون ذلك ، المؤشر لبدايات الانحطاط المكّي والتورّط القسري في الصراع الدائر بين الدولتين الساسانية والبيزنطية في مطلع القرن السابع الميلادي .

ولقد نجحت مكة حيناً في استثمار تناقضات العلاقة العدائية بين محوري هذا الصراع ، حيث عزّز ذلك دورها الوسيطي بين مصالح الطرفين ، ومن ثمّ المشاركة في السيطرة على معابر التجارة العالمية ، التي بدت آنذاك وكأنها توزعت الى مناطق نفوذ ثلاث : الاولى ، فارسية تمتد من الخليج الى اليمن [1] ، والثانية مكّية بين هذه الاخيرة وتخوم الشام ، والثالثة بيزنطية تسيطر على القسم الشمالي منها [2] . ولا ريب أن خروج الاحباش من اليمن ، قد سجّل تقدّماً للسياسة الفارسية في المنطقة على حساب البيزنطية ، حيث أدّى ذلك الى سقوط نظرية التحالفات المحلية ، المتكرّسة مع فشل المحاولة التي نفّذتها الحبشة ، بايعاز من الامبراطور (جستنيان) . وكان هذا الاخير قد ضاق بحركتي التهويد والنصرنة النسطورية ، اللتين غذّتها الدولة الساسانية ، اضعافاً للموقف البيزنطي في المنطقة [3] .

وما لبثت سياسة الفرس أن حققت تقدماً حاسمًا ، في الاستيلاء على الشام ، السوق الاكثر أهمية في تجارة مكة ، مما فرض تقويماً جديداً لعلاقاتها الخارجية ، خاصة مع الدولة المنتصرة التي باتت تمسك بطرفي الشريان الرئيسي للتجارة المكية : اليمن والشام . ومن البديهي أن أمن هذا الطريق لم يرتبط بقوة مكة العسكرية ، بقدر ما ارتبط بنظام « الإيلاف » ، الاداة المعنوية لسياسة التوازن بين الدولتين المتصارعتين ، وهي على خطورتها كانت احدى الركائز الاساسية لتجارة مكة الخارجية حتى ذلك الحين .

على أن هذه الحياد المكي ، رغم خلفيته الاقتصادية، كانت لديه المرونة والقدرة على التحرك في الوقت نفسه . وبذلك يسقط الحياد كموقف سياسي وينتفي ـ خلافاً لما هو سائد [4] ـ من علاقات مكة الخارجية ، ليتحول الى موقف وسيطي غير « تناقضي » بين مصالح الطرفين . ومن هذا المنظور ، كانت المدينة أكثر ارتباطاً بالسياسة البيزنطية ، حيث تدور في فلكها تجارة الشام ، التي شكّلت عصب الاقتصاد المكّي. ومن المنظور نفسه ، لم تجد حراجة في التودد للفرس وتعزيز العلاقة معهم ، بعد انتقال السيادة اليهم في المنطقة ، دون التورّط مباشرة بسياسات هذا الصراع أو خلفياته .

---

(1) وات ، محمد في مكة ص 35

(2) راجع حادثة عثمان بن الحويرث الاسدي مع الامبراطور البيزنطي . الفاسي المكي ، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ص 108 - 109

(3) وات ، محمد في مكة ص 35.

(4) الشريف ، دور الحجاز في الحياة السياسية ص 36

لقد كانت تجارة الشام محور القرار في سياسة مكة الخارجية ، الذي لم يكن الا انعكاساً لطبيعة نظامها شبه الجماعي ونتيجة حتمية له ، بحيث أن ما يصيب هذه السياسة من تعديل ، يؤدّي بالضرورة الى خلل المعادلة بكاملها . ولذلك فان أية محاولة احتوائية لمكة ، مباشرة كانت أم غير مباشرة ، كان لا بدّ أن تؤول الى الفشل ، بما فيها آخر المحاولات البيزنطية ، التي رمت الى الغاء نظامها « التعاوني » واستبداله بآخر فردي مرتبط بها ، على غرار دولة الغساسنة في الشام . وقيل إن البيزنطيين اختاروا لتنفيذ هذه المهمة ، تاجراً قرشياً من بني أسد بن عبد العزى [1] ، الفرع المتأثر على ما يبدو بالعقيدة المسيحية وهو عثمان بن الحويرث الذي أعدّ لهذا الدور في الشام وعاد الى مكة « متنصراً » [2] وحاملاً تعليمات الامبراطور البيزنطي [3]

واذا صحّت هذه الحادثة كما جاءت في الكتاب « المختوم في اسفله بالذهب » [4] ، فان أبرز مؤشراته كوثيقة تاريخية ، تلك التي تصبّ في اطار الصراع الدولي واقتسام النفوذ في المنطقة . كما كانت بدون ريب محاولة ذكية من البيزنطيين ، الذين عُرف عنهم عدم التورط المباشر في شبه الجزيرة ، عندما لجأوا الى اصطناع شخصية مكية من أسرة متعاطفة معهم ، لتنفيذ انقلاب داخلي لمصلحتهم في المدينة ، ومن ثمّ القضاء على نظام « الإيلاف » ، الذي اثبت قدرته على الاستمرار ، بعد موت مؤسسه (هاشم) ، وقيام ابنائه بتجديد المعاهدات الخارجية ، التي أصبحت من تقاليد الحكم في المجتمع المكّي [5] . وهي من ناحية أخرى ، تلقي الضوء على الاهمية الاقتصادية التي وصلت اليها هذه المدينة في حركة التجارة العالمية ، وحاجة الدولة البيزنطية خاصة الى ربطها المباشر بدائرة النفوذ التابعة لها ، في وقت شهد تحديداً لاستقلالية حلفائها الغساسنة في الشام ، وكانت أهمية هذه الاخيرة في التجارة المكّية ، الورقة التي راهن عليها البيزنطيون ، بحيث

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج اص 257

(2) ابن اسحاق ص 115-116 ، المحبّر ص 171 . اليعقوبي ، تاريخ ج اص 257 .

(3) جاء في الرواية المنسوبة للزبير بن بكار : « خرج عثمان بن الحويرث ، وكان يطمع أن يملك قريشاً . وكان من أظرف قريش واعقلها ، حتى قدم على قيصر وقد رأى موضع حاجتهم اليه ومتجرهم من بلاده ، فذكر له مكة ورغّبه فيها ، وقال : تكون زيادة في ملكك كما ملك كسرى صنعاء . فملكه عليهم وكتب له اليهم ، فلما قدم عليهم قال : يا قوم ان قيصر من قد علمتم بلاده وما تصيبون من التجارة في كنفه . وقد ملّكني عليكم وانما أنا ابن عمكم وأحدكم ، وانما آخذ منكم الجراب من القرظ والعكّة من السمن والاوهاب ، فأجمع ذلك ثم ابعث به اليه ، وأنا أخاف أن ابيتم ذلك أن يمنع منكم الشام فلا تتجروا به ويقطع مرفقكم » . أبو الطيب الفاسي المكّي ، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ص 108-109
LAMMENS, Larabie occidentale, p 38- 39

(4) الفاسي ، شفاء الغرام ص 108 -109 .

(5) اليعقوبي ، تاريخ ج اص 244 . وات ، محمد في مكة ص 37

يفسر ذلك التلويح بتهديد رحلتها الشامية[1] . وهي أخيراً ، ليست الا محاولة للتعويض عن الخسارة التي لحقت بالمصالح البيزنطية في اليمن ، بعد اخراج الاحباش منها وسيادة النفوذ الفارسي .

وهكذا جاء اخفاق المحاولة المنسوبة لبني أسد للسيطرة على مكة باسم البيزنطيين ، مؤشراً الى أن « نظرية » الدولة « الحاجزة » ، التي حققت حيناً أهداف هؤلاء في الشام - كما الفرس بالنسبة للمناذرة في العراق - ربما استنفذت نفسها تحت تأثير تباين الظروف التي رافقت قيامها وما آلت اليه بعد ذلك . وقد نجد تفسيراً له في القضاء على الاسرة اللخمية وتقليص نفوذ الغساسنة في مطالع القرن السابع الميلادي ، كنتيجة لتلك العلاقة المضطربة وغير المتكافئة بين « الدولة الحاجزة » وبين الدولة الكبرى ، التي حدّدت لها مساحة الدور المنوط بها وحالت دون الخروج منه أو احداث تعديل ما عليه . كما يفسّر ، تشجيع البيزنطيين والفرس معاً في تلك الفترة للهجرات القبلية (طيّ في العراق وكلب في الشام) ، التي تمّت على حساب النفوذ المحلي للدولتين « الحاجزتين » . فقد كان ظهور الغساسنة في الاصل لتطويع القبائل العربية والحدّ من انتشارها على أطراف دولة البيزنطيين ، ومن ثم تراجعت أهميتهم بعد انهيار ذلك « الحاجز » والاتصال مباشرة بالزعماء القبليين ، شأن المحاولة التي جرت مع الزعيم الأسدي (عثمان بن الحويرث) ، لاحتواء التجارة المكية المزدهرة في الشام . ولكن الطموح الرامي الى تحقيق امتداد جنوبي للنفوذ البيزنطي حتى مكة ، اعاق احتمالات نجاحه النظام نفسه ، بعد رفض الاخيرة « النموذج الغساني » الفردي ، مؤثرة عليه نظامها التقليدي ، حيث السلطة شبه جماعية يتقاسمها كبار ذوي الشأن في المدينة .

ان التقويم العام للتكوين الاقتصادي في الحجاز ، ينتهي بنا الى ابراز مجموعة من الحقائق ، وفي طليعتها الحقيقة الجغرافية ، التي جعلت هذا الاقليم في وسط مصادر التجارة وأسواقها ، ثم اختياره كمنطقة آمنة ، بديلة لخط الفرات المضطرب ، فضلاً عن ركود الملاحة في البحر الاحمر ، وما قابل ذلك من انتعاش للطريق البرّي المتاخم له . وكان اختلاف النمط الانتاجي في مراكز الاستقرار الحجازية ، وراء التفوق الذي وصلت اليه مكة وتبؤ الصدارة ، دون منافسة جدية ، سواء من الطائف ، ذات الطابع الزراعي ، أو يثرب بطابعها الانتاجي التعددي[2] . ولقد أوجد هذا التنوع شيئاً من التكامل الاقتصادي في الحجاز ،

---

(1) الفاسي ، شفاء الغرام ص 109

(2) التراتيب الادارية ج 2ص 44 .

حقق لمكة بعض التوازن قبل أن تؤول اليها الزعامة فيه ، وبالتالي قيادة حركة التجارة في المنطقة ، وذلك انطلاقاً من الشروط الموضوعية التالية :

أ ـ وقوعها ـ أي مكة ـ على مفترق طرق القوافل البريّة بين الخليج والعراق والحبشة واليمن وبلاد الشام .

ب ـ نشأتها كسوق داخلي للبدو ومركز ديني لعبادات القبائل المحيطة بها .
جـ ـ تطورها الى محطة مرور ، على غرار المحطات التي يتوفر فيها الماء ، حيث الطرق تتعرج عادة باتجاه العيون والآبار .

د ـ التركيب السكاني المتجانس والتضامن المصلحي بين الاطراف القرشية ، بحيث كانت المدينة الوحيدة في الحجاز التي تمتعت بهذا الحدّ النسبي من الانسجام ، والذي انعكس بصورة ايجابية على مصالحها التجارية المزدهرة ومركزها القوي بين القبائل .

هـ ـ العقل القرشي المتدرّب على التجارة ، الى درجة باتت مهنة الجميع ، من يمارس غيرها يفقد كثيراً من مكانته الاجتماعية (1)

و ـ تحوّل مكّة الى ما يسمى حديثاً بـ « مركز خدمات » ، حيث تتفوق به دولة دون أخرى ، بقدر ما تؤمنه من تسهيلات وأجواء متميزة ، تجتذب اليها التجار وتشجعهم على ارتيادها . فهناك مؤسسات تنّظم المعاملات المالية ، كضرائب المرور وشؤون الربا والصيرفة والعمولة والمضاربة والتأمين على السلع ، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية ، بحيث أصبحت مكة تزدحم بصنوف الناس من تجار وشعراء وصعاليك وغيرهم من طالبي المال والشهرة والمتعة الى آخر ذلك (2) .

ز ـ وأخيراً كان نظام « الايلاف » ، القوة المحركة التي دفعت في نهوض مكة ، كنقطة « متوسطة » ، تستوعب البداوة الى جانب التحضر ، والتي طورت تجارتها من سوق محلي صغير الى حلقة مركزية واسعة تلتقي عندها مصالح الدول الكبرى وحليفاتها .

---

(1) ظلت التجارة مهنة القرشيين المفضلة حتى بعد الإسلام. وقد قيل أن أبا بكر قد خرج تاجراً الى (بصرى) في الشام . كما نقل عن عمر قوله « اذا اشترى احدكم جملاً فليشتره عظيماً سميناً ، فإن اخطاه خيره لم يخطئه سوقه » . التراتيب الادارية ج2 ص23 ، 24

Lammens, la république Marchande de la Mécque, p. 41-42

(2) Lammens, La Republique, p. 212-214, 223, O' Leary, Arabia Before Muhammad, p. 182

وهكذا قفزت مكة الى الصدارة في شبه الجزيرة العربية ، التي لفتت أهميتها الجغرافية والاقتصادية الانظار منذ حملة الاسكندر ، حيث كانت في حساباته التوسعية في الشرق(1) . ولم تستطع بعد ذلك الدول التي قامت على أنقاض الامبراطورية المقدونية ، تجاهل هذه المنطقة ودورها الحيوي ، فكانت أحد أهدافها الدائمة . وكان انهيار اليمن ، الواقعة على مشارف ساحل البخور وبلاد التوابل ، في أعقاب التجاذب السياسي الذي اشتد في النصف الاول من القرن السادس ، قد أخرج هذا الاقليم من دوره التاريخي وافقده القدرة على الموازنة بين مصالح الدولتين الساسانية والبيزنطية . فكانت مكة ، حاضرة الحجاز آنذاك ، البديل المناسب لليمن والمحور المركزي الجديد لتجارة الشرق ، حيث انتعشت مباشرة بعد سقوط الحكم الحميري ، مستبدلة نقاط ضعفها كبقعة جرداء ، بأخرى ايجابية ، استمدّت منها التحدي وارادة العيش والدفاع عن النفس . واذا بالتجارة ، وهي حرفة المجتمع المكّي ومادة الارتزاق الوحيدة فيه ، تصبح وكأنها « الثروة » الهائلة التي فجّرتها الصحراء ، تنتقل بالمدينة من حدود البداوة الى حدود التحضّر ، ومفضية بها الى منعطف تاريخي في الحضارة الانسانية . فتكون مكة دون غيرها ، المكان الذي انطلقت منه رياح التغيير الى المنطقة والعالم ، والارض التي شهدت الصراع الحاسم بين التيارات المختلفة ، وليدة ذلك النهوض المكّي غير العادي ومعه التمازج الفكري والعقائدي والاجتماعي ، على مدى نحو قرن من الزمن قبل ولادة الاسلام في هذه المدينة .

---

(1) جواد علي ، المفصل ج 4ص 6 .

DONNER, MECA'S, P. 252 R. COHEN, La grèce et l'hellénisation du monde antique, P 412

الصراع السياسي وتطور السلطة

في مكة قبل الاسلام

إن أهمية حلف الفضول ، ما جسّده من مرحلة
انتقال بين عصرين ، أو المسافة بين « الملأ » وبين
« الدولة » .

كانت ثمة منعطفات ثلاثة ، أسهمت على فروقاتها في التكوين الحضاري للحجاز القديم ، حيث كان لمكّة دور الريادة فيه ووضعه على مفترق عصرين مختلفين : المنعطف الاول ، تمثّله مكة الحنيفية المتّصلة بعهد ابراهيم وابنه ، « والبيت » الذي أقاماه على « ربوة حمراء » فيها ، حسب رواية الاخباريين القديمة (1) . بيد أن هذه الحقبة على أهميتها ، محاطة بالكثير من الغموض (2) ، لا سيما التحديد الزمني لذلك الحدث ، الذي اتخذت مكة من خلاله موقعها القدسي المميز في شمالي شبه الجزيرة العربية . فهنالك حلقة أو أكثر على امتداد بضعة قرون ، تفتقد المادة التاريخية المفصّلة ، مما يعيق أية محاولة جدّية لدراسة هذه الفترة المبكرة على نحو متكامل . ولكنها رغم ذلك ، مثّلت الامتداد الحضاري لمكة القديمة والركن الاساسي في زعامتها الحجازية ، سواء على المستوى الديني أو الاقتصاد أو السياسي .

والمنعطف الثاني تمثّله مكّة الخزاعية ، التي اكتسبت ملامحها الوثنية على يد عمرو بن لحيّ الخزاعي (3) ، حسب زعم الاخباريين . وتبدو هذه الحقبة أكثر وضوحاً وتفصيلاً ، لا سيما الظروف التي تمّ فيها « الانقلاب الديني » المنسوب الى هذا الاخير ، والذي يرجّح بأنه كان استجابة لضغط القبائل المحيطة بمكة أو المتعاملة معها خارج الحجاز ، التي تدين بالعقيدة الوثنية . وبذلك يكون (الخزاعي) ، الذي نُسب اليه القيام باتصالات مبكرة

---

(1) المسعودي ، مروج الذهب ج 2ص 18 ، 19
(2) الازرقي ، اخبار مكّة ج 1ص36 ، 37
(3) الكلبي ، كتاب الاصنام ص19 ، السهيلي ، الروض الانف ج1 ص102 ، 137

مع القبائل المقيمة على تخوم الحجاز ، المؤسس الاول للمجتمع المكّي وواضع بواكيره التنظيمية ، حيث تبلورت بعد ذلك خلال قرون ثلاثة [1] من السيادة الخزاعية ، كانت كافية لتكوين شخصيته الوثنية المعروفة التي استقرت في أواخر القرن الرابع الميلادي .

أما المنعطف الثالث والاخير ، فهو الذي يقترن بالمرحلة الحاسمة من تاريخ مكة القديمة ، والانتقال من نطاق التجارة المحلية والاعتماد على حركة القبائل المجاورة ، الى نطاق التجارة العالمية والقبض على زمامها في المنطقة ، عبر شبكة من التحالفات الداخلية والخارجية (الإيلاف) ، وهو ما تمثّله مكّة القرشية ، التي تدين في تكوينها لقصيّ بن كلاب في منتصف القرن الخامس الميلادي [2] . وقد تصادف ذلك مع بدايات تراجع أو انهيار المراكز الحضارية والتجارية ، التي قامت على أطراف شبه الجزيرة . ففي الجنوب ، كانت اليمن تعيش حالة من التمزق السياسي تحت تأثير موجات التبشير ، المقنّعة بالاطماع الفارسية والبيزنطية فضلاً عن الحبشية [3] . وفي الشمال ، شهدت كل من الشام والعراق انكفاءً لنفوذ الغساسنة في الاولى وللمناذرة في الثانية ، بعد تغيرّ الاسباب التي كانت وراء ظهورهما ، كوسطاء بين الفرس والبيزنطيين من جهة ، وبين القبائل العربية الواقعة على تخومهما من جهة ثانية . ذلك أن استمرار التحرك القبلي في هذا الاتجاه ، قد أحدث خللا في المعادلة القديمة ، وهي الاعتماد على حليف عربي« مانع » ، خاصة بعد اشتداد تنافس القبائل ، الذي جاء على حساب دويلات الاطراف ، مما أدى الى اضعافها من ناحية ، والاتصال المباشر مع هذه القبائل التي تقلّص خطرها من ناحية أخرى [4] .

وفي ظلّ هذا التطاحن القبلي الدائر على أطراف شبه الجزيرة ، كان ثمة دور متميز تشغله مكّة وسط هذه الإخيرة ، فتنبض فيها كالقلب وتعكس تأثيرها وراء الحدود حتى الاطراف . ومن المؤكد أن تطور النظام السياسي في هذه المدينة ، ارتبط بنموها التجاري الى حد كبير ، حيث أصبحت منذ القرن السادس « السوق الحرة » المركزية التي تتوفر فيها السلع على اختلافها ، وتتأسس كافة الخدمات والمعاملات التجارية ، بما فيها تنظيم الديون والفوائد والودائع [5] ، الى آخر ما تفرّد به السوق المكي في هذا المجال ، بحيث أصبح

---

(1) الازرقي ، أخبار مكة ج اص 103 ، المسعودي ، مروج ج 2ص 29 -32
(2) المسعودي ، مروج ج 2ص 32 ، ابراهيم الشريف ، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول ص 103
(3) السهيلي ، الروض ج 1ص 41 ، 51
(4) من أشهرهذه القبائل : بنو كلب في الشام وبنو تغلب في الجزيرة وبنو بكر بن وائل في العراق .
طه الهاشمي ، خالد بن الوليد مجلة الرسالة ص 165 ، عدد 66(القاهرة 1934) .
صالح العلي ، محاضرات في تاريخ العرب ص 95 -96 .
(5) LAMMENS, La mécque à la veille de l'hégire, P. 231- 236

مقصد المحترفين من التجار أو المبادلين سلعهم بأخرى من البدو ، دون ثمة ما يحدّ المبادرة أو يعيق الحرية الشخصية . ولم يكن تحقيق هذا الموقع الذي بلغته مكة ، أمراً ميسوراً حينذاك ، لو لم تنجح قريش ـ حسب تعبير مؤرخ معاصر ـ في « اقناع قبائل الحجاز وحدود الشام والعراق بفائدة ترك الطريق التجاري مفتوحاً »[1] ، أي بتحييده عن صراعات المنطقة الشمالية ، المهددة له بين الحين والآخر . وكان ذلك بالفعل احد أهم انجازات القرشيين الذين أظهروا براعة فائقة في الفصل بين التجارة والسياسة ، بحيث جاء التزامهم بشؤون الاولى ، بقدر ابتعادهم عن شجون الثانية .

وقد نتساءل عن القوة المحركة لهذا الدور المحوري في مكة ، والمنظمة لكافة شؤونها الحياتية في ذلك الوقت ؟ . . فالمؤسسة التي يشير اليها المؤرخون ، مترادفة مع قصيّ زعيم قريش ، وهي (دار الندوة) ، تمثّل النواة الاولى لذلك النظام شبه « التعاوني » بين الفعاليات الاكثر نفوذاً في المدينة . فمن هذه « الدار » التي يفترض أنها ذات طابع جماعي ، كانت تُتخذ القرارات وتحدّد المواقف ، بما يعبّر عن المصلحة المشتركة . وهي لا تكاد تختلف كثيراً عبر هذا الاطار عن المسجد في مطالع عهود الاسلام ، حيث كان له دور بارز في الحياة السياسية العامة للدولة ، مع الفارق النوعي في الاستقطاب الذي كان محصوراً بكبار التجار والمتمولين في (دار الندوة) ، ومفتوحاً لكافة الفئات المتساوية في العقيدة ، كشرط مبدئي ، في المسجد .

ولعله من المفيد تحديد الاطار السياسي لدار الندوة ، استناداً الى روايات المؤرخين الاوائل . فثمة اتفاق في المضمون على دورها الاساسي ، كمجلس للتشاور وأداة منظمة لمختلف الشؤون الحياتية في مكّة . وقد اقتصر (الطبري) القول « وفيها كانت قريش تقضي أمورها »[2] ، بينما (الازرقي) ، وهو متقدم عليه قليلاً ، كان أكثر وضوحاً وشمولية بقوله « فحاز قصيّ شرف مكة وأنشأ دار الندوة ، وفيها كانت قريش تقضي امورها ، ولم يكن يدخلها من قريش من غير ولد قصيّ الا ابن اربعين سنة للمشورة ، وكان يدخلها ولد قصيّ كلهم أجمعون»[3] . ومن الواضح عبر هذا التصوّر أن (دار الندوة) ، كانت تعتبر نواة السلطة السياسية في مكة ، على نحو أعطى لمؤسسها حق التنفيذ وامتياز الوراثة . ومن الناحية التنظيمية ، اشترط لعضويتها الذين تجاوزوا الاربعين ، دون أن يجري ذلك على أبنائه الذين أُعفوا من هذا الشرط . . أي أن حق

---

(1) رضوان السيد ، من الشعوب والقبائل الى الامة ، مجلة الوحدة ص 24 ، عدد 4(بيروت 1980)
(2) تاريخ الطبري ج 2ص 184
(3) أخبار مكة ج اص 19

العضوية اقتصر على ذوي النفوذ أو « الندى » [1] ، الذين بلغوا في موقعهم الاجتماعي والاقتصادي ، حدّاً يمكّنهم من « الانتداء » الى المجلس « فيتحدثون ويتشاورون » [2] دون أن يكون لذلك صفة تقريرية أو الزامية .

ولكن ما هي الشروط الضمنية لعضوية (دار الندوة) ، التي يفترض أن يتسع التمثيل فيها ليضم كافة الفئات الاجتماعية في مكة ، وذلك على غرار ما عرفته بعض المجتمعات القديمة ، لا سيما الاغريقية [3] ؟ هل تتوقف العضوية عند شرط السنّ الذي ينبغي أن لا يقلّ عن الاربعين كما أشار (الازرقي)[4]، أم تتجاوزه الى الاوضاع الاقتصادية للعضو؟ . لقد انطوى هذا المجلس على هيئتين من حيث المبدأ : احداهما استشارية (عامة) ، والثانية تنفيذية (الملأ) اذا ما توفر الاجماع للقرارات الصادرة عنها . وكانت كلتاهما تعكس طبيعة المجتمع التجارية وتعبّر عن نمط الانتاج المحوري فيه ، بحيث سيكون للعامل الاقتصادي ، الدور التقويمي الاول في تحديد مكانة الفرد الاجتماعية في مكة . فالثروة أدّت الى تمزيق وحدة القبيلة والى نوع من التفاوت الاجتماعي بين البطون القرشية ، أصبحت معه العلاقة عضوية بين دخل الفرد والحقوق التي يتمتع بها . ولذلك فان مواقع النفوذ والزعامة كانت غير مستقرة ، ومتجاذبة تبعاً للتفوق الاقتصادي للفرد . أما احتفاظ بني هاشم بالزعامة رغم تدهور أوضاعهم المالية ، فان ذلك لم يكن أكثر من تقليد متوارث ، بحيث أصبحت زعامة أبي طالب مثلاً ، أدبية أكثر منها فعلية . . وربما فاقه نفوذاً في هذا المجال كل من أخويه العباس وأبي لهب ، فضلاً عن زعامات مستجدة فرضت نفسها نتيجة لأوضاعها الاقتصادية المتقدمة ، كبني أمية وبني نوفل وبني أسد ، الذي شكّلوا ما عرف بحلف « المطيبين » ، أحد أهم مراكز النفوذ في مكة عشية الاسلام [5] . ولم يحل ذلك أيضاً دون بروز شخصيات تجاوزت حدود الاسرة في التأثير السياسي والمعنوي ، كعبد الله بن جدعان الذي ينتمي الى (تيم) ، محققاً لنفسه بفضل ثرائه الواسع ، مكانة خاصة في (الملأ) وفي المجتمع المكّي لم تصل اليها هذه الاخيرة [6] .

بيد أن التفاوت في النفوذ لم يؤد الى زعزعة النظام ، الذي احتفظ بحدّ معين من

---

(1) ابن ظهيرة القرشي ، الجامع اللطيف ص 117

(2) البلاذري ، انساب الاشراف ج 1ص 52 طبعة القاهرة .

(3) لطفي عبد الوهاب يحي ، اليونان ، مقدمة في التاريخ الحضاري ص 126 وما بعدها .

(4) أخبار مكة ج 1ص 109

(5) المسعودي ، مروج ج 2ص 33 . السهيلي ، الروض ج 1ص 153
وات ، محمد في مكة ص 25

(6) الفاسي ، العقد الثمين ج 1ص152 LAMMENS, La mécque, P. 168- 177

التماسك وتجنّب الصراعات المحلية ، حيث تغلبت عليها المصلحة المشتركة للفروع القرشية المسهمة فيه . وهنا تكمن أهمية الدور المتوازن الذي شغله مجلس (الملأ) في تسيير شؤون المدينة وتوفير حدّ نسبي من المسؤولية الجماعية . وتحدد بعض مصادر المؤرخين الوظائف المتفرّعة عن هذا المجلس ، حيث كان نواتها ستا (1) في عهد قصيّ ، ثم تجاوزت العشر قبيل الاسلام (2) ، استجابة لتطور أوضاع المدينة ، وظهور فروع جديدة في قريش وهي المنتمية من حيث المبدأ الى « البطاح » ، دون « الظواهر » الذين كانوا خارج (الملأ) ، واقتصر دورهم كما يرجّح على الشؤون الدفاعية (3) . ولكن هذه المصادر خلت من الاشارة الى رئاسة (الملأ) ، خلافاً للندوة التي خضعت لنفوذ بني عبد الدار ، زعماء حلف « الاحلاف » ، وهو يأتي بعد حلف « المطيبين » من حيث الاهمية في النظام المكّي . ففي عهد قصيّ الذي جمع بيده السلطة الكاملة ، كانت هذه الوظائف تعود اليه بما فيها (الملأ) ، الذي تحول بعده الى سلطة جماعية ، توحّد مصالح القرشيين وتجمع بين أحلافهم ، أو بعبارة أخرى كان القاسم المشترك بين فروعهم المختلفة . ولعل الحضور المعنوي للسلطة ، وهو ما وصفه (لامنس) بـ « الظلّ » (4) ، كان أقوى من السلطة كمضمون فعلي ، وذلك لصعوبة تحديدها في المجتمع المكّي ، حيث جاءت انعكاساً واضحاً للنمط الاقتصادي السائد فيه ، بما انطوى عليه من مصالح وعلاقات متشابكة ومعقدة . . وهذا سيؤدي حكمًا الى بروز كبار التجار ، الذين كانوا أكثر مقدرة على استيعاب مشاكله والتعاطي بصورة أكثر واقعية مع اهتماماته الحياتية العامة .

وهكذا فان السلطة في مكّة ، كانت عبارة عن مراكز نفوذ تقرّرها الاهمية الاقتصادية ، دون أن يكون لأسرة ما أو زعيم ما ، السيادة الكاملة ، على غرار ما كان لقصيّ زعيم قريش الاول . ولعل هذا الاخير شاء استمرار هذه الصيغة وراثية مع ابنائه ، مهيئاً ابنه البكر (عبد الدار) زعيمًا لمكة من بعده ، على رغم ما يشار الى ضعف شخصيته (5) وتفوق أخوته عليه ، لا سيما (عبد مناف) الذي اشتهر في حياة أبيه وبدا أكثر جدارة بالزعامة من بعده (6) . على أن (الازرقي) نحا اتجاهاً آخر في رواية انتقال

---

(1) السقاية ، الرفادة ، القيادة ، الندوة ، السدانة ، اللواء . وكانت الوظائف الثلاث الاخيرة موحدة يتولاها بنو عبد الدار بصورة عامة. الازرقي، اخبار مكة ج 2ص 109 -112 ابن ظهيرة القرشي ، الجامع اللطيف ص 114 -118

(2) استجدت الوظائف التالية : المشورة ، السفارة ، الاشناق ، الايسار ، القبة والاعنة . ابن عبد ربه ، العقد الفريد ج 3ص 325 -326

(3) المسعودي ، مروج ج 2ص 32 . وات ، محمد في مكّة ص 22

(4) LAMMENS, La mécque, P. 161

(5) الطبري ج 2ص 184 . البلاذري ، أنساب الاشراف ج 1ص 53 .

(6) يشير الطبري الى ذلك بقول منسوب لقصيّ مخاطباً ابنه عبد الدار : « لالحقنك بالقوم (عبد مناف ، عبد =

السلطة ، فتبدو وكأنها تمّت وفق تدبير مسبق ، شارك فيه قصيّ ، حيث وزّعها مناصفة بين (عبد الدار) و (عبد مناف) ، رغم أنه آثر الاول على الثاني حسب قوله [1] . ولكن كفاءة الاخير تدخّلت لمصلحته ، ليصبح في وقت لاحق رأس التيّار القوي الذي ستؤول اليه الزعامة الفعلية في مكّة ابّان العهد الوثني .

وسيؤدي غياب قصيّ كشخصية مؤسسة الى تفجير أزمة الحكم في مكة ، خاصة وأن خليفته (عبد الدار) لم ينجح في ملء فراغه ومواجهة تنافس الاخوة الاقوياء . ولم يطل الوقت حتى قام أبناء (عبد مناف) ، الذين ورثوا نفوذ الاخير وطموحه ، بانقلابهم ضد بني عبد الدار وانتزعوا منهم السلطة الفعلية ، وذلك بزعامة كبيرهم عبد شمس [2] . ولعل هذه المرحلة كانت المنعطف الاكثر أهمية في تكوين الشخصية السياسية والاقتصادية للاقليم الحجازي بزعامة مكّة ، حيث اختمرت ملامحها آنذاك ، في وقت اضطربت فيه العلاقات الساسانية ـ البيزنطية ، وما رافقها من اغلاق طريق العراق أو ركوده ، ومن ثم ازدهار الطريق البرّي بين اليمن والشام ، عبر الحجاز وتهامة .

بيد أن هذا « الانقلاب » لم يحقق عودة الحكم الفردي الى مكة ، لأن أحداً من الاخوة الاربعة [3] المشاركين فيه ، لم يتح له الاستئثار بالسلطة أو الانفراد بها ، ولكنه أسهم في تكريس صيغة خاصة في النظام المكي ، وهي حكم الاقلية (الاوليجاركية) ، التي ظلّت متداولة حتى الفتح الاسلامي للمدينة . أما الجانب الآخر في هذه الحركة ، فهو ارتباطها بتطورات التجارة العالمية ، التي كان لها انعكاس واضح عليها ، سواء في التوقيت المناسب ، أم في التنسيق المشترك ، أم في توزيع الادوار ، الى آخر هذه المعطيات التي هيأت ظهور نظام « الإيلاف » ، محور الحياة السياسية والاقتصادية في مكة ، وأحد أبرز مسوّغات الانقلاب الذي تزعمه بنو عبد مناف . وقد أشار (الطبري) الى المعاهدات التي قام بانجازها أركان النظام الجديد مع القوى السياسية خارج الحجاز بقوله : « فكانوا أول من أخذ لقريش العصم ، فانتشروا من الحرم . . أخذ لهم هاشم حبلاً من ملوك الشام

= العزى ، عبد قصي) وان كانوا قد شرفوا عليك . لا يدخل رجل منهم الكعبة حتى تكون انت تفتحها ولا يعقد لقريش لواء لحربهم الا بيدك ولا يشرب بمكة ماء الا من سقايتك ولا يأكل احد من اهل الموسم طعاماً الا من طعامك ولا تقطع قريش أمورها الا في دارك . فاعطاه داره ودار الندوة التي لا تقضي قريش أمراً الا فيها وأعطاه الحجابة واللواء والندوة والسقاية والرفادة . تاريخ الامم والملوك ج 2ص 184 . راجع أيضاً انساب الاشراف ج 1ص 53 ، الروض الانف ج 1ص 152 .

(1) اعطى عبد الدار ، الحجابة ودار الندوة واللواء ، وعبد مناف السقاية والرفادة والقيادة . الازرقي ، اخبار مكة ج 1ص 110

(2) قيل أنه توأم لهاشم . الطبري ج 2ص 180 . السهيلي ، الروض الانف ج 1 ص153

(3) هاشم ، عبد شمس ، نوفل ، المطلب . الطبري ج 2ص 180

الروم وغسان ، وأخذ لهم عبد شمس حبلاً من النجاشي الاكبر فاختلفوا بذلك السبب الى أرض الحبشة ، وأخذ لهم نوفل حبلاً من الاكاسرة فاختلفوا بذلك السبب الى العراق وارض فارس ، وأخذ لهم المطلب حبلاً من ملوك حمير فاختلفوا بذلك السبب الى اليمن »(1) .

لقد كانت هذه الحركة ، استجابة لمتغيرات جذرية في حركة التجارة وخطوط القوافل ، بحيث وجد أصحاب « الإيلاف » آنذاك ، فرصتهم الكبرى في اعلان تلك المبادرة ، التي أخذت طريقها الى التنفيذ ، مع قيام هاشم ، أبرز الاخوة المتحالفين ، بتسيير الرحلتين الشهيرتين (الى الشام واليمن) . ويبدو أن الظروف كانت مواتية لمثل هذه الخطوة ، التي حظيت بتأييد عريض في بطون قريش ، نتيجة اتخاذها ذلك الخطّ « التعاوني » الهادف الى تحقيق حدّ أدنى من التكافل الاجتماعي والاقتصادي في مكة (2) .

وكان نظام « الايلاف » يمثل في جانبه الاقتصادي أو الاجتماعي ، أحد أشكال التطور في السلطة من « الفردية » في عهد قصيّ الى « الاقلية » في عهد هاشم وحلفائه ، الذين كانت حركتهم في الجانب الاصلاحي منها ، ترمي الى ايجاد تكافؤ نسبي بين الفئات القرشية ، المتعايشة في ظلّ مجتمع تجاري ، مهدّد بطغيان الفئة المتمولة واستئثارها . ولكن هذا النظام الذي فرضته طبيعة المجتمع الاقتصادية ، والحاجة المشتركة الى سلطة ما لم تكن موجودة في المضمون ، كانت الثغرة الاساسية فيه ، افتقاده الاطار السياسي العام ، الذي افترض أن يكتسب طابعاً عملياً من التمثيل . أو بعبارة أخرى لم ينجح « الإيلافيون » في تشكيل مؤسسة تعاونية تماماً ، وغير متناقضة الاهداف والمصالح ، على نحو يتطابق مع مضمون « الإيلاف » الرامي الى توفير الرزق والاستقرار للمكيين ، حيث يعيشون في بيئة قاسية جرداء (3) . ولان العلاقة كانت واضحة بين الثراء والنفوذ السياسي

---

(1) الطبري ج 2ص 180 . راجع أيضاً . المسعودي ، مروج ج 2ص 33 . وكذلك البلاذري ، انساب ج اص 59 .

(2) راجع الابيات المنسوبة لمطرود بن كعب الخزاعي :

يا أيها الرجل المحوّل رحله	هلّا نزلت بآل عبد مناف
هبلتك أمك لو نزلت برحلهم	ضمنوك من جوع ومن أقراف
الآخذون العهد من آفاقها	والراحلون لرحلة الايلاف
والمطعمون اذا الرياح تناوحت	حتى تغيب الشمس في الرّجاف
والخالطون غنيهم بفقيرهم	حتى يكون فقيرهم كالكافي

المسعودي ، مروج ج 2ص 33 . البلاذري ، أنساب ج اص 60

(3) [لايلاف قريش ايلافهم ، رحلة الشتاء والصيف ، فليعبدوا رب هذا البيت ، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف] سورة قريش . راجع شرح السورة ، السيد قطب ، في ظلال القرآن ج 8ص 676 -677 .

للفرد ، فقد نتج عن التطور المذهل للتجارة المكّية ، بمصادرها المتنوعة وحرية التكسّب منها ، ولادة زعامات جديدة ، كان لها دورها في تمزيق الوحدة القبلية وبعثرة مصالحها واضطراب انتماءاتها ، ومن ثمّ أدت الى ظهور « جيوب » مستقلة أو متعارضة مع مركز النفوذ القديمة ، وذلك في فرع أو أكثر من « العائلة القرشية » الكبيرة .

ومن خلال هذا الواقع للعلاقة بين السلطة والنمط الاقتصادي في مكّة ، فقد تأثر تكوينها السياسي بهذه المتغيرات الى حدّ كبير . ولعل أحد مؤشرات هذه العلاقة البارزة ، ظهور التكتلات (الاحلاف) بخلفيتها التجارية الواضحة ، حيث عبّرت بصورة ما عن طبيعة هذه المرحلة ، سواء في الصراع بين مراكز النفوذ القديمة والجديدة ، أو في التفاوت الاجتماعي الذي اسفر عنه . وقد يفسر ذلك ظهورها ـ أي الاحلاف ـ في وقت متأخر من القرن السادس على الارجح ، حيث افتقد النظام تماسكه بعد غياب (عبد المطلب) ، الذي كان آخر من جمع في يده السلطتين المعنوية والمادّية في العهد الوثني .

وكان قيام حلف « المطيبين » ، باكورة التكتلات السياسية في مكة ، تغطية للصراعات الداخلية في أحد أهم مراكز النفوذ من جهة ، ومحاولة لتطويق طموح المراكز الاخرى والحد من أخطارها من جهة ثانية . أما القوة المحرّكة لهذا التحالف ، فكان يمثلها بنو أمية (عبد شمس) ، الجناح المنافس لبني هاشم في فرع عبد مناف ، متكتّلين مع كل من بني أسد وزهرة وتيم والحارث[1] . فقد شعر هؤلاء بقوتهم التجارية الصاعدة وما رافقها من توسيع الدائرة الاستقطابية للمجتمع المكّي ، على نحوٍ تطلّب ضرورة التدخل المباشر لحماية مصالحهم من المنافسة الجدّية . ولم يكن هذا الحلف موجّها ضد بني هاشم ، حيث تم احتواؤهم اقتصاديا بعد تقلّص دورهم التجاري ، ولكن ضد الخصم التقليدي من بني عبد الدار ، وحلفائهم ، الذين كان لبعضهم شأن غير قليل في التجارة المكّية ، خاصة بني مخزوم . ومن هنا كان الحضور الحقيقي في حلف المطيبين لبني عبد شمس ، خلافاً لحضور بني هاشم المعنوي ، حيث مهّد ذلك لاخراجهم منه إثر الانشقاق الذي تعرّض له فيما بعد .

وكان لا بدّ لهذا التحالف ، بدوافعه المصلحية البحتة أن تؤدي سياسته الاحتكارية الى المجابهة مع مصالح الفئات غير المنضوية تحت لوائه ، لا سيما الاقلّ

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 17 . المسعودي ، مروج ج 2ص 33

ثراء ، حيث عادت عليها هذه السياسة بالضرر الكبير . فقام تكتّل منافس (الاحلاف) ، كانت الزعامة الادبية فيه لبني عبد الدار ، ولكن قوته المادّية تمثّلت ببني مخزوم ، فضلاً عن مشاركة بني سهم وجُمح وعديّ [1] ، الذين كانوا من متوسطي الثروة بالمقارنة مع أعضاء التكتل السابق .

ولقد كانت المنافسة شديدة بين «المطيّبين» و «الاحلاف» . فالحلف الاول تطلّع الى دعم مواقعه السياسية والاقتصادية ، بالحؤول دون قيام مراكز مستجدّة على حساب نفوذه ، والآخر حرص على حماية مصالحه المهددة واثبات وجوده في مرحلة من الفرز الحاسم للفئات المتصارعة ، توسّلت القوة سبيلاً الى تحقيق أهدافها الحيوية . ولم يكن غريباً أن يتنادى « المطيبون » من هذا المنطلق الى « إفناء » خصومهم (الاحلاف) « لتفنِ كل قبيلة من أسند اليها » [2] ، ذلك الشعار الذي عبّر عن حدّة الصراع وضراوة التنافس بين الحلفين .

ولكن الحرب التي أشار المؤرخون [3] الى وشوك اندلاعها بين تكتليّ قريش ، لم تتجاوز حدود التعبئة النفسية ، حيث تحوّلت المجابهة الى مهادنة واستبدال قرار « التصفية » بميثاق للتعايش . ذلك أن كلا الطرفين تجنّب على الارجح حلاً خارج مألوف التقاليد القرشية ، فلجأ الى تسوية خلافاته مع الآخر عبر طريق لا يفضي بها في النهاية الى الحرب ، خاصة وأن مكّة كموقع اقتصادي متميز في شبه الجزيرة ، ستكون المتضررة الاولى من هذا الصراع الذي ستصيب سلبياته « الاحلاف » و « المطيبين » على السواء . ولعل هذا الاخير حقق في السلم الذي فرضته الارادة القرشية ، الجزء الكبير مما طمح الى تحقيقه في الحرب . فقد خرج معزّز الموقع ، محافظاً على السلطة الفعلية المتوارثة ، بينما اقتصرت مكاسب « الاحلاف » على وظائف الشوف (الحجابة ، اللواء ، الندوة) [4] ، التي جاءت بمثابة ترضية معنوية لبني عبد الدار . على أن الانجاز الاكثر أهمية الذي حققه هذا التكتّل ، هو الاعتراف بشراكته للمطيبين في زعامة المدينة ، رغم التفاوت في النفوذ بين كلا التحالفين .

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 17 ، المسعودي ، مروج ج 2ص 32 ، السهيلي ، الروض ج اص 153 .

(2) « ثم سوند بين القبائل ، ولز بعضها ببعض ، فعبيت بنو عبد مناف لبني سهم ، وعبيت بنو أسد لبني عبد الدار وعبيت بنو زهرة لبني جمح وعبيت بنو تيم لبني مخزوم ، وعبيت بنو الحارث بن فهر لبني عدى بن كعب ثم قالوا لتفن كل قبيلة من أسند اليها » . السهيلي ، الروض ج اص 154

(3) ابن اسحق ، السير والمغازى ص 107 .

(4) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ج 5ص 187 . السهيلي ، الروض ج اص 154 .

ان خلفية هذا التمزّق للجبهة القرشية ، متّصلة بنمو التجارة في مكّة وظهور نسبة غير محدودة من كبار الاغنياء ، تجارا وصيارفة ومرابين وسماسرة[1] ، الذين سيطروا بفضل ثرواتهم الطائلة على سياسة ومقدّرات المدينة . وكان اسهام هؤلاء واضحاً في تمزيق وحدة العائلة (البطن) ، الذي أدّى بدوره الى اختلال الشخصية المركزية المتوازنة التي اشتهرت بها قريش . ذلك أن حلف « المطيبين » الذي آلت اليه السلطة الفعلية ، لم يمثّل فقط اتحاد الفروع (البطون) النافذة والقوية ، ولكنه عبّر في الوقت نفسه عن أهداف خاصة ومصالح فردية لبعض كبار التجار ، ربما تعارضت مع الاتجاه السياسي للفئة التي ينتمي هؤلاء اليها . ولم يكن غريباً من جهة ثانية ، استقطاب هذا التكتّل لاولئك الذين أمسكوا بزمام الثروة في مكّة ، سواء من موقع التحالف العضوي المتغلّب على شتى الالتزامات ، كأبي جهل « المخزومي » وأبي لهب « الهاشمي » ، أو التعاطف المصلحي مع الرضوخ للقرار « العائلي » عند الضرورة ، كالعباس بن عبد المطلب (هاشم) وعبد الرحمن بن عوف(زهرة) ،في وقت كانت كلتا المجموعتان على خلاف «جبهوي»ـ اذا جاز التعبيرـ مع الحلف المذكور .

وهكذا فان الاتفاق الذي أوقف المجابهة المحتملة بين تكتّلي « المطيبين » و«الاحلاف» ، لم يحقق ما يتجاوز هذه المهادنة التي اسفرت عن تجميد مؤقت للموقف السياسي في مكّة ، دون ثمة انعكاس ايجابي على جوهر المشكلة التي بلغت حدّاً من التعقيد ، مع ازدياد ثراء « الاقلية » المسيطرة وتعاظم نفوذها . وكان فشل « الاحلاف » في التعبير عن مصالح الاكثرية في قريش وتحقيق توازن نسبي في المدينة ، وراء ظهور تكتّل ثالث (حلف الفضول) ، أفرزه صراع التكتلين المتنافسين ، للقيام بهذا الدور « التوازني » ، حيث استطاع من خلال تشكيله الاجتماعي والقبلي ، ومن ثمّ التوقيت المناسب الذي اختاره ، تجاوز طموح « الاحلاف » المتواضع ، وطرح نفسه سلطة جماعية بديلة ، تتوسط كافة الاطراف القرشية في مكّة .

ان ثمة خلفيات ثلاثاً ربما حرّكت هذا التكتّل في مرحلة تاريخية دقيقة من تاريخ الحجاز ، أي نحو عشرين عاماً قبل الاسلام[2] : الخلفية الاولى ، اقتصادية وهي تكاد تجمع عليها مصادر المؤرخين التي أشارت الى مضايقة قريش ـ المقصود

---

(1) LAMMENS, La Mécque, P 221- 223

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 17 ، ابن كثير ، البداية والنهاية ج 2ص 291

هنا تكتّل المطيبين ـ للغرباء واضطهادها لهم (1) . فأثار ذلك المتضررين في التكتّل نفسه (هاشم ، المطلب ، أسد ، الحارث) ، وهم من أعضائه المؤسسين ، وتمردوا على استئثار بني عبد شمس ، الذين احتفظوا ، من حلفائهم في التكتّل ، ببني نوفل ، حيث كانوا بدورهم من كبار الاغنياء وأصحاب « الرفادة » عشية الاسلام (2)

وقد يبدو حلف « الفضول » امتداداً لسلفه « المطيبين » (3) ، حيث اكثرية الاعضاء في هذا الاخير اسهمت في تشكيله . . وقد يبدو أيضاً أنه مجرد تعديل له في الشكل والاسم ، بينما المضمون التجاري لم يمسّ أو يتغيرّ ، خاصة وأنه انطلق من بيت ثري كبير من (تيم) هو عبد الله بن جدعان (4) وشارك فيه آخرون لا يقلّون عنه ثراء من بني هاشم أو بني زهرة . ولكن تكتّل « الفضول » رغم أهمية الدور الذي قام به في مواجهة « طغيان » المطيبين فانه لم يكن ثورة عليه ، بقدر ما كان حركة داخلية استهدفت من خلال طابعها الاحتوائي مصالح التجار الكبار دون أن تتجاهل الصغار منهم . ولقد توافق هذا الاتجاه في التكتّل الجديد ، مع إحياء (دار الندوة) التي انعقدت فيها أولى اجتماعاته ، وذلك بمبادرة من الزبير بن عبد المطلب (هاشم) (5) . وفي ضوء هذا الموقف ، ظهر أصحاب « الفضول » أبعد نظراً في استيعاب المتغيرات المختلفة التي وصلت مؤثراتها الى مكّة في ذلك الحين ، تلك التي تجاهلها « المطيبون » ، فضلاً عن « الاحلاف » الذين وقفوا على الحياد من هذه « الحركة » ، ربما لتورطهم في أسبابها المباشرة حيث كان وراءها أحد رجال بني سهم (6) ، من أركان التكتّل الاخير .

أما الخلفية الاجتماعية ، فهي واضحة في انتصار المنشقّين لرجل قدم الى مكة معتمراً وتاجراً ، فلم يجد من يدفع عنه الظلم الذي لحق به . وقد يكون من السذاجة ، الاخذ بحادثة عادية كهذه ربما تكرر الكثير قبلها في مجتمع استقطابي مثل مكّة ، سبباً موضوعياً لانقلاب جماعة « الفضول » . ولكن ذلك لا يحول دون اتخاذها ، كنموذج ليس أكثر ، مؤشراً لاخفاق « المطيّبين » في تحقيق علاقة متوازنة بين

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج2 ص17 .
(2) العقد الفريد ج 3ص 326
(3) وات ، محمد في مكة ص23
(4) الفاسي ، العقد الثمين ج 1 ص151
(5) المسعودي ، مروج ج 2 ص270 .
(6) قيل أن رجلاً من زبيد من اليمن قد باع سلعة من العاص بن وائل السهمي ، فماطلة في ثمنها دون أن ينتصر له أحد من قريش ، وخاصة من تكتل « الاحلاف » الذي ينتمي اليه السهمي . راجع : مروج الذهب ج 2ص 270 .. العقد الثمين ج 151 البدايةوالنهاية ج 2ص 291 .

القبائل ، سواء في مكة أو خارجها . ولعل الديباجة ـ التي صاغت بيان المجتمعين في بيت عبد الله بن جدعان كما تناقلها المؤرخون « لا يُظلم أحد في مكة الا كنا جميعاً مع المظلوم على الظالم ، حتى نأخذ له مظلمته ممن ظلمه شريفاً ووضيعاً ، منا أو من غيرنا »[1] ـ تكاد تحمل بعض الملامح الجديدة لمجتمع آخر في مكة . ولكن علينا ألا نبالغ كثيراً في تصوير المدى الذي بلغته هذه « الحركة » على الصعيد الاصلاحي ، لان أصحاب « الفضول » وهم من أركان النظام الوثني في مكة ، لم يرفضوا الوضع القائم أو يثوروا عليه ، حيث ارتبطت مصالحهم بوجوده ، بل خلافاً لذلك تمسكوا به ،ولكن مع شيء من التطور يتلاءم والمستجد من المعطيات . ولم يكن موقفهم من المطيّبين موجهاً ضد النظام ، بقدر ما كان انقاذاً له من هيمنة الاقلية واستئثارها بالثروة والسلطة ، وكلّ ما يؤدي الى اختلال المقومات الاساسية للمجتمع « التكافلي » في مكة .

وتبقى أخيراً الخلفية السياسية لتحالف « الفضول » ، الذي كشف ظهوره أزمة النظام واضطراب مركزية السلطة . ولكن زعماء « المطيبين » رغم براعتهم التنظيمية في التجارة ، لا سيما الخارجية ، فان القليل من جهودهم اتجه الى شؤون الادارة والحكم ، بحيث ظلّت السلطة السياسية في مكة مبهمة حتى في الوقت الذي أصبح فيه أبو سفيان ، الرجل القوي أو شيخ قريش[2] ، كما كان يُطلق عليه . فالنفوذ الاقتصادي لم يماثله نفوذ سياسي معنوي لبني عبد شمس ، الذين لجأوا غالباً الى اشراك بعض رجالات مخزوم[3] (من الاحلاف) في السيطرة على المدينة ، وذلك من موقع تأثيرهم التجاري قبل أي اعتبار آخر .

وهكذا جاء خروج خمسة فروع قرشية من حلف « المطيبين » ، أي ما يعادل نصف المجتمع المكي وتشكيلها تكتلاً جديداً ، ربما لم يكن له من النفوذ الاقتصادي ما ينافس به الحلف السابق ، ولكنه كان يمتلك القوة المعنوية التي تؤهله لأن يكون مقدمة تغييرات غير عادية في هذه المدينة والاقليم الحجازي عامة . فكما تحولت مكة الى مركز عالمي للتجارة في القرن السادس[4] ، ستطلّ في القرن الذي يليه بما هو أكثر خطورة وجذرية على الصعيد الحضاري ، ليس في شبه الجزيرة فقط ولكن في المنطقة بأسرها . ذلك أن أهمية حلف « الفضول » من هذه الرؤية ، ما جسّده من

---

(1) العقد الثمين ج 1ص 151 . راجع أيضاً تاريخ اليعقوبي ج 2ص 18 ومروج الذهب ج 2ص 271 والكامل في التاريخ ج 2ص 41

(2) LAMMENS, La Mécque, P. 166

(3) وات ، محمد في مكة ص 29-30

(4) O'LEARY, Arabia Before Muhammade, P. 182

مرحلة انتقال بين عصرين أو المسافة بين « الملأ » وبين « الدولة » . وليست مصادفة أن يشهد هذا التكتّل عودة بني هاشم الى الصدارة ، بعد أن أفل نجمهم أو كاد مع غياب عبد المطلب . فاذا بأحد أبنائه (الزبير)(1) يأخذ المبادرة في دعوة أركان « الفضول » الى الاجتماع في (دار الندوة) ، رمز السلطة « المفرغة » في ذلك الحين .

---

(1) البلاذري ، انساب . ج 1ص 57 . المسعودي ، مروج ج 2 ص 27 .

البَابُ الثّانى

الحجاز الراشدي

دولة المدينة الى دولة عمر

البداية والنموذج

تكوين الدولة الاسلامية في الحجاز

.. وتصبح « الهجرة » الى (المدينة) تدريجياً ،
هجرةً الى التحضر المقرون بالجماعة .

كان التكوين التاريخي للحجاز ، خاضعاً ـ كما رأينا ـ لمجموعة من المعطيات الجغرافية والاقتصادية ، التي تدخّلت بصورة متفاوتة في ابراز شخصيته الحضارية الخاصة . فقد غلب عليه الطابع الصحراوي ومعه نمط الحياة البدوية ، باستثناء بعض المدن والقرى ، كمكة ويثرب والطائف ، مراكز الاستقرار الرئيسية في هذا الاقليم . ولأن التكوين الاقتصادي تمايز أو كاد بين هذه المدن ، فقد كان من الطبيعي أن تكتسب كل منها اسلوبها الخاص وملامحها المستقلّة . ففي الاولى ساد النمط التجاري وفي الثانية والثالثة ، غلبت الزراعة (نخيل ، كروم ، حبوب) وبعض الحرف الصناعية الاخرى (الدباغة في الطائف والاسلحة في يثرب) .

واذا كان النمط الانتاجي يعكس النظم السياسية والاجتماعية ـ حسب مقولة ابن خلدون : « ان اختلاف الاجيال في أحوالهم ، انما هو باختلاف نحلتهم من المعاش »[1] ـ فان كلاً من هذه المدن الثلاث رغم المعطيات الجزئية للتكامل الاقتصادي بينها ، قد نحا اتجاهاً خاصاً وانطوى على علاقة تنافسية مع الآخر . فهنالك تيّارات ثلاثة متفاوتة الاهمية ، تجاذبت السيطرة على الحجاز عشية ظهور الاسلام : الاول قرشي أكثر استقطاباً ، له امتداده في شبكة العلاقات التجارية الواسعة ، التي أقامتها مكة في شبه الجزيرة وخارجها . والثاني ثقفي ، ربما وجد في الطائف منافساً للاخيرة ، متربصاً الفرصة السانحة لذلك ، عبر اقامة تحالفات خارجية ، على النحو الذي جرى في الموقف المتعاطف من الحملة الحبشية ، التي استهدفت الحجاز ، والمحرّض على مكة وزعامة قريش ، استناداً الى رواية ابن اسحاق[2] .

---

(1) ابن خلدون ، المقدمة ص 210 .

(2) أورد ابن اسحاق في حديث الفيل عن أبرهة : « حتى اذا أشرف على وادي وج في الطائف ، خرجت اليه ثقيف ، فقالوا : أيها الملك ، انما نحن عبيدك وليست ربتنا هذه بالتي تريد ـ يقصدون اللات ـ منهم ـ وليست بالتي تحج اليها العرب ، وانما ذلك بيت قريش الذي تحج اليه العرب » كتاب السير والمغازي ص62 . راجع أيضاً : السهيلي : « أيها =

أما التيّار الثالث ، فهو يمثّل تحالف الامر الواقع بين القبائل العربية واليهودية في يثرب . وهو تحالف مضطرب افتقد منذ البدء تماسكه ، سواء على جبهة العرب أم اليهود . ولا شك أن وجود هؤلاء في يثرب ، خلافاً لمكّة أو الطائف ـ حيث القوة الاساسية من العرب ـ كان أحد عناصر الضعف البارزة فيها ، وحال بالتالي دون اتخاذها دوراً سياسياً أو دينياً أكثر اهمية في تاريخ الحجاز القديم . ولكنها رغم التمزّق الداخلي ، لم تكن تخفي طموحها السلطوي التنافسي ، ذلك الطموح الذي تبلور مع بدايات تفكك الجبهة القرشية ، بعد انطلاق دعوة النبي في مكة . ومع الوقت استمر هذا الشعور في يثرب ، بينها تلاشى في الطائف ، حيث تحالف التيّاران الثقفي والقرشي وشكّلا جبهة موحّدة ، جسّدت مصالح « الاستقراطية » الحجازية ، المعارضة للتيّار الاسلامي الجديد الذي أخذ يتمحور في يثرب . ولقد جدّد قيام دولة الامويين فيها بعد هذا التحالف ، الذي أصبح من أبرز مرتكزات السياسية الداخلية فيها ، حيث شكّل الثقفيون دائمًا ، القبضة القوية والمطواعة معاً في أيدي الخلفاء على مرّ العهود في هذه الدولة .

لقد ظلّ التيار المكّي أقوى هذه التيارات حتى أواخر القرن السادس الميلادي ، لا يقتصر تأثيره على الحجاز فقط ، بل يمتد الى كافة شبه الجزيرة ، حيث اكتسبت مكة اثنين من أهم عناصر الاستقطاب فيها : العنصر الديني ، باعتبارها مقراً للكعبة وعبادات العرب وما يمثّل ذلك من علاقة مقدسة تعيش في وجدان القبائل ، الدائرة في هذا الفلك الواسع من النفوذ المكّي . والعنصر الاقتصادي كسوق مركزي تتبادل فيه السلع وتتوفر الخدمات وتتبارى المواهب الادبية . فقد جسّدت مكّة عبر هذا الموقع المزدوج ، أول ظاهرة « تآلفية » بين القبائل المتنافرة ، مؤمّنة لها الحدّ الادنى من المصلحة الجماعية المشتركة . ومن هذه البيئة الحجازية المتوحّدة ربما في الشكل ، تحت زعامتها ، سينطلق تيّار جديد لم ينفصل رغم جذريته عن معطيات هذه الظاهرة الموضوعية أو عن امتدادها التاريخي البعيد .

وفي الربع الاخير من القرن ذاته ، كانت مكّة قد أمضت شوطاً لعله الاكثر نضجاً في تكوينها السياسي ، وذلك بزعامة عبد المطلب ، أحد أقوى رجالات عبد مناف بعد أبيه هاشم . فقد تكرّس حينذاك سقوط اليمن على يد الاحباش ، كمحصّل لقرنين أو أكثر من الحملات المقنّعة والسافرة ، المستهدفة نشر المسيحية في شبه الجزيرة ، تلك الارض البكر التي لم تتسرّب اليها رياح العقائد السماوية الا قليلاً . وكان من نتائج هذا الضغط

= الملك انما نحن عبيدك سامعون مطيعون لك ، ليس عندنا لك أي خلاف ، انما تريد البيت الذي بمكة ونحن نبعث معك من يدلك عليه » الروض الانف ج 1ص 67

العقائدي المبطّن بالاطماع السياسية ، انهيار الحكم العربي في اليمن ومعه الدور الاقتصادي المتميز ، الذي أخذ في التحوّل نحو الشمال ، حيث الموقع الجغرافي أكثر توسّطاً ومنعة من الجنوب .

على أن الاحباش بعد نجاح حملتهم ، لم يجهلوا ما حققه الحجاز من تقدم على حساب تراجع الدور اليمني[1] ، مما شجعهم على استكمال مهمتهم بالسيطرة على مكّة . واذا كان تقويم المتغيرات التي قد تسفر عنها الحملة الحبشية ، يبقى في حدود الافتراض لو أتيح لها من النجاح ما حققته في اليمن ، فانها رغم ذلك تعتبر أحد أبرز المؤشرات لما انطوت عليه المدينة الحجازية الاولى ، من تأثير في مجرى التطورات الحاسمة في تلك المرحلة . فقد كانت المجابهة البيزنطية ـ الساسانية على أشدّها حينذاك ، والصراع التبشيري المتزامن معها على شيء من الضراوة ، والتجارة المكّية في المقابل تكتسب طابع السّلطة السياسية في الحجاز ، فيمتد نفوذها حيث تتحرك القوافل وتقام الاسواق .

وفي ذلك الوقت تتراجع الحملة فاشلة ، ولكن دون انقاذ النظام الوثني في مكّة ، الذي آلت السيطرة عليه آنذاك الى الجناح المتطرف في بني عبد مناف ، متمثلاً بحروب بن أمية (ابن عبد شمس)[2] ، ومتزامناً مع سيطرة « الاقلية » التي ضمّت كبار التجار في مكّة . فثمة قوة من الداخل ستقضي عليه ، اقترنت بولادة محمد (حفيد عبد المطلب) ، في الوقت ذاته الذي يسميه الاخباريون « عام الفيل »[3] ، واضعةً مكّة والحجاز ، ومن ثمّ المنطقة بكاملها أمام انعطاف جذري في التاريخ .

ان حدثاً ما كانت مكّة تنتظر التمخض عنه في السنوات الاولى من القرن السابع الميلادي . فقد رافق ذلك الصراع السياسي ، صراع من نوع آخر ، لم يتوقف عند حدود التجارة والاحلاف ، بل تجاوزها الى بحث المسألة الدينية في هذه المدينة ، التي لم تكن معزولة عن المؤثرات الخارجية ، المتسرّبة اليها بشكل أو بآخر . لقد وجدت نفسها آنذاك ، شأن بقية القسم الشمالي من شبه الجزيرة ، وكأنها تعيش « حصاراً عقائدياً » بين تيّار المسيحية في اليمن وتيّار اليهودية في منطقة يثرب ، فضلاً عن الاحتكاك الحضاري بالدولتين الساسانية والبيزنطية ، لا سيما هذه الاخيرة التي كان الحجاز أكثر اتصالاً بثقافتها الاغريقية ، حيث الشام أحد مراكزها المهمة .

ولم تعدم مكّة أمام هذه المؤثرات ، فكراً مثقفاً ـ اذا جاز التعبير ـ تجاوزت مشاغله

---

(1) O'LEARY, Arabia, P. 181

(2) ابن اسحاق ص 69

(3) المصدر نفسه ص 48

آفاق التجارة والكسب ، الى النظر في الشؤون الحياتية الاخرى ، سواء الجانب الاجتماعي منها أم الديني ، حيث كان واضحاً طغيان الشأن الاقتصادي على ما سواه في المدينة الحجازية الكبرى . وكان من الظواهر البارزة لهذا الاختلال ، ذلك التطور نحو الملكية الفردية لرأس المال ، الذي أصاب عصبية القبيلة ونزعتها « التكافلية » ، وكلاهما كان من شروط النفوذ السياسي للمجتمع المكّي في عصر ازدهاره ، قبل أن يفقد تماسكه القوي مع تنافر وحداته وانقسامها .

ويبدو أن مكّة لم تكن وحدها في مهب هذه «الازمة الفكرية» ، التي أفرزت فريقاً من المتنورين ، حيث أورد ابن اسحاق بعضهم في سيرته [1] . فمن الجائز أن حالات مماثلة قد تعرضت لها المراكز المتحضرة في الحجاز ، لا سيما الواقعة على خطوط التجارة ، كيثرب التي كانت من خلال تكوينها السكاني أكثر عرضة للمؤثرات المباشرة ، واستجابة للتيّار التوحيدي الذي أخذ يستولي على اهتمام نخبتها « المثقفة » . ولكن ذلك لم يستطع تبديد القلق الفكري المتعاظم فيها ، حيث شهدت مكّة خاصة ضروباً من الجدل والنقاش ، فضلاً عن خلوات التأمل والبحث في أسرار الكون على يد تلك الفئة المتنورة . فوجد بعضها ذاته في المسيحية [2] وعاش البعض بانتظار « خلاص » آخر ، ولكن دون العودة الى الوثنية المتخلفة [3] .

على أن مكّة شهدت أيضاً من كان أكثر اختلاء بنفسه واسترسالاً في البحث عن جذور التوحيد العميقة فيها ، أو « متحنثا » حسب التقاليد القرشية [4] . وكان « التحنث » على اختلاف الاشتقاق في اللفظ أو المعنى الذي رمت اليه هذه الكلمة ، أحد الرموز المعبّرة عن تلك المرحلة ، في دعوتها الى التوحيد والخروج من الوثنية [5] . وكان ظهور الاسلام في وقت آلت السلطة الفعلية الى جناح (عبد شمس) في مكة ، وراء حالة الجزع التي أصابت تحالف « الاقلية » الحاكمة (أمية ونوفل) ، التي وجدت في ذلك مدخلاً لعودة بني هاشم (مع حفيد عبد المطلب) الى الصدارة في قريش ، وما يصاحب ذلك من تهديد لنفوذهم

---

(1) زيد بن عمرو بن نفيل ، ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ، عثمان بن الحارث (الحويرث) ، أسد بن عبد العزى ، عبد الله بن جحش بن رئاب ، (رواية يونس بن بكير) . ابن اسحاق ص 115

(2) ورقة بن نوفل . ابن اسحاق ص 116

(3) المكان نفسه .

(4) الروض الانف ، ج 1ص 267 . وات ، محمد في مكة ص 82 .

(5) يعتقد (وات) أن أفضل فرضية ربما عن « التحنث » هي فرضية (هرشفلد) ، المعتمدة على اللفظ العبرى تحنوث Tehinōth الذي يعني « الصلاة لله » ، كما يمكن لهذا المعنى أن يكون حسب اعتقاده ، متأثراً بالجذر العربي « حنث » أي نقض القسم والعهد . محمد في مكة ص 82 . أما في المصادر العربية فهنالك من رد اشتقاقها الى « التحنف » ، التي تعني العودة الى حنيفية ابراهيم ، ابن اسحاق ص 118 .

السياسي والتجاري . وكانت الخلفية القبلية أقل تأثيراً لدى هذا الفريق ، الذي هبّ للدفاع عن مصالحه المرتبطة بالنظام الوثني . وحين اتجه الى محاولة اثارة العصبيات القرشية ضد دعوة النبيّ ، لم يحقق النجاح الذي كان يصبو اليه ، حيث سبق لحلف « الفضول » أن استأثر دونه بهذا الدور التمثيلي للمصالح القرشية ، وذلك في اطار (دار الندوة) كما سبق أن أشرنا[1] .

على أن حلف « المطيبين » الذي تزعمته « الاقلية » النافذة في مكة ، كان لا يزال قادراً من خلال قوته التجارية على تصليب جبهة المعارضة في قريش وتعزيز تحالفاتها ، من منطلق التصدي للخطر المشترك . ولا ريب أن هذا الموقف المناهض لدعوة النبي ، كان نابعاً من هذا الاعتبار قبل غيره ، بحيث لم يدر في خلده ـ أي النبي ـ أن تكون مهمته على شيء من السهولة في العاصمة الحجازية ، التي شكّلت معارضتها الطويلة ، العقبة الكأداء في طريق دعوته وأدّت الى ذلك النطاق من العزلة حولها . ولعل أخطر ما في هذه المجابهة بين النبي وأصحاب النفوذ من قريش ، أن القليل من مقومات الصمود الداخلي لم يتوفر لها ، في وقت أمسك هؤلاء بمقدرات المدينة وسيطروا على زمام الامر فيها ، مما جعل فرص النجاح تتضاءل حتى اليأس أمام الدعوة . فكان لا بدّ أن تتحول المراهنة على مكان آخر ، ولكن خارج دائرة النفوذ المكّي الذي تزعّمه « المطيبون » . ولذلك كانت خاسرة مرة أخرى في الطائف ، حيث عرى التحالف وثيقة بين الثقفيين والقرشيين ، كما اسلفنا القول . [3]

وكان واضحاً منذ البدء ، أن النبيّ عزف عن القبائل البدوية وتوجّه نحو مراكز الاستقرار ، التي كانت أكثر قدرة على استيعاب دعوته ، لما تملكه من قوة مادية وتأثير معنوي ، كانت بأمسّ الحاجة اليها من أجل ترسيخ اقدامها . بالاضافة الى ذلك ، فان تجربته مع هذه القبائل التي كان يلجأ اليها في أوقات محنته المكّية لم تكن مشجعة ، لا سيما المحاولة مع بني حنيفة ، حيث نافس موقفهم العدائي ، الموقف الثقفي في التطرف[4] . ولعل البحث عن مقر كيثرب ، لم تفرضه الصدفة بلقاء « العقبة » ، ولكنه اتصل بفترة طويلة من التأمل والتمهيد الى تلك النقلة التاريخية التي تمت في أعقابه .

لقد استأثرت هذه المدينة باهتمام النبي ، انطلاقاً من عدة معطيات ، يفترض أن

---

(1) المسعودي ، مروج ج2ص 270 -271
(2) DONNER, Mecca's, P. 249
(3) LAMMENS, La cité arabe de taïf, p. 118
(4) الطبري ج 2ص 232

تضعها على مستوى من التكافؤ مع مكة . فاذا كانت أهمية الاخيرة مستمدة من طابعها المركزي ، حيث تشكل بالنسبة للدعوة مفتاح السيطرة على شبه الجزيرة ، فان يثرب كانت أكثر ملاءمة في مجالات أخرى ، كنواة لدولة ، لها من خصوبة الارض ووفرة الماء ما يؤمن لها حدًا من الصمود والاكتفاء الذاتي ، قد لا تتمتع بها مكة . . ولها أيضاً من موقعها الجغرافي على طريق تجارة الشام ـ عصب الاقتصاد القرشي ـ ما يؤهلها لدور سياسي خطير ولزعامة حجازية بارزة . . ولها كذلك من المتاخمة لمنطقة حضارية عريقة في الشمال ، حيث التيّارات المسيحية والثقافات الاغريقية تتجاذب هذه المنطقة وتدفع بتأثيراتها الى الحجاز ، عبر وسائل عدة من الاتصال والاحتكاك بها[1] . وأخيراً فان التكوين السكاني في يثرب ، كان أحد بواعث الاختيار لدى النبي ، حيث الصراع الداخلي يمزق وحدة المدينة والقبائل معاً ، وتمحوره عدة قضايا مهمة ، سواء كانت سياسية تتمثل بفراغ السلطة ، كنتيجة لغياب الجبهة الواحدة ، أو اقتصادية ، رافقها اختلال موازين الثروة لمصلحة فريق (اليهود) دون آخر (العرب) ، أو اجتماعية نشأت مع شعور الاوس والخزرج بالاستغلال اليهودي المتجسِّد في موقف المزارع نحو المرابي الذي يستأثر بأتعابه . أما القضية الدينية ، فلم تكن مطروحة لدى الطرفين بصورة جديّة ، ولكنها قد تضاف الى التناقضات السابقة وتمثل نتيجة حتمية لها ، دون أن تعدم تأثيراً ما على الفكر العربي في يثرب ، الذي استطاع رغم وثنيته التأقلم مع العقيدة اليهودية واستيعاب بعض تعاليمها ، مما جعله متقدماً على الفكر القرشي في هذا المجال .

واذا أضفنا الى مجموعة هذه العوامل ، تلك العلاقة الحذرة مع مكة ، التي نشأت في ظلّ غياب المصلحة المشتركة ، بالمقارنة مع عضوية العلاقة مع الطائف ، فان ذلك يعني اسقاطها من المعادلة القرشية كقوة منافسة حتى في مجال التجارة الداخلية ، ربما تحت تأثير العامل الجغرافي الذي عكس على يثرب شيئاً من العزلة في الحجاز . وفي الوقت الذي عصفت المحنة بهذه الاخيرة ، ابّان تطاحن الاوس والخزرج (يوم بعاث) [2] ، تجاهلت قريش هذا الصراع الذي استنزف قوة العرب في يثرب ، كما تجاهلت مناشدتهم في الوقوف الى جانبهم ضد تحالف بني النضير وقريظة من اليهود[3].

---

(1) E. RABBATH, Mahomet, Prophète arabe et fondateur d'Etat, p. 165

(2) الطبري ج 2ص 233

(3) أورد اليعقوبي أن العرب بعد أن واجترأت عليهم بنو النضير وقريظة وغيرهم من اليهود ، خرج قوم منهم يطلبون قريشاً لتقويهم ، وعزوا فاشترطوا عليهم شروطاً لم يكن لهم فيها مقنع . . . . وقد قيل ان قريشاً قد كانت اجابتهم حتى قدم أبو جهل بن هشام المخزومي من سفر له وكان غائباً ، فنقض الحلف واشترط عليهم شروطاً لم يقنعوا بها . ثم صاروا الى الطائف فسألوا ثقيفاً فأبطأوا عنهم فانصرفوا . تاريخ ج 2ص 37

كانت هذه أهم بواعث الاختيار لدى النبي ، بأن تكون يثرب المحطة المناسبة لانطلاقة الاسلام. وما لبث أن غادر مكة (622 م) ، ممهداً لذلك بمعاهدتي « العقبة » التاريخيتين ، وتاركاً وراءه مؤامرة تحاك في (دار الندوة) مستهدفة حياته[1] . وكان اللجوء الى هذه الاخيرة ، لإضفاء الشرعية على القرار ، مؤشراً الى خطورة المهمة التي كان على زعماء قريش القيام بتنفيذها . على أن هؤلاء رغم الحرص على أن يكونوا ممثّلين للمجموعة المكّية ، فان الذين شاركوا في اجتماع (دار الندوة) ، مثّلوا في المقام الاول رأس المال ، دون « الجماعة » في قريش ، حيث نجح النبي في اختراقها بفضل المسلمين الاوائل الذين انتموا الى معظم البطون في مكة[2] . ولعل صعوبة اتخاذ الموقف الجماعي المطلوب ، رغم الاضطهاد الذي تعرض له النبي ، كانت وراء تأخير هذه المحاولة الى ذلك الوقت . فقد اقتصرت مقاومة السلطة القرشية على الحصار الاقتصادي والنفسي ، خلال الثلاثة عشر عاماً[3] (فترة النضال المكّية) ، دون اللجوء الى اسلوب آخر ، ربما لان حداً أدنى من الحماية توفر للنبي ، ممن كانوا يمتّون له بصلة ما في مراكز النفوذ ، كعمه العباس الذي حفظ له مودة لم تنقطع حتى في أحلك الظروف[4] ، فكان الحليف القوي من داخل النظام ، حيث تجلى هذا الدور الايجابي واضحاً ابّان الفتح الاسلامي لمكّة .

وكانت يثرب في الحقيقة تعيش في وهج مكة الساطع وتدور في فلك تجارتها العظيمة . لذلك لم يدر في خلد هذه الاخيرة أن « الهجرة » قد يكون لها ذلك الصدى التغييري السريع . الا أن النبي سرعان ما تجاوز في يثرب أو (المدينة) - اسمها الاسلامي - الدور المكّي التبشيري ، الى دور تنظيم الدولة ، حيث كانت « الصحيفة » نواتها التشريعية الاولى ، ومنطلق تجربتها المبتكرة في الفكر السياسي ، لا سيما المزاوجة العضوية في السلطة ، وفي استيعاب العصبيات القبلية والقومية ، وذلك في اطار ما سمي بالجماعة الاسلامية[5] . فقد كانت الدعوة الى التحرر من رواسب الماضي وفي طليعتها النزعة العصبية ، أول بنود « الصحيفة » التي وجدت في المسلمين « أمة واحدة من دون الناس »[6] .

وعلى الرغم من وضوح هذه الدعوة الى تجذير العلاقات الاجتماعية في نطاق العقيدة

---

(1) الطبري ج 2ص 242 -243

(2) المصدر نفسه ج 2ص 243

(3) المصدر نفسه ج 2ص 250

(4) راجع موقف العباس عشية الهجرة . اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 41 -42

(5) وجيه كوثراني ، مدخل اسلامي لدراسة السلطة العثمانية . مجلة الوحدة عدد 2ص 33 (1980)

(6) ابن هشام ، السيرة النبوية ج 2ص 501 . تحقيق : مصطفى السقا ، ابراهيم الابياري . الشريف ، الدولة الاسلامية الاول ص 78 .

فقط ، فانها طُبعت بشيء من الخصوصية الحجازية ، وذلك في مجتمع كان الانتماء للقبيلة يمثّل ، ربما من حيث الشكل ، دعامته الاساسية والعامل المحوري فيه . فالسياسة القبلية احتلّت جانباً من تشريعات دولة (المدينة)، لان كثيراً من المعاملات والاجراءات كالفدية وتبادل الاسرى ، وحتى الدخول في الاسلام ، كان يتمّ أحياناً على أساس قبلي . فقد تكررت الاشارة مثلاً الى « طوائف » - والمقصود هنا فروع (بطون) القبائل - دون الافراد ، كالقول « وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين »[1] . ولا شك أن هذا الموقف كان مجرد تدبير ظرفي ، في وقت كانت الحاجة ماسة الى الحلفاء والانصار ، وفي وقت تجنّب النبي حسم المسألة العصبية ، مكتفياً باحتوائها وتهذيبها الى حدّ كبير[2] .

لقد استطاعت « الصحيفة » حسم المشكلة العربية في (المدينة) وامتصاص الصراع التقليدي بين الاوس والخزرج ، حيث انتقلا من التنافر والتفكك الى اطار جبهوي (الانصار) ، بما لذلك من تأثير ايجابي على أوضاعهم الحياتية الجديدة . ولكن الجانب الاكثر تعقيداً في (المدينة) ، مثّله الموقف اليهودي الذي بقي غامضاً من دولة النبي ، رغم الاعتراف العلني بها ودعوتها لهم الى الاسلام[3] . ولعل « الصحيفة » التي أوردها مفصلة ، ابن اسحاق ، تعتبر أهم حدث تمخضت عنه « الهجرة » الى يثرب ، حيث يصحّ اتخاذها كوثيقة تاريخية[4] ، المدخل التشريعي الى دولة الاسلام ، التي لم تتغير ملامحها باختلاف المكان أو الزمان . ولذلك فان ما جاء فيها عن اليهود ، يمثّل الاتجاه العالمي في الدعوة ، على نحو تجاوز القرشيين وعرب يثرب ، لتكون الخطوة الاولى - على تعثّرها - في هذه المدينة .

ولكن الى أي حد بلغت الاستجابة اليهودية لهذه الدعوة ؟ . . والجواب على هذا التساؤل لا بدّ أن يعيدنا الى ما قبل « الهجرة » وموقف اليهود منها . فالكتابات التاريخية تبحث عامة هذا الموضوع من زاوية ردّة الفعل ، دون الاشارة الى دور هؤلاء في الفعل نفسه ، الامر الذي يفرض علينا عودة الى التساؤل ، اذا ما

---

(1) ابن هشام ج2 ص502

(2) ثمة رأي يشير الى أن التكتل العشائري غلب التكتل القبلي ، حيث اعتبر النبي المهاجرين من قريش عشيرة خاصة والانصار عدة عشائر وليس قبيلتين مستقلتين . صالح العلي ، تنظيمات الرسول الادارية في المدينة . مجلة المجمع العلمي العراقي عدد71 ، ص57 (1969). راجع في هذه المسألة : رضوان السيد ، من الشعوب والقبائل الى الامة ص 47 .

(3) « وانه من تبعنا من يهود فان له النصر والاسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم » . ابن هشام ج 2 ص503 ، وات ، محمد في المدينة ص306

(4) وات ، محمد في المدينة ص342 .

كانت للخزرج وبعض الاوس قدرة على الانفراد بقرار دعوة النبي من دون ضمان موقف اليهود ، الاكثر عدداً وقوة اقتصادية في ذلك الحين ؟ فمن البديهي ، حسب هذه الفرضية ، ان يكون لهؤلاء دور ما في مقدمات الهجرة الى (المدينة) ، حيث لم تصطدم باعتراضات مبدئية ، ربما انطلاقاً من رؤية خاصة وحسابات مختلفة . ويبدو أن ثمة قاسمًا مشتركاً ، وحّد موقف (المدينة) من النبي ـ بما في ذلك اليهود ـ بعد أن وجدت في « هجرته » نوعاً من الاستقطاب لم يتيسر لها من قبل . ولذلك لم يعارض اليهود دخول النبي الى أكبر معاقلهم في الحجاز ، ولم يتصدوا في البدء لمشروع الدولة الاسلامية ، ربما انطلاقاً من القدرة على احتوائها ، بالسهولة نفسها التي رافقت « هجرة » الاوس والخزرج القديمة الى يثرب (1) .

وهكذا لم ينجح اليهود في تحقيق الهدف الاقتصادي « التوسعي » الذي ربما ابتغوه من « الهجرة » . وسرعان ما اكتشفوا عبر هذا المنظور خطأ حسابهم الذي عاد عليهم بالضرر ، ودفعهم مختارين ، قبل الاكراه ، الى عزلة اجتماعية ، كانت مقدمة ما حلّ بهم من اجلاء وقتل ، وغير ذلك مما أصاب نفوذهم الحجازي بصورة عامة (2) . ومن ناحية أخرى ، اصطدم اليهود بمنافسة (المهاجرين) الذين انتقلت معهم الخبرة القرشية في التجارة ، التي شكّلت نوعاً من « الغزو » لمواقعهم الاقتصادية في (المدينة) ، حيث كان النفوذ في هذا القطاع معقوداً لهم بدون منازع . ومن مرحلة (مصعب بن عمير) (3) ـ أول دعاة المهاجرين التي لم يعترضها اليهود ـ الى مرحلة الدولة ، كان هؤلاء على مشارف نقلة مصيرية وأمام اختيار لا مفرّ منه في مواجهة الاسلام ودولته الصاعدة .

وكانت بعض العثرات قد واجهت تجربة الدولة في (المدينة) ، وفي طليعتها تضارب « المؤاخاة » ـ بين المهاجرين والانصار (4) ـ مع واقع التقسيم « العشائري » الذي ورد في « الصحيفة » ، ومع المصالح المتنافسة بين الطرفين ، حيث تصرف الاوائل تحت تأثير التفوق القرشي في الحجاز . ولقد أخذ ينمو هذا الشعور الاقليمي لدى أهل (المدينة) ، ولكن بصورة خفية ، في ذلك الوقت المبكر ، حيث شخصية النبي جسّدت الاطار المركزي ، الذي استوعب تناقضات الجناحين الاساسيين في الدولة . غير أن تجميد مشكلة المسلمين الذين التأموا أو « تآخوا »

---

(1) راجع قول بني القينقاع للنبي « لئن حاربتنا لتعلمن انا نحن الناس » . الطبري ج2ص 297

(2) عماد الدين خليل ، العلاقات اليهودية ـ الاسلامية في عهد الرسول . . . مجلة المورد مجلد 3 ـ عدد 2ص 54 .

(3) الطبري ج 2ص 235 .

(4) ابن حزم ، جوامع السيرة ص 96

حول قضية مشتركة ، لم يؤد الى تجميد مشكلة اليهود الذين كانت « موادعتهم »[1] نوعاً من الهدنة أكثر منها تحالفاً مستقبلياً ، ينطوي على الاستمرارية والحدود الدنيا من المصلحة المشتركة . وهكذا فان دولة (المدينة) ، استطاعت تحقيق الانجاز الاهمّ ، اعني به قيام الجبهة الاسلامية التي شكّلت رغم الحساسيات المبطّنة ، الضمانة القوية لنجاحها ، والسبيل الى احتواء عصبيات المجتمع الجديد بصورة متوازنة الى حد كبير

وما لبثت دولة (المدينة) بعد اكتساب اطارها الشرعي الداخلي ، ان توجّهت من الموقع نفسه الى القبائل العربية في الخارج . وكان ذلك معناه فتح الصراع السياسي مع مكّة ، الذي تبلور منذ العام الثاني للهجرة . ولعل المسألة أخذت بُعداً آخر في صراع أكثر شمولاً ، تناول البداوة الحجازية عامة ، حيث نافست (المدينة) مكة في الاستقطاب الحضري ، منافسة « الدولة » لـ « الملأ » ، بقدر ما تتميّز به الاولى عن الثانية في المضمون السياسي والاجتماعي . فبينما تحوّلت الدولة الى دعوة للاستقرار المرتبط بالعقيدة ، ظلّ « الملأ » متّسمًا بالطابع البدوي ، سواء كان على مستوى الاقلية الحاكمة التي مثّلها شيوخ قريش ، كعتبة بن ربيعة وأبي سفيان وأبي جهل وغيرهم ، أو في العلاقة الاقتصادية والدينية مع البدو[2] حيث شكّل هؤلاء أحد أهم عناصر الاستقطاب في مكة وتجارتها الداخلية . وتصبح « الهجرة » الى (المدينة) تدريجياً ، « هجرة » الى التحضر المقرون بالجماعة ، حيث جسّد هذا الواقع لاحقاً ، القول المنسوب للخليفة عمر ، في معرض الردّ على قوم من البدو جاؤوه للعطاء « لا ارزقكم حتى ارزق أهل الحاضرة . . . فان يد الله مع الجماعة »[3] . وتظلّ مكة في المقابل مرتهنة لمصالحها البدوية في الحجاز ، حيث بدت وكأنها تعاكس حركة التطور التاريخي التي تمحورت في (المدينة) .

ولعل هذا يقودنا الى المشكلة الثالثة التي واجهت دولة النبي ، وهي علاقتها بالقبائل البدوية المقيمة بجوارها أو على بعد منها . فقد اتصفت هذه العلاقة بالفتور وانعدام الثقة من جانب النبي ، الذي وجد في مواقف البدو تقلباً وفي نفوسهم ضعفاً أمام الارتباطات المصلحية ، التي غالباً ما كانت تصب في اطار التحالف « الإيلافي » مع مكة[4] . ولم يكن من السهولة فصل هذه المشكلة عن الصراع

---

(1) ابن حزم ، جوامع السيرة ص 95

(2) وات ، محمد في المدينة ص 349 رضوان السيّد ، من الشعوب والقبائل ص 49 .

(3) صالح العلي ، العطاء في الاسلام . مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد 20ص 41(1970) .

(4) وات ، محمد في المدينة ص 116 -265 .

المركزي في الحجاز ، حيث لجأ النبي الى تطويع القبائل بالقوة وتهديدها في مصادر ارتزاقها الاساسية ، وذلك في نطاق مراقبة مباشرة لتحركاتها واتصالاتها المختلفة [1] . وعلى الرغم من الحزم الذي واجه به مشكلة البدو ، الا أنه لم يصل الى تحقيق معالجة جذرية لها ، حيث ظلّت بعد غيابه أحد عوامل الانفجار الاكثر خطورة في الدولة العربية الاسلامية . على أن ذلك لم يحل بعض الاحيان دون استخدام سياسة ودّية من جانب النبي ، ازاء هذه القبائل والتحالف مع عدد منها ضد مكة . فلم يكن ثمة سبيل آنذاك الى تجاهلها كمادة بشرية ، تستطيع الاسهام بدور كبير في تعديل الموازين السياسية والعسكرية . ولذلك لم يكد النبي يحسم المشاكل الداخلية في (المدينة) ، حتى كان قد توصّل الى حسم سياسي ، أكثر منه ديني ، للموقف القبلي في الحجاز الذي أخذ يميل بصورة عامة نحو مصلحته .

على أن الجبهة الاسلامية لم تخلُ من المتاعب الداخليةالاخرى ، التي كانت تهدّد تماسكها وتحول دون تكتّلها في وجه الخطر الخارجي ، لا سيما في السنوات القليلة الاولى من قيامها . فصرف النبي جانباً غير قليل من اهتمامه نحو هذه المشكلة ، محاولاً ليس فقط توحيد (الانصار) وبل « مؤاخاتهم » مع (المهاجرين) وذلك بغية تطويق الاحساس بالتفوق لدى أهل مكة أو بالاضطهاد عند أهل (المدينة) ، فضلاً عن محاولة امتصاص الاحقاد القديمة المتبادلة ، نتيجة بعثرة الوحدات العشائرية في غير المواقع التي ألفتها من قبل . ولكن هذه التسوية التي فرضتها الظروف الصعبة المحيطة بدولة النبي ، لم تكن سوى اجراء مرحلي استطاع في حينه تأمين حدّ معين من الانسجام في الداخل (اليهود والمنافقون) وفي الخارج (قريش) . ولذلك فان أية معالجة جذرية في هذا المجال ، لم تأخذ قسطها الكافي من الوقت ، الامر الذي انعكس على وضع (الانصار) في (المدينة) وشعورهم المبكر بالدور المهيمن للمهاجرين ، والمتأثر بالاعتبارات التي منحت هؤلاء شيئاً من الامتياز ، الناتج عن مواكبة طليعية لدعوة الاسلام وما رافقها من تضييق واضطهاد و « هجرة » [2] .

وكانت محنة هذه الجبهة الاكثر سوءاً بظهور ما يمكن تسميته بـ « القوة الثالثة » ـ المنافقون ـ التي تزعمها عبد الله بن أبيّ بن سلول ، احدى شخصيات الخزرج البارزة . فقد مثّل هذا الرجل الاتجاه القديم في (المدينة) ، المتعارض من حيث المبدأ مع قيام دولة تسودها « الهيمنة » القرشية ، كما كان ينظر اليها . ولعل

---

(1) DONNER, Mecca's, P. 266

(2) ابن هشام ج2 ص591-605 . ابن حزم ، جوامع السيرة ص100-106

مرونته التي انفطر عليها ، قد جنّبته التورط مباشرة في صراع القبيلتين (الاوس والخزرج) ، الذي استنفذ الزعامات الاخرى . وهذا الموقف جعل منه الشخصية الوسطية المعتدلة ، التي تلتقي عندها تناقضات الطرفين ، حيث قيل أن كلاهما اتفق على زعامته[1] بعيد (يوم بعاث) ، آخر الحروب المحلية في (المدينة)[2] .

لقد شكّل هذا الاتجاه الاقليمي الذي قاده الزعيم الخزرجي ، نواة المعارضة السياسية في الدولة الجديدة . فهو ينتسب الى قبيلة قوية وغير مرفوض لدى الثانية[3] ، بالاضافة الى حتمية التحالف مع اليهود ، الاكثر تضرراً من متغيرات (المدينة) ، بحيث سعى الى تحقيق موقع آخر متوازن في ظلّ الاسلام بين الدولة والمعارضة ، محاولاً استعادة الدور الذي شغله في حرب « بعاث » . فعبد الله بن أبيّ لم يتردد حينذاك في ركوب « الموجة » الاسلامية ، في وقت استبطن حقداً كبيراً على (المهاجرين) ، الذين رأى في « هجرتهم » احتلالاً مقنّعاً للمدينة ، اقترن عنده بالمذلّة ، ومن ثمّ التحريض على إخراجهم منها « ليخرجن الأعزُّ منها الاذل »[4] ، كما نسب اليه اثناء غزوة بني المصطلق[5] . ولكن سياسته اصطدمت بأول فشل لها ، مع بروز منافس قوي في القبيلة نفسها ، وهو سعد بن عبادة ، الذي كان من رواد (الانصار) المناضلين في الدعوة[6] . ولم يلبث أن تصدّر الخزرج حتى قبيل انكشاف « نفاق » ابن أبيّ ، وذلك عندما استنابه النبي للقيام بأمر (المدينة) ، بعد خروجه في غزوة الابواء[7] ، مكرّماً زعامة سعد الخزرجية التي فرضها موقعه الاسلامي قبل أي اعتبار آخر .

وهكذا فإن أول معارضة داخلية كانت على خطورتها ، غير متكافئة في مواجهة التيار الاسلامي ، الذي استمد قوّته من شخصية النبي والمبادرة السريعة في التصدّي للمواقف الصعبة ، ومنها الموقف من هذه الحركة الّتي انتهت الى الفشل[8] . ولذلك فان المعارضة الجدّية لدولة (المدينة) ، كانت في الواقع يهودية ، بحيث تدخل في نطاق الصراع على النفوذ في الحجاز ، انطلاقاً من حتمية التحالف

---

(1) ابن هشام ج2 ص584-585

(2) وقعت هذه الحرب نحو سنة617 . أي خمس سنوات قبل الهجرة . السمهودي ، وفاء الوفا ج1 ص218 .

(3) ابن هشام ج 2ص 584

(4) المصدر نفسه ج 2ص 526 السمهودي ، وفاء الوفا ج 1ص 219

(5) ينتسبون الى خزاعة . وقد حدثت الغزوة في العام السادس الهجري . اليعقوبي ، تاريخ ج ، ص53 .

(6) ابن هشام ج 2ص 449

(7) ابن حزم ، جوامع السيرة ص 100

(8) الطبري ج 3ص 65

بين الاطراف المتضررة من قيام هذه الدولة . ومن هنا تبلورت المعركة ضد القوى المناهضة للاخيرة ، فكان الدور اليهودي واضحاً خلال السنوات الخمس الاولى من « الهجرة » ، في الصراع بين محوريّ الوثنية والاسلام ، ومتصلاً بالنتائج المترتبة عليه ، وذلك عبر حلقاته المتتابعة التي انعكست سلبياتها المباشرة على اليهود وانتهت باخراجهم من (المدينة) .

ولعل اليهود سقطوا في مأزق الاختيار الخاطىء الذي راهنوا عليه ، وهو استيعاب « هجرة » المسلمين من قريش ، التي ضمّت أعضاء سابقين في « الملأ » بما يعنيه ذلك من تنشيط لحركة التجارة في (المدينة) وتدعيم لمصالحهم الاقتصادية . كما سقطوا بعد ذلك في مأزق التحالف مع مكّة لانقاذ نفوذهم المتراجع ، بعد افتقاد المبادرة أمام المزاحمة الشديدة التي أوجدها توظيف خبرة تجارية عالية للمهاجرين ، واسلوب متفوق في التعامل ، طرأ عليه كثير من التهذيب ، بحيث تعارض مع طرائق الاحتكار ومصادر الكسب اليهودية ، التي أصبح بعضها غير مشروع في ظل الدولة الجديدة[1] . وكانت السياسة الاقتصادية تشكل أحد أركان التصّدي للتحديات ، التي رافقت قيام هذه الاخيرة ، وتلازمت مع المواجهة العسكرية ضد التحالف المكّي - اليهودي . ولم يكن خافياً ما قام به النبي من جهود تنطوي على براعة مميزة ، وذلك في محاولته الهادفة الى ضرب التجارة القرشية تمهيداً لاسقاط مكة . فيكون انتصار المسلمين في (بدر) ، الذي توّج مجموعة السرايا على خط القوافل المكّية[2] ، الحلقة الاولى في الحصار الاقتصادي الذي هدّد « ايلاف » القرشيين ، الاطار الوحيد شبه المركزي في الحجاز الذي أخذ ينهار أمام نمو « الصحيفة » المتصاعد .

على أن « القوة الثالثة » التي سعت الى ضرب « الصحيفة » ، لم تحقق شيئاً من النجاح ، خاصة في اعتمادها الاساسي على الموقف اليهودي ، متمثلاً بقبيلة القينقاع القوية ، التي احتكرت الصناعات الذهبية واتخذت سوقاً خاصة حمل اسمها في (المدينة)[3] ، متفوقة في ذلك على قبيلتي النضير وقريظة ، حيث غالباً ما تكتّلت كلتاهما جبهة واحدة ضدها . وكان ابن أبيّ حليفاً لبني القينقاع ، الذين طُردوا من الحجاز[4] في العام الثالث الهجري ، مفتقداً فيهم القوة الرئيسية التي راهن عليها ،

---

(1) الشريف ، الدولة الاسلامية الاولى ص 96 .
(2) المحبّر ص 110 DONNER, Mecca's, p. 258
(3) السمهودي ، وفاء الوفا ج 1 ص 278
(4) المحبّر ص 112 ، ابن حزم ، جوامع السيرة ص 154 .

والتي مهّدت أيضاً الى افتقاد زعامته القبلية ، وذلك مع بروز سعد بن عبادة ، رجل الخزرج القوي الذي وثق به النبيّ . ولعل ما يثير الانتباه أن هذه الحركة التي ظلّت على هامش الاخطار الحقيقية المهدّدة لدولة (المدينة) ، لم تجاهر في معارضة « الصحيفة » أو انتقادها ، مما يرجّح طغيان الباعث الاقليمي على أية خلفية دينية ، بحيث يجد ذلك الشعور تسويغه في التصدي لتعاظم النفوذ القرشي في العاصمة الاسلامية ، وهو ما عبّر عنه زعيم الحركة في القول السالف المنسوب اليه (1) .

وليس ثمة شك أن حصار الاسلام لقلعة الوثنية الكبرى ، بدأ مع « هجرته » الى (المدينة) ، الواقعة على طريق الشام ، بما يعنيه ذلك من تهديد للمصالح المكية الحيوية . ولم يكن الامر مجرد حصار تجاري ضد الفئات القرشية الميسورة ، ولكنه انعكس على مختلف فئاتها الاجتماعية ، سواء في ارتزاقها اليومي أو في تموينها بالمواد الغذائية الاساسية . فقد كان هذا الطريق مصدر الجزء الأهم منها ، لا سيما الحبوب ، التي كانت الشام أحد مراكزها الانتاجية الاولى ، حيث اعتاد التجار القرشيون تسوّقها ، فضلاً عن كميات اضافية من (المدينة) التي غلب هذا المحصول على منتجاتها الزراعية ، خلافاً للطائف التي لم يُعرف عنها سوى انتاج المحاصيل المتناسبة مع طبيعتها الجبلية (2) . ومن ناحية أخرى ، فإن اليمن الذي قد يشكّل بديلاً في تعويض الازمة الغذائية في مكة ، كان قد فقد دوره الزراعي المتميّز ، تحت تأثير الاضطرابات التي أدّت الى انهيار أوضاعه الاقتصادية ، وما أسفر عنها من الهجرة السكانية المرتفعة ، حيث أسهمت في افراغه من جانب غير قليل من طاقته العاملة . أما الحبوب المستوردة من مصر عبر البحر الاحمر ، فلم تشكّل - إن صحّ وصولها عن هذا الطريق - سوى نسبة ضئيلة من التموين في مكّة ، حيث استوردتها عن طريق (الجار) ، ميناء (المدينة) الذي أصبح خاضعاً للسيطرة الاسلامية في ذلك الحين (3) .

ومن المثير أن يكشف الحصار الاقتصادي لمكة ، مدى الضعف الذي كان

---

(1) ابن هشام ج 2ص 526 . نسب اليه الواقدي أيضاً قوله : « ما رأيت كاليوم مذلة والله اني كنت كارها لوجهي هذا ، ولكن قومي غلبوني قد فعلوها ، قد نافرونا وكاثرونا في بلدنا وأنكروا منتنا والله ما صرنا وجلابيب قريش هذه الا كما قال القائل : سمن كلبك يأكلك الواقدي ! ، كتاب المغازى ، ج2 ص416

(2) معجم البلدان ج 4ص 9 . الحميري ، الروض المعطار في خبر الاقطار . ص 379 . تحقيق احسان عباس .

(3) يلتبس الامر على دونر DONNER ، بوصفه (الجار) مرفأ مكة ، بينما هو مرفأ (المدينة) الذي استخدمه القرشيون غالباً لنقل البضائع المصرية بصورة خاصة ، كما يلتبس عليه الامر نفسه بقوله أن الشعبة (ميناء مكة) قرب (المدينة) Mecca's, P. 254 راجع : حمد الجاسر ، في شمالي غرب الجزيرة ص 167 -175 .

ينطوي عليه نظامها بصورة عامة . فقد انهارت سريعاً تلك الهالة التي أحيطت به نحو قرن من الزمن ، وتلاشى معها التأثير على القبائل الحجازية . ذلك أن النفوذ الذي اكتسبه هذا النظام ، لم يكن في قوته أو تماسكه ، ولكن في انعدام البدائل المنافسة له في ذلك الوقت ، حيث كانت أبرز ثغراته ، كونه نموذجاً للمجتمعات الاستهلاكية « الخدماتية » ، لا سيما الفاقدة أدنى حدود الاكتفاء الذاتي ، مما يجعلها تهتز أمام أول محنة تحلّ بها . فالاهمية الاقتصادية المستمدة من سيطرة التجار القرشيين على أسواق البدو والاقاليم المجاورة ، أخذت في التراجع وتجلّت بعد حين هشاشة الازدهار الذي نعمت به مكّة طوال القرن السادس(1) . وكان النبي ومعه (المهاجرون) على ادراك تام بنقطة الضعف هذه ، عندما بدأت « حرب السرايا » في مطالع « الهجرة » ، متمحورة حول طريق التجارة المكية الى الشام ، وذلك بتحويلها الى منطقة قلقة ومعادية ، لا تشجع ارتياد القوافل لها .

وهكذا يأخذ الصراع بين مكة و (المدينة) ابعاداً مختلفة الملامح ، وفي طليعتها مرحلة الحصار الاقتصادي ، بانعكاساته السلبية على تجارة قريش وما جرّت اليه من أزمة غذائية ، فضلاً عن تهديد القبائل «الايلافية » ، المتعاونة معها على الطريق التجاري . والمرحلة الثانية تكتسب طابع المواجهة العسكرية التي دامت نحو سنوات ثلاث ، ما بين معركة بدر ـ التي كانت أول ردة فعل في هذا السبيل من جانب مكة ازاء الحصار الاقتصادي ، وذلك بخروج التاجر المخزومي الكبير أبي جهل ، ليس انقاذاً لقافلة أبي سفيان المهدّدة فقط ، ولكن لاستعادة هيبة قريش وأمن التجارة المكّية على طريق الشام ـ وبين معركة الخندق (غزوة الاحزاب) التي كانت آخر المحاولات الجدّية في التصدّي المسلح لدولة (المدينة) . وكان فشل هذه المحاولة ، بما رافقها من استقطاب مكثّف للبقية من تحالفاتها القبلية المنهارة ، مؤشر النهاية لنظام « الايلاف » ومعه الزعامة الوثنية لمكّة .

أما الثالثة ، فهي مرحلة « الحديبية » التي توجّت الانتصارات السياسية والعسكرية لدولة (المدينة) ، حيث انتقلت اليها المبادرة بانتقال ساحة الصراع لاول مرة الى مكة . فقد كان قرار النبي في غاية الخطورة ومنتهى البراعة في آن ، عندما توّجه الى الاخيرة قاصداً الاعتمار فيها مع عدد غير قليل من اصحابه(2) . ولا شك أن هذا القرار ينطوي على ملامح العلاقة المستقبلية مع مكة ، حيث حلّ الحوار مكان الحرب ، أو بعبارة ثانية ، فان

(1) DONNER, Mecca's p. 253

(2) الطبري ج 3ص 71

النبي لم يشأ اسقاطا عسكريا لها ، قد يطول وتنعكس آثاره السلبية على الطرفين ، فضلا عن ذلك ، أن هذه المبادرة من شأنها أن تعزّز موقعه السياسي في الحجاز بينما تزيد في اضعاف مكة وعزلتها في المقابل. ومن هنا قد يجوز القول أن اسقاط النظام الوثني من دون قريش ، ربما كان الباعث على هذا الموقف الاحتوائي الهادف الى العودة بالاسلام للمدينة التي اضطهدته ، وما قد يسفر عن ذلك من تعديل جذري في موازين القوتين المتصارعتين في الحجاز .

ان معاهدة « الحديبية »[1] ، لم تكن الا رضوخاً للامر الواقع من جانب النظام القرشي . فعلى الرغم من نجاح هذا الاخير في الحؤول دون اعتمار المسلمين في الوقت الذي أراده النبي ، ومناقشته أمن التجارة والحصار الاقتصادي وتسليم المتمردين من قريش[2] ، فانه كان مكرهاً في الوقت نفسه على الاعتراف بدولة (المدينة) واقتسام مناطق النفوذ الحجازي ، فضلاً عن حرية المعتقد والدعوة بين القبائل العربية ، وهو الاعتراف الاهمّ الذي تضمنته وثيقة الصلح .

لقد اثبتت نتائج « الحديبية » السريعة ، أن « دخول » العمرة لم يكن الا مقدمة لـ « دخول سياسي » ، فرضته المنجزات المتلاحقة التي جاءت بعد ذلك في نطاق برنامج زمني متماسك ومثير للدهشة في دقّته وبراعته . فمن تصفية المواقع اليهودية في الحجاز (خيبر ، فدك ، وادي القرى)[3] في العام السابع الهجري ، الى تنفيذ « العمرة » والتوجّه الى الملوك والامراء بالدعوة الى الاسلام[4] ، الى غزوة مؤتة في العام الثامن ، كان الحجاز الاسلامي يستكمل ملامحه الاخيرة ، التي تبلورت بسقوط مكة في العام نفسه .

وقد يفاجئنا ذلك الإنهيار السريع في الموقف المكّي ، منذ غزوة الأحزاب ، حيث كان أحد العوامل المشجعة لقرار « العمرة »[5] . فهذه الغزوة التي وضع المكّيون فيها كل

---

(1) اسم بئر قريبة من مكة (على طريق جدة) . الروض المعطار ص 190 .

(2) ابن هشام ج 2ص 502

(3) ثمة رأي يشير الى أن التكتل العشائري غلب التكتل القبلي ، حيث اعتبر النبي المهاجرين من قريش عشيرة خاصة والانصار عدة عشائر وليس قبيلتين مستقلتين . صالح العلي ، تنظيمات الرسول الادارية في المدينة . مجلة المجمع العلمي العراقي عدد17 ص57 (1696) راجع في هذه المسألة : رضوان السيد ، من الشعوب والقبائل الى الامة ص47

(4) « وأنه من تبعنا من يهود فان له النصر والاسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم » . ابن هاشم ج 2ص 503 .

(5) وات ، محمد في المدينة ص 306

وات ، محمد في المدينة ص 342 .

ثقلهم العسكري والسياسي ، كانت نهاية المحاولات الجدّية لانقاذ هيبة قريش ومصالحها التجارية المهدّدة ، كما كانت آخر سهم في جعبة المتطرفين ضد الإسلام ، بعد أن سقط بعضهم في ساحات الحرب وانزوى الآخر فاقداً دوره المعنوي مع تقلّص حركة التجارة المرتبط بها . وكان على السياسة المكّية أمام انتصارات (المدينة) الباهرة ، أن تنحو الى الاعتدال ، وأن يركب هذه الموجة الجديدة من هم أشد حماسة للنظام القديم . وكان في مقدمة هؤلاء أبو سفيان ، زعيم بني أمية ورجل قريش القوي ، الذي أثبت مرونة حاذقة وقدرة على الانسحاب من موقع الى آخر في الوقت المناسب .

ولا ريب أن مكّة عاشت اجواء المهادنة مع أبي سفيان ، حيث لم يرد في روايات المؤرخين ما يشير الى اجراءات عسكرية ضد حملة النبي ، التي كانت في حجمها أشبه بتظاهرة اسلامية تحتفل بدخولها الظافر الى معقل الوثنية في الحجاز . ولم يكن العباس ـ ربما آخر المهاجرين الى (المدينة) ـ خارج هذه الأحداث ، بعد الدور التوفيقي الذي التصق به[1] . ذلك أن شخصيته المحاطة بالغموض ، خاصة الجانب الاسلامي منها ، كانت تمثّل الشعرة التي لم تنقطع بين القرشيين المسلمين ومدينتهم مكة ، كما كانت لدى القرشيين الوثنيين ، واسطة الاتصال الوحيدة ربما مع دولة (المدينة)[2] . ومن هذا الموقع كان العباس شاهد « الصلح »[3] التاريخي الذي تمّ بين الطرفين ، وذلك في اطار الشعار القائل : « اذهبوا فأنتم الطلقاء »[4] ، الذي كرّس اعادة الاعتبار لقريش وانهاء الصراع مع الاسلام[5] .

ومن الواضح ان خطّة النبي ، كانت ترمي الى استقطاب المعارضة القرشية عبر أبي سفيان[6] ، الذي ظلّ رغم هزيمته يمثّل تيّاراً على جانب من الاهمية . ومن ناحية ثانية ، فقد تفادى النبي الحل العسكري في مدينته الاولى ، كما تفاداه مع قبائل الحجاز الاخرى ، محاولاً التوفيق في حدود الممكن بين الاسلام والشخصية التاريخية لهذا الإقليم ، منطلق الدعوة وموطن الدولة . فكان الدخول الى مكة « صلحاً »[7] دون

---

(1) اسد الغابة ج3 ص109-110 . الطبري (محب الدين) ، ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى ص188 ، 189 ، 191 .

(2) قيل أن العباس كتب كتاباً ودفعه الى رجل من بني غفار وأمره أن يسرع الى المدينة فيسلم الرسالة الى الرسول (ص) مشعراً اياه بتحرك قريش عشية غزة أحد . الواقدي ، المغازي ج1 ص203-204 .

(3) ابن حزم ، جوامع السيرة ص230 .

(4) العقد الثمين ج1 ص33 .

(5) ابن شهاب الزهري ، المغازي ص89 .

(6) عماد الدين خليل ، دراسة في السيرة ص245 .

(7) العقد الثمين ج1 ص33 .

استخدام القوة التي في متناوله ، ودون الوصول بالحصار الإقتصادي حتى حدود التجويع أو الانتقام[1] ، أو حتى القضاء تماماً على أمن التجارة في الحجاز[2] . ولـم يكن ما يثير الدهشة حينذاك ، تعيين أول حاكم اسلامي على مكة ، من البيت الأموي[3] المهزوم ، كدلالة على استمرار قريش في النظام الجديد ، الذي سيكون على حساب مكة ونظامها القديم .

---

(1) DONNER, Mecca's, p 265 .

(2) راجع موقف النبي من اسلام المغيرة بن شعبة . الطبري ج3 ص75 .

(3) عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس . العقد الثمين ج1 ص161 .

سقطت مكة وسادت قريش

« ان قريشاً لو لم تكن عدتم أذلة كما كنتم ،
ان ائمتكم لكم اليوم جُنة »

معاوية بن أبي سفيان

لم يكن سقوط مكة حدثاً عادياً في تاريخ الحجاز الاسلامي ، حيث كانت العقبة الكأداء في سبيل توحيده وتكتيله مع دولة (المدينة) . فثمة قبائل عديدة كانت علاقاتها وثيقة بنظام « الايلاف » الذي تزعمته مكة ، ولم يكن من السهولة تحديد موقفها بمعزل عن هذه الاخيرة . وجاء اطلاق « الفتح » ، دون العمليات العسكرية الاخرى التي تمت في شبه الجزيرة ، دلالة على أهمية الحدث الذي عدّل مجرى التاريخ وفتح الابواب أمام عقيدة الاسلام ودولته الى ما وراء الحدود . ولعل هذا الحدث من منظوره التغييري ، يمثل « هجرة » ثانية في الاسلام ربما لا ترقى الى أهمية الاولى ، ولكنها استكمال ضروري لها بكل ما تعنيه هذه الكلمة . فالدولة حققت وحدتها السياسية في الحجاز ، و« المهاجرون » استعادوا جزءهم الآخر الذي سيتعززون به على طريق الموالاة فالسلطة ، بينما المنافسة أحيت في « الانصار » شعور العصبية الاقليمية ، التي تبلورت بعيد ذلك في أول جبهة للمعارضة ، عندما ظلوا مجرد « مناصرين » وفاتهم حتى دور الشريك في الحكم .

ولقد كان واضحاً أن العلاقة بين الجناحين المؤسسين في دولة (المدينة) ، هي الازمة الموقوتة التي ستثار مع طرح مشكلة السلطة بعد النبي . وكانت أولى مؤشرات هذا التنافس قد ظهرت مقنّعة في موقف عبد الله بن أبّي وجماعته من الخزرج ، الذين ضاقوا بالنفوذ القرشي المتعاظم في (المدينة) . ولكن هذا الشعور الذي سبق أوانه وطغت عليه خطورة المرحلة ، اصطدم بأول خيبة أمل تعرّض لها الانصار مع « هجرة » العودة الى

---

(1) الطبري ج 3ص 118 . ورد في انسان العيون للحلبي اضافة لقول سعد : « اليوم أذل الله قريشاً » وردّ النبي على أبي سفيان : « كذب سعد اليوم يوم المرحمة ،اليوم أعزّ الله فيه قريشاً» وهذا المؤرخ يجنح الى عدم الدقة في رواياته غير المسندة . انسان العيون في سيرة الامين والمأمون ، المشهورة بالسيرة الحلبية ج 3ص 22 .

مكة . ولم يكن زعيم الخزرج وحامل راية الانصار سعد بن عبادة ، متسرعاً آنذاك في طرح هذه المسألة ، حيث عاشها عن كثب وأدرك مصدر الخطر الحقيقي الذي يهدد طموح جماعته . ومن هنا كان لفتح مكة شأن آخر عنده ، اختلف شأنه لدى النبي والمهاجرين . فهو لا يتردد بالمجاهرة فيما نسب اليه وهو على أبواب المدينة القرشية « اليوم يوم الملحمة ، اليوم تستحل الحرمة » لقطع الطريق على وحدة المهاجرين ، التي لم يعترض عليها النبي ، متجنباً إحداث ردة فعل مماثلة ، باعطاء الراية لقرشي [1] ، ومطوقاً ما استطاع هذه النزعة التنافسية لدى الطرفين ، حيث تنبه لها منذ الهجرة ، وذلك باشتراع «المؤاخاة» كتدبير مؤقت يستهدف العصبية الاقليمية في المقام الاول .

كان انتقال الراية من سعد الى علي المؤشر الاول في أزمة (الانصار) مع النظام الجديد ، تلك التي ستصبح أزمة (المدينة) نفسها بعد خروج عاصمة الخلافة من الحجاز . ولعل هذا الحدث لا يخلو من مفارقة كان انعكاسها واضحاً على مواقع المدينتين المتنافستين ، بعيد « الهجرة الثانية » - اذا جاز التعبير - بسقوط مكة من دون قريش (المهاجرون) ، وسقوط (الانصار) من دون المدينة . فهذه الاخيرة التي دأبت على ابراز حضورها الحجازي في مواجهة مكة ، حيث عاشت في ظلّها قبل الاسلام ، وجدت شخصيتها في هجرة النبي واتخاذها مركز أول دولة في هذا الاقليم ، كان من نتائجها المباشرة ، وضع حدّ للمشاكل الداخلية المستعصية . ذلك أن الدولة أوجدت حلاً للصراع القبلي بين الاوس والخزرج ، فضلاً عن الوجود اليهودي الذي تمّ حسمه ، بما يعنيه ذلك من انتفاء عامل تحريضي على استمرار الحرب الاهلية .

ولكن (المدينة) بعد حلّ مشكلة اليهود استجدت عندها مشكلة المهاجرين في الاسلام ، وكان عليها انتظار فرصة أخرى قد تحقق لها الحل المنشود . ولعل (الانصار) لا يتحملون وحدهم عبء العلاقة المتشنجة بين المدينتين ، حيث كان للمهاجرين دورهم الواضح في اذكاء عصبية ، ليست في الحقيقة الاّ نتاج الشعور بالنقص أمام التفوق القرشي . فقد حمل هؤلاء في « هجرتهم » وجه مكة « الارستقراطي » ، ربما بشيء من المبالغة ، وصنعوا لانفسهم ذلك الدور المهيمن ، الذي ستتكرس معه « الشرعية القرشية » في الزعامة [2] . فاستئثار مكة بـ « الفتح » ، دون المراكز الوثنية المعارضة في

---

(1) علي بن أبي طالب . الطبري ج 3ص 118 أو الزبير بن العوام . جوامع السيرة ص 231

(2) وُجد من كتاب التاريخ حتى المتأخرين من تحمس لهذه الشرعية كبديهة لا تقبل النقاش أو كحق شبه الهي . فثمة مؤرخ معاصر يشير الى ضرورة استمرار الخلافة في قريش اذ « ليس من المصلحة العامة ان يتولاها من سبق له أن دخل في اطار النفوذ أو التبعية أو ارتبط مع الاعداء . . . ومما لا ريب فيه أن ماضي الانصار يفيض بهذه المسائل وعشرات غيرها . اما قريش فليست لها في عموم العرب هذه الوضعية أو ذلك الماضي المشوب بشبهات الخضوع والتبعية»عبد الحميد بخيت: عصر الراشدين ص 19 -20

الحجاز التي تمّ اخضاعها بـ « الغزو » (حنين ، هوازن ، ثقيف) ، أدّى بالضرورة الى امتياز قريش على هذه القبائل . وجاءالعفو عن أبي سفيان ـ رغم تحجيمه ـ يعطي لهذه الشرعية امتداداً خاصاً في البيت الاموي ، من منطلق تمثيله لتيّار لا زال يجد بين المهاجرين من تحمس له ، ربما أكثر من « اخوانهم » الانصار ، من الذين لم تكن قد خمدت في نفوسهم تلك النزعة الفوقية ، لا سيما الذين أدركوا الاسلام وهم على عتبة الشوط الاخير من العمر . فالدولة الجديدة كانت لا تزال تتوخى المرونة في سياستها المكية ، بتفادي استخدام القوة غالباً واستبدالها بطرائق مختلفة من الضغط السياسي والاقتصادي . ولقد تجلى ذلك في محاولة النبي دخول مكة معتمراً وليس محارباً ، وفي المفاوضات التي مهدت لاتفاق الحديبية . من هنا كان الاختيار واضحاً ، في تجاوز الاتجاه الانتقامي بعد سقوط مكة ، ما عدا بضعة أفراد (1) ، كانت ملاحقتهم « قضائية » أكثر منها سياسية ، دون أن ينفوا عن الفتح طابعه « الصلحي » .

أما (الانصار) فقد تحرّج موقفهم بعد سقوط مكة وأدركوا منذ انتزاع الراية من سعد ابن عبادة وهو على أبوابها ، أن ثمة معادلة لن تكون لمصلحتهم بعد التئام جبهة (المهاجرين) (2) . وعلى الرغم من استمرار (المدينة) عاصمة للدولة الجديدة ، الا أنهم تحوّلوا فيها الى أقلية أو كادوا ، مع توافد « المهاجرين الجدد » . على أن عهد النبي الذي لم يدم بعد ذلك أكثر من ثلاث سنوات ، امتدت معها السيادة على شبه الجزيرة الموحدة لاول مرة في التاريخ ، كان عهدها الذهبي الذي افتقدته بافتقاد النبي . فسياسته المتوازنة النابعة من تقديره لعظمة الدور الذي قامت به وايثاره لها مركزاً لدولته الاسلامية على مكة ، اخفت مؤقتاً لدى (الانصار) حقيقة موقفهم من « الهجرة المستمرة » التي تعدّت قريشاً الى غيرها من القبائل (3) .

وفي الوقت الذي كان فيه النبي على فراش مرضه الاخير ، كان (الانصار) يتأهبون لاتخاذ دورهم ، كفريق أساسي في (المدينة) ، دون أن يكون لديهم من مقومات التخطيط للمجابهة الصعبة ، الاسرعة المبادرة التي فاجأت (المهاجرين) بكتلهم السياسية المختلفة . ولا شك أن هذا التحرك ، كان محصّل مجموعة من المواقف ، المتمحورة خاصة

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 59 -60

(2) راجع قول الانصار بعد فتح مكة : « أترون رسول الله (ص) اذا فتح الله عليه أرضه وبلده يقيم فيها ؟؟ » ابن هشام ج 2ص 416

فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص36 ، ترجمة أبو ريدة ، مراجعة مؤنس .

(3) يورد الشيخ محمد مهدي شمس الدين رأياً في هذا السبيل ، بأن السبب الاول في وجود هذا الحزب ـ أي الانصار ـ هو عامل الخوف وليس الطمع . نظام الحكم والادارة في الاسلام . ص 37

حول شعور (الانصار) بسقوط دورهم الوشيك في الدولة مع غياب النبي . وكان اختيار « السقيفة » لمناقشة موضوع الخلافة ، له دلالته القبلية والاقليمية في وقت واحد . ذلك أن التقليد الاسلامي درج على اتخاذ المسجد ، محور هذه الاجتماعات التي تبحث في الشؤون السياسية والعسكرية . فهذا المكان حيث عُقد مؤتمر الانصار ، تعود ملكيته لبني ساعدة أحد فروع قبيلة الخزرج (1) ، التي خرجت أكثر قوة في « أيامها » ضد الاوس ، وأسهمت بالدور الاول في التمهيد للهجرة ، كما اتخذت الصدارة في الاسلام مع شخصية سعد بن عبادة ، أقوى شخصيات الانصار في ذلك الحين .

ولكن طرح (الانصار) لقضية الخلافة في هذا الوقت المبكر ، لم يحدث على مفاجأته صدمة كبيرة في (المدينة) ، حيث وُجد من كانت له حساباته في هذا السبيل وهي أكثر دقة من حسابات (الانصار) . فاذا كان هؤلاء قد سوّغوا تحركهم بالموقف التاريخي الذي يدين له الاسلام ، في انتقاله من « دار الاضطهاد » الى « دار الهجرة » ، ومن طور الدعوة الى طور الدولة ، فان (المهاجرين) قد تجلت براعتهم أيضاً ، في مداهمة هذا الموقف ودفعه وراء المسوّغات التي طرحوها بدورهم . لقد كان ثمة موقف موحد لهؤلاء على اختلاف تيّاراتهم ، وهو حصر الخلافة في قريش دون غيرها . فعلي طالب بابعاد غير « المهاجرين » (2) في اختيار الخليفة ، ولكنه يبقى لديه قرشياً ، ربما بالواقع وليس بالنظرية ، فلا يتعارض مع الشورى كما حق القرابة الادنى من المنظور نفسه « من يطلب هذا الامر غيرنا ؟ » (3) . وابو بكر رأى في قريش « أوسط العرب داراً ونسبا » (4) أو « أوسط العرب أنساباً » (5) أو « أمة وسطاً » (6) و « عشيرة الرسول » (7) . وعمر رفض « مداورة » (8) الخلافة بين الانصار والمهاجرين : « لا يجتمع اثنان في قرن الله ولا ترى العرب أن يؤمروكم ونبيّها من غيركم » (9) ، رغم صيغة الشورى المفتعلة التي رافقت بيعة (السقيفة) . وهنا نرى الثلاثة الذين مثّلوا آنذاك أقوى الاتجاهات السياسية في

---

(1) السمهودي ، وفاء الوفا ج 1ص 208 .

(2) ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ج 2ص 146 -147 . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .

(3) ما نسب الى عليّ في ردّه على العباس . الامامة والسياسة ج 1 ص 4 -5 .

(4) الزهري ، المغازي النبوية ص 143

(5) الامامة والسياسة ج 1ص 6 وراجع أيضاً القول المنسوب لأبي بكر : « اما علمتم انا معاشر قريش أكرم العرب انساباً واثبتها حساباً ، وانا نزلنا من أحيائها وموتاها منزلة الواسطة من القلادة ، وان العرب جيبت عنا كما جيبت الرحا عن القطب » . أبو القاسم الرحبي السمناني ، روضة القضاة وطريق النجاة ج 4ص 1473

(6) الطبري ج 3ص 203

(7) المكان نفسه

(8) « لا يصلح سيفان في غمد واحد » الزهري ، المغازي النبوية ص 143 .

(9) الطبري ج 3ص 209

(المدينة) ، وتولوا جميعاً الخلافة في وقت لاحق ، ينطلقون من علاقة وثيقة بين قريش والسلطة في الاسلام . ولكن دائرتها عند الاتجاه الاول تضيق حتى حدود الاسرة التي ينتمي اليها النبي ، بينما تتعداها الى اطار « العشيرة » التي تأخذ مفهوم القبيلة كما « الامة » لدى الاتجاه الآخر (أبو بكر وعمر) .

ولعل هذا الموقف « الموحد » ، جاء استجابة لخطورة المرحلة التي افترضت حسب هذا المنظور قيادة قرشية . فالدولة بعد النبي افتقدت شخصية المؤسس ، حيث يؤدي غيابها عادة الى فراغ قد يتحول الى أزمة ، ان لم تقترن المبادرة بالسرعة ، ويأخذ القرار طابعه التمثيلي المطلوب . وعدا ذلك فان أي تحرك سياسي ستكون له محاذيره المستقبلية ، رغم أنه قد يشكّل حلاً ربما كان أفضل الحلول في حينه ، ولكنه يبقى مؤقتاً ينذر بالانفجار . ولم يكن موقف علي [1] ـ بصيغته التساؤلية من بيعة السقيفة ، المتناقضة مع مقولات أصحاب الاتجاه الذي جاء منه الخليفة الاول ، سوى أولى مؤشرات تلك الازمة الموقوتة في جبهة « المهاجرين » القرشية . . « احتج عليكم بمثل ما احتججتم على الانصار » [2] . فعلي لا يطعن بشخصية الخليفة ، حيث برهن ذلك تعاطفه مع أسلافه أو على الاقل اعترافه بهم ، ولكنه طعن بالخروج على مبدئية الدعوة الى قرشية السلطة التي تصدّت للانصار . فاذا كان أصحاب الشأن قد سوّغوا لانفسهم حق الخلافة عبر هذا الطرح الذي انتهى اليه ، فالاولى أن يتمتع به ـ من المنطلق نفسه ـ الاكثر قرباً من النبي [3] . وهذا لم يغب عن أبي سفيان الذي تساءل بطريقته الخاصة ، محتجاً على انتقال « هذا الامر في أقل حيّ من قريش » [4] ، حيث وجد في ذلك انقلاباً ينقصه التسويغ ويتناقض مع حساباته ، التي أسرّ بها الى العباس « لقد أصبح ملك ابن أخيك عظيًما » [5] ، وهو يرقب تقدم النبيّ الظافر الى مكة . لقد جرى تفسير المبدأ في (السقيفة) بشيء من التعميم ، أدى الى سقوط امتياز القرابة الدنيا ، لتصبح قريش بشتى فروعها ، أسرة النبي و « عشيرته » الاولى .

وهكذا فان مؤتمر السقيفة ، شكّل انطلاقاً للخلافة في غير الاتجاه الذي ارتضاه الانصار وأسرة النبي ، حيث سيؤدي ذلك الى تقارب الطرفين نحو جبهة واحدة . لقد شعر

---

(1) راجع موقف بني هاشم من السقيفة ، محسن الامين ، اعيان الشيعة ج 3ص 312
(2) الامامة والسياسة ج 1ص 11
(3) رضوان السيد ، جدليات العلاقة بين « الجماعة » و « الوحدة » و « الشرعية » في الفكر السياسي العربي الاسلامي . مجلة الوحدة ص 21 . عدد 2 (1980) . محمد عمارة ، الخلافة ونشأة الاحزاب الاسلامية ص 82
(4) الطبري ج 3ص 202
(5) المصدر نفسه ج 3ص 117

« الانصار » بغربة في مكة بعد فتحها لم يشعر بها « المهاجرون » في (المدينة) ، ذلك الشعور الذي حملهم الى (السقيفة) وكأول محاولة علنية في الصراع المقنّع حتى ذلك الحين . وكان الاخفاق الذريع الذين منوا به ، ضربة جديدة حاسمة في تحجيم « دورهم الاسلامي » الذي خف بريقه مع وفاة النبي . ولذلك جمعتهم مع علي الهزيمة المشتركة ، حيث كان إبعاده عن الخلافة ، باعثاً على التحالف معه وتشكيل جبهة مناوئة ضد السلطة القرشية . وقد لا نستطيع مناقشة أكثر بعداً لدوافع (الانصار) في تأييدهم لعلي ، ما يتعدى الحرمان المشترك ، الى المراهنة عليه لتعويض ما افتقدوه في السقيفة [1] .

على أن هذه التجربة الاخيرة كانت درساً كافياً للانصار ، بعدم جدوى التنافس مع القرشيين حول المنصب الاول ، والاقتناع بالدور الاستشاري أو « الوزاري » ، تلك الترضية المبهمة التي خرجوا بها من السقيفة . ولعلهم وجدوا في علي ، من موقع العلاقة مع النبي والارتباط الاقل بالسيادة القرشية ، السبيل الى استعادة دورهم في (المدينة) ، فتعاطفوا معه [3] في الوقت نفسه الذي انحسر عنه التأييد القرشي أو كاد [4] .

ولن نتعرض الا اختصاراً لامتداد مشكلة الخلافة في حياة النبي وموقفه منها . فاذا كان غير مقبول في بعض الآراء أن لا يجد لها حلاً قبل غيابه ، انطلاقاً من تأثير ذلك السلبي على الدولة الجديدة ، فان ذلك مسوّغ لدى الآخرين ، بأن النبي قد أوجد القاعدة الثابتة التي يكمن فيها الحلّ . ولذلك تضاربت الروايات التي يبدو أن جزئاً منها أو أكثر قد وضع في وقت متأخر ، حاملاً هذه الخلفية أو تلك [5] ، مما يجعل البحث فيها انزلاقاً في دائرة عقيمة من الجدل . فثمة من يخرج من تصارع الروايات الى دلالات [6] قد يكون لها نصيبها من الموضوعية ، في معرض التماس موقف النبي ممارسة ان لم يكن بالنص الخاضع للاجتهاد [7] .

واذا كان كل من الموقفين يجد تسويغه المختلف عن الآخر ، فان ما حدث في (السقيفة) ، كمبادرة أو قرار ، يتناقض معها في المبدأ ويتعارض مع أصحاب نظرية

---

(1) J. Vesely, Al- Ansar- in Ersten jahrahindert des Islam, Archiv orèntalni, 1973P 43-51 .

(2) ابن شهاب الزهري ، المغازي النبوية ص 142

(3) « فقالت الانصار أو بعض الانصار لا نبايع الا علياً » . الطبري ج 3ص 198 . « لو كان هذا الكلام سمعته الانصار منك يا علي قبل بيعتها لابي بكر ما اختلفت عليك » الامامة والسياسة ج 1ص 12

(4) الامامة والسياسة ج 1ص 15 .

(5) المصدر نفسه ج 1ص 4 .

(6) ابراهيم بيضون : التوابون ص14- 16 .

(7) ابن شهاب الزهري ، المغازي النبوية ص111 ، البغدادي ، الفرق بين الفرق ص22 . محمد جواد مغنية ، الشيعة والحاكمون ص13

النص المباشر أو « الوصفي »[1] ، ودون أن يطابق نظرية الشورى التي أخذت تنتشر منذ ارفضاض المؤتمر، محاولةً «تشريع »البيعة أو «قرأنتها» ،ربما في غير ما يقصد اليه كمفهوم سياسي[2] . ولقد طرحت هذه النظرية ، بعد تحول الخلافة الى أمر واقع ، دون أن تعبّر فكراً أو ممارسة عن أي مضمون تمثيلي ، حيث وضعها ذلك في اطار انقلابي ، مع قيام ثلاثة من زعماء (المهاجرين) لم يتمتعوا آنذاك بالاجماع القرشي ، بالتصدي لطموح (الانصار) ووضع قانون عام تكرّست معه قرشية الخلافة على مرّ ادوارها التاريخية .

ان عصبية قريش التي حالت دون خروج السلطة من (المهاجرين) أصبحت نظرية في ذاتها ، قادرة على استيعاب مجموعة الاطر المتمايزة في ذلك الوقت . ومن هذا المنظور فان التباين لم يعد مطروحاً بين « خلافة السقيفة » المدعّمة بالشورى وبين « خلافة دمشق » التي قامت بالقوة . . فكلاهما أصبح أمراً واقعاً قبل أن يتحصّن عملياً كنظام بهذا الحق القرشي . واذا كان هذا الاخير قد طغى عليه الطابع الاقليمي في (السقيفة) ، فانه اتخذ منذ عهد عثمان صفة « الهية »[3] ، استمدها من الاسلام و« النبي القرشي » ، بحيث أصبح واضحاً تطويع الخلافة باتجاه الملكية ، وذلك تحت تأثير هذا الامتياز الالهي الذي اختصت به قريش[4] .

ولقد تبلور هذا الاتجاه مع شخصية معاوية بن أبي سفيان ، التي كرست نهاية الشكل القائم للشورى ، حيث اقترنت بسقوط عثمان[5] ، الذي سوّغ مقتله للامويين مطالبتهم بالحكم . وكان معاوية قد مهد لهذا السقوط منذ ولايته على الشام ، التي اتخذت اطاراً يتعدى الحدود السياسية للولاية في خلافة عثمان ، أحد أسبق الامويين في

---

(1) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص 22 .

(2) « وامرهم شورى بينهم » سورة الشورى (نص مكّي قبل قيام الدولة الاسلامية) . سيد قطب ، في ظلال القرآن ج7 ص299 . يفسرها (الطبرسي) بقوله : « صار هذا الشيء شورى بين القوم اذا تشاوروا فيه وهو فعلي من المشاورة وهي المفاوضة في الكلام ليظهر الحق ، أي لا ينفردون بأمر حتى يشاوروا غيرهم فيه . وقيل ان المعني بالآية (الانصار) . كانوا اذا أرادوا أمراً قبل الاسلام وقبل قدوم النبي اجتمعوا وتشاوروا ثم عملوا عليه مجمع البيان في تفسير القرآن ج25 ص58-59

(3) « لست خالعاً قميصاً كسانيه الله » . سيف بن عمر الضبيّ الاسدي ، الفتنة ووقعة الجمل ص 71 . جمع وتصنيف أحمد راتب عرموش .

(4) الطبري ج5 ص86 . ابن الجوزي ، للمصباح المضيء ص94-96 . راجع ايضا الحديث المروى عن معاوية (البخاري) سمعت رسول الله يقول: «ان هذا الامر في قريش لا يعاديهم أحد الا أكبه الله تعالى على وجهه ما أقاموا الدين » ذخائر العقبى ص12 .

(5) أنى تكون لهم شورى وقد قتلوا   عثمان ضحّوا به في الأشهر الحرم

ابن سلام ، طبقات فحول الشعراء ، ج2 ص631

الاسلام [1] . فكانت « اسلامية » هذا الاخير سلاحاً استخدمه معاوية في حرب صفين ، التي خاضها بصورة غير متكافئة في المواقع ضد علي ، الشخصية الاكثر التصاقاً بالعقيدة . لذلك فان « الحق الاموي » المطروح آنذاك ، كان وراثياً في الدعوة الى انتقال السلطة في البيت نفسه ، بعد أن أبطل مقتل الخليفة مفعول الشورى ، واسلامياً بتحريض الرأي العام على الثأر لاحد الروّاد المسلمين .

وكان بروز معاوية متوافقاً مع انكفاء عثمان وانحسار حلقة الخلافة المركزية ، مؤدياً ذلك الى ظهور مراكز قوى أو مناطق نفوذ ، سواء داخل العاصمة (مروان بن الحكم) أو خارجها (معاوية بن أبي سفيان) . على أن سلطة الاخير كانت أكثر تماسكاً وابتعاداً عن موجة الغضب والاستياء ، التي اجتاحت عاصمة وأقاليم الخلافة . فأصبحت الشام معقل الاتجاه الذي ترنحت قواعده في الحجاز ، وتحولت الى منفى المعارضة السياسية ، التي كان من أوائل رموزها أبو ذرّ الغفاري . وباستثناء هذا الاخير الذي ترك معاوية امره للخليفة ، بعد فشل وسائله الذكية في تطويعه [2] ، فان هذه الولاية خطفت بريق الحجاز منذ العام الثلاثين للهجرة ، وتمحورت فيها الاحداث الرئيسية ، منذرة بشيء غير عادي .

لقد حسمت خلافة عثمان في الحقيقة ، الجدل حول قرشية السلطة بعد أن أصبحت في أحد البيوتات البارزة في قريش ، بالمقارنة مع سلفيه أبي بكر وعمر . ثم جاء مقتله المثير يعمّد هذا « الحق الالهي » بالدم ، عندما رفض « خلعه » الا بالموت . ولم يكن ذلك الاصرار الذي حرّضت عليه الجبهة الاموية وحلفاؤها ، الا دفاعاً عن هذه « الشرعية القرشية » التي استهدفتها حركة الامصار . فقد حملت هذه الاخيرة الى جانب دوافعها المسوغة الاخرى ، شعوراً بالحقد ضد استئثار قريش ، بل أحد فروعها المتأخرة في الاسلام . وكانت لها من المعطيات ما يفوق حركة (الانصار) في السقيفة ، التي سقطت أمام وحدة الموقف لدى (المهاجرين) في مسألة الخلافة . فهي أكثر شمولية في تعبيرها الاسلامي ، حيث عكست موقف الاقاليم ـ باستثناء الشام ـ لا سيا الاتجاه العسكري بوسائله الفاعلة ، من الجبهة القرشية الحاكمة التي فقدت تماسكها القديم .

---

(1) كان عثمان من أوائل ما يسمى بالدفعة الثانية من المسلمين ، وقد انضم معه من الامويين كل من أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة وخالد بن سعيد بن العاص . ابن اسحاق ، السير والمغازي ص 140 ، 144 . صالح أحمد العلي : محاضرات في تاريخ العرب ص 335 .

(2) الطبري ج 5ص 66 .

وكانت الكوفة سبّاقة في اثارة هذه المسألة ، حتى قبل ارتباطها بالاتجاه الذي يمثله علي ، عندما طالبت بوال غير قرشي ، فارضة على الخليفة استبدال سعيد بن العاص بأبي موسى الاشعري [1] . ولكن الموقف الكوفي هذا يجد فيه معاوية ـ والي الشام آنذاك ـ سابقة خطيرة قد لا يقتصر بُعدها على تغيير أحد الولاة المتطرفين[2] ، وانما يطال « الشرعية » القرشية التي ينبغي أن تكون حسب رأيه ، خارج دائرة النقد أو المناقشة . وكانت الشام في أواخر عهد عثمان ، قد أصبحت القبضة الوحيدة المدافعة عن هذه الشرعية والمتصدية لحملات خصومها ، الى درجة بات واليها الاموي مسؤولاً عن اسكات المعارضة ، ليس في الشام المعروفة بولائها المبكر ، ولكن في الولايات الاخرى . فكان يحدث أن تقوم الخلافة بابعاد بعض الزعماء المناوئين اليها ، خاصة من العراق[3] ، فارضة عليهم نوعاً من الاعتقال أو الاقامة الجبرية . .

وثمة حوار جرى بين منفيين من الكوفة وبين معاوية ، كان قد أنزلهم في أحدى الكنائس [4] ، يعكس ما ذهب اليه الوالي الاموي في الدفاع عن الحق القرشي « المقدس » ، حيث كان الكوفيون أول المنتهكين له في حركة الاشتر المسلحة . فقد نُسب اليه أي معاوية قوله : « ان قريشاً لو لم تكن عدتم اذلة كما كنتم ، ان ائمتكم لكم اليوم جُنة » [5] . فهي حسب ما رمى اليه درع العرب وعزتهم ، كونها حصّنتهم بالاسلام وشرفتهم به ، مستمدة من ذلك صدارتها ومن ثم شرعيتها السلطوية بين العرب والمسلمين ، وهي « آتية من الله الذي هيأها لذلك منذ الجاهلية والاسلام » [6] . على أن معاوية تخونه موضوعية الطرح الذي بدأ متمحوراً حول الامتياز الاسلامي لعشيرته ، متفوقة فيه قرشيته على اسلاميته ، عندما يرفض أحد الكوفيين مقولة التفوق القرشي و« المنعة » العربية في الجاهلية ، كما يرفض « جُنتها » التي انهارت في عهد عثمان : ان « الجنة اذا اخترقت خلص الينا » . فلا يتردد معاوية انذاك في الافصاح أكثر مباشرة عن موقفه حسب الرواية نفسها ، بأنها ارادة الله في اختيار قريش لخير خلقه وأصحابه حيث « بنى هذا الملك عليهم وجعل هذه الخلافة فيهم [7] ، ولا يصلح ذلك الا عليهم ، فكان

---

(1) المسعودي : مروج ج 2ص 337

(2) المصدر نفسه ج 2ص 338

(3) الطبري ج 3ص 86 -92

(4) كتبة مريم . سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص 37 . الطبري ج3 ص86

(5) سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص 37 .

(6) رضوان السيد ، جدليات العلاقة بين الجماعة والوحدة والشرعية . مجلة الوحدة ص 18عدد 2 (1980)

(7) راجع في هذا المعنى بيت الشاعر الأخطل :

ولقد جعل الله الخلافة منهم — لابيض لا عاري الخوان ولا جدب

أبو تمام ، نقائض جرير والاخطل ص 106

الله يحوطهم في الجاهلية وهم على كفرهم بالله ، افتراه لا يحوطهم وهم على دينه » [1] .

لقد طرح معاوية أمام المعارضة الكوفية الخلافة في اطار تنظير خاص من موقعه الاموي ، الذي ضاقت به آنذاك حدود الولاية الشامية (33 هـ) . فكان أول القائلين بالحق الالهي لقريش ، أو ما عبر عنه بالارادة الالهية [2] ، ومتقدماً على عثمان في مقولته المعروفة عشية اغتياله . ولعل معاوية يجد في قرشيته ما قد ينافس هذا الاخير، باعتباره وريث الزعامة في البيت الاموي ، التي كانت لأبي سفيان (شيخ قريش) في مكة حتى سقوطها وفي الشام حتى وفاة أخيه يزيد. ولم يكن «قميص»الخليفة المقتول الذي ارتفع في دمشق ، الا تمسكاً بهذا « الحق » ودفاعاً عنه . . ذلك الحق الذي سيؤول من المنظور نفسه الى يزيد ، استجابة للارادة الالهية التي اختارت « أصلح » الناس في العرب لهذا الامر .

ولم يعدم معاوية وسيلة دون تسخيرها ، في التأكيد على نظريته في السيادة القرشية التي استمد منها شرعيته السلطوية . فما تضمنه الشعر السياسي آنذاك لم يكن من بنات أفكار الشعراء المادحين ، بقدر ما كان انعكاساً للنظرية الاموية في السلطة ، وتسويغها في الاسلام كما في « الجاهلية » . وكما كانت لمعاوية اداته الاعلامية في الشاعر عبد الله بن همام السلولي في الدفاع عن الحق الاموي « المقدس » [3]، كانت لعبد الملك كذلك اداته الاكثر انتشاراً في الشاعر عبد الله بن قيس الرقيات ، الذي تقلّب في ولائه بين الشام والحجاز ، قبل أن يصبح شاعر البلاط المرواني في عهد هذا الخليفة . ومن البديهي أن الشعر كوسيلة اعلامية فاعلة في ذلك الوقت ، يأخذ نصيبه من الالتزام والتوجيه ، لا سيما في الظروف غير العادية ، مع الفارق في المعطيات بين عصر وآخر . فنجد شاعر معاوية ويزيد (السلولي) ، متحاملاً على الشورى التي سقطت مع عثمان على حد قوله، حيث تتناقض في المبدأ مع الحق الالهي المتوارث . ولعلها مفارقة أن تتحول الشورى منذ ذلك الحين الى قضية محورية لدى المعارضة على اختلاف مفاهيمها ، بعد أن كانت سلاح السلطة حتى خلافة عثمان . فكانت نقطة الضعف التي استغلها خصوم النظام الاموي ، وكادت تكون

---

(1) سيف بن عمر : الفتنة ووقعة الجمل ص 38

(2) المكان نفسه

(3) عيشوا وانتم من الدنيا على حذر   واستصلحوا جند أهل الشام للبهم
ولا لمن سالك الشورى مشاورة   الا بطعن وضرب صائب خذم
طبقات فحول الشعراء لابن سلام ج 2ص 117 -118
وفي مبايعة يزيد يقول السلولي :
أصبحت راعي أهل الارض كلهم   فانت ترعاهم والله يرعاكا
العقد الفريد لابن عبد ربه ج 3ص 231

برنامجاً مشتركاً للحركات الثورية التي استهدفت الاطاحة به .

أما شاعر عبد الملك (الرقيات) ، فقد عاد الى مقولة معاوية السالفة « لا يصلح ذلك الا عليهم »[1] ، ليصيغها باسلوب تقريري ، باعطاء الامويين حق الزعامة بخلفيتها الجاهلية[2] و« تاج » الملك في الاسلام[3] . ومن الواضح أن ما عبّر عنه هذا الشاعر ، لا يختلف عن سلفه في رفض الشورى المتناقضة مع « الملكية » الاموية التي روّج لها في مدائحه . وهكذا فان شرعية الخلافة لا تلبث أن تصبح بدورها أمر واقعاً ، لا يقتصر تنظيرها على الامويين كحق الهي ، حيث وجدت منظرين أشد تأثيراً في أوساط الفقهاء ، الذين اعتبروها مرادفة للجماعة ، التي استعادت « وحدتها » بعد تنازل الحسن . فاصبحت الثورة من هذا المنظور مرادفة للفتنة كما أصبح التمرد خروجاً على هذه « الجماعة »[4] .

وهكذا فان سيادة قريش التي صنعتها « المدرسة المكية »[5] ، كأحد المحاور المركزية في الحجاز ، لم يطرأ عليها تغيير ما في (المدينة) رغم سقوط رموزها القديمة وضغط (الانصار) في الاتجاه المعاكس أول الامر . فقد اصبحت هذه السيادة اسلامية بعد أن كانت « إيلافية » من قبل ، دون ثمة تعديل في الموازين القائمة ، كما انتقل هذا الشعور مع قريش وراء حدود الحجاز ، فكانت لها صدارة الفتوح والولايات المستجدة . ولكن هذا الانتشار الذي بلغ مداه في عهد الخليفة الراشدي الثالث ، سيعقبه انكفاء ومعه اختلال هذه المعادلة تحت ضغط معادلات جديدة وبروز تيار قبلي غير حجازي على حساب قريش .

وكانت خلافة علي التي اعتمدت بشكل مبدئي على أقلية من (الانصار) وأكثرية من قبائل العراق ، ضربة قاصمة للنفوذ القرشي ، الذي فقد محوريته الاسلامية منذ ذلك الحين . كما أسهمت الخلافة الاموية ، رغم الآمال المعقودة عليها من جانب السواد

---

(1) سيف بن عمر : الفتنة وولعة الجمل ص 38 . الطبري ج 5ص 86

(2) وما نقموا من بني أمية الا (م) انهم يحلمون ان غضبوا

وإنهم معدن الملوك فلا تصلح الا عليهم العرب

ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ص 4-6

راجع أيضاً شوقي ضيف الشعر والغناء في المدينة ومكة ص 387

(3) خليفة الله فوق منبره جفّت بذلك الاقلام والكتب

يعتدل التاج فوق مفرقه على جبين كأنه الذهب

ديوان الرقيات ص 4-6 ، ضياء الدين الريس ، عبد الملك بن مروان ص 314

(4) الماوردي ، الاحكام والسلطانية ص 10 ، 64 ، 144 . المطبعة المحمودية القاهرة . رضوان السيد ، جدليات ص 22-20 .

(5) LAMMENS, La mécque p. 177

الاعظم من قريش ، في تقليص دور هذه الاخيرة بارجاعه الى النطاق الحجازي ، حيث لم يعد هذا الاقليم قلب الدولة بقدر ما أصبح طرفها الهامشي في الحياة السياسية .

واذا كانت زعامة قريش الحجازية ، قد خرجت سالمة من (السقيفة) بعد اخفاق (الانصار) في مواجهة غير متكافئة مع (المهاجرين) ، فان بضعة عوامل كانت وراء نجاح هؤلاء ، مندرجة من الخبرة الادارية والسياسية ، فضلاً عن التجارية ، في وقت كان المركز المالي لمكة يضفي عليها أهمية خاصة بالنسبة للدولة (المدينة) ، كون التجارة عصب الحياة الاقتصادية في الحجاز حتى ذلك الحين . كذلك فان أحد أبرز عوامل هذا التفوق ، ارتبط بكفاءة (المهاجرين) في القيام بدور الحكم أو الوسيط ، شأنهم في التجارة ، بين القبائل العربية دون خشية أي طرف منها في السيادة عليه ، انطلاقاً من عصبية قريش الاضعف ، بالمقارنة مع غيرها ، خاصة (الانصار) . ومن البديهي أن انفتاح مكة السابق على المراكز الحضارية ، التي أقامت معها علاقات مباشرة ، قد أسهم في ترويض هذه العصبية وتأقلمها مع المناخ الاجتماعي العام في المدينة ، بما في ذلك الصراعات الداخلية ، التي غلبت عليها « الاحلاف » دون « الايام » القبلية ، مع الفارق في الخلفية بين هذه وتلك .

الدولة والبادية الحجازية

« لعل فرضية الدافع الاقتصادي ، بتأثيره الجزئي أو العام على حركة القبائل ، متداخلة مع فرضية أشد وضوحاً ، تمسّ مباشرة الخلفية السياسية لثورة القبائل ، التي طغت فيها البداوة المتجذرة على سطحية التجربة في الاسلام »

ثمة حدث بارز في مستهل خلافة أبو بكر ، من الصعوبة فصله عن حركة الفتوح ، وهو حرب القبائل في الداخل أو ما سمي بالردّة ، التي كانت بدون شك مقدمة الانتشار العربي الاسلامي الواسع . واذا كان مصطلحاً عدم استخدام تعبير « الفتح » في اطار العمليات العسكرية التي جرت في شبه الجزيرة ، باستثناء مكة التي كان لسقوطها أهمية تاريخية ، فان الانتصار على القبائل المرتدة ، ومنها من كانت لديه قوة المنافسة الجدية مع دولة (المدينة) ، يمثل بداية طليعية لحركة الفتح التي بدأت من الداخل قبل انطلاقتها الخارجية وراء الحدود

وكانت الردّة في بعض فصولها قد ظهرت في أواخر أيام النبي [1] ، مسهمة بشكل مباشر في حل أزمة الحكم التي كانت تنسج خيوطها آنذاك في (المدينة) ، وذلك بدفعها الاتجاهات السياسية الى تجميد تناقضاتها والتكتل حول الخليفة في وجه الخطر المشترك . فهنالك ايجابيتان من هذا المنظور ، تنعكسان مع هذه الحركة على عاصمة الخلافة : الاولى سياسية ، أدت الى تسهيل أزمة الحكم في هذه الاخيرة ، وتراجع التحرك المفترض للمعارضة . والثانية عسكرية كتجربة رائدة في حرب واسعة النطاق ومتجددة الاساليب ، على نحو غير مألوف في الحروب الاقليمية ، المحدودة الامكانيات والنتائج .

وليس من السهولة الاحاطة بحجم القوة المقاتلة التي كانت في متناول الخلافة ، واذا كانت متكافئة مع خطورة المهمة وتوزّع جبهات القتال . ولكن من المرجح أن (المدينة) لم تدفع بالجزء الاكبر من المسلمين الاوائل (الانصار والمهاجرون) ، حيث اقتصرت حسب

---

(1) الطبري ج 3ص 213 -220

رواية الـزهري على أقل من ثلاثة آلاف مقاتل[1] ، وذلك تحسباً لانفجار داخلي في ظل أوضاع لا تزال غير مستقرة[2] . وكانت هذه القوة نواة الجيش الذي شاركت فيه القبائل الحجازية بنسب متفاوتة وفي طليعتها قريش غير المهاجرة وثقيف (ربما في حدود ألفين لكل منها) ، وثلاثة آلاف لمجموع القبائل المقيمة بين مكة والمدينة[3] . وهذا الرقم تقريبي وغير مستقر على الارجح ، حيث طرأ عليه ارتفاع بعد اندلاع الحرب وتعدد الجبهات . وكان الاسلوب القتالي الذي استخدم في ملاحقة القبائل المرتدة ، هو نفسه المتبع في معارك الفتوح في وقت لاحق ، بعد أن أصبح تقليداً عسكرياً خاصاً لدى العرب المسلمين .

وكانت «ذي القصّة » وهي هضبة بالقرب من (المدينة)[4] ، مركز العمليات الحربية ، بعد اخضاع وُصف بأنه « أول الفتح »[5] . ويبدو أن للتعبير دلالة النصر ، الذي جاءت بواكيره الاولى ضد القبائل المتاخمة لعاصمة الخلافة (عبس ، ذبيان وسليم . . .)[6] ، التي كان محور تمردها هذه المنطقة ، حيث اتخذ الفتح ، كمفهوم عسكري بعداً آخر ، يتعدى خضوع هذا الموقع غير المحصّن . ومن « ذي القصّة » خرج خالد بن الوليد القائد العام لجيش الخلافة ، بألويته الاحدى عشر[7] ، مستهدفاً مراكز التمرد الاكثر خطورة ، قبل توزيع قواته في معارك جانبية على أطراف شبه الجزيرة (اليمن ، حضرموت ، البحرين) . وفي أقل من عام ، كانت لديه القدرة ، من خلال قيادة موحدة وجبهة متماسكة ، على تحقيق مهمته الصعبة ، بالقضاء على هذه الحركة الخطيرة وتصفية جيوب المتمردين .

ولقد اختلف المؤرخون في تقويم هذه الحركة وتفسير دوافعها الرئيسية . . فثمة من رأى فيها ابعاداً داخلية تتمحور حول علاقة القبائل بالمدينة ، كأن تكون ثورة على الزكاة أو على « ملكية » قريش ، حيث لم تألف هذا النمط من الالتزام المركزي بالسلطة ، أو تكون احتجاجاً على قرار (السقيفة) الذي لم تشارك فيه ، ولكن فرض عليها ، كما فرضت العقيدة قبل أن يختمر لديها الايمان والاقتناع ، فظلّت هامشية التأثير في مواقفها وحياتها الاجتماعية . وثمة من جعل لهذه الحركة ، امتداداً خارجياً ، حيث القوى السياسية

---

(1) تاريخ خليفة بن خياط ج اص 81
(2) المكان نفسه . CHOUFANI, AL- RIDDAH, P. 48- 70
(3) الطبري ج 3ص 225 . راجع بحث ، خالد بن الوليد لطه الهاشمي . مجلة الرسالة ، عدد ، 66 ، ص 1654 ـ (1934)
(4) خليفة بن خياط ج اص 80 .
(5) الطبري ج 3ص 224 .
(6) خليفة بن خياط ج اص 82 .
(7) الطبري ج 3ص 225 .

المتضررة من قيام دولة جديدة في المنطقة ، اسهمت في تحريض هذه القبائل بشكل أو بآخر (1) .

على أن تواتر الدوافع المحركة لثورة القبائل ، لا يتجاوز تساؤلات أخرى قد يكون لها من الموضوعية نصيب . ولعل التوقيت الذي بدا وكأنه غير عفوي في مرحلة انتقال ليست عادية ، لم يفرض حتمية جهوية أو قضية مشتركة للقبائل المتمردة . فهل تأثرت هذه الحركة بخطوط القوافل ، التي يفترض أنها خضعت للتعديل مع انتقال النشاط التجاري ومركزية المواصلات الى العاصمة ؟ . وقد لا يتنافى البعد الجغرافي للحركة مع هذا الاتجاه ، حيث انفجرت في مراكز تجارية حساسة ، كاليمامة (حنيفة) والبحرين (بكر) ، بما لهما من أهمية في تجارة الخليج الفارسي . وربما كانت الاولى التي وُصفت بأنها أكثر الوديان « نخيلاً وثمراً من سائر الحجاز » (2) ، معنية بالمتغيرات التي استهدفت «ايلافها» مع قريش ، حيث كانت أحد المصادر لتموين هذه الاخيرة بالحبوب (3) . ويبدو أن تحكم (المدينة) بأسعار هذه السلعة ، بعد تحوّل المركز التجاري اليها ، وما رافقه من تكاليف اضافية نتيجة لتعديل خط القوافل من مكة الى العاصمة ، قد أوجد تحفظاً نحو ادارة هذه الاخيرة التي قيّدت أرباح التجار وهذّبت كثيراً من وسائلهم القرشية القديمة (4) . .

ولعل فرضية الدافع الاقتصادي بتأثيره الجزئي أو العام ، على حركة القبائل ، متداخلة مع فرضية أشد وضوحاً ، تمسّ مباشرة الخلفية السياسية لثورة القبائل ، التي طغت فيها البداوة المتجذرة على سطحية التجربة في الاسلام . ولذلك بدت خارج معركة (السقيفة) وصراع التكتّلات في (المدينة) ، الا ما يصيب مصالحها التقليدية ويلحق بها الضرر . واذا كان لها من موقف في هذا السبيل ، فهو ضد الاسلام كمضمون جماعي وحضري ، متناقض في المبدأ مع فردية القبائل وبدواتها المتغلبة . وكان هذا التصادم قد ظهر بشكل محدود في أعقاب الهجرة (5) ، التي كانت في ذاتها نمطاً متطوراً من الاستقرار ، غير مألوف لدى المنظومة البدوية السائدة في شبه الجزيرة . فالردة من هذا المنظور ، تعني الثورة على (المدينة) كنظام غير متعايش مع نمط الارتحال والغزو وشتى « القيم البدوية » ،

---

(1) عبد الحميد بخيت : عصر الراشدين ص 70 وما بعدها .
(2) ابن حوقل : صورة الارض ص 38 .
(3) جواد علي : المفصل ج 7ص 38 .
(4) LAMMENS, La Mécque P 245
(5) روم لاندو : الاسلام والعرب ص 34

التي أصبحت تمـرداً على النظـام وخروجاً على مبـدأ الجماعـة ، وهما من دعائـم الدولة الاسلامية .

ومن ناحية أخرى ، فان الانتقال السـريع في ولاء الجزء الاكبر من القبائل بعيد سقوط مكة ، أحـدث لديها شيئاً من ازدواجية الانتماء . فقد شعر رؤساؤها باضطراب سيادتهم على جماعاتهم ، عندما تحولوا الى جباة للصدقات منها ، كوسطاء مع الدولة أو موظفين لديها تستدعيهم عند الحاجة ، بعد أن أصبحت محور هذه السيادة . وهذا ما أصاب الزعامة القبلية بضربة شديدة ، نتيجة الافراغ من رموزها الاكثر أهمية ، وذلك بتدجين رؤساء القبائل وقطع مورد العيش التقليدي ، سواء الغزو بالنسبة للفئات الظاعنة ، أو ضرائب المرور بالنسبة للفئات النازلـة على طرق القوافـل ، حيث أُلغيت بدورها مع الغاء « الايلاف » وانتقال هذا الحق الى (المدينة) .

واذا كانت هذه الحركة في جانب سياسي منها ، مدفوعة بهذا الاعتبار كردة فعل على تحجيم البداوة في شبه الجزيرة ، فانها في جانب سياسي آخر ، لم تكن بعيدة عن تطورات (المدينة) بعد غياب النبي ، التي جاءت بأبي بكر الى الخلافة . فثمة من استثنته هذه الاخيرة من موجة الردة ومنحته البراءة بعد مقتله، وهو زعيم بني حنظلة التميمي مالك بن نويرة . فقد لا يكون تحركه الغامض ، منفصلاً عن موقف خاص من هذه التطورات (2) ، عوقب عليه بالقتل ، ربما وجدنا تفسيراً له في القرار السـريع الذي انتهى الى هذه النتيجة ، كسابقة متميزة في حرب الردة ، حيث سقط خارج نطاق المجابهة المسلحة التي أودت بالآخرين (3) .

وهكذا فان البداوة كنظام اجتماعي واقتصادي ، لم تتعاطف في العمق مع الاسلام الذي توجّه منذ بداياته الى المجتمعات الحضرية في الحجاز ، متفادياً الاتصال الجدي بالقبائل البدوية ، المرتهنة لمواردها المعيشية غير المستقرة . فقد كانت الكلمة الفاعلة آنذاك للمدن (الجماعة) التي مثّلت التيّار المتصاعد في شبه الجزيرة ، المتصادم حكمًا مع تيّار البداوة (الفردية) بقبائلها المتبعثرة . ولم يكن يجمع بينهما أكثر من تعايش مرحلي ، فرضته المصالح المشتركة للاتجاهين حيث تضارب كلاهما في الواقع مع الآخر ، تحت تأثير تطور الحركة التاريخية ، التي جعلت من الاتجاه الحضري ، على قلته العددية في مركز التفوق على الاتجاه الآخر ، بحيث أصبح ذلك أكثر بلورة إبّـان السيادة القرشية في مكة والموقف غير الودّي الذي تحكّـم في علاقاتها الضمنية مع البدو(4) .

---

(1) الطبري ج 3ص 243 .

(2) عبد المنعم ماجد : التاريخ السياسي للدولة العربية ج 1ص 149 .

(3) خليفة بن خياط ج 1ص 84 . الطبري ج 1ص 243 .

(4) Lammens, la République Marchande de la Mécque: p. 53

ولقد برز التناقض واضحاً بين دولة (المدينة) والقبائل المتاخمة لها ، بعد تذبذب الموقف البدوي من الاسلام . وكان الاختيار محسوماً لدى النبي ، الذي رفض مهادنة هذه القبائل المتقلبة حيناً والمتآمرة حيناً آخر ، الا في نطاق الدولة . على أن المجابهة مع البداوة كانت في الوقت نفسه جزءاً من الصراع المحوري ضد القوى الوثنية واليهودية المناهضة للدولة . فقد أدّت هزيمة هذه القوى الى تقلّص النظام القبلي وانحسار دائرة الاختيارات المستقبلية أمامه ، بما في ذلك الحياد ، بعد انتصار تيّار على آخر . ولكن العلاقة مع النظام الجديد لم تتعد الولاء لشخصية النبيّ ، انطلاقاً من مفهوم الارتباط المعنوي بشيخ القبيلة أو سيدها المطاع ، في ظلّ اطار أكثر مركزية .

وبسقوط مكة ، آخر خط دفاعي للنظام القبلي ، بلغت المجابهة مع الاسلام ذروتها في (حنين) ، كنتيجة مباشرة لفتح هذه الاخيرة [1] . ولم تكن هذه موقعة عادية على هامش الفتح ، ولكنها كانت معركة البداوة بأقوى قبائلها (هوازن ، ثقيف) : [2][لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين اذا اعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين . ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وانزل جنوداً لم تروها وعذب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين] [3] . ومن هنا كانت مؤشراً الى ركود المعارضة البدوية ضد النبي واعترافها الشكلي بدولته ، مقتصرة في تعاطيها مع هذه الأخيرة على الجانب السياسي من الاسلام ، بينما المحتوى الديني ظلّ مجهولاً أو كاد ومرتهناً لعلاقة ظرفية مع النبيّ مؤسس الدولة ومحورها ، انطلاقاً من هذه الذهنية القبلية .

وكانت وفاة والنبي قبل تطور هذه العلاقة من المهادنة الى الاحتواء ، تخفي وراءها أزمة أخرى موقوتة غير السقيفة ، انفجرت فيما عرف بحركة الردة بعد شهور قليلة من هذه الاخيرة . واذا كانت أزمة (الانصار) في ذلك الوقت محصورة في تحقيق مشاركة متكافئة أو نسبية مع (المهاجرين) في السلطة ، فان أزمة القبائل كانت أوسع دائرة في ثورتها على مركزية (المدينة) ، المرتبطة معها بحلف مؤقت عبر شخصية النبي . فقد كشفت هذه الحركة سطحية الولاء القبلي للدولة واضطراب وحدتها السياسية ، التي كان على الخليفة الاول أن يستعيدها قوية صلبة . وبالفعل فان المجابهة الحقيقية مع البداوة انتقلت الى أبي بكر ، فكانت أولى مهماته الخطيرة ، حيث لم يكن اعتراضها عليه الا رفضاً للاستمرارية في النظام الجديد ، المتعارضة مع التأرجح القبلي والنزعة الاستقلالية وما يصب في البعد السياسي الرئيسي لحركة الردّة . فكان ما قاله (الحطيئة) في خلافة أبي

---

(1) بدأت هذه المعركة بعد نصف شهر من فتح مكة . تاريخ الطبري ج 3ص 125 .

(2) المكان نفسه ج 3ص 125 .

(3) سورة التوبة الآية رقم 24 ، 25 .

بكر ، يعبّر عن مضمون العلاقة بين البداوة المتزعزعة والدولة الصاعدة المستمرة :

أطعنا رسول الله مذ كان بيننا فيا لعباد الله ما لأبي بكر
ايورثها بكراً اذا مات بعده فتلك لعمرو الله قاصمة الظهر
ابوا غير ضرب يجثم الهام وسطه وطعن كأفواه المزققة الحمر
فقوموا ولا تعطوا اللئام مقاده وقوموا وإن كان القيام على الجمر[1]

وقد يحمل قول الحطيئة ، على عفوية أو قصد ، صوت البداوة المتحركة بأقوى قبائلها في شبه الجزيرة العربية. فكان وضوح السيادة القرشية الجديدة عشية وفاة النبي وانتقال الارث العظيم الى خليفته أبي بكر ، أحد حوافز هذا التمرد الذي استهدف الانتماء القرشي في الخليفة ، قبل انتمائه الاسلامي . ذلك أن هذه القبائل التي « تآلفت » من قبل مع مكة في نطاق مصالح متبادلة ، دون ثمة هيمنة سياسية مباشرة ، رفضت تحوّل هذه العلاقة الى تبعية الزامية مصحوبة بالزكاة ، واجدة فيها اتاوة قرشية أكثر منها ضريبة يقررها الولاء للدولة[2] .

ومن هنا فان خطورة هذه الحركة ، كونها تمثل في المحتوى السياسي الغالب ، أحد أهم فصول السقيفة التي انعطفت بالخلافة نحو تحدّيات مصيرية ، كانت في طليعتها حركة الردّة . على أن كفاءة الخليفة القوي وتفوق الاداة العسكرية ، الخارجة من تجربة فذّة مع النبي، فضلاً عن صلابة الجبهة السياسية في (المدينة). . كل ذلك تضافر أمعاً في التصدي لهذه المحنة وتذليل أول محاولة تستهدف وحدة الدولة في نطاق حرب مسلحة . كما تراجعت البداوة كتيار « متغلب » في شبه الجزيرة ، لتصبح أكثر التزاماً بالواقع الذي تمردت عليه ، عندما أخذ بريق المدن المزدهرة يجتذب تلك القبائل وتستأثر بحماستها الفتوح ، حتى غدت مادتها الفاعلة منذ بدايات العقد الثاني للهجرة .

---

(1) ديوان الحطيئة ، ص 71 -72 .
(2) ظهرت بوادر التململ من الزكاة في أواخر أيام النبي . وقد ورد في تاريخ الطبري أن وفوداً من العرب « يقرون بالصلاة ويمنعون الزكاة » جاءت اليه « فلم يقبل ذلك منهم »ج 3ص 221 .

الحجاز والفتوح

« وأخاف ان قسمته ـ السواد ـ
ان تفاسدوا بينكم في المياه »
عمر بن الخطاب
(أبو عبيد ، الأموال)

كانت الدولة بعيد وفاة النبي في مطالع العام الحادي عشر للهجرة ، قد حققت فيما سمي بوحدة الجماعة [1] في شبه الجزيرة العربية ، التي تكرّست عملياً بفتح مكة وموقعة حنين . فقد سقطت مع الاولى ، رموز الوثنية ومنظومة « الايلاف » ، وانكفأ مع الثانية تيّار البداوة ، محدثة فيه هزّة عميقة . ولكن وحدة الدولة ، لم تتحقق الا في عهد أبي بكر ، بعد القضاء على حركة الردّة وربط القبائل بالدولة في أطار متماسك من المركزية السياسية . ولا ريب أن وجود شخصية كهذه على رأس السلطة بعد النبي ، شديدة التأثر به والالتزام بالاسلام ، كان وراء انطباع هذا العهد بسمة خاصة ، كاستمرار لسلفه ومتصل به . فما لم يقم النبي المؤسس باستكماله ، عمد أبو بكر الى تنفيذه ، كنائب له (خليفة رسول الله) ، بدون اعطاء نفسه حق التشريع أو المبادرة ، بما يتجاوز معالم السياسة التي اختطها النبي [2] « وانما أنا متبع ولست بمبتدع » [3] . ومن البديهي أن مهمة كتلك التي قام بها أبو بكر ، في مرحلة عبور خطيرة من عصر الى آخر أو من النبوة الى الخلافة ، لم تكن مهمة متواضعة ، وانما كانت الخطوة الاولى الانتقالية في طريق الدولة الموحدة كما توسم النبي ملامحها المستقبلية .

وكانت حملة تبوك ، مقدمة جذرية لحركة الفتوح التي وضعت الدولة الصاعدة على مفترق جديد . فقد جاء توقيتها بعد عام من سقوط مكة (9 هـ) ، ومسبوقة برسائل النبي الى الملوك والامراء بمن فيهم رؤساء القبائل على أطراف شبه

---

(1) رضوان السيد ، من الشعوب والقبائل الى الامة . مجلة الوحدة ص 58 .
(2) ابراهيم بيضون ، التّوابون ص27 .
(3) الطبري ج 3ص 211 .

الجزيرة[1] . واذا تجاوزنا المواقف المتفاوتة ازاء هذه الدعوة ، فان اقترانها بعمل عسكري وبقيادة النبي نفسه ، يضع مشروع الدولة غير الحجازية في اطاره التنفيذي ، متكاملة فيه الدعوة مع الحرب ، دون أن يكون ثمة تلازم بالضرورة بين الوسيلة والهدف. وجاءت محصلة هذه الحملة التي غلب عليها الطابع التفاوضي مع عرب الشام (عاملة ، لخم ، جذام) [2] ، مجموعة من مُعاهدات الجوار[3] . ولعل أهمية المنطقة الاقتصادية ، حيث مراكز هذه القبائل ، التي تصل الحجاز باسواق الشام ، كانت من دوافع حملة النبي الملحة التي كانت آخر غزواته »[4] ، محققاً خلالها أول حضور معنوي للاسلام ، وراء حدود شبه الجزيرة ، وفي منطقة حيوية بالنسبة لدولته الناشئة . ولقد عبّرت هذه المحاولة بما حققته من نتائج ، عن مضمون السياسة الخارجية للنبي ، حيث كانت هذه المنطقة في اولويات اهتمامه ، مؤكداً ذلك في حملة اسامة بن زيد ، التي نفّذها بشيء من الاصرار في اخريات أيامه ، وكانت لا تزال على أميال قليلة من المدينة (الجُرف) [5] في طريقها الى الشام عندما توفي النبيّ .

وكان أبو بكر ملتزماً بكل ما خطط له النبي بما في ذلك حملة اسامة ، التي تابع تنفيذها رغم الاحداث العاصفة آنذاك في (المدينة) وخارجها ، وتردد قائدها في استكمال المهمة[6] ، ربما تفادياً للابتعاد عن عاصمة الخلافة دون أن يكون له دور في مثل تلك الظروف . ولكن حملة اسامة يكتنفها الغموض بعد ذلك ، حيث طغت عليها حروب الردّة التي استأثرت بكل اهتمام الدولة . ويبدو أنها لم تحقق ما يذكر من النتائج العسكرية ، واقتصرت اخبارها في روايات المؤرخين على المسافة الزمنية التي امتدت بين الخروج من (المدينة) والعودة اليها ، والتي تراوحت بين الاربعين والسبعين يوماً[7]. على أن هذه الحملة من منظور آخر، تؤكد حتمية الارتباط بالشام ، كأحد الخيارات الضرورية لخروج الدولة من العزلة . وقد جاء تنفيذها ما يتعدى الالتزام الادبي بقرار سابق ، الى تبني خطة توسعية في الاتجاه المرسوم ، تفرضها تلك المرحلة بشيء من الالحاح .

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 77 -78
(2) البلاذري ، فتوح ص 71 .
(3) تبوك ، ايلة ، اذرح ، مقنا ، جرباء ، دومة . المكان نفسه . تاريخ الطبري ج3 ص146 .
(4) ابن حزم : جوامع السيرة ص 249 .
(5) تاريخ خليفة بن خياط ج 1 ص78 .
(6) المصدر نفسه ج1 ص78-79
(7) المصدر نفسه ج اص 79 . الطبري ج 3ص 221 .

وهكذا جاءت دعوة أبي بكر بعيد اخماد تمرّد القبائل « أهل مكة والطائف واليمن وجميع العرب بنجد والحجاز » حسب قول البلاذري للتوجه الى الشام ، [1] ، و « يستنفرهم للجهاد ويرغّبهم فيه وفي غنائم الروم » [2] ، كما يضيف المؤرخ نفسه . ويتوجه بيان الخليفة كما يتضح لنا الى المسلمين الجدد ، (لا سيما قريش غير المهاجرة وحلفائها من ثقيف فضلاً عن اليمن) ، مستحثاً اياهم على الجهاد ، الذي لم يعرفوا من مضمونه الاسلامي الا القليل في ذلك الوقت . ولذلك جاء الترغيب « في غنائم الروم » ، ملامساً غرائز البدو خاصة ، الذين اعتادوا هذا النمط الحياتي وألفوه .

ولكن دعوة الخليفة تحملنا على التساؤل ، عن حجم القوة المسلحة التي شكلها هؤلاء في الفتوح الاولى ومدى تأثيرهم في توجيه مسارها العسكري خاصة في معارك الشام؟ولعلنا نجد صعوبة في تحديد الاجابة على هذا السؤال، لخلو الروايات التاريخية من أرقام دقيقة أو نسبية ، حول الاطراف القبلية المشاركة فيها ، وذلك لان جيش الخلافة الذي تمّ تشكيل نواته منذ هجرة النبي ، لم يكن منفصلاً عن تطور الاحداث في شبه الجزيرة ، سواء تمثّلت بالسقيفة أو الردّة . فهذا الجيش ، هو في صميم دائرة الصراع بين التيارات السياسية آنذاك ، ومرتبط عضوياً ، بقياداته ان لم يكن بأكثريته بالفريق الذي آلت اليه السلطة في (المدينة) .

لقد كانت الاداة العسكرية الفاعلة في الدولة ، هي قوة (المدينة) من قدامى المسلمين ، بتجربتها القتالية الفذة التي صهرتها حروب السرايا والغزوات فضلاً عن الردّة ، حيث تألفت مجموعة من القيادات البارزة ، خاصة من المهاجرين [3] . فهذه القوة كانت عصب الجيش الذي أعاد تشكيله الخليفة الاول ، مدعمًا بعناصر أخرى رديفة من قبائل الحجاز ونجد فضلاً عن الطائف واليمن . وكانت نواته المتحركة الى جبهة الشام « ثلاثة الوية » عقدت لثلاثة من القادة القرشيين [4] . وربما تذبذبت أرقام الجند في « اللواء » بين ظروف وأخرى ، حيث لم يكن لها مدلول عسكري دقيق في روايات المؤرخين الذى استخدموا هذه الكلمة . فقد تراوح عدد الجند فيه بين ارتفاع

---

(1) البلاذرى : فتوح ص 115 .

(2) المكان نفسه .

(3) خالد بن الوليد ، عمرو بن العاص ، عكرمة بن أبي جهل ، شرحبيل بن حسنة (حليف بني جمح) . البلاذري ، فتوح ص 115 . ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج 2ص 346 .

(4) خالد بن سعيد بن العاص بن أمية . شرحبيل بن حسنة ، عمرو بن العاص السهمي ، فتوح البلدان ص 116- 115 .

وانخفاض ، تبعاً لطبيعة المعركة وحجمها ، أو استجابة المتطوعين في « اللواء » الى آخر ذلك .

وهكذا فان التشكيلة العسكرية الاولى لجيش الخلافة، غلبت عليها عناصر « مدنية » من قدامى المسلمين ، مع غلبة المهاجرين القيادية بصورة خاصة . فدعوة الخليفة التعبوية الآنفة ، لم تكن موجهة الى هؤلاء ، وانما للمسلمين الجدد الذين التحقوا بالجيش المركزي كقوة مساندة. ذلك أن حداثة ارتباطهم بالدولة ومواقفهم منها بعيد وفاة النبي ، تحول دون اتخاذ دور أكثر تقدماً وتأثيرا في الفتوح الاولى . ولأن الخلافة لم تكن قد وثقت بعدُ بهم ، حيث لا زال ولاؤهم سطحياً ، فقد لجأت الى ابعادهم عن شبه الجزيرة ، بدون أن تكون مرغمة في الوقت نفسه على افراغ (المدينة) من جميع قواتها ، التي كان لها دور أمني في الداخل بالاضافة الى دورها العسكري على جبهات القتال الشامية والعراقية .

لقد كانت الصدارة اذن للمهاجرين في حركة الفتوح ، ليس فقط في القيادات القرشية البارزة ـ خالد بن الوليد المخزومي (الشام والعراق) ، يزيد بن أبي سفيان الاموي (الشام) ، عمرو بن العاص السهمي (الشام ومصر) ، سعد بن أبي وقاص الزهري (العراق) ـ ولكن في « المجلس العسكري » الذي كان يستشيره الخليفة آنذاك وهو يمثل وجوه قريش بغالبية فروعها المهاجرة (عمر بن الخطاب (عدى) علي بن أبي طالب (هاشم) ، عثمان بن عفان (أمية) ، طلحة بن عبيد الله (تيم) الزبير بن العوام (أسد) ، عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص (زهرة) ، أبو عبيدة بن الجراح (الحارث بن فهر)[1] . ولكن (الانصار) رغم ابعادهم المقصود عن القيادات العسكرية ، كما سبق الابعاد عن مراكز النفوذ في السلطة السياسية ، فان ذلك لم يقلل من أهمية دورهم في حركة الفتوح ، حيث شكلوا مع (المهاجرين) القوة الطليعية[2] على جبهات الشام والعراق . فهم يثبتون مرة أخرى عمق التصاقهم بالعقيدة والتزامهم بـ « وحدة الجماعة » ، التي انطلقت من (المدينة) ومن ثم بـ « وحدة الدولة » التي جسّدتها الخلافة ، وذلك على حساب طموحهم السياسي الذي تصدى له المهاجرون بعنف .

لقد تمت حركة الفتوح الاولى في لحظة تاريخية خاصة ، الى درجة

---

(1) من قريش الظواهر . محمد فرج ، الفتح العربي للعراق وفارس ص 109
صالح العلي ، محاضرات في تاريخ العرب ص 335 .
(2) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 37 .

يصعب معها تحديد عوامل النجاح التي أدت الى هزيمة الدولتين الاعظم في ذلك الحين ، بانهيار الاولى وتحجيم الثانية . واذا كان اهتمامنا بهذه الحركة ، يصب في اطار ما عكسته على الوضع الحجازي من جوانبه السياسية والاجتماعية ، فان السرعة الخاطفة التي تحققت فيها تلك الانتصارات ، تضع الباحث أمام قضية شائكة وتستوجب وقفة عجلى منها ، حيث كانت محور المتغيرات الجذرية ، سواء التي مرّت بها الدولة الصاعدة أو التي أدت الى قلب موازين القوى الكبرى لمصلحة الاخيرة . فقد كانت السياسة التوسعية كما أسلفنا ، امتداداً لسياسة النبي ، التي كانت واضحة التركيز على الشام(1) ، الاكثر اتصالاً في جغرافيتها واقتصادها بالحجاز ، مركز الدولة الجديدة . وفي ضوء هذا الواقع ، كان التصدّي لهذه المسألة ينطوي على شأن حياتي كما هو أمني بالنسبة لها . وفي هذه الحالة لم تكن العقيدة ، كباعث ديني يرمي الى نشر الاسلام فقط من منطلق دعوته العالمية ، بل فعلاً سياسياً يتمتع بالطابع الاحتوائي لكافة ممارسات الخلافة بما فيها الشؤون الدينية(2) .

وعلى الرغم من ظهور بواكير العمليات العسكرية في العراق ، على يد احدى القبائل الكبرى (بكر بن وائل) التي كانت تعيش على تخومه(3) ، فان المعركة الحقيقية التي شغلت الخلافة تمحورت على جبهة الشام . حيث طغى الاهتمام على كافة الجبهات بما فيها العراق . وكان وراء الانتصارات الساطعة آنذاك بطابعها « المدني » كما أشرنا ، نخبة المهاجرين والانصار ، الذين حققوا انتصار الاسلام من قبل في شبه الجزيرة . فقد اندرج هؤلاء طواعية في موجة الفتوح واندمجوا حتى الانصهار في الجماعة ، فجاء التزامهم بها تعبيراً عن حاجة موضوعية ملحّة . وكان لا بدّ أن يدفع ذلك بالمقاتل الى درجة من « التسيّس » ، ليدرك جيداً ابعاد المشاركة في معركة ليست مجهولة لديه(4) .

ان هذه الفتوحات التي بدت غير عادية في رأي المؤرخين ، سواء التقليديين منهم ، الذين أحاطوها بشيء من الصوفية الخاصة ، أو المتجددين الذين رأوا فيها استجابة لضغوط الواقع الاقتصادي على شبه الجزيرة ، أو ربما استمراراً لحركة الهجرة السامية الى الشمال(5) ، فلانها تمت في ظروف غير عادية وتزامنت مع دعوة فريدة ،

---

(1) ينسب الى أبي بكر قوله : « لفتح قرية في الشام أفضل عندي من فتح بلد في العراق » . ياسين سويد ، معارك خالد بن الوليد ص 213

(2) الماوردي ، الاحكام السلطانية ص 3 . A. Sanhoury . Le califat. Paris, 1926, t 4, P. 53- 61

(3) DONNER, the Bakr b. wà il, P. 17, 30.

(4) ابراهيم بيضون ، ملامح التيارات السياسية في القرن الاول الهجري ص39 .

(5) I. GOLDZIHER, le Dogme et la loi de l'Islam p. 123

في اتخاذها لاول مرة في التاريخ ذلك البعد الجماهيري المتميز ، ألذي كان أحد أهم انجازاتها في تلك الحقبة من العصور الوسطى . ومن ناحية أخرى ، فانها اللحظة التاريخية ، التي استوعبت التوقيت كما التحرك ، وكذلك الاوضاع السياسية لدولتين تعيشان على حدود الماضي ، تفتك بهما العزلة والصراعات على الحكم ، فضلاً عن الحروب الخارجية الطاحنة(1) .

كانت جبهة الشام، المحطة الخطيرة في حركة الفتوح، التي كان انتشارها وثيق الصلة بالانتصارات الاولى في عهد أبي بكر . ومع انتقال السلطة الى عمر بن الخطاب ، تابعت الجيوش العربية الاسلامية انتصاراتها الباهرة ، وهي ذروة ما وصلت اليه في النصف الاول من هذا القرن . ولعل ميزة هذا العهد ، أنه مثّل بكثير من الوضوح ، ما سمّي بالخلافة الراشدية بمضمونها الاسلامي الالتزامي كنظام حياتي متكامل . ففي العهد السابق كان للحكم ، على أهميته في ترسيخ وحدة الدولة ، سماته الانتقالية بين عصري النبوة والخلافة ، بما رافق ذلك من ممارسة أكثر « شوروية » مع كبار الصحابة من (المهاجرين) ، الذين شاركوه هذا القرار السياسي والعسكري(2) .

ولكن عهد عمر تجاوز حدود سلفه ، باتخاذه بدايات الشكل « المؤسسي » للدولة، متجاوباً مع تحدّيات المرحلة وظروفها الجديدة. فقد أصبحت (المدينة) عاصمة دولة واسعة الاطراف ، تدار منها آلة الحكم بصورة مركزية . ولكي تستطيع الخلافة استيعاب مواردها ومراقبة عمّالها وتحركات جنودها ، كان ظهور (الديوان) (3) ، تحت تأثير عائدات الفتوح من أموال الغنائم والخراج « القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج ، واحصاء العسكر بأسمائهم وتقدير ارزاقهم وصرف اعطياتهم » (4) . فجاء ذلك مؤشراً للانتقال من القاعدة البسيطة في المعاملات ، القائمة على التوزيع المباشر للاموال ، الى قاعدة متطورة في تنظيم عائدات الخلافة وتوزيعها حسب جداول واحصاءات دقيقة ، باشراف (صاحب بيت المال) ، الذي كانت له سلطة واسعة ، ربما تضاربت مع

---

(1) كلود كاهين ، تاريخ العرب والشعوب الاسلامية ص 43 ترجمة بدر الدين القاسم

(2) مشاركة عمر التي وصلت احياناً الى حد التدخل مباشرة في القرار، بصرف النظر عن قبول الخليفة أو رفضه.
راجع حادثتي خالد بن سعيد بن العاص وخالد بن الوليد في الطبري ج 4ص 28 ، 38 .

(3) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 153 .

(4) ابن خلدون ، المقدمة ص 430 . أحمد فريد الرفاعي ، عصر المأمون ج ا ص6

الخليفة نفسه ، اذا تجاوز الاخير أو أحد من مساعديه حدود ما تقرره السجلات في الديوان المذكور[1] .

وكان تهافت المال على (المدينة)[2] واضحاً في « عطاء » عمر ، الذي اتبع فيه قاعدة الاسبقية في الاسلام ، دون أن تكون مجردة من الخلفية السياسية ، وذلك بتقديم بني هاشم على غيرهم من المسلمين[3] . فكان العباس الاوفر نصيباً ، كونه آخر اعمام النبي الاحياء ، وما يمثله من موقع بارز في اسرته ، فضلاً عن علاقاته القرشية الجيدة في مكة . وربما تساوى بنو أمية مع الهاشميين ، على نحو ما انفرد به (اليعقوبي) . ولكن المرجّح أن المساواة أن صحت ، قد تكون مع (المهاجرين) منهم ، خاصة قبل (بدر) ، دون الفئة المكية بزعامة أبي سفيان وأسرته[4] . على أن هذه الموجة المفاجئة من الثراء في عاصمة الخلافة أو « الحمول من الذهب والفضة والجواهر النفسية والثياب الفاخرة المتتابعة عليها»[5] خلقت حالة من انعدام التوازن ، بحيث لم يعد ممكناً تفادي الانفجار بعد غياب الخليفة القوي .

ان ثمة مؤشرات ليس من السهولة تجاوزها ، عكست تأثير حركة الفتوح على الحجاز الراشدي ، فكان لا بد أن تتضارب نتائجها مع شخصية الاقليم المحورية التي استمرت بصورة أكثر تألقاً منذ القرن السادس الميلادي . ولعل شخصية عمر ، بما تمثله من ارتباط وثيق بروحية العصر ، شكلت مفترقاً هاماً بين خطين تاريخيين : الاول ، مركزي تجسده محورية الحجاز ونقطة الثقل في الدولة الواسعة بكل متغيراتها الجذرية . والثاني اقليمي ، يمثل الانتقال القسري الى الطرف منها ، بعد أن كان في صميم الحدث اليومي . ومن هذا المنظور ، فان شأناً سيكون للحجاز قبل اغتيال عمر وشأناً آخر بعده ، حيث انحصر دوره السياسي في ردّ الاعتبار لشخصيته المركزية المفقودة . ومن هنا اقترن سقوط الحجاز بسقوط الخليفة ، لان هذا الاخير كان قادراً ربما بشيء من الصعوبة على تحقيق التوازن المطلوب ، بين الاتجاهات السياسية المتجاذبة حول السلطة ، التي أخذت في « الزحف » آنذاك الى خارج الاقليم الحجازي .

---

(1) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص 157 . احمد فريد الرفاعي ، عصر المأمون ج 1ص 6

(2) « فان شئتم نكيل لكم كيلاً وان شئتم نعد لكم عددنا » من قول منسوب للخليفة عمر . أبو يوسف ، كتاب الخراج ص 49

(3) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 153 .

(4) المكان نفسه . راجع أيضاً أبو يوسف ، الخراج ص 47 .

(5) ابن طباطبا ، الفخري في الآداب السلطانية ص 83 .

ومن الواضح أن ضغوطاً كانت تدفع في هذا الاتجاه ، على حساب المركزية الحجازية ، المستهدفة منذ بدايات الانتشار العربي الاسلامي على جبهات الفتوح المختلفة . فكان حتمياً أن يؤدي ذلك الى مجموعة من المحصلات التي كان لها تأثيرها في هذا السبيل :

1 ـ التفريغ البشري ، الذي أحدثه تجنيد الطاقات الشابة في الحجاز ، بعد خروجها للقتال والاستقرار في المراكز الجديدة (الامصار) . ولقد كان جلّها من المدن التي أصابها الكثير من التخلخل السكاني ، في الوقت الذي تراجعت فيه القبائل البدوية حيناً الى صحرائها قبل أن تأخذ دورها السياسي اللاحق .

2 ـ الثراء الذي انصّب على عاصمة الخلافة « أرى مالاً كثيراً يسع الناس »(1) ، وأشاع فيها مناخاً من الترف الاجتماعي المفاجيء ، شجّع الكثيرين على تعزيز ثرواتهم والهجرة الى مصادرها في البلدان المفتوحة . وسيكون ذلك من أسباب الازمة السياسية التي أطلق عليها المؤرخون الاوائل اسم « الفتنة » ـ كتعبير متلازم مع الثورة على السلطة ، دون التمييز في الدوافع أو الظروف ـ حيث جرّت وراءها سلسلة من الاغتيالات ، بدأت بعمر وانتهت بعلي .

3 ـ انعدام التلاؤم الجغرافي نتيجة الانتشار التوسعي ، بحيث بات من الصعوبة ، ان لم يكن من المستحيل ، حكم الدولة المترامية من (المدينة) . وكان انتقال علي الى العراق بعيد توليه الخلافة ، تتويجاً لهذا الشعور بفقدان الدور المركزي للعاصمة الاولى .

4 ـ امتداد الهيمنة القرشية وراء الحجاز ، اسهم في تفجير حساسيات عرب الامصار ، في وقت ركدت فيه موجة الفتوح بعد اغتيال عمر . ومعنى ذلك أن القاسم المشترك ، الذي جمع القبائل العربية بما فيها (الانصار) ، حول (المهاجرين) ، أخذ في التقلص بعد أن بلغ ذروته من التلاحم في القضيتين المصيريتين الاهّم : الردّة والفتوح .

وهكذا جاء اغتيال عمر ، ليضع الخلافة الراشدية ، تلك الصيغة النموذجية المتوازنة ، على مفترق لعله الاكثر خطورة ، حيث لم يكن من السهولة الخروج منه دون انعكاس سلبيات النتائج المستجدة على الدولة في الشكل والمضمون . فالاسلام من منظور ما حققته تجربة النبي في (المدينة) ، من صيغة متكاملة في الشروط

---

(1) من قول منسوب لعثمان الى عمر . الطبري ج 4ص 23 .

والاسس كدعوة ودولة ، لا بدّ أن يتأثر اختلال احداهما بالآخر ، لا سيما الاولى التي تفتقد فيها الثانية المسوغ المبدئي . فلم يكن غريباً أن يؤدي ذلك الى فرز سياسي أشد وضوحاً ، تمخّض عن انتصار تيّار وهزيمة آخر . ولم يكن مجرد تدبير عفوي انتقال السلطة أو تقريرها ، بتلك الطريقة الغامضة الى الاتجاه غير المقرب من الخليفة وبتمهيد مسبق منه . بالاضافة الى ما يحدثه تفريغ الخلافة نتيجة لذلك ، من دورها الاساسي كحلقة مركزية تجتمع فيها الدعوة والدولة . وهذا ما تصدى له عمر بكل ما أوتي من قوة ، رغم العداوات السياسية التي احاطت به ، نتيجة موقفه المتصلب ، الذي ربما أسهم في اغتياله .

ان اغتيال الخليفة الذي اتّخذ مثالاً في عدالة شخصيته واستقرار عهده ، على نحو تلك الصورة المضطربة التي وردت في الروايات التاريخية ، تدفع الباحث الى التوقف عند هذه الحادثة ، خاصة وانها تجاوزت الاطار الفردي أو الشخصي ، الى المؤسسة نفسها التي أخذت تنهار بعد ذلك وتفقد ملامحها الحجازية بسرعة غير عادية . ولعل بضعة احتمالات ، قد لا يمكن فصلها عن حادثة كهذه ، ليست سابقة في الاسلوب فقط وانما في الدوافع غير المسوّغة لارتكاب جريمة سياسية على هذا المستوى ، بالمقارنة مع اغتيال الخليفتين اللاحقين . ولعل ما ورد في « خراج » أبي يوسف لا يبتعد عن هذا الاتجاه ، الذي أدى الى ظهور فئة معارضة لسياسة الخليفة ، بما فيها « العطاء » المتفاوت . وقد كانت بوادر هذه العلاقة المتشنجة في القول المنسوب لعمر « لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه »[1] . فكان هذا الموقف موجهاً ضد « التآلف » القرشي في الاسلام ، حيث رفضته « المؤلفة قلوبهم »[2] ، بعد مشاركتها المتكافئة في حركة الفتوح .

وهكذا فان الاغتيال الذي استهدف الخليفة القوي ، يأخذ ملامحه غير العفوية ، عبر تفجير أزمة كان الاخير قادراً على اخمادها أو تجميدها بشخصيته القوية وسياسته التوازنية البارعة بين عصبيات الدولة الجديدة . واذا كان ثمة ما يجعل لهذه الحادثة بعداً سياسياً يتعدى الظن الى الاتهام ، فان ذلك مؤشر للبحث عن الفئة المتضررة من هذا العهد وبالتالي المستفيدة من غياب الخليفة .

وفي مقدمة ما يطرح في نطاق هذا التساؤل ، يتناول أولاً دور الفتوح التي تمّت في هذا العهد ، في التحريض على اغتيال الخليفة ، خاصة وان العلاقة مع

---

(1) كتاب الخراج ص 46 .

(2) خليفة بن خياط ج 1ص 60 - 61 .

قادتها الكبار ، لم تكن وديّة ، وقد وُصفت في احد جوانبها بأنها تعكس التصادم بين السلطتين المدنية والعسكرية ، وكذلك الموقف الذي اتخذه الخليفة من بروز هؤلاء القادة ، بمنع استثمار انتصاراتهم أو تكرارها (عزل خالد بن الوليد بعد « اجنادين » وسعد بن أبي وقاص بعد « القادسية ») . وكان اتخاذ هذا القرار ازاء عدة قواد وفي ظل ظروف متشابهة ، يؤكد تغليب خلفيته السياسية على أية اعتبارات أخرى . ومهما قيل في حيثيات القرار ، الذي عبّر عن نظرة بعيدة للخليفة ، فان موقفه المتصلب من « مراكز النفوذ » سواء كانت مدنية أم عسكرية ، قد أثار حفيظة قادة الفتوح وترك بصماته على العلاقة مع (الامصار) ، التي انفجرت في ثورة هذه الاخيرة على عثمان ، عندما اختلّ التوازن بين (المدينة) وبين (أمصارها) العسكرية .

ولعل هذه المشكلة وثيقة الصلة بأحدى أخطر المشاكل التي واجهت الخلافة الراشدية في البلدان المفتوحة ، وهي استغلال الارض التي كان عمر متصلباً فيها الى حد كبير . فقد حرص على عدم اقطاع الاراضي الزراعية وابقائها بين أيدي أصحابها الاصليين [1] ، خاصة وان قلة من العرب المسلمين كانت لها معرفة بشؤون الزراعة . ولهذه المشكلة وجهان : الاول ، حجازي ، عندما تصدى الخليفة لطموح زعماء (المدينة) في استغلال الاراضي الزراعية ، بما يعكسه ذلك من هجرة حجازية أخرى تسهم في عزلة الاقليم وتفريغه . والثاني اقليمي في البلدان المفتوحة حيث يؤدي اتجاه العرب نحو الزراعة الى ركود دورهم العسكري [2] من ناحية، والى احداث أزمة اجتماعية لدى اصحاب الارض، وهم الاكثرية الغالبة من ناحية أخرى ، متعارضة في المبدأ مع صورة « المنقذ » التي حملتها الفتوح الى هؤلاء المضطهدين [3] . بالاضافة الى الازمة المالية التي يمكن أن تنشأ بسبب تقسيم الارض ، في وقت اعتمدت الدولة بصورة أساسية على مصادر البلدان المفتوحة . وكان ذلك ما خشيه عمر الذي انتبه الى هذه المسألة ، وقيل أنه أوصى قبيل موته الاهتمام بأهل الامصار « فانهم جباة المال وغيظ العدو وردء المسلمين [4] .

وثمة عائق آخر كان يحول دون توزيع الارض ، التي ألحّ عليها قادة الفتوح خاصة

---

(1) ضياء الدين الريس : الخراج في الدولة الاسلامية ص 140 .

(2) ابو يوسف ، الخراج ص 29 .

(3) ذكر أن رؤساء السواد أتوا عمر فقالوا : « انا قوم من أهل السواد وكان أهل فارس قد ظهروا علينا واضروا بنا ، فلما سمعنا بكم فرحنا بكم وأعجبنا ذلك » . يحي بن آدم ، كتاب الخراج ص50 . ابن رجب ، الاستخراج لاحكام الخراج ص10 .

(4) يحي بن آدم ص 71 .

في العراق (السواد) ، ان زراعتها المرويّة اعتمدت على نظام تقليدي لا يخلو من التعقيد ، وهو يفترض مقاسمة جماعية ومتكافئة للماء[1] . ولعلنا ندرك صعوبة التكيف بين هذا النظام وبين القبائل ذات النزعة الفردية الغالبة ، الامر الذي حدا بالخلافة في عهد عمر الى « ابقاء الارض ملكاً عاماً للمسلمين[2] » والحؤول دون اقتسامها « كما تقسم غنيمة العسكر »[3] . واذا كانت (خيبر) التي جرى تقسيمها في عهد النبي[4] ، قد اتخذها المطالبون بتوزيع الارض في العراق والشام نموذجاً أو سابقة للضغط على عمر ، فان موقف هذا الاخير كان متأثراً باختلاف طبيعة الارض ونظام الزراعة بين الحجاز والسواد[5] .

ولقد حسم عمر هذه المسألة بكتابه الى سعد بن أبي وقّاص ، الذي كان على رأس هذا الاتجاه ، حيث أثار ذلك حفيظة الخليفة ضده على الارجح ، حين أمره بترك الارض « والانهار لعمالها ليكون ذلك في اعطيات المسلمين ، فانك ان قسّمتها بين من حضر لم يكن بعدهم شيء »[6] . ويبدو أن الجدل في هذه المسألة قد انتقل الى (المدينة) ، فتجاذب حولها اتجاهان من كبار الصحابة ، أحدهما مؤيد لرأي الخليفة ، لان اقتسام الارض سيؤدي الى مشكلة متفاقمة بين القبائل القديمة والمستجدة في مناطق الفتوح ، وكان في طليعة هذا الاتجاه كل من عليّ وعثمان وطلحة . أما الآخر فقد تزعمه عبد الرحمن بن عوف ، أحد أكثر تجار قريش ثراء بعد الهجرة[7] .

على أن ركود هذه الازمة لم يتحقق الا بعد تحول تجمعات القبائل من مراكز « الاستقرار » الى مناطق « الجهاد » ، واستبدال (المدائن)[8] بالكوفة التي أصبحت من أبرز المحاور القبلية في العراق . وكان ذلك متزامناً مع مؤتمر (الجابية) في الشام ، الذي ترأسه عمر ، كمؤشر الى استمرار هذه السياسة الجهادية . وهكذا نشأت مع الفتوح « ديار هجرة » تكون الارض فيها فيئاً للمسلمين »[9] ، وليست « مراكز استقرار » يتقاسمون

---

(1) ذكر ابو عبيد ، « لما فتح المسلمون السواد قالوا لعمر : أقسمه بيننا فانّا افتتحناه عنوة . قال : فأبى وقال فما لمن جاء بعدكم من المسلمين ؟ وأخاف إن قسمته أن تفاسدوا بينكم في المياه » ، الأموال ص81 .

(2) رضوان السيد ، جدليات العقل والنقل والتجربة التاريخية للأمة . الفكر العربي عدد15 ص76 (1980)

(3) ابو يوسف ص25

(4) ابن آدم ص20 . ابن حزم ، جوامع السيرة ص213

(5) « لولا ان أترك آخر الناس بياناً ليس لهم شيء ، ما فتحت على قرية الا قسمتها كما قسم النبيّ خيبر ، ولكن اتركها خزانة لهم يقتسمونها » من قول منسوب لعمر . ابن رجب ، الاستخراج ص11

(6) ابو يوسف ص26

(7) ابو يوسف ص27 . اليعقوبي ، تاريخ ج2 ص151-152 . المسعودي ، مروج ج2 ص232 . LAMMENS, La républiques. P. 48

(8) اقام العرب المقاتلون نحو ثلاث سنوات في المدائن ، وهي الفترة التي تم فيها انشاء الكوفة على الارجح . اليعقوبي ، تاريخ ج2 ص151 .

(9) الفيء هنا بمعنى الوقف . الاستخراج ص203 . راجع كذلك الخراج لابي يوسف27 وتاريخ الكوفة للبراقي ص127

ملكيتها ، الا ما كان مهجوراً منها فهو للفاتحين ، لان « هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها»[1] ، لا يشغلهم عن القتال شاغل . ولقد كان موقف عمر نابعاً من رؤية سليمة لهذه المشكلة ، وتعبيراً عن الخطّ المتصلب ، حيث يصبح كل شيء ملكاً عاماً للمسلمين أو الدولة التي يقوم بشؤونها الخليفة . وهذا ما يفسره بعض المؤرخين بأنه نمط من « الثيوقراطية »[2] التي كانت تجسد برأيهم مفهوم الحكم الراشدي ، كون الله « مصدر السلطات الدينية والدنيوية »[3] . واذا كنا لا نوافق على استخدام هذه التعبيرات غير المتطابقة وواقع الحال آنذاك ، حيث كان للسلطة الراشدية مفهوم سياسي في الغالب وعلاقة بظروف البيئة العربية ، لا ينسجمان كثيراً مع المضمون اليوناني للكلمة . ولا شك أن سياسة عمر نحو الارض المفتوحة ، حالت دون ظهور اقطاعية عسكرية ، شبيهة بأنظمة العصور الوسطى في أوروبا ، التي جرّت كثيراً من التطاحن بين الاجيال المتعاقبة ، نتيجة افتقاد نفوذها تدريجياً مع تقلص ملكيتها الاقطاعية[4] .

كان ذلك موقف عمر من المشاكل الملحّة التي أفرزتها الفتوح ، لا سيما اقطاع الارض التي أثارت نقمة ضده في (الامصار) كما في الحجاز . وكانت تلك في الحقيقة مشكلة الخلافة الراشدية بصورة عامة ، التي لم تجد لها حلاً جذرياً في ذلك الوقت . فاتجه الخلفاء الثلاثة (أبو بكر ، عمر ، علي) الى استغلال الارض دون اقطاعها[5] الا في حالات خاصة ، يكون للدولة فيها حق « الفيء » على نحو ما أسلفنا . ويبدو أن عثمان كان أول من خرق هذه القاعدة على نطاق واسع ، باقطاعه قرى ومزارع لكبار موظفيه وعماله في العراق والاقليم الشرقي ، مشترطاً عليهم الضريبة السالفة[6] .

وقد لا يكون بعيداً عن الافتراض قيام جبهة مناوئة ضد الخليفة الذي كان حاذق التوازن بين الاتجاهات السياسية وعصبياتها المستجدة . ومن هنا لم يكن باستطاعته التصدي عملياً لاية ثورة مضادة ، بمعزل عن هذه السياسة المتوازنة ، حيث افتقد من وسائل الردع أو الاحباط ، ما يؤمن المظلة الكافية لعهده[7] . فثمة فرز للقوى السياسية

---

(1) ابو يوسف ص27 . جمال محمد جودة ، العرب والارض في العراق في صدر الاسلام ص88 ، رسالة ماجستير مطبوعة .

(2) theocratia أو thécratie وهي مشتقة من theoi أو theos (الاله) و cratia (السلطة) .

(3) الرفاعي ، عصر المامون ج 1 ص4 .

(4) راجع قول عمر في كتاب الخراج لابي يوسف فكيف « نقسمه لهؤلاء ولا ندع من تخلف بغير قسم » ص29 . راجع أيضاً قول عمر لسعد بن أبي وقاص بعد فتح العراق « . فإنا لو قسمناها بين من حضر لم يكن بعدهم شيء» أبو عبيد، الاموال ص83 .

(5) يحيى بن آدم ص79 .

(6) البلاذري ، فتوح البلدان ص273 . الماوردي ، الاحكام السلطانية ص183 .

(7) رضوان السيد ، جدليات العقل والنقل والتجربة التاريخية للامة ، مجلة الفكر العربي ص176 .

أخذ يتبلور في (المدينة) في السنوات الاخيرة من خلافة عمر ، وذلك مع ظهور اتجاهين : لاول ، يمثل الخط الاسلامي المتشدّد ، الذي استقطب الاكثرية الغالبة من متوسطي ومحدودي الدخل ، الذين تحسنت أوضاعهم المعيشية والاجتماعية في ذلك العهد . والثاني ، كان عبارة عن تحالفات مصلحية ضمّت الفئات الميسورة من المسلمين الجدد (قريش وثقيف) وبعض (المهاجرين) من تجار (المدينة) الكبار[1] .

وهكذا فان قوة هذا العهد كانت في قدرته على تحقيق التوازن المطلوب بين هذين الاتجاهين ، حتى اذا اختلت المعادلة القائمة ، بتعاطف عمر تلقائياً مع الاتجاه الاول وتضرر الآخر من سياسته الاقتصادية ، حدث ما أودى بحياة الخليفة . ذلك أنه لم يمثل أساساً أي تيّار جهوي خاص به ، بقدر ما اعتمد على شخصيته القوية والمحاورة في آن ، وعلى تجربة تمتد الى ما قبل الاسلام[2] ، وهي الصفات التي كانت وراء دوره الشهير في (السقيفة) ، وانتزاعه المبادرة في الوقت المناسب ، وهو دور توازني متقن في المقام الاول . فأية محاولة في هذا السبيل دون استيعاب مسبق للموقف السياسي ، كانت مهددة بالفشل . ولعل ذلك دار في خلد « المتآمرين » ، سواء في (المدينة) أو (الامصار) ، منسّقين معاً للإطاحة بهذا الخليفة ومعه مشروع الدولة ـ المؤسسة التي كانت قيد التنفيذ ، دون أن يؤدي غيابه حسب هذا المنظور الى فراغ سياسي كبير .

وليس ثمة شك أن عهد عمر ، كان أكثر فترات الحجاز تألقاً في التاريخ الاسلامي . فقد كان هذا الاقليم مركز الثقل السياسي في الخلافة التي أصبحت عاصمتها هدف المسلمين وقبلة أنظارهم ، يسعون اليها طلباً للشهرة والثراء . ويظهر من مؤشرات بعض روايات المؤرخين ، رغم جنوحها حيناً الى المبالغة[3] ، ما أحدثته الفتوح من انقلاب في المستوى الاجتماعي لهذا الاقليم . ولقد شجع هذا المناخ الجديد مختلف القبائل بما فيها البدوية المحافظة ، فهجرت صحراءها الى المدن وتخلت عن كثير من تقاليدها ، تحت تأثير انبهارها بذلك التحول السريع في المجتمع الحجازي . ويبدو أن عمر كان متحسساً نتائج هذا الانقلاب ، الذي زاده حدة ذلك التوزيع السياسي « للعطاء » ، كسابقة خطيرة في الدولة ، أدت الى تشكيل فئة (اشراف) غير منتجة ، تعيش عالة على الدولة وتتمتع بامتيازات نبلاء العصور الوسطى الاوروبية ، في الوقت الذي افترض أن يكون فيه « العطاء » اجراء مرحلياً يتصل بالفتوح . وقيل ان الخليفة كان يرمق تدفق الاموال على

---

(1) ابراهيم بيضون ، ملامح التيارات السياسية في القرن الاول الهجري ص15 .

(2) تولى عمر (السفارة) في مكة عشية الاسلام . العقد الفريد ج3 ص236 .

(3) الطبري ج4 ص171

(المدينة) بشيء من عدم الرضى ، جزعاً على مصير دولته من الترف وخوفاً عليها من الانقسام[1] .

وفي ضوء هذا الموقف ، كان اغتيال الخليفة القوي والموازن ، اسقاطاً لنهج سياسي اثبتت المتغيرات اللاحقة أنه لم يعد قادراً على الاستمرار . فقد كان ذلك وثيق الصلة بمركزية الحجاز ، التي اختلّت بدورها وآذنت شمسها بالمغيب . ولان سلبية الحدث أكثر ما أصابت هذا الاقليم ، وشكلت انعطافاً في تاريخه فضلاً عن الخلافة ، فانه من الاهمية مناقشة ما بعد الاغتيال الذي استبعدنا أن تكون له خلفية شخصية على نحو ما ذكرته الرواية التاريخية المعروفة[2] . ولعل ما يحدونا الى ذلك ما رافق اختيار الخليفة الجديد من ملابسات ، كُشف بعضها وظل الاخر مطوياً[3] تزيده غموضاً ردة الفعل الفورية لدى ابن الخليفة المقتول (عبيد الله) ، بطرحها أكثر من علامة استفهام ، خاصة ما نسب اليه من القول بعد «انتقامه» من الاشخاص الثلاثة : جفينة والهرمزان وابنة أبي لؤلؤة ـ منفذ العملية ـ ملوحاً بتهديد آخرين كان يعتقد أن لهم دوراً في الاغتيال « لأقتلن رجالاً ممن شرك في دم أبي »[4] . ولقد كان من الصعوبة اجتياز هذه الازمة دون انشقاق في الموقف السياسي ودون اخراج متقن وبتّ سريع للمسألة . وأول ما يستوقفنا هو مجلس الستة (الشورى) ، الذي ظهر فجأة دون ما يذكر عن وجود له مسبق على هذا النحو أو غيره . فثمة مشاورات مع عدد من وجوه الصحابة ، لا سيما في الامور الهامة ، كان يجريها عمر شأن سلفه ، ولكن في ظلّ اطار غير الزامي . فقد كان للخليفة وحده حق اتخاذ القرار النهائي من حيث المبدأ ، الذي يجيز له ذلك وفقاً لشروط واعراف غير مكتوبة ، الا انها محصلة عملياً لممارسات سابقة[5] أصبح لها فعل القانون الدائم .

ومن هذا المنطلق فان الدور الاستشاري للصحابة الكبار وجلّهم كانت له صفة سياسية كونه مرشحاً للخلافة أو طامحاً لها ، كان مجرد عرف يمتد الى عهد النبي ، عندما كان يتشاور مع المسلمين الاوائل في المسجد ، المقر التقليدي لمثل هذه الاجتماعات . فيصبح هذا الاخير كأنه الهيئة التشريعية التي تتداول القضايا العامة قبل أن تبت بها

---

(1) وردت في « خراج » ابي يوسف رواية للزهري تنسب الى عمر قوله : « لم يعط الله قوماً هذا الا القى بينهم العداوة والبغضاء » ص 51

(2) الطبري ج 5 ص 12

(3) موقف الخلافة من عبيد الله بن عمر وعدم مقاضاته على الجرائم الثلاث التي ارتكبها المصدر نفسه ج 5 ص 41 . المسعودي ، مروج ج 2 ص 221 .

(4) الطبري ج 4 ص 41 .

(5) ابراهيم بيضون ، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري ص 93 .

« السلطة التنفيذية » . ولكن هل وصلت دولة (المدينة) ومن ثم دولة الخلافة الى هذا المستوى « الجمهوري »[1] في الحكم ، الى درجة لم يكن النبي أو الخليفة يبتّان برأي نهائي قبل العودة الى هذا « المجلس » ؟ ولعل ذلك يدفعنا الى البحث في الصفة الهيكلية لهذا الاخير ومدى استيعابه الاتجاهات السياسية ـ القبلية في (المدينة) ، ان صحت هذه النظرية . وكانت عبارتا : « أهل الشورى » و « أهل بدر »[2] ، من الكلمات المتداولة منذ الهجرة ، كدلالة ريادية في الاسلام ، حيث كان لهؤلاء « فضيلة » لا يتمتع بها الآخرون . وليس واضحاً اذا كان كلاهما يشكل « المجلس » المذكور ، أم أنهما يمثلان السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً ، باقتصار الاولى على أهل الشورى بينما تضم الثانية جماعة بدر . وفي هذه الحالة يفترض انبثاق كلا الهيئتين عن التشكيلة الاسلامية الاولى من (المهاجرين) و (الانصار) . على أن ترداد « أهل الشورى » مترافقاً مع المجموعة الاولى ، يضع هذه الهيئة في اطار تمثيل محدد ، يفترض انعكاسه على الهيئة الاخرى ، أو ينال ذلك من صفتها الاستشارية .

وهكذا فان مجلس الشورى كهيئة مستقرة ومضمون تمثيلي واضح ، على غرار ما اعتقده بعض المؤرخين المتأخرين ـ[3] خاصة في مجال المقارنة بين التنظيم السري للدعوة العباسية وبين دولة النبي في (المدينة) ـ لم يكن له وجود محسوس في العصر الراشدي ، حيث تمتع الخليفة « القرشي » بسلطات واسعة ، لم تحدها أية هيئة سياسية أخرى . بيد أن (المجلس) في اطاره المعنوي ، كان حاضراً في لقاءات المسجد اليومية ، بالقدر الذي يتاح فيه لوجوه المسلمين المشاركة في القرارات المهمة[4] .

ولعل ما يجعل هذا الطرح أكثر واقعية ، تتبع مراحل « البيعة » الراشدية التي جرت تحت شعار الشورى ، لتصبح هذه الاخيرة سلاح السلطة الجدلي ومظلة الدفاع عنها . ففي (السقيفة) لم يظهر ما يشير الى وجود هيئة أو أكثر ، اتخذت دوراً ما في البيعة الاولى التي سوّغت شرعيتها بالحق القرشي كما اسلفنا . والبيعة الثانية ، انتقلت بصورة وراثية « اني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا »[5] . أما الثالثة

---

(1) راجع : أمير علي ، مختصر تاريخ العرب والتمدن الاسلامي ، ص50 . محمد عمارة ، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص 53-54 .

(2) الامامة والسياسة ج1 ص44 .

(3) VAN VLOTEN, La domination Arabe, P. 47
راجع الترجمة العربية ، أ . بيضون : السيطرة العربية ص130 .
محمد عمارة : الخلافة والاحزاب الاسلامية ص54 .

(4) ابراهيم بيضون : ملامح التيارات السياسية في القرن الاول الهجري ص94 .

(5) من وصية أبي بكر قبيل وفاته . الطبري ج4 ص51 .

التي زامنتها الشـورى كمجلس لاول مرة ، فكانـت محاطـة بالغمـوض ، بدءاً باغتيال الخليفة وانتهاء بسقوط الخلافة الراشدية . وتبقى الرابعة ، التي طغت على الشورى فيها أجواء السلاح والتهديد فضلاً عن ازدواجيتها الظاهـرة ، واختـلاف شرعيتهـا بـين يوم وآخر[1] .

ان ثمة عبارة معاصرة تقول : « والامر الذي كان يخشاه عمر ويجاهد للحيلولة دون وقوعه ، حدث منذ أن وليّ الخلافة عثمان بن عفان ، فلقد وثبـت قريش على السلطـة واستأثرت بها »[2] . ولعل المقصود هنا ، تسـويغ الدوافع التي حدت بهذا الخليفة الى خرق القاعدة العرفية التي جاءت به الى السلطة ، جاعلاً من خلافته مسؤولية جماعية ، عبر الستة الاحياء من كبار (المهاجرين) أو (أهل الشورى) . فهل أسهم عمر عن قصد أو خلافـه ، في التمهيد لشـخصية لا تمثـل فكره السياسي ولا تحمـل لعهـده الطابـع الاستمراري ، الذي كان حريصاً عليه ، حرصه على المنجزات التوسعية والادارية التي ارتبطت باسمه ؟ وهل كانت وفاة أبي عبيـدة بـن الجراح ، الشخصية الثانية في التكتل الذي قام بدور كبير في السقيفة لمصلحة أبي بكر ، هي الحافز فقط على استنكافه عن تسمية خليفة بعده ؟ فثمة اسم آخر قيل ان عمر أبدى رغبة في استخلافه وهو معاذ بن جبل ، الـذي توفي كذلك في وقـت سابـق[3] . وهـذه التسـاؤلات تطـرح نفسهـا في ظل هذا الغموض ، الذي رافق غياب أقوى شخصيات الدولة ومجيء شخصية أخـرى من نمـط سياسي واجتماعي مختلف . فاذا كانت مرحلة (السقيفة) على خطورتهـا ، قد اكتفـت بالقليل من الشورى ، لمسك زمام الامر ومنع الانقسام بعد النبي ، فان هذه المرحلة لم تكن أقل خطورة لكي يأخذ نظام الشورى ذلك المحتوى « الانتخابي » ، في وقت لم يبلغ من النضج حداً يؤهله للدور المنوط به . ومن البديهي أن أبسط الشروط في هذا السبيل ، عدم الدخول طرفاً مباشـراً في الصراع بين أطرافه الاساسية حيث يفتقد النظـام أهميتـه المطلوبة . وكان ذلك ما تناقض في الحقيقة مع تشكيلة « مجلس الستة » ، غير المتوازنة من ناحية ، وافتقاد اعضائهـا الصفـة الاستشـارية ، كونهـم مرشحـين للخلافـة من ناحية أخرى .

ان « مجلس الستة » الكبار من (المهاجرين) ، اذا صحّ أنه كان آخر اعمال الخليفة وهو على فراش الموت ، فهو أخطرها على الاطلاق[4] ، من منظور انعكاسه السلبي على

---

(1) سيف بن عمر الضبي ، الفتنة ووقعة الجمل 93-95 . الامامة والسياسة ج 1 ص 44
(2) محمد عمارة ، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص95 .
(3) الطبري ج5 ص34 . الامامة والسياسة ج1 ص22 .
(4) ابراهيم بيضون : التوابون ص29 .

الدولة الراشدية . فقد سارت الامور منذ البدء لمصلحة المرشح الاموي ، الذي خشي عمر « خلافته الفئوية » على نحو ما أسلفنا ، بعد أن استُبعد عليّ الذي شمر بعزلته في « المجلس » وبأن تحوّل الرياح الى اتجاه آخر لم يكن عفوياً وخالياً من التدبير . وانتقلت السلطة من رجل قريش القوي الذي كان شديداً عليها حتى القمع ، الى رجلها « اللين » عثمان[1] ، أو من خلافة المرحلة في عهد الاول الى الخلافة المرحلية في عهد الثاني .

وتبقى ملاحظات على هامش هذه المسألة ، وهي تتعلق بدور الاطراف في الدولة ، التي ثبت أنها لم تكن خارج دائرة الحدث السياسي في الحجاز . ولعل أقربها الى الاحتكاك بعاصمة الخلافة آنذاك هي ولاية الشام التي كانت تنمو تدريجياً على حساب (المدينة) ، تحت تأثير انعدام التلاؤم الجغرافي ، حيث لم يعد ممكناً حكم الدولة منها ، بعد المتغيرات الهامة التي طرأت عليها . واذا كنا لا نملك المعطيات التي تشير الى معاوية ـ والي الشام ـ كرديف فعلي لعثمان ورجل المرحلة المقبلة ، فان حادثة اغتيال عمر « المعللة » ، وتشكيل « مجلس » الشورى وهو في لحظات النزع الاخير بعد اصابته بست طعنات قاتلة[2] ، أي أنه « لم يجعل الامر شورى الا وهو مطعون » حسب قول القلقشندي[3] . . وما رافق ذلك من بروز مفاجيء لعبد الرحمن بن عوف كبير تجار (المدينة)[4] ، وظهوره كوصيّ على المجلس ومناب في الصلاة[5] . . ومن ثم حسم الامور لمصلحة أحد الاتجاهين الرئيسيين ، وتجاوز اتجاه « المعتدلين » كالزبير وطلحة . . وأخيراً فان العلاقة غير الودية بين عمر وغالبية الاعضاء المختارين ، تكاد لا تنفي محاولة مقنّعة استهدفت هذا الخليفة . . فثمة غرابة في أن يؤول مصير الدولة الى مجموعة لا يتمتع بعضها أو جلّها بثقته[6] .

---

(1) الامامة والسياسة ج 1 ص26 .
(2) تاريخ الطبري ج5 ص12 .
(3) صبح الاعشى ج 414 .
(4) الامامة والسياسة ج 1 ص27 .
(5) تاريخ الطبري ج 5 ص12 .
(6) راجع ما نسب لعمر حول رأيه في الصحابيين الستة (أهل الشورى) في مغازي الزهري ص145. الامامة والسياسة ج 2 ص26 .

الحجاز بعد عمر

« وتبقى ملابسات هذه الحادثة التي أودت بحياة عثمان على شيء من الغموض ، ولكن أقل من الحادثة السابقة (اغتيال عمر) . على أن للحادثتين التقاء معيناً مع انعكاسات حركة الفتوح على الحجاز وانتقال الثقل السياسي والاقتصادي الى الامصار »

ليس من الصعوبة تحديد موقع عثمان في ذلك الحدث العاصف ، الذي أودى بحياة الخليفة السابق . فقد كان على الارجح خارج دائرة الصراع المباشر بين تيّارات (المدينة) السياسية ، ولم يكنْ اسمه قد برز الي الصفوف الاولى بين المرشحين للخلافة قبل ذلك الوقت[1] . فهو على الرغم من دوره ، كواحد من المجموعة التاريخية التي حظيت بامتياز خاص في الدعوة ، الا أن موقعه من الاسلام السياسي كان مرتبطاً بالتيّار المهزوم في قريش (جماعة مكّة) ، أكثر من التيّار المنتصر (المهاجرون) ، حيث المنافسة كانت شديدة بين روّاده الكبار . على أن عثمان ، كخليفة مرحلي ، كانت له من جانب آخر ، الصفات المطلوبة لدى معارضي العهد السابق ، كونه ينتمي الى فرع كبير في قريش ، استعاد كثيراً من اعتباره السياسي بعد فتح مكة من جهة ، ولا تثير شخصيته المعتدلة اعتراضاً أو سخطاً لدى الرأي العام الإسلامي من جهة ثانية . ويصل المؤرخ الفرنسي (كاهن) الى حدّ الاعتقاد ، بأن مجيء عثمان الى الخلافة ، سبقه نوع من الاتفاق المتبادل بين « الاسلام وقريش »[2] ، تكرّس بعد فتح مكة وانضمام الاخيرة الى دولة (المدينة) . ولكن في هذا الاعتقاد جنوحاً الى المبالغة ، حيث لم يكن النبيّ بحاجة ماسة الى هذه المساومة ، حسب تفسير (كاهن) لهذا الحدث التاريخي البارز ، مما يتعدى مضمون العلاقة بين الطرفين ،

---

(1) يذكر محمد عمارة عن رواية في المغني للقاضي عبد الجبار، بأن فريقاً كان يروّج لعثمان في أواخر عهد عمر، دون أن يشير الى موقف هذا الاخير. الخلافة والاحزاب الاسلامية ص 94 . ولكن الروايات المعروفة لا تشير الى مثل هذه الحادثة . وثمة رواية ينقلها الماوردي عن ابن اسحاق تشير الى موقف سلبي لعمر في هذا السبيل ، حيث ينسب اليه قوله للذين اقترحوا عليه استخلاف عثمان وذلك بشيء من الدهشة « كيف ؟ يحب المال والجنة » . قوانين الوزارة وسياسة الملك ص 14 ، تحقيق رضوان السيد

(2) كاهن ، تاريخ العرب والشعوب الاسلامية ص 31 -32 .

التي كانت أقرب الى المهادنة منها الى الاتفاق . أما قضية المصاهرة السياسية التي يُشار اليها كمدخل الى السلطة وما تمنحه لصاحبها من شرعية المطالبة بها ، فلم تتجاوز بدورها هذا المفهوم الاحتوائي أو « التآلفي » ، الذي استنه النبي بعيد سقوط المدينة القرشية(1) .

ومن هذا المنظور لم يكن مصادفة اختيار شخصية كعثمان في ظل ظروف كتلك ، تمثّل نقلة خطيرة في تاريخ الخلافة ، وان تصبح النخبة التي صنعت ذلك القرار ، موضع التهمة والاثراء غير العادي ، ان لم يكن غير المشروع . ولم يكن مصادفة كذلك ، أن ينبثق اختياره عن هيئة غير متوازنة في تركيبها القبلي ، ويجتمع فيها اثنان من (زهرة)(2) ، أحدهما (سعد بن أبي وقّاص) متهم من عمر باستغلال السلطة (3) ، والآخر (عبد الرحمن ابن عوف) ، الذي أصبح من كبار تجار الحجاز بعد الهجرة(4) . فاذا كان سلوك « أهل الشورى » أو بعضهم ، قد شابه الارتياب حتى في عهد اشتداد المراقبة أيام الخليفة السابق ، فكيف بالمسلمين الجدد الذين دخلوا « صلحاً » في العقيدة ، أو ذوي الايمان السطحي من القبائل البدوية ، التي شجعها انفتاح « العهد العثماني » على تعزيز أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ؟ .

وهكذا فان هذا العهد لا يمثّل انعطافاً تاريخياً بالنسبة للخلافة فقط ، ولكن بالنسبة للحجاز الذي فقد بريقه المركزي ، بقيام مناطق نفوذ جديدة على حسابه في الاطراف . ومرة أخرى تكون قريش في قلب الاحداث ، فلا تنعكس عليها المتغيرات ، حيث ينتقل الثقل السياسي والمعنوي في الدولة بانتقالها من محور جغرافي الى آخر . وما حدث لمكة التي سقطت من دون قريش بعد أن تغلبت عصبية الاخيرة على (الانصار) في عقر دارهم (السقيفة) ، سجلت لنفسها ـ أي قريش ـ انتصاراً أكثر أهمية وجرأة بعد سقوط الحجاز وخروج الخلافة منه . فقد سيطرت فروعها (بطونها) المتنقلة على الوضع في الشام والعراق ، اللذين سيصبحان طرفا التجاذب والصراع على السلطة ، منذ الثورة على عثمان وحتى سقوط الخلافة الاموية . وفي المقابل أخذ الحجاز يفقد أهميته السياسية تدريجياً ويصبح على هامش ذلك الصراع ، رغم الاموال التي استمر تدفقها على مكة و (المدينة) . وهذا ما جعله مرتهناً لاهواء المسيطرين في هاتين الولايتين ، بعد أن صار ممكناً ضبطه واحتواؤه من أي منهما عن طريق الحصار الاقتصادي .

---

(1) كاهن ص 31 . بندلي جوزي ، من تاريخ الحركات الفكرية في الاسلام ص 60
(2) ابن حزم ، جمهرة انساب العرب ص 129 -131 .
(3) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ج 3ص 287
(4) الامامة والسياسة ج 1ص 27 .

ولعل القيمين على عهد عثمان ، وفي طليعتهم مروان بن الحكم الذي اعتبر مسؤولاً عن سياسة هذا العهد ، لم يدركوا ابعاد انعكاساتها السلبية على الحجاز حيث أودت به الى التفريغ من طاقاته البشرية ، سواء العناصر الشابة التي خرجت مع الفتوح ، أو التي شكّلت الجهاز الاداري في الولايات ، فضلاً عن العناصر المشتغلة بالتجارة والزراعة في أعقاب الانفتاح الذي رافق هذا العهد منذ ولادته . ولم يعد تقلص مساحة النفوذ السياسي للحجاز، موضع نقاش أمام تصاعد الاطراف(العراق والشام)، حيث مصادر الاموال وتجمعات الجند والقبائل ، من قدامى المسلمين والمستجدين . كذلك لم يعد لهذا الاقليم من وهج السنوات العشرين السابقة الا القليل ، بعد ضمور شخصيته المركزية تحت تأثير تلك المتغيرات الجديدة . ولعل أول مظاهر الخلل في السلطة آنذاك ، طغيان الجانب المعنوي فيها ، الذي كان محصلاً لازدواجية تاريخية بين الحجاز والاسلام ، بينما توكأت كمضمون سياسي على تراث الخليفتين السابقين ، أو العصر الذهبي لهذا الاقليم ، الذي انتهى باغتيال عمر .

وكان أكثر ما أدان به المؤرخون عهد عثمان ، هو الارتهان لعشيرته الاموية (1) حيث كان هاجس الصحابة وقلق (الانصار)، الذين وجدوا فيه انتصاراً آخر للمهاجرين، حققه الجناح المتطرف من قريش، وما يمكن أن يحدثه من انتكاسة جديدة لوضعهم السياسي في الدولة . وكان (الانصار) قد شعروا بشيء من الالفة في عهد عمر ، الذي قرّب اليه عدداً منهم ،وذلك على حساب القرشيين(2) . وعلى الرغم من سيطرة هؤلاء على الوظائف المهمة في الدولة آنذاك، لا سيما ولايتي الشام(معاوية)ومصر(عمرو بن العاص)، فان الطابع العام لسياسته لم يكن قرشياً أو فئوياً ، اذا جاز التعبير ، حيث كان في ادارته مجموعة متنوعة الانتماء دون مشاركة ظاهرة لعشيرته (عديّ) (3) .

وهكذا فان طليعة المتضررين من خلافة عثمان، كانت جماعة (الانصار)، الذين انطووا على هزيمة أشد مرارة ، تركت تأثيرها الواضح على موقفهم من السلطة ، بعد ذلك الفرز الذي تحقق لمصلحة جناح في قريش ، لا يحفظ كلاهما مودة للآخر . ومن الطبيعي أن عهداً لم تتح لهم المشاركة فيه ، أن يتخذوا منه هذا الموقف ، شأنهم مع خلافة أبي بكر ، مع الفارق أن هذه الاخيرة ، كانت حلاً وسطاً ، خرجوا منها بمرارة أقل ، بينما خلافة عثمان شكلت انتصاراً لطرف لا يتمتع بتلك الصفة التوازنية أمام بقية الاطراف. ولقد زاد

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 173 . الامامة والسياسة ج 1ص 24

(2) أبو يوسف : الخراج ص 27 . J. VESELY, AL- Ansar p. 34- 51

(3) محمد عمارة ، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص 96 .

في هذا النفور ، ابعادهم تماماً عن مراكز النفوذ المحدودة التي احتفظوا بها قبل هذا العهد ، على غرار الفئات الاخرى غير الاموية . فكان ذلك من حوافز الالتفاف حول بني هاشم وازدياد التعاطف معهم ، حيث أصاب هؤلاء من الحرمان ما أصاب (الانصار) . وكان ثمة مشروع لجبهة سياسية معارضة في (المدينة) ، فرضت على عثمان نوعاً من العزلة في عاصمته ، بحيث كان موقفها لا مبالياً ان لم يكن معادياً ، ابّان أزمة الحصار التي اشتدت عليه .

بيد أنه من الخطأ اعطاء (الانصار) دوراً يفوق حجمهم في (المدينة) ، حيث لم يطرأ تعديل ما على وضعهم السياسي يتكافأ مع الدور الذي ظل يشغله (المهاجرون) . ولعل أزمتهم الحقيقية وأبرز نقاط الضعف عندهم ، انهم اخفقوا في تحقيق جبهة موحدة ومتماسكة ، منذ انفراط عقدها في (السقيفة) ، عند أول مجابهة مع (المهاجرين) . ولذلك فان الموقف السياسي للانصار ، تميز بالتبعية لهؤلاء ، منذ أن ربطوا مصيرهم بالنبي واعترفوا بالخلافة « القرشية » . ولم تنفك هذه الاخيرة مكرّسة هيمنتها عليهم ، دون صعوبة تذكر ، كونها تملك قدرة التقريب والابعاد من السلطة و « عطائها » ، مما أوجد ذلك الانقسام والضعف في صفوف (الانصار) من ناحية ، والسهولة في احتوائهم من ناحية أخرى[1] .

وهكذا يفتقد منصب الخلافة دوره التوازني في الدولة وتفقد معه (المدينة) امتيازاتها الوسطية ، في الوقت الذي شهد صعوداً ملحوظاً للشام والكوفة والبصرة . وكان امتلاء هذه المراكز وغيرها بولاة من البيت الاموي المتحدّر منه الخليفة ،دون أن تحوز اكثريتهم من الثقة ما يجعل حكمها مقبولاً ، قد أثار نقمة شعبية في هذه الامصار ، لقيت عطفاً وتحريضاً من مختلف الاتجاهات السياسية ، لا سيما ذات المحتوى الاسلامي المتشدد ، التي وجدت في هذا العهد خروجاً على المألوف وانحرافاً عن مسار الاوائل . فثمة سخط في عاصمة الخلافة(الانصار) ،وموقف غير متعاطف من جانب الفقهاء،وتململ في أوساط الجند والقادة في الولايات بعد ركود جبهات الفتوح وتسييس الاعمال العسكرية القليلة ، التي كان القصد منها صرف الانتباه عن مشاكل (المدينة) ، حيث كانت مجرّدة من خطة توسعية ثابتة ، باستثناء عملية أرمينية في بداية هذا العهد[2] .

ولم يعد في (المدينة) دور ما لأي طرف سياسي ، بما في ذلك أهل الشورى الذين كان لبعضهم نفوذ معنوي فيها وتأثير على احداثها بشكل أو بآخر . واقتصر اهتمام الغالبية

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 1ص 177 .

(2)، الطبري ج 5ص 45 وما بعدها .

من الصحابة على الافادة من رفع القيود على الاقامة وحرية الاستثمار في مناطق الفتوح ، مما أفقد الخليفة الغطاء الاسلامي الذي يدفع عنه النقد والاتهام . أما القلة القليلة ، فقد عاشت في الظل ، تراقب انهيار «الحجاز الراشدي» على يد «اسرة ملكية» ، كان رجلها القوي (مروان بن الحكم) ، يرى في نظرية الشورى نوعاً من التدخل في شؤون الحكم و«الحق الشرعي» لهذه الاسرة . أما رجلها الاكثر قوة (معاوية بن أبي سفيان) ، لا يتورع في الشام عن التصريح بشرعية هذه « الملكية القرشية » [1] ، التي كانت مرادفة للبيت الاموي منذ الهجرة الى (المدينة) ، بحيث أن قريشاً اقتصر مدلولها آنذاك على المكيين غير المهاجرين بزعامة هذا البيت ، لان « شرعية سلطتها على العرب والمسلمين آتية من الله الذي هيأها لذلك منذ أيام الجاهلية » [2] . ومن هذا المنظور فان دولة الامويين التي قامت لاحقاً في الشام ، بدأت مع خلافة عثمان التي نحت شوطاً في التمهيد لها ، بعد اسقاط معادلة التوازن السياسي التي ارسى قواعدها الخليفة السابق ، وسيادة النهج الفئوي الذي تبلور بعيد سنوات قليلة من « الحكم العثماني » .

وباستثناء اليمني الوحيد(أبو موسى الاشعري)الذي تولى البصرة نحو أربعة أعوام ، قبل أن ينتقل الى الكوفة كترضية لغالبيتها اليمنية ، وذلك في اعقاب الانتفاضة على الوالي المتطرف (سعيد بن العاص) ، وصاحب المقولة الشهيرة [3] ، المعبّرة عن هذه السياسة الفئوية أو ما سمي بالاستئثار القرشي « الاموي » فضلا ، عن أن هذا الاخير سبق له أن جاء الى الكوفة لتهدئة الوضع فيها بعد سخط شعبي على سلفه (الوليد بن عقبة) ، المتهم بالانحراف [4] ، وعدا ذلك فان الجهاز الاداري في هذا العهد لم يكن أموياً فحسب ، بل من الاقربين للخليفة [5] ، الذين أمسكوا بزمام السلطة الفعلية وشكلوا ما يشبه مراكز النفوذ في الدولة ، وذلك على حساب نفوذ هذا الاخير الذي اكتفى بموقع فخري منها ، تنزع اليه طبيعته الاجتماعية المترفة . ولم يعد في الادارة العثمانية مكان حتى لشخصية مثل عمرو بن العاص (السهمي) الذي اثبت تعلقاً بالسلطة ، منذ المساومة

---

(1) سيف بن عمر الضبي ، الفتنة ووقعة الجمل ص 37 . ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص139 .

(2) رضوان السيد ، جدليات العلاقة بين الجماعة والوحدة والشرعية ص 18 .

(3) « انما هذا السواد قطين (بستان) لقريش » مروج الذهب ج2 ص337 . .

(4) الطبري ج 5ص 60 . مروج الذهب ج 2ص 334 -335 .

وصف شاعر كوفي استبدال الوليد بسعيد قائلاً :

فررت من الوليد الى سعيد كأهل الحجر اذ فزعوا فباروا
يلينا من قريش كل عام أمير محدث أو مستشار

ابن الاثير : الكامل ج 3ص 108 .

(5) المصدر نفسه ج 3ص 82 ، 88 .

عليها قبل (صفين) [1] ، وذلك لانه غير أموي . فما كان منه سوى الابتعاد عن عاصمة الخلافة ، ليس عن زهد أو « اعتزال للفتنة » ، ولكن سعياً مع الاحداث الى محاورها الجديدة في الشام. فحمل نقمته على الخليفة التي بدأت في (المدينة)، منذ عزله عن مصر وتعيين عبد الله بن سعد ، محرّضاً عليه بدءاً بالصحابة الى العاديين من الناس [2] .

وهكذا فان مراكز الثقل في الدولة ، أخذت تزحف تدريجياً الى الشام والعراق . وكان هذا الاخير أكثر جذباً لوجوه الصحابة وقبائل الحجاز ، الباحثة عن الثراء والنفوذ ، حيث الارض الخصبة والجبهة المفتوحة نحو المشرق ، في ظلّ ولاة أشد طواعية لادارة (المدينة)، وذلك خلافاً للشام التي كانت شبه مغلقة على نظام صارم وسلطة مباشرة ، تحول دون حرية التحرك المتوفرة في العراق . وبات من المؤكد أن كلا الاقليمين سائران الى المجابهة الحتمية في أعقاب هذه « الهجرة » الواسعة ، التي بلغت ذروتها في خلافة عثمان ، دافعة بالحجاز الى الهامش من هذه التطورات المستجدة ، بعد افتقاد الشروط الاستقطابية الملائمة وفي طليعتها التبعية الاقتصادية للاقاليم المفتوحة .

وقد نتساءل هنا عن دور هذه « العزلة الحجازية » في اسقاط خلافة عثمان ؟ وان كان ثمة اختلاف في النتائج لو كان مركز الحكم في أحد الاقليمين السابقين ؟ . واذا كان من الصعب الافتراض بشيء ما قاطع في هذا المجال ، فمن السهولة القول ، ان عزلة الخلافة كانت لها سلبية مزدوجة ، سواء من ناحية استغلال ولاتها ومقرّبيها للسلطة وإفساح ظروف الاثراء السريع ، رغم حالات العزل « التأديبي » ، التي اقتصرت على العراق ، متناولة الاشخاص وليس النهج السلطوي ، وهو ما عبّر عنه الشاعر الكوفي كما سبق أن أشرنا . ومن ناحية أخرى ، فان تجمّعات القبائل الكبيرة ، وهي في معظمها غير مستفيدة من امتيازات الادارة الاموية ، قد شجعتها عزلة الخلافة وضعف الولاة على التمرّد وارغام الخلافة على التجاوب مع شروطها ، كسابقة خطيرة في هذا السبيل [3] .

وكانت أولى مؤشرات الثورة المسلحة في الكوفة ، حيث أكبر تجمع للقبائل اليمنية في العراق [4] ، عندما تصدى الاشتر [5] وجماعته لسعيد بن العاص الاموي ومنعه من

---

(1) المنقري ، وقعة صفين ص 39 .

(2) رُوي عن عمرو بن العاص قوله بعد خروجه الى فلسطين (35 هـ) « كنت لألقى الراعي فاحرّضه على عثمان » الطبري ج5 ص119 . الكامل في التاريخ ج3 ص163

(3) الطبري ج 5 ص 95 -96 . مروج الذهب ج 2ص 337 .

(4) ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 147 . البراقي ، تاريخ الكوفة ص 138 -143 .

(5) مالك بن الحارث النخعي . الطبري ج 5ص 95 .

دخول المدينة . ويبدو أن هذه الانتفاضة كانت مسبوقة باحتجاج كوفي على سياسة هذا الاخير حمله الاشتر الى الخليفة (1) ، ولعله اكتشف بعد فشل مهمته ، ما يخطط للكوفيين من « تجمير في البعوث » (2) وتضييق في العطاء ، وذلك لحملهم على الاستكانة . وقد ورد في « مروج الذهب » ان الاشتر التقى في مسجد (المدينة) طلحة والزبير ووقف منهما على خطة الخلافة ، ومن ثم زوّداه بالمال قبل العودة الى الكوفة والقيام بحركته التي تكللت بالنجاح (3) . وليس ثمة شك أن تحرك الاشتر ، لم يكن مجرد احتجاج عفوي ، استهدف سلوك الوالي المتغطرس الذي أثار كبرياء الكوفيين وسخطهم ، بقدر ما ارتبط كخلفية سياسية بتعديل موازين القوى التي اتجهت لمصلحة الحزب القرشي . وجاء انفراط المعادلة السابقة التي أعطت أفضلية الفرص للجماعة وما رافقها من اختراق لوحدة القبيلة ، يفسح المجال أمام بروز التكتّلات العشائرية واستعادة تماسكها الى حدّ كبير . ولعل ما أثار الاشتر وجماعته ، عدا الاستخفاف بمصالحهم « ما أفاء الله علينا بظلال سيوفنا ومراكز رماحنا بستاناً لك ولقومك » (4) ، هو تسلّط الاقلية القرشية على تلك القبائل الكبيرة التي استقرت في الكوفة ، دون أن تخضع سابقاً للاحتواء المكّي المباشر قبل الاسلام . ولم يكن هذا الشعور بعيداً عن هذه الحركة ، التي تمخضت عن ارغام الخليفة على استبدال أحد شيوخ الامويين بشخصية يمنية ، لا سيما عندما تكون هذه الاخيرة حالة خاصة في الادارة « العثمانية » .

وهكذا كانت انتفاضة الكوفة محصّلة اعتبارات عدة ، وتجسيداً للواقع الذي آلت اليه العلاقة بين (المدينة) ومراكز التجمعات القبلية الجديدة في (الامصار) . وهي بعبارة أخرى أول تمرّد للجيش على السلطة المدنية (الخلافة) ، التي سجلت في رضوخها لمطالب المتمردين خطوة الى الوراء ، في الوقت الذي شعرت فيه تجمعات (الامصار) ، بالقدرة على حلّ مشاكلها المطوية منذ العهد السابق والتي ازدادت تفاقماً في هذا العهد . فركود الجبهات العسكرية من ناحية وتقدم الامويين وحلفائهم في مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي ، على حساب جند وقادة الفتوح من ناحية أخرى ، قد أثار النقمة على فريق لا يتعاطى الاشياء من موقعها الاسلامي ، بقدر ما يراها من منظورها القبلي ، انطلاقاً من قرشية النبيّ والخلافة في الاصل . ولقد كان إبطال القاعدة الاسلامية في التكافؤ بين الفرص التي التزم بها نسبياً جناح (المهاجرين) من قريش ، وتبنّي القاعدة القبلية التي

---

(1) مروج الذهب ج2 ص337 .
(2) الطبري [illegible]
(3) مروج [illegible]
(4) الطبري ج 5ص 93 . مروج الذهب ج 2ص 337 .

تحمس لها الجناح « المكي » من هذه الاخيرة ، هو جوهر المشكلة التي انعطفت بالخلافة الى تلك المواجهة المصيرية الخطيرة (نستطيع المقارنة بين مفهوم الخلفاء الثلاثة : أبو بكر وعمر وعلي للافضلية القرشية ، وبين المفهوم الاموي الذي تجلى خاصة في موقف مروان من علي [1] ومعاوية من الكوفيين [2]) .

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد ، تحوّل هؤلاء الجنود الى « موظفين » في الدولة ، يتقاضون « عطاء » فرضه لهم الخليفة السابق . واذا كانت جذور المشكلة متصلة بهذا الاخير ، الذي رفض توزيع الارض المفتوحة ، فان المشكلة نفسها تفاقمت في عهد عثمان ، بعد رفضه تنفيذ ما امتنع سلفه عن القيام به ، باستثناء ما أجراه على بعض اقربائه [3] . الا أن التفاوت في المعطيات بين كلا العهدين ، فضلا عن تقلّص الغنائم مع ركود العمليات العسكرية ، أدى الى حرمان « الفاتحين » ما اعتقدوه مبدئياً من حقوقهم المشروعة (الفيء والخراج على الارض) ، التي كانت تعود مصادرها الى الدولة ، حيث تقوم باقتطاع «العطاء» ، بما في ذلك من تبعية وارتهان لادارتها المتقلبة بين خليفة وآخر [4] .

ومن ناحية أخرى ، فان لانتفاضة الكوفة جانباً سياسياً كما سبق أن أشرنا ، مرتبط بالصراع على السلطة في (المدينة) . واذا كانت الشام خارج المراهنة بالنسبة لاصحاب الطموح في هذه الاخيرة ،بعد انكفاء دائرة المركزية الحجازية ،كونها مرتبطة بالبيت الاموي عبر أقوى شخصياته وأكثرهم كفاءة في ذلك الوقت ، فإن العراق ، حيث الفراغ القيادي والتماوج القبلي المستمر ، شجعا على التوجه اليه كبديل ملائم للحجاز . وقد نستطيع تبيان ملامح التحرك في هذا السبيل لدى اثنين (طلحة والزبير) من بقايا « مجلس » الشورى ، الذي اختفى دوره منذ بيعة عثمان . ذلك أن علياً ، وهو آخر وجوه « المدرسة الراشدية » بما تمثله من مضمون سياسي غير فئوي ، احتلّ موقعاً خاصاً في ذلك الصراع الذي استشرى بين (المدينة) و (أمصارها) . فبعد ابتعاد سعد بن أبي وقاص وغياب عبد الرحمن بن عوف [5] ، الصحابي البارز في المجلس المذكور ، لم يعد ثمة دور لهذا الاخير ، حيث أصبح مجرد تعبير فضفاض خال من أية دلالة محددة .

وكان من بقي من رموز ذلك « المجلس » أثناء محنة الخلافة ، طلحة والزبير ، وقد اعتبرا سابقاً من الفريق المعتدل ، بعد أن حال دون طموحها الى السلطة الدعم السياسي

---

(1) ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 116
(2) سيف بن عمر : الفتنة ووقعة الجمل ص 37 .
(3) المصدر نفسه ص 57 .
(4) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 41 -42 .
(5) توفي سنة 32 هـ . تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 177 . ابن الاثير الكامل ج 3ص 156 .

المتوفر لعلي وعثمان ، وذلك بما كان يمثّله كلاهما من تيّار وليس فقط مجرد أسبقية في الاسلام . ومع بروز الفرصة الملائمة بعد اشتداد ضغط (الامصار) على (المدينة) ، سعى هذان الصحابيان الى التعويض في العراق عما افتقداه في الحجاز ، فتوجه طموح الزبير الى الكوفة وطلحة الى البصرة (1) . وكان هذا الاخير أكثر نشاطاً في تحركه ، ربما بسبب انتمائه « التيمي » الذي يتصل به أول الخلفاء (أبو بكر) ، حيث كان دائب المبادرة في اتصالاته مع المعارضة والاجتماع اليها ، بما يخفيه ذلك من تحريض مبطّن على عثمان (2) ، الذي كان دائم الشكوى من نشاطه المريب ، مستنكراً ما يخامر طموحه من « شرف » ليس مؤهلاً له « فان لي حقّ الاسلام وحق الاخاء والقرابة والصهر ، ولو لم يكن من ذلك شيء وكنا في الجاهلية لكان عاراً على بني عبد مناف أن ينزع أخو بني تيم ، يعني طلحة ، أمرهم » (3) .

وكان توجه زعماء (المدينة) وجزء من أهلها الى (الامصار) ، بمن في ذلك الطامحين الى الخلافة ، مؤشر الانكفاء الاخير للحجاز ، حيث شارك أيضاً في افول دوره السياسي بطريقة غير مباشرة . فـ (الانصار) لم يتحمسوا كثيراً للدفاع عن نفوذ لم يكن موجوداً في (مدينتهم) ، متعاملين مع احداثها بشيء من اللامبالاة (4) ، المنطوية على موقف سياسي غير ودّي من خلافة عثمان (5) . وكان من نتائج ذلك ، تصاعد النفور بين (المدينة) والامويين بشكل خاص ، ومن ثمّ بين هؤلاء والحجاز بشكل عام (6) . أما الشام ، وهي الولاية الوحيدة التي وقفت الى جانب (المدينة) في تلك المحنة ، لم يكن رائدها انقاذ هذه الاخيرة ، بقدر ما سعت جاهدة الى المحافظة على أموية الخلافة . فمعاوية الذي كان أول المشيرين على عثمان بالانتقال الى الشام (7) ، لم يتردد قبل سنوات قليلة من ثورة الامصار ، أن يخاطب « أهل الشورى » وآخرين من الصحابة ، بلهجة متوعدة ، اذا خولت نفس أحدهم له الانقلاب على عثمان و « الشرعية الاموية » التي يمثلها . وهي تنمّ عماّ وصلت اليه الشام من قوة ونفوذ ، على حساب تقهقر الحجاز وضعفه : « أن بالشام مائة ألف فارس كل يأخذ العطاء مع مثلهم من أبنائهم وعبدانهم ، لا يعرفون (عليا) ولا قرابته ولا (عماراً) ولا سابقته ولا (الزبير) ولا صحابته ولا (طلحة) ولا هجرته ولا يهابون (ابن

(1) سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص 60 .
(2) الطبري ج 5ص 108 .
(3) ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 167 .
(4) الطبري ج 5ص 105 .
(5) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 44 .
(6) VESELY, AL- Ansar, p. 36
(7) سيف بن عمر ، الفتنة ص 53 .

عوف) ولا ماله ولا يتّقون (سعداً) ولا دعوته »[1] .

لقد أظهرت روايات المؤرخين عثمان ، شخصية ضعيفة مترددة ، دائمة البحث عن حلول للازمات بعد وقوعها ، أو بمعنى آخر ، كانت تعيش ردّة الفعل بصورة دائمة وليس العكس . فقد جاء الى الحكم في أعقاب شخصية غير عادية من ناحية ، وفي غمرة الشعور بأن قوة خفية كانت وراء اختياره لغاية في نفسها من ناحية أخرى . وفي ظلّ هذه الرؤية التي قد يكون ما يسوّغها لدى خليفة أدرك السبعين من عمره أو كاد ، ـ رغم عدم أخذنا بتأثير « شيخوخة » الخليفة على قدراته في الحكم ، التي ظهر ضعفها في بداية عهده وليس في نهايته فقط ـ عندما اختار لنفسه ذلك « الجهاز العائلي » ، من منظور انعدام الثقة بالآخرين ، سواء كانت معارضتهم له مكشوفة أم مقنّعة . واذا بتلك المعادلة تتحول الى سلاح ضده ، والى حصار ضاغط على عهده ، الذي فقد في المقابل ثقة الرأي العام الاسلامي . فكان استلام مروان بن الحكم ادارة الخلافة ككاتب[2] لعثمان ـ التعبير المستخدم آنذاك ـ وتثبيت معاوية بن أبي سفيان على الشام ، الولاية الاكثر أهمية في الدولة ، وهما الوحيدان اللذان بقيا خارج رياح التغيير وقرارات العزل ، يشكلان دعامتي الخليفة أو قبضتيه في تسييس زمام الامر . واعتقد أنه قادر بذلك على تطويق أية معارضة ، خاصة بعد افساح المجال لعدد من زعمائها في الاثراء السريع ، سواء عبر الامتيازات المعطاة لهم في استثمار الارض أو « المخصصات » العالية التي اغدقت عليهم[3] ، فضلاً عن اعفاء الولاة من قيود الادارة السابقة ، وفي طليعتها « المقاسمة » ، المرتبطة بمداخيل الولاية على اختلافها ، مع الفارق بين سلعة وأخرى « ولا أعفى لهم من عذاب ولاتهم من مقاسمة عادلة خفيفة ، فيها للسلطان رضا ولاهل الخراج من التظالم فيما بينهم »[4] .

وهكذا وقع عثمان في مأزق الخيار الاصعب ، متغلبة فيه نزعة العصبية على بقايا « الشوروية » ، التي كانت آخر ملامحها في مجلس الستة الآنف الذكر . وفي الوقت الذي ارتفعت فيه صرخات الاحتجاج منددة بالسياسة الفئوية المكشوفة ، كان الخليفة يتهم أهل الشورى أنفسهم بالتآمر والتجرؤ عليه ، مع التنويه بما حققوه من امتيازات في عهده ، بينما لم يجنوا سوى القمع والشدة على يد سلفه[5] . وكان ثمة عائق حال دون هؤلاء والمضي الى

---

(1) الامامة والسياسة ج 1ص 27 .
(2) الجهشياري ، كتاب الوزراء والكتاب ص 21
(3) VAN VLOTEN, la domination arbre, P. 4
(4) ابراهيم بيضون .
(5) أبو يوسف : الخراج ص 54 .
(6) ابن الاثير : الكامل في التاريخ ج 3ص 152

نهاية الشوط ، انهم كانوا حريصين رغم انتعاش مصالحهم آنذاك ، على الحدّ من « الاستئثار الاموي » الذي أصبح طابع الدولة بشكل عام . وكان لا يزال مرفوضاً لدى زعماء (المهاجرين) كما (الانصار) ، أن تأخذ الخلافة ذلك المنحى الفئوي ، الذي بات واضحاً أنه يقودها الى الوراثة . فالسلطة أموية شاء المسلمون أم أبوا ، والا فالسيف هو الحكم كما يجاهر بذلك مروان بن الحكم (1) ، أو يجري انتزاعها من الحجاز و« ينتقل الملك من بين أظهركم » (2) على حد تعبير معاوية .

ولعل ما نسب الى هذا الاخير يشكل سابقة خاصة في الصراع على الحكم ، الذي ظلّ محصوراً حتى ذلك الحين في الحجاز . وقد لا يكون من الصعوبة بمكان ، ربط هذين الموقفين بخيط موحد ومتناسق . . فمروان يدعو الخليفة الذي يسيطر عليه ، الى التصلب وعدم الرضوخ لمطالب الثوّار في (المدينة) ، مستخدماً شتى وسائل الضغط بما فيها التهديد (3) . وفي الوقت نفسه يعد معاوية الخليفة ـ وهو يفتقر الى الحماية المطلوبة ـ بجند الشام للدفاع عنه ضد « أهل المدينة » ، الذين « كفروا وخلعوا الطاعة ونكثوا البيعة » حسب قوله (4) ، علماً بأن هذه الاخيرة كانت مجرد مسرح للثورة ، بعد أن فوجئت بأبطالها قد « نزلوا في مواضع عساكرهم وأحاطوا بعثمان » (5) . وعلى الرغم مما كان لبعض زعمائها من (المهاجرين) من دور تحريضي سافر ، فضلاً عن تصدّر قوّاد منهم للثوار ، فان (المدينة) بصورة عامة حيّدت نفسها في هذه الازمة مع نزعة واضحة الى تجنّب العنف ، الذي سينعكس بسلبياته مباشرة عليها . كذلك سارت مكة في هذا الاتجاه ، ولكن بقليل من التأثر وكثير من الصمت ازاء ما يجري في عاصمة الخلافة . ولعل هذا الموقف ستكون له نتائجه الواضحة على العلاقة بين المدينتين الحجازيتين في القرن الاول الهجري ، حيث أوجد نمطاً من اللامبالاة المتبادلة ، التي أخفت ما تكنّه احداهما للثانية من تنافس بعيد الجذور . وقد نجد بعض مظاهر تلك العلاقة غير الودية في تجاهل مكة بعد ذلك لثورة المدينة (الحرّة) ، وموقف هذه الاخيرة من الحصارين السفياني والمرواني لمكة ، أثناء التصدّي لابن الزبير .

وكان ابطاء معاوية المتعمد في انقاذ عثمان يقابله تصليب مفتعل لمروان في (المدينة) ، دون أن تكون خافية التطورات المرتقبة للازمة الخطيرة . ومن هنا فإن

---

(1) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج 3ص 153 .
(2) الامامة والسياسة ج 1ص 29 .
(3) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج 3ص 166 .
(4) الطبرى ج 5ص 115 .
(5) سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص 60 .

افتراض التنسيق بين الرجلين لا يعتبر بعيداً عن محتوى هذه العلاقة ، بما صاحبها من اتفاق مشترك أو حد أدنى من التفاهم على « شرعية الحق الاموي » ، التي أصبحت أمراً واقعاً بالنسبة لكل منهما ، انطلاقاً من المؤشرات التي مرّ ذكرها . ولذلك فان وضع مسؤولية الثورة التي أطاحت بعثمان ، على عاتق زعماء (المدينة) من (المهاجرين) ، الذين استغلوا نقمة (الانصار)[1] المتأصلة على الخليفة القرشي ، لا يعبّر كثيراً عن الواقع ، حيث لم يكن ثمة مصلحة مشتركة لكلا الفريقين ، في دفع الازمة الى ما وصلت اليه . كذلك فان ما ورد من احتجاج على امتيازات أهل (المدينة) الذين كانوا يتقاضون العطاء من دون جهاد ، لم يُقصد به (الانصار) أو حتى (المهاجرين) عامة ، بقدر ما كان موجّهاً الى جماعة الخليفة من البيت الاموي ، خاصة وان هذا الاحتجاج منسوب لاحد (الانصار)[2] . وهذا يعني انتفاء مصلحة ما لاي من الطرفين ، رغم تفاوت المواقف في تفجير الوضع في (المدينة) ، حيث كان واضحاً الدور الاموي في هذا المجال ، كما سبق أن أشرنا .

وثمة رواية يذكرها (الطبري) ،ان صحابة (المدينة)تكاتبوا «بعضهم الى بعض » ـ دون أن تكون واضحة « جغرافية » المراسلة ، وان كان من البديهي انها تعني الامصار « فان كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد»[3] . فهذه العبارة تعني الدفاع عن الخلافة التي توشك على الانهيار ، وليس التحريض عليها كما يرى (فلهوزن) ، في اعتقاده بأن الصحابة « لم يشاءوا أن يستعينوا بأهل المدينة ويحاربوه ـ أي عثمان ـ . . . بل آثروا أن يقذفوا النار في الامصار »[4] . وفي ذلك تفسير مغلوط للعبارة التي أوردها (الطبري) ، والتي يبدو فيها حرص (المدينة) على التمسك بالخلافة والدفاع عن عثمان كرمز ربما ليس أكثر ، سواء (المهاجرين) من أبناء الصحابة الثلاثة المرشحين للخلافة[5] ، أو من كبار (الانصار) ، (زيد بن ثابت وأبو أسيد الساعدي وكعب بن مالك وحسان بن ثابت)[6] . ويبدو أن هذا المؤرخ اعتمد على رواية (ابن الاثير) المقتبسة عن (الطبري) بشيء من التحريف ، حول دعوة « جمع من أهل المدينة من الصحابة

---

(1) تاريخ الدولة العربية ص 44 .
(2) الامامة والسياسة ج 1 ص 32 . راجع تاريخ الطبري ج 5 ص 107 .
(3) تاريخ الطبري ج 5 ص 96 . وردت لدى ابن الاثير مضطربة وربما خضعت للالتباس أو التحريف . الكامل ج 3ص 168 .
(4) تاريخ الدولة العربية ص 44 .
(5) الحسن بن علي ، عبد الله بن الزبير ، محمد بن طلحة . ابن الاثير ج 3ص 174 .
(6) تاريخ الطبري ج 5ص 96 .

وغيرهم الى من بالآفاق منهم » للجهاد وانقاذ الدين الذي « أفسده » الخليفة [1] .

وكان من البديهي أن يترك عهد عثمان ، بما رافقه من متغيرات غير عادية ، تأثيره الواضح على أوضاع الحجاز السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت . فثمة هجرة معاكسة حملت المقاتلين والقبائل وأصحاب الطموح الى البلدان المفتوحة . . وهذه الفئة نفسها أو بعضها - على اختلاف دوافعها - ستقود الثورة على الخليفة ، عندما استقر بها المقام في مراكزها الجديدة واصطدمت بولاة طغى عليهم الثراء ، الذي أخذ ينصبّ على (المدينة) ويتجلى في دورها الفخمة وحياتها المترفة [2] . على أن هذا التحوّل أكثر ما أصاب كبار (المهاجرين) ، الذين شكلوا القوة الضاغطة في عاصمة الخلافة ، بغية شراء سكوتهم على ممارسات الخليفة وجماعته ، وذلك على حساب (الانصار) ، الذين لم يكن لهم نصيب وافر في هذا الثراء ، فضلاً عن غياب صوتهم في مناقشة الازمة السياسية ، التي انحصرت مناقشاتها في « نطاق قرشي » [3] ، سواء على جبهة الخليفة أو الصحابة .

وفي غمرة هذه التحوّلات ، تشهد (المدينة) حالة غير متوازنة ، بعيد صدارة « المسلمين الجدد » - غير المهاجرين - وتخلّف القدامى منهم . ولم يبق في واجهة « الادارة العثمانية » من هؤلاء سوى الخليفة فقط ، الذي كان آخر (المهاجرين) التاريخيين في السلطة . ولم تكن عزلة الخلافة سوى امتداد لعزلة أكبر في (المدينة) ، التي انعكست عليها هذه التحولات وعانت منها بصورة خاصة . فقد افتقدت هذه الاخيرة « منبرها الاستشاري » الذي كان له شيء من الحضور المعنوي السابق ، على الرغم من أن تأثيره اتصل بالرموز التاريخية (كبار الصحابة) وليس كاطار تنظيمي (مجلس الشورى) انطوت مهمته الفعلية مع خلافة عثمان . ونتيجة لذلك فقد تعطل ذلك الدور الوسطي للصحابة ، بعد اندراجهم كأطراف في الصراع ، طوعاً أو بالضرورة . وبات التوجّه الى الخليفة من هذا الموقع المباشر ، الذي حدا بالكثيرين الى الاحتجاج أو النقد بجرأة ومسوّغات لم تتوفر لهم في الماضي .

وما لبثت الاصوات الناقدة ان ارتفعت في ثلاثة من محاور الاستقرار العربي الاسلامي (البصرة ، الكوفة ، الفسطاط) ، وأخذت النقمة تعبيرات شتى ،

---

(1) ابن الاثير : الكامل ج 3ص 168 .
(2) المسعودي ، مروج ج 2ص 332-333 .
(3) الامامة والسياسة ج 28-29 .

متدرجة من اتهام الاعوان بالانحراف الى الخليفة نفسه ، الذي فقد الثقة المعطاة له كمناضل تاريخي في الاسلام ، ليحتفظ بموقع فئوي ربما فُرض عليه وبات أسيراً له ، دونما ادراك موضوعي لواقع الامور . على أن (الامصار) ، التي كانت لها اسبابها في النقمة على عثمان ، لم تكن المبادرة في التحرك الذي انتهى الى ثورة دموية في (المدينة) . فقد كان ثمة تحرك سابق ، شهدته هذه الاخيرة ، لتقويم الانحراف ولكن بوسائل غير صدامية . ذلك أن صحابياً كان أثيراً لدى النبيّ (أبو ذر الغفاري) ، قام بحملة تعبوية صارمة ، ضد طغيان الفئوية ومظاهر الترف والتخمة المحيطة بالخليفة ، تلك التي كان من «ضحاياها» (عبد الله بن مسعود) ، آخر الوجوه القديمة في ادارة (المدينة)(1) . وكان هذا الاخير ، وهو صحابي غير متسيس ، مرتبطاً بخيط ما بالمنابع نفسها التي غذّت حركة الغفاري(2) . فكلاهما جسّد في تلك اللحظة ضمير الاكثرية المحيطة وعبّر عن همومها وانكسارها على طريقته الخاصة . ومن هنا تأتي أهمية هذه الحركة التي لم تكن مبادرة مرتجلة أو طافية كبقعة الزيت على السطح في « بحيرة المدينة » ، بل كانت لها من المعطيات ما هو أعمق من ذلك ، لا سيما اتصالها ، ربما بصورة غير مباشرة ، كمضمون اجتماعي مع المعارضة ، التي أخذ يتبلور تمثيلها الحتمي لتيار الاغلبية ، وذلك في أعقاب مرحلة حاسمة من الفرز السياسي استغرق نحو عشرة أعوام .

ولم تكن اسلحة الحكم ووسائله كافية لردع الحملات المتصاعدة التي استهدفته ، مما جعل الخلافة تضطرب أمام هذه المواجهة ، بما فيها حركة الغفاري السلميّة(3) . ومع غياب البدائل لوقف الانهيار ، كان العنف هو السبيل الوحيد لاسكات المعارضة ، سواء عبر النفي السياسي(4) والفتوح المفتعلة أو محاولات القمع والتهديد بالقتل والتي طالت حتى رؤوس الصحابة الكبار(5) . والواقع أن حركة أبي ذرّ قد هزّت أوصال هذا العهد ، الذي أصبح «متهماً» مع خليفته بالاستغلال ومحاباة الاغنياء على حساب الفقراء(6) ، دون أن تدرك السلطة « الاموية » في (المدينة) في الوقت المناسب ، مخاطر تلك الصرخة الجريئة التي ارتفعت قبل أكثر من خمسة أعوام ، وهي المدة الفاصلة بينها وبين الثورة التي أطاحت بعثمان .

---

(1) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص 157 .

(2) تاريخ الطبري ج 5ص 80 . ابراهيم بيضون : ملامح التيارات السياسية في القرن الاول الهجري ص109 .

(3) تاريخ الطبري ج 5ص 66 .

(4) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 171 . المسعودي ، مروج ج 3ص 340 .

(5) سيف بن عمر : الفتنة ص 53 . الامامة والسياسة ج 1ص 29 .

(6) تاريخ الطبري ج 5ص 66 .

ولعل أبسط دلالات تلك المرحلة الحاسمة في (المدينة) ، أن « التواطؤ » الاموي كان واضحاً في النهاية المأساوية للخلافة الراشدية في الحجاز . فقد كان التفريغ العسكري الذي تعرض له هذا الاقليم أثناء حملات الفتوح ، ومن ثم التفريغ السياسي مع خلافة عثمان ، مقدمة لتفريغه المركزي كنتيجة شبه حتمية ، وذلك في أعقاب البيعة لعليّ والانتقال الى العراق تحت ضغط مؤثرات جغرافية وسياسية واقتصادية . ذلك أن الثقل الاموي في عهد عثمان لم يتمحور في عاصمة الخلافة ، وانما في ولاية الشام التي استقوت من ضعف الاولى وتقدمت على حساب تراجعها المستمر . ومن هذا المنظور ، فان الاسرة الاموية تحلقت حول رجلها المستقبلي معاوية بن أبي سفيان ، وهو ما أظهرته جلياً أحداث (المدينة) ابّان هبوب الازمة العاصفة ، حيث برزت زعامة والي الشام بصورة لا مجال فيها للنقاش ، منتقلاً اليه الدور التقريري في الاسرة الذي كان منوطاً بمروان بن الحكم [1] .

وفي « مؤتمر » الولاة (34 هـ) الذي يبدو أنه كان يعقد مرة في العام [2] ، تبعاً لتقليد سابق أو خاص بعثمان ، طغت شخصية معاوية وتوجهت اليه الانظار كرجل الاسرة الاموية القوي ووجه المرحلة الصعبة . ولكن موقفه دفع بالازمة نحو التصعيد أكثر من الحل ، في وقت استنفدت فيه « الخلافة الحجازية » نفسها وبات التصدّي لانقاذها أمراً بالغ الخطورة . ومن البديهي أن معاوية الذي انفرد عن اقرانه [3] ، بقوته الذاتية المستمدة من ولايته شبه المستقلة وليس من الخلافة المترنحة ـ « قد وليتني فوليت قوماً لا يأتيك عنهم الا الخير » [4] ـ أن تكون له معطياته المختلفة وشؤونه الأخرى في المؤتمر ، حيث « ما زال يطمع فيها » ـ أي الخلافة ـ على نحو ما ذكرته رواية سيف [5] . وتكون الكلمة الاخيرة المنتظرة ، دعوة عثمان الى الشام حيث الولاء والنظام ، وهو الطريق الاقصر الى « خلافة أموية » غير مقنّعة . فليس ما يحول دون انتقالها وراثية الى معاوية ، من منظور الحق « القرشي » نفسه ، الذي يتحمس له والي الشام بصورة خاصة . على أن هذا الاخير قد لا يكون ملحّاً آنذاك في موقفه ، بعدما أفلت زمام الامر أو كاد . فثمة محاذير أملت عليه ذلك ، بصرف النظر عن مدى استجابة عثمان لهذه الدعوة ، وفي طليعتها

(1) الامامة والسياسة ج اص 28 .

(2) سيف بن عمر : الفتنة ص 50 .

(3) عبد الله بن عامر ـ عبد الله بن سعد بن أبي سرح ـ سعيد بن العاص ـ عمرو بن العاص . المصدر نفسه 51- 52 ، ابن الأثير : الكامل ج 3ص 149

(4) سيف بن عمر ، الفتنة ص 51 .

(5) المصدر نفسه ص 52 .

الانقسام الحتمي في الجبهة الاسلامية ، حيث تصبح الشام هدف النقمة بعد (المدينة) ، دون أن يكون لديها من مسوّغات المجابهة ما يؤمن لها النجاح ، خلافاً لما بعد مرحلة عثمان عندما أكسبها مقتله من العطف والتأييد ، ما كانت تفتقد اليه في ذلك الحين .

سقطت هذه الورقة ومعها كل الاوراق التي حاول الولاة الآخرون استخدامها [1] ، دون أن تصيب جذور المشكلة أو تلامس أسبابها الموضوعية . فبقيت الازمة دون حلّ وتطوراتها أشد تعقيداً ، لكأن ما حدث أصبح أمراً واقعاً لم يعد مجال لتفاديه . ولكن « المؤتمر » انفضّ عن ثابتة واضحة ، وهي تكريس الزعامة الاموية لمعاوية ، في الوقت الذي انكفأت فيه زعامة مروان ، بعد أن التصقت به المسؤولية الرئيسية ، وكان « الضحية الاموية » المطلوبة . فبدا معاوية متصدّراً واجهة الاحداث حتى قبل« المؤتمر» المذكور، خاصة بعد نفي زعماء المعارضة الكوفية الى الشام ، ليتخذ فيهم القرار التأديبي الملائم ، دون العودة الى الخليفة [2] . ولعل متابعة أحداث العامين السابقين على مقتل عثمان ، توضح لنا أهمية الدور الذي أخذ يمارسه معاوية بشكل سافر في حياة (المدينة) السياسية ، بالاضافة الى دوره الشامي . فهو لا ينفك متّهماً شيوخ الصحابة بالتحريض و« استعجال القدر » [3] على حد تعبير عثمان ، حيث يجد فيهم المنافس الحقيقي أمام طموحه . ولم يكن أمراً عادياً أن يؤول اليه التحدث باسم الخليفة الى هؤلاء (المهاجرين) ، ناصحاً حيناً ، متوعداً حيناً آخر ، وهو موقف ينمّ عن طبيعة هذه العلاقة المتردية ، حيث يربط وجودهم في (المدينة) باشتعال الازمة السياسية فيها ، ولذلك ينبغي إبعادهم بأية وسيلة ، سواء بالنفي الافرادي (فلا يجتمع منهم اثنان في مصر واحد) [4] أو بالقتل الجماعي (بضرب اعناق هؤلاء القوم) [5] .

وهكذا تشهد (المدينة) بروزاً غير عادي لوالي الشام ، الذي يبدو أنه حاز على بيعة الامويين آنذاك وعلى رأسهم الخليفة ، الذي نُسب اليه تزكية هذا الامر بما في ذلك المطالبة بدمه اذا ما تعرض للقتل [6] . ولكن والي الشام الذي غادر الحجاز

---

(1) سيف بن عمر ص 53 . تاريخ الطبري ج 5ص 94 -95 .
(2) راجع قول علي لعثمان في أحداث 34هـ « فان معاوية يقتطع الامر دونك فيقول للناس هذا أمر عثمان » الطبري ج 5ص 97 .
(3) الامامة والسياسة ج 1ص 29 .
(4) الامامة والسياسة ج 1ص 30 .
(5) المصدر نفسه ج 1ص 29 .
(6) المصدر نفسه ج 1ص 30 .

وهو رجل الامويين البارز وصاحب أقوى نفوذ في الدولة ، يترك وراءه أكثر من تساؤل حول موقفه من الخليفة ، الذي اشتدت عليه العزلة ، دون أن تتوفر لديه حماية عسكرية أو يكون لديه حرس خاص[1] . فالحجاز عامة كان خالياً من أية قوة مسلحة ، منذ حملات الفتوح حتى توافد الثوّار الى (المدينة) . ولم يكن من سبيل لسدّ هذه الثغرة ، الا بقوات من الشام ، الولاية الوحيدة التي ظلت على ولائها المطلق . على أن هذا الولاء لم يكن للخليفة الذي كان يعيش آخر أيامه ، بقدر ما كان خاصاً بواليها ، الذي لم ينفّذ ما وعد به من ارسال « أربعة آلاف من خيل الشام »[2] ، لتثبيت السلطة في (المدينة) رغم المتسع من الوقت ، ما بين عودة معاوية وسقوط عثمان ، بعد حصار دام أربعين يوماً[3] ، وهي مدة كافية لوصول الفرسان الشاميين الى عاصمة الخلافة .

ومع انعدام الحلول الجذرية وفشل المراهنة على والي مصر (عبد الله بن سعد) ، بعد « تجاهل » والي الشام ، لم يجد عثمان سبيلاً للتخلص من محنته ، سوى محاولة التحالف مع الوقت واعادة الجسور مع الصحابة الكبار (أهل الشورى الاربعة) ، لا سيما علي الذي كان المحاور الرئيسي على مختلف جبهات (المدينة) . ولم تلبث هذه الاخيرة أن تحوّلت اليها نقمة المعسكرات ، التي أرسلت وفودها لارغام الخليفة على تحقيق مطالبها الاصلاحية بالقوة ، وهي تتدرج من معاقبة المسؤولين خاصة الولاة ، الى تعديل سياسة الخلافة الاقتصادية ازاء (الامصار) . وليس ما يؤكد وجود خطة مشتركة لدى المجموعات المسلحة الثلاث ـ التي وصلت تباعاً الى (المدينة) من الكوفة والبصرة والفسطاط ـ تنطوي على ذلك « الحل » الذي انتهت اليه . فثمة ما يحمل على الاعتقاد ، بأن العملية لم تهدف الى أكثر من الضغط المباشر على الخليفة عبر تلك الوسيلة الاستعراضية المسلحة . ولعل ما يعزّز هذا الاتجاه ، القوة العسكرية المتواضعة التي لم تزد كثيراً عن الالفين من الجند[4] ، وهي غير كافية لتنفيذ خطة عسكرية على هذا المستوى وفي ظلّ احتمالات جدّية للتدخل الشامي ، بالاضافة الى امتداد الازمة دون الاستعانة بقوات جديدة وما رافق ذلك من ارتباك قادة الجند أثناء الحصار ، والفراغ الذي احدثه مقتل الخليفة

---

(1) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 46 .

(2) الامامة والسياسة ج 1ص 29 .

(3) تاريخ اليعقوبي ج 2ص 176 . وردت في الطبري : تسعة واربعين يوماً ، ج 5ص 122 .

(4) شارك كل من الامصار ، حسب رواية سيف بن عمر باعداد تراوحت بين الستمائة والألف مقاتل . الفتنة ص 57 . وقد ورد الرقم الاول في رواية أخرى نقلها الطبري عن تقدير المجموعة المصرية . تاريخ الطبري ج 5ص 116 .

دون أن يكون مطروحاً اسم البديل .

وكان فشل الصحابة ، الذين لم يتفقوا على رأي موحد ، وتذبذب الموقف على جبهة الخليفة بين الاستجابة والتراجع ، نتيجة التجاذب في التأثير بين علي ومروان ، قد أوصل خلافة الحجاز الى مصيرها المرتقب ، خاصة بعد قرار الحصار الذي فرض خياراً صعباً على كلا الفريقين . فمن ناحية كان علي يرى في جهاز الخليفة مصدر المشكلة ومفتاح الحلّ في آن ، ومن ناحية أخرى كان مروان يضغط نحو التصلب ، دون معطيات ما للصمود ، مما أثار الشبهة حول موقفه ، الذي لم يغب عن زوج الخليفة ، عندما حذرته من الاستماع لمروان الذي يسوقه الى القتل[1] . ولم تلبث المطالبة بتصحيح الاوضاع في (الامصار) ، عبر التمرد على الولاة كهدف مباشر في بادىء الامر ، ان تحولت الى ثورة على الخليفة نفسه ، الذي أصرّ على التمسك بسياسته واقرار ممارسات ولاته ، باستثناء ما قيل عن تغيير والي مصر[2] وتعيين محمد بن أبي بكر ، الذي تبيّن أنه لم يكن جدّياً بعد تراجع عثمان عنه . وكان ذلك بمثابة الشرارة التي فجرت الثورة وأدت الى حتمية المجابهة الدموية ، بقيادة الوالي المعيّن الذي كان على رأس المقتحمين لبيت الخليفة .

وتبقى ملابسات هذه الحادثة التي أودت بحياة عثمان على شيء من الغموض[3] ، ولكن أقل من الحادثة السابقة (اغتيال عمر) . على أن للحادثتين التقاء معيناً مع انعكاسات حركة الفتوح على الحجاز وانتقال الثقل السياسي والاقتصادي الى (الامصار) ، الذي تكرّس بعد مقتل عثمان . فقد أوجدت الظروف الجديدة حالة غير متلائمة في الدولة الاسلامية ، بحيث لم يعد الحجاز مقرها الطبيعي على الصعد المختلفة . ومن ناحية أخرى كان لتشكيلات القبائل البدوية ، التي غمرت مناطق الفتوح في ذلك العهد ، بعد أن سبقتها القبائل « المدينة » في الموجات السابقة ، اسهام كبير في هذا الاختلال الذي أدّى الى تعقيد العلاقة بين عاصمة الخلافة والامصار . فهذه القبائل التي جاءت الى المعسكرات ، متأثرة بنمطها الحياتي القديم ، توّافق مزاجها الى حد كبير مع نظام الغنائم الذي سارت عليه الدولة منذ خلافة عمر . وكانت اعادة النظر التي أجراها عثمان في وضع صحابة

---

(1) ابن الاثير ، الكامل ج3 ص166 .

(2) جاء بضغط من المصريين وتأييد كل من عائشة وطلحة ، على نحو ما ورد في الامامة والسياسة ج 1 ص35 .

(3) ابن العبري ، تاريخ مختصر الدول ص685 .

(المدينة) ، وجلُّهم من قريش ، قد جعل موقف القبائل غير ودّي من عهده وهي علاقة ربما ترقى الى ايام « الايلاف » حيث كانت مكة تتعاطف في مصالحها مع المدن ومراكز الاستقرار ، أكثر من القبائل البدوية الضاربة حولها أو بالقرب من طرقها التجارية .

وكان « الافراج » عن الصحابة والحصول على امتيازات واسعة في مناطق الفتوح ، قد أثار حساسية القبائل غير القرشية التي كانت راكدة في العهد السابق . ولكن دائرة التنافس أخذت تتسع ، حيث حلّ الصحابة مع امتيازاتهم والتي كان من أبرزها سابقة « أقطاع القطائع »[1] لهم في العراق ، عندما انتقلت اليهم ملكية الاراضي الخصبة المعروفة بـ (الصوافي) ، التي كانت تمتلكها الاسرة الحاكمة وأعوانها في الامبراطورية الساسانية « ما كان لكسرى ومرازبته »[2] . وكان انتقالها من الملكية العامة ـ كحالة خاصة من الاراضي التي « اصطفتها »[3] الدولة لجميع المسلمين الى ملكية الصحابة ـ قد ترك نتائجه السلبية على بيت المال حيث شكلت عنصراً هاماً من مصادره ، استناداً الى ما أورده القاضي أبو يوسف[4] . واذا كان اسم محمد بن أبي بكر قد تردد في مقتل عثمان حيث كان له دور بارز في الحصار الطويل ، فان أية رواية لم تشر الى اسماء من (المهاجرين) أو (الانصار)[5] ، شاركت في هذه الثورة ، التي كان مسرحها عاصمة الخلافة . ولم يكن ورود « أهل المدينة » في عدة روايات[6] ، الا نوعاً من الالتباس ربما غير المقصود ، للدلالة على ثوار الامصار الذين احتلوا عاصمة الخلافة طوال تلك الفترة . فقد أقتصر الامر على محمد بن أبي بكر الذي ارتبط وحده بالثورة من أهل المدينة ، بينما لم يتجاوز موقف الصحابة الكبار وابنائهم التأييد المعنوي للخليفة ، دون القيام بأية محاولة احترازية لمنع ما حدث . فكان هذا « التجاهل » ـ باستثناء الدور الذي قام به عليّ كما أسلفنا ـ وربما التحريض المبطن الذي مارسه بعضهم (اتهام عثمان لطلحة)[7] ، وراء افتقاد المدينة دورها المؤثر في تلك المحنة ، التي كانت معنية بها بشكل مباشر ، وذلك انطلاقاً من ارتباطها بمواقف زعمائها من الصحابة . على أن محمد بن أبي بكر ، الذي كانت له دوافعه الخاصة من الخليفة « الغضب والطمع »[8] ، خاصة ما قيل عن تعيينه على مصر والعودة عن ذلك ، لم

---

(1) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص 164 . محمد عمارة : مسلمون ثوار ص 33 .
(2) أبو يوسف ، كتاب الخراج ص 62 .
(3) الريّس ، الخراج في الدولة الاسلامية ص 139 .
(4) « وكان خراج ما استصفاه عمر سبعة آلاف ألف » كتاب الخراج ص 63 .
(5) تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 192 .
(6) تاريخ الطبري ج 5ص 115 ـ116 . راجع أيضاً فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 47 .
(7) تاريخ الطبري ج 5ص 122 . ابن الأثير ج 3ص 174 .
(8) ابن الأثير : الكامل ج 3ص 181 .

يرد اسمه بين الذين نفذوا قتل عثمان . وكل ما يشار اليه ، جاء في معرض الاحتجاج « لو رآك أبي تعمل هذه الاعمال لأنكرها عليك » (1) . ويبدو أنه شأن « أهل المدينة » ، لم يدر في خلده تطور الامور الى ما انتهت اليه ، حيث كان همه الضغط على الخليفة لحمله على الاعتزال ، وهو المطلب الذي تمسك به الثوار بعد فشل المحاورة مع عثمان حول تنفيذ السياسة الاصلاحية (2) .

ولعل ما ورد في أحد المصادر أن محمد بن أبي بكر ، تسوّر دار رجل من (الانصار) ، فدخل على الخليفة « فصرعه » (3) ، فان هذه الكلمة لم ترد بمعنى القتل ، حيث يخرج الاول « منكسراً » (4) في أعقاب ذلك وقد فعلت فيه كلمات عثمان المؤثرة ، بينما الثاني يسعى الى القرآن بين يديه ، ليكون الشاهد الاخير على دماء الخليفة التي سالت عليه (5) . ففي تلك اللحظة يقتحم ثلاثة أو أربعة من الرجال المغمورين (6) دار الخليفة ، ويجهزون عليه بأسلوب لا يخلو من الانتقام . وكان هؤلاء استناداً الى الانتماء الذي يمثلون ، متحدّرين من تشكيلات قبلية غير حجازية ، أي من القبائل المتأخرة في الاسلام والهجرة الى مناطق الفتوح . ولعل الطريقة التي تم فيها اقتحام المنزل واحراقه ، ومن ثم الهجوم على بيت المال وانتهاب محتوياته ، تعبّر عن نمط خاص بهذه القبائل ، وتؤدي ربما الى ثابتة بأن البدو هم الذين قتلوا عثمان ، بعد أن تهيأت لهم الظروف التحريضية الملائمة والمشجعة . وثمة رواية منسوبة لعلي قوله في أعقاب بيعته : « أيها الناس اخرجوا عنكم الاعراب » (7) وأخرى تنسب لابنه الحسن في معرض الردّ على الذين سألوه اذا « كان فيمن قتل عثمان أحد من المهاجرين والانصار ؟ قال لا ، كانوا اعلاجاً من أهل مصر » ؟ (8) . وقد يفسر ذلك غياب بعض قادة الامصار أو اعتزالهم كالاشتر (الكوفة) وحكيم بن جبلة (البصرة) (9) آخر فصول المحنة ، حيث تجاوز تطورها حدود الحركة الاصلاحية التي قاموا بها .

وهكذا يأتي مقتل عثمان محصلاً شبه حتمي للمتغيرات التي طرأت على الخلافة

---

(1) ابن الاثير الكامل ج3 ص. 178
(2) ابن الاعثم : الفتوح ج 2ص 200 .
(3) الامامة والسياسة ج اص 41 .
(4) تاريخ الطبري ج 5ص 130 .
(5) المصدر نفسه ج5 ص130-131 . ابن الاعثم ج2 ص236 . القلقشندي ، نهاية الارب
(6) ص 174 ، 354 .
(7) تاريخ الطبري ج 5ص 159 .
(8) خليفة بن خياط ج اص 192
(9) تاريخ الطبري ج 5ص 120 ، 122 . تاريخ الفتوح لابن الاعثم ج 2ص 235 .

الراشدية في مطالع القرن الاول الهجري ، حيث نال الحجاز منها نصيبه الوافر . فقد أحدثت « هجرة » الفتوح نقصاً في السكان لم تعوضه الهجرة المعاكسة التي جذبتها عاصمة الخلافة بصورة مؤقتة ، بحيث أسهمت الاولى في تفريغ الاقليم بما لذلك من تأثير سلبي على طاقته البشرية لا سيما الشابة ، بينما الثانية على ضآلتها كانت لها ملامحها النوعية ، كونها ضمّت عناصر غير عربية (فارسية في الغالب) ، أخذت تتردد اسماؤها في أحداث (المدينة) ، تاركة بصماتها على الحياة الاجتماعية التي شهدت تحوّلاً ظاهراً في تلك الفترة . فثمة فراغ بشري أحدثه انتقال عشائر بكاملها الى (الامصار) ، يقابله ثراء فاحش وتطور غير عادي في المستوى الحياتي [1] ، وما رافق ذلك من تمازج حضاري انعكس خاصة على المدن الحجازية .

ومن ناحية أخرى ، فان الطابع الحضري الذي غلب على المجتمع الجديد والذي كان واضح الخلفية في مكة القرشية ، كان أحد مصادر النقمة على عاصمة الخلافة ، الاكثر ترفاً في الحجاز و (الامصار) . فقد كانت مكة ـ رغم نشأتها كسوق محلي يعتمد على مبادلات القبائل البدوية المحيطة بها ـ تقيم علاقاتها الاساسية مع الدول ومراكز الاستقرار ، عبر « المنظومة الايلافية » المعروفة . كذلك سارت دولة (المدينة) والراشدين في هذا التوجّه « الحضري » ، الذي نلمسه في مراسلات النبي الى الملوك والامراء منذ وقت مبكر (7 هـ) ، وفي مقولات منسوبة اليه ، تميّز بين « هجرة البادي » الذي عليه أن يجيب اذا دُعي وان يطيع اذا أمر « وبين » « هجرة الحاضر » التي هي « أعظمها أجرا » [2] ، أو بأن « لاهل الحاضرة فضيلتهم » [3] في الاطار نفسه من التقويم . كما نلمسه لدى الخلفاء الراشدين ، لا سيما عمر ، الذي قرن الحضر بالجماعة « الوحدة » والبدو بالتشرذم « الفتنة » [4] ، رغم اضطراره الى تعديل هذه العلاقة في أواخر عهده ، بعد الحاجة الى اسهام هؤلاء في حملات الفتوح التي أصبحت دائرتها من الاتساع بحيث لم تعد عناصر « الحضر » قادرة على استيعابها بصورة متكافئة . ولعل هذا الموقف يصبح أكثر بلورة في قول متأخر لاحد الخلفاء الامويين (عمر بن عبد العزيز) ، كان شديد التأثر بالسلفية الراشدية ، ومنها هذا الاتجاه « عليك بأهل الحاضرة واياك والاعراب ، فانهم لا يحضرون محاضر المسلمين ولا يشهدون مشاهدهم » [5] .

واذا ما أضفنا الى ذلك التعديل الذي طرأ على تشكيلة العناصر المسهمة في حملات

(1) صالح أحمد العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز ص 967 ، مجلة العرب عدد 11 . (1969)

(2) أبو عبيد ، كتاب لاموال ص 313 .

(3) الاموال ص 313

(4) المصدر نفسه ص 325 .

(5) المكان نفسه .

الفتوح ، بعد افساح المجال للقبائل « البدوية » المرتدة ، المشاركة فيها ، بحيث شكلت القوة العسكرية الرئيسية في الدولة ، أصبح بالامكان تقويم الدور الكبير الذي كان في متناول هذه القبائل ومدى تأثيره على الخلافة كمؤسسة مدنية ، أصبحت شبه مرتهنة لها . وكان بروز عدد غير قليل من البدو في المراكز القيادية بالاضافة الى غلبة جندهم في الحملات الكبرى ، قد أحدث خللاً في المعادلة التي اهتزت مع وجود خليفة غير قوي في السلطة ، في وقت كانت لا تزال العصبية القبلية متجذرة لدى هؤلاء البدو ، الذين أخذوا من الفتوح ثقة بالنفس وشعوراً بالقوة ، وتماسكاً في اطار القبيلة الواحدة . وكان لذلك وجهان متناقضان ، احدهما اقترن بمشاركة البدو الفعلية في الانتصارات الكبرى ، التي أدت الى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، وثانيهما انعكس على الخلافة التي أصبحت مقيدة بسياستها التوسعية وحاجتها المستمرة الى الجند ، حيث كان مصدرهم الرئيسي شبه الجزيرة ، « المستودع الاكبر للاحتياط »[1] الذي يغذي الجبهات العسكرية .

ومن الواضح أن تقلّص عائدات هذه القبائل بعد ركود موجة الفتوح ، وما آل اليه الوضع المعيشي من ارتفاع في الحجاز ، فضلاً عن امتيازات الصحابة و « الاقارب » في عهد عثمان ، قد أوجد نوعاً من المجابهة الحتمية بين جند (الامصار) وبين الخلافة التي كان الالتزام بواجباتهم نحوها ، بقدر ما توفره لمصالحهم من الاستمرار والتوازن . ولقد جاءت الانتفاضة على الخليفة ، تحت تأثير تطورات « انقلابية » في المجتمع الحجازي ، قطفت ثمرتها قريش بصورة خاصة . ولذلك فان غياب الموقف السياسي في (المدينة) ، كان مرتبطاً بغياب القواسم المشتركة في المعاناة والدوافع بينها وبين (الامصار) . فثمة سخط واضح ـ كرأي عام ـ على سياسة عثمان في عاصمة الخلافة ، ولكنه لم يتجاوز حدود النقد ، وبالتالي فان الموقف من الثوّار اقتصر على التعاطف المقنّع ، الذي لم يرق الى التحالف والاتفاق الضمني على قتل الخليفة . ومن هذا المنظور فان الثورة التي أطاحت بعثمان ، استهدفت أيضاً « الاسرة الحاكمة » فضلاً عن الامتيازات الحجازية . ولذلك كانت هذه الحركة واضحة الامتداد في العراق الذي يعجّ بالجند ، كونه على تخوم بقايا الامبراطورية الفارسية . أما البؤرة الاولى فكانت في الكوفة التي توفرت فيها شروط التحرك المناهض لخلافة عثمان ، عبر الصدام مع أقوى شخصيتين من البيت الاموي في الامصار . واذا كان سعيد بن العاص يرى في « السواد بستاناً لقريش »[2] كما يُنسب اليه ، فان الخلافة لا تختلف عن « السواد » في مفهوم معاوية ونظريته في السلطة القرشية و « حقها

---

(1) صالح العلي ، تنظيم جباية الصدقات في القرن الاول الهجري ، مجلة العرب عدد 10ص 166(1969) .
(2) تاريخ الطبري ج 5 ص 88 .

الالهي » [1] .

ولقد كان الوفد المنفي الى الشام في تشكيلته القبلية المتنوعة ، لا سيما القبائل اليمنية الكبرى ، التي مثّلها زعماء المعارضة في الكوفة [2] صورة لذلك التناقض بين الخلافة و(الامصار) في ذلك الحين . ولعل ما يثير الانتباه ، ان لا نجد صوتاً للقبائل الحجازية مع المنفيين الكوفيين ، فضلاً عن البصريين الذين ساروا في أعقابهم الى الشام [3] ، مما يفسر غياب الحجاز أيضاً في انتفاضة الكوفة أو في الثورة التي شهدتها عاصمة الخلافة ، والتي استهدفت هذا الاقليم ربما بصورة غير مباشرة .

---

(1) المصدر نفسه ج ص 86 .
(2) الفتوح لابن الاعثم ج 2ص 174 .
(3) تاريخ الطبري ج 5 90 .

الحجاز عشية انتقال الخلافة

الى الكوفة

« . . وُلدت هذه الفكرة في (المدينة) وانطلقت منها تحت تأثير العزلة السياسية المحيطة بها ، ولم تأت عرضاً كما هو شائع في أعقاب معركة الجمل »

لقد بات واضحاً أن الثورة المسلحة التي أشعلتها (الامصار) في (المدينة) وانتهت عن ، تخطيط أو ارتجال ، الى مقتل عثمان ، لم تقتصر في نتائجها على تغيير خليفة أُدين بأخطائه والاتيان بآخر ليحقق الاصلاح المنشود . ذلك أن الجرح الذي أصاب الدولة الراشدية ، كان من الصعوبة ان يلتئم ، قبل اعادة النظر في المشاكل التي سبّبت مصرع الخليفة وربما سلفه ، وقبل تقويم الموقف العام في ضوء المعطيات الجديدة والفرز الحتمي للقوى السياسية في (المدينة) وخارجها . ولعل الاسلوب الذي رافق الفصول الاخيرة للثورة ، جعل منها حدثاً غير عادي لا يتوازى مع أي حدث آخر في التاريخ العربي الاسلامي . فقد وضع سابقة خطيرة في العلاقة مع السلطة ، عبر استخدام الحلول المتطرفة بحيث أصبح الاغتيال السياسي من الامور المألوفة التي تطال حتى الخليفة .

وفي وسط الذهول الذي سيطر على عاصمة الخلافة ، كان هاجس الثوار هو الخروج من المأزق الذي وجد الثوّار انفسهم فيه ، دون أن يكون لديهم خطة ما لاحتواء التطورات المستجدة . وكان الارتباك الذي رافق استيلاءهم على السلطة خلال الايام الخمسة (1) ، الفاصلة بين مقتل عثمان وبيعة عليّ ، قد كشف ابعاد هذه الحركة الارتجالية ، التي افتقدت الى المضمون فضلاً عن البديل . وفي المقابل كان الموقف شديد الغموض على جبهة الصحابة ، المتراوحة بين الصمت والمناورة ومن ثمّ التهيب من ركوب المركب الخشن وتلقّي الميراث الثقيل بعد مقتل الخليفة ، بما في ذلك الارتهان لاكثر من

---

(1) سيف بن عمر : الفتنة ووقعة الجمل ص 91 . ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج 3ص 192 .

طرف ، لا سيما الثوّار الذين أمسكوا بيدهم زمام السلطة « المؤقتة » في (المدينة) وعلى رأسهم الغافقي بن حرب ، أحد المشاركين في قتل عثمان [1] . فقد جاءت هذه الحركة ، التي أفرزتها مشكلات الفتوح الاقتصادية والاجتماعية ، تحت شعار التصحيح وكسر الاحتكار الفئوي ، المتمثل بخلافة عثمان . ولكنها جنحت الى ما هو أبعد من المطلوب ، باسقاطها آخر الاشكال « الشوروية » للسلطة في الاسلام ، التي فقدت المسوّغات الشوعية حتى المقنّعة منها كخلافة للنبي مؤسسها الاول ، وذلك مع تقلص الجيل التاريخي من الصحابة ، الذي ارتبطت به « الشورى » بصورة عرفية على الاقل .

ولم يكن قد بقي من « أهل الشورى » الا ثلاثة (علي ، طلحة ، الزبير) بعد موت عبد الرحمن بن عوف ـ الذي كان له دور رئيسي في خلافة عثمان ـ واعتكاف سعد بن أبي وقّاص [2] في وقت سابق . وكان واضحاً رغم التنافس المبطّن ، أن علياً سيقع عليه الاختيار الصعب ويقطف « ثمرة تلك الفعلة المحملة بالبلاء » كما يقول (فلهوزن) [3] . ولقد كان علي لا يزال في (المدينة) لم يبرحها الى مكة ، التي غدت مركز تجمع الهاربين من البيت الاموي واستقطاب المعتكفين والطاعنين من الصحابة [4] . فبويع علي تحت ضغط الثوار وتهديد الاشتر [5] ، وسودان بن حمران المرادي قاتل عثمان [6] . وتقبل الامر بغير حماسة ، بعد أن فقدت الخلافة بريقها المركزي الذي انطفأ مع قتل الاخير . ومن الواضح أن (الانصار) قاموا بدور كبير لمصلحته ، حيث كان بنظرهم الشخصية التي ارتبط اسمها بالنبي وما يمثله ذلك من أهمية خاصة في تاريخ (المدينة) . ولم يحمل اختيار علي شيئاً من المفاجأة لاحد ، بعد أن برز اسمه ابّان الازمة في الدور التوفيقي الذي شغله بين عثمان والامصار ، ومن ثم قيامه ببعض شؤون الخلافة الدينية أثناء الحصار [7] .

وكانت الثغرة الاساسية في خلافة علي ، ليس افتقاده الى البيعة الاجماعية فحسب ، ولكن في غياب التغطية القرشية سواء من (المهاجرين) ، أم من المكيين الذين أصبحت مدينتهم أول مراكز المعارضة العلنية ضد الخليفة الجديد . فبينما تعاطفت معه الاكثرية الكاثرة من (الانصار) [8] اقتصر تأييد المهاجرين على قلة قليلة من أمثال (محمد بن أبي بكر

---

(1) ابن الأثير راجع ص183

(2) تاريخ الطبري ج 5ص 155 ، 156 . تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 177

(3) تاريخ الدولة العربية ص 53 .

(4) تاريخ الطبري ج 5ص 156 .

(5) المكان نفسه veccia- VAGLIERI, Ency. de l'Islam. T. I P. 722

(6) الفتوح لابن الاعثم ج 2ص 246 .

(7) ابن كثير البداية والنهاية ج 7 ص 177

(8) تاريخ الطبري ج 6ص 9 . الفتوح لابن الاعثم ج 2ص 244 -245 .

وهاشم بن عتبة بن أبي وقّاص وأخوه عمرو بن عتبة والعباس بن ربيعة بن الحارث) (1) .
هذا مع العلم أنه لم يكن أقل قرشية من أسلافه الخلفاء ، حيث بدا متحمساً لها في أكثر من مناسبة (2) ، ولكن مجيئه الى السلطة كان يحمل التهديد لمصالح زعماء (المهاجرين) وكبار الصحابة التي انتعشت في عهد عثمان (3) . ولعل هذه الاسباب نفسها هي التي حدت بـ «يسير» (4) من (الانصار) الى المعارضة وحجب عشرة منهم البيعة : (حسان بن ثابت وكعب بن مالك ومسلمة بن مخلد وأبو سعيد الخدري ومحمد بن مسلمة والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت ورافع بن خديج وفضالة بن عبيد وكعب بن عجرة) ، ثم انخفضوا بعد ذلك الى خمسة في حروب صفين (5) . وكان بعض هؤلاء يشغل مهمات في ادارة عثمان مثل زيد بن ثابت ، صاحب بيت المال بعد عبد الله بن مسعود وكعب بن مالك الذي تولى صدقات (مزينة) (6) .

ومن هذا الواقع سيكون اعتماد عليّ في أدارته بصورة أساسية على (الانصار) ، الذين شغلوا المراكز الهامة في الحجاز والامصار : أبو قتادة الانصاري (مكة) ، وسهل ابن حنيف وأبو أيوب الانصاري (المدينة) وقيس بن سعد بن عبادة (مصر) وعثمان بن حنيف (البصرة) وقرظة بن كعب الانصاري (الكوفة) - قبل انتقال علي اليها - والنعمان بن العجلان الانصاري (البحرين) (7) . وكانت تلك سابقة في سياسة الخلفاء حيث كانت الصدارة في عهودهم للمهاجرين ، باستثناء وظائف ثانوية أو مهمات مؤقتة ، تولاها (الانصار) منذ خلافة عمر ، كانتداب زيد بن ثابت على (المدينة) أثناء موسم الحج (8) واستخدام مسلمة بن مخلد على صدقات فزارة (9) . ولكن جيشه سيفتقد الى وجوه حجازية بارزة ، اذا تجاوزنا جماعة من بني هاشم وتيم (محمد بن أبي بكر) وزهرة (هاشم ابن عتبة واخوه) ، وكذلك بعض الانصار (في طليعتهم قيس بن سعد) ، بعد أن تخلّف قسم كبير منهم عن مواكبته الى العراق ، معترضاً على مبدأ الخروج من الحجاز (10) . وهذا ما جعل القوة العسكرية التي اعتمد عليها علي في غالبيتها من القبائل غير الحجازية ، لا سيما

---

(1) الطبري ج3 ص32 .
(2) الغلابي البصري ، وقعة الجمل ص 47 . الفتوح لابن الاعثم ج 2ص 474 -475 .
(3) ابن رجب ، الاستخراج ص 106 . ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 196 .
(4) تاريخ الطبري ج 5ص 153 .
(5) تاريخ الطبري ج 5ص 153 . J. VESELY, AL-Ansār, P. 40
(6) المصدر نفسه ج 5ص 154 .
(7) تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 230 ، 232 ، 233 . ابن ظهيرة القرشي ، الجامع اللطيف ص286 .
(8) تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 153 .
(9) أبو أحمد حميد بن زنجويه : كتاب الاموال (مخطوطة) ورقة 37 . رقم 1014 ، مكتبة الظاهرية .
(10) الفتوح لابن الاعثم ج 2ص 267 -268

اليمنية التي كانت طاغية في حروب الجمل وصفين[1] .

وكانت مكة التي عاشت في الظلّ منذ أن تمّ فتحها قبل أكثر من ربع قرن ، قد عادت الى الواجهة بعد «استرداد مهاجريها» الذين اعتصموا فيها ،كتعبير عن موقفهم السلبي من الخليفة الجديد . وكان لذلك دلالته على أحياء الصراع القديم بينها وبين (المدينة) ، بعد أن اضطرت للتسليم بزعامة هذه الاخيرة ، كحاضرة للدولة في ذلك الحين . وقطعت الثورة المضادة في مكة شوطاً بعيداً في الاعداد والتنظيم ، حيث كبار المعارضين لعلي ، من عائشة التي انتقلت اليها عشية مقتل عثمان الى طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ، اللذين تراجعا في اليوم التالي عن بيعة أكرها عليها بالقوة [2] . ولم تكن هذه الحركة قليلة الخطورة ، كونها تمثل انتفاضة « قرشية » بزعامة اثنين من كبار (المهاجرين) وتحظى بتغطية معنوية من زوج النبي وابنة الخليفة الاول ، فضلاً عن مشاركة بني أمية وبعض القبائل الحليفة[3] . وبدت (المدينة) مرة أخرى في مواجهة مكة التي تمردت على خليفة ، « سيكون على قريش أشد من غيره »[4] ، وذلك تحت ستار « اقامة الحدود »[5] على قتلة عثمان . وكان طلحة الاسم البارز في هذه الحركة ، حيث شارك عائشة في نسبه التيمي وفي التأليب على عثمان ابان محنته ، فضلاً عن التطرف في مناوأة الخليفة الجديد[6] .

وهكذا جاء اختيار عائشة وأصحابها لمكة ، دون (المدينة) التي لم تبد أية حماسة لتأييد حركة يغلب عليها الطابع القرشي ،فعزفت عنها الى عليّ الاقرب الى مصالحها من (المهاجرين) . وجاء قدوم يعلى بن منية (التميمي) [7] ـ وهو حليف قريش ووالي عثمان على صنعاء ـ في الوقت المناسب ، ليضع هذه الحركة موضع التنفيذ بعد اسهامه بدور كبير في تمويلها ، حيث يشار الى وصوله ومعه « ستمائة بعير وستمائة ألف » واقامته معسكراً في الابطح[8] . وفي رواية ثانية أنه دفع للزبير « اربعمائة ألف وسبعين رجلاً من قريش »[9] . ويبدو أن الزبير كان على علاقة مباشرة به ، حيث يرجّح أنه استدعاه في وقت

---

(1) الفتوح لابن الاعثم ج3 ص32-33 .
(2) تاريخ الطبري ج 5ص 157 . محمد عمارة ، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص 100
(3) تاريخ اليعقوبي ج 1 ص 176 .
(4) تاريخ الطبري ج 5ص 158 .
(5) ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 195 .
(6) الطبري ج 5ص 156 . ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 182 ، 206
(7) تاريخ اليعقوبي ج 1ص 176 .
(8) تاريخ الطبري ج 5ص 166 .
(9) المصدر نفسه ، ج 5ص 167 .

سابق لهذه الغاية . وقد ورد في (الفتوح لابن الاعثم) أنه نزل في مكة « ومعه اربعمائة بعير ، فدعا الناس الى الحملان . فقال له الزبير : دعنا من ابلك هذه ، هات فأقرضنا من مالك ما نستعين به على ما نريد . فأقرضهم ستين ألف دينار ، ففرقها الزبير فيمن أحب ممن خف معه »[1] . ولقد شارك عبد الله بن عامر - والي عثمان على البصرة - في تمويل الجيش الذي جرى تشكيله في مكة حيث « دفع مالاً كثيراً وإبلاً » حسب ما أورده الطبري[2] .

ومن المثير أن مكة التي انتقل اليها السواد الاعظم من « قريش الحجاز » ، في محاولة للضغط على علي ودفعه الى التنازل ، لم تخفق في استعادة دورها المفقود من (المدينة) فحسب ، ولكنها دفعت بالحجاز الى الوراء ، « وتآمرت » بصورة غير مباشرة على افراغه من مركزيته السياسية ، بعد أن بادرت بالخطوة التنفيذية الاولى في هذا السبيل . فقد تبين أن العزلة التي استبدت بها منذ « الفتح » ، تحول دون اتخاذها مقراً ملائماً للثورة على الخليفة الذي يتمتع بالنصيب الأوفر من التأييد الحجازي ، فضلاً عن ذلك ، فان الطاقة الحيوية لقريش ، سواء على الصعيد البشري أم السياسي ، لم تعد في مكة ، حيث انتقلت بثقلها الى الشام ، المحور المستقبلي للزعامة القرشية . ولذلك وقع الاختيار على البصرة ، التي كان لطلحة خاصة علاقة ودية مع بعض القبائل فيها . وقيل ان عبد الله بن عامر - واليها السابق ، وأحد أركان الحركة في مكة - كان من المحرضين على الانتقال اليها ، حيث فرص النجاح أشد وضوحاً منها في هذه الاخيرة[3] .

من الواضح أن علياً لم يفز باجماع (الامصار) ، حيث أثارت بيعته جدلاً حتى في أوساط ممثليها الذين كانت لهم الكلمة الاولى فيها . فقد تحمس له « الكوفيون » لا سيما الاشتر النخعي ، الشخصية الاقوى بين قادة الامصار ، بالاضافة الى « المصريين » الذين كانوا أول من طرح اسمه للخلافة . وكان طلحة الذي رشحه أهل البصرة[4] ، أكثر الصحابة الكبار جرأة على عثمان ، دون أن يخفي ذلك طموحه لان يكون مرشح المعارضة في الامصار ، حيث مثّل الاتجاه المعتدل في (المدينة) ، الذي سبق أن مثّله أبو بكر وأصحابه في (السقيفة) ، مستمداً من تراث الاخير قوته المعنوية في معركة الخلافة . فعلى الرغم من تشابه الاطار في الحالتين ، كون الخليفة الاول جاء عن طريق تكتل ثلاثي (أبو بكر ، عمر ، ابو عبيدة) وبروز طلحة من خلال تكتّل ثلاثي آخر (عائشة ، طلحة ،

---

(1) الفتوح ج 2ص 279 .
(2) تاريخ الطبري ج 5ص 168 .
(3) سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص 113 .
(4) المصدر نفسه ص 60 .

الزبير)[1] ، سقطت الا ان الاول حقق هدفه في السلطة عبر وسطية متكافئة ، انبثقت عن توسط « قريش المهاجرة » بين مكة والمدينة ، وفي وقت كان لا يزال الفرز السياسي في العاصمة وامصارها غير واضح تماما ، وذلك خلافاً للفترة « العثمانية » ، التي كان من الصعوبة البالغة في حينها ، التوازن بين تيارين تبلورت فيهما الملامح المتناقضة أو كادت .

ومن هذا المنظور كانت « حركة عائشة »[2] ، الخارجة من مكة التي أصبحت مركز استقطاب المعارضة ضد السلطة منذ ذلك الحين ، تطمح الى أبعد مما احتلته في صفحات التاريخ . فلم تكن فقط مجرد حركة عفوية يستبد بها العداء الشخصي للخليفة الجديد ، ولكنها سعت بصورة جديّة الى أن تكون البديل المناسب ،دون أن يضعها الموقف من عليّ الى جانب المحور الشامي أو التحالف معه ، حيث ستجد نفسها مدفوعة بالضرورة الى الصراع معه ، لو جاءت النتائج العسكرية في معركة البصرة على عكس ما انتهت اليه .

ولعلها استكملت اطارها التنظيمي بعد توفير المال وتكتيل الحلفاء ، بمن فيهم المرحليين من بني أمية الذين وجدوا فيها مدخلاً لاضعاف عدو مشترك ، فضلاً عن الاختيار الضمني للمرشح والارضية الملائمة للتفجير . فمن الصعوبة الفصل بين طلحة ، الاسم البارز في التكتل ، وبين البصرة التي خُطط لها دور وسطيّ بين معسكرات (الامصار) . وكان طلحة قد انفرد عن صاحبيه (علي والزبير) من بقايا « أهل الشورى » ، بموقفه التحريضي حتى الاستعداء ، ضد عثمان الذي اتهمه بالتآمر عليه وكان شديد التلمر من نشاطه « المريب » في (المدينة)[3] . وثمة مؤشرات عدة اوردها (الطبري) حول علاقة طلحة غير الودية بعثمان ، خاصة ما نسب للاول من رفضه لمناشدة عليّ بردّ الناس عن الثاني ، « حتى تعطي بنو أمية الحق من انفسها »[4] أو « تعطيني » ، كما أوردها ابن الاثير[5] .

على أن هذه الحركة كانت تعاني رغم ذلك من افتقاد المحتوى الاصلاحي ، خاصة أنها جاءت في اعقاب ثورة دموية ،كان من اسبابها التذمر من الاستئثار القرشي الذي شارك فيه طلحة والزبير ومعظم الصحابة . فقد كان عثمان حريصا على ارضاء هؤلاء واغداق الاموال الطائلة عليهم ، لا سيما طلحة حيث ذكر أن آخر ما أعطي له بلغ خمسين ألفاً ، كان ديناً لعثمان الذي جعله « معونة له »[6] . بالاضافة الى ما أقطعه لبعضهم من الارض

---

(1) وصفهم ابن العبري ، بانهم كانوا أشد الناس على عثمان . تاريخ مختصر الدول ص 104 .
(2) زاهية قدورة ، عائشة أم المؤمنين ص 232 -263
(3) ابن الاثير : الكامل ج 3ص 167 .
(4) تاريخ الطبري ج 5ص 139 .
(5) الكامل في التاريخ ج 3ص 183 .
(6) تاريخ الطبري ج 5ص 139 .

في العراق (السواد) [1] ، التي كان لطلحة أيضاً فيها النصيب الوافر[2] . ولذلك كانت نقطة الضعف الرئيسية في هذه الحركة أن الشعار الساذج « الطلب بدم عثمان » [3] الذي رفعته في البصرة ـ أحد الامصار المتمردة على الخليفة السابق ـ لم يتلاءم مع الموقف المعروف لزعماء الحركة من هذا الاخير ، فضلاً عن تحفظ قادة الامصار من امتيازات الزعماء الحجازيين التي كانت على حسابهم بصورة عامة . ولذلك فان ما طمحت اليه هذه الحركة ، عبر الاستغلال السريع لمشاعر العطف ازاء قتل الخليفة وبالتالي استخدام التأثير المعنوي لاصحابها على المسلمين ، اصطدم بانشقاق البصرة وانقسام قبائلها بين قلة مؤيدة ، وأخرى معارضة ، بينما وقفت الاكثرية على الحياد[4] . ولقد أدى هذا الواقع الداخلي الى فشل هذه المدينة في أن تكون أحد المحاور المتكافئة في الصراع على السلطة طوال العصر الاموي .

وكان خروج عائشة ومعها اثنان من الصحابة الكبار الى البصرة ، مؤشر النهاية للحجاز السياسي ، الذي فرغ أو كاد من رجالات قريش بمن في ذلك المهاجرين ، فتوزعوا آنذاك بين البصرة والشام ، فضلاً عن انزواء بعضهم في (المدينة) معتزلاً السياسة ، كسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر [5] . ومما يلفت الانتباه ، أن هذه الحركة ذات الطابع القرشي الذي تجسد في مكة ، انتقلت ومعها الملامح نفسها الى البصرة ، حيث يبدو هذا الطابع غالباً في انتماءات القتلى الذين وردوا في تاريخ (خليفة بن خياط) ، من فروع أمية وأسد وعبد الدار وزهرة ومخزوم وتيم وجمح وسهم ، بينما وردت اسماء قليلة من تميم وقيس بن عيلان وسليم وباهلة وعشائر غير معروفة من اليمن [6] . ويلاحظ انعدام المشاركة الثقفية ، الا من حليفين لبني زهرة ، أحدهما عبد الله بن المغيرة (ابن الاخنس بن شريق) ، حيث كان أبوه أول الذي قتلوا دفاعاً عن عثمان [7] . فقد كانت ثقيف حتى ذلك الحين ملتزمة بموقف المغيرة بن شعبة المعتزل لذلك الصراع [8] ، انطلاقاً من اعتباراته السياسية والاقليمية . فلم يجد مصلحة للطائف أن تتورط في التطاحن على النفوذ بين مكة و (المدينة) ، خاصة عندما تكون خارج الموقع التقليدي للسياسية الثقفية ، القائمة على

---

(1) أبو عبيد ، الاموال ص 121 . ابن رجب ، الاستخراج ص 106 .
(2) ورد في مروج الذهب للمسعودي أن غلة طلحة من العراق كانت خمسين الف دينار في اليوم . ج 2ص 333 .
(3) تاريخ الطبري ج 5ص 174 ، الغلابي البصري ، وقعة الجمل ص 38 ، 49 ، 40 .
(4) سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص 124 -130 .
(5) المصدر نفسه ، الفتنة ص 118 .
(6) تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 208 -212 .
(7) سيف بن عمر : الفتنة ووقعة الجمل ص 71 . ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 333 .
(8) تاريخ الطبري ج 5ص 168 .

التحالف مع الفرع الاموي ، الذي بلغ ذروته من التماسك عشية الفتح الاسلامي لمكة . وفي المقابل كانت مشاركة (الانصار) واضحة في جيش علي ، حيث كانت طلائعه البارزة الى البصرة من أبي أيوب الانصاري (الخزرج) [1] وخزيمة بن ثابت الانصاري (الاوس) وسعد بن عبادة (الخزرج) [2] . بالاضافة الى مؤيدي عثمان بن حنيف الانصاري ـ واليه على البصرة ـ وجماعة حكيم بن جبلة ، وأكثرية يمنية سواء من هذه الاخيرة أو من الكوفة ، التي كان علي على اتصال مسبق بقبائلها عبر الاشتر وعدد من أركانه (ابن عباس ، محمد ابن أبي بكر ، محمد بن جعفر ، الحسن بن علي ، عمار بن ياسر)[3] .

وهكذا انتقل الصراع الحجازي الى العراق ، بعد ذلك الفرز السياسي الذي رافق تكتل الانصار الى جانب علي وانطلاقه من (المدينة) ، للقضاء على حركة المعارضة التي تشكلت في مكة قبل تحولها الى البصرة بقياداتها القرشية الكبيرة . فلم يتردد (الانصار) آنذاك في الانضمام بثقلهم الى عليّ ، الذي اعتبروه أقرب الخلفاء اليهم ومن ثم الى تحقيق مشاركتهم الفعلية في السلطة . وكان كلاهما مدفوعاً الى التحالف مع الآخر ، من منطلق معطيات المرحلة ، غير المتعارضة مع الخط الاصلاحي الذي كان على علي السير في ركابه ، فضلاً عن ملامسة « المثالية السياسية » ـ اذا جاز التعبير ـ لدى الخليفة ، «عقدة السلطة»عند(الانصار)التي أخذت تنمو منذ اخفاقهم السياسي أمام ((المهاجرين) في السقيفة . ولا يفجأنا في هذا المجال تعيين أحد زعماء (الانصار) ـ سهل بن حنيف ـ على (المدينة) عشية خروج علي الى العراق [4] ، بما لذلك من دلالة هامة ، كسابقة لم تتكرر منذ خلافة عمر [5] . ويبدو لنا ما يتمتع به الزعيم الانصاري من نفوذ بين جماعته ، في البيعة المطلقة باسمهم لعليّ حيث ينسب اليه قوله : « نحن سلم لمن سالمت وحرب لمن حاربت ، ورأينا رأيك متى دعوتنا اجبناك ومتى امرتنا أطعناك » [6] . ومن ناحية أخرى ، وقفت قريش باغلبيتها غير « المهاجرة » وراء حركة المعارضة التي تشكلت في مكة ، قبل تحوّلها الى البصرة ومعها الصراع التقليدي بين المدينتين

---

(1) خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة النجاري ، الغلابي البصري ، وقعة الجمل ص 31 . ابن حزم ، جوامع السيرة ص 79 .

(2) الغلابي ، وقعة الجمل ص 32 -33 .

(3) سيف بن عمر ، الفتنة ووقعة الجمل ص 143 -144 .

V. Vaglierie, Al- Ashtar, E. I, Tome I P. 725

(4) الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص 31 . الفتوح لابن الاعثم ج2 ص290 . الطبرى ج6 ص51 . ورد في تاريخ اليعقوبي أنه عين أبا حسن بن عبد عمرو النجاري ج2 ص181 .

(5) كان عمر ينيب عنه في المدينة زيد بن ثابت بصورة عامة . تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 153 -154 .

(6) الفتوح ج2 ص443 . المنقري : وقعة صفين ص93 .

الحجازيتين ، الذي سيمتد بوجوه مختلفة حيث امتدت رقعة النفوذ العربي الاسلامي .

وكان بروز البصرة آنذاك كأرضية للثورة المضادة ضد (المدينة) ، مؤشراً الى تمحور الصراع خارج الحجاز وظهور مراكز استقطاب جديدة ، وذلك تحت ضغط التحولات السياسية والاقتصادية التي كانت المبادرة فيها للاقاليم المفتوحة . ولم يكن ثمة خيار أمام علي ، الذي اصطدم بعزلة حجازية في الايام الاولى لخلافته ، بسبب الحصار القرشي المثلث (مكة والبصرة والشام) المتربص به ، سوى التوجه بدوره الى مراكز الثقل السياسي التي أصبحت في هذه الاقاليم . ولعل الكوفة ، انطلاقاً من عدة اعتبارات بدت آنذاك محطّ أنظاره ، حيث لا زالت وحدها خارج نطاق الاستقطاب الذي تبلور في الشام وتذبذب في البصرة . بالاضافة الى ذلك فان الموقف العام في الكوفة لم يكن وديّاً من قريش ، بعد أن كانت أول المناوئين لها بصورة علنية ، عندما تضاربت مصالح الطرفين في « السواد » (33 هـ) [1] . ولا يسعنا في هذا المجال ، التقليل من شأن الدور الذي قام به الاشتر ـ قائد الانتفاضة ضد والي عثمان سعيد بن العاص ـ لمصلحة ذلك « التحالف التاريخي » بين علي وأهل الكوفة . فهذا الزعيم اليمني الذي تعود علاقته بالخليفة منذ أن قاد جماعته الكوفيين الى (المدينة) ، حيث طغى اسمه آنذاك على قادة الامصار ، دون أن يتورط مباشرة في قتل عثمان ، ظلّ أياماً الرجل القوي في عاصمة الخلافة ، وذلك حتى بيعة علي التي كان له الدور الرئيسي فيها . وفي ضوء هذا الاعتبار فان بروز الاشتر كان مرتبطاً بموقعه الكوفي ، الذي أسهم في التمهيد لنقل العاصمة الى العراق . ولذلك فان هذه الفكرة ولدت في (المدينة) وانطلقت منها ، تحت تأثير العزلة السياسية المحيطة بها ، ولم تأت عرضاً كما هو شائع في أعقاب معركة الجمل .

وكان علي قد مهد لقراره باتصالات مع قبائل الكوفة ، متزامنة مع خروجه من الحجاز ، خاصة وان الموقف العام في المدينة لا يزال مضطرباً ، في وقت كان واليها ـ أبو موسى الاشعري ـ يتردد في بيعة علي[2] ، محاولاً تأليب الكوفيين ضده[3] . ومن البديهي أن رفض معاوية الاعتراف بالخليفة الجديد ، تحت ستار شروطه المقنّعة ، كان من دوافع اتخاذ الأشعري هذا الموقف السلبي ، المتأثر بالموقف الشامي « ان بيعة عثمان في عنقي وعنق صاحبكم ، ولئن أردنا القتال مالنا الى قتال أحد من سبيل حتى نفرغ من قتلة عثمان »[4] . ولعل ذلك ينطبق على « جماعة مكة » والثورة على الخليفة في أعقاب محنة دامية ، حيث كان من الصعوبة القيام بهذه المبادرة في معزل عن ذلك الخصم القوي والمراهنة على موقفه الذي

---

(1) تاريخ الطبري ج 5ص 88

(2) الفتوح لابن الاعثم ج 2ص 250 ، 291 .

(3) تاريخ اليعقوبي ج 2ص 181 .

(4) الامامة والسياسة ج 1ص 61 .

كان مصدر الخطر الحقيقي على « خلافة الحجاز » . وفي ضوء هذا الدافع ، لم يكن من سبيل الى تجاهل قوة الشام وثقلها السياسي والعسكري ، وما بها من « الرّجال والاموال » حسب التعبير المنسوب للزبير[1] . ولكنهم باستثناء هذا الاخير تجنبوا الذهاب اليها خشية الوقوع في الاحتواء الاموي الذي سبق أن تذمروا منه في (المدينة) . كذلك سيجد معاوية في التجاء اثنين من الصحابة التاريخيين الى الشام ومعهما قرشيو الحجاز ، فضلاً عن عائشة ، ما يضفي على موقفه من علي طابعاً من الشرعية ، كان بأمس الحاجة اليه (كون اصحاب النبي « وعشيرته » يقفون الى جانبه) .

ومن هذا المنظور، فقد حذر يعلى بن منية، المموّل الرئيسي لحركة مكة«القرشية» من « أن معاوية قد سبقكم الى الشام وفيها الجماعة وانتم تقدمون عليه غدا في فرقة ، وهو ابن عم عثمان ، دونكم أرأيتم إن دفعكم عن الشام ، أو قال : اجعلها شورى ما أنتم صانعون . اتقاتلونه أم تجعلونها شورى فتخرجا (طلحة والزبير) منها » [2] . فكان ما قدّمه عبد الله بن عامر ، البديل الوحيد لحركة ، مكتوب عليها الفشل في الحجاز كما في الشام ، دون اسقاط الاخيرة من حسابه كورقة أساسية في الصراع الخطير على السلطة « فان غلبتم علياً فلكم الشام وان غلبكم علي كان معاوية لكم جُنة » [3] .

ولم تلبث البصرة أن سقطت في أيدي القرشيين وحلفائهم بعد معركة غير متكافئة ، استُدرج خلالها الوالي عثمان بن حنيف الى الصلح قبل طرده من المدينة [4] . واقتصرت المقاومة الجدية على حكيم بن جبلة وجماعته (عبد القيس) ، حيث بذل محاولة مستميتة للحؤول دون السيطرة على بيت المال ، ولكنه قتل في المعركة [5] . وفي ذلك الوقت كان علي يتأهب للخروج الى العراق متعقباً خصومه ، قبل استفحال حركتهم وانتشارها ، خاصة وان عائشة بعد سقوط البصرة ، بادرت الى الاتصال بقبائل الكوفة واليمامة فضلاً عن (أنصار المدينة) [6] ، وذلك في محاولة لعزل الخليفة وانتزاع تأييد الفئة الاساسية التي يعتمد عليها . ولعل أكثر ما خشيه هذا الاخير ، قيام اتصال بين البصرة والشام وما يرافقه من حصار اقتصادي للخلافة ، التي تستمد مصادرها من الاقاليم ، خاصة العراق . ومن هنا كانت أهمية الكوفة بالنسبة لعليّ وما يعوّله عليها في الفصل بين عدوين يتربصان به ، حيث تجلى ذلك في التمهيد لاستقطابها والتودد الى أهلها « . . اني قد اخترتكم على

---

(1) المصدر نفسه ج1 ص56 .
(2) الامامة والسياسة ج 1ص 56
(3) المكان نفسه .
(4) تاريخ اليعقوبي : ج 2ص 181 .
(5) سيف بن عمر : الفتنة ص 130 . ابن الاثير : الكامل ج 3ص 217 -218 .
(6) المصدر نفسه ص 132 .

الامصار واني بالاثرة »[1] . فهو لا يغادر الحجاز ، قبل الاطمئنان الى ولاء الكوفة ، انطلاقاً من اهميتها الجغرافية في الصراع المرتقب مع الشام ، فضلاً عن اهميتها الاقتصادية المعروفة حيث تفوقت على البصرة في هذا المجال . ولقد تجلى ذلك في استئثار الصحابة وزعماء الحجاز لها في عهد الخليفة السابق وتحقيق ثروات كبيرة بعد هجرتهم الى العراق واقامة بعضهم فيها[2] .

وهكذا فان مطاردة الثائرين قبل التأكد من الموقف الكوفي كان يعتبر نوعاً من المغامرة خاصة بعد هزيمة انصار الخليفة في البصرة . على أن القرار في هذا السبيل كان له وجه حجازي بالاضافة الى الوجه العراقي ، حيث لم يتحمس (الانصار) بصورة عامة لمغادرة (المدينة)[3] . ويرجح ان الاكثرية منهم لم تشارك في حرب البصرة ، نتيجة تخوفهم من افتقاد الخلافة بعد خروج علي ومعه اركانه الكوفيون (الاشتر وكميل بن زياد سقطت (النخعيين)[4] . وكان أبو ايوب الانصاري قد امر اليه ونصحه بالبقاء في (المدينة)[5] ، كما حذره عبد الله بن سلام من ذلك « لئن خرجت منها لا ترجع اليها ولا يعود اليها سلطان المسلمين ابداً »[6] .

ولعل موقف(الانصار)«المتاقس»[7] ،كأن أحد أسباب تأخر الخليفة في امداد والي البصرة (الانصاري) بفرقة منهم لانقاذ المدينة . وقد يكون لضعف هذه المشاركة اثر في خلو روايات المؤرخين من أي تقدير لقوة (الانصار) التي رافقت الخليفة الى العراق ، في الوقت الذي تشير فيه الى « الكوفيين والبصريين »[8] الذين بلغوا سبعمائة رجل[9] . ويبدو أن اشتراك (الانصار) كان نخبوياً في هذه المعركة ، بحيث اقتصر على عدد من زعمائهم الملتزمين معه ، الذين كانوا طليعة جيشه الى البصرة[10]. ومعنى ذلك أن القوة العسكرية التي اعتمد عليها ، كانت في أكثريتها من قبائل الكوفة بالاضافة الى قلة من البصرة[11]. على أن ذلك لم يمنع استمرار (الانصار) ، الحلفاء الطبيعيين لعلي واعتماده

---

(1) سيف بن عمر ص135
(2) المسعودي ، مروج الذهب ج 2ص 332 -333 .
(3) ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 205 ، 221 .
(4) المكان نفسه .
(5) الفتوح لابن الاعثم ج 2ص 267 -268 .
(6) تاريخ الطبري ج 5ص 170 .
(7) ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 221 .
(8) تاريخ الطبري ج 5ص 169
(9) وردت تسعمائة لدى ابن الاثير، الكامل ج3 ص222 .
(10) الفلاحي ، وقعة الجمل ص 31 ـ 33 . المسعودي ، مروج الذهب ج 2ص 359 -360 .
(11) سيف بن عمر ، الفتنة ص138 -140

عليهم في المهمات الصعبة ، حيث سيتبلور ذلك في حرب صفين ، التي حددت المواقع السياسية للقبائل . فمن كان متردداً منها في الحرب ضد عائشة واثنين من الصحابة الكبار ، تخلى عن هذا الموقف ضد معاوية الذي كان يخوض معركة واضحة المعالم لمصلحة الجناح المتطرّف من قريش .

وكان علي قد أصبح على تخوم الكوفة ، مصطحباً أحد زعمائها البارزين (الاشتر النخعي) ـ الذي مهّد لتلك العلاقة التاريخية ـ ومسبوقاً بجهود حثيثة في هذا السبيل قام بها كل من عبد الله بن عباس وعمار بن ياسر والحسن بن علي فضلاً عن الاشتر . فقد كان لهؤلاء دور كبير في تهيئة الاجواء لمصلحته وفي احتواء الموقف السلبي لواليها اليمني (الاشعري) وتطويق نتائجه على الاكثرية اليمنية فيها ، حيث انتهى به الامر الى العزل وتعيين أحد (الانصار) (1) مكانه . وما لبثت وفود القبائل أن وافته الى (ذي قار) ـ محطته الاولى في العراق ـ لا سيما « النخعيين » (2) الذين كانوا أكثر حماسة في تأييده ، وكان في طليعتهم الى جانب الأشتر ، (كميل بن زياد) الذي رافق علياً من (المدينة) وهاني بن هوذة ، آخر ولاة الكوفة في عهده (3) .

وثمة مؤشر آخر في ذلك الصراع الحجازي الذي دارت رحاه في معركة (الجمل) (4) ، أن التأييد الكوفي انقذ الموقف على جبهة الخليفة . فلم يكن من السهولة عليه تحقيق النصر على خصومه ، لو أتيح للاشعري تنفيذ خطته الرامية الى تحييد الكوفة في هذا الصراع . ومن هنا كانت المراهنة عليها شديدة الخطورة ، حيث حرص علي على التأكد من ولائها ، بالسير أولاً الى (ذي قار) قبل اتخاذه طريق البصرة التي تجمّع فيها الرافضون لخلافته . على أن علياً رغم الانتصار الذي حققه في ضمّ الكوفة اليه ، كان بأمسّ الحاجة الى انتصار سياسي آخر في البصرة المنقسمة آنذاك على نفسها ، بغية الوصول الى جبهة موحدة في العراق بموازاة الجبهة الشامية . وكان أن تبدّل الموقف أو كاد لمصلحته ، في وقت طغى فيه شعار « الاصلاح واطفاء النائرة » (5) (الشحناء) ، على أجوّاء الحرب المشحونة في البصرة (6) . وهذا ما جعل التوازن شبه مفقود بين فريقين :

---

(1) قرظة بن كعب الانصاري . تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 233 . المسعودي ، مروج الذهب ج 2ص 359 .

(2) فرع من كهلان القحطانية ، كان أول المسلمين منهم في حياة النبي (الاسود بن يزيد من قيس النخعي) . القلقشندي ، نهاية الارب ص 73 -74

(3) خليفة ، بن خياط ج1 ص233

(4) وقعت في جمادى الآخرة سنة 36 هـ / كانون الاول 656 م . تاريخ الطبري ج5 ص202 . فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 53 .

(5) سيف بن عمر ، الفتنة ص 150 - 151 .

(6) تاريخ الطبري ج 5ص 207 . المسعودي ، مروج الذهب ج 2ص 361 .

أحدهما يتسلح بشرعية الخلافة ومعها الدعوة الى السلام ، بينما تغلب نزعة القتال على الآخر في اطار المطالبة بشرعية غير مسوّغة .

حقق علي انتصاراً عسكرياً على حركة البصرة المناوئة ، ولكنه لم يقترن بالنصر السياسي الذي كان يسعى اليه ، بعد اخفاق محاولاته في اجتذاب زعماء الحركة الى جانبه . ولذلك جاء الحزن على مقتل طلحة والزبير في المعركة ، في مستوى الخسارة القرشية[1] التي كانت أحدى أهم الثغرات في جبهته السياسية . ولقد جاءت نهاية المعركة كبدايتها تؤكد حرصه على تجنب الانتقام من اخوة له في العقيدة والعشيرة « اذا هزمتموهم فلا تجهزوا على جريح ولا تقتلوا أسيراً ولا تتبّعوا مولياً ولا تطلبوا مدبراً »[2] . كما حرص على اطلاق الاسرى بمن فيهم عائشة ـ رأس المحرضين عليه ومعاقبة الذين اساؤوا اليها من جماعته[3] ـ عاهداً الى الاشتر اعادتها الى (المدينة) ، التي عاد اليها أيضاً مروان وجماعته من الامويين ، قبل التحاقهم بمعاوية في الشام[4] .

وكان الحجاز الخاسر الرئيسي في معركة (الجمل) ، التي كرّست اخراج الخلافة منه بعد توحيد العراق واستبدال (المدينة) بالكوفة ،حيث « رؤوس العرب واعلامهم »[5] الذين نصروه في هذه المعركة . ولقد جاء ذلك القرار تنفيذاً لفكرة خرجت مع علي من الحجاز واستجابة حتمية لمعطيات تلك المرحلة . فقد أخذ هذا الاقليم يفتقد شخصيته المحورية منذ غياب عمر ، الذي كان باستطاعته ، رغم الفراغ العسكري في عهده وانتقال الطاقات البشرية الشابة الى جبهات الفتوح ، الموازنة بشيء من التكافؤ بين ثقل الامصار ومركزية الحجاز ، التي كانت في النتيجة استمراراً لسياسته التوفيقية بين « عصبية » الدولة و « دعوتها » ، المتلازمتين في رأي ابن خلدون[6] . فقد تغلبت بعده العصبية القرشية بشكل سافر ، لتجيء بعثمان الى الخلافة دون علي ، الذي كان يفتقد الى ذلك الغطاء القرشي[7] . وكذلك فإن قريشاً قد اثبتت بالممارسة أنها « أوسط العرب »[8]

---

(1) الخلايي ، وقعة الجمل ص 47 .
(2) المسعودي ، مروج الذهب ج 2 ص 362 . راجع ايضاً تاريخ الطبري ج 5 ص 223 ، .
(3) تاريخ الطبري ج 5 ص 222 .
(4) المصدر نفسه ج 51 ص 223-224 .
(5) سيف بن عمر ، الفتنة ص 135 .
(6) المقدمة ص 279-284 .
(7) رضوان السيد ، جدليات العقل والنقل والتجربة التاريخية في الفكر السياسي العربي الاسلامي ، مجلة الفكر العربي ص 77 عدد 15 (1980) .
(8) الامامة والسياسة ج 1 ص 6 .

« وجُنتهم »[1] ، ليس من سبيل الى شرعية دون شرعيتها مهما اختلفت المسوّغات ، من « القرابة »و « الشورى » الراشديتين ، الى « الوراثة » الاموية ، الى آخر ذلك من الاشكال « الدستورية » التي تتفق في المضمون على حق قريش المقدس « جامعة النبوة والخلافة »[2] . ولم يكن اسقاط عثمان بمثل تلك السهولة ، أمراً ممكناً لو شاءت قريش انقاذه ، ولكنها تخلّت عنه بعد استنفاذ دوره وبعد أن أصبح عاجزاً عن حماية « الشرعية » المهددة أمام خطر الامصار. كذلك فان علياً ،الذي لم يكن لقريش دور في خلافته ، كان في مقدمة الاسباب التي شجعت منافسية طلحة والزبير والآخرين على التمرد عليه ، هو الموقف السلبي لهذه الاخيرة منه . وهي سابقة لم يكن من السهل حدوثها ، لو كانت له تلك الحصانة القرشية التي تمتع بها اسلافه الخلفاء .

وهكذا فان غياب النفوذ القرشي من(المدينة)في أعقاب البيعة لعليّ ،كان مؤشراً الى إنهاء دور الحجاز السياسي. فقد سقطت مكة في العام الثامن الهجري ،ولكن قريشاً ارتفعت الى السلطة ، بحيث انطوت عاصمة الحجاز القديمة على تراثها الغابر لتعيش في ظلّ (المدينة) عاصمته الجديدة . ثم تراجعت هذه الاخيرة ، فاقدة دورها المركزي ، في الوقت الذي استمر فيه الصعود القرشي ، ولكن على حساب الحجاز بكامله .

(1) تاريخ الطبري ج5 ص86 .
(2) رضوان السيد ، جدليات العقل والنقل والتجربة التاريخية . ص77 .

الحجاز وصفين

« ولعلها مفارقة أن ينقلب على « الشورى » الذين تحمسوا لها في السابق ، وأن تتحول بالتالي الى « سلاح جدلي » لدى المعارضة السياسية ضد الحكم الاموي ، بعد أن كانت سلاح السلطة في العهد الراشدي »

انكفأ دور (المدينة) السياسي ، الذي بدأ مع النبي وبلغ ذروته في خلافة عمر . وكان ذلك في أعقاب متغيرات الفتوح الجغرافية والاقتصادية كما سبق أن أشرنا . فلم يعد ممكناً آنذاك استمرار الحكم المركزي في الحجاز ، بعد تحوّل طاقاته البشرية أو معظمها الى (الامصار) ، في نطاق « هجرة استقرار » دائمة ، مستبدلة مواطنها الاولى بمراكز جديدة مرتبطة باسمها وذلك بصورة نهائية . فقد أحدثت الفتوح انقلاباً في حياة القبائل المهاجرة ، بحيث أصبح من العسير جداً عودتها الى النمط الاجتماعي المتواضع الذي اقتنعت به من قبل . واذا كان ذلك واقع القبائل العادية التي كانت تعيش بأغلبيتها في فلك « الايلاف » المكّي قبل الاسلام ، فكيف بقريش التي ظهرت بينها الدولة الجديدة واحتوتها بعد أقل من ربع قرن ، لتثبت انها الاقدر على المبادرة وتوقيتها المناسب .

وكانت ثمة ظاهرة خاصة في الدولة العربية الاسلامية ، أن تسفر عن انتصار فريق ولكن دون هزيمة الآخر ، حيث لم يخرج المعادون من قريش « طلقاء » [1] و « آمنين » [2] فحسب ، بل متمتعين بحقوقهم السياسية الكاملة . وقد روى (المسعودي) أن الخليفة الاول ارتفع صوته على أبي سفيان ، فاستغرب أبوه ـ وكان لا يزال حياً ـ أن يفعل ذلك نحو من « كان بالامس سيد قريش في الجاهلية » [3] . واذا كان هذا شأن أبي سفيان في أول العهد من الخلافة ، فلا يعود مجال للتساؤ ل عن بروز ابنيه (يزيد ومعاوية) في أكثر مناطق الفتوح اهمية وخطورة . وعُمر الذي وصف بشدته على قريش [4] ، انما كان شديداً في

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج 2ص 60 .
(2) ابن حزم ، جوامع السيرة ص 229 .
(3) مروج الذهب ج 2ص 299
(4) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ج 3ص 64 .

التوازن بين السلطة والعصبية وحريصاً على احتواء الاولى للثانية ، وليس العكس كما حدث آبان خلافة عثمان . وعدا ذلك فقد كان تعاطفه واضحاً مع القيادات القرشية ، سواء تمثلت بالصحابة ، الذين اكتسب مودتهم بامتيازات خاصة في العطاء وفي توزيع الارض عليهم في الحجاز (اقطاع ينبع لعلي[1] والعقيق للزبير [2] . . .) ، أم الكفاءات الادارية والعسكرية التي استعان بها من أمثال عمرو بن العاص ويزيد بن أبي سفيان وأخيه معاوية وغيرهم [3] .

وكان من البديهي أن تلحق التجارة بركاب الهجرة الحجازية وتبحث عن ظروف أفضل في الامصار ، حيث مصادر الاموال واكتظاظ السكان . وكانت الحركة التجارية في الحجاز قد انتقلت مع المهاجرين الى (المدينة) ، التي أصبحت ملتقى القوافل التي كانت تؤول الى مكة ، وأخذت المواد الغذائية ترد عليها من مصر عبر ميناء (الجار) الذي انتعش بصورة خاصة في عهد عمر [4] . وكان عبد الرحمن بن عوف « النموذج » الاسلامي للتاجر الكبير ، الذي آخى في « هجرته » سعد بن الربيع الانصاري « أكثر أهل المدينة مالاً » [5] كما وصف نفسه ، ودفع مهراً لامرأة « انصارية » ثلاثين ألفاً [6] ، بحيث أعطاه ذلك مكانة اجتماعية خاصة في (المدينة) [7] ، استمدها من هذا الموقع التجاري . على أن حركة التجارة في الحجاز ، لا تلبث أن تفقد أهميتها ، مع فقدان هذا الإقليم شخصيته المحورية التي طغت عليها المحاور الجديدة في الامصار . فقد كانت خاضعة في المقام الاول للموقع الوسطي ـ التقاطعي الذي احتلته مكة بين خطوط التجارة العالمية قبل الاسلام . واستطاعت من خلاله القيام بدور الوسيط « الضروري » بين دولتين متصارعتين ، قبل أن تفقد هذا الامتياز في أعقاب الفتوح التي قضت على امبراطورية الفرس وانتزعت من البيزنطيين المناطق الحيوية المطلّة على البحر المتوسط والتي كانت محور التجاذب بين الطرفين . فقد أحدث ذلك انقلاباً جذرياً في الظروف الاقتصادية لهذه المنطقة ، بعد غياب النفوذ الفارسي ومعه التحكّم بتجارة الشرق ، حيث أصبحت مواصلاتها خاضعة للعرب المسلمين . ونتيجة لذلك تراجعت التجارة الحجازية ، حيث استمرت هجرتها الى الشمال ، بعد اخفاق القرشيين في مزاحمة تجار (المهاجرين)و(الانصار) في (المدينة) ،

---

(1) يحي بن آدم ، كتاب الخراج ص78 .

(2) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ج3 ص104 . صالح العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز ص972-989 ، مجلة العرب عدد11-1969 .

(3) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ج 3ص 283 .

(4) المصدر نفسه ج 3ص 282 .

(5) المصدر نفسه ج 3ص 126 .

(6) المكان نفسه

(7) المصدر نفسه ج 3ص 287 .

وايجاد نفوذ اقتصادي لهم في هذه الاخيرة على غرار نفوذهم السابق في مكة ، مما دفعهم الى التطلع الى الامصار ، حيث لاقوا نجاحاً كبيراً في العراق ، الذي كان لاستئناف حركة الملاحة النهرية فيه وعودة الاتصال بين الخليج والبحر المتوسط [1] ، تأثير كبير في انزواء التجارة الحجازية . وازدهرت أيضاً أسواق الشام التي اعتمدت في الماضي على « رحلة الصيف » ، وطغت على أسواق الحجاز بعد أن أصبح لها طابع محليّ ، وفقدت روّادها الذي انتقلوا الى العراق والشام [2] .

وهكذا فان الضربة القاضية التي نزلت بالحجاز ، شاركت فيها قريش بثقلها ، عندما تكتّلت وجوهها البارزة ضد علي في البصرة (عائشة ، طلحة وابنه محمد (تيم) ، الزبير وابناؤه عبد الله وعروة والمنذر (أسد) ، مروان بن الحكم وأخواه عبد الرحمن ويحي ، عبد الله بن عامر ، عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد (أمية) . . .) [3] . وجاء خروج هؤلاء وأصحابهم من (المدينة) الى مكة ، ومن ثمّ الى العراق ، بمثابة اجهاز على آخر فصول المركزية السياسية التي استكملت انهيارها في الحجاز مع خروج علي . فقد فرغت (المدينة) من رموز الاسلام وروّاده التاريخيين ، الذي غابوا عنها مع سقوط طلحة والزبير في معركة الجمل وانزواء سعد بن أبي وقّاص بعيداً عن شجون السياسة ، بينما غرق علي في متاعب السلطة والدفاع عن شرعية الخلافة ، التي تعمّدت بالدم منذ اغتيال عمر . وكان لذلك تأثير كبير في المنحى الذي اتخذه الصراع على الحكم آنذاك ، حيث ان تورط الصحابة الكبار فيه ، سيؤدي الى طغيان المضمون السياسي للخلافة ، وذلك في اطار من « الشكلية الاسلامية » المسوّغة لشرعية السلطة والقائمين عليها .

وليس ثمة شك أن الثورة على عثمان والبيعة لعلي في أعقابها ، كان لهما دور كبير في تسريع بلورة الاتجاهات السياسية في الدولة الراشدة ، حيث كان عدم الاجماع على الخليفة من مظاهرها الاولى . وقد يكون من الصعوبة الافتراض في نطاق معطيات سياسية مختلفة ، اذا ما كان لـ « جماعة البصرة » موقف آخر من علي ؟ ولكن من المؤكد أن الموقف السلبي الذي اتخذته انعكس بصورة مزدوجة على الخليفة وذلك بحرمانه من تأييد معنوي كانت قادرة على توفيره ، فضلاً عن افتقاده الدعم القرشي الذي غاب عنه أو كاد ، اذا ما استثنينا أقاربه وشخصيات ثانوية قليلة . ولعل طموح الحركة المنبثقة عنها ، أن تكون بديلاً « وسطاً » في قريش ، اصطدم بانقسام جبهتها السياسية التي تمّ تشكيلها بصورة ظرفية وتحت تأثير العداء المشترك للخليفة . وعدا ذلك فان القواسم الاخرى تساقطت

(1) LAMMENS, la Mécque, P. 110- 115

(2) OP. CIT, P. 112

(3) تاريخ الطبري ج 5ص 203-221 . سيف بن عمر ، الفتنة 117-175 . تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 208-210 .

أمام المصالح المتضاربة ، سواء على مستوى القيادة (التنافس بين طلحة والزبير) ، أو على مستوى الحلفاء حيث كان لبعضهم معطياته الخاصة ، كبني أمية الذين توخوا من هذه الحركة انهاك جبهة الخليفة وتأليب الرأي العام الاسلامي ضده . فسرعان ما وقع الخلاف بين مروان وطلحة « البديل المفترض » ، بعد اتهامه من جانب الاول بقتل عثمان . وقيل انه وراء « مصرعه » الذي توعده به « لا أطلب قاتل عثمان بعدك أبداً »(1) .

وهكذا فإن معركة الجمل التي قضت على اتجاه ربما كان قادراً على تمثيل الاعتدال ، قد فتحت أبــواب الصراع بــين المتطرفــين ولــكن من منظــور متبــاين . فعلي الذي التفّ حوله الكوفيون ، لا سيما الذين عايشوا الثورة على عثمان ، كان ملتزماً بالقضايا التي طرحها هؤلاء وغيرهم ، وهي في جانب أساسي منها ذات مدلول اجتماعي ، ربما كان أكثر وضوحاً في الكوفة . فثمة قبائل في غالبيتها من اليمن ، حملت الخبرة الزراعية من مواطنها الاولى ، كانت ترقب « السواد » وتتوق الى اقتسامه منذ خلافة عمر . ومعاوية في المقابل ، جعل من الشام قلعة متماسكة ، تدين قبائلها بالولاء المطلق له ، خاصة الكلبيين الذين نزلوا قبل الاسلام في « دومة الجندل وتبوك وأطراف الشام »(2) ، وتحالفوا مع الاسرة الاموية التي دانت لتأييدهم في جميع مراحل تاريخها السياسي . وكان نفوذ معاوية الذي بقي خارج التغييرات الادارية حتى في عهد عمر ، الذي عُرف عنه تحفظه من الشخصيات القوية ، يتجاوز نفوذ والٍ عادي يمتثل لأوامر الخليفة ، انطلاقاً من موقع الشام الجغرافي ومسوّغات القوة الذاتية التي حرص على تحقيقها ، سواء على صعيد التحالف القبلي أو بناء السلاح البحري ، الذي جاء تحت شعار التصدي للخطر البيزنطي المستهدف هذه الولاية(3) . ولا شك أن الخليفة الراشدي الثاني كان قادراً على احتواء مختلف الظاهرات السياسية ، بما فيها معاوية ، الذي مثّل بني عبد شمس في السلطة ، من خلال صيغة التوازن المنتهجة في عهده . وقد حال ذلك دون أي صدام بين الخليفة والوالي ، الذي كان ملتزماً بحدود الدور الذي رسمه له الاول ، دون القيام بنشاط ما قد يثير شكوكه . وهذا ما يفسر احتجاب معاوية وراء الاحداث البارزة في ذلك الوقت ، حيث كان سلوكه شأن بقية الولاة خاضعاً لمراقبة الخليفة المباشرة . وقد نجد صدى تلك العلاقة في رواية نقلها البلاذري عن (مالك بن أنس) ، عندما أرسل معاوية لعمر « اداهم »(4) وأموالاً بواسطة أبيه ، الذي أوصل الاول وأخفى الثانية . واحتج لدى مطالبة الخليفة بحاجته اليها لقضاء

---

(1) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ج 3ص 223 . البلاذري ، انساب الاشراف ص 247 (تحقيق المحمودي)

(2) القلقشندي ، صبح الاعشى ج 1ص 316 .

(3) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب والاندلس ص 191 .

(4) جمع أدهم . وهو قيد خشبي (فلق) كما جاء في لسان العرب ج 12ص 210

دين عليه ، مما دفع عمر الى وضع « أبي سفيان في الادهم » حتى يستوفي منه المال [1] ، دون أن يفجأ ذلك معاوية الذي قال حسب الرواية نفسها : « لو أنه الخطاب لفعل به مثل ما فعل بأبي سفيان » [2] . فثمة حدود اذن لنفوذ والي الشام لم يحاول الخروج عليها ، في وقت كان لا يزال الحكم في أوج مركزيته السياسية في النصف الثاني من عهد الخليفة القوى ، عندما انتقلت اليه ولاية الشام إثر موت أخيه يزيد ، حيث يبدو أنه عاش قريباً منه بعد فتح هذه الاخيرة [3] .

وكان طموح معاوية للخلافة قد أخذ في الكشف عن نفسه منذ أواخر عهد عثمان ، بعد أن أصبح رجل الامويين القوي و « الوريث » المطروح لقريبه الخليفة ، رافضاً الاكتفاء بما حققه من نفوذ اقليمي لم يصل اليه وال آخر . ولقد شجعه على ذلك أن هذا العهد قد استنفد نفسه وافتقد مسوّغ الاستمرار حسب رأيه « اني مصرّح أن عثمان بدا فعمل بما يحب الله ويرضاه ، ثم غيّر فغير الله عليه ، افيتهيأ لي أن أردّ ما غيّر الله عزّ وجل » [4] . والواقع أن زعامة البيت الاموي باتت معقودة له ، منذ فتح مكة الذي أفقد أبا سفيان دوره السياسي في المجتمع الجديد . فقد حالت الهزيمة رغم « تخريجها » المعنوي ، دون ردّ الاعتبار الكامل لهذا الاخير الذي تجاوز الكهولة في ذلك الوقت .

وكان موقف الخلافة غير الودّي من أبي سفيان ، قد دفع به للتراجع الى الصفوف الثانوية ، انسجاماً مع سياسة العهد الراشدي في الفترة الاولى منه « لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه » [5] التي عبّر عنها عمر . فالزعامة الاموية انتقلت آنذاك الى عثمان الذي دخلها من « الباب الاسلامي » ، لـ « يحجب » دونها أبا سفيان الذي لم يسلّم الا مكرهاً بواقع الامر « لا عدمت من قومي من اذا شاء حجب » [6] . وفي ضوء ذلك فقد عقد الامال على ابنائه [7] ، الذين كانوا أكثر قدرة على التحرك في نطاق المتغيرات التي تصدّى لها ، كونهم أقل ارتباطاً بالصراع الذي تزعمه ضد الدولة الجديدة . فبينما برز الابن الاكبر (يزيد) في المجال العسكري ، وكان أحد أربعة من مشاهير قادة الفتوح في الشام ، استأثرت السياسة بالابن الثاني (معاوية) ، مما لفت اهتمام أبي سفيان ، وأعدّه

---

(1) البلاذري ، انساب الاشراف ج 1ص 9

(2) المكان نفسه .

(3) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص 195 .

(4) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 218 .

(5) أبو يوسف كتاب الخراج ص 46 .

(6) البلاذري ، أنساب ج 1ص 13 .

(7) ابن عساكر ، تاريخ دمشق الكبير 339 ، مخطوط قصر العظم .

منذ وقت مبكر للسلطة ، متوخياً فيه المقدرة على ذلك « ليسودن ابني هذا قريشاً . . . . والعرب »[1] . ولم يتردد أبو سفيان من دفع معاوية الى التقرّب من النبي بعد فتح مكة ، ليصبح أحد كتابه[2] ، مكتسباً من ذلك مظلته الاسلامية التي افتقدها الاب ، وكانت بالتالي أحدى ركائز طموحه الى السلطة « ما زلت أطمع في الخلافة منذ قال رسول الله يا معاوية : اذا ملكت فأحسن »[3] . ولم تكن ثمة وصية لابي سفيان أكثر موضوعية في المنطق الاموي ، من هذه الوصية وهو يهيء ابنه للمهمة الصعبة « أن هؤلاء المهاجرين سبقوا وتأخرنا فرفعهم سبقهم وقصر بنا تخلفنا وصاروا قادة وصرنا اتباعاً . وقد ولّوكم جسيمًا من أمرهم فلا تخالفوهم وأنك تجرى الى أمد لم تبلغه وستبلغه »[4] .

وكانت البصرة التي جرت على أرضها معركة الجمل ، متحفظة الى حد ما نحو علي بسبب قتلاها الذي سقطوا فيها وكان عددهم على ما يبدو مرتفعاً[5] ، دون أن تتحمس في الوقت نفسه لمعاوية أو تكون « عثمانية » كما وُصفت لدى بعض المؤرخين[6] ، لان ذلك سيضعها في الجانب الاموي ، وهو لم يتحقق في البصرة التي كانت مواقفها غير وديّة من الامويين بصورة عامة[7] . على أن هذا الموقف المتردد بين الولاء والمعارضة ، كان له تأثيره على جبهة العراق ، التي ظلّت غير متماسكة أمام جبهة صلبة في الشام . وخلافاً للبصرة ، اختارت الكوفة عليّاً وربطت موقفها السياسي به ، حيث أصبحت مقرّ خلافته ، التي كان لها الدور الاول فيها ، من « البيعة » الى « الجمل » فضلاً عن « صفين » . وبينما تراجعت البصرة بعد « هزيمتها » ، تقدمت الكوفة لتصبح أحد محوري الصراع الاساسيين الى جانب الشام ، بما يحمله ذلك من معطيات خاصة لكل منهما ومسوّغات متفاوتة بين الاولى والثانية .

وكانت محاولات لتفادي الصراع الدموي ، قد جرت بين الطرفين ، وذلك عبر حوار غير مباشر ابتدأه موفد علي (جرير بن عبد الله البجلي)[8] ، الذي وُصف بأنه « من أهل الايمان والهجرة »[9] ، دون ثمة توضيح الى ما ترمي اليه هذه الكلمة الاخيرة حيث يفترض أنه كان من (المهاجرين) ، أي الذين التحقوا بالمدينة قبل فتح مكة . ولعل

---

(1) البلاذري ، انساب ج 1ص 50 .
(2) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص 194 . ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 428 .
(3) المصدر نفسه ص 195 .
(4) البلاذري ، انساب ج 1ص 9 .
(5) سيف بن عمر ، الفتنة ص 179 . الطبري ج 5ص 236 .
(6) ابن قتيبة ، عيون الاخبار ج 1ص 204 .
(7) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 168 .
(8) كان والياً على همدان في عهد الخليفة السابق . ابن قتيبة ج 1ص 84 .
(9) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 375 وما بعدها . القلقشندي ، نهاية الارب ص 163 .

المقصود هنا ، اعطاؤه صفة الاسبقية في الاسلام ، كنموذج للفئات التي تعاون معها علي في ادارته ، والتي كانت تستمد قوتها من هذا الدور في المقام الاول . على أن ذلك قد يفسر أزمة « الحضور » القرشي في قيادة الخليفة ، لا سيما كبار المهاجرين ، كسعد بن أبي وقّاص مثلاً الذي آثر الابتعاد عن هذا الصراع ، رغم التأثير المعنوي الذي يمكن له ممارسته على الطرفين ، كأحد التاريخيين الاحياء من أصحاب « الشورى » . وقد يفسر أيضاً غياب (الانصار) عن هذا الدور ، رغم الاعتماد الاساسي عليهم في ادارة علي ، حيث يعود ذلك الى الموقف « الشامي » منهم واتهامهم بالتواطؤ في قتل عثمان . وكانت هذه المبادرة التي نفّذها « مهاجر » في الاسلام ومن قبيلة معتدلة (بجيلة) [1] ، فاتحة مراسلات طويلة نافت على السنة ، لم يسفر عنها سوى تعقيد الامور بالنسبة لعلي ، واكتساب مزيد من الوقت بالنسبة لمعاوية [2] ، حيث أتاحت له هذه الفترة تعزيز أوضاعه العسكرية الى حدّ كبير .

واذا كان في مقدورنا تقويم كل من الجبهتين ، سنجد أن الاولى ـ أي الشام ـ كانت تخوض معركتها بقبائل في معظمها غير حجازية ، ومنها ما يعود ارتباطها بهذه المنطقة ، الى ما قبل الاسلام . أما الكوفة ، فكان عدد من رؤساء القبائل فيها يشغل مهمات ادارية في عهد عثمان ، قبل الانتقال الى موالاة علي ، أي أن غالبيتهم كانوا حديثي العهد في علاقتهم بالخليفة خلافاً لرؤساء القبائل الشامية . بالاضافة الى ذلك فان هذه العلاقة كانت خاضعة للمفهوم السياسي المتناقض لدى الطرفين . فمعاوية الخارج من بيت كانت له الزعامة التجارية في مكة وعلاقاته الواسعة في الشام ، نشأ متأثراً في سلوكه بهذا « الرصيد الدنيوي » ، الذي وظّفه في تدعيم مركزه وتقوية نفوذه . وبدا علي في المقابل مقيداً بالاتجاه الاصلاحي الذي تنتفي معه المساومات والعلاقات المرحلية ، وبالتالي فان الخروج منه يؤدي الى تفريغ خلافته من أبرز مسوّغاتها ، حيث جاءت في ظلّ المطالبة بالاصلاح .

على أن مبدأ « التغيير » الذي كان مطلباً ملحاً للكثيرين ، تناقض في المقابل مع « امتيازات » العهد السابق . واذا كان ذلك أحد بواعث الثورة التي قام بها زعماء قريش في البصرة ، فانه سيؤدي الى تحريض آخرين على هذه السياسة ، ممن كانت لهم هذه الامتيازات أو بعضها ، وممن وجدوا في الخلافة «ملكاً» لبني هاشم شبيهاً بـ « ملك » بني أمية في عهد عثمان (قدوم عقيل بن أبي طالب على معاوية من الحجاز) [3] . ولعل الدافع

(1) القلقشندي ، نهاية الارب ص 163 .

(2) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص 130 ، ابن عساكر ، تاريخ دمشق الكبير ، مخطوط ورقة 356 .

(3) الامامة والسياسة ج 1 ص 76 .

نفسه هو الذي حدا بالزعيم اليمني (الاشعث بن قيس الكندي) ـ عامل عثمان على أذربيجان وأحد المشاركين في حركة الردة ـ أن يقف متحفظاً ازاء علي وتنزع نفسه الى الالتحاق بالشام ، حيث تجد ما تبتغيه دون الكوفة « ان كتاب علي جاءني وقد أوحشني ، وهو آخذي بمال أذربيجان . وأنا لاحق بمعاوية »(1) .

ولم تكن الحرب التي اشتعلت في (صفين) بعد فشل المراسلات ، الا مرحلة حاسمة في الصراع « القرشي » على الخلافة ، أخذ يتبلور في ذلك الوقت . ولعله بات واضحاً من تقلص دور (المهاجرين) الكبار بعد موت أكثريتهم الساحقة ، قد أتاح المجال لغير (المهاجرين) من قريش العودة الى واجهة الاحداث ، وذلك بزعامة معاوية الذي توفرت فيه مقومات هذا الدور (مجيء مروان على رأس بني أمية الى دمشق وخروج عمرو ابن العاص ـ من المهاجرين المتأخرين ـ من اعتكافه في فلسطين في الوقت الذي تناهى له مقتل عثمان) . فتصبح الشام نقطة الثقل « القرشي » ، بما يعنيه ذلك من أهمية في تعزيز النفوذ المعنوي لمعاوية ، الذي يدافع عن مبدأ « الشرعية الاموية » ويلتف حوله « حزب » سياسي ، كانت نواته هذه العصبية القرشية . أما الكوفة التي عانت من فراغ كبير في هذه الناحية ، فقد تسلحت بـ « شرعية الشورى » التي كانت محور كتاب علي الاول الى معاوية : « فقد علمت أن الشورى للمهاجرين والانصار دون غيرهم . . فاذا اجتمعوا على رجل سمّوه اماما»(2) . وكان يقف الى جانبه « تيّار » سياسي أقل عصبية لقريش ، الا أنه كان يفتقد الى التعبئة النفسية والتجانس المصلحي ، حيث كان ذلك أكثر وضوحاً في الجبهة الشامية . ولعلها مفارقة أن ينقلب علي الشورى الذين تحمسوا لها في السابق ، وأن يتولى علي الدفاع عنها وهو في السلطة ، رغم تحفظه نحوها من قبل (3) ، وان تتحول بالتالي الى « سلاح جدلي » (4) لدى المعارضة السياسية ضد الحكم الاموي في وقت لاحق ، بعد أن كانت سلاح السلطة في العهد الراشدي . وهكذا تكون الشام قد خاضت من موقع المعارضة ، معركة « الشرعية » ومعها الرأي العام القرشي ، دون أن تتمكن الكوفة من مجاراتها ، رغم قرشية الخليفة ، حيث ترددت في التعامل مع شرعيته في السلطة من هذا المنظور فقط ، انطلاقاً من الفارق في مضمون الولاء واسبقيته بين القبائل الشامية والكوفية .

وقد نتساءل عن موقع الحجاز في هذه الاحداث ، واذا كان الصراع التقليدي بين

(1) الامامة والسياسة ج1 ص76 .

(2) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 374 .

(3) تاريخ الطبري ج 5ص 38 ، 41 .

(4) رضوان السيد ، جدليات الخلافة بين الجماعة والوحدة والشرعية . مجلة الوحدة ص 20 .

مكة و (المدينة) أو بين قريش والانصار قد انتقل مرة أخرى الى صفين ، بعد أن شهدت البصرة أولى فصوله خارج هذا الاقليم ؟ واذا كان ذلك الصراع أكثر وضوحاً في حرب الجمل ، فلأنها اقليمية في طابعها محصورة في تحالفاتها مع غلبة لقريش في جانب وللانصار في جانب آخر . أما صفين فكانت حرب القبائل بكاملها التي خاضتها موحدة أو منقسمة ، كنتيجة للفرز السياسي الذي احدثته معركة الجمل ، وما اعقبها من ولادة محور جديد في الكوفة مقابل المحور الشامي . على أن الطابع الحجازي ظلّ مسيطراً بشكل أو بآخر على صراع المحورين ، متمثلاً في اجتهاد كل منهما لاستمالة الحجاز (مكة والمدينة) ، بما يعكسه ذلك من أهمية معنوية على وضع هذه الجبهة أو تلك . ورغم أن فئة اختارت لنفسها الاعتزال في الاولى (مكة) [1] ، فانها وقفت الى جانب معاوية بصورة عامة ، وذلك خلافاً للثانية (المدينة) التي تعاطفت منذ البدء مع علي ، وشكّل « انصارها » نواة جيشه الذي حارب في الجمل وصفين ، وان كان يبدو أن الذين شاركوا في الاخيرة أقلّ حجمًا من السابقة ، ربما لاحتجاج بعض الانصار على نقل مركز الخلافة الى الكوفة ، مؤثراً العودة الى مدينته [2] .

وكان معاوية قد راسل أهل (المدينة) قبل تحرك جيشه الى صفين ، مستهدفاً تحييدها في الصراع بينه وبين علي « أن ندرك حاجتنا وإما يكف القوم عنا » [3] . ولم تكن ثمة حاجة بالنسبة لمكة التي اقتصر المقيمون فيها على « المعتزلين » ، ان لم يكن على المتعاطفين مع الجبهة الشامية . وكان تحييد الحجاز في الواقع أحد أهم الاهداف التي سعى اليها معاوية ، لما ينطوي عليه من كسب مرحلي ويحققه من توازن متكافىء مع خصمه ، وذلك انطلاقاً من الدور المعنوي الذي يمكن أن يقوم به هذا الاقليم في تسويغ هذه « الشرعية » أو تلك . فالحياد عملياً كان أحد مظاهر الحملة الدعائية ، التي استهدفت مهاجمة الركائز الاولى لخلافة علّي التي انطلقت من الحجاز . واذا كانت نتائجه واضحة السلبية بالنسبة لهذا الاخير ، فان ما طمح اليه معاوية هو تحقيق مساواة حتى في هذا الاطار ، بعد أن مرّ زمن على اسقاط الحجاز من حساباته السياسية « كان أهل الحجاز اعلى الناس ، في ايديهم الحق فلما تركوه صار الحق في أيدي أهل الشام » [4] . وبالتالي فان أية مراهنة خارج هذا المفهوم لم تكن واردة خاصة في الحجاز ، الذي انتهى دوره السياسي منذ ارتباطه اقتصادياً بالامصار ، حيث بلغت مرحلة من النفوذ وصلت الى محاسبة الخليفة نفسه (الثورة على عثمان ، ضغط القبائل الكوفية على علي في صفين) .

---

(1) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص 63 .

(2) J. Vesoly, Al- Ansar, P. 39

(3) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 415 . نصر بن مزاحم وقعة صفين ص 62 -63 .

(4) الامامة والسياسة ج اص 94 -95 . ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 430 .

وفي ضوء هذه المعطيات ،رأى معاوية في حياد الحجاز أو انقسامه انتصاراً له ،بعد أن اتخذ من الشام قوته الحقيقية « ان كان قد بايعه - أي علي - أهل الحجاز وأهل العراق ، فقد بايعني أهل الشام ، وان هؤلاء في الامر سواء ، ومن غلب على شيء فهو له »[1] . فالصراع سياسي المضمون ، في ظلّ « غلبة » تتسوغ معها القرارات والمواقف وتتراجع أمامها شتى الاعتبارات بما فيها الاسلامية : « وأما فضلك في الاسلام وقرابتك من الرسول وموضعك من بني هاشم فلست أدفعه »[2] . ولعل سقوط المسوّغ « الديني » في حلبة الصراع السياسي ، حدا بعلي الى اثارة المسوّغ « القرشي » ، محور « المسألة الاموية » في هذا المجال . فهو يمتاز - أي علي - عبر هذا المنظور بالغطاء الذي يفتقده معاوية ، كون بيعته تمت في (المدينة) وباعتراف من كبار المهاجرين - وهو واحد منهم[3] - أصحاب الحق في الشورى . وعلى الرغم من الجدل الذي أثارته هذه البيعة لدى بعض هؤلاء ، ممن طعن في شرعيتها المفروضة بقوة السلاح ، فانها تبقى شأن البيعات السابقة ، معبّرة عن العُرف الذي تمّ اعتماده في السقيفة ، وممثلة - ان لم يكن بالاجماع - لتيار المهاجرين (قريش) و (الانصار) .

على أن هذا الحوار بدا عقيمًا ، وذلك بانقسام قريش الى حجازية لها حق الشورى ولكنها معتزلة ، وقرشية شامية مؤيدة لمعاوية دون أن تتمتع بهذا الحق السياسي « فهات رجلين من قريش الشام (يقبل) الشورى أو تحل لهما الخلافة . . . والا فأنا آتيك (بهم) من قريش الحجاز »[4] . ومن المفترض أن علياً قصد في تصنيفه طلحة والزبير اللذين خرقا البيعة ، ولكن من موقع لا يدانية معاوية الذي يفتقد امتيازاً يملكه (المهاجرون) فقط . وعلى الرغم من الطابع السياسي لهذا الصراع بين الخليفة ووالي الشام ، وكلاهما قرشي ، فان خلفيته كانت متباينة بصورة جذرية . فعلي ، الذي نشأ مفطوراً على الاسلام وملتزماً بمبادئه فكراً وممارسة ، كان يمثل في موقفه « القرشي » ذهنية (المهاجرين) الاوائل من أصحاب النبي والمشاركين في بدر وأُحد . وخلافاً لذلك طبع معاوية قضيته بعصبية قرشية ، لا تختلف في الاسلام عنها في الجاهلية « فكان الله يحوطهم في الجاهلية وهم على كفرهم ، أفتراه لا يحوطهم وهم على دينه ؟ »[5]. فقريش هي درع العرب أو « جُنتهم »[6]

---

(1) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 428 -429 .

(2) الامامة والسياسة ج اص 95 . ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 430 .

(3) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 431 .

(4) المصدر نفسه ج 2ص 432 .

(5) تاريخ الطبرى ج 5ص 86 .

(6) المكان نفسه تاريخ الطبري ج5 ص86 .

وليس الاسلام بالمنظور الاموي ، الذي وجد فيه ابن خلدون قمة العصبية القبلية « عصبية مضر في قريش وعصبية قريش في عبد مناف وعصبية عبد مناف إنما كانت في بني أمية »[1] .

وهكذا فشل معاوية في تحقيق دعم معنوي لقضيته في الحجاز ، بعد أن رفض « المعتزلون » من شخصياته البارزة التعاطف معه . وكان قد اتصل في هذا السبيل بثلاثة من زعمائه : اثنان من المهاجرين (سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر) والثالث من الانصار (محمد بن مسلمة) . ولكن سعداً الذي كان آخر وجوه « الشورى » في الحجاز ، لم يكن ذا هوى في السياسة ، متفادياً التورّط في أزماتها التي تتابعت منذ حصار عثمان « هذا أمر قد كرهنا أوله وكذلك نكره آخره »[2] . فآثر تجنب هذا المركب الصعب ، دون أن يكون وارداً في حسابه الانضمام الى جبهة غاب عنها (المهاجرون)[3] ، ودون أن يخضع لتأثير الحملة النفسية التي قام بها والي الشام لاجتذاب الحجاز الى صفه ، متصدياً له بشيء من المقارنة « أفمن نهى عثمان عما فعله ثم كفّ عنه واعتزله خير ، أم من أمر عثمان بمافعله ثم خذله وخذّل عنه »[4] . ولم يكن عبد الله بن عمر أقل رفضاً في موقفه من سعد ، رغم استدارج معاوية له بقوله « لم يكن من قريش أحبّ إليّ ان تجتمع الناس عليه منك بعد مقتل عثمان »[5] . وهي محاولة توسلها معاوية فيما بعد ، لشق جبهة علي وحمل عبد الله بن عباس (أحد أركانه الكبار من المهاجرين) على التخلي عنه « وأنت رأس هذا الجمع اليوم ، ولو بايع الناس لك بعد عثمان كنا اليك أسرع منا الى علي »[6] . أما محمد بن مسلمة الذي وصفه معاوية بأنه « فارس الانصار »[7] ، فكان متأثراً بالاعتبارات نفسها التي أملت على سعد وعبد الله هذا الموقف ، حيث يبدو أن تكتلاً ضم هؤلاء الثلاثة خارج نطاق المحورين المتصارعين ، ولعلهم كانوا أكثر « حجازية » في موقفهم ، الذي كان متحفظاً من علي غير مسوّغ لمعاوية ذرائعه المطروحة . وهذا ما عبّر عنه محمد بن مسلمة بقوله « انما نحن أنصار النبي »[8] ، بما يحمله ذلك لجماعته من دعوة الى البقاء في (المدينة) التي

---

(1) « لان عصبية مضر كانت في قريش وعصبية قريش في عبد مناف وعصبية عبد مناف انما كانت في بني أمية ، تعرف ذلك لهم قريش وسائر الناس لا ينكرونه ، وانما نسي ذلك أول الاسلام ، مما شغل الناس من الذهول بالخوارق وأمر الوحي وتردد الملائكة لنصرة المسلمين » المقدمة ص 382-383 .

(2) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 421 .

(3) التصور تأييد (للهاجرين) لمعاوية على عمرو بن العاص الذي « هاجر » في أعقاب غزوة الاحزاب .

(4) البلاذري ، انساب الاشراف ج اص 85 .

(5) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 418 . ابن عساكر ، تاريخ دمشق (مخطوط) ، ورقة 354 .

(6) البلاذري ، انساب الاشراف ج اص 105

(7) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص 76 . ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 422 .

(8) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 424

ارتبطت عظمتها بدولته التي أنشأها على أرضها ، دون أن يجد مصلحة في الالتحاق بعلي الذي تخلى عن (المدينة) وانتقل الى الكوفة ، ودون أن يجد في تهمة الخذلان لعثمان التي ألصقها معاوية بالانصار الا افتراءً واضحاً ، من الحريّ أن تقع على كاهل معاوية « فان تنصر عثمان ميتاً فقد خذلته حياً »[1] ، حسب قوله .

واذا ما حاولنا تتبع الحضور الحجازي في صفين ، سنجده متفاوتاً لدى الجبهتين الكوفية والشامية ، حيث الاولى كانت أكثر استقطاباً وربما أكثر تمثيلاً للحجاز الذي بقي بصورة عامة الى جانب علي ، خاصة بعد تجديد البيعة له في مكة إثر انتصاره في معركة الجمل[2] . على أن هذا الحضور كان سياسياً في المقام الاول ، لافتقاد هذا الاقليم مادة الجند الكافية ، على نحو ما شهدته حرب الفتوح لا سيما الموجة الثانية منها ، التي كان التفوق العددي فيها معقوداً للقبائل غير الحجازية على نحو ما أسلفنا . فهذا الصراع ، وهو في مضمونه احدى النتائج الحتمية للفتوح ، كان من الطبيعي أن يكون لقبائل الامصار ، حيث جرت هذه الحرب أيضاً ،دور متغلب على الصعيد العسكري ، كونها الاطراف المعنية مباشرة بالتطورات ، التي شهدتها الدولة الراشدية في النصف الثاني من خلافة عثمان وما رافقها من تدهور لاوضاعها الاقتصادية .

ولكن الحجاز رغم ذلك يحتفظ ، شأن معارك الفتوح ، بالعنصر القيادي الذي كان واضحاً لدى الطرفين ، مع دور أساسي للانصار[3] في جانب عليّ وانعدام له في الجانب الآخر . وكان ذلك انعكاساً للموقف العام الذي اتخذته (المدينة) من خلافة علي ، حيث اتخذت طابع القضية الخاصة والمصيرية « وعُظم من معه من أهل المدينة الانصار »[4] . ولم يكن غريباً أن يكون هؤلاء أشد حماسة للحرب والجناح الاكثر تطرفاً في صفين ، التي ابرزت بشكل خاص أبا أيوب الانصاري[5] ، مما أثار حفيظة معاوية ضد (الانصار) وكشف موقفه « العدائي »[6] منهم . فلم تلبث ذكريات « بدر » و « أُحد » أن تسيطر على أجواء الحرب في (صفين) ، لتتخذ طابعاً ثارياً متبادلاً ، كان أكثر وضوحاً في الجانب الاموي الذي عبّر عنه معاوية « لقد غمّني ما لقيت من الاوس والخزرج »[7] . وكان تجريد

---

(1) ابن الأعثم ، الفتوح ج2 ص424

(2) المصدر نفسه ج 4ص 71 .

(3) تاريخ الطبري ج 6ص 7 .

(4) المكان نفسه .

(5) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص 372 . البلاذري ، أنساب الاشراف ص 381 (ت المحمودي) .

(6) يكشف من ذلك ما نسب الى معاوية في كتابه لابي أيوب الانصاري :

لا تحسبوا أنني أنسى مصيبته (عثمان) وفي البلاد من الانصار من أحد

(7) المصدر نفسه ص445 .

هؤلاء من الاسم الذي استحقوه مع « الهجرة » ، أحد مؤشرات الصراع القبلي الذي تجلى في صفين ، وفجّر معه الحساسيات القديمة بين قريش و (الانصار) . وكان الاركان في التشكيلة القيادية ، التي كانت لها كلمتها المسموعة لدى علي ، هم : هاشم بن عتبة بن أبي وقاص وعمّار بن ياسر [1] (من المهاجرين) ، قيس بن سعد ، أبو أيوب الانصاري ، خزيمة بن ثابت ، سهل بن حنيف من (الانصار) [2] .

ويبدو أن دور هؤلاء لم يكن عسكرياً فقط ، حيث أن تشكيلة أخرى أوردها (الطبري) عن (أبي مخنف) ، ضمّت القيادات العسكرية التي حاربت مع علي في صفين ، وقد مثّلها الاشتر (خيل الكوفة) ، عمار بن ياسر (رجالة الكوفة) ، سهل بن حنيف الانصاري (خيل البصرة) ، قيس بن سعد وهاشم بن عتبة (رجالة البصرة) - وقد حمل هذا الاخير راية علي - ومسعر بن فدكي التميمي (قراء البصرة) [3] . وثمة ملاحظة في هذه التشكيلة العسكرية ، هي أن قبائل العراق قد تمثلت بالاشتر الذي احتلّ موقفاً قيادياً بارزاً في صفين ، وذلك خلافاً للقائد التميمي الذي مثّل « قراء » البصرة أكثر من قبيلته ، التي انقسمت على نفسها وقاتلت على الجبهتين [4] . بالاضافة الى ذلك لوحظ غياب زعماء البصرة عن هذه التشكيلة ، حيث قاتلت قبائلها تحت قيادات حجازية بصورة خاصة . ويكون هذا الغياب المقصود على الارجح ، مرتبطاً بالموقف غير المتحمس لخلافة علي ، والذي كان من نتائجه قيام أول حركة مسلحة على أرض البصرة ضده .

أما أركان معاوية في (صفين) فقد تقدمهم القرشيون وغاب عنهم (الانصار) ، باستثناء ما أورده (نصر بن مزاحم) عن اشتراك مسلمة بن مخلد كقائد للميسرة [5] ، فضلاً عن بعض القيادات القبلية ، المضرية بصورة عامة . فثمة تشكيلة في تاريخ « الطبري » يتقدمها قائد (حميري) : ابن ذي الكلاع « الميمنة » و(فهريان) : حبيب بن مسلمة « الميسرة » والضحاك بن قيس « رجالة الناس كلها » [6] ، بالاضافة الى أبي الاعور السلمي « المقدمة » وعمرو بن العاص « خيول الشام كلها » [7] ومسلم بن عقبة المريّ « رجالة دمشق » [8] ، بينما وردت في (فتوح ابن الاعثم) على هذا النحو : عبد الرحمن بن

---

(1) حليف بني مخزوم . السيوطي ص 157 .
(2) نصر بن مزاحم ص 92 -94 .
(3) تاريخ الطبري ج 6ص 6 .
(4) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص 97 .
(5) المصدر نفسه ص 206 .
(6) تاريخ الطبري ج6 ص6 .
(7) المكان نفسه .
(8) المكان نفسه .

خالد بن الوليد (الميمنة) ، عبد الله بن عمرو بن العاص (الميسرة) ، أبو الاعور السلمي (المقدمة) ، بسر بن أبي ارطأة الفهري (الساقة) ، ومعهم مروان بن الحكم الذي « تقلد بسيف عثمان »[1] . أما (نصر بن مزاحم) فقد أوردها مفصلة بما فيها قيادات الاجناد المختلفة ، مضيفاً اليها مسلمة بن مخلد الانصاري (الميسرة) وعبيد الله بن عمر (على الخيل)[2] ، الذى انضم منذ وقت مبكر الى جانب معاوية وقتل في احدى معارك صفين ، خلافاً لاخيه (عبد الله) الذى بقي في الحجاز بعيداً عن هذه الحرب . وفي اطار المقارنة بين القيادتين الكوفية والشامية ، لا بدّ أن نلحظ بروز التمثيل الحجازي في الاولى ، بحيث كانت القيادات الاساسية من (المهاجرين) و (الانصار) ، بالاضافة الى الاشتر ، أحد أقوى الشخصيات اليمنية وأقرب هؤلاء الاركان الى علي . ومن الواضح أنها تعكس القوة المقاتلة على هذه الجبهة ، التي تؤلف هذا التحالف من المهاجرين (هاشم بن عتبة ، عمار ابن ياسر) ومن الانصار (سهل بن حنيف وقيس بن سعد) ، فضلاً عن القبائل اليمنية (الاشتر)[3] .. أما الجبهة الشامية فكانت تجسّد في الواقع تحالف قريش مع قبائل الشام ، لا سيما الفهريين الذين كان لهم نفوذ واسع في ذلك الحين . وقد تجلت هذه الصيغة عبر أقوى شخصيتين بعد معاوية ، كانتا عصب هذه الجبهة من الناحية العسكرية وهما : عمرو ابن العاص قائد « خيول أهل الشام » والضحاك بن قيس قائد « رجالتها »[4] .

وكانت عدة معارك وُصفت بأنها ضارية قد شهدتها (صفين) حيث انجرّت اليها غالبية القبائل العربية ، بعضها شارك كوحدة قتالية متماسكة مثل نخع وكندة وخزاعة وعبد القيس (في جيش علي) وفهر وكلب وجذام (في جيش معاوية) والآخر انقسم على نفسه تحت تأثير المصالح المتباينة والمتغيرات الجغرافية في القبيلة الواحدة التي افرزتها الفتوح ، مثل همذان والازد ومذحج ، التي قاتلت ضد بعضها في الجبهتين[5] . ولعل هذا التداخل القبلي كان أحد عوامل النمط السجالي الذي سيطر على هذه الحرب ، بحيث وضعها منذ البدء في أطار المساومة الدائمة . فعلي كان يمقت هذا الصراع الدموي الذي فُرض عليه في الشام ، كما فرض عليه قبل ذلك في البصرة ، ويجد فيه تدميراً لقوة الاسلام الذاتية . وقد عبّر عن هذا الاتجاه في مقولته المعروفة « لا يجهز على جريح ولا يتبع مُولٍّ . . . »[6] ومن جهة ثانية فان معاوية لم يكن لديه الكثير ليفقده في هذا الصراع ،

---

(1) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2ص 437 .
(2) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص 206 وما بعدها .
(3) تاريخ الطبري ج 6ص 6 .
(4) المكان نفسه تاريخ الطبري ج6 ص6 .
(5) نصر بن مزاحم : وقعة صفين ص 205 -207 . تاريخ خليفة بن خياط ج اص 221 -222 .
(6) تاريخ اليعقوبي 2ص 182 . الدينوري ، الاخبار الطوال ص 144 -145

بالمقارنة مع خصمه الذي يقاتل من موقع الخليفة . وكانت تلك احدى الثغرات الكبرى التي استغلها معاوية ، لتحقيق حالة متكافئة من الناحيتين السياسية والعسكرية . ومن هنا كان التساوم هو السلاح الاكثر فاعلية في الجبهة الشامية ، بدءاً بالقضية نفسها التي اثيرت حولها الحرب (مقتل عثمان) ، ومروراً بالوسائل الاعلامية والمادية المختلفة التي استخدمها في التأثير على الحلفاء والمؤيدين (توزيع الاموال على القبائل المتكتلة معه)، أو محاولة ترشيح بعض زعماء الحجاز للخلافة (عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر) . وقد بلغ هذا النهج قمته في « التحكيم » ، المناورة الكبرى التي امتصت ميول الحرب لدى العراقيين ، وأودت بهم الى الانشقاق والجنوح الى المهادنة ، في أعقاب حرب غير حاسمة « تباغض القوم جميعاً وأقبل بعضهم يتبرأ من بعض » [1] .

وهكذا طرحت فكرة الاحتكام للقران « التحكيم » التي ارتبطت بصاحبها عمرو بن العاص [2] ، كمخرج من هذا السجال الذي سيطر على الحرب ، ومقدمة لحسم باتت ملحاً بعد استنفاذ طاقات الطرفين خلال عامين أو أكثر من الحوار العقيم والصراع الساخن . وكان علي قد افتقد زعيميّ (المهاجرين) ، اللذين كانا من ابرز قواده وهما عمّار بن ياسر وهاشم بن عتبة بن أبي وقاص [3] ، بما لهما من تأثير معنوي كبير على جبهته ، لا سيما هذا الاخير الذي كانت « راية » [4] الحرب معقودة له . أما في جانب معاوية فقد سقط من (المهاجرين) عبيد الله بن عمر [5] ، أحد قادة « الفرسان » في الجبهة الشامية ، دون أن يعكس غيابه تأثيراً ما عليها ، حيث كانت أساساً تفتقر الى تغطية لم يكن باستطاعة عبيد الله توفيرها على الاطلاق ، وبالتالي فان « قريش المهاجرة » كانت غائبة أو تكاد عن جبهة الشام ، محدودة التمثيل في الجبهة الأخرى .

ولسنا بحاجة الى ترديد ما ينقله المؤرخون عن موقف عليّ السلبيّ من « التحكيم » ، فهي مسألة خارج اطار المناقشة بالنسبة لهذه الدراسة المعنية بالجانب الحجازي منها في المقام الاول . وان كان لا بدّ من اشارة ما الى البعد السياسي الذي تمثله عبر هذا المنظور ، فان « التحكيم » كان منعطفاً بارزاً في الحرب الاهلية التي دارت رحاها في (صفين) ، حيث أدى الى تحويل مسارها من المجابهة المسلحة الى الصراع السياسي ، وصولاً الى تحقيق توازن متكافىء بين الطرفين ، كان معاوية المستفيد الاول

---

(1) المسعودي ، مروج الذهب ج 2ص 394 .
(2) تاريخ الطبري ج 6ص 26 .
(3) المصدر نفسه ج 6ص 21 ، 24 . ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ج 10ص 102 -107 ، ج 6ص 55 -56 .
(4) المصدر نفسه ج 6ص 6 . تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 220 .
(5) المصدر نفسه ج 6ص 20 .

منه ، باعطائه الفرصة التاريخية كندّ للخليفة وليس مجرد وال أعلن العصيان عليه . واذا كانت القبائل قد حاربت كألوية أو كفرق عسكرية ، متمتعة بقدر كبير من استقلاليتها السياسية ، فان هذه الصورة كانت أشد وضوحاً في العراق منها في الشام . فعلى الجبهة الاولى كانت العلاقة حديثة العهد مع قائدها الخليفة ، الذي جاء الى الحكم في غمرة تحديات غير عادية ،اضطرته الى اصطناع تحالفات سريعة ، ربما كانت في الغالب مفروضة عليه ، وهذا ما جعلها باستثناء جزء منها ، غير مؤهلة للقتال فترة طويلة في حرب نظامية ، أول ما تفترض الانضباط والالتزام بالقرار القيادي . وخلافاً لذلك كانت معظم قبائل الشام ذات صلة قديمة بمعاوية ، كمحصلة للارتباط الاموي العريق لهذه المنطقة ، الامر الذي مهد له توظيف هذا الموقع في تدعيم علاقاته القبلية الشامية الى حد كبير ، دون الاستهانة بالجهد المبذول في « صنع » قضية مشتركة مع هذه القبائل التي اتصفت بشدة الولاء لمعاوية .

وكان من أبرز ظاهرات التفاوت الانضباطي على الجبهتين ، السهولة التي تمّ فيها انتداب عمرو بن العاص ممثلاً لمعاوية في مفاوضات « التحكيم » التي اتفق على عقدها في العالم التالي (38 هـ) في (دومة الجندل) [1] ، والصعوبة التي واجهت ذلك في الجبهة الاخرى ، كنتيجة للتمزق الداخلي الذي أخذت تعانيه ، بحيث أصبحت تدور في حلقة ردة الفعل وليس العكس . وكان الاختلال الاساسي أن وفد عليّ الى « التحكيم » لم يكن قرشياً على غرار الموفد الشامي ، بعد فشله في ايصال عبد الله بن عباس الى هذه المهمة ، كذلك فشله في انتداب أحد أركانه العسكريين (الاشتر النخعي ، الاحنف بن قيس) أو من الانصار (شداد بن الاوس) [2] . فالاول (ابن عباس)« لا يرضي القوم » والثاني (الاشتر) ، « يعيدها جذعة » والثالث (الاحنف) « ابنه الناس » والرابع (شداد) « يثربي « لا يرضي معاوية أن يحكم بها » [3] ، كما وصفهم الاشعث بن قيس ، الذي كان دوره بارزاً ليس في انتزاع الموافقة على « التحكيم » ، بعد أن تحمس لهذه الدعوة منذ اتصاله المبكر بمعاوية ، ولكن في تحديد الشخص « المناسب » لهذه المهمة . وهنا كانت الثغرة الاساسية الثانية التي أدت الى اختلال التوازن بشكل سافر بين الطرفين ، حيث يكون موفد معاوية أحد ما يمكن تسميتهم بصقور الحرب أو « رموزها » في الجبهة الشامية ، بما يفرضه ذلك من الالتزام المبدئي بموقفها السياسي ، بينما يكون موفد علي معتزلاً القتال [4] ، مقطوع الصلة بالقضية التي سيفاوض من أجلها . فثمة متطرف مقابل

---

(1) تاريخ الطبري ج 6ص 31 . المسعودي ، مروج الذهب ج 2ص 395 .
(2) نصر بن مزاحم : وقعة صفين ص 333 . تاريخ الطبرى ج 6ص 28 -29 .
(3) نصر بن مزاحم ، ص 333 تاريخ الطبرى ج 6ص 28 -29 . ابن الاعثم ج 4ص 6 .
(4) تاريخ الطبرى ج 6ص 28 .

معتدل وشريك عضوي في حرب أمام معتزل لها بعيد عن أجوائها ، حيث نستطيع القول أن موافقة علي على انتداب رجل لا يثق به كالاشعري[1] ، حملته بحق الى منتصف الطريق مع معاوية ، دون أن يقوم هذا الاخير بأية خطوة في المقابل .

وفي المقابل فان موقف (الانصار) لم يكن متحمساً ازاء التحكيم ، حيث وجدوا فيه مساومة قد تكون على حسابهم وتنال من موقعهم الذي ارتبط مصيرياً بقضية علي . فثمة زعيم بارز منهم (سهل بن حنيف) ينتقد هذه الدعوة بشيء من المرارة « ما وضعنا سيوفنا على عواتقنا لامر أسهل بنا الى ما نعرفه الا أمرنا هذا »[2] . ولعلنا نلمح هذا الموقف السلبي ، في غياب قيادات (الانصار) عن وثيقة « التحكيم » التي ذكرها (الطبري) عن (أبي مخنف) ، وقد شهد عليها عبد الله بن عباس (قريش) ورؤساء القبائل الكبيرة : الاشعث وحجر بن عديّ (كندة) ، الاشتر (نخع) ، سعيد بن قيس ومالك بن كعب (همذان) ، وقاء بن سميّ (بجلة) ، وغيرهم ، دون أن يرد بينهم أحد من (الانصار) باستثناء ما تفرد به (نصر بن مزاحم)، الذي أشار الى عدد من هؤلاء ممن شارك في التوقيع على الوثيقة[3] . أما في جانب معاوية فقد لوحظ ان اثنين من شهودها كانا من (الانصار) ، استناداً الى الرواية الاولى ، ولكن من غير الاسماء البارزة ، وذلك خلافاً للرواية الثانية التي لم تشر الى (الانصار) بين شهود هذه الوثيقة ، حيث شكلوا بالاضافة الى بني عبد شمس (عتبة بن أبي سفيان وأبو الاعور السلمي) كلا من مخزوم (عبد الرحمن ابن خالد)وهمذان(حمزة بن مالك) وعذرة (زمل بن عمرو) وفهر (حبيب بن مسلمة) وكندة (معاوية بن خديج) وكلب (عمار بن الاحوص) وجذام (يزيد بن عمر) وغيرهم[4] .

وفي الوقت الذي كان فيه دور (الانصار) غائباً أو هامشياً في محاورات « التحكيم » ، فانهم ظلوا يمثلون صوت الحرب في جهة علي ، مشاركين في مختلف مراحلها بما فيها حرب الخوارج في النهروان[5] ، دون أن ننسى التزامهم بهذه الموقف حتى بعد اغتيال علي ، حيث كانوا الطرف الاشد حماسة لاستمرار القتال (قيس بن سعد ، أبو أيوب الانصاري) ، قبل أن ينكفئوا الى (المدينة) محتجّين على تنازل الحسن لمعاوية[6] . لقد كان « التحكيم » الضربة القاصمة التي هزّت مفاصل الجبهة العراقية

(1) تاريخ الطبري . تاريخ اليعقوبي ج2 ص198 .
(2) البلاذري ، انساب الاشراف ص 348(ت المحمودي) .
(3) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص 506 -507 .
(4) الطبري ج 6ص 30 . نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص 507 .
(5) البلاذري ، انساب الاشراف ص350-351 (ت للمحمودي) .
(6) انساب الاشراف ص 382 . محمد عمارة ، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص 110 .

وأدت الى نشوء مراكز قوى في داخلها ، على حساب القيادة المركزية التي أصابها الكثير من الخلل والارتباك . فقد أصبح الاشعث مع « قومه وكثير من أهل اليمن »[1] خارج نطاق المعركة ، كنتيجة للدور المشبوه الذي مارسه في التهيئة للتحكيم . وامتد الشك الى أقرب المحيطين بعلي ، الذي فوجىء في وقت لاحق بخروج عبد الله بن عباس (والي البصرة) الى مكة ومعه أموال الخراج [2] . وكان صاحب بيت المال (أبو الاسود الدؤلي) قد كتب اليه حسب رواية لابي مخنف بهذا الشأن « ان عاملك وابن عمك قد أكل ما تحت يده بغير علمك ولا يسعني كتمانك ذلك » [3] . ولم يستطع ابن عباس الدفاع عن نفسه ، الا بموقف سياسي خاص من الصراع الدموي الذي كان أول المشاركين الرئيسيين فيه حسب قول علي « أوَ ابن عباس لم يشركنا في هذه الدماء ؟ » [4] .

وهكذا فإن مؤشرات « التحكيم » السلبية على جبهة العراق ، تمثلت بالانهيار السريع على المستوى القيادي (موقف الاشعث وعبد الله بن عباس) ، وعلى المستوى العسكري (الاخفاق في استعادة ظروف ما قبل « التحكيم ») ، بعد ارفضاض المؤتمرين على غير وفاق في (دومة الجندل) . وكذلك على المستوى السياسي (افراز جماعة الخوارج التي رفضت هذه الدعوة ضمن شعارها المعروف « لا حكم الا لله » [5] ، وعلى المستوى الاقتصادي ، أن الجماعة نفسها التي ثارت على « التحكيم » من منظوره « المبدئي » الذي زعمته ، لم يكن رائدها تلك العصبية الاسلامية كما يقول (فلهوزن) [6] ، وانما حددت موقفها من علي بعيد اختمار ظروف خاصة بها ، وهي لا تختلف حسب رؤيتها ، ومصالحها عن تلك التي دفعتها للثورة على عثمان [7] ، الذي وزع على جماعته أرضاً حُرمت منها في (السواد) [8] .

وكان الاجتماع الذي جرى في أعقاب هدنة غير قصيرة ـ تخللتها على الجبهة العراقية

---

(1) تاريخ الطبري ج 6ص 31 .

(2) المصدر نفسه ج 6ص 80 - 81 . البياسي ، الاعلام بالحروب الواقعة في صدر الاسلام ، مخطوط دار الكتب المصرية ، ورقة 22 -23 .

(3) البلاذري ، انساب ص 169، (تحقيق المحمودي) .

(4) المصدر نفسه ص 171 .

(5) تاريخ الطبري ج6 ص40 .

(6) الخوارج والشيعة ص 41 .

(7) تاريخ الطبري ج 6ص 27 .

(8) رفض علي توزيع الارض في السواد كما سبق أن فعل عمر ، خشية ان يحدث ذلك نزاعاً على ريعها بين المسلمين . راجع الاموال لابي عبيد ص81 -84 وكذلك تطور الملكية في الاسلام (نموذج السواد) لمحمد علي نصر الله .

رسالة ماجستير غير منشورة ص 154 جامعة بغداد

متاعب سياسية (الخلاف بين كندة وتميم)[1] وعسكرية (معركة النهروان ضد الخوارج) ـ قد أحيط باجواء مفتعلة ، حيث الشروط غير متكافئة والطرح أقرب الى الحوار المسرحي منه الى مناقشة موضوعية لمسألة جدية كالخلافة . ولم يكن الاشعري الذى اظهرته روايات المؤرخين سياسياً فاشلاً أمام شخصية ذكية ومناورة (عمرو بن العاص) ، ذلك المستضعف أو المهزوم بالمقياس الذي صُور فيه ، بقدر ما كان يؤدى دوراً رُسم له بكثير من الانسجام ، تحت تأثير الضغط « اليمني » الذي مارسه الاشعث وتتوج باختيار أحد الزعماء اليمنيين ممثلاً لعلي في « التحكيم » . ولذلك فان القول بأن الاشعري كان مخدوعاً[2] ازاء محاوره « الاموي » ، لا يحمل كثيراً من الدقة ، خاصة وأنه صاحب تجربة في السياسة تعود الى أيام النبي[3] . فقد تمحور النقاش منذ البدء حول مقتل عثمان ، في نطاق تقويم خاص لهذا الاخير مستهدفاً اعادة الاعتبار اليه ، بما يعكسه ذلك من صدى معنوي على « المسألة الاموية » بصورة عامة ، كاعتراف الاشعرى مثلاً : بأنه « كان مؤمناً » . . . و « قتل مظلوماً » واعترافه كذلك بولاية معاوية له[4] ، كمقدمة لتسويغ شرعية الحق الذي يطالب به ، كون « بيته في قريش » ، دون أن تكون « حجة » أنه « ليست له سابقة »[5] الى آخر هذه المسوغات الضرورية التي تسلح بها الجانب الشامي . على أن الاشعري لم يفتقد الى المناورة بدوره ، عندما فاجأ ندّه بطرح صهره عبد الله بن عمر[3] كاسم ثالث أو بديل وسط ، قد لا يثير تحفظاً لدى العراقيين ، وفي الوقت نفسه يتميز على معاويةبسابقته التي عبّر عنها الاشعري بالقول المنسوب له « لم أكن لأوليه ـ أي معاوية ـ وأدع المهاجرين الاولين »[6] .

ولقد كان ابرز مؤشر بعد اخفاق « التحكيم » ، هو الجمود العسكري الذي استمر حتى اغتيال علي ، باستثناء عمليات محدودة لم يكن لها تأثير جذري على الصراع القائم ، الذي أخذ يميل ، على الصعيد السياسي فضلاً عن العسكري ، لمصلحة معاوية ، منذ انسحاب الجيوش من الجبهة وانفضاض المؤتمر على شقة واسعة من الخلاف . على أن هذا الاخير ، لم يكن بحاجة الى مزيد من الجهد في مواجهة الخليفة ، بعد أن حالفته الظروف ، وكذلك التطورات السريعة على جبهة العراق الممزقة ، في تعزيز مواقعه وتحقيق مكاسب متلاحقة . وعلى الرغم من أن تمرّد الخوارج على قرار « التحكيم » كان يستهدف الطرفين

---

(1) تاريخ الطبري ج6 ص30-31 ، المسعودي . مروج ج2 ص393 .
(2) المصدر نفسه ج6 ص39 . فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص87 .
(3) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ج1 ص349 . المسعودي ، مروج الذهب ج2 ص396 .
(4) تاريخ الطبرى ج 6ص 38 .
(5) المسعودي ، مروج الذهب ج 2ص 397 ، 398 .
(6) تاريخ الطبرى ج 6ص 38 .

اللذين اعترفا به ، فان عليا كان هدفهم المرحلي ، حيث أدى « خروجهم » من جيشه الى كارثة ، أصابت هذه المؤسسة العسكرية في العهد الراشدي بالانهيار ، الذي توافق مع اضطراب المؤسسة السياسية المرتبطة بها . فقد تورط جند الخلافة الذين اسهموا بغالبيتهم في حركة الفتوح في الشؤون الداخلية ، تحت تأثير قضايا خاصة بهم لم تكن مطروحة بمثل هذا الوضوح قبل عهد عثمان . واذا كانت الثورة التي استهدفت هذا الاخير قد تذرعت بفساد الادارة التي انتقده أيضاً كبار الصحابة بشدة ، فان علياً لم يكن بمنأى عن هذا « التمرد الموقوت » الذي هدّد جبهته الداخلية منذ البيعة . ولعل الحرب الحتمية التي فُرضت عليه في البصرة وصفين ، قد شغلت هؤلاء الجند وامتصت الى حين انتقاداتهم ضد الخلافة ، التي حالت حتى ذلك الوقت دون تحقيق ما يطمحون اليه في (الامصار) على نحو ما أشرنا اليه سابقاً . كما أن سجال الحرب ومن ثم ركودها الذي كرّسه « التحكيم » ، قد فجر مرة أخرى نقمة هؤلاء الذين حملوا اسم الخوارج ، حيث كانت طلائعهم من (تميم) احدى كبريات القبائل البدوية التي شاركت في (الردّة) ، من مواقعها القديمة في نجد على امتداد طريق اليمامة ـ البصرة ، وذلك قبل أن تستقر في الكوفة وجوارها (1) .

وهكذا فان نتائج التحكيم انعكست سلبياً على جبهة العراق ، بمقدار ما كانت لها ايجابياتها على الجبهة الشامية ، حيث التحالف مع الوقت احتل حيّزاً كبيراً في تدعيم الموقع العسكري والسياسي لهذه الاخيرة . فبينما انصرف علي الى الكوفة ليطوي حيناً مشاريع الحرب ، الا من عمليات دفاعية محدودة ، كان معاوية ماضياً في خطته « الاستنزافية » التي انتهت بجيش خصمه الى الانهاك والتمزق (2) . ويبلغ من تحرّج الاوضاع على الجبهة الاولى ، افتقادها القيادات البارزة (هاشم بن عتبة ، عمار بن ياسر ، محمد أبي بكر) من المهاجرين ، والاشتر النخعي أحد أركان القبائل اليمنية التي شكّلت غالبية الجيش فيها . فبعد غياب القادة الثلاثة الذين تمثلت فيهم المشاركة القرشية المحدودة ، واعتكاف عبد الله ابن عبّاس في مكة في أواخر خلافة علي(3)، اقتصر الحضور الحجازي في الصراع بين محوري الكوفة والشام على (الانصار) ، الذي كانوا أشد المتحمسين لعلي ، بحيث أصبح الدفاع عن حقه في الخلافة قضية مصيرية بالنسبة اليهم . على أن تحديد حجم (الانصار) في (صفين) قد لا يبدو على شيء من السهولة ، خاصة وأن الروايات الاساسية لا تشير الى أرقام تقريبية في هذا السبيل ، على نحو ما أوردته حول معظم القبائل ، باستثناء ما أشير

---

(1) القلقشندي ، نهاية الارب ص 177 . CHOUFANI, Al- Riddah and the muslim of Arabia, 81- 83.

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 194 -199 . الطبري ، تاريخ ج 6ص 77 .

(3) البلاذري ، انساب ص233 (ت المحمودي) .

بشيء من الالتباس الى خروج سبعماية من (الانصار) مع علي الى الربذة وهو في طريقه الى البصرة ،في احدى الروايات (أبو مخنف)،فاذاهم من « الكوفيين والبصريين » في رواية ثانية (سيف) [1] .

وفي الوقت نفسه نجد تضارباً في موقف (المدينة) من علي ، الذي وُصف في احدى الروايات بالتثاقل [2] ، من دون تحديد للفئة المتثاقلة ، وان كان صاحب الرواية نفسها (سيف) لا يضع (الانصار) في هذه الدائرة ، حيث ينسب الى أحدهم قوله لعلي « من تثاقل عنك فانا نخف معك ونقاتل دونك » [3] . على أن (ابا مخنف) يرى خلافاً لذلك ، ان الاستجابة كانت واسعة « استنفر الناس في (المدينة) ودعاهم الى نصره فخفت معه الانصار » [4] . ولعل المقارنة بين هاتين الروايتين ، تميل بنا الى الاعتقاد مع (ابي مخنف ، الذي عرف بدقة رواياته) ، الى أن الموقف العام للانصار كان مؤيداً لعلي متنافراً مع معاوية . ولكن (الانصار) الذين كانوا طلائع جيش علي في حرب الجمل [5] ، لم يقاتلوا كفرقة خاصة على غرار المجموعات القبلية الكبيرة (مذحج .. كندة ...) ، الامر الذي يوحي بأن عددهم كان محدوداً ، بحيث شكلوا جزءاً من فرقة ، ضمت بالاضافة اليهم كلا من الازد وبجيلة وخثعم [6] . ولم يرد ما يشير الى دور يتجاوز ذلك في تشكيلة الجيش الذي قاتل به علي في (صفين) [7] . وربما تضاءل دورهم في هذه الحرب ، بالمقارنة مع السابقة ، تحت تأثير الاحتجاج على نقل عاصمة الخلافة الى الكوفة [8] الذي تمّ في اعقابها .

وما لبثت ملامح الشخصية المستقبلية للحجاز التي كرّسها الصراع بين علي ومعاوية ، ان اخذت تتكون منذ اخفاق مشروع « التحكيم » ، أحد أبرز منعطفات الحرب في (صفين) . فبعد الهدنة التي فرضت نفسها في أعقاب ذلك توجّه الاشعري الى مكة ، حيث أصبح الموقف غير ودّي منه في العراق [9] ، لتصبح هذه المدينة ، التي حيكت منها خيوط حرب الجمل ، ملتجأ الساخطين على السلطة ، سواء تحت قناع المعارضة أو

---

(1) الفتنة ووقعة الجمل ص119 .

(2) المصدر نفسه ص 111

(3) المصدر نفسه ص 109-111

(4) البلاذري ، انساب ص 233(المحمودي) .

(5) الغلابي البصري وقعة الجمل ص 31 -33 .

(6) البلاذري ، انساب ص236 (ت المحمودي) .

(7) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص205-201 .

(8) يعتقد VESELY1 بان قلّة من مقاتلة (الانصار) خرجت مع علي الى الكوفة ، حيث كان ذلك نقطة الخلاف الاولى بينها . AL-Ansar, P.40 .

(9) ابن الاعثم ، كتاب الفتوح ج4 ص34 .

الاعتزال . ولعله من المثير أن تتحول مدينة القرشيين الاولى ومحور نفوذهم السياسي والاقتصادي حتى العام الهجرى الثامن ، الى مركز المعارضة ضد السلطة التي انتقلت الى (الامصار) على يد قريش نفسها ، بعد أن أفرغت مكّة منها أو كادت .

وكانت مبادرة معاوية بعد فشل « التحكيم » قد أدت الى ما يمكن تسميته بـ « حرب الامصار » . فكان التركيز أولاً على مصر التي مثّلت ضرورةجغرافية لدولته في الشام ، حيث سقطت في نطاق مجابهة غير جدّية (38 هـ) ، رافقها غياب اثنين من مؤيدي علي الكبار (محمد بن أبي بكر والاشتر النخعي) (1) ، سقطا تباعاً في ظروف لم يكن على الارجح بعيداً عنها . ولعل الاغتيال السياسي ، كان احدى الطرق التي شاعت في ذلك الوقت ورافقت الصراع على الخلافة ، حيث تمّ التخلص من عدد غير قليل من المتحمسين لعلي ، لا سيما الذين شكلوا خطورة سياسية أو قبلية ، لم تؤثر فيها وسائل الاحتواء العديدة التي التجأ اليها معاوية . ولا يتردد أحد الكتّاب المعاصرين من اتهام الاخير بأنه وراء المؤامرة المحبوكة المثلثة (2) التي اودت بحياة علي ، رافضاً تدخّل الصدفة وحدها في تنفيذ جانب فقط دون جانبيها الآخرين . ويدعّم رأيه أو شكّه ، بأن العملية تمت في وقت كان جيش الكوفة قد بلغ مرحلة من القوة والتنظيم (3) ، بعد مراجعة نوعية وكمّية لعناصره المقاتلة (4) .

وهكذا سقطت مصر على يد عمرو بن العاص الذي أصبح والياً عليها ، تنفيذاً لاتفاق أشبه بالمساومة مع معاوية ، قيل انه تمّ عشية الحرب في صفين وارتهن بالمشاركة فيها (5) . وكان الحجاز محور المجابهة الثانية والضيقة ، لا لأهميته الجغرافية أو الاقتصادية ، ولكن بما يعكسه الاستيلاء عليه من تأثير معنوي على الصراع السياسي بين الكوفة والشام ، أكثر ما يصيب هذه الاخيرة . فكان تدجين الحجاز وادراجه في دائرة الولاء الاموي ، من أبرز هموم تلك المرحلة الحاسمة . ولقد قام معاوية في هذا السبيل بمداهمته بدءاً بمكة التي كانت مهمتها أقل مشقة من (المدينة) ، حيث الموقف العام لمصلحة علي والسلطة في يد أحد المقربين منه (أبو أيوب الانصاري) (6) . وثمة رواية عن (أبي مخنف) ، تشير الى قيام يزيد بن شجرة للرهاوي ، الذي وُصف بأنه «من سادات

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 194 .
(2) الامامة والسياسة ج 1ص 147 . ابن طباطبا ، الفخرى ص 101
(3) أحمد عباس صالح ، اليمين واليسار في الاسلام ص 130 -131
(4) الامامة والسياسة ج 1ص 134 .
(5) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص193 .
(6) الطبرى ج 6ص 80 .

أهل الشام »(1) ، بحملة الى مكة (39 هـ)(2) لا تختلف في تكوينها ومهمتها عما أشرنا اليه . ذلك أن معاوية تفادى ، حسب الرواية ، استخدام العنف في الاستيلاء على مدينته الاثيرة « لست أوجهك للحرب انما اوجهك لتقيم للناس الحج . . . . وأهل مكة قومي وعشيرتي الخ . . . »(3) . ويبدو أن هذه العملية قد جاءت في أعقاب محاولة لم يكتب لها النجاح ، قام بها رجل من (فزارة) ـ عبد الله بن مسعدة ـ كان معاوية قد أمره بالتوجه الى الحجاز عبر تيماء ، على « ان يقتل من امتنع عن عطائه »(4) . الا ان المسيّب بن نجبة وهو من (فزارة) أيضاً ، تصدى له وحال دون وصوله الى الحجاز(5) .

وعلى الرغم من أن القائد الشامي لم يحقق هدف معاوية في الاستيلاء « الصلحي » على مكة ، فانه أثار جدلاً وانقساماً في المدينة ، هيأ له قضاء الحجّ تحت شعار توحيد الكلمة الذي لقي تعاطف عدد كبير من المكيين « انما وُجهت اليكم لاجمع ولا أفرق »(6) . ولم يستطع واليها (قثم بن العباس) ، الذي كان في غاية الحرج أن يفعل شيئاً ازاء هذه المداهمة ، في وقت لم يكن لديه على الارجح من القوة الدفاعية لمنع هذه العملية المقنّعة . فهو يردّ على شيبة بن عثمان (من بني عبد الدار)(7) ، مشيراً الى المأزق الذي أحدثه دخول القائد الشامي « أن الجنود لا تُهزم بالوعد ، ولست أرى معك أحداً يدفع ولا يمنع . . . فان جاءني المدد ما أقوى به عليهم ، ناهضتهم وأن تكن الاخرى لم أقاتل »(8) وكان أول تراجع يُدفع اليه والي مكة هو التنازل عن حقه في صلاة الحج لقرشي معتدل ، أتفق عليه مع أهل مكة وهو شيبة بن عثمان الذي مرّ ذكره . وقد جاء ذلك على ما يبدو ثمناً لانسحاب الشاميين من مكة . على ان الفرقة التي جاءت من العراق استجابة لطلب ابن عباس ، تعقبتهم الى (وادي القرى) وأسرت عشرة منهم لم يتح لهم الالتحاق بقائدهم بالشام(9) .

بيد أن المجابهة الفعلية في الحجاز تبلورت في أواخر خلافة علي (40 هـ)(10) ، متمثلة في حملة بسر بن أبي ارطأة(11) (من بني عامر بن لؤي) ، الذي عهدت اليه مهمة

(1) ابن الاعثم ، كتاب الفتوح ج 4ص 38 .
(2) الطبري ، ج 6ص 78 .
(3) ابن الاعثم ، كتاب الفتوح ج 4ص 39 .
(4) الطبري ، ج 6ص 78 .
(5) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 196 -197 . الطبري ، ج 6ص 78 . البياسي ، الاعلام ورقة16 .
(6) ابن الاعثم ، كتاب الفتوح ج 4ص 42 .
(7) الطبري ، ج 6ص 79 .
(8) ابن الاعثم ، كتاب الفتوح ج 4ص 40 -41 .
(9) الطبري ، ج 6ص 79 ، ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 43 -44 .
(10) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 199 .
(11) اليعقوبي ، تاريخ 4 ص197 . الطبري ج6 ص80 . وردت في الفتوح لابن الاعثم : بسر ابن أرطأة الفهري ج4 ص56 . وفي الانساب للبلاذري بسر بن أبي أرطأة القرشي ص453 (ت المحمودي) .

السيطرة الاموية على شبه الجزيرة. وكانت اولى مراحلها في (المدينة) حاملةً اليها حقد بني أمية والشاميين ، وذلك لموقفها المتعاطف مع علي . وقد أورد (اليعقوبي) في تاريخه قول معاوية لقائده عشية خروجه الى الحجاز « سر حتى تمرّ بالمدينة ، فاخرج اهلها وأخف من مررت به وانهب مال كل من أصبت له مالاً ممن لم يكن قد دخل في طاعتنا » (1) . ثم يضيف بالنسبة لمكة بلهجة غير معادية « وسر حتى تدخل مكةَ ولا تعرض فيها لاحد » (2) . وما رواه (اليعقوبي) يكاد يتفق مع الرواية التي ذكرها (البلاذري) «فمر بالمدينة فأخاف أهلها واذعرهم وهوّل عليهم . . . ثم كف عنهم وسر الى مكة فلا تعرض فيها لأحد» (3) . ولكن ما جاء في تاريخ الطبري « رواية البكائي » وفي « فتوح » ابن الاعثم ، لا يرقى الى مستوى هذه التعبئة ضد (المدينة) . فقد أشار كلاهما الى خروج بسر بن أبي ارطاة على رأس أربعة آلاف الى هذه الاخيرة ، والى هرب واليها أبي أيوب الانصاري الى الكوفة بعد أن أصبحوا على مقربة منها (4) . ويبدو أن قوة الجند الاساسية كان يستأثر بها العراق حتى ذلك الحين ، لردّ هجمات الشاميين عليه ، بحيث كان من الصعوبة التفريط بجزء منهم لحماية الحجاز ، الذي احتلّ دوراً ثانوياً من الاهتمام . وقد لاحظنا هذه الثغرة في المحاولة التي استهدفت مكة قبل ذلك ، حيث لم تجد فيها من الجند ما يكفي لصدّ خطر الشاميين عنها على الرغم من ضآلة عددهم .

ان حملة بسر بن أبي ارطأة الى الحجاز ، كشفت الى حد ما بُعد السياسة الاموية المستقبلية ازاء هذا الاقليم . فلم تكن مجرد مصادفة فقط أن يلجأ معاوية الى انتداب قائد مكي (من قريش الظواهر) لهذه المهمة ، ولم تكن مصادفة كذلك أن تكون (المدينة) أول محطة في خطة القائد الاموي ، الرامية الى تدجين الحجاز وترويض قياداته السياسية وفي طليعتهم (الانصار) . فكان على عاصمة الراشدين الاولى أن تدفع ثمن مواقفها السابقة ، بدءاً بالتحول الى دار للهجرة واختطافها دور مكة الساطع في الحجاز ، وانتهاء بالموالاة لعليّ التي حملت استمرارية الانعطاف التاريخي الكبير . لقد كان الافتراق واضحاً بين مصالح المدينتين المتنافستين ، ولا يزال يستمد حدته من الحساسية المفرطة بين (الانصار) و(المهاجرين) أولاً ، ثم بين الانصار وقريش ثانياً ، بعد أن خبأ ظلّ الجناح « المهاجر » من قريش وانطوت صفحة نفوذه في حرب الجمل .

وفي ضوء هذا الواقع للعلاقة المتشنجة بين مكة و (المدينة) ، فان اختيار بسر بن أبي

---

(1) اليعقوبي ج 2ص 197 ، اليامي ، الاعلام، مخطوط دار الكتب المصرية ورقة 20 .
(2) المصدر نفسه ج 2ص 197 .
(3) انساب الاشراف ص 453 -454 (ت المحمودى) .
(4) الطبرى ، ج 6ص 80 . ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 56 .

أرطأة القرشي جاء وفقاً لقرار وتصميم سابقين . وهو يعبّر عن السياسة المرحلية للحكم الاموي في الحجاز، لا سيا الفترة السفيانية منه. وكان الطرح«المسوّغ»الذي انطلق منه معاوية للمطالبة بحق الخلافة الشرعي في الاسرة الاموية اللتي «انتُهك»بمقتل عثمان، لا يزال يجر ذيولاً في (المدينة) التي جرت على أرضها تلك الحادثة . فكان لا بد أن تحمل من وزرها الكثير ، لان السكوت له فعل التآمر والضلوع في قتل الخليفة ، حيث وقفوا منه « بين قاتل وخاذل وشاتم ومتربص »[1] حسب قوله .

ولا يوجد لدينا رواية ما تحمل أي موقف سلبي للمدينة في غمرة هذه التطورات غير المفاجئة ، حيث سارعت الى الاستسلام بعد اعتراف واليها بعبث المقاومة وارتحاله الى الكوفة . فقد أشار (الطبري) الى دخول (بسر) اليها وصعوده منبرها دون « أن يقاتله بها أحد »[2] . وثمة رواية أخرى تلمح الى موقف أشد ليونة من القائد الاموي ، وهو الخيار المفترض في ذلك الوقت بعد افتقاد مقومات الصمود « وخرج أهل المدينة الى بسر يستقبلونه خوفاً منه على أنفسهم ، فلما نظر اليهم صاح وانتهرهم »[3] . ولكن شروطاً لدى (بسر) كانت مرهونة بالعفو عن المدينة ، وفي طليعتها تسليم المطلوبين من (الانصار) « ما لكم عندي من أمان ولا مبايعة حتى تأتوني بجابر بن عبد الله »[4] . ولعل التهمة الموجهة لهذا الاخير كانت جزءاً من الحملة التي استهدفت « فتح ملف » عثمان ، اذا جاز التعبير ، لان اسم « الانصاري » المطلوب لم يرد بين قيادات (المدينة) التي حاربت الى جانب علي في (صفين) . ومن البديهي أن الموقف الاموي كان بحاجة الى مسوّغات في الحجاز ، لم تكن مطروحة في الشام ، وبالتالي فان التشديد في هذه المسألة ، كان ينمّ عن الاهمية من آثارتها في تلك الظروف ، لوضع (المدينة) في موقف الاتهام امام « الشرعية الاموية » التي انتهكها (الانصار) . وبمعنى آخر فان بسر بن ابي ارطأة يحاول هنا « محاكمة » أهل المدينة ، بتحميلهم دم الخليفة السابق « لولا ما عهد اليّ معاوية ، ما تركت محتلما الا قتلته »[5] .

واذا كانت حملة (بسر) لم تحمل من الاوامر ما يتوافق ورغبات قائدها القرشي ، استناداً الى القول السالف المنسوب لهذا الاخير ، فان الذي يبدو جلياً ان الموقف الاموي آنذاك من (المدينة) لم يكن خالياً من الحقد في السعي لتحجيمها وربما اذلالها . ولعل

---

(1) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 57 . البلاذري ، انساب ص 454 (ت المحمودي) .
(2) الطبري ج 6ص 80 ، اليامي ، الاعلام مخطوط ورقة 20 .
(3) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 56 .
(4) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 197 -198 . الطبري ج 6ص 80 .
(5) تاريخ الطبري ج6 ص80 .

الطريقة التي تمّت بها البيعة كانت خير معبّر عن هذا الموقف ، حيث سبقتها محاولة لم تكن مجردة من الذكاء ، وهي استدراج (الانصار) الى موقع الاتهام ، الذين بذلوا جهداً في دفعه ، قبل ان يعفو القائد الاموي عنهم . وقد أدى ذلك الى انقسامهم بين فئة لوحقت ودمرت منازلها[1] ، واخرى لعلها الاكثرية ، التمست عفو القائد الاموي الذي تحقق بعد لأي « يا أهل (المدينة) اني قد صفحت عنكم ما انتم لذلك أهل . . »[2] . على أن هذا العفو كان مشروطاً بالتهديد ، ذلك الذي توجّه به بسر الى الانصار « لئن عدتم لمعصية لاعودن عليكم بالهلاك وقطع النسل »[3] . وهذا يأتي بمثابة تكريس للدور أقل أهمية ، ستمارسه (المدينة) في الحياة السياسية في ذلك الوقت . فبعد التراجع الذي فرض عليها بانتقال العاصمة الى الكوفة ، وجدت نفسها أمام تراجع اكثر ابتعاداً في اعقاب هذه التطورات وتحول العاصمة المركزية الى دمشق . وفي غمرة هذه الاحداث ، تكاد نلمح صورة قاتمة للمدينة « الاموية » ، لا تحمل شيئاً من تألقها « الراشدي » السابق . فقد كان انفرادها بتسديد الثمن للحكم الجديد في الحجاز ، مقدمة ربما لثمن باهظ جداً تفرّدت به أيضاً في (الحرّة) . وانطلاقاً من هذا الموقف ، فان صلة ما بين حملة بسر بن أبي ارطأة القرشي (في عهد معاوية) وبين حملة مسلم بن عقبة المريّ (في عهد يزيد)، يكمن فيها مفتاح العلاقة بين (المدينة) خاصة وبين بني أمية لا سيما السفيانيين منهم .

وفي مكة ، محطة (بسر) الثانية في الحجاز ، كان الوضع مختلفاً الى حد كبير واقتصر الامر على ملاحقة واليها (قثم بن العباس) ، الذي توارى عنها شأن (الانصاري) والي (المدينة) . فدخلها القائد الاموي دون أن « يهج » أهلها أو « يعرض لهم » حسب قول البلاذري[4] . وكان من الذين طالهم العفو أبو موسى الاشعري ،حيث التجأ الى مكة بعد انتهاء دوره في « التحكيم » كما سبق أن أشرنا[5] . وقبل انتقاله الى الطائف عهد (بسر) بإدارة مكة الى شيبة بن عثمان (العبدري)، الذي سبق له أن تولى امامة الصلاة في الحج ابان الحملة السابقة[6] . فكان آخر من قام بهذه المهمة في مكة من غير الامويين ، الذي حرصوا على أن تكون السلطة في الحجاز خاضعة لهم بصورة مباشرة . أما الطائف فقد التزمت بموقف المغيرة بن شعبة ، الذي خرج من عزلته بعد وضوح النتائج لمصلحة معاوية ،

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج2 ص198 ، الطبري ج6 ص80 . البلاذري انساب ص454 (ت المحمودي) .
(2) ابن الاعثم ، الفتوح ج4 ص58 .
(3) المكان نفسه .
(4) انساب الاشراف ص 455(ت المحمودي) .
(5) الطبري ج 6ص 80 .
(6) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 61 .

مرحباً بقائده (بسر) دون أن ينال جماعته الثقفيين شيئاً من سلبيات الحرب الاهلية . فالسياسة التي انتهجها المغيرة كانت على جانب كبير من الذكاء حيث دأب عليها منذ بدايات العهد الراشدي ، وجعلته مقرباً من أركانه بمن فيهم علي .. حتى اذا احتدم الصراع السياسي وانفجرت الحرب ، توارى عنها واعتكف في مدينته بانتظار وضوح المعطيات المستجدة . فالمغيرة في طبيعة تكوينه سياسي محترف وليس قائداً عسكرياً ، لذلك آثر الحوار على السيف ، مما تجلىّ في انتهازه دعوة « التحكيم » ليكون أحد شهوده ، حتى اذا فشلت المفاوضات عاد الى عزلته في الطائف (1) . على أن (ثقيف) التي جنّبها المغيرة عثرات الصراع العراقي ـ الشامي في (صفين) ، لم تكن في المضمون بعيدة عنه أو مجرّدة من الموقف السياسي الذي كان يميل نحو الشام، كنتيجة للعلاقة التاريخية بين مصالح الطرفين ، وهذا ما سنحاول الاحاطة به بصورة أكثر تفصيلاً فيما بعد .

ولكن صراع النفوذ على الحجاز ، لم تكتمل فصوله الاخيرة بحملة (بسر) ذات الطابع الانتقامي (تهديد الانصار وتدمير بعض منازلهم ـ قتل طفليّ عبيد الله بن عباس مع الرجل الكناني الذي أودعا عنده في بادية الحجاز) (2) . فقد بادر عليّ في أواخر أيامه بارسال اثنين من قواده (جارية بن قدامة السعدي ، ووهب بن مسعود الخثعمي) لاستعادة الحجاز الذي شهد آنذاك مع أطراف أخرى من شبه الجزيرة عمليات انتقامية متبادلة (3) . على أن القائد الثاني (الخثعمي) لم يكمل مهمته على الارجح ، حيث استدعاه علي ربما لتدهور الوضع العسكري في العراق(4). أما(جارية) ، فقد تعقب القائد الاموي(بسر) الى نجران ومن ثم الى مكة ، في وقت يبدو أنه صادف مع اغتيال عليّ ، مما جعل استعادة البيعة فيها على جانب من المشقة(5). وخلافاً لمكة ، فان(المدينة)التي توارى عنها واليها « المؤقت » ابو هريرة ، رحبت به وبايعت للحسن بن علي (6) ، الا أن ذلك كان مرهوناً بعودة هذا القائد الى الكوفة ، لان الموقف في الحجاز تحول لمصلحة الامويين بصورة شبه محسومة ، خاصة بعد مقتل علي الذي كان بالنسبة لكثير من الحجازيين وفي طليعتهم (الانصار) ، آخر الرموز الاسلامية المرتبطة بالنبي . ولذلك فان اغتياله أسقط الحرج عن المترددين في الاختيار بين الطرفين ، حيث طغى الجانب السياسي في هذا الصراع على ما

---

(1) البلاذري ، انساب ص 455(ت المحمودي) .
(2) الطبري ج6 ص80-81 . البلاذري ، انساب ص456 (ت المحمودي) .
(3) المصدر نفسه ج 6ص 81 .
(4) البلاذري ، انساب ص 458 .
(5) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 199 . الطبري ج 6ص 81 .
(6) الطبري ج 6ص 81 .

عداه من الجوانب الاخرى ، وانكفأ التيار الاصلاحي الذي تبلور في أواخر خلافة عثمان .

ومن البديهي أن تنعكس نتائج الحرب المسلحة على أطراف الصراع ، وأن تصبح القوة مصدر القرار السياسي . ولعل ما حدث في (المدينة) التي اثبتت أنها قاعدة الموالاة الاولى لعلي في الحجاز ، يعبّر بكثير من الدقة عن هذه التطورات التي ربطت السلطة في الاسلام بمنطق القوة وقرنت البيعة بالسيف ، دون أن يكون لما يُسمى بـ « جمهور المسلمين » الا دور الرضوخ والاستسلام للامر الواقع[1] . فما لبثت (المدينة) أن استعادت (أبا هريرة) والياً عليها [2] ، كبادرة ودية ازاء الفريق الذي أصبحت في يده السلطة .

وبعد اغتيال عليّ كانت الخلافة الراشدية قد انكفأت في العراق بعد سقوط الحجاز ، واخذت تقترب من نهايتها المحتّمة بعد أن مهّد لها انسحاب عدد غير قليل من القيادات القبلية الى الشام[3] . ولم تكن خلافة الحسن التي جاءت بتأثير من الاتجاه المتحمس للحرب ـ بقيادة الزعيم الانصاري قيس بن سعد والزعيم الخزاعي سليمان بن صرُد[4] ـ الا آخر سهم في جعبة الذين وصلوا في معاداتهم للامويين الى نقطة اللاعودة . ولكن الحسن رغم أن بيعته كانت على الحرب و « قتال المحلين »[5] ، لم يحقق الآمال المعقودة عليه في هذا السبيل ، حيث وجد اصحابه فيه عزوفاً عنها وميلاً ظاهراً الى المهادنة[6] . وقد لا نستطيع كشف ابعاد الموقف الذي اتخذه الحسن ومسوغاته في ذلك الحين ، الا انه كان متهيباً بدون شك جسامة الخطورة المترتبة على استئناف الصراع المسلح ، في وقت لم يطرأ فيه تعديل اساسي على وضع الجبهة العسكرية . واذا كان الرقم الذي حملته رواية (الزهري) ، عن اربعين الفا كانوا الى جانبه[7] غير مبالغ فيه ، فان ذلك لا يعني انهم ملتزمون بقرار الحرب الصادر عن الحسن ، التزامهم بما كان يصدر عن علي ، الذي بايعوه حتى الموت حسب الرواية نفسها[8] . ولعل هذا يوصلنا الى ملاحظة الفراغ الذي احدثه

---

(1) راجع قول معاوية بعد خلافته : « أن الناس اعطونا سلطاناً فاظهرنا لهم حلمًا تحت غضب واظهروا لنا طاعة تحتها حقد » . ابن عساكر ورقة 362 .

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 200 . الطبري ج 6ص 82 .

(3) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 75 وما بعدها .

(4) الطبري ج 6ص 91 . الامامة والسياسة ج 1ص 151 .

(5) الطبري ج 6ص 91 .

(6) المكان نفسه .

(7) المكان نفسه .

(8) المكان نفسه

غياب علي في العراق وما أسفر عنه من انهيار للجبهة السياسية فضلا عن العسكرية . فقد استطاع الاخير رغم كل التحديات ان يحافظ على توازن هذه الجبهة ويحول دون تمزقها ، على النحو الذي وصلت اليه بتلك السرعة في ايام الحسن .

وكان الحسن ، انطلاقاً من هذه الاعتبارات يؤثر تفادي الحرب التي سارع معاوية الى اعلانها ، بخروجه مع عدد كبير من الجند[1] . فكان ذلك مؤشراً لظهور اتجاه معارض ربما لقي تعاطفاً من الحسين بن عليّ الذي قيل انه عبّر عن سخطه في وقت لاحق على الموقف الذي اتخذه اخوه من معاوية[2] . وهكذا بلغ الاضطراب حداً اقترب من التناقض على جبهة العراق ، بين اتجاه حمل الحسن ومعه عدد من رؤساء القبائل الكبيرة الى المدائن ، وآخر يفضي الى الحرب ، حمل قيس بن سعد والمتشددين معه الى طريق الشام عبر الفرات[3] . ولكن معاوية الذي اصبح زمام الموقف في يده بصورة شبه نهائية ، كان قادراً على تذليل العقبة الاخيرة التي تعترضه في العراق . فكانت الحملة النفسية المتصاعدة التي استهدفت الاتجاه المتصلب وكذلك التشكيك الذي راج حول موقف قيس بن سعد رأس هذا الاتجاه[4] ، قد اسهم الى حد كبير في القضاء على البقية الباقية من الصمود وفي فتح الابواب امام مفاوضات الصلح المرتقبة .

---

(1) ابن الاعثم ، الفتوح ج4 ص153 .

(2) الطبري ج 6ص 92 . الامامة والسياسة ج 1ص 152 . ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 157 .

(3) الدنيوري ، الأخبار الطوال ص217 ، ابن الأعثم ، الفتوح ج4 ص154

(4) اليعقوبي ، تاريخ ج 2ص 214 .

البَابُ الثّالِث

الحجاز السفياني

المواجهة والتحدّي

الحجاز ومعاوية

« فكان هبوب الرياح سباقاً من الحجاز ، حيث فجّر
قضية مطوية وأزمة راكدة ، ومن ثم طرح علاقة غير
متوازنة بين قريش « العصبيات » من جهة وبين قريش
« المهاجرين » فضلاً عن « الانصار » من جهة ثانية » .

تبّدلت معطيات كثيرة مع تنازل الحسن لمعاوية (41 هـ / 661 م) ، الذي انعطف بالخلافة الى مرحلة جديدة ومتميزة من التاريخ العربي الاسلامي . فالكوفة التي عايشت احتضار الخلافة الراشدة وسقوطها ، لم تفقد دورها الاستقطابي ، حيث تمحورت فيها المعارضة السياسية ، متزامنة مع دولة الامويين بمراحلها المختلفة . أما العاصمة الاولى (المدينة) فقد تراجعت ومعها الحجاز الى الهامش من المحاور الرئيسية التي زحفت الى (الامصار) ، لا سيما العاصمة المستجدة (دمشق) . على أن المؤشر المهم في السياسة الاموية ، هو تحوّل الجيش الى أداة أمنية أكثر منها جهادية ، متعدياً الدور الذي شغله في عمليات الفتوح الى مهمات أخرى افرزتها الحرب الاهلية . وكان ذلك أمراً طبيعياً لنظام قامت السلطة فيه على القوة ـ دون ثمةمظهر « استشاري » مهما كان واهياً ـ أن يتوسل الدفاع عن وجوده بالسلاح نفسه ، وبالتالي فان استمراره يظلّ مرتهناً لقوة هذا الجيش أو ضعفه . ولدينا أمثلة عديدة تجسّد هذه الحقيقة ، التي كانت أبرز نقاط الخلل في الدولة الاموية (تدخّل الفرق الشامية بقيادة سفيان بن الابرد الكلبي ضد ثورة الخوارج الصفرية وضد ثورة ابن الاشعث في العراق (1) ، وتدخل الفرق نفسها بقيادة كلثوم بن عياض القشيري ضد ثورة البربر في المغرب) (2) .

ولكن هذا الجيش الذي نشأ في مناخات الحرب الاهلية ، لم يكن أكثر من تجمع للقبائل تتحكم فيه عصبياتها وتسوقه مصالحها المشتركة حيناً والمتنافرة حيناً آخر . وكانت قبيلتا (كلب) اليمنية و (فهر) الحجازية (3) ، من أبرز التشكيلات القبلية فيه ، حيث

---

(1) المسعودي ، مروج ج 3ص 139 .
(2) تاريخ الطبري ج 8ص 279 .
(3) القلقشندي ، نهاية الاب ص 360 .

قاتلت كلتاهما كوحدة غير مجزوءة ، لا سيما في العصر المبكر من دولة الامويين . ولذلك فان هذا الجيش القبلي الذي ارتبط باسم معاوية خاصة ، غلب عليه الطابع العسكري ، من التأسيس الذي تمّ بالقوة . . . الى السلوك القمعي ازاء حركات المعارضة المختلفة . . الى السقوط الذي رافقته القوة أيضاً ، ولكن بصورة أكثر تطرفاً من الاسلوب الاموي [1] . ولم يكن الجيش الذي أصبح لحين محور الحياة السياسية ، المتغيّر الوحيد في هذه الدولة ، حيث ارتبط بتحولات أساسية في نظام الحكم الذي نزع الى الملكية الفردية ، بشتى مظاهره الدنيوية التي أدت بدورها الى تطور اجتماعي أكثر تأثراً بحضارة المدن (دمشق) ، وذلك خلافاً للنمط الراشدي الذي حمل شيئاً من ملامح البادية ، التي لم تغب مؤثراتها عن حواضر الحجاز حتى في عهد الانفتاح الاوسع الذي شهدته في خلافة عثمان .

وكان تحوّل السلطة المركزية الى الشام ، من حتميات المرحلة المتمخضة عن حركة الفتوح وامتداد النفوذ العربي الاسلامي ، من برقة غرباً الى ما وراء خراسان في الشرق . ولعل الشام من خلال موقعها المتوسطي اثبتت أنها أكثر كفاءة لحكم هذه الدولة الواسعة ، في وقت كان التحدي الرئيسي لها يكمن على جبهتي الشمال والغرب المتاخمتين للشام . ولذلك فان اخفاق (المدينة) في المحافظة على شخصيتها المركزية ، بعد أول تحدّ لها خارج نطاق الحجاز ، ومن ثم انهيار الكوفة كبديل لها في العراق ، من ثوابت التغيير الذي فرض نفسه مع هذه المعطيات ، وجعل من الشام المحور الاستقطابي المناسب ، والمرتبط بظروف المرحلة السياسية والعسكرية والاقتصادية .

ومن الواضح أن معاوية لم تكن له هواجسه الحجازية المقلقة ، بالمقارنة مع العراق الذي أحاطه باهتمام خاص ، انطلاقاً من العلاقة التنافسية بينه وبين الشام ، حيث انتقل الثقل البشري والاقتصادي الى هذين الاقليمين ، وذلك على حساب الحجاز المُفرغ من هذه الشروط الى حدّ كبير ، وبالتالي فان أي تحرك مضاد سيكون ثانوياً في هذا الاقليم ، اذا ما قيس بالعراق ، مصدر الخطر الحقيقي المتربص بدولته . على أن ذلك لا يعني أن الامويين لم تكن لهم سياسة معينة في الحجاز ، الذي احتفظ على الاقل برصيد معنوي لم يعدم تأثيراً ما على الوضع العام في الدولة . فقد اتجه معاوية منذ البدء الى تحديد سياسته الحجازية ، بوضع هذا الاقليم تحت الحكم المباشر لدمشق ، على نحو قد لا يتلاءم ونماذج الاقاليم الاخرى ، حيث كانت للوالي سلطة واسعة غير مقيدة في الغالب بقرارات العزل والتغيير (زياد بن ابيه الذي بقي حتى موته في العراق وكذلك المغيرة بن شعبة في الكوفة وعمرو بن العاص في مصر) . أما في الحجاز ، فقد كان الامر منوطاً بالاسرة الاموية ،

---

(1) ابراهيم بيضون ، ملامح التيارات السياسية ص 150 .

التي كان لمعاوية القرار الاول فيها ، ومن ثم فان سيف العزل كان مسلطاً فوق رقاب ولاته ، الذين عاشوا في ظلّ الخليفة وليس العكس على نحو ما جرى في العراق ، ابّان المرحلة التأسيسية بوجه خاص ، حيث طغت أخبار ولاته على تلك التي تحدثت عن معاوية نفسه كما يشير (فلهوزن) [1] .

وفي سياق التعرض للسياسة الاموية في الحجاز ، لا بدّ لنا من التوقف عند ثلاث نقاط ، تنعكس عليها بصورة مباشرة ، وهي :

الاولى قريش و(الانصار) ، أو العلاقة بين السلطتين المركزية والمحلية من جهة ، وبين الفئات المهزومة من جهة أخرى .

الثانية أبناء الصحابة ، أو القيادات السياسية التي كان لها تأثير خاص على الرأي العام الحجازي ، وهو الجانب الذي عني به معاوية ودفعه الى وضع هذا الاقليم تحت النفوذ الاموي المباشر ، لمراقبة نشاط هؤلاء وتحركاتهم .

الثالثة الثقفيون ودور الشريك في الحكم الذي كان أحد أكثر المعادلات استمرارية في دولة الامويين ، منذ قيامها حتى سقوطها .

والواقع أن عليّاً بعد « التحكيم » والعودة الى الكوفة ، كان منطوياً على خيبة أمل ظاهرة من قريش التي وقفت ضده بصورة عامة ، معبّراً عن ذلك في أكثر من موقف تتجسد فيه المرارة « اللهم اني استعينك (استعديك) على قريش . . فانهم اجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيرى » [2] ، أو « فدع عنك قريشاً وتركاضهم في الضلال وتجوالهم في الشقاق وجماحهم في التيه ، فانهم قد أجمعوا على حربي كاجماعهم على حرب رسول الله ، فجزت قريشاً عني الجوازي » [3] . وخلافاً لقريش التي مالت بجناحها غير « المهاجر » الى جانب معاوية ، بينما اعتزل (المهاجرون) منها في الحجاز ، فان (الانصار) كانوا القوة الحقيقية التي تحالفت مع علي في هذا الاقليم وربطت مصيرها بقضيته . فقد مثّلوا منذ البدء الاتجاه المتطرف وغير المساوم في (صفين) ، مقترناً ذلك بغيابهم عن مفاوضات « التحكيم » وتحدّيهم لمشاريع الصلح حتى بعد انقلاب الموازين لمصلحة بني امية (موقف قيس بن سعد ، أحد أبرز زعماء (الانصار) من الحسن عندما طلب منه « الدخول في طاعة معاوية ») [4] .

---

(1) تاريخ الدولة العربية ص 106 .
(2) نهج البلاغة ج 1ص 103 ، ج 2ص 228
(3) من قول له الى أخيه عقيل . نهج البلاغة ج 3ص 68 .
(4) راجع ما ذكره (الطبري) على لسان قيس : « أيها الناس اختاروا الدخول في طاعة أمام ضلالة أو القتال مع غير أمام » ج 6ص 92 .

وانطلاقاً من حتمية النتائج التي تفرزها عادة الحرب وتؤدي الى فريق منتصر وآخر مهزوم ، فان الصراع الطويل بين دمشق والكوفة أسفر عن انتصار التيّار الاكثر بعداً عن الاسلام ومعاناته في قريش ، وهزيمة التيار الاقرب اليه ، فكراً ونضالاً وممارسة . واذا كان (المهاجرون) من زعمائه ، قد تقاضوا بعض ثمن الهزيمة ، فان وقعها على حلفائه (الانصار) كان شديداً ، حيث فرضت عليهم مواجهة مرحلة صعبة من تاريخهم ، تعرضوا فيها للاهانة والتضييق والحرمان (1) . ففي الوقت الذي دأب فيه معاوية على أرضاء بني هاشم ، كونهم الطرف المنافس ومصدر الخطر الحقيقي على دولته ، فان (الانصار) كانوا الطرف الاضعف في المعادلة الجديدة التي رافقت قيامها ، وبالتالي فان دورهم « الاموي » ـ ككتلة سياسية وليس كافراد ـ كان هامشياً ، بالمقارنة مع « الدور الراشدي » الذي اتيح لهم ، خاصة في السنوات الاخيرة منه .

وكان (الانصار) ، قد بدأوا منذ اغتيال عليّ رحلة العودة الى (المدينة) ، التي استُكملت بعد تنازل الحسن وانسحاب قيس بن سعد الاكراهي من المعركة . وفي العاصمة القديمة التي فقدت أهميتها السياسية ، انطوى (الانصار) ومعهم كبار ابناء الصحابة من قريش على العزلة ، بحيث أدى ذلك الى خلق نوع من الوحدة الاجتماعية ضد الامويين فيها . أما مكة ، فقد ظلّ الموقف منها غير عدائي بصورة عامة ، تسوّغه اعتبارات عديدة ، وفي طليعتها العلاقة العضوية بين قريش التي انتقلت معها السلطة الى الشام ، وبين جذورها القديمة في مكة . ولذلك فان سقوطها لم ترافقه تلك المجابهة المثيرة في (المدينة) ، التي مثّلت بالمنظور الاموي ، قاعدة المعارضة الاولى في الحجاز ضد الخلافة القرشية . وهكذا فان بدايات النتائج التي ظهرت في هذا الاقليم ، كانت على شيء من التفاوت بين مكة التي لم تفقد الخيوط مع الاتجاه القرشي الحاكم ، الذي سبق أن تزعّمها قبيل الاسلام ، وبين الطائف التي سارت في ركابها ، مستعيدة صيغة التحالف التقليدي بين المدينتين ، ومن ناحية أخرى بين (المدينة) التي توحّدت فيها مشاعر المتضررين من الحكم الجديد ، سواء كانوا من (الانصار) أم من أبناء الصحابة الكبار (قريش) ، كما سبق أن أشرنا . وانطلاقاً من دورها المركزي السابق ، فقد ظلّت (المدينة) أكثر استقطاباً ومن ثم أكثر انفتاحاً من مكة ، التي كان احتفاظها بالصبغة القرشية ، أحد أسباب عزلتها وانكفائها وراء (المدينة) ، بطابعها التعايشي المكتسبة ملامحه منذ الهجرة .

واذا كان تحوّل السلطة الى الامويين قد عكس تأثيره المباشر على أوضاع الحجاز ، حيث أوجد تمايزاً نسبياً بين مدنه الثلاث وأدى الى ظهور جبهتين : احداهما معادية في (المدينة) والثانية مؤيدة بصورة عامة في مكة والطائف ، فان البدو الحجازيين ـ أي

(1) البلاذري ، انساب ص 57 ، 116 (ت للمحمودي) .

القبائل التي لم تنتقل الى الامصار ـ كان لهم نصيبهم من هذه التطورات التي عادت عليهم بالضرر . فقد تأثرت أوضاعهم الى حد كبير خلال الحرب الاهلية ، وما رافقها من جمود حركة الفتوح وانحسار عائداتها المالية التي كانت أهم موارد الحجاز ، فضلاً عن تذمر هؤلاء من الزكاة التي اسهمت في تدهور اوضاعهم المعيشية . ومن ناحية أخرى فإن التجاهل الاموي للقبائل الحجازية ، بالمقارنة مع التودد للقبائل الاخرى الحليفة ، قد جعل الاولى أقرب الى جبهة (المدينة) منها الى جبهة مكة ـ الطائف [1] .

أ ـ الادارة السفيانية في الحجاز

بعد هذه المقدمة عن الحجاز في مطلع الخلافة الاموية ، نستطيع القول بأن ثمة سياسة عامة تجاه هذا الاقليم ، أخذت تتحدد ملامحها منذ ذلك الوقت ، وهي تنطوي على بعض المؤشرات الرئيسية التالية :

1 ـ ربط الحجاز مباشرة بدمشق عبر ولاة من الاسرة الاموية ، كنتيجة مفترضة لهذه السياسة .

2 ـ استعداء (المدينة) وحرمان (الانصار) خاصة من المناصب السياسية والادارية ، باستثناء اربعة منهم أشار اليهم معاوية حسب الرواية المذكورة في « انساب » البلاذري : صحبني أربعة من الانصار النعمان بن بشير ، فوليته حمص ، ومسلمة بن مخلد فوليته مصر وعمرو بن سعيد فوليته فلسطين وفضالة بن عبيد فوليته القضاء ، ولو زادوني لزدتهم » [2] . ومن الواضح أن الموقف الاموي نحو (الانصار) ، اقتصر على تقريب الذين تحالفوا مع معاوية ، من موقع الاستمرار للعلاقة الوديّة مع عثمان . فهؤلاء قطفوا ثمرة تأييدهم للامويين ، على خلاف جمهور (الانصار) الذي استحق العقاب ، كما استحق اولئك الثواب حسب الرواية .

3 ـ احياء العلاقة العضوية القديمة بين قريش والطائف ، التي سيكون لها موقع بارز في السياسة الاموية ، حيث كان نموذجها الاساسي في العراق ، احدى مناطق النفوذ المنوطة بالثقفيين عامة طوال الحكم الاموى .

وكان غياب (الانصار) عن ادارة الحجاز من أوضح معالم هذه السياسة ، التي أودت بنفوذهم الى التقلص وبدورهم الى التراجع . فاذا ما استثنينا مسلمة بن مخلد الذي

---

(1) راجع موقف القبائل من الصراع بين المدينة والامويين وتحديداً موقف « أشجع » . تاريخ الطبرى ج 7ص 8 . القلقشندي ، نهاية الارب ص 42 .

(2) البلاذرى ، أنساب ص 160 (ت المحمودى) .

تمتع على الارجح بكفاءة ادارية جيدة ـ تجلت منذ خلافة عمر الذي عينه على صدقات (فزارة) [1] ، ومن ثم احسن معاوية استغلالها بتعيينه والياً على مصر [2] ـ فان احداً من (الانصار) لم يتقدم في عهده الى الصفوف الاولى في الادارة الاموية . أما الولاة الذين تعاقبوا على الحجاز منذ انتقاله الى فلك خلافة الشام ، فقد كانوا من البيت الاموي ، ولكن في نطاق صلاحيات محدودة لا تقاس بسلطة الثقفيين في العراق . وكان أكثر ما يعيقهم عدم البقاء طويلاً في الحكم ، الذي أصبح تناوباً بين شخصية واخرى ، مما أسهم في تحقيق مراقبة مباشرة على هذا الاقليم ، كان لها تأثيرها في تحجيم دور القيادات الحجازية من ناحية وفي تطويق عوامل التذمر التي قد يحدثها استغلال هؤلاء الولاة لمناصبهم من ناحية ثانية .

ولا نكاد نجد بين الذين تناقلوا السلطة دورياً في الحجاز ، أي حظ للانصار في ادارة معاوية ، التي كانت بعناصرها قريبة الشبه من ادارة الخليفة الاسبق عثمان ، ولكن بصورة أكثر تطرفاً في تأكيد طابعها الفئوي ، وهو ما لم تصل اليه سابقتها التي انطلقت من دائرة أوسع في اطارها القرشي . ولقد ضمت التشكيلة الاولى سن ولاة الحجاز كلاً من مروان بن الحكم ، سعيد بن العاص ، الوليد بن عتبة بن أبي سفيان (المدينة) وخالد بن العاص ابن هشام بن المغيرة المخزومي (وهو من بيت حليف لبني عبد شمس قبل الاسلام) ، عتبة بـن أبي سفيان (مكة) . أما الطائف فكانت مرتبطة بادارة الاخيرة قبل أن تضمهما معاً ولاية واحدة لشتى الحجاز ، كان مركزها التقليدي في (المدينة) [3] . وغالباً ما اسندت هذه الولاية الموسعة الى كل من مروان وسعيد بن العاص ، وهما من أبرز شخصيات الامويين في الحجاز . وكان ذلك نوعاً من الترضية على ما يبدو للفرع الرئيسي الآخر (العاص) [4] في بني عبد شمس ، ومن التوازن مع الفرع الاول (حرب) الذي تولى الخلافة .

وكان يحدث عادة أن يتبادل الاثنان السلطة بأمر من معاوية ، فيحل احدهما مكان الآخر في ولاية الحجاز ، كما حدث في سنة ثمان واربعين ، عندما استُبدل مروان بسعيد بن العاص [5] ، الذي شغلها حتى سنة اربع وخمسين ، حيث عُزل واعيد الاول [6] ، قبل أن

---

(1) ابن زنجويه ، الاموال (مخطوط) ورقة 37 .

(2) ظلّ والياً على مصر حتى وفاة معاوية . البلاذري ، انساب ص 146 (ت المحمودي) .

(3) تاريخ خليفة بن خياط ج1 ص236 البلاذري ، أنساب ص159 . ابن ظهيرة القرشي ، الجامع اللطيف ص 286 .

(4) البلاذري ، انساب ص 159 ، 433 (ت المحمودي) . ستانلي لين بول ، طبقات سلاطين الاسلام ص 21

(5) تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 245 . وردت سنة 49 هـ في تاريخ الطبرى ج 6ص 130 والكامل لابن الأثير ج 3ص 460 .

(6) تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 265 .

يعزله معاوية مجدداً (57 هـ) ويعهد بهذه المهمة الى ابن أخيه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان [1] ، الذي عاصر جانباً من خلافة يزيد بن معاوية . ويبدو أن الحجاز ظل وحدة ادارية طوال العهد السفياني [2] ، منذ أن تولى مروان شؤون (المدينة) للمرة الاولى (44 هـ) [3] ، قبل أن تضم اليها مكة التي كان آخر من تولاها منفردةً على الارجح خالد ابن العاص (المخزومي) [4] . ولم يطرأ تعديل على هذا الوضع في عهد يزيد ، الذي أمر بنقل السلطة من الوليد ، بعد وصفه بالضعف [5] ، الى عمرو بن سعيد بن العاص (60 هـ) [6] . ولكن الوليد سرعان ما عاد الى مركزه في (المدينة) في أعقاب ولاية قصيرة لخلفه ، فشغلها نحواً من عامين ، لتنتقل بعدها الى عثمان بن محمد بن أبي سفيان ، الذي كان آخر ولاة الدولة الاموية في عهدها السفياني ، والذي عاصر تطوراتها الحجازية المثيرة ، بدءاً بخروج الحسين الى العراق وثورة (المدينة) ، وانتهاء بحركة عبد الله بن الزبير التي أدت الى انفصال الحجاز بكامله عن خلافة الشام (64 -73 هـ) .

وهكذا فان الحجاز عموماً ، فقد أهميته في الادارة الاموية التي اقتصر النفوذ فيها على الاسرة الحاكمة وبعض من يمثل الاتجاه المتطرف في قريش الذي شجعته خلافة الشام . وقد تجلى ذلك في الادارة المحلية التي غاب عنها (الانصار) ، فضلاً عن بني هاشم وجميع ابناء الصحابة ، باستثناء بعض الحلفاء المقربين ، كخالد بن العاص المخزومي (في الولاية) ومصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري (في القضاء) [7] ، وهما السلطتان الاكثر أهمية في ادارة الاقاليم . أما في الادارة المركزية فكان دور الحجاز غائباً ، الا من تأثير خاص لفئات حليفة ومقربة منه - افراداً أو كتلاً - استطاعت أن تحقق لنفسها شأناً ما في هذا العهد . فاذا اتخذنا (المدينة) نجدها أقل نصيباً ، بعد أن تجلى الموقف الاموي منها في حملة بسر بن أبي أرطأة السالفة ، التي وضعت أسس العلاقة بينها وبين دمشق . وثمة نفر قليل فقط من أهلها ، وجد موطىء قدم له في السلطة ، في طليعتهم مسلمة بن مخلد الانصاري ، الذي أسهم بحكم منصبه كوال على مصر في تقريب بعض أعوانه ، مثل أبي المهاجر دينار (مولى الانصـــار) ، حيث عينه قائداً للجبهة الافريقية [8] ، الواقعة في دائرة نفوذه المباشر .

---

(1) خليفة بن خياط ج 1 ص 269 .
(2) المصدر نفسه ج 1 ص 278 .
(3) تاريخ الطبرى ج 6ص 121 .
(4) المكان نفسه .
(5) تاريخ خليفة بن خياط ج اص 283 .
(6) المصدر نفسه ج اص 283 .
(7) المصدر نفسه ج اص 276 .
(8) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ج اص 134 . حسين مؤنس ، فجر الاندلس ص 14

ولعلنا نستطيع من خلال هذه الحادثة ، التماس بعض ملامح الصراع الحجازي الذي انتقل الى مراكز النفوذ الجديدة في الدولة الاموية . ففي مصر على سبيل المثال ، كان أول فصول هذا الصراع ، هو القضاء على محمد بن أبي بكر ـ واليها في عهد علي ـ حيث اتهم بقتله معاوية بن خديج الكندي[1] ، الذي مهد الطريق لعودة عمرو بن العاص اليها . وقد انتقلت السلطة بعد ذلك الى عتبة بن أبي سفيان الذي مرّ ذكره بين ولاة (المدينة) ، ومنه الى عقبة بن عامر الجهني[2] ، الذي بقي والياً عليها حتى تعيين مسلمة ابن مخلد ، أحد أقرب حلفاء معاوية من (الانصار) . وكان لتعيينه على الارجح علاقة ما في إبعاد عقبة بن نافع الفهري (من قريش الظواهر وقريب عمرو بن العاص لأمه) [3] ، والإتيان بأبي المهاجر خلفاً له ، الذي احتفظ بمنصبه حتى خلافة يزيد وعودة عقبة مجدداً الى الجبهة الأفريقية . وكان آخر ولاة السفيانيين على مصر سعيد بن يزيد (من أزد فلسطين) [4] ، قبل انتقالها الى أحد الفهريين (عبد الرحمن بن جحدم) الذي تولاها باسم الزبيريين) [5] .

وخلافاً للمدينة التي كان حضورها محدوداً في ادارة الامويين المحلية منها أم المركزية ـ يمثله فقط عدد قليل جداً من قيادات (الانصار) ، يضاف اليه غياب تام لكبار ابناء الصحابة ـ فان الطائف كانت في الطرف الآخر ، بعد التودد الذي أظهره معاوية نحو الثقفيين ، مستعيداً بذلك التحالف القديم معهم . وتحولت هذه المدينة بسرعة الى أحد أهم مراكز النفوذ الاموي في الحجاز ، على نحو لم يحدث في مكة نفسها ، حيث أسهم موقعها الديني في تلقي بعض المؤثرات المعادية لخلافة الشام ، فضلاً عن هجرة جماعة « الحزب الاموي » منها شأن معظم الحجاز ، مما نأى بها تدريجياً عن خط الموالاة المطلقة .

ولقد اثبتت الاحداث تكامل الفريقين القرشي والثقفي في الحجاز ، على نحو يصفه لامنس LAMMENS أنه كان « شيئاً نادرا في العلاقات بين أطراف شبه الجزيرة [6] . وقد أخذ هذا التكامل ابعاداً اقتصادية واجتماعية مختلفة بين المدينتين « المتجاورتين » . فالطائف قدمت لقريش الاراضي الزراعية ، التي كان لبعض السلع المنتجة فيها (الزبيب والفواكه على أنواعها) [7] أهمية في الاقتصاد المكي ، أي أن دور هذه المدينة لم يقتصر على

---

(1) ابن عذاري ، البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب ج 1 ص 18

(2) المصدر نفسه ج 1ص 124 . ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ج 1 ص 126 -127 .

(3) القلقشندي ، نهاية الارب ص 361 ، ابن عذاري ، البيان المغرب ج 1 ص 19 .

(4) النجوم الزاهرة ج 1 ص 157 .

(5) المصدر نفسه ج 1 ص 165 .

(6) LAMMENS, La cité arabe de Ta, P. 118

(7) ياقوت ، معجم البلدان ج 4 ص 9 . جبور ، مواسم الحجاز ص 53 -54 .

الانتجاع والراحة بالنسبة لاغنياء قريش ، اللذين كانوا عادة يقضون فصل الصيف الحار فيها . ومكة بدورها بادلت ثقيفاً التسهيلات اللازمة ، ففتحت أبوابها للمشتغلين بالتجارة ومختلف الاعمال المصرفية ، بحيث أن تبادلاً حدث بين سكان المدينتين بصورة شبه دائمة ، وربما مشاركة كذلك في الحياة السياسية لكل من هذه الفئة أو تلك [1] . ولا شك أن الثقفيين الاذكياء تدربوا في المدرسة القرشية ، ذات الباع الطويل في السياسة وفي اكتساب العلاقات مع القبائل . فكلاهما خرج مهزوماً في حرب المجابهة مع دولة الاسلام في المدينة ، ولكن من دون تدمير لقوته التي سرعان ما استردت أنفاسها بعد قليل من الوقت .

ومن ناحية أخرى فان التحالف الذي كان قوياً قبل الإسلام ، استمر متماسكاً بعده ، توثّق عراه العلاقات الاجتماعية ، كنتيجة طبيعية للمصالح المشتركة بين الطرفين . فقد شغل الزواج المتبادل دوراً كبيراً في تدعيم هذه العلاقة ، خاصة بين ثقيف والبيت الاموي أقرب القرشيين اليها . ولدينا العديد من حالات المصاهرة ، التي كانت مؤشراً الى وجود أملاك لبني أمية في الطائف وجوارها ، ربما اقتضت اقامتهم شبه الدائمة فيها . وقد وردت في « انساب » البلاذري اشارات في هذا السبيل ، الى زواج (أم الحكم ، بنت أبي سفيان من ثقفي (عبد الله بن عثمان) ، و (آمنة) ابنته الاخرى من الثقفي الشهير (المغيرة بن شعبة) [2] ، وكذلك (ريحانة) بنت أبي العاص بن أمية من (بشر بن عبد بن دهمان) واختها من (الاخنس بن شريق) ، أحد المدافعين بحماسة عن عثمان ابّان الحصار [3] ، فضلاً عن زواج اختين لها ، الاولى (صفية) من غيلان بن سلمة ابن معتب الثقفي والثانية (أم حبيب) من أمية بن الصلت الشاعر المعروف [4].

ونكاد نقف على مضمون هذا التحالف العضوي بين ثقيف وأمية في ابيات لاحد الشعراء [5] المعاصرين لمعاوية ، حيث يبدو متحاملاً عليهما كجبهة واحدة بزعامة هذا الاخير :

الا أبلغ معاوية بن حرب ... فقد ابلغتم الحنق الصدورا
تقون بنا نفوسكم المنايا ... عست بكم الدوائر أن تدورا
بحرب لا يُسرى القرشي فيها ... ولا الثقفي الاّ مستجيرا [6]

---

(1) LAMMENS, La cité, P. 119

(2) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 5 .

(3) تاريخ الطبرى ج 6 ص 124 .

(4) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 479 .

(5) عبد الرحمن بن حسان . المصدر نفسه ج 1 ص 59

(6) المكان نفسه .

ولم يكن ما يحول بعد انتصار دولة (المدينة) وسقوط مكة ، دون استمرار هذه الجبهة موحدة رغم الهزيمة ، ودون بقاء الامويين واسطة العقد مع ثقيف التي لم تستسلم الابعد حرب مسلحة ضد النبي . فكان أول ولاة الطائف في الاسلام عتاب بن أسيد (الاموي) ، بالاضافة الى مكة . وفي مطالع الخلافة الراشدية ، لم يتردد أبو بكر ثم عمر في الافادة مرحلياً من هذه العلاقة ، وذلك بتعيين أموي آخر على هذه المدينة [1] .

وهكذا فان الثقفيين الذي ارتكبوا خطأ سياسياً فادحاً في مقاومة النبي بعد استسلام مكة ، لم يكونوا بحاجة الى تكرار هذا الخطأ في غير موقعه . فعلى الرغم من المراهنة على حلفائهم الامويين بزعامة معاوية ، فإنهم لم يتورطوا في الحرب الاهلية التي دارت في صفين بصورة مباشرة . على أن الطائف لم تكن كتلة منسجمة تماماً في هذا الصراع ، حيث وُجد من خرق وحدة الموقف فيها بالانضمام الى جبهة العراق . ولقد أدى ذلك الى انقسام غير متوازن بين الثقفيين ، حين اختارت أقلية منهم التحالف مع بني هاشم (سعد بن مسعود الثقفي [2] في العهد الراشدي والمختار الثقفي في العهد الاموي) . أما الاغلبية ، المتفوقة الثراء على الارجح ، فقد تفادت التورط المباشر في القتال رغم تشابك مصالحها مع الجانب الاموي . ولكن بواعث هذا الموقف الاخير ، كانت بالاضافة الى ذلك سياسية بقدر ما هي اقليمية ، حيث لم يشأ المغيرة ـ رجل ثقيف البارز ـ أن يجرّ الطائف الى صراع لم تتحدد معالمه بشكل حاسم في الحجاز ، الذي ظلت السيطرة فيه لعليّ وجماعته (الانصار) حتى وقت متأخر ، كما كانت (المدينة) الموالية له تشكّل أكبر تجمع سكاني في هذا الاقليم .

وفي ضوء هذا الموقف فان « اعتزال » الطائف لم يكن مرادفاً للحياد في مضمونه ، وانما كان مجرد تدبير مرحلي ، خضع لضرورات تلك الفترة الحرجة . وفي ظلّ تصور آخر قد لا نستطيع تفسير انتقال المغيرة الفوري و « الموقوت » الى دمشق ، مستشاراً رئيسياً لمعاوية ، ومنها الى الكوفة والياً عليها إثر تنازل الحسن [3] . ولا شك أن هذا المنصب الاخير كان من أبرز المهمات السياسية في ذلك الوقت ، حيث الكوفة قاعدة المعارضة الاكثر خطورة ضد الخلافة الاموية الناشئة .

ب ـ الاوضاع في الدولة بشكل عام وأثرها على الحجاز

انعكست متغيرات الدولة السياسية والاقتصادية ، على مختلف ولاياتها بصورة متفاوتة . ففي الشام مقر الحكم المركزي عاشت القبائل في أجواء الموالاة وفي ظلّ امتيازات

---

(1) محرز بن حارثة بن ربيعة بن عبد العزي بن عبد شمس . البلاذري ، انساب ج 1 ص 456 .

(2) الزبير بن بكار ، نسب قريش ص 113 .

(3) تاريخ الطبري ج 6 ص 95 .

خاصة ، لا سيما قبائل كلب وفهر وجذام ، التي شكلت معظم مادة الجيش (الفرق الشامية) ، الذي قام بدور أساسي في حماية الخلافة الاموية وانقاذها من حركات المعارضة في (الامصار) . وفي الوقت الذي غلب فيه الدور الامني أو كاد على الجند الشامي [1] ، فان قبائل الولايات كانت تغذّي آنذاك العمليات التوسعية المحدودة ، مقابل عطاء لم يكن على الارجح متساوياً بين جبهة واخرى ، انطلاقاً من بعض المؤشرات في هذا السبيل [2] . ولا شك أن سياسة الدولة الاموية نحو (الامصار) باتت شبه تقليدية ، منذ أن وضع معاوية ملامحها العامة ، باستثناء حالات معينة طرأ خلالها بعض التعديل ، دون أن تتناول بالضرورة جميع ولاياتها ، لا سيما في نهاية الفترة المتوسطة من تاريخ هذه الدولة .

ولعل النهج الذي أخذ به معاوية في نطاق معادلة التحالف العضوي بين قريش وثقيف ، قد حقق الغاية المنشودة نحو مركزية ادارية متماسكة الى حد كبير . وكانت هذه السياسة واضحة الملامح تحديداً في العراق والحجاز ، وهما مركزا الثقل الاكثر خطورة . على أن الفارق بين الاقليمين ، أن الاول كان مزدحماً بالسكان وغنياً بموارده الاقتصادية ، بينما فقد الثاني أهميته هذه منذ الثورة على عثمان ، ليحتفظ فقط بدوره المعنوي ، المستمدّ من تراثه الغابر ، والمتمثّل خاصة بتجمع أبناء الصحابة فيه . بيد أن هذا الدور لم يخل من الاهمية في حسابات الحكم الاموى ، حيث كان الوجه الاسلامي للحجاز احدى نقاط الضعف الاساسية التي لم يستطع التغلب عليها . فقد بقي لابناء الصحابة تأثير ما على تحريك الموقف ضد الامويين ، ليس في الحجاز فقط ، ولكن بصورة أكثر خطورة في العراق . فثمة تكامل سياسي فرض نفسه بين الولايتين ، حيث قواعد المعارضة بسوادها الاعظم تتجمع في هذه الاخيرة ، لا سيما في الكوفة ، بينما استقرت القيادات التاريخية قسرياً في الثانية . وكان من الطبيعي أن يلجأ معاوية الى الافادة من هذا العامل الجغرافي ، باقامة حاجز مرتفع بين الطرفين ، بحيث أدى ذلك الى مزيد من التعقيد والارتباك على جبهة المعارضة ، التي كانت تشق طريقها بصعوبة بالغة ، مما أسفر لاحقاً عن اخفاق محاولاتها العديدة لاستلام السلطة .

وهكذا فان الوضع في الحجاز لم يختلف عن نظيره في العراق بعد انتقال الخلافة الى الامويين . فهنالك موقف موحد ضد الاقليمين ، كونهما يمثلان خطراً مشتركاً ومتكاملاً ، الا أن طرق المواجهة كانت الى حد ما متباينة ، حيث غلب عليها شيء من المرونة في الحجاز (سياسة معاوية نحو أبناء الصحابة) [3] ، ورافقتها شدة في العراق تجلّت في

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 238 .

(2) تاريخ الطبرى ج 8 ص 15 .

(3) راجع ما نسب لعبد الله بن الزبير في رواية (المدائني) وقوله لمعاوية « فقد غلبتنا بحلمك وجدت علينا بمالك . . » البلاذرى ، انساب ج 1 ص 54 -55 .

ملاحقة زعماء المعارضة والتخلّص من المتطرفين منهم (نفي حجر بن عديّ وأصحابه السبعة الى الشام وقتلهم) [1] .

لقد كانت سياسة الامويين في الحجاز تعبّر عن الشعور بالاهمية المعنوية لهذا الاقليم ، وترمي الى الحؤول دون استغلالها لغير مصلحة الاسرة الحاكمة . وفي الوقت نفسه كانت هذه تستمد من موقعها الحجازي وزعامتها الغابرة لمكة « القديمة » ، دعمًا وقوة ازاء القبائل الشامية التي كانت بمعظمها ان لم تكن بكاملها ، على علاقة مصلحية مع هذه الاخيرة . وفي ضوء هذا الموقف ، فالحجاز الاموي تحول الى مجرد تراث أو قيمة تاريخية في نظر خلافة الشام ، وهو الاطار الذي حدّد معالم ارتباطها به ، لا سيما في مراحل نشأتها الاولى . على ان هذا المفهوم للعلاقة لم يكن ثابتاً ، حيث يصبح الحجاز بعد وقت قصير برموزه تلك ، هدف حملاتها العسكرية ذات الطابع الانتقامي ، اذا تبين لها من هو أكثر قدرة على توظيفها لمصلحته (ضرب الكعبة في عهدي يزيد وعبد الملك) .

ولكن ادراك الموقف الاموي من الحجاز ، لن يكون ميسوراً بمنأى عن المتغيرات الداخلية التي رافقت تنازل الحسن ، وتكريس الشام محور الاستقطاب الرئيسي في الدولة الجديدة . ذلك أن هذا الاقليم شهد هجرة « متعاكسة » ، كان لها تأثير كبير على وضعه السكاني ومن ثم انتمائه السياسي كمحصل طبيعي لذلك . فقد انعكست تلك التطورات السياسية على حواضر الحجاز ، التي كانت متباينة المواقف في المضمون ازاء الصراع على الخلافة ، حيث ارتفع عدد السكان في (المدينة) بعد عودة (الانصار) اليها بقيادة قيس ابن سعد ، بينما انخفض عددهم في مكة والطائف ، إثر الهجرة المعاكسة الى الشام ، التي عزّزها التحالف السياسي الذي أشرنا اليه بين قريش وثقيف . واذا عرفنا أن (المدينة) كانت متفوقة سكانياً في الحجاز ، فانه من البديهي أن تحافظ على هذا الموقع في أعقاب التفريغ الذي تعرضت له مكة والطائف في هذا المجال . وعندما نعترف بأن ثمة سياسة أموية محددة نحو الحجاز ، فينبغي أن نستثني منها الثقفيين والقرشيين الذين تحولوا بأكثريتهم الى الشام ، بينما بقيت كل من الحاضرتين ، خاضعة لتأثير (المدينة) ودائرة في فلك احداثها بشكل مباشر . ولم يطرأ تعديل على هذا الوضع الا في عهد ابن الزبير الذي اتخذ من مكة مقراً لحركته ، انطلاقاً من اعتبارات خاصة به وبأهل (المدينة) ، الذين لم يتحمسوا كثيراً له . وخلافاً لذلك فقد بقيت هذه الاخيرة غالباً مركز الادارة الاموية الموحدة في الحجاز ، لاسباب سياسية ، تعلقت بالموقف العام من الدولة ، ولاسباب اقتصادية ، سنتعرض لها بشكل تفصيلي في معركة « الحرّة » ، حيث أصبحت للاسرة

---

(1) تاريخ الطبرى ج 6 ص 152 -155 .

الحاكمة منذ عهد عثمان على وجه الخصوص ، أملاك وبساتين نخيل في (المدينة) [1] ، طغت على تلك التي كانت في حوزة (الانصار) .

ولعل محاولة البحث في العلاقة بين دمشق والحجاز ، لن تكون مجدية خارج نطاق (صفين) ، التي كانت مفتاح السياسة الاموية في هذا الاقليم كما في غيره . فقد كان من نتائج هذه الحرب البارزة ، ذلك الفرز الذي حدّد الموقف « اللااختياري » من الحكم الجديد ، ووزع العرب المسلمين الى فئتين : احداهما في الموالاة والثانية في المعارضة . فالاسرة الاموية التي كانت أكثر من عبّر عن عصبية قريش من فروع هذه الاخيرة ، يبدو أن « الجماعة » التي اقترنت بتنازل الحسن ، كانت بالنسبة اليها « وحدة » القبيلة - « نحن وآل أبي سفيان قوم تعادوا في الامر ، والامر يعود كما بدا » [2] - التي التأمت حول معاوية في ذلك « العام » ، كسبيل الى توحيد بقية القبائل العربية التي اعترفت بواقع الامر ، باستثناء الخوارج الذين شذّوا عن هذه القاعدة لاسباب قد لا يكون لهم صلة بها . فهذا المدخل « القبلي » الذي رافق قيام دولة الامويين ، جعلها أسيرة مفهوم محدد للعلاقات السياسية ، لم يكد يتجاوز كثيراً مساحة القبيلة ومفاهيمها التقليدية « حسن الجوار . . . الكرم . . الثأر . . . » وبقية الطقوس البدوية المعروفة .

واذا كان قيام دولة ما يفترض وجود موالاة ومعارضة ، دون التزام بحدود الزمان والمكان ، فان الدولة التي نشأت في أعقاب حرب أهلية طويلة ، كان عليها مجابهة تيار كبير ، لم تكن الهزيمة عنده سوى مجرد كبوة سيعود الى النهوض منها . ومن ناحية أخرى لم يلجأ معاوية رغم مرونته المعروفة - ولعله كان غير قادر على ذلك - الى امتصاص نقمة المعارضة الدفينة ، بالقدر الذي تحقق لابي بكر بعيد « السقيفة » ، انطلاقاً من تفاوت المعطيات الزمنية والشخصية في كل من الحالتين . فقد كان المنطق القبلي ، كمحصل لعصبية متطرفة في الاسرة الحاكمة ، أحد أبرز ملامح الدولة التي ارتبطت بها ، بشكل حال دون قيام علاقات سياسية متوازنة في المجتمع الاموي ، خارج نطاق هذه الذهنية الفئوية ، التي أحلّت الانقسام والتنافر مكان « المؤاخاة » و « المؤالفة » ، وهما الشعاران اللذان ارتفعا بعد « الهجرة » وسقوط مكة .

ولعلنا نستطيع التعرف بجلاء أكثر على ذلك ، من خلال دراستنا لاوضاع الحجاز السياسية والاقتصادية في العهد الاموي ، حيث ناضل هذا الاقليم طويلاً من أجل استعادة الاعتبار الذى فقده عملياً مع انتقال الخلافة الى دمشق . واذا قيل بأن سياسة معاوية كانت غير صدامية في الحجاز ، انطلاقاً من وضعه الاداري الخاص المرتبط بعاصمة

(1) السمهودي ، وفاء الوفا ج 2 ص 720 -721 ، صالح العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز ص 995وما بعدها .
(2) من قول لعلي ، شرح نهج البلاغة ج 4 ص 80 .

الخلافة ، فان هذا الموقف أكثر ما انعكس على ابناء الصحابة ، لا سيما (المهاجرين) منهم ، الذين تمتعوا بحد من الهدوء والاكتفاء في عهده ، وهو موقف كان له ما يسوّغه لدى الخليفة الاموي ، حيث كان هؤلاء مصدر الخطر الحقيقي على دولته الفتية . على أن ذلك لم يمثّل سوى جانب من سياسته الحجازية القائمة في مضمونها على الحذر ازاء هذا الاقليم ، الذي أخذ في الانطواء والنزوع الى موقف خاص من السلطة ، بحيث أصبح تدريجياً طابعه التقليدي المميز . ولا شك أن مكانته الروحية التي تفرّد بها ، جعلت منه بالضرورة ملتجأ المضطهدين والباحثين عن قدر من الاستقرار والامان لم يتوفر لهم في مكان آخر .

وكان (الانصار) ، من أبرز التجمعات السكانية في الحجاز ابّان تلك الفترة المبكرة . وفي ضوء هذا الواقع ، فانهم يمثلون أساساً لفهم طبيعة السياسة الاموية في الحجاز ، أكثر من أية فئة أخرى بمن في ذلك أبناء الصحابة . فالانصار الذين وقفوا غالباً ضد الاتجاه التقليدي للامويين ـ منذ أن فتحوا أبواب مدينتهم لدولة النبي ، واتهموا بالتخاذل في الدفاع عن عثمان قبل أن يتحولوا بأكثريتهم الساحقة الى جانب علي (1) ـ كان عليهم قطف ثمار هذه المواقف « المعادية » لقريش حسب المنظور الاموي . ولدينا بضع روايات تشير الى هذا التعارض التاريخي بين الامويين و (الانصار) ، بحيث ان أية علاقة بين الطرفين ، ستكون خاضعة لهذا الاعتبار قبل غيره . فقد خاطب معاوية ـ حسب رواية للمدائني ـ قيس بن سعد وجماعته (الانصار) : « بماذا تطلبون ما قبلي ؟ والله لقد كنتم قليلاً معي كثيراً علي ، ولقد فللتم حدّي يوم (صفين) حتى رأيت المنايا تلظّى في استكم » (2) .

ويأتي جواب الزعيم الانصاري معبّراً عن معاناة قومه وحرمانهم ، وهو الدافع الذي حدا به الى هذا الموقف والتقليل من خصومته للامويين « إنا نطلب ما عندك بالاسلام الكافي به الله فقد ما سواه لا بما تمت به اليك الاحزاب ، وأما عداوتنا لك فلو شئت لكففتها عنك » (3) . وفي مكان آخر أكثر تحديداً في تصوير الوضع الاقتصادي السيء الذي يعانيه (الانصار) ـ في رواية ثانية للمدائني أيضاً ـ « حجّ معاوية (4) ، فلما قرب من المدينة تلقاه الناس وتلقته الانصار وأكثرهم مشاة (5) ، فقال : ما منعكم من تلقي من بُعد كما تلقاني

---

(1) شرح نهج البلاغة ج 6 ص 33-34 .

(2) البلاذري ، انساب ج اص 57 .

(3) المكان نفسه .

(4) حدث ذلك على الارجح في مطلع خلافته (44 هـ) . اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 222 .

(5) ورد في تاريخ الخلفاء للسيوطي أن معاوية « قدم المدينة ، فلقيه ابو قتادة الانصاري فقال معاوية : تلقاني الناس كلهم غيركم يا معشر الانصار . قال لم يكن لنا دواب ، فقال : فأين النواضح ؟ قال عقرناها في طلبك وطلب أبيك يوم بدر » ص 201 .

الناس من بعد ؟ فقال ابن لسعد بن عبادة يقال له سعيد ، منعنا من ذلك قلة الظهر وخفة ذات اليد بالحاح الزمان علينا وايثارك بمعروفك غيرنا »[1] . وهذا الحرمان الذي نزل بالانصار لم يستطع دفعه عنهم ، أحد حلفاء معاوية المعروفين منهم (النعمان بن بشير) ، الذي « جاء في جماعة من الانصار الى معاوية فشكوا اليه فقرهم » ، دون أن يكون لشفاعته تأثير ما حيث « حرمهم ولم يعطهم شيئاً »[2] . وقد استفزّ هذا الموقف حليفاً آخر للامويين (حسان بن ثابت) ، الذي لم يستطع كتم نزعته « الأنصارية » التي استثارها معاوية ، ملوّحاً الى « يوم » لقومه وان طال ، سيحققون فيه الظفر المنشود :

فانّا صابرون ومنظروكم الى يوم التضامن والخصام[3]

ج ـ مشكلة ولاية العهد والتحدي الحجازي :

لم يكن قرار توريث الخلافة أمراً غير عادي في دولة كانت الوراثة فيها تقليدية أو كادت ، منذ استقرار الزعامة الاموية في الشام . فقد انتقلت السلطة من يزيد ابن أبي سفيان (أول ولاتها) ، الى أخيه معاوية بطريقه شبه وراثية (18 هـ) ، ثم انتقل الامر من الممارسة الى النظرية في عهد عثمان ، الذي أعطى لولاية الشام حجمها المتميز في الدولة الراشدية . وكان أن اتاح ذلك لمعاوية فرصتين : التأكيد أولا على فعل واقع في ظلّ خليفة أموي (عثمان) ، وما ترتب عليه من « امتياز » للاسرة الحاكمة و « قداسة » للحق الذي تمسك بناصيته ، بحيث تصبح قريش ـ والمقصود هنا أمية ـ « جُنّة العرب »[4] و « نخبتها » التي عزّت في اسلامها كما في جاهليتها على السواء[5] . والتكريس ثانياً لهذا الموقف على مستوى الخلافة بعد أن تمّ تكويسه على مستوى الولاية (دم عثمان في الاولى ، ووفاة يزيد أخيه في الثانية) ، وكلاهما من أشكال الوراثة التي « تسوّغها » قرابة الدم في نهاية المطاف .

وهكذا جاء استحداث ولاية العهد ، نتيجة شبه حتمية لتلك المقدمات التي رافقت قيام دولة الامويين ، حيث كانت القوة والامر الواقع سبيلها الى السلطة ، خاصة بعد سقوط بقايا « الشورى » الراشدية مع اغتيال علي . وكانت الفئات التي ناصرت معاوية قد اختارت حكمًا الوقوف ضد « شوروية » الخلافة ، رغم تمثيلها

---

(1) البلاذري ، انساب ج ١ص 116 .
(2) شرح النهج ج 6 ص 32 .
(3) السيوطي ، تاريخ ص 201-202 .
(4) تاريخ الطبري ج 5 ص 86 . رضوان السيد ، جدليات ، مجلة الوحدة ص 18 .
(5) تاريخ الطبري ج 5 ص 68 .

آنذاك باحدى الشخصيات التاريخية في الاسلام ، وبالتالي لم تتردد من الموقع نفسه من تقبّل أمر لا يتطلب ربما جرأة مماثلة ، بعد أن أصبح الحكم الاموي حكم « الجماعة » و « اعترف » به الجميع . ولعل الرواية التقليدية التي تجعل من المغيرة ابن شعبة «صانع»فكرة الوراثة الاموية ،متوددأ من خلالها الى معاوية الذي رغب في استبداله بسعيد بن العاص على ولاية الكوفة(1) ،هي في ذاتها مؤشر الى تهيئة النفوس مسبقاً لهذا الامر ، حتى في هذه الولاية التي كانت مركز المعارضة الرئيسي ضد الخلافة الاموية : « وسار المغيرة حتى قدم الكوفة وذاكر من يثق اليه ومن يعلم أنه شيعة لبني أمية أمر يزيد ، فأجابوا بيعته »(2) . واذا كان في الكوفة من تحمس لهذه الدعوة ، فلا بدّ أن الفكرة كانت ناضجة في دمشق ومطروحة قبل ذلك في نطاق المقربين من معاوية ، لا سيما الضحاك بن قيس ، الذي ضمن تأييد جماعته القيسية ، فضلاً عن الكلبيين (أخوال يزيد) الذين قاموا بدور كبير في تهيئة الجانب اليمني(3) .

لقد كانت ولاية العهد محصلة طبيعية للفكر السياسي الأموي ، حيث الوراثة منذ البدء كانت سمته البارزة وعنصر الاستمرار في السلطة . وهي من حيث المبدأ موصولة بـ « الحق المقدس » الذي سوّغه (ابن خلدون) بطريقته الواقعية « انما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق اهوائهم باتفاق أهل الحلّ والعقد عليه حينئذ من بني أمية ، اذ بنو أمية يومئذ لا يرتضون سواهم وهم عصابة قريش وأهل الملّة أجمع ، وأهل الغلب منهم »(4) على أن التفسير المتأخر ، قد سبقته تعبئة اعلامية بثّها شعراء معاوية دفاعاً عن « قداسة » السلطة الاموية ، التي « حاطها الله »(5) دائمًا . وقد حدا ذلك بشاعر بني أمية الاثير(6) لدى معاوية الى القول في هذا الاخير :

الخائض الغمر والميمون طائره خليفة الله يستسقى به المطر(7)

وتبلغ الموالاة ذروتها عند هذا الشاعر (الاخطل) ، باطلاقه على معاوية اسم

---

(1) تاريخ الطبرى ج 6ص 162 .
(2) ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 504 .
(3) الامامة والسياسة ج 1 ص 153 -155 . ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 507 .
(4) المقدمة ص 273 .
(5) تاريخ الطبرى ج 5 ص 86 .
(6) LAMMENS, **Etudes sur le regne du calife** omayyade Mo'awiya 1er, P. 220.
(7) ديوان الاخطل ص 56 .

« الامام » في معرض مدحه ليزيد ، بما لهذه الكلمة من دلالة وراثية أكثر تحديداً وشمولاً ، وكذلك استمرارية في الولاء للاسرة من الاب الى ابنه

فلولا يزيد بن الامام أصابني قوارع يجنيها عليّ لساني[1]

ثم يضيف في معرض آخر ، مدافعاً عن « التحكيم » من المنطلق التسويغي نفسه ، حيث لا يراه الا نوعاً من « الاحاطة الالهية » التي برزت في الوقت المناسب :

ويوم صفين والابصار خاشعة امدّهم اذ دعوا من ربهم مدد[2]

والحقيقة أن الشعر حمل سمة العصر وذهنية الممارسة السياسية في ذلك الوقت ، حيث سلاح السلطة هو الاقوى والاقدر على تحويل منطق الشاعر والتزامه من جبهة الى أخرى . فعندما حجّ يزيد الى مكة[3] ، وزّع في تلك المناسبة - التي كانت جزءاً من حملة البيعة بولاية العهد - « أموالاً كثيرة في مكة والمدينة »[4] في هذا السبيل ، مما أدى الى انتقال هذه المسألة من « كواليس » البلاط الى الرأي العام .

فثمة شاعر بصري (مسكين الدرامي)[5] تلقف الخبر مصعوقاً في بادىء الامر وخاطب معاوية بقوله :

فهبها امة هلكت ضياعاً يزيد يسوسها وأبو يزيد
دعوا حق الامارة واستقيموا وتأميل الاراذل والعبيد[6]

وإذا بالشاعر نفسه الذي تلقى من المال ما كان كافياً للتراجع عن موقفه ، يعود الى الاعتراف بشرعية « خلفاء الله » ، الذين استحقوها عن جدارة ، مباركاً بيعة يزيد :

على الطائر الميمون والجدّ صاعد لكل اناس طائر وجدود
بني خلفاء الله مهلاً فانما ينوء بها الرحمن حيث يريد
اذا المنبر الغربي خلّاه ربه فان أمير المؤمنين يزيد[7]

---

(1) ديوان الأخطل ص336 .

(2) المصدر نفسه ص 174 . محمد مهدي شمس الدين ، ثورة الحسين ص 92

(3) ابن طولون ، قيد الشريد عن اخبار يزيد . مخطوط بمكتبة جامعة الدول العربية ورقة 20 .

(4) ابن الاعثم ، فتوح ج 4 ص 225 .

(5) المكان نفسه .

(6) المكان نفسه .

(7) المصدر نفسه ج4 ص226 ، أحمد الحوفي ، أدب السياسة في العصر الأموي ، ص159

وثمة شاعر كوفي (عبد الله بن همام السلولي)، الذى سبق أن « رثى » الشورى التي « اغتيلت » مع عثمان، يسوّغ لمعاوية حقه في السلطة، عبر الاستمرارية الاموية. فسار على خطى شاعر البصرة دون حساب للتناقض الذي وقع فيه ازاء قوله السابق :

ولا لمن سـألـك الشـورى مشـاوره   الا بـطعن وضـرب صـائب خـذم (1)

وبين قوله بهذه المناسبة :

اذا مـات كـسـرى قـام كـسـرى   بـعـد ثـلاثـة متـنـاسـقـيـنـا
يورّثهـا اكابـرهـم بنيهـم   كمـا ورث القيامسـة الفطينـا
... حثينـا الخيط حتى لـو سقينـا   دمـاء بـني أمـيـة مـا رُويـنـا (2)

ويبدو أن (السلولي) الذي نظم قصيدته الهجائية تحت تأثير الاجواء السياسية المعادية للامويين في الكوفة، كان يأمل من تصعيد حملته على ولاية العهد بـ « الترضية » المنشودة التي بادر معاوية الى تلبيتها، بينما سارع بدوره الى الالتفاف نحو الشام ليقول في ولي العهد (يزيد) :

أبـو خـالـد أخلق بـه أن يصيبنـا   بسجل من المعروف يتبعـه سجل
هـو اليـوم ذو عهـد وفينا خليفـة   اذا فارق الدنيا خليفتنا الكهـل (3).

وهكذا كان الشعر السياسي متماشياً مع التجاذب الذي سيطر على الموقف العام في عاصمة الخلافة وأقاليمها، حيث برز اتجاهان متعارضان، احدهما متعاطف، بل متحمس، كان محور نفوذه في الشام، والآخر ساخط في اكثريته متذبذب في أقليته (4)، تذبذب شاعريّ الكوفة والبصرة الآنفين. ولكن الشعر على أهميته وتأثيره في شحن العواطف في الاتجاه المطلوب، لم يتجاوز دوره التمهيدي لهذه المسألة ونقلها من المجالس الخاصة الى التداول العام. فالكلمة المؤثرة كانت لا تزال للحجاز وبالتحديد أبناء الصحابة أو « النفر الخمسة من قريش » حسب تعبير معاوية (5). وهؤلاء (الحسين بن علي، عبد الله بن الزبير، عبد الله بن

---

(1) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ج2 ص631 .
(2) البلاذري، انساب ج اص 293 . ابن الاعثم، الفتوح ج 4 ص 227 .
(3) ابن الاعثم، الفتوح ج 4 ص 227، البلاذري، انساب ج 1 ص 293 .
(4) ابن الاعثم، الفتوح ج 4 ص 228 .
(5) المصدر نفسه ج 4 ص 228 -232 .

عمر ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، عبد الله بن عباس) ، كانوا يمثلون التراث الراشدي في الوجدان الشعبي العام ، ويحملون معاناة الحجاز لا سيما (المدينة) مقر اقامتهم ،حيث رأت فيهم حلم العودة الى ماضيها الساطع في ربع القرن الاول للهجرة .

وانطلاقاً من ذلك كان الموقف الحجازي ، العقبة الرئيسية أمام « ولاية العهد » الموجّهة بدورها ضد طموح أبناء الصحابة السياسي ، حيث راودت الخلافة معظمهم بصورة جديّة ، وكانت لوقت مضى على خطوات وشيكة من بعضهم . ولذلك فان هؤلاء الزعماء كانوا يملكون من الرصيد المعنوي والتأثير الشعبي ، ما يتفوق على أسلحة الشعراء الذين تجلّوا في هذه الحملة (الاخطل ، الاسدي ، السلولي) . وكان انتقالها الى الحجاز يمثّل آخر المراحل الحاسمة ، قبل أن يصبح القرار مشروعاً بتأييد أبناء الصحابة الخمسة . وقد حدث أن توافق ذلك مع ذكاء واضح في التوقيت ، حيث توفي (زياد بن أبيه) قبل سنوات قليلة[1] ، مؤدياً الى غياب ركن المعادلة الثاني ، التي ظهرت في مطلع هذه الدولة وأدت الى ترسيخ التحالف التقليدي بين الأمويين والثقفيين . كما تزامن مع وجود ثلاثة من الولاة المقربين لمعاوية في وقت واحد وهم : مروان بن الحكم (المدينة) ، الضحّاك بن قيس (الكوفة) ، عبيد الله بن زياد (البصرة)[2] ، وهي المراكز الأكثر استقطاباً للفئات المعارضة ، حيث أسهم هؤلاء بنصيب كبير في ترويضها لمصلحة الخليفة الأموي .

على أن الناس التي سكنها الخوف في العراق ، وبصورة خاصة في الكوفة بعد مقتل الزعيم اليمني الكبير (حجر بن عديّ الكندي) ، لسنوات قليلة خلت ، لم تكن في موقع يؤهلها للمضي في التصلّب والمجابهة[3] . ولذلك فان التصدّي . مرحلياً على الاقل ـ تمحور في (المدينة) ، التي مثّلها آنذاك :

1 ـ اتجاه متعاطف مع السلطة ، من الامويين وحلفائهم ، وليس هنالك ما يشير الى نسبتهم العددية بين سكان (المدينة) ، ولكنهم على الارجح كانوا أقلّية ، نواتهم من بني العاص ، الفرع الاموي الذي حافظ على نفوذه في الحجاز .

---

(1) تاريخ الطبري ج 6 ص 170 .

(2) توفي زياد سنة 53 هـ ، وكان ينصح بالتريث في هذا الامر ولا تعجل فان دركاً في تأخير ، خير من فوت في عجلة ، تاريخ خليفة بن خياط ج 1 ص 260 . ابن الاثير ، الكامل ج 3ص 505 .

(3) تاريخ الطبري ج 6 ص 170 .

(4) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4 ص 232 .

2 ـ اتجاه معارض ، ضمّ ابناء الصحابة ومعهم (الانصار) ، وهم القوة الغالبة في (المدينة) . وكانوا في أوضاعهم السياسية والاقتصادية لا يختلفون عن تلك التي سادت أوضاع الغالبية الكوفية . على أن موقف (الانصار) كان لحين أكثر حصانة ، استمدوه من وجود ابناء الصحابة (المهاجرين) بينهم ، وذلك قبل بعثرة هؤلاء في مستهل خلافة يزيد بين مكة والطائف . وهذا سيؤدي الى كشف موقع (الانصار) واستفراد السلطة الاموية لهم في معركة (الحرّة) الشهيرة ، التي كانت في احدى نتائجها محصّلة ذلك الافتراق بين زعماء المهاجرين و (الانصار) .

وليس من الصعب علينا كشف « ضعف » القوة الذاتية للانصار في معزل عن أبناء الصحابة . فقد سبق لمعاوية أن حسم هذا الامر بشق جبهتهم السياسية ، مؤلباً الاوس على الخزرج أو العكس[1] ، ومحرضاً على الفريقين من جهة أخرى ، حيث كان شاعره (الاخطل) ينطق بمضمون الموقف الاموي من (الانصار) باسلوب لاذع ومهين[2] .

وكانت « ولاية العهد » قد طرحت بصورة غير مباشرة في الحجاز في سنة احدى وخمسين للهجرة ، أي في الوقت نفسه الذي تمّ فيه تطويع الموقف العراقي بعد مقتل حجر بن عديّ وأصحابه . فقد « حجّ بالناس »[3] آنذاك يزيد بن معاوية ، حيث يبدو أنها المهمة الاولى « الرسمية » التي تولاّها في ذلك الحين . وفي خلال الاعوام الخمسة التي تلت هذه المناسبة ، كانت « ولاية العهد » في طليعة اهتمامات الخليفة الأموي ، الذي جنّد لها « نخبة » من المقرّبين والخلصاء[4] ، استطاعوا ترويض الناس[5] وحملهم على الاعتراف بقرار الوراثة . على أن هؤلاء الذين ارتبطوا مصيرياً بالاستمرارية الاموية ، فتحمسوا لها ربما أكثر من طموح معاوية في هذا السبيل ، تميّز سعيهم بالجرأة بعد وفاة زياد ، وما رافقه من انتقال هذه المسألة

---

(1) الاصفهاني ، كتاب الاغاني ج 2 ص 170 .

(2) راجع بيت الاخطل :

ذهبت قريش بالمكارم والعلى ... واللؤم تحت عمائم الانصار

أحمد الشايب ، تاريخ الشعر السياسي ص309 ، VESELY, AL- ANSAR, P. 39

(3) تاريخ الطبرى ج 6 ص 161 ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 490 . يذكر خليفة ابن خياط أن معاوية لما اجمع على ان يبايع ليزيد « حج فقدم مكة في نحو ألف رجل » ج 1 ص 261 . ويبدو أن الامر التبس عليه بين هذا العام وبين العام السادس والخمسين الذي يرجّح بأن معاوية قدم فيه الى الحجاز للاستيثاق من موقف أبناء اصحابه . تاريخ الطبرى ج 6 ص 170 . الكامل لابن الاثير ج 3 ص 509 .

(4) الضحاك بن قيس ، عمرو بن سعيد بن العاص ، يزيد بن المقنع الكندي ، الحصين بن نمير السكوني . ابن الاعثم ، الفتوح ج 4ص 230 -232

(5) المصدر نفسه ج 4ص 229 .

الى الاطار العلني ، حيث كانت محسومة قبل ذلك بصورتها النهائية في الشام . وكان والي العراق يتطلع الى مدّ نفوذه نحو الحجاز ، فخشي أن يؤدي الاعلان عنها الى عرقلة مشروعة وتأليب ابناء الصحابة عليه ، الذين انطووا على كراهية شديدة له [1] ، حيث كانوا المستهدفين مباشرة بما عبّر عنه الوالي القوى في هذا المجال : « اني قد ضبطت العراق بشمالي ويميني فارغة ، فولني الحجاز والعروض اكفك هذا الحيّ من قريش » [2] . ولم يتردد معاوية من استخدام طريقته الاحتوائية مع أبناء الصحابة ، على النحو الذي رافق امتصاص نقمة الشعراء وتحوّلهم من جبهة الى اخرى ، كما سبق أن رأينا . وكان يجد عبد الله بن عمر ، أقرب زعماء الحجاز مسافة اليه ، كونه أكثرهم اعتدالاً ، وأقلهم طموحاً الى الخلافة . فرأى في « سلاح العطاء » سبيلاً الى تطويع هؤلاء بمن فيهم هذا الاخير ، حيث كان على ما يبدو احدى وسائل الضغط السياسي الذي ارتبط بالممارسة الاموية في الحجاز . وما أورده (ابن الاثير) في هذا الشأن ، يضعنا على حقيقة الوضع الاقتصادي لابناء الصحابة ، الذي لم يكن جيداً بصورة دائمة ، وذلك حين أرسل معاوية لابن عمر مبلغاً كبيراً من المال [3] ، كان بأمس الحاجة اليه ، ولكنه عندما علم بأنه « ثمن » البيعة ليزيد ردّه اليه وامتنع عن قبوله [4] .

وكان ابن عمر ، الذي وُصف باعتداله قد رفض هذا الاستدراج ، مؤثراً الالتزام بالموقف الحجازي الذي نحا الى معارضة هذه الخطوة التغييرية الجديدة في عرف الحكم ، ممثلا بصورة خاصة باثنين من الزعماء نافسا البيت الاموي في الخلافة وهما : الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير . بيد أن معاوية بعد جلاء الموقف في الشام والعراق (56 هـ) ، قد أمر واليه (مروان بن الحكم) بالدعوة الى « بيعة يزيد » في الحجاز [5] . وتأتي الرواية الواردة في (فتوح) ابن الاعثم متناسقة في مضمونها مع تلك الواردة لدى ابن الاثير ، حيث بادر والي الحجاز بدعوة « وجوه أهل المدينة فجمعهم في المسجد الاعظم » [6] ، ودعاهم الى بيعة يزيد ، التي ربطها بـ« الوحدة » كما ربط معارضتها بـ« الفتنة » ، مشيراً الى أن معاوية اختار لهم من بعده « مفزعاً يجمع الله به الالفة ويحقن به الدماء » [7] . وبعد ان خلص مروان الى

(1) تاريخ الطبري ج 6 ص 162 .
(2) البلاذري ، انساب ج 1 ص 208 .
(3) ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 506 .
(4) المكان نفسه .
(5) الفتوح لابن الاعثم ج 4 ص 232 . الكامل لابن الاثير ج 3 ص 506 .
(6) المكان نفسه .
(7) المصدر نفسه ج 4 ص 233 .

القول بأن ولي العهد سيسير « فيكم بسيرة الخلفاء الراشدين » [1] ، كان أول ردّ عليه من عبد الرحمن بن أبي بكر ، الذي حمل بجرأة على « هرقليه » [2] الخلافة التي يبشر بها مروان باسم سيده ، حيث انتصرت له عائشة التي كان لمجيئها الى المسجد ومعها « نساء من قريش » [3] كبادرة أولى منذ حرب الجمل تأثير كبير على تصعيد الموقف ضد الامويين في المدينة [4] .

وكان لهذا التصدي العنيف الذي مثّل صوت الحجاز من ولاية العهد ـ معبّراً عنه ابن أول الخلفاء ، وخروج عائشة من عزلتها السياسية ـ وقع شديد على معاوية الذي سارع مع هواجسه الى (المدينة) ، حيث كان أكثرها قلقاً ما له علاقة بزوج النبي ، التي كان منزلها محطته الاولى والرئيسية في الحجاز [5] . فهذان الموقفان لـ (عبد الرحمن وعائشة)، مرتبطان معاً في نظر معاوية الذي اعتقد بأن الاخيرة هي المحرضة للاول ، فضلاً عن صلاتها الوثيقة بآخرين من زعماء (المدينة) « أن عبد الرحمن شيخ قد خرف وقلّ عقله ، ويجب أن نكفّ عنه ونحتمل ما يكون منه ، فليس هذا من رأيه ولكن رأي غيره » [6] .

ولعل قدوم معاوية « المفاجىء » الى الحجاز ومعه « خلق كثير من أهل الشام » [7] ، قد يكشف عزمه على مقابلة التصدّي « الحجازي » بالعنف « الشامي » ، حيث كان ذلك واضحاً في حواره مع عائشة التي سألته « الرفق والتأني » [8] .. « فانهم يصيرون الى ما تحب » [9] .. « فلعلهم لا يصنعون الا ما احببت» [10] .. والمقصود هنا بالطبع أبناء الصحابة . ويبدو أن خطبته التي دعا فيها الى بيعة يزيد في المسجد ، لم يشهدها زعماء (المدينة) هؤلاء الذين آثروا الابتعاد الى مكة ، كدلالة على تصعيد معارضتهم لهذا الامر ، حيث لم يملكوا من سلاح التصدّي له ، سوى تأجيل المواجهة الحاسمة والمراهنة على ما قد يحدثه هذا « النفي

---

(1) الفتوح لابن الاعثم ج4 ص233
(2) ابن الأثير ، الكامل ج3 ص506
(3) الفتوح لابن الاعثم ج 4ص 234 .
(4) المكان نفسه .
(5) الامامة والسياسة ج 1 ص 167 .
(6) الفتوح لابن الاعثم ج 4 ص 234 -235 .
(7) الامامة والسياسة ج 1 ص 166 .
(8) الفتوح لابن الاعثم ج 4 ص 238 .
(9) ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 509 .
(10) الامامة والسياسة ج 1 ص 167 .

الاختياري » من تأثير على الرأي العام في الحجاز والعراق . ويبدو أن معاوية رغم القوة المسلحة التي رافقته الى (المدينة) ، كان لا يزال متجنباً ـ وتلك احدى الخصائص المتميزة فيه ـ استخدام العنف مع أبناء الصحابة ، ما استطاع سبيلاً الى ذلك . فلم يدخر وسعاً في محاولة شقّ تلك الجبهة التي استقرت في مكة ،عبر استفراد عناصرها الواحد في معزل عن الآخر ، موحياً له برغبته في أن يؤول هذا الامر اليه [1] .

وكان معاوية قد لحق بهم ومعه عبد الله بن عباس ، أول المتخلفين عن مجاراة أصحابه ، فضلاً عن عدد من أهل المدينة [2] ، بعد أن حال ضعف موقعهم السياسي والاقتصادي دون المضي في استعداء معاوية ، شأن الزعماء الاربعة من أبناء الصحابة (المهاجرين) . وتابع معاوية في مكة نهجه الاستفرادي مع هؤلاء ، مبتدئاً بدعوة الحسين بن علي ، الذي دوهم بمحاولة الخليفة الرامية الى دفع التهم المتداولة حول يزيد : « لو علمت مكان أحد خير للمسلمين من يزيد لبايعته له » حسب قول معاوية [3] . على أن المسألة كانت ذات وجه آخر ، ربما أكثر اتصالاً بمفهوم الخليفة الذي ربط شرعية دولته بالعصبية القرشية المتجلية خاصة في اسرته . فالامتياز الذى استحقه الحسين في مجرى المفاضلة مع يزيد ، كان مصدره التفوق عليه بقرشية أمه « ولو لم يكن الا انها امرأة من قريش لكان لنساء قريش أفضلهن » حسب قوله له [4] . وعدا ذلك فليس له مايستطيع مناجزة يزيد به ، رغم الاعتراف بموقع أبيه من النبي والاسلام ، حيث « ارادة الله » قضت بذلك ، بعد أن « حاكم أبوه ـ أي معاوية ـ أباك فقضى الله على أبيك » [5] . وانطلاقاً من هذه المعادلة فان القوة كانت دائماً تكسب الشرعية الاموية « حقها الالهي » ، عبر أداتها الشامية المتحصنة بها « واحذر أهل الشام أن يسمعوا منك ما قد سمعته منك » [6] .

وهكذا فان عصبية قريش كمسوّغ نظري لخلافة الامويين ، التقت بصورة متكافئة مع القوة الرادعة في الشام ، لاحباط حجج أبناء الصحابة الاربعة في مكة ، بما فيها الشورى التي كانت القاسم المشترك الوحيد بينهم ، بحيث أصبحت منذ ذلك الوقت

(1) الامامة والسياسة ج 1 ص 167 -168 تاريخ الطبري ج 6 ص 170

(2) الامامة والسياسة ج 1 ص 172 ، ابن الاعثم ، الفتوح ج 4 ص 241 -242 .

(3) المكان نفسه .

(4) المكان نفسه .

(5) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4 ص 241 .

(6) المكان نفسه .

سلاح المعارضة الرئيسي طوال الحكم الاموي . ولعل ذلك أحد أسباب الدعم المتصاعد لهذه النظرية ، بشكل تعدى كثيراً الحجم الذي بلغته كممارسة حتى في عصرها الذهبي ، أي في النصف الاول من الخلافة الراشدية . فكانت الصيغة المرتبطة بعمر بن الخطاب ، النموذج الملائم والتقليدي لمعظم الحركات الثورية بطروحاتها المختلفة .

وكان معاوية قد أخفق مرة أخرى في استدراج أي من الزعماء الاربعة ، الذين حافظوا على موقف متماسك من ولاية العهد . فدعاهم الى الاجتماع به ، حيث نفذ صبره أو كاد ، دون أن يكون للاموال التي وزعها آنذاك في مكة تأثير يذكر على هذا الموقف [1] . وكان هؤلاء قد انتدبوا ابن الزبير متحدثاً باسمهم في اللقاء الحاسم [2] ، الذي كان مدخله الجدّى الى السياسة والى طرح اسمه بين المرشحين البارزين للخلافة . وقد نتساءل عن خلفية هذا الاختيار لابن الزبير ، رغم أنه لم يملك « امتياز » أصحابه الثلاثة الذين سبق لآبائهم أن تولوا الخلافة ، وان كان ذلك مرتبطاً بتعديلات مستجدة في الزعامة الحجازية ؟ على أننا لن نتردد في محاولة الاجابة على ذلك ، من خلال التصدى الذي قام به أبناء الصحابة الاربعة ، أن ثمة فرزاً مبكراً ، أدى الى صدارة ابن الزبير والحسين ، على حساب الاثنين الآخرين ، حيث كان عبد الرحمن بن أبي بكر مسناً أو «شيخاً» [3] كما كان يدعوه معاوية ، بينما غلبت على عبد الله بن عمر انضباطيته وايثاره الموادعة على التحدّى ، فضلاً عن كراهيته للانقسام أو « الفرقة » ، مجسداً ذلك في القول المنسوب اليه « ما أحب أن ابيت ليلة وليس علي أمير » [4] . ومن هنا كانت المنافسة الجديّة التي خشيها معاوية وتوجّس منها الخطر ، متمثلة بزعامة الرجلين الاقوى في هذه الجبهة (الحسين وابن الزبير) .

وقد لا نجد صعوبة من خلال هذا التصور ، في تفسير رئاسة ابن الزبير لوفد أبناء الصحابة الذين اجتمعوا الى معاوية . فثمة افتراض مرجح بأن هذه المهمة ، انما تدخل في سياق اتفاق ضمني على توزيع الادوار وتقسيم محاور النفوذ بين المتنافسين الرئيسيين ، وهو ما تجسد عمليا في خلافة يزيد ، باتخاذ الحسين محور نشاطه في العراق واعطاء حرية التحرك لابن الزبير في الحجاز . ولم يكن تكليف هذا الاخير بهذه المهمة ، الا بداية تكريس لزعامته الحجازية التي أخذت في التبلور

---

(1) البلاذري ، انساب ، مخطوطة ورقة190 (الرباط) . ابن الاعثم ، الفتوح ج4 ص244 .

(2) ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 510 .

(3) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4 ص 242 .

(4) المكان نفسه ابن الاعثم ، الفتوح ج2 ص242

منذ ذلك الحين .

وكانت شروط ابن الزبير التي وجهها الى معاوية ، كما وردت في معظم الروايات التاريخية ، تنطوي على طعن غير مباشر بالخلافة الاموية ، وعلى محاولة مبطنة لاعادة الاعتبار للحجاز الذي فقد تدريجياً دوره المركزي ، المرتبط أساساً بالنبي الذي « خرج من الدنيا ولم يستخلف ثم اختار الناس بعده أبا بكر فجعلوه خليفة »[1] . ثم ترك هذا الاخير « ولده ورهطه الادنين ممن كان للخلافة أهلاً وعهد الى رجل من قاصية قريش فجعلها في عمر بن الخطاب ، فجنبها أنت أيضاً ابنك واجعلها فيمن شئت من قريش ما خلا بني عبد شمس . وان شئت فاصنع كما صنع عمر بن الخطاب ، أنه جعلها شورى في ستة نفر من الصحابة يختارون رجلاً وترك ولده وأهل بيته »[2] .

لقد كان ابن الزبير يعبّر عن موقف الحجاز الموحد من زعمائه الكبار ، الذين جمعت بينهم العداوة المشتركة للامويين ، وناهضوا وراثية الخلافة لفرع واحد من قريش ، متجسداً ذلك في مقولته لمعاوية التي أشرنا اليها[3] . واذا شئنا تحديداً أكثر ، فان ابن الزبير طرح المشكلة في الاطار القرشي نفسه ، حيث تكتّلت أربعة فروع أساسية (هاشم ، أسد ، عديّ ، تيم) ضد فرع أساسي أيضاً (أمية) . وكان ذلك مؤشراً الى تفجير الصراع الداخلي مرة أخرى في الجبهة القرشية ، وتمزيق وحدتها التي التأمت بصورة قهرية في « عام الجماعة » . وكانت تلك الازمة شديدة الخطورة على دولة الامويين ، التي أخفقت رغم عصبيتها في توحيد هذه الجبهة بصورة متماسكة ، ومن ثم انقاذها من التطاحن الذي انعكس بنتائجه السلبية عليها . فقد اثبتت قريش كتراث وامتيازات ، بأنها الاكثر قدرة على الاستقطاب ، في السلطة كما في المعارضة ، حيث كان ذلك مصدر المجابهة المستمرة ، وما ترتب عليها من سقوط الاسرة السفيانية تحت ضغط التحرك القرشي المناوىء (بنو هاشم في العراق وبنو الزبير في الحجاز) ، بمثل ما ترتب عليها من انهيار الاسرة المروانية ومعها خلافة الامويين (بنو العباس في المشرق) .

وكان معاوية مستوعباً على الارجح حجم الازمة الموقوتة ، ولكنه كان يفتقد وسائل معالجتها بصورة جدية . فقد احتاج الانتصار السياسي الذي حققه بدفع الحسن للتنازل ، الى غطاء اسلامي من الجبهة القرشية نفسها ، التي اقتصر فيها الولاء الجدّي ـ عدا

---

(1) ابن الأعثم ، الفتوح ج4 ص246

(2) المكان نفسه . راجع أيضاً خليفة بن خياط ج 1 ص 256 .

(3) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4 ص 246 . تاريخ خليفة بن خياط: «فان شئت أن تنظر أي رجل من قريش شئت ليس من بني شمس لنرضى به » ج 1 ص256 .

الامويين ـ على حفنة يسيرة كانت في معظمها غير « مهاجرة » . وفي ضوء هذا الواقع كان شديد الاهتمام بالموقف الحجازي ، ممثلاً بأبناء الصحابة المعتكفين في مكة ، بعد رفضهم « الملكية الاموية » واحتجاجهم على استئثار فرع دون غيره من قريش بالسلطة ، بما في ذلك من خرق لقاعدة « السقيفة » التي لم يعترض عليها « المهاجرون » من حيث المبدأ . وقد نستطيع هنا تفسير موقف ابن الزبير المتشدد ازاء اختيار خليفة « ليس من بني عبد شمس »[1] كمحاولة للدفاع عن عُرف « السقيفة » الذي يتعارض في المبدأ مع ولاية العهد .

على أن الخليفة الاموى لم يعد باستطاعته تجاهل هذا التصلب الحجازي ، وكان عليه أن ينتزع بالقوة[2] ما فشل في أخذه بالحوار . فآثر التصدّي لهذا الموقف في اجتماع عام دعا اليه في المسجد ، دون اشعار معارضيه من ابناء الصحابة بما هو عازم على القيام به ، وذلك في نطاق استدراج آخر لهم قبل العودة الى الشام حاسمًا هذه المسألة . ولقد نفذ خطته بطريقة لا تخلو من البراعة ، حسب الرواية التاريخية : « اقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين من حرسك ، فان ذهب رجل يردّ عليّ كلمة في مقامي هذا بصدق أو كذب ليضرباه بسيفهما »[3] ، كما أمر بذلك قائد حرسه الشامي . وفي مسجد مكة داهم المجتمعين ومعهم أبناء الصحابة الاربعة ، الذين وصفهم بـ « سادة المسلمين وخيارهم »[4] ، دون أن يقتصر الامر على هذه الترضية المعنوية ، حيث تعدى ذلك الى التلويح باتخاذهم أعواناً للخليفة ومقربين منه : « لا نستبد بأمر دونهم ولا نقضي أمراً الا عن مشورتهم »[5] . وتكتمل المداهمة برضوخهم للواقع ، بعد « تخريج » ذكي قام به معاوية ، بحيث سدّ عليهم منافذ التحرك أو المناورة . وقد نجد أصداء ذلك التشنج الذي أحدثه معاوية في مكة والخوف الذي أشاعه فيها الحرس الشامي ، فيما ذكره (ابن الاعثم) : « فبقي الحسين بن علي وابن أبي بكر وابن عمر وابن الزبير حيارى لا يدرون ما يقولون ، يخافون أن يقولوا : لم نبايع ، الموت الاحمر تجاه اعينهم في سيوف أهل الشام أو وقوع فتنة عظيمة . فسكتوا ولم يقولوا شيئاً ، ونزل معاويةعن المنبر وتفرق الناس وهم يظنون أن هؤلاء الاربعة قد بايعوا »[6] .

---

(1) خليفة بن خياط ج 1 ص 256 .
(2) ابن عساكر ، تاريخ دمشق . مخطوط ورقة 353 .
(3) خليفة بن خياط ج 1 ص 256 . ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 510 -511 .
(4) خليفة بن خياط ج 1 ص 256 . ابن الاعثم ، الفتوح ج 4 ص 248 .
(5) المكان نفسه .
(6) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4 ص 249 .

لقد وضعت « بيعة » أبناء الصحابة ، حداً للتحدي الحجازي ضد ولاية العهد والاستئثار الاموي بالخلافة ، حيث بقي الموقف العام في هذا الاقليم معلقاً بتلك المجابهة ، التي كانت الاولى من نوعها في عهد معاوية . ولم يكن وارداً في تلك الظروف اتخاذ مبادرة منفردة ، سواء في (المدينة) أو في مكة ، بمعزل عن هؤلاء الذين شكلوا بصورة ما ، « درع » الحجاز في مواجهة البطش الاموي . وهذا يفسر الحرج الذي سيطر على أبناء الصحابة والارتباك في تسويغ موقفهم أمام أهل الحجاز ، الذين « يتربصون بيعة هؤلاء النفر » حسب قول ابن الاثير[1] . فقد كانوا آنذاك يرقبون عن كثب هذه المجابهة الساخنة ويتطلعون الى نتائجها بقلق ، وذلك قبل اتخاذ قرار ، هو في الحقيقة انعكاس عضوي لموقف ابناء الصحابة .

على أنه وُجد بعد ذلك من شكّك بتفاصيل هذه الرواية أو بعضها ، كالمستشرق الالماني (فلهوزن) ، الذي وصفها بأنها محبوكة بصورة « ماهرة »[2] ، كان الهدف منها اظهار العدائية الاموية للحجاز . وقد سوّغ رأيه بأن ذلك مجهول تماماً في الروايات القديمة » ، [3] سواء لدى (الطبري) أو (المسعودي) ، حيث استقى معلوماته الاساسية . وربما كان للحبكة دور ما في هذه الرواية ، خاصة في الاستدراج المتقن الذي وضع أبناء الصحابة في شرك البيعة ، ولكن العنف الذي يستبعده هذا المؤرخ ، لم يكن ظاهرة جديدة في الممارسة الاموية التي كان رائدها معاوية ، حيث احتوى سجله حوادث عدة في هذا المجال[4] . على أن (الطبري) لم يغفل ملاحقة معاوية لزعماء الحجاز في احداث العام السادس والخمسين الهجري ، ومحاولات استمالتهم بصورة افرادية ، استخدم خلالها كل دهائه ومرونته . الا ان اجتماعه بعبد الرحمن بن أبي بكر ، الذي كان على الارجح سبباً مباشراً لذهابه الى الحجاز ، بعد تصديه لمروان بشأن البيعة ، خرق هذا الاسلوب ـ وهو ما تجاهله (فلهوزن) ـ حيث توعده بالقتل اذا ما تجرأ على « معصيته »[5] . أما (المسعودي) فقد اكتفى من احداث البيعة ، بما جرى في العام التاسع والخمسين ، وهو الذي شهد احتفالاتها في الشام ، متوّجة الجهود السابقة التي قام بها معاوية وأسرته الاموية ، لاسيما في الحجاز[6] . وجاءت روايته هنا أشد حبكاً من تلك

---

(1) الكامل في التاريخ ج 3 ص 511 .

(2) تاريخ الدولة العربية ص 138 .

(3) المكان نفسه .

(4) حادثة حجر بن عدّي (مرج عذراء) ، الاشتر النخعي ومحمد بن أبي بكر (مصر) ، عبد الرحمن بن خالد بن الوليد (حمص) . تاريخ الطبري ج 6 ص 53 ، 152 -155 . ابن الاثير ، الكامل ج 3 ص 353 ، 354

(5) تاريخ الطبري ج 6 ص 170 .

(6) مروج الذهب ج 3 ص 27 .

التي انتقدها (فلهوزن) ، حين احتج مروان على ولاية يزيد و «تأمير الصبيان» ، وذلك بلهجة قاسية لا بد ان يستغربها الباحث المتتبع للعلاقة بين معاوية واسرته الاموية ، خاصة وأنه لجأ الى عزل مروان عن ولاية الحجاز في أعقاب هذه الحادثة كما يشير المؤرخ نفسه (1) .

وسواء تم « اعتراف » ابناء الصحابة بولاية العهد قسراً في مكة ، استناداً الى روايات لم تتعارض مع رواية (الطبري) ، أو أنها جاءت بواسطة الوالي الأموي في الحجاز ، فان البيعة الرسمية جرت في دمشق في اطار احتفالات غاب عنها هذا الاقليم ، حيث كان موقفه واضحاً ومحدّداً ، وهو نابع من تعارض مبدئي ومصلحي ازاء هذه المسألة . ولم يكن سكوت أبناء الصحابة ومهادنتهم للحكم الاموي ، الا نتيجة ذلك المناخ المشبع بالخوف الذي انتشر في الحجاز طوال عهد معاوية . وكان هذا الاخير ، الذي أقام دولته بالقوة (قوة العصبية والمال والسلاح) ، لا يتردد في متابعة هذا النهج في مسألة كانت هاجسه الرئيسي خلال سنواته الاخيرة (2) . فقد كان منطلق هذا المفهوم السلطوي الذي يُشار اليه كأساس لمدرسة خاصة في الفكر السياسي(3) ، تبلورت معالمها في عصر النهضة الاوروبية . وكان معاوية من رواد الذين « وحّدوا بين تيار مصلحتهم السياسية ومصطدم منازعها ، وفطنوا بثقوب بصائرهم الى استخدام كل ما فيه القوة والحياة لملكهم » كما وصفه أحد كتاب الثلاثينات من هذا القرن (4) .

ومهما كانت طريقة الاتصال بالحجاز والحصول على تأييده لولاية العهد ، فان ذلك يسجل أهمية خاصة ، تتدرج في العلاقة بالخلافة الاموية التي وجدت نفسها معزولة في هذا الاقليم ، عزلتها في الشام . ولعل غيابه عن مهرجان البيعة (59 هـ) الذي شارك فيه الولاة ورؤساء القبائل « وفد الامصار من العراق وغيرها » (5) ، كان التحدي الاكثر جدية لمؤسس الدولة الاموية . فقد شكل آنذاك بزعمائه وسواده من الناس ، معضلة النظام الوراثي الذي كان يسعى معاوية الى تحقيقه ، بحيث كان فشله البارز في حياته السياسية الطويلة . ومات هذا الاخير ، منطوياً على همّه الحجازي الذي تجلى في وصيته ليزيد (6) ، محذّراً اياه من هذا الاقليم وطموح زعمائه . وقد رُوي عن عبد الله بن عمر قوله بعد بيعة ولاية العهد : « ان كان خيراً رضينا به وان كان بلاء صبرنا » (7) . واذا كانت هذه

---

(1) ابن الاعثم ، الفتوح ج 4 ص 257 .
(2) المدرسة الميكيافيلية . راجع البان . ج ويدجيرى ، المذاهب الكبرى في التاريخ ص180 - 181
(3) المصدر نفسه ج 3 ص 29 .
(4) احمد فريد الرفاعي ، عصر المأمون ج 1 ص 20 .
(5) المسعودي ، مروج الذهب ج 3 ص 27 .
(6) تاريخ الطبرى ج 6 ص 180 .
(7) تاريخ خليفة بن خياط ج 1 ص 257 .

العبارة ، انعكاساً للاتجاه المعتدل بين زعماء الحجاز الذي مثّله ابن عمر ، فهي تنطوي كذلك على معاناة واضحة ازاء القرار الاموي المرفوض . ولا بدّ أن اتجاهاً أكثر تطرفاً في معاناته والتعبير عن رفضه ، بوسائل تجاوزت المرارة والدعاء ، قد أخذ ينمو منذ ذلك الوقت في هذا الاقليم . فكان هبوب الرياح التي عصفت بخلافة يزيد ، مبّاقاً من الحجاز ، حيث فجّر قضية مطوية وأزمة راكدة ، ومن ثم طرح علاقةغير متوازنة بين قريش (العصبيات) من جهة وبين قريش (المهاجرين) فضلاً عن (الانصار) من جهة ثانية ، وحيث الوقت بدا مناسباً لانفجار هذه القضايا « الموقوتة » .

الحجــاز
ومحـاولـة استرداد السلطة

« قد علمت أن هذه الأموال ـ والمقصود هنا الأرض ـ كلها كانت لنا ، وان معاوية آثر علينا في عطائنا ولم يعطنا قط درهماً فما فوقه ، حتى امضنا الزمان ونالتنا المجاعة ، فاشتراها منا بجزء يسير من ثمنها » .

الانصار (الامامة والسياسة)

كانت الشام قد ألفت ظهور اثنين من زعمائها البارزين الى جانب معاوية في أيامه الاخيرة(1) ، وقد بدا واضحاً أن شأناً سيكون لهما في احداث تلك المرحلة القلقة من تاريخ الدولة الاموية : الاول هو الضحّاك بن قيس ، الذي كان اليد اليمنى للخليفة في كثير من المهمات الصعبة ، ومنها ولاية العهد ، انطلاقاً من نفوذه الشامي وعصبيته « القرشية »(2) . أما الثاني فهو مسلم بن عقبة الذي تصدّر ، شأن الضحّاك ، جيش معاوية في صفين وقاد « رجالة » دمشق فيها(3) . كما وقع عليهما بعد موته ، عبء تنفيذ وصيته المحفوفة بالاخطار الجسام ، كسياسي وزعيم قبلي كبير بالنسبة للضحاك ، وعسكري محترف ، يتخذ من الحرب صنعة له دون أن يثنيه اعتبار ما عن تحقيق هدفه ، بالنسبة لمسلم . ولكن هذا التكامل بينهما على الصعيد الشامي ، لم يكن كذلك في الحجاز ، حيث تدخّلت معطيات متفاوتة ، فرضتها التطورات السريعة للصراع السياسي بين الاقليمين . فاذا جاز لنا استباق الاحداث ، سنجد أن مهمة مسلم الاساسية ، هي

---

(1) ابن الاعثم ، ج 4 ص 263 .

(2) رُوي عن الضحّاك قوله بعد موت معاوية : « لا يحملن نعش أمير المؤمنين الاّ قرشي » . الامامة والسياسة ج 1 ص 186 .

(3) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ج 206 ، 213 .

القضاء على تمرد الحجاز في (المدينة) ومكة ، بينما تحوّل الضحاك لاحقاً الى مدافع عن الشأن الحجازي ضد الامويين في الشام . وليست هذه الظاهرة الا تعبيراً عن أزمة الحكم في هذه الدولة التي ظلّ للولاء فيها ، مفهوم لا يتعدى العلاقة القبلية أو الشخصية ، المرتهنة بدورها للمصالح المتقلبة بين حاكم وآخر .

وكانت السلطة الفعلية في يد الضحاك ، منذ أن تولاها بالنيابة عن يزيد الذي كان غائباً عن دمشق يوم وفاة معاوية [1] ، ولذلك فان حضوراً غير عادي سيكون له في سياسة الخليفة الجديد ، الذي وُصف بأنه ضعيف الشخصية قليل التجربة [2] . وأذا كنا في غير صدد هذا التقويم ، فلا بدّ من الاشارة الى أن الحكم على يزيد ينبغي اخضاعه الى عدة اعتبارات ، وفي المقدمة منها ، صعوبة ملء الفراغ الكبير الذي نجم عن غياب شخصية موازنه كتلك التي امتاز بها معاوية ، بارعة في التعاطي مع الاتجاهات القبلية المختلفة واستثمارها لخدمة أهدافه [3] . على أن هذا الاخير من ناحية ثانية ، لم ينجح في معالجة المشاكل الجذرية في عهده ، لا سيما مشكلة الحكم التي اكتفى بتجميدها وتأخير انفجارها ، لتصبح الازمة الموقوتة والتحدي الخطير في عهد خليفته . بالاضافة الى ذلك ، فان الاخطاء التي ارتكبها يزيد ، ربما تحت تأثير المقربين منه ، في معالجة تلك المشكلة ، تدخّلت بدون ريب في تقويم المؤرخين لشخصيته ، على ذلك النحو الذي ظهرت فيه . ومن المؤكد أن دولة الامويين كانت تمر آنذاك في مرحلة انعطاف حتمي ، لم يكن من اليسير على الخليفة التصدي لها أو التحكم في مسارها ، مهما اجتمع لديه من المقدرة أو الكفاءة . وكان واضحاً أن الحجاز في محاولاته الرامية الى استعادة الخلافة ، هو العبء الاكثر خطورة ، بين الاعباء التي انتقلت الى يزيد ، والتحدّي المحوري والاخير لخلافته القصيرة .

والواقع أن (المدينة) منذ بيعتها الاكراهية لولاية العهد ، كانت تعيش حالة غليان ، وذلك بانتظار التغيير المرتقب في دمشق ، وارتفاع القبضة الشديدة عن الحجاز . ولم يكن الامويون فيها بعيدين عن أجوائها السياسية ، وهم يحاولون اخفاء موت الخليفة عن ابناء الصحابة المتربصين بهذا الخبر ، حيث كان الطرفان في سباق مع الوقت من أجل السيطرة على الوضع في هذا الاقليم . وكان مروان ، الذي عاد الى الظهور قوياً بعد غياب معاوية ، قد نصح بذلك والي (المدينة) الوليد بن عتبة : « ان تبعث الساعة الى هؤلاء النفر فتدعوهم الى

---

(1) الامامة والسياسة ج 1 ص 186 .

(2) المسعودي ، مروج ج 3 ص 67 ، 68 .

(3) احسان النصّ ، العصبية القبلية في الشعر الاموي ، ص 295

البيعة والدخول في الطاعة ، فان فعلوا قبلت منهم وكففت عنهم ، وان أبوا قدّمتهم فضربت أعناقهم قبل أن يعلموا بموت معاوية »[1] . ويبدو أن التوقيت لم يكن مناسباً لانجاح هذه الخطة ، حيث تمّ استدعاء الحسين وابن الزبير ، في وقت غير مألوف مما اعتاد الوالي الاجتماع فيه الى الناس ، مما دفعهما الى الارتياب ، الذي تجلى في قول الحسين « أرى طاغيتهم قد هلك فبعث الينا ليأخذ البيعة قبل أن يفشوا في الناس الخبر »[2] . وكان استثناء عبد الله بن عمر من هذه الدعوة ، مؤشراً الى خروجه من دائرة التحدي الحجازي للامويين ، بعد تحولها الى المجابهة المسلحة ، بقيادة الحسين وابن الزبير . فقد تبين أن الاول الذي كان على اتصال سرّي بجماعته في العراق منذ أن تولى زعامة الشيعة بعد موت الحسن (49 هـ) ، عازم على التصدي لمروان وغير عابىء بتهديده . وقد تجلّت ملامح الثورة التي بدأت فعلياً في (المدينة) ، في عبارته الشهيرة أمام هذا الاخير « فإن مثلي لا يعطي بيعته سرّاً »[3] . أما الثاني ، فقد رفض هذه الدعوة ، وعمد ما استطاع الى التضليل ، قبل أن يتاح له الخروج الى مكة تحت ستار الليل . فكانت نقطة انطلاق الى هدف محفوف بالاخطار ، سار نحوه الحسين ، بينما اتخذها ابن الزبير مقراً لحركته الانفصالية ، حتى مقتله[4] .

وكانت أولى ردّات الفعل لدى الخليفة الجديد ازاء هذه التطورات المقلقة ، أحداث تغيير في الادارة الحجازية ، حيث استُبعد الوليد بن عتبة « تخوفاً »[5] من ضعفه وجيء بعمرو بن سعيد بن العاص ، أحد البارزين في الاسرة الاموية الحاكمة[6] . وبدا أن مهمته أكثر ما استهدفت ابن الزبير ، الذي دأب على تعزيز أوضاعه في هذا الاقليم ، ومحاولة استقطاب المعارضة الحجازية حوله . وكان اتخاذ مكة ، بما تمثله من موقع اسلامي وطابع قرشي مقراً لهذه الحركة ، من أكبر التحديات التي واجهت يزيد في ذلك الوقت . فقد كان خروجها من الاطار الأموي ، ضربة شديدة لعهده ، المحاط بالنقد والارتياب بكفاءة الخليفة . وكانت ثمة ثابتة لا تقبل النقاش آنذاك أو بعده ، هي أن انتقال مركز الحكم من الحجاز ، لم يؤثر في أهمية موقعه المعنوي ، المكمّل للسلطة

---

(1) تاريخ الطبرى ج 6ص 189 .
(2) المكان نفسه .
(3) المكان نفسه .
(4) تاريخ خليفة بن خياط ج 1ص 283 . تاريخ الطبرى ج 6ص 190 . ابن الاثير ، الكامل ج 4ص 16 .
(5) خليفة بن خياط ج 1 ص 283 .
(6) وصفه الطبرى ، بأنه « رجل عظيم الكبر مفوّه » ج 6 ص 192 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 18 .

السياسية المتنقلة من عاصمة الى أخرى عبر العصور الاسلامية المتعاقبة ، خاصة تلك التي قامت على أساس خلافي أو « امبراطوري » في وقت واحد .

ولعل جديّة التحرك الاموي في التصدي لابن الزبير ، تجلّت في بروز أخيه (عمرو بن الزبير) كصاحب للشرطة في الادارة الجديدة ، وكان متأثراً في موقفه السياسي باخواله الامويين من بني العاص[1] ، مما كان سبباً « للبغضاء »[2] بين الاخوين ، وأدى الى وقوع الاختيار عليه كرجل للمهمة الصعبة ، أو كما وصف نفسه « لا توجه اليه رجلاً انكأ له مني »[3] . وقد رافقت ذلك ملاحقة انصار ابن الزبير في (المدينة) ، الذين تعرضوا للاضطهاد والتعذيب على يد الوالي الجديد[4] . ويبدو أن مهاجمة مكة قد جرى التخطيط لها في وقت سابق بين يزيد وعمرو ، حيث كانت أحد فصول مهمته الصعبة في الحجاز ، مؤكداً ذلك رغم تحذيره ، في الاصرار على تنفيذ هذا القرار و « غزو » ابن الزبير « في جوف الكعبة »[5] .

وكان التجاء الحسين وابن الزبير الى مكة ، قد شجع آخرين من معارضي يزيد على القدوم اليها ، خاصة بعد انتشار موجة الاضطهاد في (المدينة) ، التي دفعت بعدد من سكانها ، وجلّهم من قريش ، الى الهرب . بيد أن أحداً من المؤرخين لا يشير الى موقف (الانصار) من هذه التطورات التي كانت تعنيهم بصورة ، ربما أكثر مباشرة من الآخرين . ومن المرجّح أنهم كانوا آنذاك هدف حملة الوالي الاموي ، التي لم تكن سوى استمرار لسياسة الخلافة التقليدية ، منذ أن لجأت الى توحيد الادارة في الحجاز ، لإبقاء (الانصار) تحت مراقبتها المباشرة ، مما جعل موقعهم في غاية الضعف ، وحال دون تحركهم بصورة سريعة . ومن ناحية أخرى فان غياب قياداتهم البارزة التي اعتادوا التكتل حولها ، من أمثال : قيس بن سعد وعثمان بن حنيف واسامة بن زيد ومسلمة بن مخلد[6] وغيرهم ، قد أسهم الى حد ما في تحجيم دورهم السياسي في أحداث مكة ، كما في أحداث العراق اللاحقة . فقد احتجبوا عن ثورة

---

(1) البلاذري ، انساب ج 1 ص 316 .
(2) تاريخ الطبري ج 6 ص 192 .
(3) المكان نفسه .
(4) المكان نفسه .
(5) المكان نفسه ، تاريخ الطبري ، ج6 ص192
(6) خليفة بن خياط ج 1 ص 273 .

الحسين الا من قلة قليلة ، دونما تفسير لذلك سوى تصعيد الحصار الاموي عليهم وحؤوله دون قيام اتصال جدّي بين الطرفين . ومن بين سجلات الذين قتلوا في كربلاء ، وردت اسماء خمسة [1] فقط من (الانصار) ولكن من غير تفاصيل عن ظروف مشاركتهم في هذه الحادثة .

وكان يزيد قد حاول مفاوضة ابن الزبير ، استناداً الى رواية (الواقدي) ، التي أشار اليها (الطبري) في أحداث العام الثاني والستين ، أي بعد مقتل الحسين [2] . واذا صحّت هذه المحاولة ، فلا بدّ أنها سبقت الحملة الاولى التي تولى قيادتها عمرو بن الزبير ، حيث كانت فاتحة الصراع المسلح بين الطرفين . فقد ذكر (الواقدي)أن الخليفة انتدب شخصية حجازية من أعوانه (النعمان بن بشير) ، لاقناع ابن الزبير بالبيعة ، ولكنه لم ينجح في مهمته [3] . كما ذكر محاولة أخرى قام بها وفد من كبار زعماء الشام [4] للغرض نفسه ، حاملاً وعد الخليفة بأنه الاثير عنده « لا يُخالف في ولاية أو مال » [5] . ولكن ابن الزبير كان من ناحية أخرى ، يجد في الخليفة يزيد خصماً سهل المنال ، ويجد في نفسه قدرة على تأليب الناس ضده واستقطابها حوله ، حيث تقدم له الظروف المؤاتية فرصة نادرة للتحرك والمضي في موقفه المتصلب .

ومن الواضح أن معطيات عدة كان لها اسهامها في ارتفاع شأن ابن الزبير ، وأدت الى تدخل اسباب خارجة عنه في تحويل الامور لمصلحته . وفي طليعة ذلك ، فشل حملة أخيه الذي هُزم مع أصحابه السبعمائة [6] ، ليعطي هذه الحركة ثقة بقدرتها على الصمود والاستمرار . ومن ناحية ثانية فان الجو العام في الحجاز ، كان متهيئاً ، بعد عهد طويل من الضغط السياسي والاقتصادي الذي مارسه معاوية ، لمثل هذه المبادرة ، خاصة اذا توفرت لصاحبها شروط الزعامة

---

(1) جنادة بن الحارث وابنه عمرو ، عبد الرحمن بن عبد ربه الخزرجي ، عمرو بن قرضة بن كعب ، نعيم بن عجلان . تاريخ الطبري ج6 ص234، 241، 248 . محمد مهدي شمس الدين ، انصار الحسين ، الرجال والدلالات ، ص57-104

(2) تاريخ الطبرى ج 7 ص 7

(3) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 307 .

(4) الحصين بن نمير السكوني ، مسلم بن عقبة المرّي ، زفر بن الحارث الكلابي ، عبد الله بن عضاه الاشعري ، روح بن زنباع الجذامي ، الضحاك بن قيس الفهري ، وآخرين غيرهم . المصدر نفسه ج1 ص308 .

(5) المكان نفسه .

(6) تاريخ الطبرى ج 6 ص 192 .

المرتبطة بتراث هذا الاقليم ومجده الغابر . بالاضافة الى ذلك ، كان « التنسيق » المرحلي الذي أشرنا اليه بين رجليّ المعارضة الكبيرين (الحسين وابن الزبير) ، قد جعل الحجاز مفتوحاً لهذا الاخير دون ثمة منافس آخر . ولكن هل كان ابن الزبير رجل تلك المرحلة المناسب ، رغم المعطيات العديدة المتوفرة له ؟ . . وبالتالي هل استطاع التعاطي بصورة متكافئة ، مع تطلعات هذا الاقليم في المطلب السياسي الذى طرح بعد وفاة معاوية ؟ هذا ما سنحاول مناقشته بعد الدخول في تفاصيل هذه الحركة ، التي لم تتبلور بصورة كافية الا بعد خروج الحسين من الحجاز .

أ ـ في المطلب السياسي :

لم يكن ما قام به الحسين بعد التجائه الى مكة ، مجرد تحرك ظرفي أو نتيجة حتمية لموقفه من يزيد ، الذي دفعه الى ذلك الاختيار « الوحيد » الشائع في تلك الرواية التاريخية . فاذا كان مطروحاً ارتباط هذه الحركة بموت معاوية ، فليس بالضرورة خضوعها بالقدر نفسه لمجيء يزيد الى الخلافة . ذلك أن مؤسس الدولة وادارته الحازمة ، استطاعا تأخير هذه المجابهة فقط ، بينما الآخر هيأ لها مناخاً أرحب ومسوّغاً أكثر قبولاً ، سواء على الصعيد الشخصي (الشك بكفاءة الخليفة) أو السياسي (رفض النظام الوراثي) ، الى آخر ذلك من الانتقادات المستجدة أم المترسبة لدى المعارضة ، ومن منطلق التكامل الذي أشرنا اليه ، فان العراق شكّل بالنسبة للحسين أرضية الثورة الطبيعية والملائمة ، تدفعه الى ذلك مجموعة من الاعتبارات الاساسية :

1 ـ ان التجمع الفعلي لتيّار « الحزب » الهاشمي يتمحور في هذا الاقليم وتحديداً في الكوفة .

2 ـ ضعف القدرات البشرية والاقتصادية للحجاز ، نتيجة التفريغ المستمر لطاقاته ، وافتقاد الاهمية التجارية التي تمركزت في جزء أساسي منها في البصرة ، وذلك بعد استعادة الخط القديم ـ (طريق الهند ـ الفرات) ، حيويته مع الفتح[1] .

3 ـ تعاظم التيار المؤيد لبني هاشم منذ انتقال الزعامة في هذا البيت للحسين ، وهو الذي عُرفت عنه مواقفه المتصلبة من الحكم الاموي من خلال مؤشرات عدة (الاحتجاج على تنازل الحسن والتصدّي لمعاوية بشأن ولاية العهد ، والمجابهة الصدامية مع والي المدينة) . وهي مواقف التقت مع الاتجاه الثوري في الكوفة في ذلك الوقت ، حيث كان

---

(1) LAMMENS, La Mècque, P. 112

قادته على اتصال دائم بالحسين (سليمان بن صرد ، ورفاقه)[1] .

وهكذا لم يأت خروج الحسين مع جماعته من (المدينة) الى مكة ، رضوخاً لامرٍ واقع وانما استجابة لمعطيات أخذت حدّاً من النضج في مرحلة من النضال السرّي ، قبل التحول الى الاطار العلني والمسلح . أما الثورة ، فخلافاً لما يُعتقد ، لم يحملها الحسين الى العراق وانما كانت بانتظاره وارتبط انفجارها بوصوله . ولا نستطيع خارج هذا التصور ، تفسير موقف (سليمان بن صرد) الذي وصف بأنه « سيد أهل العراق ورأسهم »[2] ، واتصالاته الدائبة مع الحجاز ، حيث مثّل وأصحابه[3] الاتجاه الثورى في الكوفة المرتبط بالحسين . فقد برز اسم الزعيم الكوفي على رأس التحركات التي شهدتها الكوفة بعيد موت معاوية واجتماع « الشيعة في منزله »[4] ، واتخاذ قرار التحرك ومعه الدعوة لقائد الثورة من الحجاز . وما يقال عن تحريض ابن الزبير على « ابتعاد » الحسين الى العراق[5] ، للتخلص من منافس رئيسي وحيد ، لا يضيف شيئاً الى معطيات الثورة التي اختمرت آنذاك في الكوفة وارتهن توقيتها بوصول الحسين .

ولا نستطيع كذلك تجاهل علاقة هذا التوقيت مع وجود حجازي على رأس الادارة الكوفية ، وهو النعمان بن بشير الانصاري ، واذا ما كانت هنالك صلة ما، ربما غير مباشرة بالثورة من هذا المنظور فقط. ولعلنا نجد أصداء هذا التصوّر في حسابات الكوفيين ، الذين وجدوا في النعمان شخصية غير صدامية بالمقارنة مع اسلافه الثقفيين. فقد تجلى ذلك الشعور في احدى رسائلهم للحسين«ولو قد بلغنا انك اقبلت الينا ، اخرجناه حتى نلحقه بالشام »[6] ، وفي اتهام أحد موالي الامويين للنعمان بأنه « مستضعف قد فسد البلاد »[7] . وكان هذا الموقف «المشبوه» ،وراء عزل الخلافة لهذا الاخير، الذي افتقدت فيه الثورة شخصية، ربما غير حليفة ولكنها أقل عداوة بالتأكيد من خليفته الثقفي .

---

(1) الامامة والسياسة ج 1 ص 151 ، تاريخ الطبرى ج 6 ص 197 ، الخوارزمي ، مقتل الحسين ص 200 . ابراهيم بيضون ، التّوابون ص66 وما بعدها .

(2) الامامة والسياسة ج 1 ص 151 .

(3) المسيب بن نجبة ورفاعة بن شداد (من قادة حركة التّوابين اللاحقة)وحبيب بن مظاهر الاسدي الذي قتل مع الحسين في كربلاء. تاريخ الطبري ج6 ص197 ابن الاثير ، الكامل ج4 ص20 . . .

(4) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 20 .

(5) تاريخ خليفة بن خياط ج 1 ص 283 .

(6) تاريخ الطبرى ج 6 ص 7 .

(7) المصدر نفسه ج6 ص194

ولسنا بحاجة الى عرض تطورات الثورة التي واجهتها الخلافة بانقلاب معاكس ، كانت اداته المنفذة عبيد الله بن زياد ، أحد محترفي السياسة في الدولة الاموية وأقوى رجالات ثقيف في ذلك الوقت . ويبدو أنه حرص آنذاك على القيام بخدمة غير عادية للخليفة الجديد الذي لم يكن ودياً نحوه، وكان قد « همّ بعزله عن البصرة » كما يشير الطبري [1] ، بحيث صادفت هذه المهمة هوىً في نفسه واصراراً على القيام بكل «جدارة»بها. ولعلنا نتساءل من ناحية أخرى عن دور مسلم بن عقيل فيما آلت اليه ثورة الكوفة من الاخفاق ، حيث لم يحتط بصورة كافية للخطة الاموية المفترضة ، وأضاع بالتالي فرصة نادرة ، وهي السيطرة العسكرية على المدينة التي كانت تحت قبضته بعد أن تكتلت غالبيتها المطلقة الى جانبه ، كونه صاحب القرار بالنيابة عن الحسين فيها (دخول ابن زياد والقبض على زمام الوضع دون مقاومة جدية تذكر) [2] . وفي ضوء هذا الانهيار للموقف الكوفي الذي تتوّج بمقتل مسلم ورفيقه (هاني بن عروة) ، أول ضحيتين في الثورة ، ضاقت دائرة الاختيار أمام الحسين ، الذي كان آنذاك في الطريق الى العراق ومعه تقديره الموضوعي للموقف السياسي الذي استند على تقرير مسلم . واذ تتبدل المعطيات وكذلك التقديرات ، يصبح الخيار الوحيد مجرد مغامرة ،لا تملك من النجاح ما يتعدى الرهان على دخول الكوفة والاتصال بانصاره ، وهو أمر احتاط له الوالي الاموي الذي سدّ أمامه كل سبيل الا « كربلاء » ، المكان الذي شهد سقوط الحسين وانصاره ، وهم قلة ، رافقه بعضها من الحجاز والآخر وافاه من العراق [3] .

وهكذا فشلت أول محاولة جدية ، ضد الاستئثار الاموي بالخلافة وتحويلها الى ملكية وراثية . على أن أهميتها من جانب آخر ، كانت في تنبيه الاكثرية المكرهة على الصمت ، الى دورها في حركة النضال السياسي والعسكري ، التي اعطاها الحسين بمقتله مضمونها الثوري الطليعي في العصر الأموي . أما في جانبها الحجازي ، فكانت احدى المحاولات الرائدة التي تجسّد فيها المطلب السياسي المحوري لهذا الاقليم ، الرامي الى استعادة الخلافة من الشام ، وذلك عبر قاسم مشترك بين الحجاز وثورة الكوفة وهو الحسين . بالاضافة الى ذلك فان

---

(1) تاريخ الطبري ج6 ص 194 .
(2) تاريخ الطبري ، المصدر نفسه ج6 ص204 ، التوّابون ، ص70-75
(3) أبو مخنف ، مقتل الحسين ورسالة أخذ الثار وانتصار المختار على الطغاة الفجار ، ص 12 -31 ، الخوارزمي ، مقتل الحسين ج 1 ص 243 -244 .

فشل هذه الحركة ، كان في الوقت نفسه فشلاً للعراق في استرجاع دوره الذي طمح اليه ، مما أدى الى اتخاذ الحجاز محور المعارضة المركزي خلال السنوات التالية ، كنتيجة مباشرة لذلك .

أما المحاولة الكبرى في التحرك الحجازي الرامي الى استعادة الخلافة ، فكانت حركة عبد الله بن الزبير التي احتلّت حجماً بارزاً في أحداث تلك الفترة ودفعت بالحكم الاموي الى أخطر منعطفاته التاريخية ، التي كادت تودي به الى السقوط . ولعل هذه الحركة تدين لتطورات المرحلة المتزامنة معها ، بما يفوق العامل الذاتي فيها ، على نحو بدت فيه عاجزة عن مواكبة انجازات ضخمة غير مرتبطة بها في الغالب ، بذلك القدر المتواضع من الطرح التغييري والاصلاحي . فمن مقتل الحسين ، أقوى زعماء المعارضة ، الذي أثار نقمة الرأي العام في العراق والحجاز ضد الخليفة الاموي ، الى ثورة (المدينة) واستباحة رموزها الاسلامية ، الى انتفاضة الخوارج في اليمامة وجوار البصرة . . وأخيراً الى موت الخليفة المفاجىء ، كانت الظروف دائمة التحالف مع ابن الزبير ، مقدّمة له الفرصة وراء الاخرى ، للقيام بدور تاريخي في الستينات من القرن الاول(1) . ولكن عصبيته الحجازية في المقابل ، حالت دون الافادة من هذه المكاسب ، للخروج بزعامته من الاطار المحلي الذي بقي أسيراً له حتى نهاية حركته . فقد تجاهل اختلاف المعطيات بين عهد وآخر ، وانتقال الثقل السياسي والبشري فضلاً عن الاقتصادي الى الولايات ، بعد أن فقد الحجاز محوريته في خلافة عثمان . ولعل احد مؤشرات هذه العصبية ، موقفه العدائي غير المسوغ من العراق ، الذي كان باستطاعته تقديم البديل الافضل في قيادة حركة المعارضة ، من خلال شروط أكثر ملاءمة واحتمالات أوفر للنجاح . ففي خطبة البيعة بعد اعلان خلافته في مكة ، أثار عواطف الحقد على الامويين وخليفتهم « غير الشرعي » ، دون أن ينسى أهل الكوفة خاصة ، الذين وصفهم بالغدر وحمّلهم تبعة المصير الذي انتهى اليه الحسين(2) . وقد أدّى ذلك الموقف الى حذر الكوفيين من ابن الزبير ، وعدم اطمئنانهم اليه ، بحيث فشل الاخير في اقامة تحالف مرحلي معهم انطلاقاً من أحد الشروط الاساسية لذلك ، وهو العداء المشترك للخلافة الاموية .

وكان البيت الاموي من ناحية أخرى قد فقد تماسكه بعد غياب معاوية ، فظهرت

---

(1) تاريخ الطبرى ج 7 ص 3 . W. MUIR, The Caliphate, P. 320

(2) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 98 .

طلائع انقساماته في الحجاز التي بلغت ذروتها لاحقاً في دمشق . ذلك أن يزيداً لم يتقن الموازنة ، شأن أبيه بين فرعي هذا البيت (سفيان والعاص) ، مما أدى الى اثارة الفرع الاخر ، الذي كان أكثر قوة على ما يبدو في الحجاز . وقد قيل ان سعيد بن العاص ، كان من أكبر ملّاك الارض في (المدينة) ، حيث اشتهر فيها قصره ونخيله « المبكر »(1) ، اللذان انتقلا الى ملكية معاوية فيها بعد حسب ما أورده السمهودي (2) . وكان يزيد قد عزل عمرو بن سعيد (نهاية 61 هـ) ، وهو من أبرز ابنائه وأكثرهم طموحاً الى السلطة ، مُدانا بتهمة « التقصير » (3) في قضية ابن الزبير . الا أن السبب قد يتعدى هذه التهمة الى ما هو أبعد منها ، حيث تعاظم نفوذ ابن العاص في (المدينة) وأحاط نفسه بحاشية « ملكية » ، مما أثار مخاوف السفيانيين من طموحه . وجاءت اعادة الوليد بن عتبة الى هذا المنصب ، وقيامه بحملات اضطهاد ضد جماعة سلفة ـ « أخذ غلماناً كثيراً لعمرو وموالي له فحبسهم » (4) ـ صدمة لبني العاص وتحدياً لنفوذهم في (المدينة) ، مما دفع الوالي السابق الى تحريض جماعته على التمرد واخراجهم من السجن ومن ثم مرافقتهم الى دمشق ، وذلك لإشعار الخليفة بقوته ونفوذه في الحجاز (5) . وقد اثمرت هذه المداهمة في التودد الذي أظهره يزيد نحو ابن العاص والمساومة على حل وسط بين الطرفين ، ادى الى عزل الوليد وتعيين سفياني آخر (عثمان بن محمد بن أبي سفيان) (6) .

ولا ندري إن كانت هنالك بوادر اتفاق لم يتم ، على تقسيم النفوذ في الحجاز بين عمرو بن سعيد وعبد الله بن الزبير ، اذا ما اعتبرنا عدم وقوع المجابهة بينهما مؤشراً لهذا الافتراض ، حيث جاء الاول وفقاً لمهمة محددة ، لم يستطع سلفه « الضعيف » القيام بها (7) . وفي الوقت نفسه نجد عمرو بن سعيد ، في معرض الدفاع عن نفسه أمام يزيد ، لا يتردد في تعظيم ندّه ابن الزبير بطريقة غير مباشرة ، ملمحاً الى قوته الحجازية حيث « ان جلّ أهل مكة وأهل المدينة قد كانوا مالوا اليه وهووه وأعطوه الرضا . . ولم يكن معي جند أقوى بهم عليه لو ناهضته ، وقد كان يحذرني ويتحرّز مني ، وكنت أرفق به وأداريه لاستمكر منه » (8) وفي هذا المنحى اشار ابن الأثير الى موقف ابن سعيد ، بأنه « أشد شيء

---

(1) العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز ص 995 .
(2) وفاء الوفا ، ج 2 ص 202 .
(3) تاريخ الطبرى ج 7 ص 3 .
(4) المصدر نفسه ج 7 ص 2 .
(5) المصدر نفسه ج 7 ص 3 .
(6) المكان نفسه .
(7) خليفة بن خياط ج 1 ص 283 .
(8) تاريخ الطبرى ج 7 ص 3 .

على ابن الزبير ومع ذلك يداري ويرفق » [1] . وفي المقابل فقد عبّر الاخير عن سخطه على عودة الوليد ، فوصفه بأنه « رجل أخرق لا يتجه لامر رشد ولا يرعوي لعظة الحكيم ، ولو بعثت الينا رجلاً سهل الخلق لين الكتف رجوت أن يسهل من الامور ما استوعر منها » [2] . ولكن خليفة الوليد (عثمان بن محمد) لم يكن ذلك الرجل المطلوب ، خاصة وأن تعيينه خضع لاعتبارين أساسيين على الارجح : ترضية أسرته السفيانية من جهة ، وعدم اغضاب بني العاص حيث كان زعيمهم القوي عمرو بن سعيد شديد الحقد على الوليد من جهة ثانية . فقد أسهمت حداثة سنه وقلة تجربته ، كما في رواية أبي مخنف ، في تحرّج أوضاع الحكم الأموي في (المدينة) التي سارت على خطى مكة آنذاك ، معيدةً النظر في موقفها من خلافة يزيد .

ولعل هذا الموقف جدير بالاهتمام والمناقشة ، بما يتعدى الاطار التقليدي السائد عن ثورة (المدينة) ، التي كانت بدون ريب أحد أهم منعطفات التاريخ الحجازي البارزة في ذلك الوقت . فهذه الحركة تندرج حكمًا في المطلب السياسي العام للحجاز ونضاله في العودة الى السلطة ، كما تندرج في المطلب الاجتماعي ـ الاقتصادي [3] كنتيجة حتمية مرتبطة بالسابق ، حيث كانت المدينة هدف سياسة خاصة من جانب الامويين ، ربما بلغت حد « التجويع » المفتعل أو غير المباشر ، حيث نستطيع تبيان ذلك في أكثر من مؤشر في هذا المجال [4] . ومن هذا المنظور فان الربط بين حركتي (المدينة) ومكة (ابن الزبير) ، ليس مطروحاً الا في نطاق الموقف المشترك من الخلافة ، وفي محاولة انتهاز الفرص واستغلال الارتباك الاموى الناتج عن مقتل الحسين . وعدا ذلك فان لكل منهما خلفيتها الخاصة بها ومعاناتها المختلفة عن الاخرى . فحركة ابن الزبير رغم اندراجها في المطلب العام الرامي الى اعادة الاعتبار للحجاز ، الا أنها كانت خالية المضمون الاصلاحي ، الا ما كان مطروحاً في المقارنة التمثيلية أو « التفضيلية » بين يزيد وابن الزبير . فاذا كان الاول قد استمد شرعية سلطته من البيت الأموي ، أقوى العصبيات في قريش ، فالثاني استمدها من عصبية (المهاجرين) في هذه الاخيرة ومن وراثته لحق المطالبة بالخلافة ، الذي قُتل في سبيله ابوه الزبير في معركة الجمل .

ب ـ في المطلب الاجتماعي :

وفي ضوء هذا الموقف ، التقت الحركتان في المطلب السياسي العام ، بينما اختلفتا في

---

(1) الكامل ج 4 ص 99 .

(2) تاريخ الطبري ج 7 ص 3 .

(3) V. VAGLIERI, E. I., Tome III, P. 233.

(4) الامامة والسياسة ج 1 ص 188 .

المطلب الاجتماعي ـ الاقتصادى الذي كان متفاوتاً بينهما الى حد كبير . فالمدينة منذ انتقال الحكم الى البيت الاموي ، كانت دائمًا هدف اجراءات قمعية شديدة ، كان من مظاهرها ، الإبعاد عن مراكز السلطة والحرمان من العطاء (1) . ولدينا بعض الروايات التي تشير الى امتناع (الانصار) عن تأدية الزكاة ، نتيجة سوء أوضاعهم الاقتصادية وتراكم الديون عليهم ، مما كان يدفع بعضهم الى بيع ممتلكاته في (المدينة)(2) .

ولعل هذه المشكلة لم تكن حديثة العهد آنذاك ، وانما تعود جذورها الى أيام النبي ، عندما أخذ (المهاجرون) في استملاك الاراضي الزراعية في (المدينة) وانشاء البيوت فيها . وكانت لدى بعضهم ظروف اقتصادية أفضل بكثير من تلك التي كانت لدى (الانصار) ، الذين اعتمدوا في معيشتهم أساساً على الزراعة ، التي لحق بها كثير من الضرر على ما يبدو نتيجة « الحرب الاهلية » بين الاوس والخزرج ، حيث أسهمت بدور ما في تهيئة الاجواء لـ « الهجرة » ، وما ترتب عليها من توحيد عرب (المدينة) أو ما عرف بالانصار بعد ذلك . ولأن التجارة ، حرفة المهاجرين الرئيسية ، أكثر مجالات التكسب آنذاك مردوداً للمال ، فقد لجأ هؤلاء ، اعتماداً على قدرتهم الشرائية المتفوقة ، الى التملك في (المدينة) ، حيث أصبحت مركز استقرارهم وموطنهم الجديد الذي استعاضوا به عن مكة ، بعد أن تراجعت أهميتها الاقتصادية وفقدت امتيازها كحلقة متوسطة بين مصادر التجارة وأسواقها ، نتيجة المعطيات المستجدة مع قيام دولة الاسلام في (المدينة) وانتقال حلقة المواصلات المركزية اليها . ولم يقتصر الاستملاك أو « الاستقطاع » على ذوي اليسر والغنى من (المهاجرين) في ذلك الوقت ، اذ ان النبي بدافع التشجيع على الاستقرار في (المدينة) ، كان يقوم أحياناً بتوزيع الاراضي الزراعية على أصحابه من (المهاجرين) ، لا سيما التي كانت تعود ملكيتها لليهود ، على نحو ما فعله مع الزبير الذي رُوي أنه نشأ في اليتم والمعاناة (3) ، فاقطعه النبي « أرضاً فيها نخل كانت من أموال بني النضير » (4) .

ومن ناحية أخرى ، فان سياسة النبي الاقتصادية وما رافقها من تشجيع على الاستقرار واستقطاع للارض ، كانت أحد وجوه الصراع المسلح بين (المدينة) ومكة . فقد كان من أهدافه بعيد « الهجرة » ، تكوين محور اقتصادي ، لا يتمتع بالاكتفاء الذاتي فقط ، بل يكون في مقدوره الاستقلال عن المحور المركزي آنذاك في مكة ، فضلاً عن منافسته وحتى التضييق عليه . ولذلك اتجه مبكراً في سبيل تعزيز الوضع الاقتصادي

---

(1) البلاذري ، انساب ج 1 ص 116 ، 159 .
(2) المبرّد ، الكامل في اللغة والادب ج 2 ص 154 ، العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز ص 1004 -1005 .
(3) ابن سعد ، الطبقات ج 3 ص 101 .
(4) المصدر نفسه ج 3 ص 104 .

لدولته ، الى السيطرة على المناطق الزراعية في المدينة وجوارها (1) ، وتشديد قبضته على القبائل المقيمة فيها ، خاصة تلك التي كانت تتعامل مع مكة في نطاق « الايلاف » ، بحيث يصبح من السهولة عليه ، فرض حصار اقتصادي أو « تجويعي » - حسب تعبير DONNER (2) - كانت له نتائجه المثمرة فيما بعد .

وكان الزبير (3) بالاضافة الى آخرين من الصحابة ، وفي طليعتهم علي (4) وطلحة وعبد الرحمن بن عوف ، قد عُرف عنهم التملك في المدينة وجوارها ، سواء في عهد النبي أم في العهد المبكر من الخلافة الراشدية (5) . وقد نُسب الى طلحة بأنه « أول من زرع القمح بقناة » (6) وهي مزرعة اقطعت له كان « يدخل قوت أهله بالمدينة سنتهم منها » (7) . على أن هذه المسألة لم تتعارض آنذاك مع مصالح (الانصار) أو تثر حساسيتهم ازاء « اخوانهم » المهاجرين ، خاصة وان الاراضي المقطعة في (المدينة) أو المنطقة المحيطة بها ، لم تأت على حساب (الانصار) ، بل كانت عائدة في الغالب لليهود ، الذين تمّ جلاؤهم عن المدينة في عهد النبي .

بيد أن ملكية الاراضي الزراعية في (المدينة) ، تأخذ بُعداً آخر ، مع تحولها الى احدى المشكلات البارزة في مطلع خلافة الامويين ، وما صاحبها من تردّي العلاقة بينها وبين (الانصار) . واذا كان الجانب السياسي هو المتداول في تلك الازمة ومسبباتها ، فان الجانب الاقتصادي - المطروح بصورة غير مباشرة في النصوص القليلة - احتلّ بدون شك دوراً كبيراً في تفجير الازمة وانهيار العلاقة بين الطرفين . ويعود اهتمام الامويين باستملاك أراضي (المدينة) الى عهد عثمان ، الذي نُسب اليه مقايضته بعض الاقطاعات أو شرائها ، حيث ذكر (الطبري) أن « طلحة بن عبيد الله باع أرضاً له من عثمان بسبعمائة ألف » (8) . واذا كنا لا نعرف موقع هذه الارض ، ان كانت في (المدينة) أو خارجها ، فثمة مؤشر في « انساب » البلاذري ، لا يدع مجالاً للشك بأن هذا الخليفة استملك أراضي ، ألمح اليها في معرض الدفاع عن نفسه عشية الحصار ، بأن النبي « قدم المدينة

---

(1) DONNER, Mecca's food supplies and the Muhamad's Boycott P. 265.

(2) OP. CIT, P. 261- 265.

(3) ذُكر أن أبا بكر اقطعه الجرف وأن عمر اقطعه العقيق . ابو يوسف ، الخراج ص 61. ابن سعد، الطبقات ج3 ص104.

(4) روى السيوطي بأن عثمان قتل وعلي غائب في أرض له . تاريخ الخلفاء ص 169 .

(5) راجع صالح العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز 972- 1005 .

(6) ابن سعد ، الطبقات ج 3 ص 222 .

(7) المكان نفسه .

(8) تاريخ الطبري ج 5 ص 139 .

وليس بها ماء مستعذب غير بئر رومة فاشتريتها من صلب مالي »[1] .

ويظهر أن بدايات افتقاد (الانصار) املاكهم الزراعية يعود الى ذلك العهد ، حيث يفترض ارتباط هذه المسألة بتدهور أحوالهم الاقتصادية واضطرارهم تحت ضغط هذه الظروف الى بيع أملاكهم أو جانب كبير منها للامويين ، أصحاب السلطة والثراء معاً . ومن المفترض أن يكون لهذه الاوضاع السيئة التي عاناها (الانصار) في تلك الحقبة ، تأثير على موقفهم غير الودّي من الخليفة (عثمان) وشعور اللامبالاة الذي أظهروه ازاء حصاره ومن ثم مقتله بينهم ، دون اتخاذ مبادرة دفاعية عنه[2] . ولعل (المبّرد) يقدم لنا صورة أكثر وضوحاً عن معاناة (الانصار) في ذلك الحين ، في محاولة علي التخفيف عنهم ، حيث تعاطفوا معه وأحسوا بالالفة في عهده بعد عزلتهم في العهد السابق . فقد بادر علي حسب هذه الرواية بتقديم صدقة ضيعتين له (عين أبي نيزر والبغيبغة) « على فقراء أهل المدينة » . . . على أن يبقى استثمارهم لهما حتى « يحتاج اليهما الحسن أو الحسين فهما طلق لهما وليس لاحد غيرهما »[3] . ولقد حاول معاوية في وقت لاحق ، دفع الحسين الذي كان يعاني من ضائقة مالية ، الى بيع ضيعته (عين ابي نيزر) ، فعرض عليه مائتي ألف دينار ، ولكن الحسين رفض بيعها ، استناداً الى نفس الرواية[4] .

والواقع أن الامويين ، رغم انفطارهم على التجارة ، قد عُرف عنهم الاهتمام المبكر بالارض ، حيث تجلى ذلك في الطائف (قبل الاسلام) ، التي كان لبني أمية واد الى الجنوب منها يقال له « شريق » حسب ما أورده الهمذاني[5] . ثم تحول هذا الاهتمام بعد ذلك الى (المدينة) ، فاستملكوا فيها اقطاعات واسعة من الارض بأثمان بخسة دفعوها للانصار . ولدينا عدة مؤشرات في هذا السبيل ، لعل أكثرها وضوحاً ما ورد في « الامامة والسياسة » على لسان « نفر من قريش والانصار » أمام الوالي السفياني (عثمان بن محمد) : « قد علمت أن هذه الاموال ـ والمقصود هنا الارض ـ كلها كانت لنا ، وأن معاوية آثر علينا في عطائنا ولم يعطنا قط درهماً فما فوقه حتى امضنا الزمان ونالتنا المجاعة فاشتراها منا بجزء من مئة من ثمنها »[6] . وهكذا فان أوضاع الامويين ـ الذين حملوا معهم أموالاً جنوها من التجارة ومن الاستئثار بالسلطة في عهد عثمان ، مقابل فقر أهل المدينة وحرمانهم ، لا سيما (الأنصار) ، قد أسهمت في خلق الظروف المواتية أمام الاسرة

---

(1) البلاذري ، انساب ج 1 ص 487 .
(2) VESELY, Al- Ansar, P. 38.
(3) المبّرد ، الكامل في اللغة والادب ج 2 ص 154 .
(4) المكان نفسه .
(5) صفة جزيرة العرب ص 120 -121 .
(6) الامامة والسياسة ج 1 ص 188 .

الحاكمة لاستثمار أموالها في مجال الزراعة ، ومن ثم وضع هؤلاء في دائرة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة ومحاولة امتصاص معارضتهم لها .

وليس من الصعب تقدير الحجم الذي احتلته الممتلكات الاموية في (المدينة) ، حيث كان لمعاوية خاصة اهتمامه بالارض وتحسين غلالها [1] . ولدينا من النصوص ما يشير الى أهمية هذا الجانب لدى الخليفة الاموي الاول ، الذي كان « يجد بالمدينة واعراضها مائة ألف وسق وخمسين ألف وسق ، ويحصد مائة ألف وسق من حنطة » [2] . . هذا فضلاً عن « صوافيه » [3] وهي - « يومئذ صواف كثيرة » في المدينة ، حسب قول الواقدي في « كتاب الحرّة » [4] . ومن هذا المنطلق فان علاقة ما ، قربت أو بعدت ، بين سيطرة الامويين على أراضي (المدينة) والثورة عليهم ، في وقت شعر أهلها بأن الوقت ملائم لاستعادة ممتلكاتهم التي افتقدوها في الظروف الصعبة . وفي ضوء هذا الطرح فان المسألة لا تبقى محصورة في اطارها السياسي أو المبدئي (امتناع زعماء المدينة عن مبايعة خليفة اتهموه بالانحراف) ، كاحدى حلقات الثورة العامة التي استهدفت الاطاحة بالحكم الأموي ، بل كانت متصلة الجذور بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للحجاز عامة و (المدينة) على وجه الخصوص . ولعل شراسة الموقف الذي اتخذته هذه الاخيرة من يزيد وجماعته ، املتها الاعتبارات المصلحية التي عزّزت النقمة على حكم الامويين ، بحيث تجلى ذلك في المقاومة المستميتة ، ان لم نقل الانتحارية ، التي أظهرها ثوّار (المدينة) في الحرة .

وتكاد هذه المسألة تصبح واضحة لا تحتاج الى تأكيد عند بعض المؤرخين ، وفي طليعتهم (اليعقوبي) الذي ربط بايجاز بين الثورة وبين استفزاز « عامل صوافي معاوية » [5] لاهل (المدينة) ، حيث نقموا عليه منذ ذلك الوقت . فقد حدث أن شكا الاخير - وكان يعرف بـ (ابن مينا) الى والي يزيد (عثمان بن محمد بن أبي سفيان) : « فأعلمه أنه أراد حمل ما كان يحمله كل سنة من تلك الصوافي من الحنطة والتمر ، وان أهل المدينة منعوه من ذلك ، فأرسل عثمان الى جماعة منهم ، فكلمهم بكلام غليظ ، فوثبوا به وبمن كان معه بالمدينة من بني أمية وأخرجوهم من المدينة وأتبعوهم يرجمونهم بالحجارة » [6] . وفي

---

(1) يروي الكتاني أنه « كان بالمدينة وما حولها عيون كثيرة تجددت بعد النبي . وكان لمعاوية اهتمام بهذا الباب ولهذا كثرت في أيامه الغلال بأراضي المدينة » التراتيب الادارية ج 2 ص 50

(2) المكان نفسه

(3) عرف السمهودي الصوافي بأنها جمع صافية ومعناها النخلة الكثيرة الحمل ، . وفاء الوفا ج 1 ص 127.

(4) المكان نفسه ، صالح العلي ، ملكيات ص 992.

(5) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 250 .

(6) المكان نفسه .

« الامامة والسياسة » نصّ مشابه عن قدوم « ابن (ميثاء) ـ كما ورد هنا ـ بسراح [1] له من الحرّة يريد الأموال التي كانت لمعاوية ، فمُنِعَ منها وأزاحه أهل المدينة عنها ، وكانت أموالاً اكتسبها معاوية ونخيلاً يجد منها مائة ألف وسق وستين ألفاً » [2] . أما السمهودي الذي اقتبس نصه من الواقدي (كتاب الحرة) ، فكان أكثرهم تفصيلاً ، وكذلك وضوحاً في الربط بين دافع الثورة ومسألة الارض « المفقودة » . فقد أورد « أن أول ما أهاج أهل الحرّة أن ابن (ميناء) كان عاملاً على صوافي المدينة » . [3] . ثم أضاف أن هذا الاخير « أقبل بشرج [4] له من الحرّة يريد الاموال التي كانت لمعاوية ، فلم يزل يسوقه ولا يصده عنه أحد حتى انتهى الى بلحارث بن الخزرج ، فنقب النقيب فيهم ، فقالوا ليس ذلك لك ، هذا حدث وضور علينا ، فاعلم الامير عثمان بن محمد بذلك ، فأرسل الى ثلاثة من بلحارث فأجابوه الى أن يمرّ به ، فاعلم ابن ميناء فغدا بأصحابه فذبّوهم » [5] .

على أن هذه المسألة لم تكن أقل حيوية لدى الامويين ، الذين تصدّوا لهذا المطلب بالسخط والوعيد ، مما يكشف تمسك هؤلاء باستثماراتهم الزراعية في (المدينة) ، حيث شكلت على الارجح جانباً مهماً من مواردهم المعيشية ، رفضوا التساهل فيه . ويبدو أن « عامل الصوافي » حاول استقطاع اراض جديدة في عهد يزيد ، مستهدفاً جماعة بلحارث الخزرجي ، عندما قاد مجموعة من أتباعه المزارعين [6] الى املاكهم ، استناداً الى النص السابق ، مما أثار احتجاج هذا الاخير وتصديه لهم بشدة : « ليس ذلك لك ، هذا حدث وضرر علينا » [7] . ولعل هذه المجابهة تشكل أول فصول الثورة على الامويين التي اكتملت خيوطها في معركة الحرّة الدامية ، اذ ليس من السهولة الفصل هنا بين موقف الوالي (عثمان) ازاء هذه الحادثة ، وبين موقف الخليفة (يزيد) ، بعد أن تناهى اليه طرد الامويين من (المدينة) ، حيث يتكامل كلاهما مع الأخر ويكشف الوجه الحقيقي للسياسة الاموية نحو العاصمة الحجازية . فقد أمر الوالي بعد أن شكا اليه ابن مينا أمر بلحارث ومن شاركه من الانصار وبعض القرشيين « اجمع لهم من قدرته وابعث معه بعض جند

---

(1) يبدو أن هنالك خطأ في الكلمتين : « ابن ميثاء » التي وردت ابن مينا أو ميناء ، و « بسراح » التي وردت في أكثر من مصدر « بشرج » .

(2) الامامة والسياسة ج 1 ص 188 .

(3) وفاء الوفا ج 1 ص 127 .

(4) جمعها الشراج أو شرج وهي « مسيل الماء من الحرّة الى السهل » كما ورد في لسان العرب . وقد ورد أيضاً « ان اهل المدينة اقتتلوا وموالي معاوية على شرج من شرج الحرّة » ج 2 ص 307 .

(5) وفاء الوفا ج 1 ص 127 - 128 .

(6) M. J KISTER, Studie in Jahiliyya and early Islam (the Battle of the Harra, some socio-economic aspectes), P 38.

(7) السمهودي ، وفاء الوفا ج 1 ص 127 .

وقال : مرّ به ولو على بطونهم ، فغدا ابن مينا متطاولاً عليهم وعدا من يدبهم من الانصار ورفدتهم من قريش ، فذبوهم حتى تفاقم الامر فرجع ولم يعمل شيئاً »[1] . وكان اخفاق الوالي في تسوية هذه المشكلة قد حمله الى ارسال تقرير عنها الى يزيد ، الذي بدا أكثر تطرفاً منه ، حيث نسب اليه القول تحت تأثير موجة الغضب التي سيطرت عليه : « لابعثن اليهم الجيوش ولاوطئنها الخيل »[2] .

ومن المرجح أن الوالي السفياني قد خالجه الخوف ازاء هذه المحاولة التي كانت الاولى من نوعها في الحجاز منذ سيطرة الامويين على الخلافة ، لا سيما بعد موقف بني العاص « المشبوه » ، الذين فقدوا مع مجيء يزيد الامتياز التقليدي ، باتخاذ الحجاز دائرة نفوذهم الاساسية . ويبدو أن التراجع في موقع هؤلاء لم يقتصر على الجانب السياسي أو الاداري فقط، ولكنه انعكس أيضاً على نفوذهم الاقتصادي الذي تعرض بدوره للتراجع . فبعد أن كان سعيد بن العاص أكبر ملاكي (المدينة) منذ عهد عثمان ، اضطر الى بيع أملاكه أو معظمها للسفيانيين ، دون ثمة ما يمنع من انعكاس هذه الصورة على أوضاع أسرته عامة[3] . وكان تجاهل بني العاص لما أحاط « السلطة السفيانية » من أخطار في (المدينة) ، وراء اخفاق الوالي ـ وهو من أركان الاسرة الحاكمة ـ في معالجة هذه الازمة ونقلها بالتالي الى الخليفة ، الذي كان لديه من وسائل التصدي والقمع ، ما لم يملكه الاول ، حيث ثبت عجزه عن تنفيذ تهديده للمتمردين من جماعة بلحارث ، وعن انقاذ السلطة من السقوط في أيدي الثوار بعد ذلك . وهذا الامر أثار استغراب يزيد ازاء تخاذل « بني أمية ومواليهم في المدينة » وعدم قدرتهم على « أن يقاتلوا ساعة من نهار »[4] ، حسب القول المنسوب له . ويضع KISTER مسؤولية تدهور أوضاع (المدينة) على عاتق الوالي عثمان بن محمد ، الذي لم يعر وفد الانصار والقرشيين اهتماماً ، عندما اشتكوا اليه ممارسات ابن مينا ، حيث عادوا من مقابلته بخيبة الامل ، مما جعل التعايش ـ والكلام للمؤرخ نفسه ـ مفقوداً ، وكذلك الازمة حادة مع الوالي المتغطرس[5] .

وهكذا فان عملية استملاك الارض في (المدينة) كانت أشبه ما تكون بنظام « المصادرة » ، وذلك تحت شعار « اصطفائها » للدولة ، ممثلة بالاسرة السفيانية الحاكمة . ولا شك أن خلافاً كبيراً بين « الصوافي » التي ظهرت للمرة الاولى في عهد عمر بن

---

(1) السمهودي ، وفاء الوفا ج1 ص128
(2) المكان نفسه .
(3) راجع ما ورد في بحث ملكيات الاراضي في الحجاز للعلي ، عن بيع سعيد بن العاص أملاكه الواسعة لمعاوية ، ص995
(4) تاريخ الطبري ج7 ص5 .
(5) KISTER, The Battle of the Harra, P. 40.

الخطاب ـ للتعبير عن « كل أرض كانت لكسرى وكل أرض كانت لأحد من أهله وكل مغيض ماء وكل دير بريد »[1] ، وهي القطائع التي جاءت عن طريق الفتح ـ صلحاً كان أم عنوة ـ وبين صوافي (المدينة) التي تدرّجت من الملكيات الخاصة الى تلك التي تمّ انتزاعها من اليهود[2] بعد طردهم منها على نحو ما سبق . . وهي التي قام النبي بتوزيعها على الصحابة ، وبالتالي فاننا لا نستطيع اعتبارها ملكاً عاماً للدولة على غرار « صوافي » السواد المفتوحة .

ولا شك أن (الانصار) الذين اقتصرت املاكهم على أراضي (المدينة) ، وهي في معظمها تعود الى ما قبل « الهجرة » ، فقد عادت عليهم هذه السياسة بالضرر الفادح[3] ، بحيث أشارت بعض النصوص الى مجاعات عصفت بهم ، اضطروا تحت وطأتها الى بيع هذه الاملاك بالثمن البخس للاسرة الحاكمة . وكانت سياسة الافقار والتجويع ـ اذا جاز التعبير ـ التي تململ منها وفد الانصار والقرشيين أمام الوالي السفياني ، استناداً الى نص « الامامة والسياسة » ، بمثابة عقاب للمدينة التي وقفت ضد البيت الاموي ، منذ أن ربطت مصيرها بالنبي ودعوته المناوئة له في ذلك الحين . ومن هنا فان أي تسويغ للسياسة التي انتهجها معاوية ، يصبح غير واقعي في معزل عن العلاقة التي ظلّت متردّية بين الطرفين[4] ، إذ ان مؤشرات عدة تتعرض[5] الى الحرمان الذي لحق بالأنصار ، منذ أن آلت الخلافة الى الأمويين ، لا سيما في العهد المبكر منها .

ومن البديهي أن سوء الأوضاع الاقتصادية عموماً في (المدينة) ، أدى إلى إهمال الأرض التي لم يعد أصحابها ـ ومعظمهم من الأنصار ـ قادرين على تلبية احتياجاتهم أو الاعتناء بها ، فاضطرهم ذلك الى بيعها تفادياً للخسائر التي لحقت بهم ، بسبب تخلف انتاجها الزراعي . وعلى الرغم من اعتراف الدكتور صالح العلي بأن كثيراً من أهل (المدينة) ممن لجأوا الى بيع أملاكهم ، كانوا مدينين في الأصل ، إلا أنه لا يقرّ بأن سبب البيع يرجع الى الخسارة في الزراعة وحدها ، لأن كثيراً من هؤلاء الملاكين كانوا يمارسون أعمالاً أخرى »[6] . . . أما سبب هذه الديون فقد يكون « لقيامهم بالمضاربة » على حد

---

(1) ابو يوسف ، كتاب الخراج ص62 .

(2) العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز ص1001 .

(3) الامامة والسياسة ج1 ص188 .

(4) راجع موقف معاوية من الزعيم الانصاري قيس بن سعد بعد تنازل الحسن . البلاذري ، انساب ج1 ص33 .

(5) هنالك العديد من الامثلة منها : شكوى النعمان بن بشير حليف معاوية ما يحلّ بالانصار من «الفقر وضيق العيش» . محمد عمارة ، الخلافة والاحزاب الاسلامية ص112 . وقول قيس بن سعد : إنا نطلب منك ما عندك بالاسلام الكافي لقد ما سواه لا بما تمت به اليك الاحزاب ، البلاذري ، انساب ج1 ص 57 . وأخيراً الاشارة الصريحة في « الامامة والسياسة » : « أن معاوية آثر علينا في عطائنا ولم يعطنا قط درهماً » ج1 ص188 .

(6) ملكيات الاراضي في الحجاز ص10004 .

تعبيره[1] ، دون أن يحاول اضافة المزيد الى هذه المسألة . ولعله أخطأ التقدير في مناقشته لأسباب الأزمة الاقتصادية التي عاناها (الأنصار) في العصر الأموي المبكر على وجه الخصوص . فهؤلاء منذ أن عرفتهم (المدينة) ـ التي كانت « واحة كبيرة مزدهرة في عصر محمد » ـ كما وصفها وات[2] ـ احترفوا الزراعة مهنة أساسية ، بينما كانت التجارة والصيرفة والمضاربة وغيرها من حرف اليهود . ولم يطرأ تغيير ما على هذا الوضع تقريباً ، بعد اخراج هؤلاء في أعقاب تأسيس دولة (المدينة) وتكاثر (المهاجرين) من قريش فيها ، الذين حملوا معهم الخبرة التجارية وأصاب بعضهم ثروات كبيرة في هذا المجال . أما الزراعة فكان من البديهي أن تظل حرفة (الأنصار) ، أصحاب الأرض والخبرة معاً . ولكن هؤلاء ، شأن الفئات الاسلامية الأخرى ، تأثروا بموجة التفريغ البشري التي انعكست بصورة خاصة على الحجاز ، إبان عمليات الفتوح الأولى وفي أعقابها ، الأمر الذي كانت له نتائجه السلبية على الحركة الانتاجية ، لا سيما الزراعة ، حيث لم تعط الأهمية المطلوبة ، بعد أن طغت عليها القطاعات العسكرية والادارية فضلاً عن التجارة في المناطق المفتوحة .

ومن هنا فالقول بأن ديون (الانصار) ، جاءت عن طريق المضاربة ، دون الزراعة التي تعرضت للخسارة ، قد لا يعبّر بدقة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء ، الذين عاشوا ظروف الهزيمة بكل تبعاتها منذ عودتهم الى (المدينة) اثر تنازل الحسن . ومن ناحية أخرى فان هذه الازمة التي المح اليها المؤرخون كما اسلفنا ، ليست منفصلة عن الموقف الحجازي من الدولة الاموية ومن ثمّ عن السياسة الخاصة التي اتخذتها الاخيرة نحو هذا الاقليم وتحديداً نحو (الانصار) . ولعل نص « الامامة والسياسة » يحمل الينا من الوقائع ما يعتبر كافياً لتبيان ملامح سياسة الامويين الحجازية . ففي الحوار الذي جرى بين يزيد وبين عبد الله بن جعفر ، استطاع الاخير كبح غضب الخليفة ازاء أهل (المدينة) ، الى درجة الوعد بأن « يكون لهم عطاء في كل عام . . . عطاء في الشتاء وعطاء في الصيف ، ولهم عليّ عهد أن أجعل الحنطة عندهم كسعر الحنطة عندنا ، والحنطة سبع آصع والعطاء الذي يذكرون أنه احتبس عنهم في زمان معاوية ، فهو عليّ ان اخرجه وافراً كاملاً »[3] وخلافاً لذلك فان تحسناً نسبياً ، سيطر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للحجاز ، في أعقاب التعديل الذي طرأ على هذه السياسة ، في عهدي عمر بن عبد العزيز

---

(1) المكان نفسه .
(2) محمد في مكة ص17 .
(3) الامامة والسياسة ج 1 ص189 . ورد في المحاسن والمساوىء للبيهقي : أن مسلم بن عقبة أرسل الى أهل المدينة بعد نزوله الحرّة ، « فاتقوا الله وأطيعوا فان لكم في عهد الله وميثاقه عطاءين في كل سنة . عطاء في الشتاء وعطاء في الصيف ، ولكن عندي في عهد الله أن أجعل سعر الحنطة سعر الخبط ، والخبط يومئذ سبعة اصوع بدرهم » ص65 .

وهشام بن عبد الملك في الربع الاول من القرن الثاني الهجرى . . وهو ما سنتعرض له في فصل « الحجاز المرواني » .

وهكذا فان السياسة الاموية التي وضع معاوية بن أبي سفيان خطوطها الاولى ، نحو الحجازيين والأنصار خاصة ، وذلك باعتراف خليفته يزيد ، كما ورد في النص السالف ، كانت وراء الازمة الاقتصادية التي عصفت بالمدينة ودفعت بها الى حدود الضيق والفقر ، وبالتالي دفعت الانصار الى بيع أملاكهم للاسرة الحاكمة على نحو ما ذكرنا . ولا شك أن هذه المسألة قد اورثت لديهم فيما بعد ، شعوراً بعدم الاستقرار وبافتقاد السيادة على أرضهم ، بعد استملاك الامويين غير المشروع لها(1) . واذا كان ضعف الحكم في الغالب يؤدي الى التمرد ويشجع على الثورة كقاعدة عامة ، فان عهد يزيد أوجد الفرصة المثلى ومعها المسوّغات المختلفة لتحرك (الانصار) واستعادة « حقوقهم » السياسية والاقتصادية ، بما في ذلك الارض « المفقودة » .

KISTER, studies in Jahiliyya and Early Islam (the battle of Harra) P. 47. (1)

ثورة المدينة ـ المحاولة الاولى

> ... فاذا به ، من خلال الاداة العسكرية المتفوقة يثبت انه غير متورّع عن التحرّج مرة أخرى في سحق أي تمرد « فتنة » ، مهما تحصّن بالرموز المقدسة ، بشريّة كانت (الحسين) أم جغرافية (مدينة النّبي) (ﷺ) .

لقد شابهت ثورة (المدينة) في جوانب كثيرة منها ثورة الحسين ، سواء في الطرح التغييرى ، سياسياً واجتماعياً ، أم في النهاية المأساوية لكل منها . واذا لم يكن هنالك ما يشير الى اشتراك أهل المدينة مع الحسين بما يتعدى الحجم الذي أسلفنا الحديث عنه ، فان ذلك لا يعبر عن افتراق بين الثورتين ، بقدر ما هو خاضع لاجواء الخوف المخيمة على الحجاز عشية خروج الحسين ، وهي أكثر ما أصابت (الأنصار) الذي تاقوا الى التخلص من الحصار المفروض عليهم . وكان من البديهي أن يكون لمقتل الحسين وأصحابه ، ذلك الصدى العنيف في (المدينة) ، التي اهتزت لهذه الحادثة وبلغ التشنج فيها حداً كبيراً ضد البيت الأموي ، خاصة بعد قيام « الهاشميات » من أقارب الحسين ـ كما يقول المسعودي[1] ـ بالخروج حاسرات في أحياء (المدينة) . فكان ذلك عاملاً محرّضاً في حسم القرار الذي أصبح ناضجاً ، وفي نزع قناع الخوف عن الوجوه .

ويبدو أن استجابة (المدينة) لدعوة ابن الزبير لها بالبيعة في أعقاب مقتل الحسين[2] ، لم يرافقها الكثير من الحماسة ، حيث انقسمت بين مؤيد له (القرشيون)

---

(1) يشير المسعودي في مروج الذهب الى خروج « بنت عقيل بن أبي طالب في نساء من قومها حواسر حاسرات عندما ورد « عليهن » قتل الحسين وأصحابه . ج 3 ص68 . وثمة اشارة اخرى في كتاب ثورة الحسين للشيخ محمد مهدي شمس الدين ، الى قيام زينب بنت علي بعد وصولها الى (المدينة) بتعبئة النفوس وتأليب الناس على حكم يزيد « مما أدى الى ارسال عمرو بن سعيد بكتاب الى الخليفة عن عزمها ومن معها على القيام للاخذ بثار الحسين » . وقد أورد ذلك عن كتاب (زينب الكبرى) لجعفر النقدي ، الذي اعتمد بدوره على ما ذكره النسابة العبيدلي في (اخبار الزينبيات) . راجع ثورة الحسين ص214-215 .

(2) المسعودي ، التنبيه والاشراف ص263 .

بزعامة عبد الله بن مطيع العدوي (من أقارب عمر بن الخطاب)[1] وبين متحفظ أو متردد (الانصار) ، بزعامة عبد الله بن حنظلة (من الاوس)[2] . ولكن التقاء (المدينة) وابن الزبير حول هدف مشترك ، وهو الإطاحة بالخليفة الأموي ، وحّد بينهما الموقف السياسي ، الذي جاء في مصلحة الثاني ، وذلك بخروجه سالماً ، بل قوياً من هذه المواجهة التي كانت تدفع القوات الشامية نحو الاستنزاف العسكري والمعنوي . ولعل هذا الموقف ، هو أحد مؤشرات العلاقة الحذرة بين مكة والمدينة حيث شكلت كلتاهما جبهة منفصلة عن الاخرى ، منذ بدايات التكوين التاريخي لكل من المدينتين . ولا ريب أن الصراع الذي تبلور في أعقاب الهجرة ، ترك بكثير من الوضوح بصماته على هذه العلاقة ، حيث تقنّع بصورة دائمة وراء الازمات الكبرى بين الطرفين . فالسقيفة كانت بالنسبة للانصار محاولة لتعزيز أوضاعهم المهددة بالاختلال بعد النبي ، بينما كانت تعني لجانب من قريش على الاقل ، محاولة لاعادة التوازن عبر المنظور الاقليمي الخاص به . وما لبثت هذه العلاقة أن أحيطت بطابع « ثاري » أخذ يتبلور منذ الفرز السياسي والقبلي الذي شهدته الحرب الاهلية في (صفين) . فاستُعيدت ذكريات (بدر) وقتلى القرشيين فيها ، ومن ثم أُلقي دم عثمان على عاتق (الانصار) ، الذين « تخاذلوا » في الدفاع عنه[3] . وعلى الرغم من وحدة الموقف السياسي والمعاناة الاجتماعية المشتركة بين مكة و (المدينة) في اطار الثورة الحجازية على الحكم الأموي ، تلك المحاولة الوحيدة التي عرفها هذا الاقليم ، فان كلا منهما تجاهل الأخر وانصرف لشؤونه الخاصة . ولعل عبء التقصير في غياب الجبهة الموحدة في الحجاز ، يقع على عاتق ابن الزبير الذي تعاطى مع ثورة (المدينة) ، وكأنها خارجة عن نطاق اهتمامه . وكان ذلك الموقف بدون شك أحد أخطائه العديدة ، التي أوصلته في النهاية الى الفشل ، دون أن يجد في (المدينة) سوى اللامبالاة نفسها ، عندما اشتدت عليه المحنة في مكة .

وهكذا فان الموقف في (المدينة) لم يكن محسوماً لمصلحة ابن الزبير ، الا في نطاق الهدف المرحلي وهو القضاء على الحكم الأموي . وكان ذلك ما أشار به على يزيد ، أحد المقربين منه (ابن عضاه الأشعري) عن « ميل » أهل (المدينة) مع ابن الزبير ضده[4] . ومن هذا المنطلق فقد اعتمد خطة استدراج هذه الاخيرة والحؤول دون انضمامها الى مكة في جبهة واحدة ، موعزاً الى واليه (عثمان بن محمد) أن يبعث اليه وفداً من زعمائها « ليستمع

---

(1) التنبيه والإشراف ص264 . البلاذري ، انساب309 .

(2) المكان نفسه .

(3) نصر بن مزاحم ، وقعة صفين ص447 . ابن الاعثم ، الفتوح ج1 ص57 . البلاذرى ، انساب ج1 ص116 .

(4) البلاذرى ، انساب ج1 ص119 .

مقالتهم ويستميل قلوبهم »[1] . ولم تكن هذه المبادرة « الوديّة » ، سوى مؤشر الى أزمة الحكم في دمشق وارتباكه في اتخاذ قرار حاسم وسريع في الحجاز ، على غرار ما حدث في العراق . بحيث استهدفت هذه المحاولة تحييد (المدينة) بغية التفرغ لمشكلة ابن الزبير . لذلك نجد الوفد ممثلاً للاتجاهات الرئيسية الثلاثة فيها ، حيث شارك فيه : المنذر بن الزبير (المهاجرين) وعبد الله بن أبي عمرو المخزومي (قريش) وعبد الله بن حنظلة (الانصار)[2] . « فأكرمهم يزيد وأحسن اليهم وأعظم جوائزهم » كما في رواية (الطبرى)[3] . « ووصل كل واحد منهم بخمسين ألف درهم ووصل المنذر بمائة ألف درهم» كما يضيف البلاذري [4] . وكان تقديم المنذر ، استناداً الى الرواية الاخيرة ، يهدف الى شق الاسرة الزبيرية ، تلك السياسة التي ظهرت ملامحها في استمالة أخيه (عمرو)[5] وتعيينه قائداً للحملة الاموية الاولى التي لقيت الهزيمة في مكة ، وذلك لاضعاف ابن الزبير واظهاره عاجزاً عن استقطاب المقربين اليه ، بمن فيهم اخوانه . ولكن المنذر خيّب آمال يزيد ، عندما شارك في التحريض عليه بعد عودته الى (المدينة) « لا يمنعني ما صنع اليّ أن أخبركم خبره واصدقكم عنه »[6] ، ليصبح الموقف في هذه الاخيرة منذراً بانفجار وشيك لم تستطع محاولات الخليفة تطويقه أو التصدى له .

وبعد أن فشل يزيد في التأثير على المنذر بن الزبير واستمالة القرشيين في (المدينة) ، لجأ الى مفاوضة (الأنصار) ، التجمع السكاني الغالب فيها . وقد تجلّ ذلك في قوله للنعمان ابن بشير « الانصارى » ، الوحيد المتبقي في الادارة الاموية في ذلك الحين ، قبل أن تشدّه عصبيته الحجازية الى بيعة ابن الزبير بعد وفاة يزيد[7] : « أن عدد الناس بالمدينة الانصار وهم قومك فأتهم فأفثأهم عما يريدون »[8] . ويتابع (الطبرى) هذه الرواية عن أبي (مخنف) : « فإنهم ان لم ينهضوا في هذا الأمر لم يجترىء الناس على خلافي وبها من عشيرتي من لا أحب أن ينهض في هذه الفتنة فيهلك »[9] . وكان اسم النعمان قد ورد لدى (البلاذري) في مهمتين الى الحجاز ، عندما عهد اليه يزيد بأخذ البيعة من ابن الزبير ،

---

(1) البلاذرى ، انساب ج1 ص119

(2) تاريخ الطبرى ج7 ص3-4 . البلاذرى ، انساب مخطوطة ورقة329 .

(3) المصدر نفسه ج7 ص4 .

(4) البلاذرى ، انساب مخطوطة ورقة 329 . يذكر الطبرى أن الذي اجازه هو عبيد الله بن زياد ج7 ص4 .

(5) ابن الاثير ، الكامل ج4 ص18 .

(6) تاريخ الطبرى ج7 ص4 .

(7) البلاذرى ، انساب ج1 ص352

(8) المصدر نفسه . ج1 ص321 .

(9) تاريخ الطبري ج7 ص4

وانتدابه للتفاوض مع (الأنصار) في (المدينة) . ومن المرجح أن كلتاهما تمت في إطار مهمة واحدة وهي المدرجة لدى (الطبري) في أحداث السنة الثانية والستين[1] ، حيث كان النعمان والياً على الكوفة قبل هذا التاريخ . وعلى الرغم من ولائه الأموي المعروف ، فإنه لا يتخلى عن عصبيته الأنصارية التي ظهرت في حرصه أولاً على تحييدهم في الصراع بين الشام والحجاز ،كونه مطّلعاً على خطط الخليفة إزاء هذا الاقليم[2]، وفي موقفه ثانياً من « التحالف » مع القرشيين واستدراج هؤلاء لجماعته الى معترك سيدفعون وحدهم ثمنه الكبير.

ومن الواضح أن هذا الموقف كان محكوماً بحساسيات الفريقين : القرشي والانصاري كلاهما ضد الآخر ، حيث رفض النعمان وهو في موقع السلطة ، ذلك التحالف غير المتوازن الذي تمثل بقوله لعبد الله بن مطيع لكأني بك لو قد نزلت تلك التي تدعو اليها وقامت الرجال على الركب تضرب مفارق القوم وجباههم بالسيوف ، ودارت رحا الموت بين الفريقين ، قد هربت على بغلتك تضرب جبينها الى مكة ، وقد خلّفت هؤلاء المساكين ، يعني الانصار ، يقتلون في سككهم ومساجدهم وعلى أبواب دورهم »[3] . وكان النعمان قد قدم الى (المدينة) في أعقاب رجوع وفدها من دمشق بعد لقائه الفاشل مع يزيد ، استناداً الى « كتاب » حمله باسم هذا الاخير وانطوى على التهديد باستخدام العنف والشدة ، بعد أن طال التسامح واللين[4] . واذ فشلت مهمة النعمان توجّه الى مكة تاركاً (المدينة) في غليانها ، متابعاً مهمته الفاشلة مع ابن الزبير .

وكانت (المدينة) قد توصلت الى تكتيل مختلف فئاتها في جبهة واحدة ، وذلك تحت شعار الدعوة الى الشورى[5] ، الموجّهة من حيث المبدأ ضد خلافة الوراثة التي يمثلها يزيد . ولم يتخلف عنها سوى قلة ، من بني هاشم على وجه الخصوص ، آثرت الابتعاد الى الطائف[6] ، التي بقيت خارج محاور هذا الصراع بين الشام والحجاز ، دون أن تتخلى عن ولائها التقليدي للامويين . والحقيقة أن معظم بني هاشم الذين انضموا الى الثورة في (المدينة) ، كانوا من غير العلويين ما عدا اثنين منهم (عبد الله بن جعفر بن أبي طالب

---

(1) تاريخ الطبري ج7 ص 4 .

(2) المكان نفسه .

(3) تاريخ الطبرى ج7 ص5 . البلاذرى ، انساب مخطوطة330 .

(4) روى البلاذرى عن ابي مخنف ان يزيداً هدد اهل المدينة بقوله : اما بعد فقد انظرتكم حتى لانظرة ورفقت بكم حتى عجزت عندكم ، وحملتكم على رأسي ثم على عيني ثم على نحري . وايم الله لئن وضعتكم تحت قدمي لاوطأنكم وطأة اجعلكم بها احاديث تؤثر على أحاديث عاد وثمود .انساب (مخطوطة) 330 . راجع أيضاً الامامة والسياسة ج ا ص189-190

(5) تاريخ خليفة بن خياط ج ا ص289 .

(6) المصدر نفسه ج ا ص290 . تاريخ الطبرى ج7 ص7 . ثمة اشارة الى علاقة ما بين هذه الحركة ومحمد بن الحنفية ، الذي قيل أنه اجتمع بالوفد بعد عودته من مقابلة يزيد . ابن طولون ، قيد الشريد (مخطوطة) ورقة4 .

وجعفر بن محمد بن علي)[1] ، حيث أسهمت كربلاء الى حد كبير في اضعافهم وتحجيم دورهم في هذه الحركة . أما التكتلات الرئيسية فقد تشكلت من الانصار ، بزعامة عبد الله ابن حنظلة ومن القرشيين (عبد الله بن مطيع) ، فضلاً عن المهاجرين (معقل بن سنان الاشجعي)[2] ، على أن تكون القيادة العامة للزعيم الانصاري ، التي يبدو أنها خضعت لاعتبار الاكثرية بين أهل (المدينة) المعقودة لجماعته .

واستهل الثوار تحركهم بالهجوم على الامويين ، وهم يهتفون بخلع يزيد[3] . وكان هؤلاء قد تجمعوا في بيت كبيرهم مروان بن الحكم[4] بمن فيهم الوالي عثمان بن محمد ، حيث كانوا على علم مسبق بذلك . وكانوا في نحو ألف رجل ، كما أشارت مختلف الروايات التاريخية ، الا أن هذا الرقم قد لا يقتصر على الامويين فقط ، وانما شمل أيضاً بعض الحلفاء أو الموالي حسب تعبير البلاذري[5] . وكان عدم لجوئهم الى أية محاولة للمقاومة في وجه الحصار المفروض عليهم ، مؤشراً الى ارتفاع عدد الثوار بالمقارنة مع عدد الامويين في (المدينة)[6] . وقد ظلّ هؤلاء في اقامتهم الجبرية حتى تناهت اليهم الاخبار بتوجيه الخليفة حملته الى الحجاز ، فتمّ اخراجهم منها لقاء عهود ومواثيق بين الطرفين[7] . ولا شك أن هذا الموقف يمثّل احدى نقاط الضعف في ثورة (المدينة) ، التي كشفت من خلاله ، أول تراجع لها أمام جيش الخلافة ، الذي قد يكون من أولويات ذرائعه انقاذ الامويين من الحصار ، كتسويغ لاقتحام (المدينة) . ولعل قادتها راهنوا على الوقت ، الذي احسنت الخلافة استخدامه ، باعتمادها على المفاجأة ، كما راهنوا على انهيار الموقف الاموي المتحرّج بعد مقتل الحسين ، فاذا به ، من خلال الاداة العسكرية المتفوقة ، يثبت أنه غير متورع عن التحرّج مرة أخرى في سحق أي تمرد « فتنة » ، مهما تحصّن بالرموز المقدّسة ، بشرية كانت (الحسين) أم جغرافية (مدينة الرسول) .

والواقع أن الثورة وجدت في الامويين المعتقلين مشكلة مزدوجة ، حيث كانوا مصدر خطر عليها سواء ظلوا في (المدينة) أم أخرجوا منها . ولعل قادتها ارتأوا الحلّ الاخير ، كاختيار لا بدّ منه ، حيث كان الافراج عنهم أهون الشرّين بالنسبة اليهم . بيد أن هؤلاء استطاعوا بعد خروجهم ، القيام بدور كبير في تسهيل مهمة الحملة الأموية ،

---

(1) المسعودي ، مروج ج3 ص70 .
(2) خليفة بن خياط ج1 ص290 . تاريخ الطبري ج7 ص8 .
(3) البلاذري ، انساب مخطوطة 330 .
(4) تاريخ الطبري ج7 ص5 .
(5) انساب مخطوطة330 .
(6) المكان نفسه . ابن الاثير ، الكامل ج4 ص111 .
(7) تاريخ الطبري ج7 ص7 .

بتقديم تفاصيل دقيقة عن وضع الثورة العسكرية وكشف ثغراتها المتعددة (اجتماع قائدها في وادي القرى مع عبد الملك بن مروان الذي وضعه عن كثب في أجواء المدينة)[1] .

وكان يزيد قد اختار لقيادة هذه الحملة التي تشكّلت من قبائل الشام[2] ، أحد أبرز خلصاء البيت الاموي ، وهو مسلم بن عقبة المرّي . وقد قيل أن معاوية قد أوصاه باللجوء اليه اذا دعت الحاجة لذلك[3] . ولكن يبدو أن هذا الاختيار جاء متوافقاً مع طبيعة تلك الاحداث التي جعلت الخلافة تميل الى الاستعانة بقائد غير حجازي ، أقل تأثراً بعصبيات المتحاربين في هذا الاقليم . وقد يكون ذلك أحد الدوافع التي حدت بها الى تجنّب اختيار ابن زياد[4] (الثقفي) ، رغم نجاحه في القضاء على ثورة الكوفة ، أو عمرو بن سعيد (الاموي) الذي رفض « هراقة دماء قريش »[5] . ويبدو أن التطوع في حملة الحجاز لم يكن مهمة يسيرة بالنسبة للخلافة ، حيث احتاج ذلك الى تعبئة غير عادية وعطاء مرتفع ، على نحو لم نر له سابقة في غيرها من الحملات العسكرية . فقد تقاضى الجند مرتباتهم كاملة وفوقها مساعدات اضافية قبل تحرّكهم من الشام ، بغية تحريضهم على التطوع : « فنادى أن سيروا الى الحجاز على أخذ اعطياتكم كملا ومعونة مائة دينار توضع في يد الرجل من ساعته ، فانتدب لذلك اثنا عشر ألف رجل »[6] . وقد مثّل هؤلاء الجند الذين تراوحت أعمارهم بين الشباب والكهولة[7] ، صفوة مقاتلي الشام ، ممن كانت لديهم التهيئة[8] « لاقتحام أية غزوة تعود مهمتها اليهم » حسب تعبير (لامنس) . وقام يزيد باستعراضهم وهو « متقلّد سيفاً ومتنكب قوساً »[9] ، ورافقهم مسافة ما قبل العودة الى عاصمته ، تحت

---

(1) تاريخ الطبري ج7 ص7 . البلاذري ، انساب مخطوطة 330 .

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج2 ص251 .

(3) خليفة بن خياط ج1 ص290 .

(4) ابن الاثير ، الكامل ج4 ص112 .

(5) البلاذري ، انساب مخطوطة 330 .

(6) أورد اليعقوبي في تاريخه أن حملة مسلم بلغت خمسة آلاف تم اختيارها من الاجناد الرئيسية في الشام ، وذلك بقيادة روح بن زنباع الجذامي (فلسطين) ، حبيش بن دلجة القيني (الاردن) عبد الله بن مسعدة الفزاري (دمشق) والحصين بن نمير السكوني (حمص) وزفر بن الحارث الكلابي . (قنسرين) ج2 ص251 .
تاريخ الطبري ج7 ص6 . البلاذري ، انساب مخطوطة ورقة 330 .

(7) يتوافق ذلك وقول يزيد المنسوب بعد استعراضه للجند :

ابلغ أبا بكر اذا الليل سرى	وهبط القوم على وادي القرى
عشرون ألف بين كهل وفتى	أجمع سكران من القوم ترى
أم جمع يقظان نفى عنه الكرى	يا عجباً من ملحد يا عجبا

مخادع في الدين يقفو بالعرى

تاريخ الطبري ج7 ص6

(8) LAMMENS, Le califat de YAZID1 ere, P. 232.

(9) تاريخ الطبري ج7 ص6 . البلاذري ، انساب مخطوطة 330

تأثير مرض كان قد ألمّ به[1] .

ولا نملك في الحقيقة معلومات عن قائد هذه الحملة ، تتعدى الذي أشرنا اليه ، وذلك كعسكري محترف وقائد من أركان معاوية في (صفين) . أما علاقته بالمدينة فتعود ، الى أيام النبي استناداً لاشارة (البلاذري) عندما وجّه أسامة بن زيد غازيا بني غطفان ، فكان مسلم أحد الاسرى الذين جاء بهم ، حيث « اشترته امرأة من المدينة ثم اعتقته »[2] . ولعل القائد الشامي كان لا يزال حاملاً في ذاكرته هذه الحادثة ، التي كان لها ـ ان صحت ـ تأثير على موقفه المتطرف من (المدينة) ، ذلك الموقف الذي وجد ما يماثله لدى الخليفة اذا ما أخذنا في الاعتبار وصيته لقائده : « فان ظهرت عليهم فأبحها ثلاثاً بما فيها من مال أو رقة أو سلاح أو طعام فهو للجند »[3] . . و« لا تردن أهل الشام عما أرادوه بهم »[4] . وكان هذا التطرف مسوغاً برأي الخليفة ، الذي سعى الى اثبات وجوده في الحكم ودفع تهمة « الضعف »[5] ، الملتصقة به ، والتي كانت وراء تشجيع المعارضة على الثورة ضده . كما تطلع الى تخويف ابن الزبير عبر انزال ضربة شديدة بالمدينة ، بحيث يجد نفسه مرغماً على اعادة النظر في موقفه من خلافة يزيد ومدفوعاً ربما الى الاعتراف بها .

وفي (المدينة) كانت النفوس معبأة في المقابل ضد الامويين ، خاصة وأن ارتقاء أحد (الانصار) الزعامة فيها قد عكس التشنج الذي بلغ حدّه في ذلك الحين . وكانت قد توصلت الى حلّ مشكلتها الداخلية ، بعد تنازل عبد الله ابن مطيع لعبد الله بن حنظلة ، الذي بويع بالاجماع في المسجد ، مكرّساً سيطرة (الانصار)[6] الذين حققوا للمرة الاولى زعامتهم السياسية للمدينة في ظلّ الاسلام ، على حساب منافسيهم القرشيين . وما لبثت هذه الاخيرة أن أصبحت أكثر تماسكاً ، بعد طرد الامويين منها في الوقت الذي تسرّبت فيه أنباء تحرك الحملة الشامية . وكانت قد لجأت الى اعداد خطة دفاعية شبيهة بتلك التي أعدّها النبي لمقاومة غزوة الاحزاب (5 هـ) ، حيث كان الخندق أبرز تحصيناتها لمواجهة الحصار الاموي المرتقب[7] . أما توزيع المقاتلين فقد اتخذ أربعة محاور : اثنان من قريش ، كان عليهما عبد الرحمن بن زهير (زهرة) وعبد الله بن مطيع (عديّ) . والثالث بقيادة معقل بن سنان الاشجعي ، وقد وصف بأنه على (المهاجرين) ، وأخيراً عبد الله بن

---

(1) تاريخ الطبري ج7 ص5 .
(2) البلاذري ، انساب مخطوطة 333 .
(3) تاريخ الطبري ج7 ص6-7 .
(4) البلاذري ، انساب مخطوطة ورقة 330 .
(5) المكان نفسه .
(6) خليفة بن خياط ج1 ص290 . تاريخ الطبري ج7 ص4 .
(7) تاريخ الطبري ج7ص8 . البلاذري ، انساب مخطوطة ورقة 330

حنظلة ، الذي كان على « اعظمها وأكثرها عدداً »[1] من الانصار .

وفي تلك الاثناء بلغ مسلم بحملته وادي القرى حيث كان الامويون بزعامة مروان قد سبقوه اليها . فوقف على أوضاع (المدينة) من ابنه عبد الملك الذي قدّم له ، استناداً الى رواية ابي مخنف ، خطة هجومية بأن يأتيها من « قبل الحرّة »[2] ، ربما كان لها دور كبير في تسهيل مهمته وانجازها بتلك السرعة . وما لبث الجيش الشامي أن بلغ (المدينة) واتخذ موقعه في الحرّة الى الشمال الشرقي منها ، منذراً أهلها بالاستسلام خلال أيام ثلاثة[3] . ولعله كان يميل الى حسم الامر معها بالقليل من الوقت والجهد ، لينصرف الى مهمته الاساسية في مكة ، حيث يتوافق ذلك وما نسب اليه من القول : « اني أوجلكم ثلاثاً ، فمن ارعوى وراجع الحق قبلنا منه ، وانصرفت عنكم وسرت الى هذا الملحد الذي بمكة وان أبيتم كنا قد أعذرنا اليكم »[4] . ولكن هذه المحاولة التي كانت مشروطة على ما يبدو بالتحالف ضد ابن الزبير : « ادخلوا في الطاعة ونجعل حدنا وشوكتنا على هذا الملحد »[5] ، لم تلق صدى في (المدينة) ، التي سيطرت عليها أجواء الحرب وتشبثت بموقفها في وجه « أعداء الله » الذين استهدفوا « بيته » في مكة ، حسب قولهم للقائد الأموي[6] .

ولقد بذل أهل (المدينة) جهداً كبيراً في التصدي للجيش الشامي وتمكن قائدهم (الانصاري) من مهاجمة مسلم « وكشف خيله »[7] في محاولة للقضاء عليه . والحقيقة أن مناقشة الوضع العسكري في هذه المعركة قد لا تبدو ممكنة ، الى الحد الذي نستطيع معه تكوين صورة واضحة عن قوة (المدينة) ، وعما اذا كان لها نصيب من التوازن مع جيش الشام . ذلك أن حسم المعركة على النحو الذي تمت فيه ، أظهر انعدام التكافؤ بين الطرفين الى حد كبير . ولعل ما حدث من مقاومة شرسة[8] ، حمل شيئاً من مبالغة المؤرخ الذي سجل روايته تحت تأثير انفعاله بمأساة (المدينة) ، وما رافقها من تعاطف ضمني معها وتشنج ظاهر ازاء الامويين .

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 8 .
(2) المصدر نفسه ج 7 ص 7 .
(3) المصدر نفسه ج 7 ص 8 .
(4) المكان نفسه .
(5) المكان نفسه .
(6) المكان نفسه .
(7) البلاذري ، انساب مخطوطة ورقة 330 .
(8) تاريخ الطبري ج 7 ص 9 . البلاذري ، أنساب ، مخطوطة ورقة 330 .

ويبدو أن خطة (المدينة) كانت ترمي الى استنزاف الشاميين أكثر ما تهدف الى الاشتباك معهم ، وهو الخيار الدفاعي الوحيد للخروج بقدر أقل من الخسائر أمام جيش متفوق في عدده وتجهيزه واحترافه . وفي المقابل كانت خطة القائد الاموى ترمي الى استدراج أهل (المدينة) الى ما وراء الخندق (الحفرة) ، حيث لم يكن في مصلحته اطالة أمد الحصار ، لما يترتب عليه من تحريض للجبهة المعارضة على التحرك والتعاطف مع ثورة الحجاز ، التي كان لها تأثير كبير على عزلة الحكم الاموى في ذلك الوقت . ولعل أحد أساليب المقاومة التي استخدمها الثوار ، اللجوء الى افساد الماء حول (المدينة) ، حيث جعلوا ـ استناداً الى عدة روايات ـ[1] « في كل منهل بين الشام وبينهم زقا من قطران وعوّروه »[2] . ولكن الامطار التي سقطت « غزيرة » ، آنذاك انقذت الشاميين من العطش وأحبطت هذه المحاولة[3] .

وكان مسلم منذ اقامة معسكره مقابل الحرّة الى الشمال الشرقي من المدينة ، يعمل على استدراج الثوار الى القتال . واستطاع مروان بن الحكم الاتصال بأحد معارفه من بني حارثة وأغراه بفتح ثغرة في دفاع (المدينة) ، كان لها دور كبير في تسهيل اختراق الشاميين لها . ولقد حدا ذلك بالثوار الى تعديل خطتهم ، بدفع القتال الى خطوط الشاميين وقيام ابن حنظلة ومعه عبد الله بن الضحاك (الانصار) والفضل بن العباس (هاشم) ، بهجوم معاكس ضد مسلم ، الذي أجبر على التراجع في الوقت الذي ساد الارتباك بين قواته . وكان هذا أكثر ما سجلته ثورة (المدينة) من تقدم في وجه الحصار الشامي[4] . حيث سرعان ما استنهض القائد الاموى فرسانه وانقض بهجوم جرىء على ابن حنظلة ، الذي دافع بضراوة عن موقعه ، حسب رواية أبي مخنف ، قبل أن يسقط صريعاً مع ابنائه وعدد آخر من (الانصار)[5] . كما أسفر هذا الهجوم عن قتل عدد من القرشيين ، من أبرزهم الفضل بن العباس وزيد بن عبد الرحمن بن عوف وابراهيم بن نعيم العدوى[6] ، فضلاً عن محمد بن سعد بن أبي وقّاص ، آخر الذين قاوموا من أهل (المدينة) قبل سقوطها في يد القائد الشامي[7] . ولقد دارت رحى هذه المعركة في « الحرّة » ، المكان

---

(1) خليفة بن خياط ج 1 ص 291 . تاريخ الطبرى ج 7 ص 13 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 113 .

(2) وردت في الكامل « وعور » . وقد جاءت في (لسان العرب) بمعنى افسد . « عورت عليه امره تعويراً أي قبحته عليه » ج 4 ص 621 .

(3) LAMMENS, Le califat de YAZID Ier, P. 232.

(4) ابن خياط ج 1 ص 291 . تاريخ الطبرى ج 7 ص 8 ، 9 .

(5) تاريخ الطبرى ج 7 ص 8 ، 9 .

(6) المصدر نفسه ج 7 ص 9 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 117 .

(7) المصدر نفسه ج 7 ص 11 .

الذي توسّط موقع عبد الله بن حنظلة ومعسكر مسلم بن عقبة ، حيث لم تدم سوى « ساعة من نهار » حسب تعبير الطبري[1] . ولعل ذلك يتوافق مع اشارتنا السالفة حول انعدام التكافؤ العسكري بين الثورة بامكاناتها المتواضعة ، وبين جنود الشام الذين كانوا نخبة جيش الخلافة الاموية ، في الاحتراف والتدريب ، فضلاً عن التفوق العددي .

وكانت حصيلة معركة الحرّة من القتلى مرتفعة بالقياس للمدينة ، التي أصابها انخفاض كبير في تعداد سكانها منذ التفريغ الذي تعرض له الحجاز في حملات الفتوح وخروج عاصمة الخلافة منه . فثمة رواية لابي مخنف تتحدث عن « سبعمائة رجل وكسر » من وجوه قريش « سوى من قتل من الانصار »[2] . ولعل في هذا العدد شيء من المبالغة اذا ما أخذنا في الاعتبار تفوق الانصار في (المدينة) ، وبالتالي افتراض سقوط نسبة أكبر في صفوفهم ، حيث كانت صدارة المعركة لهم . وعلى الرغم من الدقة المعروفة في روايات (أبي مخنف) والموضوعية التي اتسمت بها ، فان الارقام عادة قد تشذ عن القاعدة وتجنح تقديراتها الى الزيادة وليس العكس . وقد يكون ذلك دافعنا الى الاخذ برواية (بقي من مخلد) ، التي لم تكتف بالرقم المحدد لقتلى الحرّة الذي ناف على الثلاثمائة ، وانما ضمت بياناً بأسماء هؤلاء وانتماءاتهم ، حيث كانت الغالبية بينهم من الأنصار ، كما في تقديرنا السالف[3] . وثمة روايات أخرى لم نأخذ بها كانت المبالغة واضحة فيها الى حد كبير ، بحيث تراوحت حيناً بين ستة آلاف وخمسمائة[4] وبين « ألف وسبعمائة من قريش والانصار والمهاجرين وسائرهم من الناس عشرة آلاف »[5] حيناً آخر . ومن الواضح أنها لا تعبر عن واقع تلك المعركة التي لم تدم سوى سحابة من الوقت .

على أننا نلحظ من خلال اسماء القتلى ، ذلك الاجماع الذي شهدته (المدينة) ضد السيادة الاموية ، متمثلاً في اسهام القوى السياسية والقبلية على اختلافها في هذه المعركة . فقد شارك فيها من قريش: بنو هاشم ، المطلب ، نوفل ، زهرة ، عبد الدار ، تيم ، مخزوم ، عديّ ، جمح ، سهم ، بالاضافة الى بني عامر بن لؤي والحارث بن فهر (قريش الظواهر)[6] ، وهذا يعني تكتّل قريش بغالبيتها المطلقة ضد الامويين ، الذين انفردوا بالحكم دون الفروع الاخرى التي عاشت شبه معزولة في (المدينة) . ولعل في ذلك أحد معطيات الثورة بطابعها الحجازي الاقليمي ، الذي اتخذته هذه المرة ، حيث وحّد المطلب

---

(1) جرت موقعة الحرّة في أواخر ذي الحجة لليلتين بقيتا منه ، المصدر نفسه ج 7 ص 8 .

(2) البلاذري ، انساب مخطوطة ورقة 333 .

(3) بلغ عدد الذين قتلوا من الانصار استناداً الى هذه الرواية مائة وثلاثة وسبعين . تاريخ خليفة بن خياط ج 1 ص 313 .

(4) البلاذري ، انساب مخطوطة 333 .

(5) الامامة والسياسة ج 1 ص 197 .

(6) خليفة بن خياط ج 1 ص292-302

السياسي للحجاز مشاعر القرشيين والانصار ، كنتيجة للمعاناة المشتركة في ذلك الوقت . كما أنها أظهرت من ناحية أخرى أزمة الحكم الاموى في علاقاته بالمعارضة ، التي فشل في احتوائها على النحو الذي كان يطمح اليه معاوية . فباستثناء ابناء الصحابة من المهاجرين ، الذين كان لهم نصيبهم من الاهتمام ، انطلاقاً من الشعور بالخطر الذي يمثله هؤلاء ، فان الآخرين من قريش ، ظلّوا خارج هذه المعادلة التي عادت عليهم بالحرمان والعزلة . ومن هنا لا نجد صعوبة في البحث عن الاسباب الكامنة وراء تحرك (المدينة) في اطار جبهة واحدة ، كبادرة لم تحدث منذ غياب النبي ، بما ترتّب عليه من الانقسام السياسي بين المهاجرين والانصار الذي تكرّس في (السقيفة) .

ولكن مأساة (المدينة) لم تكن في معركة الحرة ، بقدر ما كانت في نتائجها التي انطوت على مضمون العلاقة العدائية مع الحكم الاموى . ولعل الحقد الذي رافق العمليات الانتقامية[1] ، في أعقاب انتصار مسلم ، دون اعتراض الخليفة عليها ، يعبّر بصورة أكثر جلاء عن تلك العلاقة ، وما رافقها من استهداف السلطة الاموية لشخصيات الحجاز والتخلص من أكثرها خطورة . وفي ضوء هذا الموقف فان « الحرّة » كانت الفصل التالي بعد كربلاء ، حيث وجره الشبه واضحة في الاستدراج المتعمّد والانتقام المفتعل ، اللذين شهدتهما كل من الحركتين واستهدفا العناصر المشاركة فيهما بصورة جماعية .

والواقع أن عدة روايات تصف المحنة التي نزلت بالمدينة بعد دخول مسلم وجنوده المنتصرين اليها ، حيث اباحها لهم ثلاثة أيام « يقتلون الناس ويأخذون الاموال »[2] ، كما في رواية أبي مخنف . ولا تختلف عنها رواية الواقدى التي تشير الى اباحتها لجنده « يقتلون ويأخذون المتاع ويعبثون بالاماء »[3] . أما رواية عوانة بن الحكم ، فتلمح الى التواطؤ مع الامويين بفتح ثغرة « الجدّ »[4] ، أمامهم « فدخلوا من قبل بني حارثة الى المدينة فلم يبق فيها دار الا انتهبت »[5] . وربما أسهمت الرواية الاخيرة في جلاء بعض الغموض عن الاسباب التي عجّلت في انهيار جبهة (المدينة) ، التي قد يكون لخيانة بني حارثة دور أساسي فيها . على أننا لا نملك من التفاصيل ما يتعدى هذا المؤشر الذي ورد في « تاريخ » الطبرى « وانساب » البلاذرى ، بشكل نستطيع معه تقدير أهمية هذه الحادثة في سقوط (المدينة) . وفي « معجم البلدان » رواية أكثر تفصيلاً عن الطريقة

(1) تاريخ الطبرى ج 7 ص 11 .

(2) المكان نفسه ج 7 ص 11 .

(3) البلاذرى ، انساب مخطوطة 332 .

(4) يبدو أنها جدّ الاثافي أوجد الموالي وهما موضعان بعقيق المدينة . خليفة بن خياط ج 1 ص 291 . تاريخ الطبرى ج 7 ص 13 .

(5) البلاذري ، انساب مخطوطة 332 .

« الاستباحية »[1] التي استخدمها القائد الشامي ، وهي تكاد لا تختلف عن أية ممارسة تعسفية تتمخض عن حروب العصور الغابرة ، ولكن ليس في نطاق الدولة الواحدة على نحو ما شهدته (المدينة) . فقد اورثت هذه المعركة ، حسب قول (ياقوت) ، جيلاً من الناس حمل اسمها وعرف بـ « اولاد الحرّة » ، ليصبح ذلك شهادة اتهام ضد الامويين وقائدهم « المسرف »[2] ، على ما ارتكبوه في عاصمة النبي والراشدين .

وسواء بلغ الانتقام الاموى ذلك الحدّ الذي صوّرته النصوص ، أم انطوى على مبالغة ما عكستها حفيظة المؤرخين الذين تناولوا هذه الحادثة ، فان ثمة حقيقة لا بدّ من الوقوف عندها ، هي أي أن ثورة (المدينة) ، كانت تجسيداً للموقف الحجازى من الحكم الاموى الممثل بيزيد ، على النحو الذي جسّدته ثورة الكوفة من قبل ، ليس انطلاقاً من عدم الاعتراف بشرعية الخليفة فقط ، وانما في محاولة استرداد حق « مغتصب » ، كان أكثر طرحاً في الحجاز منه في العراق . واذا قيل بأن أزمة (المدينة) الفعلية ، بدأت مع انتقال مركز الحكم منها ، فلهذا القول نصيب كبير من الموضوعية ، إلا أنه غير محكوم بالمنطق الاقليمي ، فقط ، بل في الصراع السياسي بين الحجاز والشام ، الذي انتهى لمصلحة هذه الأخيرة ، في أعقاب حملة بسر بن أبي أرطأة السالفة . ومن هنا فإن المقارنة غير متكافئة ، بين سلبيات افتقاد (المدينة) مركزية السلطة التي انتقلت الى الكوفة وبين تلك التي رافقت انتقالها الى دمشق . ففي الحالة الأولى ، رغم الاحتجاج الضمني على قرار عليّ بالخروج الى العراق ، فقد رافقه عدد غير قليل من (الأنصار) ، كانوا نواة القوة التي اعتمد عليها طوال عهده[3] . أما في الحالة الثانية ، فقد كانت على هامش السلطة ان لم تكن منفية عنها ، تعاني من العزلة ومن الحرمان ، وتقطف ثمرات الهزيمة التي حلت بها في أعقاب تنازل الحسن وعودة (الأنصار) من العراق .

ولعل ما نسب الى يزيد بعد القضاء على ثورة (المدينة) ، لم يكن مجرد موقف انفعالي ، بقدر ما كانت له خلفيته القبلية ، التي ظهر من خلالها طرفاً في ذلك الصراع التقليدي بين مكة و (المدينة) ، وكأنه خليفة لقريش الفئوية (بنو أمية) وليس قريش

---

(1) قال ياقوت الحموى وهو يتحدث عن الحرة : « ودخل جنده - أي مسلم - المدينة فنهبوا الأموال وسبوا الذرية واستباحوا الفروج وحملت منهم ثمانمائة حرة وولدن ، وكان يقال لأولئك الاولاد : أولاد الحرّة . ثم أحضروا الاعيان لمبايعة يزيد ابن معاوية فلم يرض الا أن يبايعوه على أنهم عبيد يزيد » معجم البلدان ج 2 ص249 ، كما ورد في تهد الشريد : بأن مسلماً « أباح المدينة ثلاثة أيام مع ما انضم الى ذلك من قتل خلق من الصحابة وأبنائهم . . . وقد وقع في هذه الثلاثة أيام من المفاسد العظيمة في المدينة النبوية ما لا يحده وصف . وقد اراد بإرسال مسلم توطئة لمكة من غير منازع ولا ومعارض » ، مخطوطة ورقة 7 ، راجع أيضاً مقالة : V. VAGLIERI, E. I., Tome III, P 234.

(2) المسعودى ، مروج ج 3 ص 7 . ابن سعد ، طبقات ج 5 ص 68 . راجع قول الشاعر عند ابن الاثير :

هم منعوا ذماري يوم جاءت كتائب مسرف وبنو اللكيعة

الكامل ج 4 ص 120 .

(3) ابن الاعثم ، الفتوح ج 2 ص 244 . الغلابي ، وقعة الجمل ص 31 -33 .

« أوسط العرب » والمسلمين[1] . فهو يرى في « الحرّة » ونكبة (الانصار) فيها ، انتقاماً لقُتل قريش في (بدر) ، حيث قال باسمه أحد شعرائه (عبد الله الزبعرى)[2] ،إن كان البلاذري قد أورد منسوباً ليزيد[3] :

ليت اشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الاسل[4] .

ومن الواضح أن الخزرج خاصة الذين مهدوا لهجرة النبي الى (المدينة) ، والذين وقفوا الى جانب علي وتصدروا الثورة ضد الأمويين ، كانوا أكثر استهدافاً في حملة الخليفة الانتقامية ، استناداً الى هذا التصور[5] . ومن بين المتحمسين لهذا الاتجاه ، الدكتور طه حسين الذي رأى في سقوط مكة (8 هـ) نوعاً من مهادنة الامر الواقع ، حيث لم يجد أبو سفيان آنذاك بدا من الاعتراف به على أمل أن يعود « هذا السلطان السياسي الذي انتقل من مكة الى المدينة ومن قريش الى الانصار ، الى قريش والى مكة مرة أخرى »[6] . وما أخفق فيه هذا الاخير نجح في تحقيقه يزيد ، الذي كان « صورة صادقة عن جدّه يؤثر العصبية على كل شيء »[7] حسب تعبيره . ولقد رافق هذا الشعور « وقعة الحرّة التي انتهكت فيها حرمات الانصار في المدينة والتي انتقمت فيها قريش من الذين انتصروا عليها في بدر والتي لم تقم بعدها للانصار قائمة »[8] .

ولعل معركة (الحرّة) من هذا المنظور ، تمثّل حلقة ربما هي الابرز في الصراع على النفوذ بين الحجاز حيث كانت المحنة التي نزلت بالمدينة وما صاحبها من قتل ونهب واذلال[9] ، قد جرى التخطيط لها[10] ، بالمقدار نفسه ان لم يكن أكثر دقة ، الذي استهدف الشخصيات الحجازية الاخرى ، بدءاً بالحسين وانتهاء بابن الزبير . وقد يكون ذلك الأسلوب الانتقامي غير مقيّد بحدود زمانية أو مكانية ازاء الحركات التي تمهد فيها السلطة الحاكمة تهديداً لها ، بصرف النظر عن الدوافع المحرضة على ذلك ، سواء تحكمت فيها خلفية خاصة على نحو ما أشار اليه شاعر يزيد ولسان حاله ، (الزبعرى) وما أكده الدكتور طه حسين في العودة الى جذور الصراع القديم بين مكة و (المدينة) أو بين قريش

---

(1) الامامة والسياسة ج 1 ص6
(2) الدينوري ، الاخبار الطوال ص 271 .
(3) البلاذري ، انساب مخطوطة 333
(4) المكان نفسه .
(5) احسان النص ، العصبية القبلية في الشعر الاموي ص 286 .
(6) في الادب الجاهلي ص 119 .
(7) المرجع نفسه ص 123 .
(8) المكان نفسه .
(9) الامامة والسياسة ج 1 ص 199 .
(10) ابن سعد ، الطبقات ج 5 ص 68 .

و (الانصار) ، أم خضعت لاعتبار الدفاع عن شرعية السلطة المهددة ، حيث كانت (المدينة) احدى نقاط الضعف البارزة فيها . وعلى الرغم من اعترافنا بأهمية الجذور التاريخية للعلاقة المتشنجة بين الامويين و (المدينة) ، فان هؤلاء من موقع السلطة ، كانوا حريصين على احباط جميع المحاولات الثورية ، بالشدّة التي تجلت في « الحرّة » وأعقابها ، حيث كان الانتقام بحجم الخطر الذي تشكله على وحدة الدولة . ومن ناحية أخرى ، فان حملة مسلم بن عقبة في المهمة الموكولة اليها ، مشابهة الى حد كبير حملة بسر بن أبي أرطأة ، التي رافقت تأسيس الخلافة الاموية . فكلتاهما استهدفت تطويع الحجاز ، ولكن الفارق بينهما خضع لتفاوت ردة الفعل والتسويغ المترتب عليه لدى الاثنتين . ومن البديهي أن حملة مسلم التي استهدفت (المدينة) استهدافها لمكة ، لم تتورع عن استخدام ما وصفه المؤرخون بالتطرف ، في القضاء على ثورة الاولى ، بغية التأثير على صمود الثانية ودفعها الى الاعتبار بمأساة الحرّة والدّوى الذي أحدثته لدى خصوم الامويين بصورة عامة .

لقد وصفت الروايات دخول مسلم (المدينة) بعد انتصاره في (الحرّة) ، وكأنه احدى عمليات الفتح القسري (عنوة) ، حيث يباح « ما غلب عليه المسلمون في القتال » غنيمة للجند[1] ، كما وصفت شخصية القائد منطوية على شراسة حادة وبداوة فيها جفاء ، على نحو جعله غير متورع عن القيام بأي عمل ترى فيه الناس خرقاً واستباحة ، بينما يراه واجباً والتزاماً بنظام يدين له بالولاء الشديد[2] . ولم يكن مسلم في الحقيقة سوى ظاهرة عادية في الدولة الاموية ، التي انتهجت سياسة صدامية ازاء حركات المعارضة وتوسلت في اخمادها منتهى القسوة . وقد اسهمت ظروف نشأتها بدون شك في تكريس هذا النهج القمعي ، وذلك في اعقاب حرب أهلية دامية ، وشرعية لم تجمع على الاعتراف بها سوى قبائل الشام ، بينما أرغمت على ذلك أو كادت الاقاليم الاخرى ، لا سيما الحجاز والعراق ، حيث بقي الموقف العام غير ودّي من الحكم الاموي . ولقد تبلور هذا الاتجاه مبكراً ، مع ابراز معاوية دور الجيش وتحويله الى اداة امنية ، مهمتها العملية الدفاع عن دولته التي لم تقم على اساس شوروي أو جماعي ، وانما قامت عن طريق القوة ، وذلك انطلاقاً من النظرية القائلة ، بأن النظام الذي يشاد بالسيف لا بدّ أن يحميه السلاح نفسه[3] . وتكاد الممارسة الانتقامية التي شهدتها (المدينة) في أعقاب الحرّة ، (المحاكمات السريعة ، الاعدامات ، الارهاب) تشبه كثيراً تلك التي أجراها الحجاج في الكوفة بعيد

---

(1) استناداً الى القاعدة المعروفة ، ان الغنيمة ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذ عنوة . يحي بن آدم ، الخراج ص 17 .

(2) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 157 .

(3) بيضون ، التيارات ص 149 .

انتصاره في دير الجماجم[1] . فكلتاهما كانت مسوّغة عبر هذا المفهوم لدى السلطة الاموية ، التي استمدت قناعاتها من طبيعة الظروف المحيطة بقيامها (السفيانيون بعد صفين والمروانيون بعد مرج راهط) . ويبدو أن الحجاج على جرأة ما أحدثه في الكوفة ، وهي قمة في التطرف المنسوب اليه ، لم تبلغ في اثارتها بلوغ ما قام به مسلم في (المدينة) و « استباحتها » . وقد استخدم المؤرخون هذه الكلمة دلالة على جرأة القائد الشامي في انتهاك « دار الهجرة » وخرق قداستها تحت وطأة جنوده المنتصرين .

وتحدثت الروايات عن الارهاب الذي أشاعه مسلم في (المدينة) والبيعة التي أذلّ بها أهلها « على أنهم خول ليزيد يحكم بما شاء في دمائهم وأموالهم وأهليهم »[2] ، أو « عبيد ليزيد »[3] ، دون أن يستثني من الملاحقة صحابتها المتبقين كأبي سعيد الخدري وسعيد بن المسيب ، فضلاً عن عمرو بن عثمان الذي اتهم بالتواطؤ مع « المتمردين » والخروج على الموقف الاموي[4] كما طاردت جنوده الذين كتبت لهم النجاة في معركة الحرّة ونفذت الاعدام بعدد كبير منهم ، كانت غالبيتهم من (الانصار)[5] . وتظهر (المدينة) في أعقاب الاجتياح مشلولة الحركة معدومة فيها الحياة أو تكاد ، حيث خلت من العناصر الشابة (المقاتلة) ، التي تعقبتها السيوف ، والتهمت النار تراثها الفكري[6] ، دون أن تنجو من العقاب شخصية كالمغني طويس الذي قتل مع أصحابه وهم يحاولون الهرب من (المدينة)[7] .

ولعل أكثر الروايات تعبيراً عن المحنة التي ألمت بالمدينة بعد هزيمة (الحرّة) ، تلك التي وردت في « الامامة والسياسة » ، حيث يعترف القائد الشامي باستباحته لها تنفيذاً لمشيئة الخليفة . وقد جاء ذلك بمثابة تقرير عسكري ـ انفردت به هذه الرواية ـ بعد أن « فرغ من قتال أهل المدينة ونهبها »[8] ، مشيراً الى اعتزازه بثقة يزيد به وتأكيد ولائه للبيت الاموي عندما يقول « وأوقعنا بهم السيوف وقتلنا منْ أشرف لنا منهم واتبعنا مدبرهم وأجهزنا على جريحهم وانتهبناها ثلاثاً كما قال أمير المؤمنين أعز الله نصره »[9] . ومن البديهي

(1) I. BEYDOUN, La Révolte d'Ibn Al- ach'ath, P. 160- 170 thèse 3emecycle, GRENOBLE 1971.
(2) تاريخ الطبرى ، ج 7ص 12 . بلاذرى ، انساب مخطوطة 334 .
(3) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 250 . المسعودى ، مروج ج 3 ص 70 .
(4) تاريخ الطبرى ج 7 ص 11 . الامامة والسياسة ج 1 ص 196 .
(5) المصدر نفسه ج 7 ص 11-12 . خليفة بن خياط ج 1 ص 291-292 . الامامة والسياسة ج 1 ص 199 . ماجد ، التاريخ السياسي للدولة العربية ج 2 ص88
(6) LAMMENS, Le califat de YAZID, P 248, 256.
(7) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 335 .
(8) الامامة والسياسة ج 1 ص 199 .
(9) المكان نفسه .

رجالها المخلصين . وكان الدور الذي اسند اليه في القضاء على ثورة الحجاز ، منسجماً الى حد كبير مع هذا الموقع ، بحيث دفعه ذلك الى التمسك بولائه للنظام الذي يثق به ، شأن الآخرين من خلصائه ممن قاموا بمهمات مشابهة (بسر بن أبي أرطأة ، عبيد الله بن زياد ، الحصين بن نمير السكوني وغيرهم) .

وثمة من يردّ انتقام مسلم من (المدينة) ، الى خلفية وثنية بدافع من « بداوته » التي جعلته حاقداً على الاسلام[1] . بيد أنه من المستبعد أن يكون للمسألة طرح يتعدى الخلفية السياسية للعلاقة بين الامويين و (المدينة) التي انتقلت اليها زعامة الحجاز من مكة . ولذلك فان طرحها على أساس عقائدي ربما حمل الكثير من المبالغة ، حيث الصراع من هذا المنظور تجاوزه الوقت في تلك المرحلة . فالاسرة الاموية بعد فتح مكة ، لم تعد لها مصلحة في التمسك بالوثنية التي كانت في الاصل جزءاً من النظام القديم . فقد انصب اهتمامها آنذاك على الخروج من المجابهة مع الاسلام بأقل قدر من الهزيمة ، حيث أسهم الرسول بـ « أمانه » في اعادة الاعتبار اليها . واذا كان معاوية قد أقام صرح دولته الاموية على أساس عصبوي ، انطلاقاً من « شرعية » الزعامة القرشية في « الجاهلية » ، فانه لم يكن أقل حماسة لشرعيتها الاسلامية التي « أحاطها » الله على « دينه » ، بارتضائه لذلك « خير خلقه ثم ارتضى له أصحاباً فكان خيارهم قريشاً ، ثم بني هذا الملك عليهم وجعل هذه الخلافة فيهم »[2] .

وفي ضوء هذا التوجّه المبكر لمفهوم السلطة عند معاوية ، فان الاطار الاسلامي لدولته تحدّد عملياً مع التمسك بمبدأ الاستمرارية للخلافة في البيت الاموي ، الذي مهّد له في الطرح السالف المنسوب له . ولم يكن مسلم بن عقبة على « بداوته » التي كانت تعبّر عن عدم الايمان أو القليل منه لدى المؤرخين ، الا نتاج تلك « المدرسة السفيانية » ذات النهج التوفيقي ، بحيث وجدت السبيل دائماً الى تسويغ ممارساتها الجريئة باسم « الجماعة » التي تمثلها وتنطق باسمها . ولقد ورد ما يشير الى أن القائد الشامي كان ممارساً في حياته الدينية[3] ، على نحو يتناقض مع الاعتقاد الذي ذهب اليه (دوزي) ، بأنه كان منطوياً على نزعة وثنية[4] . كذلك فان موقفه من الصحابة وابنائهم ، لا سيما الهاشميين من الذين لم يشاركوا في (الحرّة) ، يسقط هذا الرأي ، حيث يفترض أن يكون هؤلاء استناداً اليه ، أن مسلماً في كتابه هذا المنسوب اليه ، انما يعبر عن موقعه في السلطة الاموية التي كان أحد

---

(1) فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 155 -156 .

(2) تاريخ الطبرى ج 5 ص 86 .

(3) لما صليت الظهر ، اصلح الله أمير المؤمنين الا وفي مسجدهم بعد القتل . . . (من كتابه ليزيد) . الامامة والسياسة ج 1 ص 199 .

(4) DOZY, Histoire des Musulmans d'Espagne, VI, P 47.

اكثر استهدافاً لانتقام القائد الشامي واحقاده « الوثنية »[1] . ومن ناحية أخرى ، فان أية رواية ، لم تلمح الى ما يدعم هذا الرأي ، رغم الدهشة ازاء استباحة (المدينة) . فقد حمل مسلم اسم « الشامي » في رواية لأبي مخنف[2] و « مسرف » عند وهب بن جرير[3] ، وكذلك عند المسعودي الذي كان أكثرهم استنكاراً لما قام به ، دون التعرض أو الاشارة الى ايمانه[4] .

ولعله من الصعوبة من خلال ما تقدم ، مناقشة هذا الامر في معزل عن خلفيته السياسية ، دون أن يقتصر ذلك بالضرورة على ثورة (المدينة) والنتائج التي أسفرت عنها . فالموقف الاموي كان حاسياً في هذا المجال ، سواء في اصطناع القيادات المخلصة أو في التسويغ الدفاعي ضد الاخطار المحدقة به . وكان مسلم بن عقبة في خدمة النظام الذي ارتبطت مصالحه القبلية والاقتصادية به ، دون ثمة ما يدفعه الى التردد في قبول أية مهمة يسندها اليه . ومن هذا المنطلق وحده ، فانه رأى في موقف (المدينة) تمرداً على الشرعية وخرقاً لوحدة الجماعة اللتين يمثلها « خليفة الله »[5] ، صاحب القرار والمسؤول عن اجتياح المدينة واستباحتها . ولم يكن مسلم سوى اداة في يده ، لا تملك الا الطاعة لمشيئته ، مؤكداً ذلك عشية وفاته فيما نسب اليه في معرض الدفاع عن نفسه والقاء الوزر على الخليفة « اللهم ان عذّبتني بعد طاعتي لخليفتك يزيد بن معاوية وقتل أهل الحرّة فاني اذاً لشقي »[6] . وهكذا يبدو مسلم شديد الانضباط في تنفيذ أوامر يزيد ، ومتفانياً في اخلاصه للاسرة الحاكمة ومحاربة خصومها بمن فيهم القرشيين ، حيث ينطبق ذلك على موقفه من مروان بن الحكم الذي احتج على مقتل اثنين منهم ، فضلاً عن موقفه من معقل بن سنان الاشجعي ، أحد قادة (المدينة) في الحرّة ، قبل اعدامه على قول له سابق في خلافة يزيد[7] .

ولعل تقويم ثورة (المدينة) يحتاج الى معطيات ، ربما لا نملك بعضها ، خاصة وان المادة التاريخية المتوفرة تضعها في دائرة ردود الفعل على خلافة يزيد ، دون البحث في خلفياتها السياسية أو الاقليمية أو الاقتصادية . والسؤال الذي يمكن طرحه . . اذا ما كان

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 11 ، 12 .
(2) المصدر نفسه ج 7 ص 11 .
(3) البلاذري ، انساب ج 1 ص 335 .
(4) مروج الذهب ج 3 ص 71 .
(5) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 251 .
(6) المكان نفسه .
(7) « سرنا شهراً ورجعنا من يزيد صفرا ، نرجع الى المدينة فنخلع هذا الفاسق ونبايع لرجل من ابناء المهاجرين » تاريخ الطبري ج 7 ص 11 .

أهل (المدينة) جادّين حقاً في طموحهم الى السلطة ، واذا كان لديهم بديل ما للخليفة « المخلوع »[1] في الحجاز ؟ . وبعبارة مختصرة ، هل كان للثورة برنامجها المحدد والواضح ، أم أنها قامت تحت ضغط المتغيرات المفاجئة وموجة التذمر التي عمّت الامصار نحو خلافة يزيد ؟ وللاجابة على هذه التساؤلات لا بدّ من البحث أولاً عن علاقة الثورة في (المدينة) بقرينتها في مكة واذا كانت إحداهما امتداداً للأخرى . . وبالتالي عن دور ابن الزبير في أحداث الاولى ؟ ويبدو أن الصلة بين الثورتين كانت أكثر جديّة مما هو سائد الاعتقاد ، بحيث أن تنسيقاً بحدود ما كان قائماً بين ابن الزبير وبين أهل (المدينة) ، على نحو يتعارض مع الاتجاه القائل باستقلالية كل منهما أو تجاهل احداهما للاخرى . فكلتاهما كانت رافداً لجبهة واحدة هي الحجاز ، كانت نواتها قد بدأت مع الحسين ثم اتسعت دائرتها بزعامة ابن الزبير ، الذي أصبح رجل المرحلة الاكثر بروزاً في ذلك الحين .

وكان من الطبيعي أن يصادف ابن الزبير تأييداً في (المدينة) التي ضمت نسبة غير قليلة من (المهاجرين) ، الذين لم تختلف أوضاعهم المعيشية كثيراً عن (الأنصار) ، بحيث شكلوا أو كادوا الفريق المسحوق في قريش . وبذلك وجدوا ضالتهم في ابن الزبير الذي طمح بدوره الى استعادة زعامة (المهاجرين) المفقودة . وهذا مخالف لطرح (فلهوزن) حول « الجبهة الارستقراطية » المعارضة ليزيد في الحجاز[2] ، حيث لا نملك في هذا المجال ما يوحي بأن أوضاع هؤلاء قد وصلت الى الحدّ الذي يجعل منهم « أرستقراطية » مميزة على غرار ما تحقق لهم في عهد عثمان . وإذا صحّ ذلك فمن المرجح أن يؤثر على موقفهم من الثورة التي تصبح أقل تسويغاً عندهم ، وهو عكس ما حدث حين شاركوا بنسبة عالية فيها الى جانب (الأنصار) . ومن الواضح أنه بعد سيطرة الأمويين على الحجاز ، سقطت امتيازات هذه الفئة التي حملت هذا الاسم ، وعاشت في أجواء المعاداة للسلطة الأموية المباشرة في (المدينة) .

وبالاضافة الى ذلك فثمة مؤشرات جعلت العلاقة أمراً واقعاً ، ان لم يكن حتمياً بين الطرفين ، بدا خلالها ابن الزبير محرّضاً على الثورة في (المدينة)[3] ، مؤلباً أهلها ضد يزيد . وربما كان واسطة الاتصال بينهما اخوه المنذر ، ولكن الثابت أن هذا الدور انيط بأحد كبار معاونيه من بني عديّ ، الذي كادت أن تكون له قيادة الثورة ، لولا اصرار (الانصار) ، على تزعّمها لاعتبارات خاصة بهم : « ثم دعا الناس الى اظهار خلعه

---

(1) البلاذري ، انساب ج 1 ص 321 .
(2) تاريخ الدولة العربية ص 159 .
(3) البلاذري ، انساب ج 1 ص 327 .

وجهاده - أي يزيد - وكتب الى أهل المدينة بذلك . . . وأخذ له البيعة . . عبد الله بن مطيع العدوي »[1] . ولكن ابن الزبير على ما يبدو أخفق في تزعم هذه الحركة ، في وقت كان يزال خارج دائرة المجابهة العسكرية مع الحكم الاموي ، وبالتالي كان محدود الاستقطاب على المستوى الحجازي . ولم يشأ (الانصار) التخليّ عن دورهم التاريخي مرة ثانية للمهاجرين ، خاصة وأنهم غالبية السكان فيها ، باعتراف يزيد أمام موفده اليهم النعمان ابن بشير[2] . على أن مشاركة ابن مطيع « الزبيري » في ثورة (المدينة) ، لا تعبّر بالضرورة عن وحدة الجبهة الحجازية ضد العدو الاموي المشترك . فقد قاتلت هذه الاخيرة دون دعم يستحق الاهتمام ، سواء من مكة أو المراكز الاخرى في الحجاز ، بحيث شكل ذلك احدى ثغراتها العديدة ، التي كان لا بدّ أن تدفع بها الى ذلك المصير . ولن يختلف الامر بالنسبة لمكة ، التي قاومت الامويين من خلال ظروف أفضل على جميع الصعد ، الا أنها فشلت بدورها في تحقيق الجبهة الحجازية المتماسكة حولها . فالمدينة بعد نكبة الحرّة لم تبال كثيراً بالحصارين (الحصين والحجاج) ، اللذين استهدفا مكة ، بحيث كانت ردة الفعل أقل بكثير من تلك التي شهدتها الاقاليم الاخرى خارج الحجاز كالكوفة أو البصرة على سبيل المثال .

على أن استقلالية ثورة المدينة لا تعكس صلابة الجبهة فيها ، التي كانت وليدة الجبهة الحجازية المتناقضة ، حيث امتلأت بصنوف الناس منذ تكوينها الاسلامي . ولعل قائمة « قتلى الحرّة » الذين ذكرهم (ابن خياط)[3] ، لا تدع مجالاً للشك بأن (المدينة) كانت لا تزال هي الاولى في الاستقطاب ، على نحو جعل نسبة سكانها القرشيين تفوق نسبتهم في مكة نفسها[4] . وهي بديهة أن تكون العاصمة مركز التجمع الرئيسي لهؤلاء ، خاصة وأن القيادة السياسية في الدولة كانت معقودة لهم . وهذا التكوين السكاني غير المتلاحم ، كان لا بدّ أن يشكّل ثغرة مهمة ثانية في ثورة المدينة حيث تجلى ذلك في اختلاف (الانصار) وقريش على الزعامة التي كانت لحين مزدوجة ، مما حدا بعبد الله بن عباس الى تحذير أهل (المدينة) من الانقسام « اميران ، هلك القوم »[5] . ولم تلبث هذه المخاوف أن ظهرت في سرعة انهيار المقاومة في (المدينة) وانسحاب قائد القرشيين (عبد الله بن مطيع) الى مكة[6] .

---

(1) البلاذري - انساب ج 1 ص 319

(2) « ان عدد الناس بالمدينة الأنصار » ، المصدر نفسه ج 1 ص 321 .

(3) تاريخ خليفة بن خياط ج 1 ص 293 - 315 .

(4) الامامة والسياسة ج 1 ص 202 .

(5) خليفة بن خياط ج 1 ص 290 .

(6) الامامة والسياسة ج 1 ص 202 . البلاذري ، انساب ج 1 ص 328 .

أما الثغرة الثالثة التي يشار اليها كعامل أساسي من عوامل فشل الثورة ، تآمر بني حارثة ضد اخوانهم في (المدينة)[1] ، الامر الذي أدى الى كشف مواقعهم وارتباك تحركاتهم . فقد فاجأ القائد الشامي الثوار من الداخل ، حيث « أكمن لهم كميناً مما يلي منازل بني حارثة »[2] ، الذين سمعوا «التكبير خلفهم في جوف المدينة وأقحم عليهم بنو حارثة أهل الشام »[3] . فكان أن خرق موقف هؤلاء صمود الجبهة الداخلية الذي راهن عليه الثوار من خلال الخندق الذي تحصنوا به في وجه الجيش الشامي . أما بنو حارثة فقد خرجوا سالمين بعد نكبة (المدينة) لقاء تواطئهم ، الذي دفع عنهم انتقام القائد المنتصر[4] . ولقد جاء « تآمر » بني حارثة وانسحاب ابن مطيع في أعقاب ذلك[5] ، ضربة قاصمة للانصار الذين أصبحوا هدفاً سهلاً للشاميين ، ووقع على عاتقهم العبء الرئيسي في المأساة التي حلت بالمدينة .

ومن خلال هذه المؤشرات ، فان ثورة (المدينة) لم تكن مؤهلة في نطاق امكاناتها المتواضعة ، لتحقيق انتصار ضد الجيش الاموى القوي والمنظم . ولعل الفرصة الممكنة التي كانت في متناولها وربما في ذهن قادتها ، هي مقاومة الحصار العسكري بالحدّ الاقصى من الصمود ، وصولاً الى دعم القوى المناهضة للامويين وتصعيد موجة الاستنكار ضد الخليفة ،الذي أحيط بالعزلة نتيجة اخفاقه في معالجة حركات المعارضة ، حيث أصبح لها الجمهور الواسع في أوساط المسلمين . وانطلاقاً من ذلك فان ثانية محاولات (الانصار) بعد السقيفة ، لاتخاذ دور قيادي ، قد باءت بالفشل الذريع ، الذي كان أكثر احباطاً لمعنوياتهم ، وأدى بالتالي الى أنهاء دور (المدينة) السياسي ، وتحجيم الانصار ، الذين لم تقم لهم قائمة بعد ذلك على حد تعبير الدكتور طه حسين[6] .

ولعل الفارق بين المحاولتين أن الاولى (السقيفة) كانت موجهة ضد (المهاجرين) ، بينما الثانية (الحرّة) استهدفت قريش ممثلة بالامويين وحلفائهم من قبائل الشام . وكانت المصلحة المشتركة والمعاناة المتشابهة الى حدٍّ ما ، قد جمعت بين (الانصار) و (المهاجرين) في جبهة واحدة ضد الخليفة الاموى،الذي أحدث مجيئه الى الحكم ضرراً

---

(1) الامامة والسياسة ج1 ص193 .
(2) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 318 .
(3) خليفة بن خياط ج 1 ص 291 .
(4) الامامة والسياسة ج 1 ص 195 .
(5) المصدر نفسه ج 1 ص 202 .
(6) في الادب الجاهلي ص 123 . راجع أيضاً الامامة والسياسة : « كان أهل المدينة أعزّ الناس وأهيبهم حتى كان الحرّة فاجترأ الناس عليهم فهانوا » ج 1 ص 201 . وكذلك فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 158 .

بمصالح الطرفين السياسية والاقتصادية . وقد تكون لزعامة ابن الزبير دورها في توحيد مشاعر (الانصار) و (المهاجرين) ضد خلافة يزيد ووضع شرعيتها موضع الطعن في الحجاز. ومن هذا المنطلق ، كان أقل عصبية إزاء (الانصار)[1] ، على نحو نستطيع اعتباره سابقة بعد عليٍّ في التعاطف معهم وابراز دورهم في تلك الظروف (تنازل حليفه ابن مطيع لعبد الله بن حنظلة الانصاري عن زعامة الثورة) .

وأخيراً فإن حركة (المدينة) تبقى خاضعة للسؤال التالي . . هل كانت للانصار خطة لاستلام السلطة ؟ فاذا كان ذلك قد دار في خلدهم ، فما هو موقف (المهاجرين) منها؟ فلعلها تجربة أخرى فاشلة للانصار ، اقتصر دورهم فيها على ايصال غيرهم الى ما يطمحون اليه . . فقد أوصلت (السقيفة) التي كانوا وراءها أبا بكر الى الخلافة . . أما الحرّة ، فقد مهّدت لابن الزبير « الطريق السهل » اليها .

---

(1) طه حسين ، في الأدب الجاهلي ص 125 .

ثورة ابن الزبير في مكة ـ المحاولة الثانية

« . . وكان يعتقد بجدوى تحقيق هذه المعادلة مرة
اخرى . . وذلك بإحياء التيار المعتدل في قريش ،
الذي يتوسط الأمويين وبني هاشم ، حيث ارتبط به
تألق الشخصية الحجازية الغابرة » .

اذا كانت (المدينة) في ثورتها على الحكم الاموي قد اعتمدت فعلياً على قواها الذاتية (الانصار ـ المهاجرون ـ قريش) ، فان ثورة ابن الزبير في مكة توجهت في الغالب الى القوى غير الحجازية ، حيث كان امتدادها الى الامصار ، أحد أهم عوامل الصمود والاستمرار لثورة اعتبرت حالة متميزة في تاريخ المعارضة الأموية . فقد اثبتت (المدينة) عبر موقعها الجغرافي الحيوي تفوّقها على مكة التي قامت شهرتها أساساً على شبكة علاقاتها « الايلافية » الواسعة . . حتى اذا زالت هذه الاسباب (انتقال محاور التجارة بصورة خاصة الى العراق) ، ظهر عجزها عن متابعة ذلك الدور القيادي ، لافتقادها الى القوة الذاتية الممكنة ، باستثناء ما وُصف به المكيون من ذكاء وخبرة ، كانتا السبيل الى استعادة نفوذهم ، خارج مكة ، سواء في (المدينة) أو في مراكز الفتوح . وانطوت منذ ذلك الوقت عاصمة الحجاز القديمة على ماضيها الساطع ، منكفئة على عزلتها الا من مواسم الحجّ ، نافذتها الوحيدة الى العالم الخارجي . ولم يكن هذا الامر مجهولاً لابن الزبير عند اعلان ثورته في مكة ، وذلك في سعيه الحثيث الى تعزيز مواقعه في الامصار ، لا سيا العراق الذي كان الاكثر قدرة على مواجهة الشام الاموية . ولعله اقتبس الفكرة نفسها التي راودت أباه الزبير قبل ربع قرن ونيف ، وذلك في التوجّه المبكر نحو هذا الاقليم ، عبر اثنين من أكفأ قيادات الثورة (مصعب بن الزبير وعبد الله بن مطيع) .

ويبدو أن عبد الله بن الزبير كان يطمح مع الخلافة الى استعادة دور « الحجاز الراشدي » ، الذي أفل نجمه بعد اغتيال عمر بن الخطاب . وكان يعتقد بجدوى تحقيق هذه المعادلة مرة أخرى ، على غرار ما قام به الخليفة الاسبق ، وذلك باحياء التيار المعتدل في قريش ، الذي يتوسط الامويين وبني هاشم ، حيث ارتبط به تألق الشخصية الحجازية

الغابرة . على أن هذا النهج التوفيقي الذي تمسك به ابن الزبير حتى آخر أيامه ، كان أحد اخطائه الجسيمة التي قادته الى الفشل . ذلك أن أية محاولة لا تتفاعل مع المعطيات المتزامنة معها ، تحكم على نفسها بعدم الواقعية وبتجاوز الوقت لها . ولعل العراق كان الخيار الوحيد كمقر ملائم لهذه الثورة ، خاصة بعد السيطرة على الكوفة ، إثر مرحلة من الاستنفاذ للقوتين الاموية والشيعية التي خرج منها ابن الزبير منتصراً بأقل قدر من الجهد (هزيمة التوّابين في عين الوردة والجيش الاموى عند الخازر والمختار في حروراء)[1] . ولكنه تردد في حسم هذه المسألة ، في وقت أصبح فيه محطّ آمال العراقيين في اسقاط الحكم الاموى . وكان الدافع الى هذا التردد اعتبارين على الارجح : الاول هو التعصب للحجاز وايمانه باستعادة دوره السابق ، انطلاقاًمن التأييد الواسع الذي حظي به ، كواحد من أبرز ابناء الصحابة « المهاجرين » . والثاني تخوّفه من موقف العراقيين وتشكيكه في استمرار ولائهم له ، حيث كانت تجربة الحسين غير مشجعة في الاعتماد عليهم . وقد نُسب اليه بعد مقتل هذا الاخير ما يؤكد هذه الشكوك ، وذلك في حملته على العراقيين الذين وصفهم بأنهم « غدر فجر الا قليلاً ، وان أهل الكوفة شر أهل العراق »[2] . ولذلك تمسك ابن الزبير بمكة انطلاقاً مما تمثله زعيمة الحجاز السابقة ، من تأثير على المعارضة الحجازية ، لا سيما تيّار (المهاجرين) بعد فشل حركة (المدينة) ، فضلاً عن الحركات السابقة التي قامت في العراق ولقيت المصير نفسه (حركة البصرة ضد عليّ وحركة الكوفة ضد يزيد) . وكانت مكة لا تزال بعد مضي نصف قرن على (السقيفة) ، فاقدة دورها السياسي الذي انتقل مع ابنائها الى (المدينة) فدمشق . وهكذا فان محاولة ابن الزبير لم تهدف الى استعادة الاعتبار لتيّار (المهاجرين) فقط ، ولكن لمدينتهم التي فقدت نفوذها القديم وتلاشى موقعها السياسي في ظلّ الاسلام ، بعدما أفرغت من الجند وأصحاب الطموح وبقية القوى المؤثرة فيها .

ويبدو لنا عبد الله بن الزبير من خلال تلك الحقبة الاسلامية المبكرة ، شخصية متميزة تنطوي على كثير من الذكاء والطموح والتجربة ، فضلاً عن تربية وثيقة العلاقة بالسلطة ، الأمر الذي كان له تأثير واضح فيما بعد على مفهومه السياسي والاجتماعي. وبعبارة أخرى فان تحدّره من بيت ميسور[3] كانت الخلافة أحد همومه الاولى ، لم يترك في نفسه من المعاناة ما يجعله في موقع التعبير عن الفئات المقهورة والتجسيد لآمالها في التغيير المنشود . فقد ولد ابن الزبير في (المدينة) في العام الثاني الهجرى ، حيث امتاز بأنه « أول

---

(1) تاريخ الطبرى ج 7 ص 150 ، 151 . ابراهيم . بيضون ، التوّابون157-181
(2) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 98 .
(3) ابن سعد ، الطبقات ج 3 ص 103 ، 108 .

مولود من المهاجرين »(1) . وكونه أكبر اخوانه(2) سناً ، اتيحت له المشاركة مع أبيه في العديد من المهمات البارزة ، لا سيما ذات الطابع العسكري وفي طليعتها حروب الشام الواقعة في أحداث العام الهجرى الرابع عشر . ولعل حداثة سنه آنذاك قد لا تسمح له القيام بهذا الدور وهو لم يتجاوز بعد الثانية عشر(3) ، الامر الذي يتعارض مع التقليد الحربي المتبع في ذلك الوقت ، الذي يشترط على المقاتل اتمام الخامسة عشرة من عمره(4) . وقد تكون مشاركته أشد احتمالاً في حملة مصر ، التي كان الزبير من قادتها البارزين(5) . على أن أكثر ادواره العسكرية المبكرة شهرة ، كانت على الجبهة الافريقية ، حيث اشترك مع آخرين من أبناء الصحابة في حملة عبد الله بن سعد ، والي عثمان على مصر(6) . كما أسهم في حملة معاوية بن خديج (في عهد معاوية) ، وقام بهجوم جرىء على معسكر البيزنطيين (قرب سوسة) ، كان السبب المباشر في انتصار العرب المسلمين(7) ، فضلاً عن اشتراكه في حملة يزيد بن معاوية التي استهدفت القسطنطينية (49 هـ) . وبذلك يكون ابن الزبير ، قد أسهم في معظم حملات العهد الراشدى وجانب من النشاط العسكري في عهد معاوية ، لا سيما في النصف الأول من خلافته . وتتجلى شخصيته القتالية في موقفه الصلب من أبيه الزبير في معركة الجمل(8) محرّضاً اياه على الصمود والاستمرار في الحرب : « إنها لطوال حداد يحملها فتية انجاد »(9) . وقد اكتسب بفضل شجاعته هذه ، شخصية متميزة(10) ، طغى الجانب العسكري فيها على الجانب السياسي ، الذي بدا مفتقراً الى بعد النظر وبراعة المناورة .

كانت معركة الجمل المحطة الاولى المهمة في طموح عبد الله بن الزبير الى السلطة ، حيث برز آنذاك شخصية قوية ومتوازنة بين طرفي التحالف المتنافسين (طلحة والزبير) ، الى درجة ان عائشة التي كان مقرّباً اليها ، حسمت لمصلحته امامة الصلاة(11) التي اختلفا

---

(1) ابن خياط ج 1 ص 25 .
(2) ابن سعد ، الطبقات ج 30 ص 100
(3) ولد بعد عشرين شهراً من الهجرة ، راجع تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 211 .
(4) ابن هشام ج 3 70 ، فتوح ص 215 .
الخربوطلي ، عبد الله بن الزبير ص 14
(5) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب والاندلس ص 246 .
(6) ابن عذارى ، البيان المغرب ج 1 ص 16 -17 . بيضون ، الدولة العربية في اسبانيا ص 28 .
(7) تاريخ الطبرى ج 6 ص 30 .
(8) الخربوطلي ، عبد الله بن الزبير ص 45 .
(9) الغلابي ، وقعة الجمل ص 39 .
(10) وصف السيوطي ابن الزبير بأنه « فارس قريش في زمانه » ص 212 .
(11) تاريخ الطبرى ج 5 ص169 ، الخربوطلي ، عبد الله بن الزبير ص168

عليها وكادت تؤدي بالجبهة المتحالفة الى الانقسام . ورجع ابن الزبير بعد الهزيمة الى (المدينة) مع أسرى « الجمل » ، وقد حمل جراحه التي أصيب بها مدافعاً عن خالته[1] ، ليصبح من رموز (المهاجرين) الذين فقدوا نفوذهم السياسي وانكفأوا على هامش السلطة منذ الحرب الاهلية في (صفين) . ولان مقتل عثمان مثّل في جانب أساسي منه ، هجمة الامصار على الحجاز ، بما رافقها من حقد الجند وقادتهم على زعمائه ، سواء داخل السلطة أم خارجها ، الذين أصابوا منزلة عالية من الثراء ، فان ابن الزبير مثّل بدوره من هذا المنطلق تيّار (المهاجرين) المهزوم وطمح الى استعادة دور الحجاز السياسي الذي انتزعته الامصار . وفي ضوء هذا الموقف ، فان ثمة تلازما بين طموحه وبين اقليميته التي ظهرت في دفاعه عن عثمان ابّان حصاره ، وفي استبساله في حرب الجمل التي مهّدت لانتقال مركز الخلافة الى العراق . . وأخيراً في اصراره على اتخاذ مكة عاصمة له ، بما يعنيه ذلك من تصلب نحو هذا الاتجاه الذي تجسده زعيمة الحجاز السابقة .

ومن البديهي أن يكون لهذا الموقف صداه لدى الحجازيين ، الذين التفوا حول ابن الزبير وأظهروا حماسة شديدة له : « فقد بايعه أهل مكة على القتال وأتاه فلّ أهل الحرّة فصار في بشر كثير »[2] ويبدو أن فئة من المدينة فقط ، ممن اتيح لها الافلات من قبضة مسلم ، قد التحقت بابن الزبير ، بينما الاكثرية التزمت الصمت القهري بعد المحنة التي ألمّت بها . وعلى الرغم من تحفظ بعض زعمائها من بني هاشم وآخرين من أبناء الصحابة[3] ، فان أهل (المدينة) لا سيما (الانصار) ، قد وضعوا آمالهم في ابن الزبير ، كسبيل الى تحقيق انتقامهم من الامويين[4] . وهكذا فان مضمون الصراع السياسي بين يزيد وابن الزبير ، انما هو في الواقع صراع الحجاز والشام على النفوذ ومحاولة كل من الاقليمين تكتيل جهوده وتدعيم حقه الشرعي في الخلافة . وكانت المواجهة المسلحة بينهما ، تكريساً حتمياً لهذه النزعة الاقليمية التي رافقت تلك الحرب ، حيث قام جيش مسلم بتشكيلته الشامية بمهمة القضاء على ثورة الحجاز واسكات صوت المعارضة في هذا الاقليم بكل ما أوتي من التطرف والعنف .

ويبدو أن مسلماً بعد اخماد ثورة (المدينة) ، لم يشأ اعفاء سكانها الامويين من مسؤولية أخطائهم التي أسهمت في انهيار الموقف فيها ومن ثم فشلهم في الدفاع عن

---

(1) المصدر نفسه ج 5 ص 217 .
(2) البلاذري ، انساب ج 1 ص 338 .
(3) المصدر نفسه ج 1 ص 352
(4) VESELY, Al- Ansar, P. 49.

الخلافة . وكان قد نسب اليه ما يشير الى استيائه منهم ، عندما اختاره يزيد قائداً لتلك المهمة : « فما استطاعوا أن يقاتلوا ساعة من نهار . . . ليس هؤلاء بأهل أن ينصروا حتى يجهدوا انفسهم في جهاد عدوّهم وعزّ سلطانهم »(1) . فكان ذلك سبباً في ابعادهم عن ادارة (المدينة) ، لاول مرة منذ انتقال الخلافة الى البيت الاموي ، عندما اختار والياً مؤقتاً لها ، روح بن زنباع الجذامي ، أحد زعماء الشام ، الذي سيكون له دور بارز في العهد المرواني(2) . ولكن مسلماً الذي بدا من خلال سلوكه في الحجاز ، أنه يتمتع بصلاحيات غير محدودة من الخليفة ، ما لبث أن توفي(3) بعد قليل من مغادرته (المدينة) لاستكمال الحلقة الاساسية من مهمته في مكة . فانتقلت قيادة الجيش الشامي ، ربما حسب وصية مسبقة الى معاونه الحصين بن نمير السكوني(4) ، الذي تردد اسمه لاحقاً في مهمات عديدة مماثلة تحت لواء الحكم الاموي ، كان آخرها تلك التي أودت بحياته مع عبيد الله بن زياد في معركة نهر الخازر أمام جيش المختار الثقفي (67 هـ) زعيم الكوفة في ذلك الحين(5) .

ولقد واجه ابن الزبير تقدم الجيش الشامي ، باعلان «تعبئة عامة» في مكة والدعوة الى بيعته ، كبادرة على الاستمرار في تحدّي الخليفة الاموي ، ذلك الموقف الذي ألهب حماسة الحجازيين وصعّد تأييدهم للزعيم الحجازي . ومن المفيد التوقف عند تشكيلة هذه الجبهة الزبيرية في مكة والقوة المؤثرة فيها على الصعيد العسكري . فثمة تحالف فرضه الامر الواقع ، قد وصفه (الطبري) بأنه ضم « أهل الحجاز . . وكل أهل المدينة »(6) . وكلاهما تعبير تعوزه الدقة ، باعتبار أن هذه الاخيرة والقبائل المحيطة بها ، كانتا في ظروف لا تسمح بالتحرك في أعقاب محنة (الحرّة)(7) باستثناء الذين قدر لهم النجاة والالتحاق بمكة . وكذلك ابن الاثير في وصفه لهؤلاء بـ « المهزومين من أهل المدينة »(8) . هذا بالاضافة الى عدد آخر من الذين انضموا الى المكيين من خارج الحجاز ، كالخوارج من

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 6 . وردت في الكامل لابن الاثير : « ليس هؤلاء بأهل أن ينصروا ، فانهم الاذلاء » ج 4 ص 112 .

(2) البلاذري ، انساب ج 1 ص 337 .

(3) توفي مسلم بن عقبة في مكان يسمى « المشلل » على مقربة من (المدينة) في اوائل 64 هـ . تاريخ الطبري ج 7 ص 14 . البلاذري ، انساب ج 1 ص 337 .

(4) البلاذري ، انساب ج 1 ص 337 .

(5) تاريخ الطبري ج 7 ص 144 .

(6) تاريخ الطبري ج 7 ص 14 .

(7) البلاذري ، انساب ج 1 ص 339

(8) الكامل ج 4 ص 123 .

الفرقة النجدية[1] والمختار الثقفي[2] ، الذي كان منفياً من الكوفة ، ووجد في ابن الزبير حليفاً مرحلياً ضد العدو الاموي المشترك . وكان ثمة مموّل لهذه الجبهة وهو زعيم قرشي من مكة (المسوّر بن مخرمة)[3] ، الذي « أعان ابن الزبير بمواليه وسلاح كثير » حسب تعبير البلاذري[4] .

أما الموقف الهاشمي فيبدو أنه كان على هامش التحرك الثوري الذي شهده الحجاز في مطلع خلافة يزيد بن معاوية . فاذا ما استثنينا الدور الثانوي الذي شغله بعض عناصرهم في (الحرّة) ، فان معارضة بني هاشم كانت بصورة عامة خارج نطاق المجابهة الفعلية مع الحكم الاموي في هذا الاقليم ، حيث أصبح العراق مركز النفوذ الاول ومحور الزعامة الهاشمية الرئيسي ، متكرّساً ذلك مع ثورة الحسين وانعكاساتها بعد مقتله على الكوفة . ومن جهته فقد اخفق ابن الزبير في استقطاب الهاشميين ، شأن بقية ابناء الصحابة ، الذين لم يتعاطفوا مع حركته ، مما شكّل أحد اخطائه العديدة التي افقدته الدعم الشعبي الواسع المرتبط بهم . وقد بلغ من التأثير المعنوي لهؤلاء على حركات المعارضة ، أن ثمة مؤرخاً معاصراً وجد بين أسباب الانهيار السريع لثورة (المدينة) « أنه لم يتزعمها أحد من بني هاشم الذين لزموا بيوتهم ، أو أحد من قادة العرب المعروفين »[5] ـ ولعله المقصود هنا أبناء الصحابة .

وهكذا فان المعارضة الهاشمية ، كانت معارضة لابن الزبير في الوقت نفسه ، ولكنها تظاهرت بالحياد في ذلك الصراع بينه وبين الامويين . ولعل الحافز الى اتخاذ هذا الموقف أن قوة بني هاشم السياسية في الحجاز ، خرجت مدمّرة بعد مقتل زعيمها مع أبنائه واخوانه في كربلاء . . وما تبقى منهم كان لا يزال تحت وطأة هذه الحادثة المأساوية أو في صدد الترقب للاوضاع المستجدة والتطورات السريعة . ومن ناحية أخرى فان هؤلاء وجدوا في حركة ابن الزبير ، واعلانه الخلافة لنفسه ، اعتداء على « حقهم » فيها ومنافسة لهم بصورة مباشرة . ولا يلبث الموقف الهاشمي أن يصبح أكثر بلورة ، حيث تراوح بين الرفض والاعتكاف في الطائف ، تلك المدينة التي عرفت بولائها الاموي التقليدي ، كدلالة على عدم التعاطف مع ابن الزبير . وخلافاً لذلك فان هذا الموقف جعل الهاشميين ادنى مسافة الى الشام ، التي سارع خليفتها الى اظهار تودده نحوهم . وقد تجلى ذلك في

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 14 .

(2) البلاذري ، انساب ج 1 ص 140 .

(3) المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة . تاريخ الطبري ج 7 ص 14 .

(4) الانساب ج 1 ص 340 .

(5) ماجد ، التاريخ السياسي للدولة العربية ج 1 ص 88 .

« كتاب الشكر » الذي أرسله يزيد لعبد الله بن عباس ، فيما رواه اليعقوبي « فقد بلغني أن الملحد ابن الزبير دعاك الى بيعته وعرض عليك الدخول في طاعته لتكون على الباطل ظهيراً وفي المآثم شريكاً ، وانك امتنعت عليه واعتصمت ببيعتنا وفاء منك لنا وطاعة لله فيما عرّفك من حقّنا . . . فاني ما انسى من الاشياء ، فلست بناس برّك وحسن جزائك »(1) . ولكن الموقف الهاشمي كان لا يزال بعيداً عن الالتزام بقاعدة « العدو المشترك » ، التي حاول يزيد النفاذ منها الى الهاشميين لتسوية العلاقة معهم . فقد خيّب ابن عباس آماله ، بالتصدي لهذا التودد ، في وقت لا زالت فيه كربلاء ، جرحاً نازفاً في قلوبهم : « . . . وسألتني أن أحث الناس عليك واخذلهم عن ابن الزبير . . . لا تحسبني ، لا ابا لك ، نسيت قتلك حسينا وفتيان بني عبد المطلب »(2) .

والواقع أن الطائف كانت رغم نزعتها الاموية ، قد تعرضت لتعديل في تكوينها السكاني ، حيث شهدت ، على غرار مكة ، نزوحاً كبيراً نحو الامصار ، خاصة في المرحلة التأسيسية من خلافة معاوية ، الذي أفرغ للثقفيين مكانة بارزة في ادارته . وفي ضوء هذا الموقف ، فان الفرز الحجازي الذي تبلور في ذلك الحين ، كان له انعكاسه على الثقفيين الذين توزّعوا بين فئة محظية ، اتخذت مواقعها في العراق والشام ، واخرى متوسطة الحال لم تغادر الطائف حيث عاشت بين الحياد والمعارضة ، التي كان يمثلها المختار بن أبي عبيد الثقفي . ولذلك تصبح هذه المدينة مركز تجمع المعارضة الهاشمية بزعامة ابن عباس(3) ، بعد ان اتخذت مكة لفترة خلت هذا الدور التقليدي . وكان زعماؤها هدف حملة شديدة من جانب ابن الزبير ، لحملهم على الرضوخ له والاعتراف بخلافته . ويبدو أن عبد الله بن عباس كان أول الملتحقين بالطائف(4) ، فيما الزعيم القوي الآخر (محمد بن الحنفية) ، بقي في مكة متحدياً ابن الزبير ورافضاً بيعته . وحسب رواية المسعودي ، فان هذا الاخير قد « عمد الى من بمكة من بني هاشم ، فحصرهم في الشعب وجمع لهم حطباً عظيماً لو وقعت فيه شرارة من نار لم يسلم من الموت أحد ، وفي القوم محمد بن الحنفية »(5) .

ولعل هذه الرواية تبيّن لنا الدور الذي احتله ابن الحنفية بعد غياب الحسين ، بحيث شكّل منافسة جديّة لابن الزبير الذي وجد في موقع الزعيم الهاشمي خطراً كبيراً على

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 247 .
(2) المصدر نفسه ج 2 ص 248 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 127- 128 .
(3) المسعودي ، مروج ج 3 ص 76 .
(4) الامامة والسياسة ج 2 ص 11 .
(5) مروج ج 3 ص 76 .

نفوذه في مكة . ويبدو أن هذا التحدّي قد جرّ عليه الاضطهاد والتعذيب فضلاً عن السجن[1] ، الى درجة دفعت قريبه (ابن عباس) للتدخل وحمله على التخفيف من حدة خصومته لابن الزبير « اني لآمنه عليك فبايعه »[2] . ولكن ابن الحنفية رفض الاستجابة لذلك ، وقيل أنه غادر مكة تحت ستار الظلام الى العقبة[3] ، مبتعداً عن ملاحقة ابن الزبير . ويشير البلاذري الى أن هذه السياسة نحو بني هاشم ، كانت سبباً في تأليب الشيعة في الكوفة ضد الزعيم الحجازي ، حيث أوفدت اليه رسولاً[4] للاحتجاج على حبس ابن الحنفية ، كما كان ذلك سبباً على الارجح في خلافه مع المختار الثقفي وانفصال هذا الاخير عنه .

وإذا ما انتقلنا الى مناقشة موقف ابناء الصحابة من غير الهاشميين ، فان ابرزهم آنذاك ، كان عبد الله بن عمر ، الذي التزم بالموقف التقليدي في معارضته للسلطة ، ولم يتجاوز معه النقد أو المجابهة السلمية . وكان يحدوه الى هذا الاعتدال ربما الزهد الشخصي في الخلافة ، بلجوئه الدائم الى الانحناء أمام العاصفة ، مؤثراً اختيار الحلول الوفاقية على الثورة والعنف . على أن ذلك لم يحل دون استمرار ابن عمر طرفاً أساسياً في المعادلة الحجازية ، بحيث أن أحداً لم يستطع تجاهل دوره في هذا السبيل[5] . ولا ريب أنه التقى مع الهاشميين في المعارضة المبدئية ، لان حركة ابن الزبير لم تكن برأيه البديل المطلوب للحكم الاموي ، بدليل افتقارها الى الحد الادنى من التوجّه الاصلاحي الذي تفرضه تلك المرحلة[6] . ومن هذا المنطلق فانه يجد في ابن الزبير مجرد مباع الى الحكم ، متحكّمة فيه نزعته السلطوية على ما عداها . وهذا ما يعكسه موقف ابن عمر المنسوب اليه في رواية (البياسي) عندما وسّط ابن الزبير زوجة الاخير[7] لحمله على البيعة له ، فيصرّح بأنه ـ أي ابن الزبير ـ لا يطلب سوى الخلافة[8] .

وهكذا فان موقف المعارضة الحجازية بزعمائها الثلاثة الكبار عبد الله بن عباس ، محمد بن الحنفية (هاشم) ، عبد الله بن عمر (عديّ) ، الذين مثلوا القوة الرئيسية في

---

(1) البلاذري ، انساب ج 1 ص 316 .
(2) المسعودي ، مروج ج 3 ص 77 .
(3) المكان نفسه .
(4) أبو عبد الله الجدلي . انساب ج 1 ص 317
(5) البياسي ، الاعلام بالحروب الواقعة في صدر الاسلام . مخطوطة ورقة32 . دار الكتب المصرية رقم399 تاريخ
(6) البياسي ، الاعلام ورقة 32 .
(7)صفية بنت أبي عبيد وهي أخت المختار الثقفي .
(8) أما رأيت بغلات معاوية التي كان يحجّ عليها الشهباء ، فان ابن الزبير ما يريد غيرهن . الاعلام ورقة 32 .

تيّار (المهاجرين) ، لم يكن متعاطفاً مع ابن الزبير ، الذي بدا معزولاً منذ وقت مبكر في مكة ، بعد أن فشل في استقطاب هذا التيار وتبني قضيته في استرداد حقه في الخلافة من الامويين . فكان لابتعاد هؤلاء عن مكة ، تأثير كبير على حركة ابن الزبير ، التي فقدت بغيابهم أحد أبرز مسوّغاتها في الحرب ضد يزيد ، نتيجة حياد ابناء الصحابة الذي ساوى بين الطرفين المتنافسين : الاموي والزبيري . ولقد حاولت دمشق استغلال هذه الثغرة ، عبر اتصالاتها بالمعارضة الهاشمية في الطائف على النحو الذي سبق أن أشرنا اليه .

الحصار الأموي الاول لمكة

لم يأخذ الزحف الاموي على مكة طابعه الجدي لدى جماعة ابن الزبير في بادىء الامر . فعلى الرغم من الضربة التي نزلت بـ (المدينة) ، فان هؤلاء لم يتوقعوا[1] على الارجح تكرار المحنة نفسها في مكة ، التي انفردت بحصانة خاصة ، استمدتها من الكعبة ودورها في التكوين التاريخي لهذه المدينة قبل الاسلام وبعده . واذا كان هنالك تسويغ ما لاستباحة (المدينة) التي كانت لها خلفيتها الثأرية برأي بعض الكتّاب والمؤرخين[2] ، فقد لا يكون الامر كذلك بالنسبة لمكة . وكان طه حسين في طليعة الذين تناولوا « الحرة » من خلال هذا المفهوم عندما انتقمت قريش ـ ممثلة بيزيد ـ « من الذين انتصروا عليها في بدر »[3] . وكذلك المؤرخ الالماني Vesely الذي اعتبر هذه الحادثة « ذروة العداء بين الانصار وبني أمية »[4] . أما بشأن مكة فقد اختلف الامر الى حد ما ، حيث افترض أصحاب هذا الاتجاه من « العائذين »[5] بالكعبة مع ابن الزبير ، أن مهمة الجند الشامي لن تتجاوز حدود الضغط على هذا الاخير لحمله على الاستسلام . بالاضافة الى ذلك فان الخليفة الاموي برأيهم لم يعد في موقع يشجعه على الاستمرار في خطّه الهجومي ضد المعارضة الحجازية التي تمحورت في المدينة القرشية العريقة ، ومن ثم المغامرة بالقليل المتبقي من رصيده الاسلامي بعد كربلاء والحرّة . ولكن الذين راقبوا الامور بصورة أكثر واقعية ، لم يخالجهم الشك بأن السلطة الاموية بزعامة يزيد ومعاونيه المتطرفين[6] ، لن تتورع عن القيام بأية محاولة جديدة ، مهما بلغت من الشراسة ، متذرعة بالدفاع عن نفسها من الاخطار العديدة التي حاصرتها من مختلف الجهات .

ولذلك جاء تقدم الحصين بن نمير ـ قائد الشاميين بعد مسلم ـ نحو مكة ، تنفيذاً

---

(1) Muir, the caliphate, P. 331

(2) البلاذري ، انساب ج 1 ص 323 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 112 . ماجد ، التاريخ السياسي ج 2 ص 88 .

(3) في الادب الجاهلي ص 123.

(4) Vesely, Al- Ansar, P. 45

(5) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 124 .

(6) من أمثال عمرو بن سعيد بن العاص ، عبيد الله بن زياد ، مسلم بن عقبة ، الحصين بن نمير

لخطة تمّ اقرارها في عاصمة الخلافة ، حيث كانت حركة ابن الزبير هاجسها الرئيسي ومصدر قلقها الجدّي . وتشير رواية (المدائني) الى اتخاذ القائد الشامي معسكره عند « بئر ميمون »[1] بجوار مكة ، تمهيداً لاحكام الحصار[2] حولها . وقابل ذلك تعبئة عامة داخل المدينة التي دافعت بشراسة لصد الهجوم الشامي[3] . ومن هنا كانت بداية الحصار شاقة ومضنية بالنسبة للقائد الجديد (الحصين) ، حسب قول (لامنس)[4] . فقد استطاع ابن الزبير تعزيز أوضاعه العسكرية ، بعد استنفار خصوم الامويين ، تحت شعار الدعوة لحماية « البيت »[5] ، التي كان لها صداها المؤثر على عدد من القوى والشخصيات الحليفة ، حيث كان للخوارج ، كما للمختار الثقفي دور بارز في التصدّي لمحاولات الحصين والحؤول دون دخوله الى مكة[6] . وكانت مهمة الدفاع عن الكعبة قد اسندت الى مصعب بن الزبير ، بعد « تصفيحها » بألواح من الساج[7] وتدعيمها بالخشب و « تجليلها بالجلود لترد عنها »[8] . ويبدو أن الحصين شعر بأهمية هذه القوة الدفاعية ، فحاذر القيام بهجوم مباشر عليها ، مستعيضاً عنه بقذائف المنجنيق التي كان للكعبة نصيب وافر منها ، وذلك لاحباط معنويات المقاتلين ودفعهم الى الاستسلام . ولا شك أنه كان تواقاً الى انجاز عمل يستأثر برضى الخليفة ، على نحو ما قام به القائد السابق في (المدينة) . وفي المقابل كان ابن الزبير يحاول نقل المعركة بحدود ما الى معسكر الشاميين لاشعار القائد الاموى بصلابة جبهته من جهة ، ورفع معنويات أصحابه من جهة ثانية ، تاركاً القيادة داخل المدينة لاخيه مصعب . ولكن هذه المحاولة أصيبت بالفشل وأسفرت عن مقتل عدد من القيادات القرشية بينهم المسور بن مخرمة ، ممول الحركة الزبيرية[9] . كما أسفرت عن تشديد قبضة الحصار على مكة واقتراب الشاميين منها[10] .

بيد أنه من العسير معرفة التقدم الذي حققه الحصين في هذا المجال ، واذا كان جنوده قد استطاعوا التوغل الى الداخل ، على النحو الذي ذكره (لامنس) بأن « معارك دامية جرت في أحياء مكة »[11] ، حيث لم تشر أية رواية الى هذه الواقعة . ولعل ما ورد في

---

(1) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 339 .

(2) بدأ الحصار في الرابع من محرّم (64 هـ) ، حسب رواية الواقدى . الطبرى ج 7 ص 15 ، ابن الاثير ج 4 ص 123A1 .

(3) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 343 .

(4) LAMMENS, Le califat de Yazid Ier P. 265

(5) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 124 .

(6) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 343 .

(7) الامامة والسياسة ج 2 ص13 .

(8) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 343 .

(9) ابن الاثير ج 4 ص 124 .

(10) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 343 - 344 .

(11) MUIR, The caliphate, P. 331 - LAMMENS, Le califat de Yazid IerP. 265

اطار الاشتباك المسلح بين الطرفين ، اقتصر على محاولة ابن الزبير الفاشلة ومعه اخوه المنذر الذي قتل فيها[1] ، الى جانب اثنين من اخوانه وعدد آخر من البيت الزبيرى[2] ، وهي تتوافق بنتائجها مع تلك التي أشار (لامنس) الى حدوثها في داخل مكة . وهكذا فان المرجح أن القائد الشامي اكتفى في قتاله مع ابن الزبير ، بتشديد الحصار عليه ، متفادياً ما استطاع الدخول الى مكة التي تعزز دفاعها بصورة مضطردة في ذلك الوقت[3] . ومن ناحية أخرى فان أية محاولة هجومية لا بد أن تتمخض عن عدد غير قليل من القتلى ، ربما يفوق خسائر المدافعين من وجهة النظر العسكرية . وهذا لم تشهده جبهة الشاميين ، حيث لم تذكر رواية ما ، أسماء الذين سقطوا فيها ، باستثناء الجراح التي أصابت أحد قوادها (عبد الله بن مسعدة الفزارى)[4] ، في معركة الترامي البعيد بين الطرفين .

وكان أبرز ما في الحصار ، قذف الكعبة بالمنجنيق الذي عكس دوياً في أقطار الخلافة الاموية ، حيث اعتبر أكثر ممارسات الجيش الشامي انتهاكاً واستباحة ، بصورة جعلت هذا التصرف متفوقاً في جرأته على موقف عبيد الله بن زياد ازاء الحسين ومسلم بن عقبة ازاء أهل (المدينة) . وكانت هذه الحادثة (قذف الكعبة واحراقها) ، بداية النهاية الحقيقية ليزيد ، الذي لم يعد قادرا ، فيما لو أتيح له البقاء في منصبه ، على اقناع الرأي العام بشرعية سلطته ، بعد أن أصبحت موضع الطعن اثر ذلك التحدى الصارخ للرموز الاسلامية (مكة ، المدينة ، حفيد النبي) . وقد نتساءل من خلال هذه المعطيات ، اذا كانت وفاة يزيد المفاجئة أمراً طبيعياً في ذلك الوقت أو أن لها علاقة بالاخطاء الجسيمة التي ارتكبها ، وأصبحت حائلاً دون استمراره في السلطة بعد ان فقد بسببها ثقة المسلمين ؟ ومن المنطلق نفسه يصح التساؤل عن دور ما لابن الزبير في التطورات التي كانت تجرى داخل أسوار البلاط الاموى في دمشق ؟ كما يصح البحث عن دور الضحاك بن قيس ، أقوى شخصيات الشام بعد الخليفة ، الذي تحول فجأة نحو ابن الزبير ، متأثراً بنقمته على يزيد الذي سار في ركاب أخواله الكلبيين وخضع لهم[5] ؟ . ويبدو أن الضحّاك ، نتيجة لذلك ، كان على اتصال مسبق بابن الزبير ويقوم بالدعوة له بصورة سريّة[6] ، بحيث ما

---

(1) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 124 .

(2) البلاذرى ، انساب ج 1 ص343

(3) يشير البلاذرى في رواية للمدائني ، انه بين الذين دافعوا عن مكة جماعة الحبشة أرسلهم النجاشي بلغ عددهم مائتي رجل قاتلوا تحت لواء مصعب . فلعل هؤلاء من بقايا المسلمين المهاجرين الى الحبشة في أيام النبي ، أو أنهم يشكلون احدى الجاليات التجارية فيها . الانساب ج 1 ص 343 ، 351 .

(4) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 342 .
LAMMENS, Le califat de Yazid Ier, P. 265

(5) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 147

(6) المسعودى ، مروج ج 3 ص 83 . فلهوزن ، الدولة العربية ص 108 .

كادت تعلن وفاة يزيد حتى كانت الامور تسير وفق مصلحة الزعيم الحجازي ، بفضل جهود الضحاك واتصالاته الدائبة مع زعماء الشام والعراق ، فضلاً عن مصر التي كان أول ولاتها في العهد الزبيري أحد أقارب الضحاك (عبد الرحمن بن جحدم الفهري)[1] .

ولعل حملة الحقد على يزيد بلغت أشدها مع احتراق الكعبة ، التي اشتعلت فيها النار اثناء قذفها بالمنجنيق الشامي . فاستُغلت هذه الحادثة ببراعة لمصلحة « العائذ » فيها ابن الزبير ، بينما الخليفة الاموي يعيش أيامه الاخيرة[2] . واذا كان أي دليل لا يثبت مسؤولية الزعيم الحجازي أوقائده في هذه المسألة ، فانه بات من المؤكد أن النظام في دمشق ، كي يضمن لنفسه الاستمرار ، لم يعد أمامه سوى تحديد ذلك المسؤول ومن ثمّ التضحية به ، سواء كان وحده صاحب القرار أم شاركه الاخرون به . على أن حريق الكعبة ، استناداً الى معظم الروايات ، وان تزامن مع الحصار وقذائف المنجنيق ، فقد رجّح بانه عمل داخلي . الا أنه من الصعب تحديد اسبابه ، اذا كان مجرد صدفة أم عملية مفتلعة للتأثير على مشاعر المسلمين وخطف انظارهم نحو مكة . فكلاهما جاء في مصلحة ابن الزبير ودعم قضيته ، التي ازداد التعاطف معها نتيجة لذلك . وكان أكثر ما رُوي شيوعاً في هذا السبيل ، ما جاء في « اخبار مكة » للازرقي ، من أن جماعة من أصحاب ابن الزبير كانوا يوقدون النار حين « طارت (شررة) فاحترقت ثياب الكعبة ، وكان ذلك من قدر الله »[3] . ثم يتابع في مكان آخر « . . وكان يوم ريح فطارت (شررة) فاحترقت الكعبة حتى صارت الى الخشب »[4] . وفي « تاريخ » الطبري رواية مشابهة لها « فأقبلت (شررة) هبت بها الريح فاحترقت ثياب الكعبة واحترق خشب البيت »[5] . وفي « انساب » البلاذري وحمل بعض أصحاب ابن الزبير ناراً ، فأطارتها الريح فاحترق ما جعل حول الكعبة ليقيها واحترقت استارها وتصدّعت »[6] . وأما توقيت الحادثة فقد تمّ في منتصف الخريف أو حواليه من عام 683 م[7] ، مما يجعل احتمال هبوب الريح وارداً ، حسب ما أجمعت عليه الروايات السابقة . أما إذا كان الامر مدبّراً ، فقد تكون لمصعب بن الزبير علاقة به ، حيث انيطت به حماية الكعبة والدفاع عنها كما سبق أن أشرنا[8] .

---

(1) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 145 وما بعدها .

(2) تاريخ الطبري ج 7 ص 15 .

(3) الازرقي ، اخبار مكة ج 1 ص 197 .

(4) المصدر نفسه ج1 ص198 .

(5) تاريخ الطبري ج 7 ص 15 .

(6) البلاذري ، انساب ج 1 ص 345 .

(7) في الثالث من ربيع الاول 64 هـ . تاريخ الطبري ج 7 ص 15 . فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص 162 .

(8) البلاذري ، انساب ج 1 ص 343 .

على أن هذه المسألة وان كان وراءها أصحاب ابن الزبير، مباشرة أم غير مباشرة، فان جمهور المسلمين لم يكن بحاجة آنذاك الى قرائن محسوسة لتحميل الخليفة الاموى تهمة احراق الكعبة، بعد أن تساقطت عليها قذائف قائده المخلص. ولا شك أنها تعتبر نقطة جديدة في خانة الانتصارات التي حققها ابن الزبير دونما كثير من الجهد، بالقدر نفسه، وربما أكثر أهمية، الذي انعكس على موقفه بعد مقتل الحسين وانتهاك (المدينة) . وقد نجد صدى هذه التعبئة النفسية عبر هذه الحادثة، في حملة الشعراء، وهم أدوات العصر الاعلامية على البيت الاموى، وفي طليعتهم عبد الله بن قيس الرقيات، الذي كان يومذاك شاعر ابن الزبير المقرّب، حين قال متهمًا قبائل الشام باحراق الكعبة :

حرّقته رجال كلب وعكٌ   حين جاؤا وحمْير وصداء
نبنيناه بعدما حرّقوه   فاستوى السمك واستقل البناء (1)

وقال شاعر من تميم

أقول لاهل الله لما أتاهمُ   محرّق بيت الله هيجوا البواكيا
جزى الله أهل الشام فيه ملامة   وأصلاهم جمراً من النار حاميا (2)

كما قال آخر من موالي خزاعة :

يا رب أن جنود الشام قد كثروا   وهتّكوا من حجاب البيت أستارا
يا رب اني ضعيف الركن مضطهد   فابعث اليّ جنوداً منك انصارا (3)

وهكذا فان الظروف مجتمعة، بما في ذلك « حريق الكعبة »، تحالفت مع ابن الزبير، لتجعل منه رجل المرحلة القوي ومحطّ آمال المعارضة في التخلص من الحكم الاموي. ففي تلك الاثناء تتناقل الاخبار موت يزيد بشيء من الغموض، الا أنه جاء مفاجأة لكلا الطرفين. وقيل أن جماعة ابن الزبير، كانوا أسبق الى معرفة النبأ من أصحاب الحصين(4). وقد فُسرّ ذلك بأن ذوي الشأن في دمشق، تعمّدوا اخفاءه خشية انعكاسه على معنويات الجيش الشامي، الذي بقي قائده أربعين يوماً على جهل بموت الخليفة(5).

---

(1) البلاذرى، انساب ج 1 ص 345 .
(2) المصدر نفسه ج 1 ص 346 .
(3) المصدر نفسه ج 1 ص 346 .
(4) جاء في « الامامة والسياسة » ان أحد أصحاب ابن الزبير وقعت في يده نبلة كتب عليها موت يزيد وتاريخه « يوم الخميس رابع عشر ليلة خلت من ربيع الآخر » ج 2 ص 13 .
(5) البلاذرى، انساب ج 1 ص 343، تاريخ الطبرى ج 7 ص 16

ولقد صحّ ما تهيب الامويون وقوعه ، حيث أدى انتشاره الى وضع حد للحصار ، الذي ناف على الشهرين[1] ، وذلك بعد الارتباك الذي أصاب ليس فقط جيش الحصين ، وانما كان له انعكاسه على « المؤسسة العسكرية » بكاملها في الشام[2] .

ولقد جاء موت يزيد ، الذي كانت خلافته سبباً مباشراً في الازمات العديدة التي انفجرت في العراق والحجاز ، يضفي على الوضع السياسي أجواء من المرونة لم يكن من السهولة ايجادها في حياته . وهذا ما جعل الحوار يفرض نفسه بين ابن الزبير والقائد الشامي الذي سارع بدعوته الى الاجتماع به في (الابطح)[3] ، لمناقشة مستجدات الامور بعد موت الخليفة الاموي . وليس من الصعب علينا تبيان حقيقة الدور الذي حاول الحصين القيام به ، وهو العارف بأسرار الوضع السياسي في دمشق ، كواحد من أبرز قيادات « المؤسسة العسكرية » في هذه الاخيرة ، مجتهداً أن لا تفوته تلك الفرصة النادرة[4] . ولذلك فهو يخاطب ابن الزبير من خلال هذا الموقع القوي ، وكأنه ممسك بشتى جوانب الامور في عاصمة الخلافة : « قد علمت أني سيد أهل الشام لا أدفع عن ذلك ، وأن اعنّة خيلهم بيدى ، فاذا أهل الحجاز رضوا بك فأبايعك الساعة »[5] . . . أخرج معي الى الشام فإن هذا الجند الذي معي هم وجوه أهل الشام وفرسانهم »[6] . وثمة ما يمكن استنتاجه فيما هو منسوب للحصين ، انه كان في التفاوض مع ابن الزبير ، يتصرف كممثل لأهل الشام وتحديداً للجيش ، وهو المؤسسة الأكثر نفوذاً فيها منذ تأسيس الخلافة الأموية . وفي ضوء هذا الموقف كان اشتراطه على ابن الزبير الانتقال الى الشام ، في غاية البداهة لمن كان في موقع الحصين ، إلا أنه في الوقت نفسه لم يكن جاهلاً للعوائق التي تحول دون تحقيق هذا الشرط ، المرهون برضى « أهل الحجاز »[7] ، حيث كان رفضهم لا يحتاج الى تأكيد . ولذلك يبدو ابن الزبير ملتزماً برأيهم : « أن لي امراء لست اقطع أمراً دونهم فأناظرهم ، ثم يأتيك رأيي »[8] . وقد ذكر أن عبد الله بن صفوان ، وهو أحد مستشاري ابن الزبير

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 15
(2) LAMMENS, Le califat de Yazid Ier, P. 261
(3) وردت « البطحاء » أيضاً ، والمقصود هنا ضاحية مكة أو « اعلى مكة » . الامامة والسياسة ج 2 ص 13 . البلاذري ج 1 ص 351 .
(4) ابراهيم بيضون ، التيارات ص195 .
(5) الامامة والسياسة ج 2 ص 13 -14 .
(6) تاريخ الطبري ج 7 ص 17 .
(7) الامامة والسياسة ج 2 ص 13 -14 .
(8) البلاذري ، انساب ج 1 ص 351 .

ومن أوائل مبايعيه بالخلافة بعد موت يزيد[1] ، عارض بشدة فكرة الانتقال الى الشام ، حيث كان معروفاً بعصبيته الحجازية[2] ، متمثلاً ذلك في قوله « أتخرج من بلد نصرك الله به وتفارق حرم الله وأمنه وتستعين بقوم رموا بيت الله لا خلاق لهم »[3] .

ويبدو أن الحصين تطرق الى ما يتعدى هذا الشرط في التفاوض مع ابن الزبير ، وان لم يكن خارج نطاقه الموضوعي . فعزوف القائد الشامي عن الحجاز ،كان مرتبطاً بأكثر من مسألة ليست قابلة للحسم في مثل تلك الظروف، حيث التشنج بلغ جداً والعصبية الاقليمية تتسع دائرتها من (المدينة) الى مكة . ومن هنا تحمل « بيعة » الحصين شرطاً آخر ، هو تسوية المشكلة الحجازية ، وذلك بالمساومة على ما ارتكب الجيش الشامي ، سواء في (المدينة) « على أن تهدر كل شيء أصبناه يوم الحرّة »[5] ، أم في كلتا المدينتين أن « تهدر هذه الدماء التي كانت بيننا وبينك والتي كانت بيننا وبين أهل الحرّة »[6] . وهكذا ينتهي حوار « الأبطح » الى الفشل ، مرتكباً فيه ابن الزبير ، برأي الكثيرين ، الخطأ المحوري في ثورته ، وفي طليعتهم الحصين نفسه الذي هاجم قصور نظره في السياسة وعجزه عن اختيار اللحظة التاريخية[7] .

---

(1) ابن سعد ، الطبقات ج 5 ص 147 ، J. PERIER, Vie d'Al- hadjdjadj ibn yousof p. 46

(2) ابن سعد ، الطبقات ج 4 ص 183 .

(3) ورد ما يشبه هذا القول منسوباً لابن الزبير في الامامة والسياسة : « لا والله لا أفعل لا أؤمن من اخاف الناس (؟) واحرق بيته وانتهك حرمة الله » ، ج 2 ص 14 .

(4) « لا أحب ان يكون الملك في الحجاز » . المكان نفسه .

(5) المكان نفسه .

(6) تاريخ الطبرى ج 7 ص 17 .

(7) نسب الى الحصين قوله لابن الزبير : « قبح الله من يعدك بعد هذه داهياً قط أو اديباً (ارباً) ، قد كنت اظن ان لك رأياً ، الا اراني اكلمك سراً وتكلمني جهراً » . تاريخ الطبرى ج 7 ص 17 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 129 -130 .

LAMMENS, Etudes sur le siecle des Omayyades, P. 193

الاوضاع المستجدة في الحجاز والشام
بعد وفاة يزيد

« ان الجبهة الشامية كان لها الفصل في الصراع على الخلافة بين الأمويين وابن الزبير، وهو أمر تجاهل الأخير أهميته، بإعهاده على القيسيين الذين حوّلوا هذا الصراع الى حرب قبلية ضد اليمنيين ، مسجّلاً بذلك افدح اخطائه حين دفع هؤلاء بكل فئاتهم الى التكتّل مع البيت الأموى خشية الهيمنة القيسية على الشام ».

لقد ناقشنا سابقاً خلفية الثورة الزبيرية وارتباطها العضوى بالحجاز ، مجسّدة المطلب السياسي المركزي لهذا الاقليم . وكان ثمة ارتباط وثيق بين قائد الثورة وقاعدته الحجازية ، انطلاقاً من وحدة الهدف والمصلحة بين الطرفين . فالاول في ربطه شرعية الخلافة بالمهاجرين ، انما كان يجسد طموح الثانية وآمالها في استرداد الحكم المركزى وذلك في اطار من « الشوروية » الراشدية [1] . وكان ان عزّز هذا الاتجاه ، تلك النجاحات المتواصلة التي حققها ابن الزبير وجعلت منه المعارض الرئيسي للدولة الاموية ، المغتصبة ـ بالمنظور الحجازي ـ لهذه الشرعية . ويبدو أن خلافة يزيد التي اتخذت طابعها الملكي وخضعت لوصاية الكلبيين ، قد أسهمت بنوع خاص في توسيع دائرة العصبية الاقليمية والقبلية وربما العائلية أيضاً ، ضد سياسة هذا الخليفة التي لم تكن وديّة حتى مع بعض أقاربه من البيت الاموى . ذلك أن اخفاقه في المحافظة على التوازن الذي حققه معاوية في الحجاز ، كنوع من الترضية للامويين من بني العاص [2] ، الذين تناوبوا السلطة بصورة عامة فيه ، قد أثار حفيظة هؤلاء ضد الخليفة . كما كان من أسباب تذمر هذا الاخير من تخاذل الامويين أمام أهل (المدينة) [3] وموقف قائده مسلم بن عقبة غير الودّى من بعضهم [4] . وقد حدا

---

(1) خليفة بن خياط ج 1 ص 324 . البلاذرى ، انساب ج 1 ص 350 ، ابن الاثير ج 4 ص 122 .

(2) عزل يزيد لعمرو بن سعيد بن العاص وتعيين عثمان بن محمد « السفياني » مكانه ، ذلك العزل الذي كان سبباً في عزوف الاول عن تلبية أوامر يزيد بقيادة الجيش الشامي الى (المدينة) . انساب ج 1 ص 322 .

(3) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 111 .

(4) موقف مسلم من عمرو بن عثمان . تاريخ الطبرى ج 7 ص 7 .

ذلك بالمؤرخ BUHL ، الى تأكيد هذه النزعة العدائية نحو الخليفة بقوله «كان شعور سكان المدينة ضده (يزيد) حتى الامويين منهم وقفوا الى جانب خصمه ابن الزبير »(1) .

على أن هذا الطرح لا يبدو بمجمله دقيقاً أو موضوعياً ، خاصة ما تعلق بالموقف من ابن الزبير ، حيث أن خصومة بني العاص ليزيد انطوت على التصدّي للاستئثار السفياني ، الذي وجدوا فيه اعتداء على حقهم التقليدي في الحجاز ، دون أن يكون لهؤلاء أية مصلحة في التعاطف مع حركة ابن الزبير كما يشير BUHL . ولا شك أن «المعارضة» الاموية ، اذا كان هنالك ما يعبّر عن هذه الكلمة ، لم تخرج عن اطارها العائلي ، الذي تبلور بصورة خاصة بعد موت يزيد ، حيث خاض بنو العاص كتلة واحدة ومتفوقة عددياً ، الصراع على الخلافة ضد الفرع السفياني . وهكذا تحكّمت العصبية الاقليمية في قرار ابن الزبير ، لتضفي على حركته صبغة حجازية واضحة ، وذلك برفضه اتخاذ الشام مقراً لحركته ، حيث العصبية القبلية متغلبة ووثيقة الصلة بالبيت الاموي ، مما كان له على الارجح تأثير ما على قراره . ومن ناحية أخرى ، فان خروجه مع الحصين ، لم يكن من السهولة تسويغه لدى أهل الحجاز ، اذ أن موافقته على ذلك كانت تعني تبرئة القائد الشامي وقواته من استباحة (المدينة) وانتهاك الكعبة . . وهو ما حاول الاخير تسويته مع ابن الزبير قبل رحيله ، ولكنه فشل وخابت جهوده ، على النحو الذي أشرنا اليه .

وما كاد الحصين ينسحب بقواته الى الشام ، ويخرج الزعيم الحجازي سالماً من هزيمة عسكرية شبه مؤكدة ، حتى سارع الاخير الى القيام باجراءات ادارية وعسكرية ، وضعت حركته على مفترق جديد ، وذلك بالتحول من دائرة الثورة المسلحة الى اطار الدولة بمؤسساتها المركزية والاقليمية . ولعله كان شديد التأثر بالنمط الراشدي(2) طموحاً الى اقتباس الكثير من ملامحه ، وفي طليعة ذلك الدعوة الى « شوروية » الخلافة(3) . وكأن موت يزيد قد أسفر في الحقيقة عن انقلاب عام في الموقف السياسي ، بحيث حل الانهيار المفاجيء لدولة الامويين ، دون أن تنجو عاصمتهم دمشق من هذه الموجة ، التي كادت تطيح بالاسرة الاموية وتنتزع الخلافة منها . ولقد تم ذلك وكأن تنسيقاً ما سبق تدبيره ، بين حركات التمرد الشاملة التي استهدفت الولاة الامويين في (المدينة) (4) والبصرة فضلاً عن

---

(1) FR. BUHL, E. I. Tome 5 P. 88

(2) روى (المدائني) : « لما دعا ابن الزبير لنفسه بايعوه على كتاب الله وسنة نبيه وسيرة الخلفاء الصالحين » البلاذري ، انساب ج 1 ص 352 .

(3) المصدر نفسه ج 1 ص 350 .

(4) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 130 .

الكوفة [1] ، حيث اختارت طواعية الحكم الزبيري ، كسبيل الى الخلاص من حكم اقترن بالعنف والقهر ، وان تفاوتت حماسة الاختيار بين مدينة وأخرى .

واذا كانت (المدينة) قد سارعت الى طرد واليها الاموى (روح بن زنباع) ، ليصبح الحجاز كتلة واحدة مع ابن الزبير الذي حقق عودة الخلافة اليه ، فان الموقف السياسي في العراق تجاذبته معطيات أخرى ، لم تحمل الوضوح نفسه . ففي البصرة حاول عبيد الله بن زياد القيام بدور الوصاية على النظام الاموى ، من خلال سلطة مؤقتة بزعامته ، مستهدفاً المساومة من خلالها مع الادارة المنتظرة في الشام ، على النحو الذي فعله الحصين مع ابن الزبير . ولكنه أخفق في هذه المحاولة التي امتد تأثيرها أيضاً الى الكوفة ، حيث أوفد الى أهلها رسولاً « يدعوهم الى مثل الذي فعل من ذلك أهل البصرة فأبوا عليه وحصبوا الوالي الذي كان عليهم ، ثم خالفه أهل البصرة أيضاً فهاجت بالبصرة فتنة ولحق عبيد الله بن زياد الشام » [2] . وكان لموقع البصرة الجغرافي على تخوم منطقة الخوارج ، وربما العلاقة القديمة بالبيت الزبيري ، تأثير خاص على موقفها السياسي الذي تميز بالحماسة ، بحيث غدت القاعدة الثانية من حيث الاهمية للحكم الجديد بعد مكة .

أما الكوفة التي عاشت آنذاك حالة من التشنج والغليان ، تحت هاجس الانتقام من الامويين في أعقاب مقتل الحسين والملاحقة الشرسة التي استهدفت زعماء الحزب الشيعي ، فكانت لها حساباتها الخاصة بها ، التي جعلت موقفها يتصف بالفتور نحو الحكم الزبيرى . ولكن انقسام المدينة بين عدة تيارات سياسية ، بعضها متطرف يرمي الى « غسل آثامه » ـ عبر حركة تكفيرية ذات طابع انتقامي مزدوج : « لا يغسل عارهم والاثم عنهم في مقتله (الحسين) ، الا بقتل من قتله أو القتل فيه » [3] ـ وآخر متطرف أيضاً ولكنه تطلّع الى استلام الحكم بزعامة أحد الهاشميين ، فضلاً عن تيّار ثالث متذبذب ومحاب للسلطة مهما كان القائمون عليها . . كل ذلك جعل من موقف الكوفة غير فاعل على الصعيد الذاتي ، لافتقادها القرار الموحّد ، وحملها بالتالي الى الاعتراف بالحكم الزبيرى . ولم تستطع تجاوز هذه الظروف حتى في المحاولة المنفردة التي أوصلت الحزب الشيعي بصعوبة الى السلطة ، وذلك بقيادة المختار الثقفي ، حيث كان الانقسام بين أطرافه ، العامل الرئيسي في اسقاط هذه التجربة الوحيدة في العهد الاموى

ولعل الموقف في دمشق كان أكثر خطورة في ذلك الوقت ، حيث عاشت الاسرة الاموية أياماً عصيبة ، كادت تفتقد فيها زمام الامر بصورة نهائية . وكانت خلافة معاوية

---

(1) تاريخ الطبرى ج 7 ص 17 -18 .

(2) المكان نفسه ج 7 ص 17 -18

(3) المصدر نفسه . ج 7 ص 47 . التوّابون ص 9WA1 وما بعدها .

الثاني التي احيطت بستار كثيف من الغموض وتركت وراءها تساؤلات عديدة [1] ، قد وضعت النظام الاموى على مفترق خطير ، بعد ما نُسب الى الاخير اعتراضه على مبدأ الوراثة ومطالبته باعادة الحكم الشوروى [2] بين المسلمين . ويبدو أن هذا الخليفة كان ضحية الصراع الداخلي في أسرته ، الذي أخذ في الظهور منذ وفاة معاوية الاول . على أن ما يثير الاهتمام في تلك الظروف ، الدور البارز الذي شغله الضحّاك بن قيس وجماعته القيسيين في هذه التطورات ، مما جعل منه أقوى رجالات الشام وأكثرهم فاعلية . ولا شك أن ما حققه الضحاك كان بمثابة انقلاب ، استهدف في المقام الاول نفوذ الكلبيين ، الذين استأثروا بالامر في خلافة يزيد ، وذلك على حساب الفهريين خاصة والقيسيين عامة . فنجح بعد تهيئة الظروف لانقلابه ، في عزل خصومه عن واجهة الاحداث وارغامهم على الابتعاد عن دمشق ، بعد أن بايعته « اجناد » الشام بكاملها ، باستثناء الاردن ، معقل الكلبيين ، الذي انفرد بموقفه المؤيد للبيت الاموى [3] .

ولقد اسهمت « العصبية الاقليمية » بدور ما في هذه الحركة التي قادها الضحاك ، بانضمام النعمان بن بشير ، آخر (الانصار) آنذاك في الادارة الاموية إليها ، بعد أن شعر بقوة ابن الزبير والثقل السياسي الذي أوشك أن يعود معه للحجاز . وحظيت هذه المحاولة التي اعتمدت على نفوذ الفهريين في دمشق ، بدعم عسكرى في « الاجناد » الرئيسية في الشام ، وفي طليعتها حمص (النعمان بن بشير) وقنسرين (زفر بن الحارث الكلابي) ، حيث اعتبرا كلاهما من الركائز الاكثر أهمية التي اعتمد عليها النظام الاموى [4] . فكان لذلك اسهامه في النجاحات السريعة التي تمّ تحقيقها ورافقت انهيار الموقف السياسي في عاصمة الخلافة ، الى درجة افتقد معها« شيخ الامويين » مروان بن الحكم ، الامل في انقاذ الوضع وعودة الامور الى نصابها ، وخالجته حيناً فكرة الاعتراف بخلافة ابن الزبير ، تحت تأثير الخوف من الضحاك رجل « الاجناد » القوى ، لولا تصدّى عبيد الله بن زياد له بعد اخراجه من العراق [5] .

---

(1) ابراهيم بيضون ، التيارات ص196 .

(2) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 131 ، ابن طباطبا ، الفخرى ص 118

(3) الامامة والسياسة ج 2 ص 14 . البلاذرى ، انساب ج 1 ص 350 . المسعودى ، مروج ، ج 3 ص 83

(4) كان قد حدث صراع على جند فلسطين بين الضحاك وزعيم الكلبيين حسان بن بحدل الذي تولى شؤونه بالاضافة الى الاردن منذ عهد معاوية . فقام ناتل بن قيس بطرد روح بن زنباع ممثل الزعيم الكلبي من فلسطين والسيطرة عليه باسم ابن الزبير . تاريخ الطبرى ج 7 ص 35 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 145 -146 .

(5) أورد المسعودى عن موقف مروان في ذلك الحين بأنه عندما « رأى أطباق الناس على ابن الزبير واجابتهم له ، أراد أن يلحق به وينضاف الى جملته ، فمنعه من ذلك عبيد الله بن زياد عند لحاقه بالشام وقال له أنك شيخ بني عبد مناف فلا تعجل» . المسعودى ، مروج ج 3 ص 58 . راجع أيضاً الطبرى ج 7 ص 34 .

لقد كان الضحاك من خلال هذه المحاولة يطمح الى استلام السلطة الفعلية في الشام ، في اطار خلافة زبيرية تقوم على انقاض خلافة الامويين وحليفهم الكلبي حسان ابن مالك بن بحدل . فثمة معادلة سياسية ربما دارت في خلد الضحاك ، الحجازى الاصل (من قريش الظواهر) ، وهي اقامة تحالف زبيرى - فهرى في وجه التحالف الاموى - الكلبي الذي بلغ حداً كبيراً من التماسك في عهد يزيد . ولأن ابن الزبير لم يستجب لدعوة الخروج من الحجاز رغم اعتراف الامصار به ، فان الزعيم الفهرى وجد نفسه قادراً على التحرك بحرية في الشام ومستفيداً ما أمكن من الظروف التي جاءت في مصلحته حتى ذلك الوقت . ولكن المفاجأة ان لا يستطيع هذا الاخير ، رغم تلك المعطيات ، تحقيق ما كان يصبو اليه من نجاح ، وهو ما يدعونا الى البحث عن ثغرات هذه الحركة ومناطق الضعف فيها . فهنالك انقسام في البيت الاموى وتراجع بلغ حد اليأس على نحو ما ذكرنا . . وكذلك شبه اجماع على خلافة ابن الزبير في مختلف الاقاليم ، فضلاً عن التفوق العسكري (1) الواضح ، بعد انضمام ثلاثة من الاجناد الاربعة الرئيسية في الشام .

على ان بضعة مؤشرات قد تحمل الينا سرّ التحول المفاجيء في موازين القوى لمصلحة الامويين وفشل حركة الفهري التي كانت تصب في الاتجاه الزبيري المعاكس. فمنها تكتل الامويين في الشام بعد أوامر ابن الزبير الى واليه على (المدينة) بنفيهم «مع عائلاتهم ونسائهم الى الشام » (2) ، ذلك الخطأ الذي اعترف به ابن الزبير حسب قول اليعقوبي (3) ، وأدى الى تعزيز جبهتهم ، وذلك بقيادة بني العاص ، الاكثر عدداً وتماسكاً من الفرع السفياني . وكان وجود مروان على رأس الفرع الاول ، قد أثار حماسة المتمسكين بالشرعية الاموية ، حيث طرحه هؤلاء مناضلاً تاريخياً في سبيلها « منذ يوم الجمل » (4) ، مما حسم الخلاف الاموي لمصلحته في مؤتمر الجابية ضد وليّ العهد الشرعي ، فضلاً عن منافسه التقليدي (5) في تكتل بني العاص : « فأجمع رأى الناس على البيعة لمروان ثم لخالد بن يزيد بعده ثم لعمرو بن سعيد بن العاص بعد خالد ، على أن امارة دمشق لعمرو بن سعيد وامارة حمص لخالد بن يزيد » (6) . ويبدو أن الامارة الاولى كان لها دور كبير في « التسوية الاموية » ، انطلاقاً من الاهمية السياسية التي تمتعت بها كعاصمة للخلافة ،

---

(1) خليفة بن خياط ج 1 ص 326 .
(2) تاريخ الطبرى ج 7 ص ١٦
(3) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 255 .
(4) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 148 .
(5) ورث عمرو بن سعيد بن العاص المعروف بالاشدق هذه المنافسة عن أبيه الذي تقاسم النفوذ على الحجاز مع مروان خلال عهد معاوية .
(6) تاريخ الطبرى ج 7 ص 38 .

بحيث أن صراعاً شديداً عليها ، قام بين الضحّاك وعمرو بن سعيد (الاشدق) انتهى لمصلحة الاخير[1] الـذي ساوم مـروان عليهـا لقـاء الاعتـراف بحقـه في الخلافة من بعده[2] . ونتيجة لذلك فقد استمرت دمشق مقر نفوذ « الاشدق » حتى مقتله ، في أعقاب انقلابه على عبد الملك بـن مروان ، الذي كانت خلافته خرقاً لما اتفق عليه مع أبيه[3] . ومن ناحية أخرى فان الضحاك الذي كان أحد أبرز قادة الجيش الشامي الذي أسسه معاوية ، كانت تعوزه المرونة والخبرة السياسية ، عندما اعطى لحركته تلك الصبغة القيسية الحادة ، متجاهلاً القبائل اليمنية في « معقلها » الشامي ، خاصة الكلبيين ، الاكثر نفوذاً في المنطقة منذ تقلص النفوذ الغساني مع سقوط الحكم البيزنطي فيها . وفي ضوء هذا الواقع استطاع معاوية في الماضي ، تحقيق معادلته الناجحة ، القائمة على الاعتراف بأهمية هذه القبيلة التي كان ينظر الى زعيمها ، على أنـه «رئيس قحطـان وسيدها بالشام » حسب قول المسعودي[4] ـ ومن ثم التوازن مع القبائل القيسية الاخرى واستيعاب تناقضات الطرفين ، ما استطاع سبيلاً الى ذلك . فكان لا بدّ أن يثير الضحاك بسلوكه الفئوي حفيظة الكلبيين ، الذين شعروا بالخطر على مصالحهم المرتبطة بالاسرة الاموية ، وان يؤدي في النهاية الى « فرز » القوى السياسية في الشام ، عبر مجابهة قبلية حاسمة بين اليمنيين والقيسيين ، كان للزعيم الفهري دوره الرئيسي في التحريض عليها

وتبقى اشارة اخيرة أوردها (الطبري) على هامش اخباره عن الصراع السياسي بين قبائل الشام عشية المعركة الفاصلة ، وهي « ان الضحاك بن قيس كان قد دعا قيسا وغيرها الى البيعة لنفسه ، فبايعهم يومئذ على الخلافة»[5] . وهي تنطوي على طموح الزعيم الفهري الى ما هو ابعد من دور الحليف الكبير الطامع بولاية الشام ، مجسداً ذلك بالقول المنسوب لعمرو بن سعيد له « ارضيت ان تكون بريداً لابن الزبير وانت اكبر قريش وسيدها تعال نبايعك »[6] . على ان هذا الامر ، ان سلّمنـا به ، فقـد يكون على الارجـح نوعـاً من الاستدراج الاموي لزعيم قوي في الشام ، لا يستطيع احد تجاهل الدور المؤثر الذي يقوم به ، وذلك بغية احتوائه والتخفيف من ارتباطه بالخلافة الزبيرية . ولعل الموقف نفسه ـ حسب ما أورده (ابن كثير) ـ تكرر في محاولة ابن زياد استدراج الزعيم الفهري بدوره لكي « يدعو الى نفسه وذلك انما فعله مكراً منه وكباراً ليفسد عليه ما هو بصدده ، فدعا

---

(1) المسعودي ، مروج ج 3 ص 85 .
(2) المصدر نفسه ، ج 3 ص 86 .
(3) تاريخ الطبري ج 7 ص 176- 180
(4) مروج الذهب ج 3 ص 86 .
(5) تاريخ الطبري ج 7 ص 37 .
(6) الامامة والسياسة ج 2 ص 15 .

الضحاك الى نفسه ثلاثة أيام »[1] . فكان ذلك سبباً ، حسب رواية المؤرخ التي اقتبسها من (المدائني) ، في اضطراب الجبهة المؤيدة لابن الزبير في الشام ومن ثم هزيمتها امام جبهة التحالف الاموي - الكلبي في مرج راهط . على ان « قرشية » الفهري التي المح اليها ابن زياد ، ليست كافية لدعم طموح الضحاك الى الخلافة ، في وقت انحصرت المنافسة فيه بين تياري الامويين و (المهاجرين) في قريش ، دون ثمة دليل يحملنا على الاعتقاد بوقوع الضحاك (الذي ينتمي الى قريش الظواهر) في هذا الشرك ، حيث لم يكن في متناوله ، المسوّغ الشرعي ، الذي يؤهله لهذا الطموح ، استناداً الى « ثوابت » المرحلة بشأن هذه المسألة .

ونخلص الى القول بأن الجبهة الشامية كان لها الفصل في الصراع على الخلافة بين الامويين وابن الزبير ، وهو أمر تجاهل الاخير أهميته ، باعتماده على القيسيين الذين حوّلوا هذا الصراع الى حرب قبلية ضد اليمنيين ، مسّجلاً بذلك أفدح أخطائه حين دفع هؤلاء بكل فئاتهم الى التكتل مع البيت الاموي خشية الهيمنة القيسية على الشام . كذلك فان طرد الامويين من الحجاز ، ضيّع عليه فرصة الافادة من الانقسام ، الذي لم يكن خافياً في هذه الاسرة ، ودفعها بصورة غير مباشرة الى التكتل ، على النحو الذي جرى بعيد معركة الجمل ، بحيث أن هؤلاء المطرودين انفسهم نجحوا في انقاذ الخلافة الاموية من السقوط . وهكذا فان مجمل الظروف هذه أسهمت معاً في دعم الموقف السياسي في الشام لمصلحة التحالف الاموى - الكلبي [2] ، الذي دافع بشراسة عن مواقعه في مرج راهط [3] ، التي كانت في مضمونها حرب القبائل الشامية على السيادة والنفوذ والامتيازات [4] . تلك الحرب التي ألحقت الهزيمة « التاريخية » بالقيسيين ومعهم نفوذ ابن الزبير في الشام ، بحيث كانت المنعطف الاكثر خطورة في تاريخ « الخلافة الزبيرية » ، التي بدأ « العد العكسي » لها فعلياً في مرج راهط .

---

(1) البداية والنهاية ج 8و ص 241 .
(2) بنو أمية وكلب وغسان ومن إنضم اليهم من السكاسك والسكون . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 149 .
(3) المكان الذي اجتمع فيه امراء القيسيين : الضحاك ، زفر بن الحارث ، ناتل بن قيس فضلاً عن النعمان بن بشير الانصارى ، وهو الذي جرت على أرضه المعركة الشهيرة . المكان نفسه .
(4) ابراهيم بيضون ، التيارات ص 201

البَابُ الرَّابع

الحجاز المرواني
الاحتواء والتبعية

سقوط ابن الزبير

وسياسة الاحتواء (الاستتباع) المرواني للحجاز

«فمن البديهي أن الدوافع لم تكن متشابهة لدى الخليفتين السفياني والمرواني اللذين أدينا بهذا العمل الاستباحي للكعبة ، حيث كان الأول (يزيد) مدفوعاً بسياسته الهجومية التي بلغت حداً من الشراسة ضد حركات المعارضة التي أحاطت به وهددت «ملكه» الموروث . أما الثاني (عبد الملك) ، فكان خارج هذه الدائرة من الخوف على نظامه الذي استتب ، بعد أن تلاشى خطر الحركة الزبيرية وانكفأ قائدها على عزلته منتظراً سقوطه الوشيك»

احتفظ الكلبيون بدورهم البارز في السياسة الشامية، بعد احباط محاولة الضحاك وجماعته القيسيين في السيطرة على الحكم الفعلي باسم الخلافة الزبيرية . ولذلك فان ما أسفرت عنه (مرج راهط)(1) ، كان تكريساً للتحالف الاموي- الكلبي ، من خلال المعادلة التقليدية التي كانت أحدى أهم نقاط التوازن في دولة معاوية . ومن هذا المنطلق فان فرزاً لم يسبق حدوثه في القوى السياسية والقبلية ، تبلور على أكثر من دائرة في الصراع على النفوذ في ذلك الحين . فقد انتقل زمام الامر الى بني العاص، الذين تحولت اليهم الخلافة الاموية من مؤسسيها السفيانيين ، بعد اثبات تفوقهم العددي والقيادي ، وبالتالي قدرتهم على استيعاب مراكز النفوذ التقليدية في المنطقة ، لا سيما يمنية الشام التي كان الكلبيون قوتها الرئيسية . وكان الاعتراف بهذا الجناح من البيت الاموي ، مشروطاً باستمرار ذلك الدور المتميز لهؤلاء ، أو ما عبّر عنه حسان بن مالك « بأن يكون لهم الامر والنهي

---

(1) على بضعة أميال من دمشق . المسعودي ، مروج ج 3 ص 87 .

وصدر المجلس وكل من كان من حل وعقد فعن رأى ومشورة » ، حسب قول المسعودى[1] . أي أن الزعيم الكلبي الذي ربطته علاقات المصاهرة الوثيقة بالبيت السفياني ،كان يطمح الى ممارسة دور الشريك أو «الوزير» ، في ظلّ خليفة يدين له بالسلطة . والواقع أنه في ظل الفراغ السياسي في الشام واتساع رقعة الدولة الزبيرية ، ازداد الشعور بالخوف لدى القبائل اليمنية ، المرتبطة مصيرياً بالحكم الاموى ، مما ألجأها الى المساومة مع بني العاص ومحاولة تقييد مرشحهم للخلافة ، بالامتيازات السياسية والاقتصادية التي منحها لهم العهد السفياني .

وفي ضوء هذا الموقف فان الحرب التي دارت في (مرج راهط) ، انما كانت في مضمونها صراعاً بين القبائل الشامية المتشبثة بامتيازاتها ، وبين تلك الساعية الى تحقيق مواقع جديدة أكثر أهمية لها . ولذلك فقد خضع الموقف السياسي الذي كانت ملامحه واضحة في الحروب الاهلية السابقة ، لتأثير المنفعة الشخصية والامتيازات الخاصة . فثمة زعيم آخر من زعماء القبائل في الشام (مالك بن هبيرة السكوني « اليشكرى »)[2] ، لا يعنيه من الولاء للسلطة سوى ما تحققه من مكاسب له ولقبيلته ، دون التوقف عند هوية الخليفة أو انتمائه . فهو يخاطب مروان ـ استناداً الى قول المسعودى أيضاً ـ « أنه ليست لك في أعناقنا بيعة ، وليس نقاتل الا عن عرض دنيا ، فان تكن لنا على ما كان لنا معاوية ويزيد نصرناك وان تكن الاخرى فوالله ما قريش عندنا الا سواء »[3] . ولا يخفى ما لهذا الموقف من تجسيد للانحطاط الذي طرأ على السلوك السياسي في ذلك الوقت ،حيث الولاء للدولة خضع في المقام الاول للمصالح الشخصية ، التي لا تجد فارقاً عبر هذا المنظور بين قرشي أموى وآخر زبيرى ، حسب القول السابق . كما لا يختلف عن ذلك موقف الحصين بن نمير السكوني أحد قادة الجيش الشامي الكبار ، الذي سبق أن أشرنا الى محاولته الفاشلة مع ابن الزبير ، في دعوته الى مغادرة الحجاز واتخاذ دمشق مقراً لخلافته ، في ظل هذه « الهيمنة اليمنية » التي كان الحصين من أقطابها . وعلى الرغم من ارتباطه بالبيت الاموى وحماسته منذ البدء لمروان ، خلافاً للزعيم السكوني الآخر (مالك بن هبيرة) ، الذي تعاطف أولاً مع المرشح السفياني[4] ، الا أنه ـ أي الحصين ـ لا يدع هذه المناسبة دون الاشتراط على مروان كي يمنحه (البلقاء)

---

(1) المسعودي ، مروج ج3 ص86

(2) ورد السكوني في تاريخ الطبرى ج 7 ص 37 . واليشكرى في مروج الذهب ج 3 ص 86 .

(3) المسعودى ، مروج ج 3 ص 86 -87 .

(4) تاريخ الطبرى ج 7 ص 37 -38 .

اقطاعا « ينزل فيها من كان بالشام من كندة وان يجعلها من مأكله »[1] .

وكان من الطبيعي في ظل استنفار اليمنيين للدفاع عن مصالحهم في الشام ، ان يوحّد القيسيون في المقابل جهودهم وأن يتكتلوا بكل قواهم الى جانب ابن الزبير ، حيث وجدوا فيه القوة البديلة التي تؤمن لهم سبيل الوصول الى ما يطمحون اليه من نفوذ في الشام . ولكن الحرب التي جنّد لها القيسيون جلّ طاقاتهم البشرية والعسكرية ، لم تحقق لهم سوى خيبة الامل والحرمان ، هذا عدا الحقد الذي خلّفته هذه المعركة في نفوسهم على اليمنيين سواء في السلطة كانوا أم في المعارضة . ولقد قيل أن سبب الفشل القيسي ، هو تلكؤ[2] ابن الزبير في تبني حركة الضحاك ، مما أفقدها ليس فقط الدعم العسكري ، ولكن التغطية الشرعية المتكافئة مع تلك التي أحاطت بالتحالف الاموي ـ الكلبي الذي كرّسه مؤتمر الجابية[3] . ولقد فرضت هذه الحادثة اطاراً محدداً لسياسة الامويين الداخلية ، لم يكن من السهولة الخروج منه ، على نحو أدى الى استنزاف طاقاتهم وبعثرة جهودهم في محاولات غير مجدية ، لاستعادة التوازن الذي نجح معاوية الى حد نسبي في اقامته .

ولكن(مرج راهط)اذا كانت قد أسفرت عن انتصار اليمنيين وتثبيت لمواقع نفوذهم في الشام ، فانها لم تؤد في المقابل الى سحق القوة القيسية أو انعدام تأثيرها السياسي ،حيث ظلت لوقت تهدد وحدة الخلافة المروانية وتلتزم بحدود ما بالولاء الزبيرى . فقد خرج زفر بن الحارث سالماً من المعركة وانسحب مع جماعته الكلابيين بعد مقتل الضحاك الى قرقيسيا ، التي أصبحت أحد جيوب المعارضة القيسية بعد طرد الوالي الاموي منها[4] . كما نجح الزعيم الآخر (نائل بن قيس) في الافلات بدوره والالتحاق بابن الزبير في مكة[5] ، مما جعل التحالف القيسي ـ الزبيرى يأخذ تلاحماً أكثر جدية من قبل ، بحيث كان من الممكن أن يؤدى الى نتائج مخالفة لما حدث ، اذا ما اقترن ذلك بتعديل السياسة الزبيرية وايلائها الوضع الشامي أهمية متكافئة مع تلك التي أولتها للعراق . فالموقف القيسي الذي انهار في مرج راهط ، كان قابلاً للتحرك مرة أخرى والمراهنة عليه مجدداً في الصراع ضد الامويين ، من

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 43 . دكسن ، الخلافة الاموية ص 144 .

(2) المصدر نفسه ج 7 ص 40 .

(3) المصدر نفسه ج 7 ص 37 .

(4) عياض الحرشي (من قبيلة مذحج) .اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 256 . تاريخ الطبرى ج 7 ص 41 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 151 .

(5) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص151 . قتل في العام التالي (66 هـ) في فلسطين . ابن خياط ج 1 ص 332 .

خلال تلك « الثغرة » المهمة التي أوجدها الزعيم الكلابي في قرقيسيا . فقد كانت من الخطورة الى درجة أنها ظلت صامدة في وجه التهديد الاموى نحو ست سنوات (65 -71 هـ) ، مستفيدة الى حد كبير من تناقضات الموقف السياسي على الجبهتين الشامية والعراقية ووقوعها على تخوم هذه الاخيرة. وجاء استسلامها في أعقاب مفاوضات بين زفر وعبد الملك ـ الخليفة آنذاك ـ استقر معها « الصلح على أمان الجميع ووضع الدماء والاموال ، وان لا يبايع عبد الملك حتى يموت ابن الزبير »[1] الذي التزم زفر بالبيعة له ، يعبّر عن خطورة هذه القاعدة المحصّنة والدور الذي كان بمقدورها القيام به في خدمة السياسة الزبيرية في الشام .

ابن الزبير ومروان

كان استرجاع الحجاز أول أهداف مروان ، وان لم يكن أكثرها خطورة ، حيث كان شديد الحاجة الى مثل هذه الخطوة لدعم شرعية السلطة الجديدة في دمشق . وكان قد سبق لسلفه السفياني معاوية أن قام بالمبادرة نفسها ، حيث السيطرة على هذا الاقليم تمثل بصورة لا جدال فيها ، المسوّغ « الشرعي » للخلافة، المرتبطة جذرياً بمنابع الاسلام في مكة و (المدينة) . وفي معزل عن ذلك فان هذا النظام يفتقد بدون شك محتواه الديني ويقتصر على الجانب السياسي الدنيوى ، كأية ملكية تقليدية ، بصرف النظر عن المسوّغات التي تستمد منها شرعية الملك أو السلطة . ولم تتأثر هذه القاعدة البديهية بحدود زمن ما ، بل كانت دائمًا المعيار الاساسي للانظمة المختلفة التي اتخذت اطارها في الاسلام ، بما في ذلك التي قامت في العصور الحديثة والمعاصرة . ولا ريب أن هذا الخليفة ، وهو لم يزل بعد في طور التأسيس للنفوذ المرواني في الشام ، كان يدرك أهمية استرداد الحجاز وانعكاس ذلك على موقعه الاسلامي العام ، بقدر انعكاسه على الجبهة الشامية التي لا تزال مضطربة قبلياً ومهددة بالانقسام أموياً ، حيث الاسرة الحاكمة غير موحدة الموقف السياسي حتى في تكتّل بني العاص الذي ينتمي اليه الخليفة الجديد ، ذلك التكتّل الذي سيُعرف بـ « الفرع المرواني » منذ ذلك الحين .

ويبدو أن مروان الذي وصل الى الخلافة شيخاً كبيراً[2] ، بعد تجربة طويلة في السياسة ومعاصرة قريبة للاحداث الخطيرة ، بدءاً بالثورة على عثمان وانتهاء بالحرّة ومرج راهط ، كان يميل الى تجنب استخدام العنف في الحجاز أو الاقلال منه ، مؤثراً ما أمكن تخفيف حدّة المجابهة معه . فقد يفسر لنا ذلك أبعاد عبيد الله بن

---

(1) ابن الأثير . الكامل ج 4 ص 340

(2) تاريخ الطبرى ج 7 ص 84 .

زياد عن قيادة الحملة الحجازية وتكليفه بالمهمة الصعبة في قرقيسيا ومن ثم في الكوفة . ذلك أنــه وجّه في مطلع عهده ـ حسب ما أورده الطبري ـ « بعثين احدهما الى المدينة عليه حبيش بن دلجة القيني والآخر منها الى العراق عليه عبيد الله بن زياد . . . فسار حتى نزل الجزيرة »(1) ولم يقتصر هذا المؤشر على القيادة فقط ـ حيث لم تمس معادلة التحالف الأموي ـ الثقفي في هذا العهد الذي بقي لابن زياد دوره البارز فيه ، « واستعمله على كل ما يفتحه »(2) في العراق ، ذلك الاقليم الـذي كان شبـه اقطـاع لـ «الارستقراطية »الثقفية العظمى، ـ ولكنه يتناول أيضاً التفوق العددي للحملـة التـي قادها هذا الاخير ومعه أكفأ قيادات الجيش الشـامي(3) . ولعل هذه الصفات لم تنطبق على « الحملة الحجازية » المتواضعة الامكانات والمغمورة القيادة التي تولاها جيش بن دلجة . وكان هذا الاخير قد اتخذ من (الربذة) معسكراً له ، تمهيداً للدخول منها الى (المدينة) التي كانت السيادة فيها لابن الزبير ، يحكمها باسمه أحد أبناء المهاجرين (جابـر بن الاسود بن عوف) ، قبل انتقال أمرها الى (الانصاري) عيّاش بن سهل بن ساعدة(4) . والواقع أن الخليفة الحجازي كان يدرك خطورة سقوط (المدينة) التي كان لموقعها الجغرافي تأثير حيوي على دولته ، حيث كانـت نافذتهـا الـوحيدة على العـراق ومصـدر التمـوين والمقاتلين ، وهما عصب استمرارها وانقاذها من العزلة السياسية والاقتصادية .

ولكن ابن الزبير لم تكن لديه القوة الدفاعية الكافية في (المدينة) ، التي كانت لا تزال تعاني من هزيمة الحرّة ونتائجها المأساوية . ولعله لم يستطع آنذاك تأمين مثل هذه القوة على نحو يجعل منها خطّه الدفاعي الاول في الحجاز . وكانت هذه الثغـرة سبباً على الارجـح في هرب واليها(ابــن الاسود) ،بعــد أن سمــع بأخبار الحملة المروانية ونزولها في الربذة . على أن ابن الزبير يسارع الى انقاذ الموقف بتعيين والٍ جديد (عياش بن سهل) ، متوسلاً التودّد الى الانصار ودفعهم الى الالتزام بقضيته والتخلي عن موقفهم المتردد منها . ومن هنا وجد ضرورة التنسيق بين والي (المدينة) ووالي البصرة (الحارث بن أبي ربيعة) ، في التصدّي معاً لحملة مروان والحؤول دون سيطرتها على (المدينة) . ولقد جاء الانتصار السريع الذي تحقق لابن الزبير في معركة الربذة ، معبّراً عن سهولة هذه المهمة ، وبالتالي عن ضعف

---

(1) تاريخ الطبرى ج 7 ص 84

(2) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 190 .

(3) الحصين بن نمير السكوني وشرحبيل بن ذي الكلاع الحميري . . . تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 259 . تاريخ الطبري ج 7 ص 73 .

(4) ورد في الامامة والسياسة « عباس بن سهل » ج 2 ص 17 وفي الكامل لابن الاثير العباس بن سهل ج 4 ص 190 .

الجيش المرواني الذي لقي الفشل الذريع ومني بالخسائر الكبيرة ، فضلاً عن سقوط قائده في المعركة[1] . وكان من بين الذين أتيح لهم الفرار ، يوسف بن الحكم الثقفي وابنه الحجاج ، حيث كانت هذه المهمة أولى بدايات هذا الاخير في الحياة السياسية والعسكرية ابّان العهد المرواني ، الذي سيصبح أحد أركانه البارزين لسنوات قليلة لاحقة . ولم يتح لمروان بعد ذلك تكرار هذه المحاولة ، التي استهدف من ورائها السيطرة على (المدينة) وعزل ابن الزبير في مكة تمهيداً للقضاء عليه . فسرعان ما توفي بصورة غير متوقعة بعد حكم قصير[2] ، ربما تحت تأثير الشيخوخة[3] التي بلغت منه آنذاك ، أو نتيجة لمؤامرة نفّذتها زوجته (أرملة يزيد بن معاوية) ، حسب رواية أخرى[4] . واذا صحّ ذلك ، فان ثمة جريمة سياسية يفترض أن يكون للكلبيين دور في اعدادها ، بعد أن شعروا برغبة الخليفة في خرق اتفاق « الجابية » ، بابعاد ولي العهد السفياني (خالد بن يزيد) وتعيين ابنه الاكبر (عبد الملك) مكانه . ولا شك أن هذا النوع من الصراع المبطن الذي غالباً ما شهدته قصور الخلفاء ، يمثّل ظاهرة قد تكون طبيعية في ذلك الوقت ، حيث السلطة لم يُحسم أمرها بصورة نهائية للطرف الحاكم .

وهكذا لم يستطع مروان ، رغم أهمية الدور الذي قام به في الخلافة الأموية ، استعادة المركزية السياسية لدولته التي بقيت ممزقة الاوصال مهددة بالخطر على مختلف جبهاتها الداخلية والخارجية . ولعل الانجاز المهم ـ عدا توحيد الشام ـ الذي حققه في هذا السبيل ، هو الاستيلاء على مصر ، حيث سبق لابن الزبير السيطرة عليها بالتنسيق مع الضحاك بن قيس ،وعين أحد أقارب هذا الاخير عبد(الرحمن بن جحدم الفهري) والياً عليها[5] . ولعل هذه المهمة لم تكن على جانب من الصعوبة ، وذلك لخلو هذا الاقليم من العصبيات القوية ، بالمقارنة مع الاقاليم الاخرى ، وبالتالي فانه لم يشهد مثلها مراكز نفوذ حزبية أو قبلية ، تشكل خطراً على وحدة الدولة طوال العهد الأموي . واذا أضفنا الى ذلك العامل الجغرافي الذي فرض نوعاً من التأثر الحتمي المتبادل ، فان مصر كانت خاضعة آنذاك للقوى السياسية المتغلبة في الشام ، منذ فتحها على يد واحد من قادة هذه الاخيرة ، فضلاً

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 84 -85 .
(2) تراوح بين التسعة والعشرة شهور . تاريخ الطبري ج 7 ص 84 .
(3) المكان نفسه
(4) المكان نفسه .
(5) تاريخ الطبري ج 7 ص 40 .

عن الدور الدفاعي المشترك بين الاقليمين في عهد عثمان بتوجيه مباشر من واليه معاوية ، وخضوعها المبكر للجانب الأموي بعيد فشل « التحكيم » .

وكان مروان إثر انتصاره في مرج راهط ، الذي مهّد له السيطرة على الشام[1] ، قد قام بحملة الى مصر ، مدعّمًا بتعزيز عسكرى سار في أعقابه كان على رأسه رجل بني العاص القوى والمنافس الخطير للخليفة عمرو بن سعيد . ولا تشير الرواية المنسوبة لابي مخنف ، الى قتال أو مقاومة جدية من جانب الوالي الزبيري ، الذي اقتصر نفوذه آنذاك على مجموعة من الفهريين ، كان قد اصطحبهم من الشام . فقد جاء مروان ـ استناداً للرواية ـ الى « مصر وعليها عبد الرحمن بن جحدم القرشي يدعو الى ابن الزبير ، فخرج اليه فيمن معه من فهر ، وبعث مروان عمرو بن سعيد الاشدق من ورائه حتى دخل مصر وقام على منبرها يخطب الناس ، وقيل لهم قد وصل عمرو مصر فرجعوا وأمّ الناس مروان وبايعوه »[2] . واقترنت هذه المهمة الناجحة التي « قام » بها عمرو بن سعيد بأخرى نفذها في فلسطين ، وهي « انتصاره » ـ حسب الرواية نفسها ـ على مصعب بن الزبير[3] ، الذي وصف بأنه أكثر اخوانه كفاءة وشجاعة[4] . ولعل هذه الحادثة تنطوي على مؤشرين على جانب من الاهمية : الاول ، هو ارتباك الحكم الزبيري ، ربما بسبب ضعف امكاناته العسكرية على نحو متكافىء مع المروانيين وحلفائهم[5] مما حال دون تدخله في الوقت المناسب . والمؤشر الثاني ، هو ازدياد شأن عمرو بن سعيد في عاصمة الخلافة ، بحيث أصبحت منافسته لمروان ، بفضل تلك الانتصارات ، مسوّغة لدى جانب كبير من جمهور الامويين وقبائل الشام . وسنجد أن صراع بني العاص القديم على السلطة في الحجاز ، الذي ساد في عهد معاوية بين الطرفين الاقوى (مروان وسعيد) ، سيعود الى الانفجار بصورة أكثر ضراوة في الشام ، حيث توارثه ابناهما (عبد الملك وعمرو) في التنافس الشديد على الخلافة .

وهكذا فان مروان ترك وراءه أزمة حادة في الفرع الحاكم من الاسرة الاموية ، وفشلاً رافق محاولته لاستعادة(المدينة) ، وآخر كان ينتظر محاولته في العراق

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 40 .
(2) المكان نفسه ج 7 ص 40
(3) روى المسعودي أن الذي قاد الحملة الزبيرية هو ناتل بن قيس ـ والي فلسطين السابق ـ الذي هزم في اجنادين ، حيث مصعب عاد ادراجه الى (المدينة) بعد أن علم بأخبار هذه الهزيمة . مروج ج 3 ص 98 .
(4) تاريخ الطبرى ج 7 ص 41 .
(5) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 154

التي قطف ثمارها خليفته عبد الملك . وكان يعني ذلك استمرار الدولة العربية الاسلامية منقسمة بين خلافتين : مروانية في دمشق وزبيرية في مكة ، فضلاً عن متاعب الجبهة الشمالية اثر استغلال الامبراطور البيزنطي تلك الظروف وقيامه بهجوم على أحد الثغور(1) المهمة المتاخمة للشام . ويبدو أن مروان قبل وفاته ، نجح في حل مشكلة ولاية العهد ، بعد أن ضمن تأييد الكلبيين الذين حسموا الموقف في النهاية لمصلحة ابنه عبد الملك(2) ، مما أفقد ذلك منافسه (عمرو بن سعيد) الحليف الاقوى و « صانع الخلفاء »(3) في الشام اذا جاز التعبير . وثمة اخبار أوردها المسعودي بعضها يتناقض في التوقيت مع تلك التي أوردها الطبري ، وهي تضعنا في أجواء الانهيار السياسي الذي تعرضت له الخلافة المروانية بعد عام من تأسيسها . ولعل ما يهمنا هو التساؤل اذا كان هنالك من دور ما لعمرو بن سعيد ، في هذه الاحداث التي لم تخل من افتعال أو تدبير مسبق ؟ فاذا تجاوزنا عنصر الوقت ، حيث تداخلت بعض الوقائع بين عهدي مروان وعبد الملك ، فان عاملاً محركاً يرجح أنه كان وراء انفجار المنطقة الشامية في تلك الحقبة . ذلك أن المسعودي يشير الى الموقف السياسي بعد تولي عبد الملك الخلافة ، وكأن محاولة انقلابية استهدفت هذا الاخير وتفشيل مهمته في الظروف الصعبة ، باظهاره عاجزاً عن السيطرة على زمام الامر ، على غرار ما حدث لسلفه السفياني يزيد : « ثم جاءه خبر دمشق ـ أي عبد الملك ـ وان عبيدها وأوباشها ودعارها قد خرجوا على أهلها ونزلوا الجبل . ثم أتاه أن من في السجن بدمشق فتحوا السجن وخرجوا منه مكابرة ، وان خيل الاعراب اغارت على حمص وبعلبك والبقاع »(4) . ولكن عبد الملك اثبت أنه رجل تلك المرحلة ، وافسد على ندّه القوى محاولته الاولى للسيطرة على الوضع في الشام ، متربصاً الفرصة السانحة للقضاء عليه .

وليس هنالك ما يشير الى علاقة ما بين عمرو بن سعيد والقوى السياسية المناوئة لعبد الملك ، وفي طليعتها حركة ابن الزبير في الحجاز ، حيث اقتصر اهتمامه على محاولة استقطاب الاسرة الاموية وحلفائها التقليديين ، دون أن يكتب له في ذلك النجاح . وليس

---

(1) المصيصة . المسعودي ، مروج ج 3 ص 98 .

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 257 . تاريخ الطبري ج 7 ص 83 . المسعودي ، مروج ج 3 ص 88 -89 .

(3) راجع قول الشاعر الكلبي (عمرو بن مخلاة) :

رحلنا لمروان الخلافة بعدما جرى للزبيريين كل بريد
فالا يكن منا الخليفة نفسه فما نالها الا ونحن شهود

المسعودي ، التنبيه والاشراف ص 267 .

(4) مروج الذهب ج 3 ص 98 .

ما يؤكد أيضاً توقيت المحاولات الزبيرية التي استهدفت الشام ، مع حركات الشغب والاضطراب في عاصمة الخلافة . فقد انفرد المسعودي[1] في الربط بين حملتي ناتل بن قيس ومصعب بن الزبير وبين خلافة عبد الملك ، وذلك خلافاً للآخرين الذي ادرجوا الحملتين في سجلات الاحداث المرتبطة بمروان .فاليعقوبي[2] يكتفي بالاشارة الى انتصار الأخير على ناتل بن قيس وهو في طريقه الى مصر[3] . والطبري يشير الى هزيمة مصعب أمام عمرو بن سعيد ، الذي تصدى له في فلسطين ، ولكن بعد عودته من مصر[4] . والرواية نفسها يذكرها ابن الاثير الذي اقتبسها عن سلفه الطبرى . ولعل ما يمكن استنتاجه حول التهديد الزبيري للشام ، أنه لم يكن متوافقاً من حيث التوقيت مع انهيار الوضع السياسي فيها . واذا صح قيام حملة عسكرية بقيادة مصعب ، استناداً الى المؤشرات السابقة ، فانها جاءت بعد انحسام الامور في مرج راهط ، وهو ما يجعلنا نستبعد حدوثها ـ أي الحلمة ـ في الاساس ، وذلك بالشكل الذي وردت فيه . فمن البديهي أن المسألة الشامية لم تكن الى هذا الحد من الغموض بالنسبة لابن الزبير ، حيث يفترض أن تكون المعلومات الدقيقة في متناوله قبل المغامرة بارسال أحد أقوى معاونيه وأكثرهم كفاءة وشجاعة . وربما اقتصر الامر على ما قام به ناتل بن قيس الذي اتخذ من فلسطين بؤرة للمقاومة الزبيرية ضد الامويين وحلفائهم بني كلب ، على نحو ما فعله زفر بن الحارث في قرقيسيا ، بحيث تتغذّى الاولى من الحجاز والثانية من العراق . أما المجابهة الفعلية ، فهي على الارجح مجرد خطأ تاريخي ، لأن ابن الزبير تجنَّبها منذ بدايات حركته ، اعتقاداً منه بصلابة الجبهة الاموية في الشام ، التي اثبتت قدرتها العسكرية في مختلف المراحل والظروف ، كما أثبت حلفاؤها اليمنيون تفوقاً ظاهراً على القيسيين الذين انتهوا الى الضعف والتشرذم . وفي ضوء هذا الواقع ، فان موازين القوى ، استمرت لمصلحة خصومه في الشام . بحيث كان خياره الوحيد تشديد قبضته على العراق ومصر ، لعزل الحكم المرواني وتضييق الحصار عليه ، بغية دفعه الى الرضوخ والاستسلام .

ولكن هل كان ابن الزبير في مثل هذا الموقع الهجومي، الذي يؤهله لانتزاع المبادرة في الصراع ضد الشام؟أم أنه سيكون هدفاً لتآمر الوقت عليه واستنزاف طاقاته بصورة تدريجية ؟ . وللجواب على هذا التساؤل ، ينبغي الا نتجاهل الدور الذي كان باستطاعة مصر القيام به على الصعيد التمويني بصورة خاصة ، حيث أصبحت أحد المصادر الاولى للقمح ، الذي كانت تحمله السفن الى الحجاز عبر

---

(1) مروج الذهب ج 3 ص98

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 256 -257 .

(3) تاريخ الطبرى ج 7 ص 40 -41 .

(4) الكامل في التاريخ ج 4 ص 154 .

ميناءي : الجار (في عهد عمر) وجدة (في عهد عثمان) . وتأتي خطورة انتقال هذا الولاية الى السيادة المروانية ، في احباط « العزل » الزبيري الكامل للشام ، فتصبح المراهنة على العراق الذي كان باستطاعته تأمين ظروف أكثر جديّة اذا ما أحسن استغلالها ، وذلك على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية [1] . ونعود مرة أخرى الى التساؤل عن مدى استخدام ابن الزبير لهذه الطاقة الضخمة وقدرته على استيعاب الوضع في العراق ، الذي أصبح محور الصراع الزبيري - المرواني ، بعد توحيد الشام واسترجاع مصر؟وهل كان يملك حرية التحرك في هذا الاقليم ،على نحو يجعل منه الارضية الملائمة لتحقيق أهدافه ؟ وفي الواقع ان متاعب ابن الزبير العراقية ، كانت على قدر كبير من الخطورة ، ولعلها كانت في المقابل أحد مراهنات المروانيين ، للانطلاق منها بخطة مضادة ترمي الى إخراجه من العراق وعزله في الحجاز عبر ظروف قاسية ، وهي الخطة التي سار في تنفيذها عبد الملك منذ تسلم زمام الخلافة .

ابن الزبير والمعارضة الشيعية

لم يكن العراق أكثر تمزقاً وانقساماً في موقفه السياسي ، من تلك الفترة المضطربة في تاريخه . . فثمة تيارات عدة تجاذبها الصراع على أرضه ، ربما كان الحزب الشيعي أقواها ، ولكن انقسامه حال دون استلامه السلطة في ذلك الوقت (باستثناء تجربة المختار الثقفي القصيرة) بالاضافة الى ذلك ، فان الخوارج شعروا بظروف أفضل للقيام بنشاط واسع في جنوب العراق ، أكثر ما استهدف البصرة ،بينما لم يبق للامويين سوى مجموعة قليلة انطوت على الصمت ، بانتظار متغيرات الاحداث . ولقد استطاع ابن الزبير الدخول الى هذا الاقليم من خلال هذه المتناقضات ، وتحديداً عبر المترددين في الانتماء ابّان تلك الحقبة أو الذين شعروا بوطأة الخطر الخوارجي والحاجة الى « منقذ » في البصرة من ناحية ، وعبر العداوة الشيعية للأمويين التي بلغت ذروتها آنذاك من ناحية أخرى . ولكن ثابتة لا يمكن اغفالها في مناقشة الموقف السياسي في العراق ، وهي ترتبط مبدئياً بعلاقة ابن الزبير بالهاشميين في الحجاز ، التي المحنا اليها في فصل سابق . فالانقسام الزبيري - الشيعي في العراق ، انما كان في واقعه انعكاساً لموقف بني هاشم غير الودّي من الحركة الزبيرية . كذلك فان فشل هذه الاخيرة في استقطاب التيار الرئيسي في المعارضة ، فوّت عليها تشكيل جبهة سياسية واسعة ضد الحكم الأموي، وهي فرصة نادرة كان يفترض الافادة منها بصورة أكثر ايجابية . ففي

(1) تاريخ الطبرى ج 7 ص 181 .

الحجاز « تحامل ابن الزبير على بني هاشم تحاملاً شديداً وأظهر لهم العداوة والبغضاء »[1] حسب تعبير اليعقوبي . وتحدثت روايات أخرى عن اضطهاده للهاشميين وتعذيبهم في السجن ، حيث « أخذ محمد بن الحنفية وعبد الله بن عباس وأربعة وعشرين رجلاً من بني هاشم ليبايعوا له ، فامتنعوا ، فحبسهم في حجرة زمزم »[2] . ويبدو أن محمد بن الحنفية كان على رأس المتصدين لابن الزبير ، حيث كانت معارضته علنية لحركته ، مما حدا بابن عباس الى تحذيره منه والتخفيف من حدة موقفه[3] . ونستنتج من مؤشر آخر لدى البلاذري ، أن الزعيم الهاشمي كان له مؤيدون كثر في الكوفة ، الذين روّعهم ما سمعوا عن معاملة ابن الزبير له ، ولجأوا الى تهديله . فكانت تلك بداية الخلاف بين الطرفين ، حيث « فارقته الشيعة بهذا السبب واكفرته »[4] . وكان ضغط الكوفة على ابن الزبير ، عاملاً في تخفيف حدّة الملاحقة للزعماء الهاشميين الذين عاشوا بعد ذلك في المنفى (الطائف ورضوى)[5] . ولم تختلف رؤية ابن الزبير بالنسبة للشيعة الا قليلاً عن خصومه الامويين ،وهي الاعتماد على استنزاف قوة الطرفين: العلو والاقل عداء ،بعضهما مع الآخر (التوابون والمختار ضد عبيد الله بن زياد) . وهي الخطة نفسها التي اعتمدها عبد الملك فيها بعد (اقتتال المختار - مصعب) ، والتي كان لها دور كبير في التمهيد للسيطرة المروانية على العراق ، المنعطف قبل الاخير الذي وضع حركة ابن الزبير على طريق السقوط الحتمي .

على أن موقف الهاشميين ازاء حركة ابن الزبير ، لم يتصف بالعداء نفسه الذي اتخذه محمد بن الحنفية . فثمة تنافر كان لا بد أن يصل بالعلاقة بينهما الى ما وصلت اليه ، انطلاقاً من الشعور بالخطر الذي يمثله احدهما على طموح الآخر . واذا كان الزعيم الهاشمي قد مثّل الاتجاه المتصلب في أسرته وانتقل اليه بالضرورة « حق » الزعامة بعد غياب الحسن والحسين وانزواء علي (ابنه) بعيداً عن متاعب السياسة وشجونها ، فان آخرين من الاسرة الهاشمية ومن اخوانه أيضاً ، أيدوا ابن الزبير وقاتلوا تحت لوائه ، خاصة في العراق ، مثل عبيد الله بن علي الذي اشترك

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 261 . ورد في انساب البلاذرى « وأظهر لهم سؤ الراي في بني هاشم » ج 1 ص 307 . راجع الخربوطلي ، عبد الله بن الزبير ص 154 -161 .

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 261 . راجع مقالة محمد حسن عبد الرحمن (عبد الله بن الزبير) في مجلة الرسالة ص 1380 عدد112 عام1935

(3) المسعودى ، مروج ج 3 ص 317 .

(4) البلاذرى ، انساب ج 1 ص 317 .

(5). خليفة بن خياط ج 1 ص 290 اليعقوبي ،تاريخ ج 2 ص 262 . ورد في مروج الذهب ،أن محمد بن الحنفية نفي الى « ايلة » ج 3 ص 77

مع مصعب في حربه ضد المختار الثقفي [1] وهو موقف له دلالة واضحة على الانقسام الهاشمي واعتراض ابناء علي على زعامة ابن الحنفية . ولا شك أن ظهور المختار ودخوله طرفاً في الصراع السياسي على العراق عبر الحزب الشيعي ، قد أفسد الامر على ابن الزبير وحال بينه وبين استقطاب فئة كبيرة من المعارضة الكوفية ، كان يفترض أن تتعاطف معه ضد العدو الأموي المشترك ، لولا حركة الزعيم الثقفي التي انطلقت من قاعدة هذا الحزب في الكوفة [2] .

ونستطيع القول ان المختار وابن الحنفية ، كلاهما استفاد من الآخر ، حيث وظّف الاول رصيد الزعيم الهاشمي البارز والطموح لدى شيعة الكوفة ، بينما الثاني وجد في هذه الحركة سبيلاً الى تحقيق ما يصبو اليه من نفوذ ، على حساب التطاحن الاموي ـ الزبيري . وفي ضوء هذا الواقع كان ابن الحنفية ملاحقاً ومضطهداً في الحجاز ، وربما محظوراً عليه الذهاب الى العراق بوجه خاص . أما الموقف الهاشمي الآخر فقد فُرض عليه الحياد ، ممثلاً بعبد الله بن عباس ، الذي تجاوز السبعين من عمره أو كاد ، وبالتالي لم يكن له طموح ظاهر الى الخلافة في ذلك الوقت . الا أن ذلك لم يمنعه من التحفظ نحو حركة ابن الزبير ، تحفظه ازاء خلافة الامويين ، حيث كلتاهما مثلت برأيه اعتداء على « حق » اسرته في السلطة . وهكذا فان المعارضة الهاشمية ـ باستثناء قلّة أيدت ابن الزبير ـ انكفأت في المنفى ، مؤثرة الابتعاد الى هامش الاحداث ابان تلك الفترة . وكان وجود زعمائها القسري في الطائف [3] ، تلك المدينة التي ارتبطت بعلاقات وديّة مع خلافة دمشق ، وتمتعت آنذاك بشيء من الاستقلالية ، حافزاً لقيام اتصالات أموية ـ هاشمية ضد ابن الزبير ، ولكنها لم تحقق أي نجاح (مراسلة يزيد لابن عباس [4] وعبد الملك لابن الحنفية ودعوته الى الشام [5] ، وعدم تعرض الحجاج للهاشميين اثناء نزوله في الطائف) [6] .

ونكاد نلتمس تلك العزلة السياسية والشعبية ، اذا جاز التعبير ، التي احاطت بابن الزبير ، ليس في الموقف الهاشمي فقط الذي كانت له مسوغاته وخلفياته ، ولكن في مواقف مختلف الاحزاب والتجمعات في حركة المعارضة . فالتّوابون اعلنوا

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 263 .
(2) المصدر نفسه ج 2 ص 248 -250 .
(3) ذكر ان محمد بن الحنفية انتهى اخيراً الى الطائف . اليعقوبي تاريخ 2 ص 262 .
(4) المصدر نفسه ج 2 ص 247 - 248 .
(5) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 252
(6) المصدر نفسه ج 4 ص 253 .

رفضهم الصريح للخلافة الزبيرية [1] ، رغم محاولات واليها «الأنصاري» [2] في التودد اليهم واستيعاب تحركهم ، ومن ثم تسهيل مهمتهم ، التي جاءت متوافقة مع سياسة ابن الزبير التقليدية [3] . والمختار الثقفي الذي عايش عن كثب هذا الاخير وقاتل معه ضد الحصين[4] ، بعد ان وجد في حركته بعض اهدافه ، سرعان ما تخلى عنه ، حيث لم يجد فيها متسعاً لطموحه[5] . والخوارج أيضاً ، الذين قاوموا الى جانبه الحصار الاموي ، انطلاقاً من الدوافع نفسها[6] ، لم يلبثوا أن اختلفوا معه بعيد توقف القتال وموت يزيد . واذا كان ابن الزبير لم يحقق الحدّ الادنى من الموقف المشترك مع الشيعة ، فان تحالفه مع الخوارج الذين كانت لهم آراؤهم المتصلبة ، كان من الطبيعي أن لا يعيش سوى سحابة قصيرة من الوقت .

والواقع أن الاختلاف في الفكر السياسي لدى الطرفين ، كان عميقاً الى درجة يصعب معها اقامة نوع من التحالف مهما بلغ من الضعف . فابن الزبير كان يجسّد العقلية الحجازية المحافظة ويطمح الى إحياء خلافة المهاجرين في اطار من « الشوروية » الراشدية ، بينما كان الخوارج يمثلون الاتجاه السياسي ، المتمرد على كثير من هذه الافكار الثابتة ويتوقون الى تغيير بعض المفاهيم واعادة النظر في عدد من المسائل ، وفي طليعتها مسألة « الخلافة القرشية » . فكان من البديهي أن ينتهي الامر بها الى الافتراق ، في وقت كان هؤلاء على عتبة أخطر منعطفاتهم التاريخية ، الذي أودى بهم الى الانقسام والى بلورة افكارهم السياسية والدينية [7] . ولقد تجلى ذلك في المناظرة التي اجروها مع ابن الزبير بعد انسحاب الجيش الأموي، التي كان هدفها التعرف الى مضمون حركته وابعادها الاصلاحية « انا قد قاتلنا معك ولم نفتشك عن رأيك ، حتى نعلم أمنا انت ام من عدونا ، خبّرنا ما مقالتك » [8] . ويبدو ان ابن الزبير لم يستسغ هذه المداهنة ، في وقت لم يجد فيه لدى الخوارج ما يتعدى الحليف المرحلي ، ضد خصم مشترك يكنّون له العداوة الشرسة . . وبالتالي

---

(1) ييضون ، التوابون ص 115 .

(2) عبد الله بن يزيد ، تاريخ الطبري ج 7 ص 53 .

(3) بيضون ، التوابون ص 131 -132

(4) تاريخ الطبري ج 7 ص 62 .

(5) بيضون ، التوابون ص 117

(6) كان الخوارج في ذلك الوقت قد عانوا كثير من حملات والي البصرة (عبيد الله بن زياد) . فوجدوا في حركة ابن الزبير تنفساً لهم وبالتالي منعطفاً جديداً في نضالهم ضد الخلافة الاموية . الطبري ج 7 ص 55 -56 . فلهوزن الخوارج والشيعة ص 61 .

(7) تاريخ الطبري ج 7 ص 56 -57 . فلهوزن ، الخوارج والشيعة ص 65 .

(8) المصدر نفسه ج 7 ص 55 .

فان التطلع الى علاقة جبهوية وثيقة معهم ، لم يكن مطروحاً عنده بصورة جديّة . وخلافاً لذلك ، فانه تعامل معهم بحذر وبشعور من الخوف ، اذ « بعث الى أصحابه فقال البسوا السلاح واحضروني باجمعكم العشية »(1) حسب رواية أبي مخنف وذلك قبل الردّ على تساؤلاتهم السابقة .

ومن ناحية اخرى فان الاسرة الزبيرية ، التي اشتهرت بكثرة ابنائها ، عادت هذه الميزة بالنفع على حركتهم في بادىء الامر واسهمت الى حد كبير في ترسيخ جذورها في الحجاز ، بحيث لم يكن هنالك من الاسر المنتمية الى « المهاجرين » من يدانيها في هذا النفوذ والحجم السياسي . غير أن هذه المسألة لم تخل من جانب سلبي ، ربما أصابها بالضرر ، وذلك نتيجة عدم التجانس في مواقف الاخوة الزبيريين ، الذين كانت لبعضهم آراء خاصة ومراكز نفوذ مستقلة . ويأتي في مقدمة هؤلاء عمرو بن الزبير ، حليف الامويين ، وصاحب شرطة عمرو بن سعيد في (المدينة) ، ومن ثم قائد أول حملة ضد أخيه التي انتهت الى مقتله(2) . وكذلك لا نستطيع تجاهل موقف المنذر الغامض وعلاقته الحميمة مع عبيد الله بن زياد واضطراب اخباره في تلك الحقبة(3) . ويدخل في هذا السياق أيضاً ، عزل عبيدة ابن الزبير عن ولاية (المدينة) التي عانت آنذاك من ظروف اقتصادية صعبة(4) . هذا بالاضافة الى الازمة الخفية بين عبد الله وأخيه مصعب ، التي وصلت الى حد التشكيك بهذا الاخير وعزله عن العراق ، ومن ثم تعيين ابنه (حمزة) مكانه ، حيث اثبت فشلاً ذريعاً في مهمته « وظهر منه بالبصرة خفة وضعف »(5) ، مما دفع عبد الله الى الاسراع باعادة أخيه الى منصبه ، الذي شغله بكفاءة عالية ، وذلك بعد تدخل بعض زعماء العراق(6) .

ويبدو ان ثمة حافزين وراء هذه المبادرة : الاول ، هو وضع هذا الاقليم ، بما يتمتع به من أهمية سياسية واقتصادية ، تحت مراقبة ابن الزبير المباشرة ، في وقت ازداد فيه مصعب تألقاً وشهرة ، الى درجة ان اسمه اخذ يطغى على زعيم الحركة . ولا ريب ان شخصية مصعب القوية ومقدرته على استيعاب مزاج العراقيين ، بمن فيهم أهل الكوفة ، يعبّران عن خطورة المهمة ودقتها التي قام بها في تلك الظروف . والثاني ، لعله ارتبط

---

(1) الطبري ، ج7 ص55
(2) البلاذري ، انساب ج 1 ص 311 -314 .
(3) المصدر نفسه ج 1 ص 338 -339 .
(4) المصدر نفسه ج 1 ص 353 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 206 .
(5) ابن الاثير ج 4 ص 279 .
(6) المكان نفسه .

بتحول ما في الفكر السياسي لعبد الله بن الزبير ، وشعوره ، بعد الاطمئنان الى الوضع في العراق وتصفية المعارضة الشيعية ، انه بات في موقع اتخاذ القرار المرتقب في مسألة الخلافة ، خاصة وأنه أوشك على بلوغ السبعين من عمره . ولدينا من مؤشر ابن الاثير ما يعزز هذا الاتجاه ، الذي ربما بلغ حداً من النضج في ذلك الحين ، والرامي الى تهيئة ابنه لهذا الامر ، حيث قال بعد خيبة أمل واضحة بهذا الاخير : « ابعده الله ، أردت ان اباهي به بني مروان فنكص » [1]

وانطلاقاً من هذا الموقع الصلب الذي اقام ركائزه مصعب في العراق ، لا سيما بعد انضمام ابراهيم بن الاشتر اليه ، الذي كان يعتبر زعيم الجناح القوى والمتطرف في الحزب الشيعي ، فقد كان من الطبيعي ان يحظى هذا الاقليم باهتمام خاص من جانب الخليفة الاموي . ولعله من سوء الطالع على الحركة الزبيرية ، ان تعاصر شخصية لها تلك المواصفات التي اجتمعت في عبد الملك بن مروان ، بحيث اسهم وجوده الى حد كبير في انقاذ دولته من خطر التمزق ، وفي السعي حثيثا نحو استعادة العراق . ولقد اثبت في هذا المجال مرونة سياسية عالية ، وضعته في مصاف كبار الخلفاء الامويين ، ان لم يكن اشهرهم على الاطلاق ، حيث لم يدّخر وسيلة للاتصال بخصومه حتى اولئك المتحالفين مع الحركة الزبيرية . وكانت ملامح هذه السياسة قد تجلت في الحجاز عبر مراسلته لمحمد بن الحنفية ودعوته الى الشام ، ومتابعتها بعد ذلك في العراق مع زعماء الشيعة ، واتصالاته السرّية بهم ، بما فيها عرضه على ابن الاشتر ولاية العراق اذا تخلى عن مصعب[2] ، دون أن ننسى في هذا السبيل مهادنته لزفر بن الحارث ، رغم تأييده لابن الزبير، التي هدف من ورائها اعادة الجسور مع القيسيين من جهة ، وتأمين خطوطه العسكرية الى العراق من جهة ثانية .

وقد نتساءل اذا كانت هنالك اسباب وراء تأخر عبد الملك في حسم الوضع في العراق ، عدا الخطة التي اشرنا اليها ؟ وهي تبدو محتملة الى حد كبير ، بعد ان رأى الافادة من الصراع الشيعي ـ الزبيري ، خلال السنوات الثلاث الاولى من خلافته (65 -68 هـ) حيث بلغ ذروته في القضاء على حركة المختار في الكوفة . ولكن مؤشراً ألمح اليه (الطبري) في احداث السنة الاخيرة (68 هـ) ، يطرح مشكلة داخلية ربما كان لها تأثير ما على جهود الخليفة ، الذي يبدو أنه صرف جانباً من اهتمامه آنذاك في معالجة الازمة الاقتصادية « المتفاقمة » ، حيث « كان القحط شديداً بالشأم حتى لم يقدروا من شدته على الغزو » [3] ، حسب قول (الطبري) . بيد ان هذا الاخير الذي اكتفى بهذه العبارة

---

(1) ابن الأثير . الكامل ج 4 ص 279

(2) تاريخ الطبري ج 7 ص 185

(3) المصدر نفسه ج 7 ص 167 .

المقتضبة ، لم يدخل في تفاصيل واسباب تلك الازمة ، وان كان المرجّح انها من محصّلات الحرب القبلية في الشام ، التي ظلت تجرّ ذيولاً حتى ذلك الوقت ، وأدت بالضرورة الى اهمال الزراعة في هذا الاقليم ، بالاضافة الى انقطاع خراج الاقاليم الشرقية بما فيها العراق ، التي كانت احد مصادر الدخل الاساسية للدولة . وقد نجد انعكاس هذا التدهور الاقتصادي على انقلاب عمرو بن سعيد ، الذي قام في اواخر العام التالي على الارجح (69 هـ) ، واستهلال خطبته بالتأكيد على « حسن المؤاساة والعطية » (1) ، متوجهاً في ذلك الى بني كلب الذين تهددت امتيازاتهم في تلك الفترة ، بغية استمالتهم اليه . فمن المستبعد اقدامه على هذه « المغامرة » في معزل عن هؤلاء أو ضمان تأييد البعض منهم على الاقل ، اذ يبدو انه نجح في شق جبهتهم بوقوف أحد زعمائهم (حميد ابن حريث الكلبي) الى جانبه ، بينما الاكثرية ظلّت الى جانب عبد الملك ، متأثرة بموقف زعيمها حسان بن مالك وشخصية اخرى ، اخذت تحتل مكاناً بارزاً منذ ذلك الوقت ، كأبرز قيادات الجيش الشامي ، اعني بها سفيان بن الابرد الكلبي ، منفّذ المهمات العسكرية الصعبة في العهد المرواني الاول . وقد انعكس هذا الانقسام على احتجاج الكلبيين ، الذين هالهم محاربة بعضهم الآخر واقتتالهم « لسلطان قريش» (2) ، بحيث عادت الامور الى نصابها لمصلحة الاكثرية المؤيدة لعبد الملك .

ولعل هذه المحاولة الفاشلة التي قام بها عمرو بن سعيد ، لم يكن باعثها فقط النقمة على خرق « اتفاق الجابية » الذي تجاوز « حقه » في الخلافة ، وانما كانت وراءها اسباب اخرى اسهمت مباشرة في انقلاب هذا الزعيم الاموي ، الذي وجد في نفسه كفاءة ومقدرة ، تنافسان ما لدى الخليفة ، حيث وصفه المسعودي بأنه « كان ذا شهامة وفصاحة وبلاغة واقدام » (3) . فاذا كان الامر محصوراً في هذا الاطار ، فلماذا انتظر ذلك الوقت لتنفيذه ، دون ثمة تغيير واضح في المعطيات السياسية أو في التوازن القبلي في الشام ؟ . . .
وعلى الرغم من اهمية هذا الحافز لشخصية توفّرت فيها المواصفات القيادية البارزة ، الا أن اسباباً اخرى كان لها تأثير مباشر على هذا الانقلاب ، الذي حدث في وقت غادر فيه عبد الملك عاصمته ، للقضاء على الحركة الزبيرية في العراق . فالخليفة لم يجهل بدوره ما كان يبيّته منافسه الخطر ، وبالتالي يفترض ان يكون لديه خطة مضادة للتخلص منه ، معتمداً على صلابة الجبهة الشامية ، حيث كان خروجه يؤكد اطمئنانه اليها . ومن ناحية أخرى ، فان مختلف الروايات باستثناء ما أورده المسعودي(4) ، تشير الى أن عبد الملك اناب عنه أحد

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 176 .
(2) المكان نفسه .
(3) مروج الذهب ج 3 ص 102
(4) يقول المسعودي ان عبد الملك « خلف عمرو بن سعيد بدمشق » بعد خروجه الى العراق . مروج ج 3 ص 102 .

الثقفيين (عبد الرحمن بن أم الحكم)[1] الامر اثناء غيابه في دمشق[2] . ومن المرجّح ان يكون لذلك دور ما في انفجار الصراع الخفي ، بعد ان شعر عمرو بن سعيد بتجاهل الخليفة لنفوذه الذي أخذ يتضاءل في الادارة المروانية .

وليس من شأننا الاسهاب في هذه الحادثة ، التي دفعت عبد الملك الى تجميد خطته في العراق والعودة الى دمشق ، حيث غاب عنها وقتاً قبل ذلك ، اشرف خلاله على الاهتمام بأجناده ، لا سيما قنسرين (احد ابرز المعسكرات الاموية)[3] . ولا ريب ان تركيز عبد الملك جهوده على اعادة تنظيم القوة العسكرية لدولة الامويين ، شجع منافسه عمرو بن سعيد على التحرك ومحاولة استقطاب بعض القيادات القبلية الفاعلة على نحو ما سبق . الا ان الارتباط العضوي الوثيق الذي كان قائماً بصورة تقليدية بين الكلبيين والسلطة في دمشق ، احبط هذه المحاولة التي واجهها عبد الملك برباطة جأش وبهدوء الواثق من نفسه ومن قوته . ذلك ان هذا الاخير لم يشكك مطلقاً في موقف حلفائه ، وانما في لجوء خصمه الى تفجير الصراع القبلي في الشام ، متحالفاً مع القيسيين ، حيث تجسد ذلك في قوله : « كأنك تشبه نفسك بتقلدك هذا القوس بهذا الحي من قيس »[4] . ولكن هؤلاء كانوا لا يزالون خارج هذه الدائرة من التطاحن ، منكفئين وراء مواقعهم الدفاعية . وكانت للطريقة « المبتكرة »[5] التي اجهض عبد الملك فيها انقلاب قريبه الاموي عمرو بن سعيد ، دلالة على صلابة الجبهة المروانية ـ الكلبية ، وتحذيراً في الوقت نفسه لاصحاب الطموح من الاسرة الحاكمة . كما اثبتت صعوبة ، بل استحالة ، التعايش في السلطة بين رجلين متكافئين في الطموح والمقدرة وقوة الشخصية ، حيث لا بدّ لاحدهما ان يقضي على الآخر مهما اختلفت الوسائل[6] .

ولم تكن هذه المحاولة مجرد سحابة عابرة في تاريخ الحكم المرواني ، حيث يبدو أنها تركت عليه آثاراً سلبية لا تخلو من الخطورة . ولعل الرقم الذي اورده اليعقوبي ان « شيعة عمرو بن سعيد نيف وثلاثون ألفاً »[7] ، يكشف رغم احتمال المبالغة فيه ، ما انطوت عليه

---

(1) هو حفيد ابي سفيان لامه وقد نسب اليها (ام الحكم) . اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 270 . البلاذري ، انساب ج 1 ص 5 .

(2) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 270 . تاريخ الطبري ج 7 ص 176 . ابن الاثير الكامل ج 4 ص 297 .

(3) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 297 .

(4) تاريخ الطبري ج 7 ص 176 .

(5) المصدر نفسه ج 7 ص 177 -179 . الامامة والسياسة ج 2 ص 25 .

(6) يروي اليعقوبي قولاً لعبد الملك قبيل قضائه على عمرو بن سعيد : « اني والله لو علمت ان الامر يستقيم ، ونحن جميعاً باقيان ، لافتديتك بدم النواظر ولكني اعلم انه ما اجتمع فحلان الا غلب احدهما » ج 2 ص 271 . هنالك قول مشابه ايضاً في تاريخ خليفة خياط ج 1 ص 337 .

(7) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 271 .

من تهديد جدي لخلافة عبد الملك . ويتجلى ذلك بدون شك ، في ارجائه المجابهة مع الحركة الزبيرية في العراق نحو عامين (69 -71 هـ) ، منصرفاً خلالها الى اعادة تنظيم جبهته الداخلية في الشام والحؤول دون تكرار مثل هذه المحاولة [1] . على ان ابرز منجزات تلك الفترة ، هي تطوير الجيش الذي اصبح اكثر تفوقاً في حجمه واساليبه القتالية ، بحيث تحوّل الى القوة العسكرية الضاربة في المنطقة لوقت غير قصير . ولقد بلغ من الكثافة اثناء حملة العراق ، درجة تطلّب معها تعيين قائد حازم على مؤخرته ، فوقع الاختيار على الحجاج بن يوسف الثقفي [2] ، الذي اكتشف فيه الخليفة منذ ذلك الحين كفاءة ادارية نادرة ، مستعيداً معه التوازن لصيغة التحالف القديم بين الامويين والثقفيين ، التي تأثرت بمقتل عبيد الله بن زياد . ومن هنا لم تكن مهمة عبد الملك معقدة الى حد ما في العراق ، الذي كان وضعه آخذا في التدهور ، بعد فشل ابن الزبير في اكتساب ثقة الاطراف السياسية في هذا الاقليم ، بما في ذلك زعماء القبائل (الاشراف) [3] ، الذين وجدوا في الحكم الاموي ضمانة اكثر لمصالحهم الاقتصادية . . هذا فضلاً عن حركات تمرد أو محاولات ، يبدو انها تزامنت أو تناسقت مع حملة عبد الملك ، منها خروج (خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد) من مكة الى البصرة « في ولده وعدة من مواليه ناكثاً بيعة عبد الله بن الزبير ، فنزل في بعض نواحي البصرة ، وان قوماً قد انضافوا اليه من ربيعة ومضر » [4] ، ومنها ايضاً انضمام نحو « الفي فارس ممن بقي من اصحاب المختار » [5] الى عبد الملك . واذا اضفنا الى ذلك ما حقّقه الأخير من « تحييد » للقاعدة القيسية في قرقيسيا ، واتصالاته مع قيادات مصعب ، كما اسلفنا القول ، فان معطيات الموقف السياسي والعسكري ، كانت الى جانب الخليفة المرواني الذي حقق نصراً سهلاً على القائد الزبيري (مصعب) وحليفه الاخير ابن الاشتر [6] . وكان ذلك ايذاناً ببداية افول الخلافة الزبيرية وغروبها الوشيك ، حيث تراجعت الى حجمها الذي انطلقت منه ، كحركة محلية في الحجاز ، وانتظرت سقوطها المرتقب في تلك الدائرة الضيقة من العزلة السياسية والاقتصادية .

الحملة المروانية ـ الحصار الثاني لمكة

لم تكن حملة الحجاج أولى العمليات العسكرية التي استهدفت معقل ابن الزبير الاخير في الحجاز . . فثمة محاولات سابقة مهّدت لها ، ولكن من دون ان تأخذ ذلك

---

(1) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 323 .

(2) ابن عبد ربه ، العقد الفريد ج 5 ص 255 ـ 256 .

(3) الامامة والسياسة ج 2 ص 23 .

(4) المسعودي ، مروج ج 3 ص 104 -105 . راجع كذلك تاريخ الطبري ج 7 ص 182 .

(5) المصدر نفسه ج 3 ص 105 .

(6) وقعت المعركة بدير الجاثليق قرب مسكن . تاريخ الطبري ج 70 ص ت 185

الطابع الصدامي الذي اتسمت به حملة القائد الثقفي . ولعل ذلك كان منطوياً على تحوّل ما في السياسة المروانية ، من المجابهة المسلحة الى الاحتواء السلمي ، أخذ يتبلور في تلك الفترة نحو هذا الاقليم . وكان عبد الملك ، رغم تورّطه في حصار مكة وضرب الكعبة بمجانيق قائده الصلف ، يعتبر رائد هذا التحول الذي اعطى ثماره ، بعد توحيد الدولة في أعقاب سقوط حركة ابن الزبير وهدوء موجة النقد والاحتجاج ، التي اخذت تتراجع وتنحسر امام الانجازات السياسية والعسكرية الضخمة في هذا العهد . اما المحاولة الاولى فقد استهدفت (المدينة) في وقت مبكر ، ولكنها كانت محدودة المهمات محصورة في هذا النطاق من العلاقة الاحتوائية ، حيث رافقها نوع من الحصار الاقتصادي للحجاز ومحاولة لقطع طرق التموين الرئيسية عن مراكز الحكم الزبيري ، خاصة في مكة . ويبدو ان (المدينة) ، كانت تعيش منذ (الحرّة) تحت وطأة هذه الازمة التي اخذت نصيبها الوافي منها ، بحيث ان احتمالات المقاومة لم تكن مطروحة بصورة جدّية في ذلك الوقت . ويشير (البلاذري) الى احوال (المدينة) بعيد هزيمة حبيش بن دلجة (في عهد مروان) : « وعزل ابن الزبير عبيدة (اخاه) وولى ابن أبي ثور حليف بني عبد مناف ، فأصابت الناس في ولايته مجاعة وغلت اسعارهم . . . وكان الناس يأكلون من ليل الى ليل ما ينالون الا حسى من حنطة وعدس »[1] . ولم يكن عبد الملك بعيداً عن اوضاع (المدينة) التي قضى من حياته حتى الاربعين فيها[2] مما دفعه ذلك الى تجنب استخدام العنف وتفادي الانتصار السهل ، الذي كان قريباً منه ، دون ثمة ما يسوغ اللجوء الى هذا الاسلوب . ولعل ما أورده ابن الاثير في هذا السبيل ، يعبر عن هذا التوجه في سياسة الخليفة نحو الحجاز، حيث قال : « ولما بويع لعبد الملك بالشام بعث الى المدينة عروة بن انيف في ستة آلاف من أهل الشام ، وأمره ان لا يدخل المدينة وان يعسكر بالعرصة . وكان عامل عبد الله بن الزبير على المدينة الحارث بن حاطب بن الحارث بن معمر الجمحي فهرب الحارث ، وكان ابن انيف يدخل ويصلي بالناس الجمعة ثم يعود الى معسكره ، فاقام شهراً ولم يبعث اليهم ابن الزبير أحداً »[3] .

ومن الواضح ان هذا النص ينطوي على مؤشرين في غاية الاهمية ، بشأن النقطة التي ألمحنا اليها : ان (المدينة) أولاً كانت شبه محسومة على الصعيد العسكري ، على نحو أتاح للقائد المرواني الدخول اليها واقامة الصلاة في مسجدها دون التعرض لاية مقاومة ، سواء من جانب أهلها أم من جانب القوات الزبيرية ، وثانياً ان عبد الملك لم يلجأ الى

---

(1) البلاذري ، انساب ج 1 ص 353 .

(2) توفي عبد الملك حسب ابن خياط وهو ابن ثلاث وستين عاماً ج 1 ص 381 .

(3) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 348 .

استغلال هذه المسألة ، مكتفياً بهذا الدور « الاستعراضي » للقوات الشامية حول (المدينة) ، قبل ان يأمر قائده بعد ذلك بالانسحاب الى دمشق [1] ، التي كان الوضع الداخلي فيها لا يزال مهدداً بالانفجار . ولم يلبث الوالي القرشي (الحارث) ان عاد الى مركزه في (المدينة) ، ولكن في ظل نفوذ سطحي ومحدود ، في الوقت نفسه الذي عين فيه ابن الزبير أحد الانصار (سليمان بن خالد الزرقي) على فدك وخيبر ، وهما من الخطوط الدفاعية المتقدمة في شمالي المدينة ، بهدف التودد لهؤلاء وتشديد موقفهم ضد التهديد المرواني . وهناك من يعتقد ان هذه الحملة كانت بمثابة اجراء احتياطي من عبد الملك ، لحماية الشام من عملية انتقامية مرتقبة يقوم بها ابن الزبير [2] ، علمًا بأن توقع مثل هذه المبادرة ، كان قد تجاوزه الوقت ، ولم تكن لها سابقة في الظروف التي اعتبرت مواتية ومشجعة لمثل ذلك من قبل . وهذا التصور تناقضه سهولة المهمة التي رافقت الحملة المروانية وحرية تحركها في (المدينة) على نحو ما سبق ، دون ان تصادف مقاومة تذكر من القوات الزبيرية وهي في عقر دارها .

وفي تلك الاثناء قام عبد الملك بمحاولته الثانية للسيطرة على (المدينة) وتشديد الحصار الاقتصادي على ابن الزبير ، ولكن من دون ان يحدّد لنا النصّ التاريخي الوقت الذي تمت فيه هذه الحادثة ، وأن كان من الثابت انه سابق على حملة العراق التي جاءت في اعقابها الحملة الثالثة والاخيرة على الحجاز ابّان هذا العهد . وكان قائدها ، كما يظهر من اسمه ، ينتمي الى بني العاص [3] ، ولكنه لم يرد في سجلات الانساب الاموية . ويتجلى مع هذه الحملة ضعف ابن الزبير في (المدينة) ، عندما يبادر واليه الى الخروج منها بعد سماعه باخبار الحملة المروانية الجديدة ونزولها في وادي القرى [4] . ولكن سرية من هذه الاخيرة تلحق به وتتمكن من قتله ، بحيث خرق ذلك حدود المهمة المرسومة لهذه الحملة ، على نحو أثار امتياء الخليفة ازاء هذا السلوك من جنوده ، الذين « قتلوا رجلاً مسلمًا صالحاً بغير ذنب » كما نسب اليه القول ابن الاثير [5] . ويبدو ان (الانصار) تمكنوا بعيد ذلك من الانتقام لسليمان ، حيث طاردوا السرية المروانية في خيبر وقتلوا قائدها مع أصحابه الذين تجاوزوا الثلاثين[6]. ومن ناحية أخرى ،فقد عاقب ابن الزبير واليه القرشي(الحارث)على فشله في مهمته ، محملا اياه تبعات هذه الحادثة . فعزله عن (المدينة) وعين مكانه قرشياً

(1) ابن الأثير ، الكامل ج4 ص348

(2) دكسن ، الخلافة الاموية ص 212 .

(3) ورد تارة عبد الواحد بن الحارث بن الحكم وأخرى عبد الملك بن الحارث بن الحكم . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 348 . ابن خلدون العبر ج 3 ص 84 .

(4) ابن الأثير ، الكامل ج 4 ص 348 .

(5) المكان نفسه .

(6) المكان نفسه .

آخر (جابر بن الاسود الزهري) ، الذي كان له دور كبير في الانتقام للزعيم الانصاري[1]

وهكذا فان سياسة عبد الملك الحجازية تثبت بشكل واضح بُعدها غير الصدامي ، من خلال هاتين المحاولتين ، اللتين ابرزتا ضعف الجبهة الزبيرية في الحجاز ، وانعدام التماسك فيها . وليس ثمة شك ان هذه الثغرة كانت نقطة الضعف الكبرى في مقاومة هذا الاقليم ، حيث بدت كل من (المدينة) ومكة منفردة في مجابهة العدو الاموي المشترك ، منذ أن هبّت رياح الثورة في الحجاز ، الى درجة ان احداهما كانت معزولة عن الاخرى وغير معنيّة الى حدّ ما بـ « استفراد » القوات الشامية لها . ولا يخفى ان هذا الموقف ، اسهم كثيراً في اضعاف المقاومة الحجازية واخفاقها في تحقيق جبهة عسكرية موحدة ومتكاملة ، بالاضافة الى العوامل الاخرى التي كانت وراء فشل الحركات الثورية ضد السلطة بصورة عامة في هذا الاقليم وفي طليعتها العامل الاقتصادي . فقد كان من العسير جداً في اعقاب التفريغ المتعدد الوجوه الذي تعرض له الحجاز ، ضمان نتائج افضل في هذا المجال ، بعد ان كان في طليعة المشاكل التي تواجه اصحاب هذه الحركات ، انعدام الاكتفاء الذاتي في هذا الاقليم وصعوبة تأمين الغذاء له[2] بطريقة دائمة .

وفي ضوء هذا الواقع ، فان الحجاز بدا وكأن سقوطه اصبح محسوماً بالنسبة للخليفة المرواني الذي سبر مناطق الضعف فيه . كذلك فان ارتباطه شبه التبعي بالعراق ، جعله خاضعاً لتطورات الموقف في هذا الاقليم ، بحيث كان انعكاسها عليه مصيرياً الى حد كبير . ومن هنا جاء مقتل مصعب بمثابة الضربة القاضية لحركة ابن الزبير ، الى درجة حملت الاخير على اخفاء هذا النبأ عن جماعته ، حتى لا يحملهم ذلك على اليأس والانفضاض عنه . ولكنه يعود الى الاعلان عنه بعد أن « تحدثت بذلك العبيد والاماء في سكك المدينة ومكة » [3] . ويصف لنا المسعودي وقوع الخبر الصاعق على ابن الزبير وهو يكاد يستسلم الى القنوط ، حيث صعد « المنبر وجبينه يرشح عرقاً » [4] ، ممجداً في مصعب شهادته التي هي قدر الزبيريين : « انا لا نموت حتفاً كميتة آل ابي العاص ، وانما نموت قعصاً بالرماح وقتلاً تحت ظلال السيوف » [5] . ولا ريب ان هذا الموقف ، انما يعبّر عن مازق الحركة الزبيرية في اللحظات الصعبة ، وعن محاولة زعيمها تدارك ما يستطيعه من

---

(1) ابن الأثير ، الكامل ج 4 ص 348 ابن خلدون ، العبر ج 3 ص 84 .
(2) العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز ص 1005 .
(3) المسعودي ، مروج ج 3 ص 112 .
(4) المكان نفسه .
(5) المكان نفسه

الانهيار لدى انصاره ومن ثمّ تعزيز روحهم المعنوية ، محرّضاً فيهم غريزة القتال والتمثل بأخيه مصعب .

وفي تلك الاثناء كان عبد الملك يختار احد قواده الذين برزوا في حملة العراق ، قائداً للمهمة الأخيرة التي باتت على جانب من السهولة ، متجسداً ذلك في الحجم المتواضع للحملة (1) التي تولى زمامها الحجاج بناء على طلب منه كما اشارت رواية الطبري (2) . وثمة ملاحظة يمكن التوقف عندها ، أن عبد الملك ـ انطلاقاً من تقويمه الخاص للحكم الزبيري بعد سقوط العراق وانعكاس ذلك على اوضاع الحجاز ، حيث بات الحصار المرواني شديد الاحكام حوله ـ لم ينتظر العودة الى دمشق لتنفيذ قراره بالقضاء على معقل الحركة الزبيرية الاخير في مكة ، بل سارع الى التحرك في هذا السبيل منذ دخوله قصر الامارة في الكوفة . ويبدو ان العامل الجغرافي تدخّل في مسيرة هذه الحملة التي استهدفت مكة مباشرة ، بعد ان عرض « الحجاج عن (المدينة) وسلك طريق العراق » (3) ، وذلك خلافاً للحملات الشامية التي كانت (المدينة) أولى اهدافها الحجازية تحت تأثير العامل نفسه . وكان هذا الفصل في مواجهة المدينتين مقصوداً ، في وقت لم تعد فيه الاخيرة حاجزاً منيعاً في وجه النفوذ المرواني ، بعد استنفاد طاقاتها البشرية والاقتصادية خلال السنوات العشر الماضية ، حيث كشفت محاولات الخليفة التي مرّ ذكرها ، ضعف مقاومة (المدينة) واضطراب تحالفها السياسي مع مكة .

وهنالك من يعزو قيادة الحجاج ، وهو قائد مغمور آنذاك ، لهذه الحملة الى اعتبارات اخرى ، وهي ان الخليفة تجنّب القيام مباشرة بهذه المهمة لأنه رأى فيها « مغامرة خطيرة غير مضمونة العواقب » (4) ، والى ان الحجاز ، الذي كان مقراً للمعارضة الهاشمية وأرضاً خصبة للاحقاد ضد الأمويين ، خاصة بعد معركة الحرّة وحصار الحصين لمكة ، لا بد ان تواجه عبد الملك فيه متاعب شتى لا قبل له بها (5) . على ان هذا المؤرخ الذي يعترف في الوقت ذاته بأن « القضاء على الحركة الزبيرية في العراق ، كان ايذاناً بغروب شمسها » (6) ، لا يقع في شرك التناقض فقط ، ولكن في سوء التقدير وقصور الرؤية التحليلة السليمة . ذلك ان الحجاز كان قد مرّ عليه وقت طويل وهو فاقد لمثل تلك

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 195

(2) روى الطبري ان الحجاج سار الى ابن الزبير بمكة « فخرج في الفين من جند أهل الشام في جمادى من سنة 72 هـ » ج 7 ص 195 . وورد في الامامة والسياسة « الف وخمسمائة رجل من أهل الشام » ج 2 ص 28 .

(3) تاريخ الطبري ج 7 ص 195

(4) المكان نفسه علي حسني الخربوطلي ، عبد الله بن الزبير ص 218 .

(5) المرجع نفسه ص 218 -219 .

(6) المرجع نفسه ص 213 .

المعطيات ، سواء على المستوى الاقتصادي ، حيث كان للازمات التي عصفت به وبلغت حدود المجاعة [1] ، ان صحّت المؤشرات التي اسلفنا مناقشتها في فصل سابق ، أو على المستوى البشري الذي ترك اثاره السلبية على الدور السياسي والعسكري للحجاز ، في اعقاب التفريغ الذي تعرّض له ابّان الفتوحات المبكرة ، مما ادى الى تحجيم قوى المعارضة فيه ، التي لم يكن لها سوى دور معنوي بمن في ذلك الهاشميين ، الذين اتخذوا من العراق ارضية التحرك الثوري ضد الحكم الأموي . أي أن هذا الاقليم ، كما يرى فيه مؤرخ معاصر آخر ، مثّل « الجناح الايمن الذي يحمي الحجاز وكان ابن الزبير يستمد منه المدد لصدّ غارات الشام » [2] . وكانت تلك ثابتة لم يخرج الاخير من الارتهان لها حتى في اواخر عهده ، حيث افتقد ما يكفيه من الجنود للدفاع عن مواقع نفوذه في الحجاز عبر جبهة عسكرية موحّدة . فهو يسارع مثلا بعد اشتداد الضغط على (المدينة) الى الاستعانة بواليه على البصرة ، و« يأمره ان يرسل اليه الفي فارس ليعينوا عامله على المدينة » [3] . وفي ضوء ذلك ، فان ثمة اشكالات اخرى حالت دون قيادة عبد الملك بنفسه حملة الحجاز ، على غرار ما فعله في العراق ، وهي لا تصبّ بالضرورة في هذه الدائرة من الحذر أو التهيّب من ركوب هذه « المغامرة الحجازية الخطيرة » . ذلك ان الخليفة المرواني ، الذي شعر بأنه استعاد وحدة الدولة الأموية أو كاد ، في اعقاب انتصاره على مصعب ، تجنّب على الارجح المواجهة المباشرة مع الحجاز والدخول العسكري اليه ، بما لذلك من تأثير سلبي على الموقع الموكزي الذي يتوق الى تحقيقه ، ملقياً تبعات هذه « المغامرة » عبر هذا المنظور السياسي وليس العسكري ، على عاتق قائده الثقفي الطموح ، الذي كان يتطلع الى مثل هذه المهمة والخروج معها الى دائرة الشهرة .

واذا كانت مهمة الحجاج على قدر من السهولة ، التي اقترنت بالواقع فيما بعد [4] ، فينبغي الا يدفعنا ذلك الى المبالغة في التقليل من اهمية المقاومة التي اصطدمت بها القوات الشامية في الحجاز ابّان العهد المرواني . فقد كانت (المدينة) لا تزال هدفاً مستمراً لهذه الاخيرة ، دون أن يؤثر ذلك على العمليات العسكرية الاخرى المتزامنة معها ، بحيث فرضت عليها نطاقاً من الحصار العسكري والاقتصادي المتواصل . وثمة قائد شامي (طارق بن عمرو) ، اتخذ مركزه بين أيلة ووادي القرى [5] ، مسيطراً من خلاله على طريق

---

(1) الامامة والسياسة ج 1 ص 188 .

(2) ضياء الدين الريس ، عبد الملك بن مروان موحّد الدولة العربية ص 217 .

(3) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 349 .

(4) تاريخ الطبري ج 7 ص 195 . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 350 ابن خلدون ، العبر ، ج 3ص 85 .

(5) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 349 .

الشام ومانعاً « عمال ابن الزبير من الانتشار »[1] في هذه الناحية ، بانتظار اغلاق الطريق العراقي الذي سلكه الحجاج بعد ذلك . ويبدو ان وقتاً مرّ عليه وهو يحاصر (المدينة) ، حيث نسب اليه الاقتتال مع القائد الزبيري (ابو بكر بن أبي قيس)[2] والقضاء عليه ، وكذلك الانتصار الساحق على حملة البصرة الأنفة الذكر[3] . وكان طارق لا يزال معسكراً في وادي القرى ، بانتظار اوامر الخلافة ، حتى اذا وصل الحجاج الى الطائف ، حسم مشكلة (المدينة) ودخلها من دون صعوبة تذكر ، وبالتالي من دون عمليات صدامية أو انتقامية . وقد يحيط الغموض أو بعضه بهذه الحادثة ، التي وردت على شيء من الاقتضاب في النص التاريخي ، حيث استأثرت مكة بالاهتمام الرئيسي فيه ، ولكننا نميل الى الترجيح بأن سقوط (المدينة) تمّ بصورة سلمية ، وذلك في اعقاب اتفاق بين القائد الشامي وبين واليها الزبيري (طلحة بن عبيد الله بن عوف) ، الذي كان لا يزال في منصبه منذ سنة 70 هـ ، « حتى اخرجه طارق »[4] منها استنادا الى قول ابن الاثير .

وليس ثمة شك ان عبد الملك الذي كان يعرف عن كثب ظروف البيئة الحجازية ، لا سيا المحيطة بـ(المدينة) ، خطط عن عمد لاسقاط الحجاز ، وذلك من خلال عزله واحكام الحصار حوله ، تلك الخطة التي اتخذت اطارها الجدّي منذ السيطرة على العراق . ولذلك لن نجد اختلافاً في الأسلوب ، الذي كان متشابهاً الى حد ما من حيث المبدأ على جبهتي الحركة الزبيرية . فعلى غرار المعسكر الذي اقامه طارق في وادي القرى ، اتخذ القائد الثقفي معسكراً له في الطائف ، لوضع مكة في دائرة محكمة من الحصار . ولا نجد صعوبة في تأكيد مثل هذا الطرح ، انطلاقاً من المعطيات التالية : أولاً ، ان حملة الحجّاج جاءت متكاملة مع حملة طارق السابقة عليها ومتناسقة معها في الشكل والمضمون (قطع المواصلات عن الشام والعراق والنزول في نقاط حساسة في الحجاز : وادي القرى على تخوم المدينة والطائف على تخوم مكة) ثانياً ، عدم قيام جبهة موحدة للمروانيين ومسير الحجاج مباشرة الى الطائف دون المرور في (المدينة)[5] أو قصد مكة بصورة مباشرة ، انما يعبّر عن رغبة الخليفة في تجنب الحل العسكري ما استطاع سبيلاً الى ذلك . ثالثاً ، ان الطائف كانت المتنفس الاخير لمكة بعد انقطاع طرق التموين الاساسية ، حيث كان باستطاعتها

---

(1) ابن الأثير ، الكامل ج4 ص349

(2) في اثناء ولاية جابر بن الاسود الزهري ، ابن الاثير ج 4 ص 348 -349 .

(3) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 349

(4) المكان نفسه . هنالك التباس حول توقيت هذه الحادثة ولكن ابن الاثير يضعها في عام 73 . بينما الطبري يجعلها في العام 72 هـ وهو على ما يبدو أكثر ترجيحاً حيث بدأ الحصار في أواخره واستمر حتى العام التالي . تاريخ الطبري ج 7 ص 195 .

(5) تاريخ الطبري ج 7ص 195 .

توفير ظروف أفضل للصمود في حال استمرارها تحت النفوذ الزبيري ، فجاء سقوطها في يد الحجاج الذي يبدو ان انتماءه الثقفي، كان له دور في توليه هذه المهمة، ومن ثم السيطرة بغير صعوبة عليها . رابعا ، ان بقاء الحجاج نحو اربعة شهور (من شعبان حتى ذي القعدة) (1) في الطائف ، لم يكن له من تفسير سوى اطالة امد الحصار الاقتصادي ، الذي عاناه ابن الزبير الى حدّ كبير في ذلك الوقت (2) . خامساً واخيراً ، ان الحصار العسكري لم يبدأ الا في الشهر التالي (ذي الحجة) ، عندما التحق طارق بالحجاج ، بعيد سقوطه (المدينة) (3) .

ويبدو ان الحجاج تحكّم في توقيت المرحلة الثانية من حصار مكة ، مستهدفاً تعطيل موسم الحج (4) الذي صادف في تلك الاثناء ، بغية احراج ابن الزبير وتحميله تبعات هذه المسألة ومعها اشكالية القتال في الحرم . فقد أدّت سياسة الخليفة الذكية التي انتهجها في الحجاز ، الى اظهار منافسه ابن الزبير ، متمرداً على « الجماعة » (5) التي أصبحت مرة اخرى ممثلة بالامويين من الفرع المرواني . وفي ظلّ هذا التحول ، فان « شرعية » الحكم الزبيري ، تعرضت للاهتزاز ومعها مسوغات المقاومة ضد الخليفة المرواني (6) ، الذي استعاد « شرعيته » الكاملة على مساحة الدولة الواسعة ، باستثناء تلك الرقعة الضيقة التي ظلّ ابن الزبير مصراً على المقاومة فيها .

انتهت المرحلة الاولى من الحصار الذي بدأ في الطائف ، دون تغيير في موقف ابن الزبير الذي بقي متصلباً ، رغم ضغط الازمة الاقتصادية وتأثيرها السلبي على صمود جماعته . وكانت المرحلة الثانية أشد وطأة ، ولكنها لم تكن حاسمة ، عندما نزل الحجاج بقواته في معسكر مجاور لمكة (بئر ميمون) (7) ، دون أن يظهر انه على عجلة من الامر في القضاء على حركة تقترب من الاحتضار في ذلك الوقت . وكما يشير (الطبري) ، فانه انتظر اوامر الخليفة ، حيث كتب اليه « يستأذنه في حصار ابن الزبير ودخول الحرم ، ويخبره أن شوكته قد كلّت وتفرق عنه عامة اصحابه » (8) . ولكن عبد الملك كان يأمل في نهاية غير عسكرية لهذه المسألة ، على غرار ما حقّقه في (المدينة) ، في وقت لم يعد فيه اسير الوضع

---

(1) تاريخ الطبري ، ج7 ص195.

(2) الريس ، عبد الملك بن مروان ص 218 .

(3) تاريخ الطبرى ج 7ص 195 .

(4) المسعودى ، مروج ج 3 ص 113 .

(5) راجع قول الحجاج لاصحابه : « انتم على الطاعة وهم على تخلافة الطاعة » . تاريخ الطبرى ج 7 ص 202 .

(6) PERIER, VIE D'AL-Hadjadjadj ibn yousof, P. 50- 51 .

(7) تاريخ الطبرى ج 7 ص 295 .

(8) المكان نفسه .

الحجازي ، بعد ان عادت آلة الحكم الى مجراها الطبيعي وتحركت الجيوش التي انكفأت طويلاً على الجبهة الافريقية (1) . ومن هنا لم يكن هاجسه ابن الزبير ، ولكن مقر حركته الذي « استعاذ » به ، واستمد منه القوة المعنوية للمضي في المقاومة ، ذلك الخيار الذي بدا انه التجأ اليه ، ربما عن قناعة أو عن اكراه ، انطلاقاً من معرفته للمصير الذي ينتظره على يد خليفة قوي ، يضيق بهذا النوع من المنافسين الى جانبه .

ولم يكن عبد الملك بدوره ، يجهل ما يدور في خلد خصمه الشديد الكبرياء ، وما يصادف استسلامه للحجاج من صعوبة تقترب من الاستحالة . ولذلك يتخذ الحصار لمكة مرحلة جديدة ، بسيطرة قواته على جبل أبي قبيس ، الذي تبدو اهميته آنذاك في الصدى الواسع الذي احدثه سقوطه في عاصمة الخلافة (2) . فعلى هذا الموقع المشرف على مكة ، نصب الحجاج « منجنيقه » واخذ يصب «قذائفه» على الكعبة ، بعد ان اخفق في استدراج ابن الزبير ، للاشتباك معه خارج المدينة . ذلك ان عبد الملك الذي وُصف بانه كان من اشد المنتقدين للخليفة الاسبق (يزيد) وقائده الحصين من قبل (3) ، اجاز لنفسه وهو في السلطة اللجوء الى هذا الاسلوب «الانتهاكي» للمقدسات ، التي يفترض انه المدافع عنها ويستمد منها نفوذه الروحي ، المكمّل لنفوذه الزمني في الشام . وعلى الرغم من اجماع الروايات على هذه الحادثة وايرادها بشيء من الاستنكار أو كثير منه ، فان وقوعها قد لا يكون امراً مسلّماً به ، اذا ما استطعنا الاحاطة بالمعطيات التاريخية المتزامنة معها أو السابقة عليها . فمن البديهي ان الدوافع لم تكن متشابهة لدى الخليفتين السفياني والمرواني اللذين أُدينا بهذا العمل الاستباحي للكعبة ، حيث كان الاول (يزيد) مدفوعاً بسياسته الهجومية التي بلغت حداً من الشراسة ضد حركات المعارضة التي احاطت به وهدّدت « ملكه الموروث » . اما الثاني (عبد الملك) فكان خارج هذه الدائرة من الخوف على نظامه الذي استتب ، بعد ان تلاشى خطر الحركة الزبيرية وانكفأ قائدها على عزلته ، منتظراً سقوطه الوشيك .

ولسنا نحاول هنا ادانة خليفة ودفع التهمة عن آخر ، فقد يكون كلاهما متورطاً أو هدفاً لحملة مفتعلة ، ولكن عبد الملك خلافاً لسلفه السفياني ، كان اقل اضطراراً للقيام بمثل هذه الخطوة ، وبالتالي ـ إن صحّ حدوثها ـ فهي لا بدّ ان تنال من موقعه الكثير وتضعه امام عاصفة من النقد والاحتجاج . ولا تخلو هذه الرواية في الحقيقة من الحبكة التي تقلّل

---

(1) راجع حملة حسان بن النعمان الغساني التي حشد لها عبد الملك عدداً كبيراً من الجند . ابن عبد الحكم ، فتوح ص 279

(2) المسعودي ، مروج ج 3 ص 112 -113 .

(3) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 350 . ابن طباطبا ، الفخري ص 102 .

PERIER, Vie D'al- Hadjdjadj P. 39

من قيمتها التاريخية ، خاصة ما يتعلق بالنتائج المباشرة التي احدثها ضرب الكعبة على جند الشام و « انكسارهم » دون ثمة اشتباك بين الطرفين ، حسب الرواية نفسها التي لم تشر الى ذلك .

وفي تلك الاثناء ، كان حصار مكة الذي ناف على الستة اشهر [1] ، قد بلغ مرحلته الاخيرة الحاسمة ، بعد تدهور الاوضاع الاقتصادية ونفاذ الاحتياط التمويني [2] ، الذي كان له تأثير كبير على معنويات المقاتلين فيها . وكان ذلك الاجراء الوقائي قد اتخذه ابن الزبير ، بعد سقوط العراق على الارجح ، حيث عمد الى ملء بيوته « قمحاً وشعيراً وذرة وتمراً . ولا ينفق منه الا ما يمسك الرمق » [3] ولا شك ان اهتمامه بذلك الامر على هذا النحو ، قد اسهم في صمود مكة تلك الفترة الطويلة ، كانت خلالها معزولة وموصدة دونها المنافذ على اختلافها . « فغلت الاسعار واصاب الناس مجاعة شديدة » [4] عشية سقوط (المدينة) ، بينما أهل الشام « ينتظرون فناء ما عنده » [5] ، اي ابن الزبير ، حتى اذا تحقق ذلك أو كاد ، اطلق الحجاج « امانه » لهذا الاخير واصحابه . فخرج عدد كبير منهم [6] ، كان بينهم اثنان من ابنائه (حمزة وحبيب) ، بينما التزم ابنه الثالث (الزبير) بالبقاء معه رافضاً دعوته له ان يلتحق بأخويه [7] وفي المقابل فقد أبى الاستجابة لرجاء اخيه (عروة) في « الاستئمان » للقائد الثقفي ، حيث ان شأناً آخر سيكون لهذا الاخير معه [8] : « لو قبلت ما تقولون ما عشت الا قليلاً وقد اخذت الدنية . وما ضربة بسيف الا مثل ضربة بسوط » [9] .

وكان آخر موقف استلهمه من امه (اسماء بنت أبي بكر) ، مستمداً منها الشجاعة على مواجهة مصيره الذي اختاره قبل لقاء الحجاج [10] مع قلة قليلة من أصحابه ، آثرت الاستمرار معه . وكانت القوات تحيط بمكة وقد « شحنت » بهم ابوابها واقاموا « على كل باب رجالاً وقائداً وأهل بلد ، فكان لاهل حمص الباب الذي يواجه باب الكعبة

---

(1) تاريخ الطبرى ج 7 ص 202 .
(2) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 352 .
(3) المصدر نفسه
(4) المكان نفسه ج 4 ص 351 -352 ـ ابن خلدون ، العبر ج 3 ص 86 .
(5) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 352 .
(6) قيل انهم بلغوا عشرة آلاف تاريخ الطبري ج 7 ص 202 .
(7) المكان نفسه . ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 352 .
(8) المسعودي ، مروج ج 3 ص 113 .
(9) الامامة والسياسة ج 2 ص 28 .
(10) تاريخ الطبري ج 7 ص 203

ولاهل دمشق باب بني شيبة ولاهل الاردن باب الصفا ولاهل فلسطين باب بني جمح ولاهل قنسرين باب بني سهم ، وكان الحجاج وطارق بن عمرو جميعاً في ناحية الابطح الى المروة »[1] . وجاء هذا الاطباق المحكم على مكة ، كما وصفه الطبري ، بمثابة الاجهاز الأخير على معقل الحركة الزبيرية ، التي انتهت بعد اطول حصار في تاريخ الحركات المناوئة للدولة الاموية . ومن ناحية أخرى ، فقد كانت له دلالته على أن المروانيين ، شأن أسلافهم السفيانيين ، ظلوا يعتمدون حتى أمد طويل على القبائل الشامية ، كقوة أساسية في الجيش ، الذي كان منوطاً به القيام بدور أشد فاعلية من ذي قبل في الدفاع عن النظام ودرء الأخطار الداخلية عنه .

(1) تاريخ الطبري ج7 ص204

الحركة الزبيرية
نظره وتقويم

« فالحجاز أصبح ركناً ميتاً منذ
مقتل عثمان ولم يكن من الممكن
جعله مركزاً للحياة السياسية »

(فلهوزن، الدولة العربية)

انتهت دولة الزبيريين في الحجاز دون أن ترافق ذلك عمليات انتقامية كتلك التي جرت في (المدينة) بعيد معركة الحرّة ، الا ما كان من بعض ممارسات للحجاج ، عبّرت عما انطوت عليه نفسه من قسوة متأصلة فيه ، ولكنه في المقابل كان يخشى الرضوخ لنزعته الدموية ، تجنباً لغضب الخليفة ، وهي صفة أخرى كان مفطوراً عليها ، أعني بها الولاء المطلق للسلطة ، حيث كان يرى دائماً بعين الخليفة ويقوم بما يحقق له الرضى والارتياح ، مهما كلفه ذلك من متاعب ومشقات . فهو يستنكر مثلاً على « نائبه » في الحجاز (طارق بن عمرو) ثناءه على شجاعة ابن الزبير ، الذي كان « يخالف طاعة أمير المؤمنين »[1] وبالتالي فقد لقي « جزاءه العادل » ، حسب المنظور الواقعي لمثل هذه المواقف ، المتكررة في مختلف مراحل حياته السياسية ابّان العهد المرواني .

ولقد كان نصيب الحجاج ومعاونه (طارق) ، تعيين الاول والياً على مكة والثاني على (المدينة)[2] . ولكن الآخر لم يصمد امام منافسه في الحجاز ، فعزل من منصبه في الوقت الذي اخذ نجم الحجّاج في التألق ، بحيث اصبحت في يده السلطة المباشرة في شبه الجزيرة (الحجاز ، اليمن ، اليمامة)[3] . وظلّ في منصبه نحو عامين ، أقام معظمها في (المدينة) التي لقيت كثيراً من « تعنته » وملاحقته للانصار واذلالهم[4] . ويبدو ان الخليفة

---

(1) تاريخ الطبري ج 7 ص 205 .
(2) المصدر نفسه ج 7 ص 206 .
(3) المكان نفسه . المسعودي ، مروج ج 3 ص 105 ، ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 359 .
(4) تاريخ الطبري ج 7 ص 206 .

لم يستسغ هذا السلوك منه في الحجاز ، فأمر بنقله الى العراق بعد موت أخيه (بشر بن مروان) . ذلك انه كان اكثر احتياجاً لدوره في هذا الاقليم ، الذي اصبح محور المعارضة الرئيسي في الدولة المروانية ، حيث الامتداد الجغرافي المناسب والوجود السكاني المكثف ، بالاضافة الى الصراع الاجتماعي المتقنع وراء الاجواء المشحونة بالتوتر والمحرّضة على الثورة .

وهكذا تمّ اسقاط المعقل الاخير للحركة الزبيرية في مكة ، حيث انطلقت من هذه المدينة الحجازية العريقة وانطفأت فيها بعد سنوات تسع ، كانت في معظمها تسيطر على الجزء الاهم من الدولة العربية الاسلامية ، التي انقسمت آنذاك بين خلافتين : احداهما تمثل تيّار (المهاجرين) وتطمح الى استعادة ألق الحجاز ومركزيته ، وثانيهما تمثل عصبية قريش المتحالفة مع العصبيات الشامية التي تجلّت في (صفين) ومن ثم تبلورت في (مرج راهط) بزعامة بني مروان من البيت الاموي . واذا كان من الجائز طرح السؤال التقليدي حول اسباب سقوط حركة ابن الزبير؟ فان ثمة صيغة اخرى للتساؤل ، قد تكون أكثر ملامسة لموضوعية الطرح ، وهي البحث في اسباب قدرتها على الاستمرار طوال هذه الفترة . فالحجاز ، كما اختصره (فلهوزن) « اصبح ركناً ميتاً منذ مقتل عثمان ، ولم يكن من الممكن جعله مركزاً للحياة السياسية »(1) ولذلك فان الاصرار على اتخاذ الحركة في اقليم لا يحمل الا قليلاً من مقومات الصمود ، كان برأي المؤرخين احدى نقاط الضعف الاكثر بروزاً فيها . وفي ضوء هذا الواقع لم يشكّل ابن الزبير خطورة جدية على الحكم الاموي ، الا بعد السيطرة على العراق الذي كان باستطاعته سدّ كثير من الثغرات في مشروع الدولة الزبيرية على المستويين الاقتصادي والبشري(2) . فقد كان هذا الاقليم ، كما سبق ان اشرنا ، مصدر التمويل الرئيسي لحركة ابن الزبير ، ومركز المواجهة الفعلية في الصراع ضد محور الشام المرواني .

ولعل الخطأ الفادح الذي وقع فيه ابن الزبير ، انه قلّل كثيراً من أهمية هذا الدور العراقي ، في وقت كانت فيه المعارضة المهزومة تبحث عن بديل ما ، يحقق الحدّ الادنى من طموحها السياسي ومطلبها الاجتماعي ، لتوظيف ما لديها من طاقات تحت قيادته . فثمة لحظة تاريخية لم يحسن استغلالها ، عندما خانته المبادرة بعدم الانتقال الى الكوفة واتخاذها مقراً له ، بعد سقوط حركة المختار الثقفي ، وتوحيده للعراق . ولكن ابن الزبير ظلّ متردداً وآثر اعطاء هذا الدور لمصعب ، الذي بدأ أكثر المعية قيادية منه ، ولكنه ظلّ مقيداً بسلفية اخيه وفكره السياسي المحدود ، فضلاً عن التشابك في المسؤولية والصراع الخفي

(1) تاريخ الدولة العربية ص 195 .
(2) تاريخ الطبري ج7 ص181

بين الأخوين ، مما أظهر الحركة وكأنها معقودة القيادة لها في آن : الأول في الحجاز له السلطة الروحية ، والثاني في العراق يمارس السلطة الزمنية بكثير من الاستقلالية والنفوذ الخاص . ومن هنا اتخذ الصراع الأموي الزبيري محوره الفعلي في العراق ، حيث أصاب المروانيون تقدماً ظاهراً في هذا الاقليم ، نتيجة خلو الحكم الزبيري من مضمون اصلاحي متميّز ، يستطيع من خلاله الاحتفاظ بتأييد المعارضة واستقطابها لفترة زمنية طويلة .

والواقع ان محاولة احياء المركزية السياسية في الحجاز ، كنظرية تمسك بها ابن الزبير ، اثبتت فشلها من خلال معطيات عديدة ، لعل ابرزها ان التجربة الراشدية التي كان الاخير شديد الاعجاب بأحد اركانها (عمر بن الخطاب) ، تجاوزتها الظروف واستنفذتها المتغيرات ، بحيث لقيت نجاحاً كبيراً في اطار تاريخي توافرت فيه الشروط الملائمة لذلك . ومن هنا فان استعادة هذه التجربة ، في ظلّ غياب هذه الشروط أو معظمها ، انما هو تصوّر غير واقعي لطبيعة المتغيرات الجذرية في تلك المرحلة . ومن ناحية أخرى ، فان محاربة ابن الزبير ، الامويين وحلفائهم من قبائل الشام ، بأهل العراق وهو معتكف في عاصمته الحجازية ، لم يلق ارتياحاً لدى هؤلاء ، الذين كانت حماستهم له تتضاءل مع تقدم الجيش المرواني نحوهم . فقد كان هنالك انقطاع بين قائد الحركة وبين الفئات التي كانت تقاتل تحت رايتها ، بحيث كان لذلك انعكاس سلبي على الجبهة العراقية التي فقدت تماسكها وانهارت بصورة غير متوقعة . وكان غياب ابن الزبير عنها ، في الوقت الذي قاد فيه عبد الملك قواته الشامية بنفسه ، قد أوجد اختلالاً ، ليس في موازين القوى العسكرية فقط ، ولكن في قناعات الطرفين بالهدف الذي قاتلا في سبيله ، حيث كان محدداً في اتجاه ، مضطرباً في الاتجاه الآخر .

وفي ضوء هذا التقويم لحركة ابن الزبير ، نستطيع القول ان هذا الأخير كان سياسياً فاشلاً ، أو « لم يصلح ان يكون سائساً » على حد قول اليعقوبي (1) ، ليس له سوى نصيب ضئيل من امكانات منافسيه المروانيين في هذا المجال . فقد كانت تعوزه المرونة (2) والدهاء ، فضلاً عن المبادرة . وهذه الصفة الاخيرة ، ربما كانت أكثر بروزاً عنده (3) ، حيث خانته بسببها فرص نادرة ، بدءاً بالتلكؤ في دعم الحزب القيسي في الشام وانتهاء بالاهمال غير المسوّغ لدور الجبهة العراقية . وقد نستغرب من قيادي ينطوي على هذه الثغرات ، ان يصل الى ذلك الموقع ويشكل ذلك الخطر على خلافة الامويين القوية . ولكن ما حققه من انجازات ، لا يعود فضلها اليه وانما الى الظروف المتزامنة مع

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 274 .

(2) راجع موقفه من وفد العراق الذي اصطحبه مصعب الى مكة . الامامة والسياسة ج 2 ص 23 .

(3) PERIER, Vie D'al. - Hadjadjedj P. 51

حركته ، حيث نجحت في التأثير على عواطف المعارضة المتمثلة بالحقد على اعدائه الامويين . ذلك ان فراغاً في الزعامة السياسية على محور هذه الاخيرة ، لم يكن صعباً على كائن ما له ذلك الموقع السياسي ان يملأه وان يقوم باستثمار هذه الطاقة لمصلحته . واذا كان المختار الثقفي قد نجح في ركوب الموجة والسيطرة على الكوفة ، وهو لا يملك من « شرعية » الزعامة الا مناصرة الحزب الهاشمي ، فحري بأبن الزبير ان يكون الزعيم غير المنافس في دائرة المعارضة الواسعة ، التي كانت تتوق الى من يقودها في اعقاب الضربة التي نزلت بهذا الحزب وعدم انحسام قيادته منذ مقتل الحسين . ولكن هذه الفئة التي تحالفت بالضرورة مع ابن الزبير وسارت مضطرة في ركاب حركته ، أصيبت بخيبة أمل كبيرة ، عندما رأت فيه البديل الاقل سوءاً للحكم الاموي ، حيث لم يطرأ على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تعديل ما ، فضلاً عن الموقف السياسي الذي بدا في الغالب مشابهاً لمواقف النظام الذي « ثار » عليه [1] . فالطموح الى الخلافة ونزعة السلطة ، وبالتالي الشعور بالتفوق على (يزيد) من ناحية ، وبأنه الوريث الحقيقي لخلافة (المهاجرين) من ناحية أخرى ، كانا الدافع الرئيسي لحركة ابن الزبير التي ظلّت اسيرة له طوال عهدها .

بالاضافة الى ذلك ، فان نظام « العطاء » ، الذي كان لا يزال سائداً بتفاصيله منذ أيام عمر بن الخطّاب ، مثّل عبئاً ضاغطاً لمن كان في موقع ابن الزبير الذي اتهم بالتقتير [2] وعدم مجاراة الامويين في السخاء والبذل . وقد تكون لذلك علاقة بضعف موارده المالية ، خاصة وان العراق ، مصدر التمويل لحركته ، لم يتح له الاسهام بصورة طبيعية في استقرار الاوضاع الاقتصادية لدولة ابن الزبير ، بسبب اضطراب احواله والصراعات التي قامت على أرضه قبيل رضوخه الكامل لهذا الاخير . ومن هنا كان من العسير عليه ان يفي دائماً بالالتزامات المطلوبة منه ، بما فيها تسديد الاعطيات التقليدية في الحجاز . ويبدو ان (المدينة) لم تأخذ « عطاءها » بصورة منظمة في عهده ، بحيث سارع بعد مقتل أخيه مصعب الى محاولة استرضائها و « الحصول على قوات تعينه على صد الجيوش الاموية » كما يقول الدكتور صالح العلي [3] . ولكن العطاء الذي أمر ان « يفرض لالفي رجل من أهل المدينة » [4] ، لم يكن متوفراً في بيت المال ، مما افقده وسيلة الاحتواء لهؤلاء ، وادى الى خسارته خطأً دفاعياً بالغ الاهمية ضد المروانيين .

ولم ينعكس الوضع الاقتصادي السيء على الناحية العسكرية فقط ، وانما كان له

---

(1) ابراهيم بيضون ملامح التيارات السياسية ص 228 .
(2) الامامة والسياسة ج 2 ص 23 .
(3) العطاء في الحجاز ص 22 . مطبوعات المجمع العلمي العراقي .
(4) المرجع نفسه

تأثير سلبي على الجانب الدعائي الذي تعرض بدوره للاهمال ، وذلك مع ارفضاض الشعراء عنه ، حيث لم يستطع منافسة عبد الملك الذي استقطب بلاطه مشاهير شعراء العصر [1] ، دون ان ننسى الدور المؤثر الذي كان باستطاعة الشعر ان يقوم به في التحريض وتأجيج الحماسة وتسويغ المواقف ، حتى غير المشروعة في بعض الاحيان . ولعل الكاتب أحمد حسن الزيات قد عبر بدقّة عن أهمية هذا الدور في تلك الفترة بقوله : « والشعر العربي ربيب الخصومة والجدل ، تبعثه الحزبية ويقويه الهراش وتوحيه شياطين الفرقة . والواقع انه كان وقود هذه الفتن ولسان هذه الاحزاب ، يصطنعونه كما نصطنع نحن الصحف اليوم ، فيناضل عن زعمائه ، ويدافع عن آرائهم ويصطبغ بصبغة العقيدة التي يدعو اليها وينافح عنها » [2] . ثم يتابع في مقال آخر ، مشيراً الى سخاء الامويين واستئثارهم بالمديح من الشعر ، على نحو لا يمكن مقارنته مع خصومهم في المعارضة الزبيرية أو العلوية : « وكفة الامويين في هذا الباب ارجح ، لما تجمّع لهم من الترغيب في المال والترهيب بالملك والتمليق لهوى النفوس ، فمدحهم أكثر الشعراء في عصرهم ، إما دفعاً لشرهم واما طمعاً في خيرهم ، حتى الذين شايعوا خصومهم الزبيريين والعلويين لم يستطيعوا حبس لعابهم عن عطايا القصر » [3] .

وبكلمة اخيرة ، ان ابن الزبير لم ينجح الا قليلاً في توظيف الامكانات التي كانت في حوزته ، لا سيما تلك المتوفرة في العراق ، الذي كان يشكل دعامته المستقبلية للدولة البديلة ، في الوقت الذي آثر فيه الاعتكاف في مكة والانطواء على احلام الماضي الغابر ، باستعادة أمجاد الحجاز وخلافة الراشدين . وفاته في هذا السبيل ، ان ما احدثته حركة الفتوح والانتشار العربي الاسلامي على جبهتي المشرق وأفريقية ، قد انتزع هذا الدور المركزي الذي حظي به هذا الاقليم ابّان العهد الراشدي المبكر . كما اخفقت حركته في تحقيق دائرة واسعة من التعاطف الشعبي ، بحيث اقتصرت علاقاتها على الزعامات القبلية المتحالفة سابقاً مع الحكم الاموي ، مما افقدها فرصة التحول الى حزب سياسي ، على

---

(1) راجع المجالس الادبية في بلاط عبد الملك وتنافس الشعراء على امتداحه ، خاصة جرير في قصيدته التي اشتهرت ببيت اعتبر قمة في المديح :

الستم خير من ركب المطايا　　وأندى العالمين بطون راح

وكذلك قول الاخطل شاعر عبد الملك المقرب :

حشد على الحق عيافو الخنا انف　　اذا ألمّت بهم مكروهة صبروا

شمس العداوة حتى يستقاد لهم　　وأعظم الناس أحلاماً اذا قدروا

ضياء الدين الريس ، عبد الملك بن مروان ص 314 -216

(2) الشعر في الاسلام وعهد بني امية ، مجلة الرسالة ص 1533 عدد 116 (1935) .

(3) مجلة الرسالة ص 1652 . عدد 119 . سنة 1935 .

غرار احزاب المعارضة الشيعية والخوارجية [1] . ومن خلال هذا المنظور فان حركة ابن الزبير كانت تعاني عزلة شعبية واغتراباً عن مشكلات المرحلة ، التي كانت بحاجة ماسة الى شيء من التوازن لمصلحة الفئات المغلوبة على امرها . ولن ننسى في هذا المجال تأزم العلاقة بين ابن الزبير والزعماء الهاشميين ، وملاحقة بعضهم حتى الاضطهاد (محمد بن الحنفية) ، في وقت جسّد هؤلاء الطموح الى التغيير والاصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية لدى هذه الفئات ، خاصة في العراق . وبعد . . فان فرصة ابن الزبير الضائعة انما كانت في هذا الاقليم ، خلافاً لما يعتقده الكثيرون [2] من أنه ارتكب غلطة العمر عندما رفض مصاحبة الحصين بن نمير الى الشام بعيد موت يزيد بن معاوية .

---

(1) ابراهيم بيضون ، التيارات ص229 .

(2) تاريخ الطبري ج 7 ص 17 .

LAMMENS EtudeS Sur le Siecle des Omayyades P. 195

سياسات بني مروان الاوائل في الحجاز
75 -101 هـ

« وكان سليمان اكثر حرصاً على اكتساب رضى الحجازيين، متجلياً ذلك في اعطياته المرتفعة لاهل (المدينة) وموقفه الودّي من فقهاء مكة »

كان تعيين الحجّاج ، في ظلّ نفوذ غير عادي ، والياً على الحجاز ، له دلالة خاصة في السياسة المروانية التي نزعت الى شيء من الاعتدال في هذا الاقليم ، بينما ظلّت صدامية في العراق ، حيث تحوّل الى بؤرة ثورية شبه دائمة ومدخل عاصف الى أزماته «الشرقية» المستعصية . ولكن هذا الانعطاف النسبي كان مسبوقاً بنمط سلوكي آخر من جانب السلطة الحاكمة ، عبر فترة انتقالية ـ اذا جاز التعبير ـ ما بين سقوط ابن الزبير واستقرار الوضع السياسي في الحجاز ، ممثلاً بالحجّاج رجل الادارة المروانية الحازم . ولقد ارتبط هذا الاخير منذ ذلك الوقت بالخليفة القوي (عبد الملك) ، بحيث تكامل احدهما مع الآخر ، وتضافرا معاً في استرجاع وحدة الدولة الاموية واحباط ثورات المعارضة ، ولكن دون ان يتعدى الوالي الثقفي دوره المحدد له ، حيث كان يلجأ الى تنفيذ ما يُطلب منه بطواعية متناهية للخليفة الذي وثق به . وفي المقابل لم يتردد عبد الملك ، ربما الى حين ، في التلويح للحجازيين بالشدة والتنديد لهم بالعقاب ، مباركاً نهج واليه الصدامي خلال تلك الفترة القلقة من تاريخ الخلافة الاموية .

ففي سنة 75 هـ ، زالت الظروف التي كانت تعرقل تعيين الحجاج على العراق (1) ، حيث انتظره دور خطير ، سواء على صعيد الادارة المضطربة أم التصدي لخطر الازارقة الذي بدا متفاقماً في ذلك الوقت (2) . ويبدو ان عبد الملك ، خشية الفراغ الذي قد يحدثه استبدال واليه الثقفي في الحجاز ، عمد الى توقيت ذهابه الى هذا الاقليم بحيث يتصادف مع اتخاذ هذا القرار . فأقام الحجّ ذلك العام في مكة (3) ، وانطلق منها الى (المدينة) ليلقي

---

(1) لم يشأ عبد الملك اغضاب اخيه بشر بن مروان الذي كان والياً على العراق في ذلك الوقت .

(2) الزبير بن بكار ، الاخبار الموفقيات ص 91

(3) تاريخ الطبري ج 7 ص 217 .

في مسجدها خطبة تتسم بالعنف : « فانه كان من قبلي من الخلفاء يأكلون من هذا المال ويؤكلون ، والله اني لا اداوي ادواء هذه الامة الا بالسيف ، ولست بالخليفة المستضعف (عثمان) ولا الخليفة المداهن (معاوية) » [1] ، وموحياً لاهل (المدينة) بما كان من أمر قريبه (الاشدق) الذي شق الطاعة. فاستحق ذلك العقاب : « هذا عمرو بن سعيد حقه حقه وقرابته قرابته ، قال برأسه هكذا فقلنا بسيفنا هكذا » [2] . ولم يُنسب لعبد الملك اتخاذ موقف مماثل في مكة ، الا اذا سقطت اخباره من روايات المؤرخين . ذلك ان (المدينة) رغم الدور الذي اخذته الاخيرة ابّان الحكم الزبيري ، كانت لا تزال تمثل الوجه البارز للحجاز الاسلامي ، وتمثّل المركز المتفوق على مختلف الصعد ، البشرية والاقتصادية والاجتماعية .

واذا كنا نفتقد نصوصاً تشير الى تعداد السكان في تلك الفترة ، التي شهدت فيها (المدينة) نوعاً من التخلخل في اعقاب (الحرّة) ، الا ان ذلك لم يدم طويلاً على الارجح ، حيث استعادت حيويتها بعد وقت قصير . ولعل (اليعقوبي) ، وان كان يشير الى فترة متأخرة قليلاً ، يوضح الى حدّ ما هذه النقطة في سياق التعرض للقرشيين الذين كانت لا تزال نسبتهم عالية ، ولكنها لم تصل حتمًا الى مستوى (الانصار) الذين ظلوا باكثريتهم في (المدينة) ، بينما تبعثرت قريش وانتقل جزء منها مع الامويين الى الشام . ويبدو ان سليمان بن عبد الملك ـ الخليفة آنذاك ـ كان في معرض التودّد لاهل الحجاز ، ممهداً بذلك لبيعة ابنه (ايوب) بولاية العهد . فقد حجّ في العام 97 هـ وكتب الى واليه [3] على (المدينة) ـ كما يروي اليعقوبي ـ « ان يبني له قصراً بالجرف ينزله ، فلما قدم لم يرض بناء القصر ، فنزله ، وقسم بين أهل المدينة قسمًا وفرض لقريش أربعة آلاف فريضة لم يدخل فيها حليفاً ولا مولى » [4] . ولكن « مشيخة قريش » احتجت على حرمان مواليها ، فقالت لسليمان : «فرأينا ان نكافئك ونجعلها في حلفائنا وموالينا ، فنحن أخف عليك مؤونة منهم . ففرض لهم أربعة آلاف فريضة أخرى » [5] . واذا كانت قريش مع مواليها قد بلغت هذا العدد ، كما تقدم ، فمعنى ذلك ان (المدينة) ، استطاعت النهوض سريعاً من كبوتها واستمرت التجمع السكاني الاكثر عدداً في الحجاز [6] . ولقد اشرنا الى هذه المسألة ؛ للدلالة على دوافع الموقف الحازم الذي اتخذه عبد الملك في مسجد (المدينة) ،

---

(1) خليفة بن خياط ج 1 ص 349

(2) المكان نفسه .

(3) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 298 . ابن خياط ج 1 ص 468 .

(4) اليعقوبي، تاريخ ج 2 ص 298 .

(5) المكان نفسه .

(6) العلي ، العطاء في الحجاز ص 23 .

التي ظلّت عبر هذه المعطيات ، القاعدة الوحيدة في الحجاز ، القادرة على تشكيل معارضة جدّية ضد الحكم الاموي ، بعد ان تمّ احتواء الطائف منذ وقت مبكر من قيام خلافة السفيانيين ، وتراجع دور مكة بعد اخفاق حركة ابن الزبير .

ولكن الحجاز ، بما فيه (المدينة) ، لم يعد قادراً بعد عشرة اعوام ونيف من الاضطرابات والازمات الاقتصادية ، على القيام بحركات تمرّد جديدة ، طوال القرن الهجري الاول ، خاصة بعد الضربة القاصمة التي نزلت به في ذلك الحين . وفي المقابل ، فقد اثبت المروانيون عدم تساهلهم واتخذوا موقفاً حازماً نحو أي تكتل أو تحرك له صبغة سياسية على نحو ما ذكرنا [1] . فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك ، ان أية محاولة لاستعادة المركزية للحجاز ، مكتوب عليها الفشل في ظلّ محاولات لم يطرأ عليها تغيير ما في ذلك الوقت ، بحيث كانت تزيد من عزلة هذا الاقليم ومن ضمور دوره السياسي ، سواء على مستوى المعارضة أم الموالاة . وبدت حاضرتاه (المدينة ومكة) ، حسب تعبير المستشرق الالماني (زلهايم) « عاجزتين عن تموين جيش كبير نسبياً لمدة طويلة . . . كما كان الحصول على جنود صعباً للغاية ، ان لم يجنّدوا من سكان المدينة ذاتها » [2] ، وذلك انطلاقاً من تبعية الاقليم الاقتصادية وارتباطه العضوي في هذا المجال ، بالمناطق الاخرى التي كانت خاضعة للسلطة الاموية .

وعلى الرغم من حرص عبد الملك وخلفائه المروانيين على تجنيب الحجاز رياح الثورة العاصفة في الاقليم العراقي ، فانه لجأ الى استخدام سياسة خاصة فيه ، اقتبس جانباً منها عن سلفه معاوية ، وهو الرامي الى جعله تحت الحكم المباشر للخلافة الاموية ، عبر ممثلين من الاسرة الحاكمة في بادىء الامر (مسلمة بن عبد الملك في مكة [3] ويحي بن الحكم [4] في المدينة) [5] ، ولكن دون أن يتخذ ذلك شكل الارتهان الى قاعدة شبه ثابتة ، على نحو ما أحدثه معاوية الذي كان يميل الى التعاطي مع الاسر القوية ومنحها قدراً غير قليل من الاستقلالية ، لا يحدّ منها سوى مراقبته المباشرة على زعمائها ، الذين دانوا له بالولاء المطلق . واذا كان معاوية قد استطاع ، على سبيل الترضية لبني العاص ، الحؤول دون استئثار هؤلاء بالسلطة في الحجاز على حساب الحكم المركزي ، وذلك عبر اصطناع

---

(1) Vesely , Al- Ansar, P. 50- 51

(2) رودولف زلهايم ، فتنة عبد الله بن الزبير . ترجمة حسام الصغير . مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الرابع المجلد 49 الصفحة 837 -838

(3) الامامة والسياسة ج 2 ص 47 ، الجامع اللطيف ص 288 .

(4) يحي بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس . الجامع اللطيف ص 288 .

(5) خليفة بن خياط ج 1 ص 283 .

محورين متنافسين بزعامة مروان بن الحكم وسعيد بن العاص ، فان عبد الملك لم يشأ الخضوع لهذه القاعدة بالقدر نفسه الذي التزم فيه سلفه السفياني . ولا شك ان « هجرة » الامويين من (المدينة) الى الشام تحت الضغط الزبيري ، انعكست على اوضاع هذا الاقليم ، حيث تضاءلت احتمالات المواجهة التي كان يحدثها ذلك التجمع الكبير للاسرة الحاكمة ومعها التأثير الذي كان باستطاعتها القيام به ، على مجرى التطورات السياسية في تلك الحقبة .

وسرعان ما اتخذت سياسة عبد الملك الحجازية منحى آخر ، يكاد يبتعد كثيراً عن نهج المرحلة السابقة ، حيث شكّل انعطافاً على مستوى من الاهمية في اوضاع هذا الاقليم بصورة عامة . ومن ابرز مؤشرات هذا التحول ، التقليل من الهيمنة الاموية المباشرة على أهل الحجاز ، حيث اسهم ذلك في التحرك الثوري الذي قام به هؤلاء في اواخر العهد السفياني وامتد الى شطر من هذا العهد . ذلك ان عبد الملك ، شعر بخطورة انفصال الحجاز عن دولته ومن ثمّ انقطاعه القسري عن « اقامة الحج » ، وما عكسه ذلك من تحرج حول شرعية خلافته ، انطلاقاً من النظرية التي تداولها البعض حينذاك ، حسب اليعقوبي ، « انما تحق الخلافة لمن كان الحرمان في يده ، ولمن اقام الحج للناس » [1] . فكانت سياسته نابعة من ضرورة الابتعاد بالحجاز ، عن كل ما يؤثر على علاقته بالدولة الاموية وتطويق ما امكنه الاسباب المشجعة على التمرد والثورة . والمؤشر الثاني في هذا التحول ، فهو التودّد لبني هاشم ، زعماء المعارضة التقليدية للامويين ، حيث تجلى ذلك في معاملته لعلي بن عبد الله بن عباس ، الذي شكا اليه اضطهاد ابن الزبير لاسرته بعد امتناعه عن بيعته ، « فأحسن عبد الملك اجابته وحمله وحمل عياله الى الشام ، وأنزله دارا بدمشق ، ولم يزل يجري عليه أيامه كلها » كما ذكر اليعقوبي [2] . وينطبق الواقع نفسه على علاقته بابن الحنفية الذي مثّل حينذاك الاتجاه المتصلّب في المعارضة الهاشمية . فثمة حادثة وقعت في اعقاب القضاء على حركة ابن الزبير ـ وكان ايضاً من أشد خصومها كما مرّ معناً ـ لا تدع مجالاً للشك بالواقعية السياسية التي تميّز بها هذا الخليفة ومقدرته على تحقيق هذا القدر من التوازن في علاقته بالبيت الهاشمي وتجنب المواجهة السياسية لفترة طويلة معه . فقد ذكر المسعودي ان محمد بن الحنفية أسرّ الى عبد الملك بمخاوفه من الحجّاج ابّان ولايته على الحجاز ، فكتب الى واليه « ان محمد بن الحنفية كتب يستعفيني منك ، وقد أخرجت يدك عنه ، فلم أجعل لك عليه سلطاناً بيد ولا لسان فلا تتعرض له » [3] .

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 269 .

(2) المصدر نفسه ج 2 ص 274 .

(3) المسعودي ، مروج ج 3 ص 116 .

والمؤشر الثالث ، هو التعديل الذي طرأ على سياسة الامويين المالية في الحجاز ، الذي سيشهد خلال هذا العهد تحسناً في ظروفه الحياتية ، حيث تدفقت عليه اعطيات السلطة [1] ، مما كان له اسهام كبير في الانتعاش الاقتصادي لهذا الاقليم ، وأدى بالتالي الى جمود الوضع السياسي فيه واختفاء حركات التمرد المحلية . ولقد نعم الحجاز بهذا الهدوء فترة طويلة نافت على نصف قرن من الزمن ، عندما قامت حركة محدودة الاثر للخوارج الاباضية في مكة ، استطاع الخليفة الاموي الاخير (مروان الثاني) اجهاضها والقضاء على زعيمها (ابو حمزة الخارجي) في معركة الابطح [2] . أما المؤشر الرابع ، فيتعلق بالخلفية الدينية لدى عبد الملك ، الذي كان أحد فقهاء المدينة » [3] ، حيث ولد فيها ونشأ في ظل تربية اسلامية وثقافة قرآنية ، لم تتوفرا لاسلافه من الخلفاء الامويين [4] . وكما يقول (فلهوزن) « تحاشى ان يجرح العواطف الدينية لرعيته على النحو الذي كان عليه يزيد بن معاوية من قلة الاكتراث » [5] .

وكانت « حجازية » عبد الملك ، نشأة وسلوكاً ، من العوامل الرئيسية التي تحكمت في سياسته نحو هذا الاقليم وانطباعها بكثير من المرونة [6] ، خلافاً لسلفه يزيد مثلاً ، الذي ولد في الشام ونشأ بعيداً عنه . ومن هذا المنطلق ، فان مسوّغ الحقد على (المدينة) يبدو واهيا اذا ما أخذنا برأي (فلهوزن) ، الذي يعتقد ان عبد الملك كان « في نفسه شيء من الحنق على أهلها » [7] ، حيث يربط ذلك بتعيين أحد ولاتها ممن « تميز بروح خاصة من الشر » [8] . واذا كان لهذا التصور نصيبه من الحقيقة ، فحريّ بهذه السياسة « العدائية » ان تظهر في وقت سابق ، أي بعد سقوط (المدينة) الذي تمّ دون عمل انتقامي ما ، يذكّر بما جرى لها في عهد يزيد ، خاصة عندما نعلم ان ولاية « المخزومي » كانت في أواخر سنوات هذه الخليفة [9] . ويبدو ان سمة العنف التي التصقت بهذا الوالي ، انما تعود الى الازمة التي

---

(1) الزبير بن بكار ، الاخبار الموفقيات ص 573 .

(2) حدثت هذه الحركة في سنة 129 هـ ، عندما تغلّب ابو حمزة الخارجي الاباضي على مكة ثم خرج قاصداً (المدينة) ، « فلقيه جيش عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بقديد ، فكان الظفر لابي حمزة . ثم قصد المدينة وقتل بها جماعة . وبلغ خبره مروان فجهز اليه عبد الملك بن محمد بن عطية السعدي في اربعة آلاف فارس . فالتقى هو وأبو حمزة بمكة بالابطح ، فقتل ابو حمزة وكان عسكره خمسة عشر الفاً الجامع اللطيف ص 290 .

(3) ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 520 ابن طباطبا ، الفخري ص 122 .

(4) نبيه عاقل ، تاريخ خلفاء بني أمية ص 162 .

(5) تاريخ الدولة العربية ص 208 .

(6) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 274 .

(7) تاريخ الدولة العربية ص 208 .

(8) هشام بن اسماعيل المخزومي ، المرجع نفسه .

(9) تولى هشام بن اسماعيل المخزومي امر المدينة في عام 82 للهجرة . تاريخ الطبري ج 8 ص 20 .

وقعت مع كبير فقهاء (المدينة) آنذاك سعيد بن المسيب ، حيث رفض بيعة ابني الخليفة (الوليد وسليمان) بولاية العهد ، كما أمر بذلك عبد الملك . « فضربه هشام بن اسماعيل ـ كما يقول الطبري ـ ستين سوطاً وطاف به في تبّان شعر حتى بلغ رأس الثنية ، فلما كروا به قال اين تكرون بي ، قالوا الى السجن »[1] . ولعلنا نلتمس الفارق الكبير في ردّة الفعل لدى عبد الملك من ابن المسيّب وبين معاوية من ابناء الصحابة الثلاثة ، وذلك ازاء قضية واحدة هي ولاية العهد . فبينما واجه الاخير تصلّب معارضيه بالتهديد والعنف ، كان عبد الملك أكثر تسامحاً في مواجهة موقف الفقيه المعارض وكتب الى واليه « يلومه فيما صنع ويقول سعيد والله كان أحوج ان تصل رحمه من أن تضربه وأنا لنعلم ما عنده من شقاق ولا خلاف »[2] .

على ان ما يستوقفنا في نطاق العلاقة مع الحجاز و (المدينة) بصورة خاصة ، ذلك الجانب المتعلق بدور الانصار في الادارة المروانية ، الذي لم يطرأ عليه تعديل ما في تلك الحقبة . فقد ظلّ هؤلاء بعيدين عن كل شأن من شؤون السلطة ، التي كانت معقودة لبني عاص وآخرين من قريش وبعض القبائل الحليفة[3] . وهكذا افتقد (الانصار) دورهم السياسي في هذا العهد كما في العهد السفياني ، حيث كان كلاهما شديد الوطأة عليهم ، ولكن بصورة متفاوتة . ففي الاخير لجأ مؤسسه معاوية الى تقريب مجموعة قليلة منهم ، احتلّت مكاناً لها في ادارته ، بينما اختفى دور (الانصار) في الادارة المروانية بعد غياب الرعيل الاول منهم المتحالف مع الامويين[4] . ولكن عبد الملك كان بدون ريب ، أقل تعقيداً وحساسية ازاء هؤلاء ، حيث يرجّح انه فرض عليهم من الاعطيات ما فرضه للآخرين من سكان (المدينة)[5] ، وذلك في اطار سياسته الرامية الى اغراق الحجاز بالاموال ، التي مهّدت له سبل تطويعه واحتواء المعارضة فيه لا سيما (الانصار) . وفي المقابل فقد رضخ هؤلاء للامر الواقع والتزموا بالولاء للادارة المروانية ومن ثم اعترفوا باخفاق مسعاهم لاعادة المركزية السياسية الى الحجاز ، بعد ان ظلّوا طويلاً يطمحون الى ذلك ، حيث الزمن الذي راهنوا عليه لم يعد حليفهم في هذا السبيل[6] .

---

(1) تاريخ الطبري ج 8 ص 56 . اورد اليعقوبي ان هشام بن اسماعيل المخزومي ضرب سعيد بن المسيّب ستين سوطا ظلما وعدواناً ، فكتب اليه عبد الملك يلومه تاريخ ج 2 ص 280 .

(2) تاريخ الطبري ج 8 ص 56 .

(3) تاريخ خليفة بن خياط ج 1 ص 383 ، 416 .

(4) من امثال : مسلمة بن مخلد والنعمان بن بشير .

(5) الاخبار الموفقيات ص 573 .

(6) زلهايم ، فتنة عبد الله بن الزبير ص 835 .

ومن ناحية اخرى فان سياسة المداراة التي كان رائدها عبد الملك [1] ، جعلت الحجازيين عامة و(الانصار) خاصة ، يميلون الى نمط من الواقعية والابتعاد عن كل ماينزع الى المجابهة مع الامويين ، سواء كانوا المبادرين الى ذلك ، أو كحلفاء لحركة سياسية اخرى على غرار موقفهم من ابن الزبير ، حيث كان يحدوهم من خلاله الامل في الانتقام من العدو الاموي المشترك[2] . ومن المؤكد ان شخصية عبد الملك « المثقفة » ، كما تجمع على تقويمها روايات المؤرخين [3] ، قد اسهمت بدور كبير في انفتاح سياسة الامويين الحجازية ، واتخاذها ذلك التحول البارز من المواجهة الى التطويع فالاحتواء أو « الاستتباع » على حد تعبير ابن خلدون . وفي ضوء هذا الواقع ، فان عبد الملك اصاب من النجاح في هذا السبيل ، ما أخفق في تحقيقه معاوية الذي غلبت عليه نزعته الوصولية وتحكمت فيه عقدة السلطة ، التي بلغها عن طريق القوة وحوّلها وراثية عبر الاسلوب نفسه ، بينما يبدو لنا الخليفة المرواني ، مضيفاً الى كفاءته السياسية البارزة ، رصيداً من الثقافة والعلوم الدينية ، وهو ما لم يحظ به سلفه السفياني . وكانُ لهذا الجانب من شخصيته تأثير قوي على سياسته الداخلية ، التي امتازت بجنوح أكثر الى الحوار مع المعارضة ونزوع أقل الى استخدام العنف والتعسف معها . وسبق ان اوردنا أمثلة عديدة في هذا المجال ، مقرونة بالنتائج الايجابية التي عكستها هذه السياسة مع خصومه لا سيما في الحجاز ، الذي انطوى منذ ذلك الوقت على الهدوء والاستقرار . بالاضافة الى ذلك ، فثمة نص في « الاخبار الموفقيات » ، قد يكون مكملاً لنص اليعقوبي الآنف الذكر ، حيث كلاهما يشير الى التحسّن النسبي الذي انعكس على أوضاع (المدينة) الاجتماعية والاقتصادية : فقد « خرج الوليد حاجاً سنة أربع وسبعين[4] وهو ولي عهده . . فسأل من بقي من اصحاب رسول الله ؟ فقيل سهل بن سعد الساعدي ، فأرسل اليه فأتاه فرحب به ، وأمر له بمائتي دينار ، وسأل عن جابر بن عبد الله ، فأخبر انه توفي قبل قدومه بشهر ، فترحم عليه ، وأمر لاناس من المدينة بزيادات في دواوينهم » [5] .

ولم يطرأ على هذه السياسة أي تغيير بعد عبد الملك ، حيث كان عهد الوليد استمراراً للعهد

---

(1) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 274 . تاريخ الطبري ج 8 ص 56 .

(2) زلهايم ، فتنة عبد الله بن الزبير ص 47 Vesely , Al- anSar P. 50 8

(3) وصف اليعقوبي عبد الملك بقوله : كانت له « حيلة ودهاء وعلم » تاريخ ج 2 ص 280 . وابن الاثير : كان « عاقلاً ، حازماً اديباً لبيباً عالماً . كما وصفه بأنه كان « أحد اربعة من فقهاء المدينة » بالاضافة الى سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقبيصة بن ذؤيب . الكامل ج 4 ص 520 . ووصفه ايضاً ابن طباطبا بأنه كان « لبيباً عاقلاً عالماً ملكاً جباراً قوى الهيبة شديد السياسة حسن التدبير للدنيا » الفخري ص 122 .

(4) ورد في الطبري ان الحجّاج هو الذي اقام الحج في هذه السنة ج 8 ص 20 . وكذلك في خليفة خياط ج 1 ص 245 . وربما كان ذلك في العام الثامن والسبعين استناداً الى ما اورده كلاهما في مكان آخر . الطبري ج 7 ص 281 . ابن خياط ج 1 ص 357 .

(5) الزبير بن بكار ، الاخبار الموفقيات ص 323 -324 .

ابيه ومتكاملاً معه الى حد كبير . والواقع ان السنوات العشر (86-96 هـ)[1] التي قضاها الوليد في الحكم تعتبر ظاهرة متميزة في تاريخ الخلافة الاموية ، التي نعمت جبهتها الداخلية برخاء واستقرار ، لم تشهدهما الفترات السابقة او اللاحقة منها . وكان ذلك حافزاً بدون شك لاستئناف حركة الفتوح على جبهات المشرق والمغرب ، حيث بلغت ذروتها العظمى آنذاك ، بعد ان جنّد لها الخليفة جلّ طاقاته العسكرية التي ظلّت مهدورة في الصراعات الداخلية نحو ربع قرن متواصل من الزمن . ولقد حظي الحجاز باهتمام خاص من جانب الوليد ، الذي كان في وضع يمكّنه من اتخاذ مبادرات أكثر انفتاحاً نحو المعارضة المنكفئة على هزيمتها ، بعد الضربة القاصمة التي تلقتها في العهد السابق ، سواء في العراق أم في الحجاز . ولعلنا نجد ملامح هذا التعديل في السياسة المروانية بالنسبة للاقليم الاخير خاصة ، كالفصل بين ادارتي مكة (المدينة) ، بعد ان جُمعتا غالباً في ولاية واحدة وتمتع كل منهما بنصيب من الاستقلالية الادارية ، على نحو ما كان سائداً في الاقليم العراقي . وهي سابقة في تاريخ الحكم الاموي . ففي مطلع هذا العهد (86 أو 87 هـ) تولى شؤون (المدينة) عمر بن عبد العزيز لست سنوات لاحقة[2] ، كان لا بدّ ان تعكس ايجابياتها على العلاقة بين عاصمة الراشدين الاولى وبين الامويين ، حيث كانت لا تزال مشحونة بالحقد ومصحوبة بالحذر ، منذ الهزيمة السياسية التي لحقت بالانصار بعد تنازل الحسن وتتوجت بالضربة العسكرية القاصمة في معركة الحرّة . ذلك ان واليها الجديد كان على ثقافة قرآنية واسعة ، تلقاها من كبار فقهاء المدينة [3] ، وانطبع بسلوك اجتماعي وديني متميز في الأسرة المروانية[4] ، حسب مصادر المؤرخين ، باستثناء الرواية التي اعتمدها (ابن الحكم) ، والتي تكاد تفصل بين نمطين في حياته الخاصة ، قبل وبعد توليه الخلافة[5] .

وفي ضوء هذه المؤشرات كانت ولاية (المدينة) تجربة مثمرة ، وناجحة في تاريخ عمر بن عبد العزيز ، حيث ظهرت معها بواكير سياسته الاصلاحية ، خاصة وانه جاء في اعقاب وال (هشام بن اسماعيل) وصف بانه «سيء الرأي . . . والنظر»[6] ، وكان كثير التضييق على الهاشميين لاسيما علي بن الحسين الذي « لقي منه أذى شديداً »[7] . كما حمل عليه الفقهاء بزعامة ابن المسيب ، حيث مثّل هؤلاء الاتجاه السياسي المتنور في (المدينة) وأدواتها التعبيرية الجديدة

---

(1) ابن خياط ج 1 ص 413 .
(2) المصدر نفسه ج 1 ص 416 ، ابن الاثير ، الكامل ج 4 ص 526 .
(3) الاخبار الموفقيات ص 208 . ابن عبد الحكم سيرة عمر بن عبد العزيز ص 25 .
(4) ابن طباطبا ، الفخري ص 129 ، عماد الدين خليل ، ملامح الانقلاب الاسلامي ص 31 .
(5) سيرة عمر بن عبد العزيز ص 25 .
(6) تاريخ الطبري ج 8 ص 61 .
(7) المكان نفسه ج 8 ص 61

في وجه الحكم الاموي ، منذ ابتعادها عن اسلوب المواجهة بعد سقوط حركة ابن الزبير . وحسب رواية الواقدي ان عمر بن عبد العزيز بعد أن « نزل في دار مروان . . . دعا اليه عشرة من فقهاء المدينة . . . ثم قال : انما دعوتكم لامر تؤجرون عليه وتكونون فيه اعواناً على الحق ، ما أريد قطع أمر الا برأيكم أو برأي من حضر منكم ، فان رأيتم أحداً يتعدى أو بلغكم من عامل لي ظلامة ، فأحرج الله على من بلغه ذلك الا بلغني ، فخرجوا يجزونه خيراً وافترقوا »[1] . ومن خلال هذا النص ،فان ابرز ما يستلفت الانتباه ،ذلك الجانب «الشوروي» في موقف الوالي المرواني ، الذي لم يشأ التقيد بسياسة الحكم التقليدية ، حيث السلطة فردية لا يحد منها سوى تدخل الخليفة ، وانما لجأ الى الحكم من خلال الفقهاء في نطاق من المسؤولية الجماعية والقرار المشترك . ولقد اشاع ذلك نوعاً من الثقة كان مفقوداً بالسلطة ومناخاً ملائماً للتعايش المتكافىء بين مختلف الفئات الاجتماعية في (المدينة) ، التي اصبحت لفترة ما ، ملجأ المضطهدين والهاربين ، خاصة من قبضة الحجاج الثقفي في العراق [2] .

ولكن هذا التحول شبه « الانقلابي » في سياسة الامويين الحجازية ، الذي لم يعترض عليه الخليفة في بادىء الامر ، ما لبث ان شهد تراجعاً بعد افتقاد دعم الوليد ، الذي بدا انه غير قادر على المضيّ بعيداً في تعديلات تمسّ جذرية نظام فردي، اتخذ من العنف افضل وسائل المجابهة مع خصومه . على ان ذلك الموقف لم يجنح به كثيراً عن الاعتدال ، الذي اتصف به والمرونة [3] التي اكتسبها من سلفه . وثمة ما يشير الى هذا التراجع في خطبتين منسوبتين للوليد ، في كل من (المدينة) ومكة ، حيث توعّد الاولى ووصف أهلها بأنهم « اهل الخلاف والمعصية » ، وكرّر في الثانية تهديده في « خطبة بتراء » حسب قول اليعقوبي [4] ، الذي انفرد بذكر هذه الرواية . بيد انه من المرجّح ، ان الوليد تخلى عن واليه لاسباب « عراقية » ، بعد ان اثارت سياسته نقمة الحجاج ، اقوى رجالات الادارة المروانية ، الذي رفض قيام منطقة نفوذ جديدة ، تحمل طابع التنافس مع نفوذه في العراق وتشجع المعارضة المقموعة على التحرك والنهوض في هذه المنطقة ، التي فتحت ابوابها امام « مرّاق أهل العراق » كما وصفهم الوالي الثقفي في كتابه للوليد [5] .

ولكن عزل عمر بن عبد العزيز لم يعد بالامور الى سابقها ، حيث لم يترك ذلك تأثيراً سلبياً واضحاً على أوضاع (المدينة) ، التي تحسنت بصورة نسبية ابّان ولايته ، في وقت كانت مكة تشهد بدورها ، تطوراً على جانب من الاهمية تحت ادارة خالد بن عبد الله القسري [6] ، الذي جاء

(1) تاريخ الطبري ج 8 ص 61
(2) ابراهيم بيضون ، ملامح التيارات السياسية ص 324
(3) ابن طباطبا ، الفخري ص 127 .
(4) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 285 .
(5) تاريخ الطبري ج 8 ص 90 .
(6) المصدر نفسه ج 8 ص 80 .

تعيينه (91 هـ) معبّراً عن ذلك التحول الجذي في السياسة المروانية نحو الحجاز . فالقسري الذي ينتمي الى قبيلة يمنية الاصل (بجيلة)[1] ـ غير متورطة في العصبيات المتناحرة ، وهي سابقة ربما في تاريخ الادارة الاموية في هذا الاقليم ، التي اعتمدت غالباً على عناصر حجازية وتحديداً من الاسرة الحاكمة ـ كان بدوره نموذجاً مختلفاً عن اسلافه وصاحب نهج سياسي خاص ، كشخصية تنزع الى المرونة ولا تفتقد الى الحزم . ولقد اسهمت كفاءته الادارية في ان يشغل دوراً مهمّاً في احداث الحجاز ، خلال النصف الثاني من عهد الوليد ، حيث امتد نفوذه على ما يدو الى (المدينة) ، التي أرسل اليها أحد اعوانه (عثمان بن حيّان المري)[2] ، لتنفيذ أوامر الخليفة «باخراج من في الحجاز من أهل العراقين وحملهم الى الحجاج بن يوسف»[3] ، حائزاً بذلك على ثقة الوليد ورضى الوالي الثقفي .

وفي ظل خلافة سليمان بن عبد الملك ، تابع المروانيون سياستهم الاحتوائية التي اكتسبت اطاراً تقليدياً ، لم يتأثر باختلاف الـولاة واستبدالهم مع كل عهد جديد . فقد احتفظ القسري لوقت قصير بمنصبه ، قبل ان يعزله سليمان ، ربما في نطاق حملته على جماعة الحجاج[4] ونقمته على عهد سلفه ، ولكن دون أن يصيبه ما لحق بالآخرين من انتقام أو اضطهاد[5] . فقد تولى إدارة الحجاز ثلاثة من الولاة (طلحة بن داوود الحضرمي ، عبد العزيز بن عبد الله الاموي (مكة) وأبو بكر بن حزم (المدينة)) ، لم تتردد أخبارهم في احداث تلك الحقبة[6] . وكان سليمان أكثر حرصاً على اكتساب رضى الحجازيين ، بعد ان حسم الامر لمصلحته في العراق ، الذي آلت الـسلطة النافذة فيه الى يزيد بن المهلب ، اقوى شخصيات عهده ، متجلياً ذلك في اعطياته المرتفعة لأهل (المدينة)[7] وموقفه الودّي من فقهاء مكة[8] ، حيث حجّ اليها بصحبة عمر بن عبد العزيز الذي كان اثيراً عنده . ويبدو ان سليمان لم تتحكم فيه حفيظة ما أو نظرة مسبقة نحو الحجاز ، كأحد محاور المعارضة لخلافة بني أمية ، لا سيما الموقف من حركته الكبرى التي قضى عليها الحجاج ، خصمه الالد ، قبل عشرين عاماً ونيف من خلافته . فقد كان يشكر لصاحبها[9] ، كما يروي الزبير بن بكار

---

(1) الاخبار الموفقيات ص 291 .

(2) اصبح واليا عليها منذ ذلك الحين . اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 290 . تاريخ الطبري ج 8 ص 80 . خليفة بن خياط ج 1 ص 416 .

(3) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 290 .

(4) المصدر نفسه ج 2 ص 294 .

(5) المسعودي ج 3 ص 181 .

(6) اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 294 ، تاريخ الطبري ج 8 ص 112 ، 117 . ابن خياط ج 1 ص 428 . الجامع اللطيف ص 288 .

(7) اليعقوبي ، تاريخ 2 ص 298 .

(8) المكان نفسه .

(9) عبد الله بن الزبير .

« أنه أتى بسليمان من الطائف [1] وكان غلاماً يومئذ ، فكساه وجهزه الى ابيه بالشام وأحسن اليه والى من معه وعبد الملك يومئذ يحاربه » [2] ولعل المؤشر البارز في هذا النص ، أن الطائف كانت خارج النفوذ الزبيري المباشر ، وتحولت من خلال دورها الحيادي آنذاك الى ما يشبه « المدينة الحرّة » اذا جاز التعبير ، حيث استقطبت المعارضة الهاشمية دون ثمة ما يتناقض مع وجود عناصر من البيت الاموي ، ظلّت مرتبطة بأملاكها واستثماراتها الزراعية . ولم ينل هؤلاء اي تدبير انتقامي من جانب ابن الزبير ، رغم العامل الجغرافي الذي يجعل هذه المدينة في متناول السيادة المكية ، وذلك انطلاقاً من الدور الاقتصادي الذي كان باستطاعة الطائف القيام به ، لا سيما توفير الاحتياطي التمويني لحركته .

وليس من السهولة الافاضة في سياسة المروانيين الحجازية خاصة في السنوات القليلة المتبقية من القرن الهجري الاول ، حيث غابت اخبار هذا الاقليم ، الا القليل منها ، عن صفحات المؤرخين ، على نحو لا نستطيع معه تبيان موقفه السياسي بصورة أكثر وضوحاً ، شأن الفترة المبكرة من الخلافة المروانية . على ان ذلك ان عبّر عن دلالة ما ، فهي انتقال الحجاز من مرحلة المواجهة في اواسط هذا القرن ، الى مرحلة الاستقرار ، والركون الى المهادنة في الربع الاخير منه . وكان عهد سليمان بن عبد الملك في الحقيقة ، يمثّل نهاية عصر بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، حيث اهتزّ بعده الاطار « الامبراطوري » التوسعي لخلافة الامويين ، في اعقاب الفشل الذي لحق بحملته الى القسطنطينية وموت الخليفة وهو يتابع أخبارها السيئة في دابق [3] . وخلافاً لسليمان الذي كان اسير هاجسه التوسعي « العظيم » ، فان خليفته عمر بن عبد العزيز ، تجنب المضيّ في خط اسلافه ، مولياً اهتمامه الرئيسي للسياسة الداخلية ومعالجة مشاكل الفتوح وتناقضاتها العديدة [4] . لذلك سارع الى استدعاء القائد الاموي (مسلمة بن عبد الملك) من جوار عاصمة البيزنطيين ، وأعلن وقف العمليات العسكرية على مختلف الجبهات ، الا ما كان يشكل ضرورة دفاعية عن حدود الدولة المترامية الاطراف [5] .

وكان هذا الخليفة الذي جاء الى السلطة بصورة غير متوقعة ، ومن دون اجماع الاسرة الحاكمة ، يشكّل من خلال فكره الاصلاحي ، احدى ضرورات المرحلة الدقيقة

---

(1) يبدو انه كانت لاسرته املاك فيها شأن أقرانها من البيت الاموي .

(2) جمهرة نسب قريش ص 89 -90 .

(3) تاريخ الطبري ج 8 ص 126 .

(4) تاريخ الطبري ج8 ص130 . ابراهيم بيضون ، الدولة الاموية والمعارضة ، مدخل الى كتاب السيطرة العربية للمستشرق فان فلوتن Van Vloten ص102-103

(5) فهو يحذّر مثلاً واليه على خراسان (عبد الرحمن بن نعيم) من المضي بعيداً في غزواته الشرقية وراء نهر جيحون بقوله : « فلا تغز بالمسلمين فحسبهم الذي فتح الله عليهم . » تاريخ الطبري ج 8 ص 139 .

من تاريخ الدولة الاموية ، التي بلغت اقصى مراحل انتشارها الواسع ، مما اعطى لخلافته دورها الانقاذي وتوقيتها التاريخي في ذلك الحين . واذا ما اتيح لنا تقويم التجربة الاصلاحية التي قام بها عمر بن عبد العزيز بشيء من الاقتضاب ، فان ثمة نقاطاً اساسية ثلاثاً تتمحور حولها : الاولى ، تصب في محاولة استيعاب المشاكل السياسية والاقتصادية التي افرزتها حركة الفتوح وتصحيح العلاقة المتدهورة بين السلطة الحاكمة والفئات غير العربية ، لا سيما القاطنة على امتداد العراق حتى نهر جيحون . والثانية ، كحركة سلفية في جوهرها ، في افتقادها العنصر التطوري ، وتأثرها بكل تفصيلاتها بالتجربة الرائدة التي قام بها عمر بن الخطاب »(1) ، دون الاخذ كثيراً بالفارق الزمني أو مراعاة الظروف ومستجداتها بين عصر وآخر . أما الثالثة ، فان هذه المحاولة ، انما كانت أموية في الصميم ، حيث قامت من أجل النظام وليس عليه كما يعتقد بعض المؤرخين ، وأستهدفت عملياً انقاذه من الاخطار الداخلية والخارجية المتربصة به ، ومن ثم تصحيح سياسة اسلافه الخلفاء الذين صرفتهم شجون المعارضة وشؤون الفتوح والانتصارات الباهرة(2) .

والواقع ان أية ملامح محدّدة بالنسبة للحجاز، لا نستطيع تبيانها بوضوح في محاولة الخليفة « الاصلاحي » الذي جاء على مفترق القرنين الاول والثاني للهجرة (99-101 هـ) . ذلك ان ما أصاب هذا الاقليم من استقرار سياسي واقتصادي ، انما يدخل في الاطار العام لهذه المحاولة التي انعكست نتائجها الايجابية على مختلف بقاع الدولة الاموية بما فيها الحجاز . ومن البديهي ان يتوجّه هذا الخليفة ، الذي تفقّه على أشياخ (المدينة)(3) ، باهتمام خاص نحو هذا الاقليم ، حيث شهد انفتاحاً في عهده كان اقصى ما بلغه في العصر الاموي (4) . ولعل علاقته بالهاشميين تعتبر مفتاح سياسته الحجازية ، لما رافقها من اعادة نظر وتقويم لهذه العلاقة ، التي غالباً ما جرّت المتاعب على الدولة وأثارت عليها المعارضة . ومن خلال هذا المنظور للموقف من الهاشميين الذين « طالما تخطتهم حقوقهم »(5) حسب قوله ، يأمر واليه على (المدينة) أن يقسم في « ولد علي ابن أبي طالب عشرة آلاف دينار »(6) . وكانت (فدك)(7) المحك الذي استعادت معه العلاقة بين

(1) ابراهيم بيضون ، ظاهرة الاصلاح السياسي في المشرق الاسلامي ، في مطلع القرن الثاني الهجري . مجلة الفكر العربي المعاصر عدد 2 ص 68 سنة 1980 .

(2) ابراهيم بيضون ، التيارات ص 324-328 .

(3) الاخبار الموفقيات ص 208 .

(4) المسعودي ، مروج ج 3 ص 187 .

(5) المصدر نفسه ج 3 ص 185 .

(6) المصدر نفسه ج 3 ص 184 . راجع ايضاً اليعقوبي ، تاريخ ج 2 ص 305 .

(7) قرية في الحجاز على مسافة يومين من (المدينة) كانت من ملكيات اليهود قبل أن يمنحها الرسول لابنته الزهراء . ثم انتقلت بعد ذلك الى ملكية الدولة في عهد أبي بكر ، وعادت الى ورثة فاطمة في عهد عمر واقطعت لمروان بن الحكم في =

السلطة الاموية والمعارضة الهاشمية بعض توازنها المفقود .

ولكن موت الخليفة « المتنور » الذي حدث بصورة مفاجئة شأن ارتقائه سدّة الخلافة ، لم يكن في مصلحة هذه الحركة التي لم تكن تفاصيلها قد اكتملت بعد . وقد احيط بموته المبكر غموض ، ربما دفع الى الاعتقاد بأن الموقف المرواني لم يكن متوحداً في اطار الحركة الاصلاحية التي انتهت الى الفشل ، حيث كرّس ذلك مجيء خليفة (يزيد بن عبد الملك) ، متناقض معه في افكاره وسلوكه ، فيما يشبه الانقلاب المضاد ، مستهدفاً منجزات العهد السابق ومغرقاً دولته في مزيد من الازمات السياسية والقبلية والاقتصادية ، على نحو ربما تجاوز المشيئة الاموية التي وقفت الى جانبه ، في اعقاب الشعور بالخوف على امتيازات الاسرة الحاكمة .

وتبقى كلمة اخيرة ، هي ان الحجاز الذي اصيب بهزيمة سياسية منذ انتقال مركز الحكم الى الكوفة ، وأخرى عسكرية بلغت ذروة المواجهة والعنف في معركة الحرّة ، قد آل الى الهدوء والموادعة في هذه المرحلة ، بحيث افتقد دوره السياسي نهائياً مع سقوط حركة ابن الزبير ، التي كانت آخر سهم في جعبة المعارضة الحجازية ضد الحكم الاموي . واذا كانت هذه الحركة ، على اهميتها وتضافر الظروف حيناً معها ، لم تستطع الصمود المطلوب وتحقيق الانتصار المرتجى ، فان ذلك دليلاً ساطعاً على فقدان هذا الدور ومن ثم تضعضع العوامل الممكنة لاستعادته ، بعد تحول مركز الثقل البشري والسياسي والاقتصادي بعيداً عن هذا الاقليم ، آخذاً بالزحف نحو الشرق (خراسان) على وجه الخصوص . ولا شك ان التبعية الحجازية ، سواء في الجانب الاقتصادي منها ، حيث اعتمد هذا الاقليم على واردات الشمال ومصر ، أم في الجانب العسكري ، بعد التفريغ الذي احدثته بصورة مبكرة حركة الفتوح المندفعة نحو المشرق والمغرب والمبتعدة بمركزية الاسلام عن الحجاز ، لم تؤد فقط الى انعدام تأثيره في الحياة السياسية الاموية في اواخر القرن الاول ، وانما الى غياب دوره ايضاً ، ايجابياً كان أم سلبياً ، عن التطورات الخطيرة التي اشتدّ ضغطها في مطالع القرن الثاني ، تحت لواء الدعوة العباسية ، التي كانت بعض نشاطاتها السرية تجري على أرض الحجاز ابّان مواسم الحج .

= عهد عثمان . وانتهت أخيرا الى عمر بن عبد العزيز الذي اعادها لبني هاشم . اليعقوبي ، تاريخ ص 305- 306 . البلاذري ، فتوح ص 42- 45 . راجع ايضاً محمد باقر الصدر ، فدك في التاريخ ص26 وما بعدها .

خاتمة

« ولعل المفارقة البارزة التي انعكست على المدينتين الحجازيتين في اعقاب« الفتح» ، ادت الى نوع من المعادلة غير المتوازنة ،وذلك بسقوط مكة من دون قريش وسقوط (الانصار) من دون (المدينة) »

لعل هذه الدراسة في تناولها اشكالية انتقال السلطة الى الامصار ، تطمح الى تقديم صورة متكاملة الاطار التاريخي للاقليم الحجازي بدءاً بالعناصر التأسيسية الاولى ، المسهمة في تكوينه السياسي والاقتصادي ، وانتهاء بالعلاقة الصدامية حيناً والاحتوائية حيناً آخر مع الخلافة الاموية عبر طوريها السفياني والمرواني . فقد كانت ثمة ثابتة اسفر عنها اجتماع « السقيفة » ، سرعان ما تحولت الى قاعدة عرفية غير قابلة للنقاش ، وهي تكريس قرشية الخلافة ، نتيجة للدور المحوري الذي رافق ظهور مكة وشهرتها ، ليس كنقطة تتوسط خطوط التجارة فقط ، ولكن تؤثر فيه وبصورة أساسية «وسطية» قريش بين قبائل العرب (اوسط العرب انساباً) ، دون ارتهان ما للعامل الجغرافي الذي قد تكون له من المعطيات في عصر ، ما لا يتوفر في عصر آخر . ومن هنا تسقط مكة و « ايلافها » ، بينما تنتعش قريش وتسود تحت لواء الخلافة ، ومن ثم يتواجع الحجاز أمام تقدم الامصار ، دون ثمة انعكاس على زعامة قريش ، حيث سيطرت فروعها المتنقلة في العراق والشام على زمام الامر ، قبل ان تتخذ السمة (شبه الملكية في هذه الأخيرة) .

والحقيقة ان هذه المسألة قد اوليتها جانباً من الاهتمام ، من دون ان الجأ هنا الى الاسهاب فيما اوردته بالتفصيل في سياق هذه الدراسة . على انني سأمر بشيء من الايجاز على بعض النقاط ذات الصلة المباشرة بتطور الحركة التاريخية في هذا الاقليم . ولا شك ان العامل الاقتصادي شكل دائماً ذلك الخط البياني الاكثر وضوحاً فيها ، سواء في مرحلة « الايلاف » أم في مرحلة الفتوح ومصادرها التي غصت بها خزائن بيت المال ، فضلاً عن التفريغ المتواصل الذي انتهى بالحجاز الى ان يصبح من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص ، تابعاً لأهواء الممسكين بزمام الوضع في الامصار .

لقد استطاعت مكة ملء الفراغ في شبه الجزيرة والافادة ما امكنها من شروط الموقع الجغرافي . ولكن تكوينها التاريخي في تلك الفترة المبكرة غير واضح المعالم تماماً بالقياس مع المراكز الحضارية الاخرى في المنطقة ، بحيث لم يتخذ ملامحه المستقرة الا مع بدايات القرن السادس الميلادي . فكان ان أوجد ذلك نوعاً من الارتباط العضوي بالبيئة ، التي كان النمط الانتاجي فيها خاضعاً لمؤثراتها الى حد كبير ، ليس في مكة فقط ولكن في الاقليم الحجازي بصورة عامة . على ان مكة ظلت أكثر مراكز الاستقطاب اهمية طوال ذلك القرن ، بقدر ما كان للانتاج التجاري من تفوق وامتياز في هذا المجال .

بيد ان العامل الجغرافي ، لم يكن قادراً على إحداث ذلك التحول ، لو لم يقترن بمجموعة من المعطيات المتكاملة معه ، بحيث تزامنت نهضة مكة مع اضطراب حركة التجارة في العراق ، متأثرة بالحروب الفارسية ـ البيزنطية ، ومع ركود الملاحة في البحر الاحمر وفشل المحاولة البطلمية لاحتكار التجارة فيه ، مما ادى الى انتعاش الطريق الذي يدين بظهوره الفعلي للانباط ، فضلاً عن النجاح في استثمار العلاقات العدائية بين الساسانيين والبيزنطيين . على ان البحر الاحمر لم يفقد كامل اهميته ، حيث ظل يؤمّن الجانب الرئيسي من تجارة مصر ومرتبطاً بالقوى المسيطرة على هذه الاخيرة ، ولكن دون ان يصل الى منافسة الطريق البري الذي ارتبط مباشرة بالاسواق الكبرى في الشام ، وامتدت فروع منه الى مصر نفسها (عبر غزة) . فأوجد هذا التعديل في خطوط التجارة الاساسية ، مناطق نفوذ ثلاث في آن واحد : الاولى فارسية تمتد من الخليج الى اليمن والثانية مكية تقع بين هذه الاخيرة وتخوم الشام ، والثالثة بيزنطية تهيمن على القسم الشمالي منها ، ولكن في ظل امتياز خاص للمنطقة الثانية ، في انها استطاعت القيام بما اخفقت كلتا المنطقتان في تحقيقه ، بحيث كان ذلك مقدمة ظهور الدور « الوسطي » الذي مارسته مكة بكثير من الاتقان في ذلك الحين .

واذا كان نمو الشخصية المكية مرتبطاً بالتكوين الجغرافي للمدينة ومحصّلاً للتطورات السياسية المعاصرة لها ، فإن ذلك غير منفصل بالضرورة عن التشكيل السكاني فيها ، حيث اسهمت وحدة القبيلة (قريش) في توفير حد ادنى من التعايش الاجتماعي والتوافق المصلحي ، على نحو تفادت معه المشاكل الداخلية المعقدة ومتاعب الصراع الحاد على السلطة . فهي تندرج عبر محطات تاريخية ثلاث قبل الاسلام (الحنيفية والخزاعية والقرشية) ، في ظل تجانس سكاني لم تنعم به يثرب على سبيل المثال . واذا كانت هذه الاخيرة لم تستطع حسم مشاكلها السياسية ، دون اللجوء الى الحرب ، سواء بين العرب ام بينهم وبين اليهود ، فان مكة لم تعدم في هذا السبيل الحلول الايجابية ، التي كانت تقدم المصلحة المشتركة عامة على كافة الاعتبارات الاخرى ، بحيث شكلت نوعاً من السلطة غير المنظورة في المدينة .

وكان اقصى ما بلغته المجابهة بين اطراف النفوذ في مكة ، ظهور تكتل « الاحلاف » في وجه « المطيبين » ، بعد اختلال موازين القوى فيها ، مما أسفر عن تجميد الوضع السياسي ، فضلاً عن مجابهة اخرى في اعقاب اختلال اكثر خطورة ، مع قيام حلف « الفضول » الذي طرح اعادة النظر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مكة (ارتباط الحلف بإحياء دار الندوة) . وتأتي اهمية هذا التكتل في ذلك الفرز الذي احدثه في المجتمع المكي ، الذي انعكست عليه آنذاك طبيعة هذا الصراع وخلفياته . فعلى الرغم من احتفاظ بني عبد شمس بالنفوذ الاقتصادي ، فان ذلك لم يماثله نفوذ سياسي اومعنوي متوازن معه ، مما جعل حلف « الفضول » بفروعه الخمسة (أي نصف قريش) ، يضطلع بهذا الدور ، والاسهام في تهيئة الظروف النفسية للانتقال التاريخي الذي حدث بعد سنوات قليلة .

وكان من البديهي ان يشغل اركان هذا التكتل ، الدور البارز في الدولة الاسلامية الاولى ، التي كان نواتها على الصعيدين السياسي والعسكري من المهاجرين ، المنتمين سابقاً باكثريتهم الى هذا الحلف. ذلك ان ظهور الدعوة ودولتها ، قد أدى الى انقسام جذري في قريش وغياب العنصر المصلحي الموحّد للجبهة الداخلية في مكة ، بحيث بات من العسير جداً معالجة الامور بالوسائل التقليدية المتبعة . ولقد تجلى ذلك في المجابهة العسكرية بين مكة و(المدينة) التي كانت لها مفاهيمها الجديدة وقيمها المختلفة . فكان ان تتوّج الصراع بانهيار « الايلاف » امام « الصحيفة » او « القبيلة » امام الدولة ، ولكن دون ان تنهار تماماً مراكز النفوذ القديمة ، التي ظلت تؤثّر بطريقة ما في الحياة السياسية بعد موت النبي .

وقد تبدو لنا هشاشة « الايلاف » في خلوه من التوازن ، الذي تستطيع مكة من خلاله فرض دور سياسي متلازم مع دورها التجاري ، خلافاً للصحيفة التي جعلت من (المدينة) مركز نظام حياتي متكامل في جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولعل الموقف القرشي من الدعوة ، رغم ضراوته احياناً ، يكشف لنا هذه الثغرة في النظام الايلافي ، حيث كانت التجارة محور التحالف والقضية المشتركة في الجبهة المكية التي وجدت نفسها مهددة بالعزلة مع بدء الصراع ضد (المدينة) . ولقد تجسد ذلك عبر مراحل ثلاث : 1 ـ الحصار الاقتصادي وتهديد طريق القوافل(حرب السرايا) . 2 ـ الحرب المسلحة ، ابتداء من معركة بدر التي كانت اول ردة فعل عسكرية من جانب مكة ، وذلك في محاولة ابي جهل التي لم تهدف الى استعادة قافلة ابي سفيان المهددة فقط ، ولكن الى استعادة هيبة قريش وامن التجارة على طريق الشام ، وانتهاءً بمعركة الخندق (غزوة الاحزاب) ، آخر المحاولات الجدية في التصدي لدولة (المدينة) 3 ـ مرحلة الحديبية التي توّجت مجموعة الانتصارات السياسية والعسكرية وما أسفر عنها من تحوّل المبادرة الى (المدينة) ، ومن ثم انتقال ساحة الصراع للمرة الأولى الى مكة .

وكان سقوط عاصمة الحجاز القديم ، اول الفتوح في الاسلام ، أحد المنعطفات الاكثر

اهمية بعد « الهجرة » ، حيث كان ذلك نوعاً من رد الاعتبار للمدينة القرشية ، انفردت به في هذا الاقليم . على ان هذا الامتياز كانت له دلالات اخرى فيما بعد ، انعكست على البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجديد . ففي الوقت الذي توحدت فيه جبهة (المهاجرين) التي اصبحت اكثر قوة وصلابة ، اخذت المخاوف تسيطر على (الانصار) وأحيت المنافسة فيهم شعور العصبية الاقليمية التي تبلورت بعيد ذلك في اول جبهة سياسية في تاريخ الاسلام . ولعل المفارقة البارزة التي انعكست على المدينتين الحجازيتين في اعقاب « الفتح » ، ادت الى نوع من المعادلة غير المتوازنة ، وذلك بسقوط مكة من دون قريش وسقوط (الانصار) من دون (المدينة) ، بحيث تحول هؤلاء الى اقلية فيها ، امام تكاثر (المهاجرين) ومن واكبهم من قريش بعد سقوط مكة .

وتجلت مخاوف (الانصار) من هيمنة (المهاجرين) عشية وفاة النبي ، حيث تداعوا الى اجتماع السقيفة الشهير لبحث مسألة الخلافة . ولعل اختيار المكان بما يرمز اليه على الصعيدين القبلي والاقليمي ، يعبّر عن العصبية الجديدة النامية لدى (الانصار) ، حيث درج المسلمون على اتخاذ المسجد لمثل هذه المناسبات . على ان هذه المبادرة كانت موقفاً دفاعياً ، وجد ما يسوغه لديهم امام ازدياد نفوذ المهاجرين في (المدينة) . ولكن هؤلاء لم تفتهم مداهمة هذا الموقف ، والتحرك عبر اتجاه سياسي معتدل ، حقق بطريقة ما وحدة التيارات القرشية ، التي التأمت عند حد معينٌ من هذه المسألة . ومن هنا كان على (الانصار) التحالف مع الطرف الخاسر في قريش (بنو هاشم) ، والطموح الى ممارسة دور مؤثر عبر مرشحهم علي في السلطة بعد ذلك .

على ان التطور الذي اصاب مؤسسة الخلافة بعد اغتيال عمر ، خيّب آمال (الانصار) بحيث أدى نجاح الفريق الآخر في قريش (من غير المهاجرين) ، الى تحقيق خطوات مهمة على طريق السلطة ، ممهدة لذلك لخلافة عثمان . فما كان حافزاً من (المهاجرين) لتطويق خروج السلطة الى غيرهم ، تحوّل الى نظرية في حد ذاته لدى هذا الفريق ، سواء وجد المسوغ في « الشورى » أم توسل القوة لتحقيق اهدافه . وهكذا اصبحت الخلافة استناداً الى هذا التصور ، مرتبطة بالمشيئة الالهية ومتحصنة بالحق المقدّس ، اذا ما توقفنا عند مقولات لعثمان او معاوية ، سبق لنا مناقشتها في سياق هذه الدراسة .

وكان مستقبل السلطة في الدولة الاسلامية ، قد بات واضحاً منذ أن آلت الى عثمان ، حيث أدّى حضوره غير القوي الى ظهور مراكز نفوذ على حساب الخلافة (مروان في المدينة ومعاوية في الشام) . فقد كان ثمة مؤشران جعلا المؤسسة الراشدية ، مرتبطة عضوياً بالحجاز ومرهونة في استمرارها له . فمن جهة أدت متغيرات الفتوح ، مصحوبة بانهيار كثير من ضوابط العهد السابق ، الى بروز معاوية — رجل الاسرة الحاكمة القوي - على رأس تيّار كبير ، تتحكم

فيه التوازنات القبلية اكثر من أي اعتبار آخر ، ومن جهة ثانية اسهمت في الوقت نفسه بنمو الامصار وتعاظم استقطابها على حساب الحجاز . وفي ضوء هذه الحقيقة كان بروز معاوية متوازياً مع انكفاء عثمان ، كما كان سطوع الشام متوافقاً مع افول الحجاز وانحسار مركزية الخلافة الراشدية .

وجاء قيام دولة الامويين ، يشكل عبر هذا المنظور صدمة للحجازيين عامة و(الانصار) خاصة ، حيث زادت من هواجسهم سياسة الادارة السفيانية في هذا الاقليم . فقد لجأ معاوية في سبيل تحقيق توازن في اسرته ، الى تعيين ولاته من فرع بني العاص ، الذين تداولوا السلطة مداورة تحت مراقبته ، بحيث كانت ادارة الحجاز اقل استقلالية وأكثر تبعية للخليفة الاموي . ولا شك ان خلفيات هذه السياسة متصلة بالموقف الحجازي العام من معاوية ، لا سيما موقف ابناء الصحابة و(الانصار) وبقية المتضررين ، حيث لم يبق من مؤيدي الامويين سوى قلة قليلة ، بينما الفئة المتعاطفة معهم قد اصبحت في غالبيتها خارج الحجاز . ولقد اوجد هذا الابعاد عن شؤون الدولة ـ ومعه احساس (الانصار) بفقدان مدينتهم اهميتها السياسية والاقتصادية وضياع السلطة من ابناء الصحابة ـ نوعاً من الوحدة الاجتماعية النسبية ، ومن التعاطف المشترك لدى معارضة هذا الاقليم ، خلال مرحلة التحرك الحجازي المضاد في ستينات القرن الأول .

ولن يأخذنا البحث بعيداً في تحديد ملامح هذا التحرك ، حيث كان يندرج في مطلبين رئيسيين ، قد يتكامل احدهما مع الآخر ، كما حدث في ثورة (المدينة) . ففي المطلب السياسي ، كان استرجاع الخلافة ، القاسم المشترك للحجازيين الذين تكتلوا وراء ابناء الصحابة او تعاطفوا معهم (الحسين وابن الزبير) . وفي المطلب الاجتماعي ، كان الحرمان الذي عانى (الانصار) خاصة منه ، أحد الحوافز المهمة في التحرك الحجازي ، رغم فقدان المعلومات ، الا القليل جداً في هذا المجال . ولعل في مقدمة اسباب ثورة (المدينة) ، كان التصدي لسياسة الامويين في استملاك الارض التي كادت تشبه نظام « المصادرة » ، حيث درجوا على « اصطفائها » للدولة ، ممثلة بالاسرة السفيانية الحاكمة . ويبدو ان (الانصار) ، تحت تأثير اوضاعهم الاقتصادية السيئة التي عانوها بعد اغتيال علي وانزوائهم في (المدينة) ، لجأوا الى بيع اجزاء من املاكهم باسعار متدنية للامويين ، مما جعلهم يتوخون الفرصة لاسترداد هذه الممتلكات ، حيث بدت لهم مواتية اثر موت معاوية ، بعد ان شعروا بافتقاد السلطة والارض في وقت واحد . وقد تجلى ذلك في العملية اليائسة التي قادها (الانصار) في (المدينة) وانتهت الى تدمير قوتهم في معركة (الحرّة) .

وعلى الرغم من انتصارات الامويين في الحجاز والضربة القاصمة التي نزلت بالمعارضة فيه ، فقد ثبت بغير مجال للشك ، اخفاق سياسة المجابهة هذه التي بدأت مع معاوية وبلغت ذروتها

على يد يزيد . ذلك ان التحدي السافر الذي قام به الاخير في الحجاز ، معتمداً على قوته العسكرية الضاربة ، المشكّلة بغالبيتها من قبائل الشام ، قد أثار حوله عاصفة من النقد والاحتجاج . ومما اسقط تأثير تلك الانتصارات وأبطل شرعيتها ، تحوّل المهزومين الى رموز (حادثة كربلاء ، مأساة الحرّة ، ضرب الكعبة) تثير من السخط ، ما عجزت الدولة عن التصدي له والخروج من حصار التهديد والعزلة الذي اسفر عنه ، قبل ان تدفع الثمن باهظاً نتيجة سياستها الحجازية المتشنجة .

ولم يشأ الحكم المرواني بقيادة عبد الملك الوقوع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه سلفه السفياني ، فنحا في سياسته خطأً جديداً بعد سقوط حركة ابن الزبير ، حقق من خلاله نوعاً من الاحتواء للحجاز ، وذلك بتحييده عن الصراعات السياسية التي أخذت تتمحور آنذاك في العراق ، حيث بلغت أشدها في عهده . على أن معطيات أخرى اسهمت بدورها في تطويع الحجاز واضعاف دوره السياسي ، اولاها التفريغ البشري الذي كان يحول دون ان يظل هذا الاقليم قلب الدولة ومركز الثقل فيها ، بعد الهجرة السكانية المستمرة . وثانيها ، التبعية الاقتصادية للخارج وثالثها ، اندفاع حركة الفتوح ، سواء في الشرق ام في الغرب ، مبتعدة بمركز الاسلام عن هذا الاقليم (يفسر ذلك فشل ابن الزبير رغم طرح نفسه كوريث شرعي لخلافة المهاجرين) . كل ذلك جعل من الحجاز خارج دائرة الاستقطاب والتأثير في الاحداث الخطيرة ، تلك التي أخذت في الابتعاد تدريجياً نحو المشرق ، حيث انتقل الثقل السكاني والسياسي والاقتصادي .

مــــلاحـــــق

ملحق
— 1 —
الحجازيون في الادارة الاموية

عرفت دولة الامويين تحالفات عضوية او مرحلية ، مع اسرة او أكثر من الحجاز ، ممن كان لها تأثير كبير في مجرى التطورات السياسية والعسكرية ، خلال الاطوار المختلفة لهذه الدولة . ولقد وصل الامر باحداها الى ان تمارس دور الشريك التقليدي للاسرة الحاكمة ، بحيث تعاقب ابناؤ ها من البيت الثقفي نحو نصف قرن ونيف على ولاية العراق . وسنشير في هذا الملحق الى كبريات هذه الاسر ، والى الدور الذي شغلته في الادارة الاموية ، سواء في العاصمة ام في الامصار :

1 ـ ثقيف :

أ ـ المغيرة بن شعبة وابناؤه (مطرف ، حمزة ، عروة) . شغل الاول ولاية الكوفة في عهد معاوية ، واسهم في التمهيد لولاية العهد ، بينما تولى الثلاثة الآخرون مهمات مختلفة في ادارة الحجاج بن يوسف (العراق) .

ب ـ زياد بن ابيه وابناؤه . تولى زياد البصرة ثم العراق والمشرق الاسلامي في عهد معاوية . اما عبيد الله ابنه ، فقد كان رجل الادارة القوى في عهد معاوية ويزيد ، بينما شغل بقية اخوته (عبد الرحمن ، عباد ، سلم ، يزيد) ، ادارتي خراسان وسجستان في عهد أبيهم زياد .

ج ـ الحجاج بن يوسف الثقفي قـائد مؤخرة الجند في حملة عبد الملك (ضد مصعب بن الزبير) الى العراق ـ قائد الحملة المروانية التي قضت على حركة عبد الله بن الزبير ـ اول ولاة الحجاز بعد استرجاع هذا الاقليم ـ والي العراق القوي والنافذ اكثر من عشرين عاماً (75-95 هـ) .

د ـ الحكم بن ايوب الثقفي ـ خليفة الحجاج في البصرة .

هـ ـ محمد بن القاسم الثقفي ـ فاتح السند في عهد الوليد بن عبد الملك

و ـ يوسف بن عمر الثقفي ـ والي العراق في أواخر عهد هشام .

ز ـ يوسف بن محمد بن يوسف الثقفي ـ والي الحجاز في عهد الوليد بن يزيد .

ح ـ عبد الملك بن محمد بن الحجاج بن يوسف ـ والي دمشق في عهد الوليد بن يزيد .

2 ـ فهر (قريش الظواهر)

أ ـ الضحاك بن قيس الفهري ـ قائد حملة معاوية الى القططنطانة ـ والي الكوفة (55 هـ)ـ من كبار مستشاري معاوية في مسألة ولاية العهد ـ والي دمشق في عهدي معاوية ويزيد .

ب ـ حبيب بن مسلمة الفهري ـ قائد الميسره في جيش معاوية خلال حرب صفين .

ج ـ عقبة بن نافع الفهري ـ قائد الجيوش الاموية في افريقية ، في عهدي معاوية ويزيد .

3 ـ عامر بن لؤي (قريش الظواهر)

بسر بن ابي أرطأة القرشي ـ قائد حملة معاوية الى اليمن والحجاز (40 هـ) ـ قائد الحملة ضد حركة حمران بن ابان في البصرة (41 هـ) ـ اول ولاة البصرة في العهد الإموي .

4 ـ الانصار (كانوا قلة قليلة في الادارة الاموية) ومن ابرزهم :

أ ـ مسلمة بن مخلد الانصاري ـ والي مصر في عهد معاوية

ب ـ النعمان بن بشير الانصاري ـ والي الكوفة في اواخر عهد معاوية واوائل عهد يزيد .
ـ قائد جند حمص في عهد يزيد

ج ـ أبو بكر بن محمد بن حزم بن عمرو الأنصاري ـ والي المدينة في عهد الوليد بن عبد الملك .

ملحــق
— 2 —
ولاة الحجاز في القرن الاول

في العهد الراشدي

الخليفة	والي مكة	والي المدينة [1]
ابو بكر 11-13 هـ 632-634 م	عتاب بن أسيد الاموي (اول ولاتها في عهد النبي) (تولى في عهده ايضاً ، عثمان بن ابي العاص على الطائف ، قبل ضمها الى ادارة مكة)	
عمر بن الخطاب 13 -23 هـ 634 -644 م	محرز بن حارثة (ابن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس) قنفذ بن عمير بن جدعان التيمي خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي	
عثمان بن عفان 24 -35 هـ 644 -656 م	عديّ بن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس خالد بن العاص المخزومي عبد الله بن عامر الحضرمي (تولى في عهده القاسم بن ربيعة الثقفي على الطائف)	

(1) لم يكن حينذاك والٍ على المدينة عندما كانت مركز الخلافة ، ولكن من ينوب عن الخليفة أثناء خروجه في مهمة ما الى الحج أو الى مكان آخر (خروج عمر الى الشام سنة 17 هـ على سبيل المثال) .

الخليفة	والي مكة	والي المدينة
علي بن ابي طالب 35 -40 هـ 656 -661 م	ابو قتادة الانصاري قثم بن العباس (وليها مع الطائف)	سهل بن حنيف الانصاري ابو ايوب الانصاري

في العهد الاموي

(السفياني)

معاوية بن ابي سفيان 41 -60 هـ 661 -680 م	عبد الرحمن بن خالد ابن العاص عتبة بن أبي سفيان	مروان بن الحكم سعيد بن العاص مروان بن الحكم (مرة ثانية) الوليد بن عتبة بن ابي سفيان
يزيد بن معاوية 60 -64 هـ 680 -683 م	عمرو بن سعيد بن العاص الوليد بن عتبة بن ابي سفيان عثمان بن محمد بن ابي سفيان	تولى هؤلاء انفسهم ولاية الحجاز الموحدة ، وكان مركز ادارتهم في المدينة

في العهد الاموي

(المرواني)

عبد الملك بن مروان 65 -86 هـ 685 -705 م	الحجاج بن يوسف الثقفي (بالاضافة الى المدينة) طارق بن عمرو (مولى عثمان) ، قيل ان الحجاج استعمله على مكة (الطبري) وقيل انه استعمل قيس بن مخرمة (خليفة بن خياط) نافع بن علقمة بن صفوان	يحي بن الحكم بن مروان ابان بن عثمان بن عفان هشام بن اسماعيل المخزومي

* كانت الادارة السفيانية موحدة غالباً في الحجاز أثناء عهد معاوية ، الذي كان يعهد بها الى مروان او الى سعيد بن العاص .

الخليفة	والي مكة	والي المدينة
الوليد بن عبد الملك 86 -96 هـ 705 -715 م	نافع بن علقمة بن صفوان خالد بن عبد الله القسري	هشام بن اسماعيل المخزومي عمر بن عبد العزيز ابو بكر بن محمد بن حزم ابن عمرو الانصاري عثمان بن حيان المري
سليمان بن عبد الملك 96 -99 هـ 715 -717 م	طلحة بن داوود الحضرمي عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن اسيد الاموي	ابو بكر بن محمد أبن عمرو بن حزم عمر بن عبد العزيز
عمر بن عبد العزيز 99 -101 هـ 717 -720 م	عبد العزيز بن عبد الله ابن خالد بن اسيد	ابو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم

ملحق
-3-

من الاحداث الحجازية البارزة
في القرن الاول

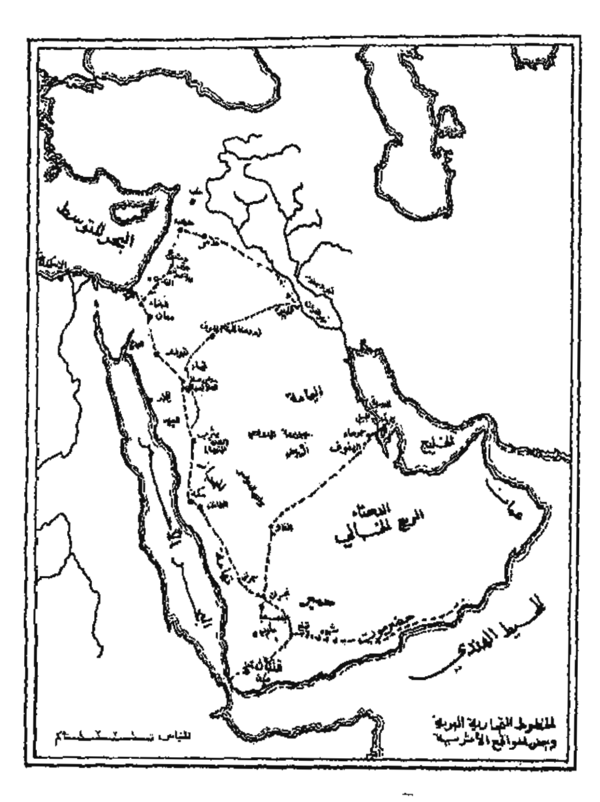
622 م (24 أيلول)	ـ هجرة النبي الى المدينة
8 هـ / 630 م	ـ فتح مكة
11 هـ / 632 م	ـ اجتماع السقيفة
23 هـ / 644 م	ـ اغتيال عمر بن الخطاب
35 هـ / 655 م	ـ مقتل عثمان بن عفان
36 هـ / 656 م	ـ خروج علي من الحجاز
40 هـ / 661 م	ـ حملة بسر بن أبي ارطأة القرشي الى الحجاز
56 هـ / 675 م	ـ قدوم معاوية الى الحجاز (مواجهة ابناء الصحابة بشأن ولاية العهد)
60 هـ / 680 م	ـ خروج الحسين الى العراق
61 هـ / 681 م	ـ وفد أهل المدينة على يزيد
63 هـ / 683 م	ـ معركة الحرّة
64 هـ / 683 م	ـ حصار مكة الاول
64 هـ / 683 م	ـ اجتماع الابطح (بين ابن الزبير والحصين بن نمير)
72 هـ / 692 م	ـ حصار مكة الثاني
73 هـ / 692 م	ـ سقوط ابن الزبير
87 هـ / 706 م	ـ ولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة
89 هـ / 708 م	ـ ولاية خالد بن عبد الله القسري على مكة

خرائط

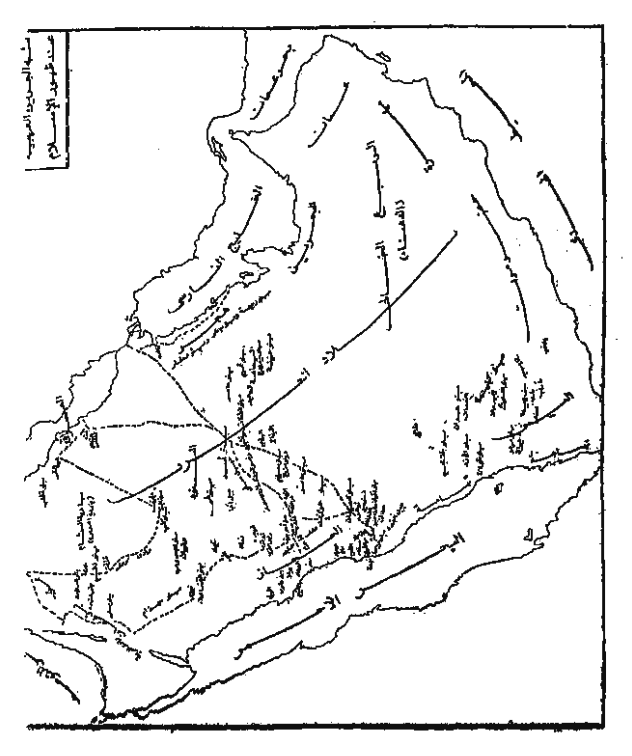




خارطة شبه الجزيرة العربية (للادريس)
من كتاب : العراق في الخوارط القديمة (لأحمد سوسة)



من كتاب العرب في العصور القديمة
د . لطفي عبد الوهاب يحيى



من كتاب : مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول

د . ابراهيم الشريف

المصادر والمراجع

1 ـ مصادر

ابن أبي الحديد ، عز الدين ابو حامد هبة الله المدائني ت 586 .

ـ **شرح نهج البلاغة** (20ج) . تحقيق محمد ابوالفضل ابراهيم . الطبعة الثانية . دار احياء الكتب العربية ، القاهرة 1965 .

ابن ابي طالب ، الامام علي . ت 40 هـ

ـ **نهج البلاغة** ،(2 ج) . . شرح الشيخ محمد عبده . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى بمصر / د . ت .

ابن الاثير ، عز الدين ابو الحسن علي . ت 630 هـ .

ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة** (4 ج) القاهرة 1285 هـ .

ـ **الكامل في التاريخ** (13 ج) . دار صادر بيروت 1979 .

ابن آدم القرشي ، يحي ابو زكريا بن سليمان . ت 203 هـ .

ـ **الخراج** ، المكتبة السلفية ، القاهرة 1347 هـ .

ابن اسحاق ، محمد بن اسحاق المطلبي . ت 151 هـ .

ـ **كتاب السير والمغازي** . تحقيق سهيل زكار . دار الفكر ، بيروت 1978 .

ابن اعثم الكوفي ، ابو محمد أحمد ، ت 314 هـ .

كتاب الفتوح ، مخطوطة اسطنبول رقم 2956 .

ـ **كتاب الفتوح** (7 ج) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد1969 .

ابن بكار ، الزبير . ت 256 هـ

ـ **الأخبار الموفقيات** ، تحقيق سامي العاني ، مكتبة العاني . بغداد (د . ت)

ـ نسب جمهرة قريش وأخبارها ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة 1381 هـ

ابن تغري بردي ، جمال الدين ابو المحاس الأتابكي . ت 874 هـ

ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (12 ج). وزارة الثقافة. القاهرة. د. ت

ابن حبيب ، ابو جعفر محمد بن حبيب الهاشمي البغدادي . ت 245 هـ .

ـ كتاب المحبّر. تصحيح ايلزه ليختن شتيتر،دار الآفاق الجديدة . بيروت (د.ت.)

ابن حزم الأندلسي ، أبو محمد علي بن أحمد . ت456 هـ .

ـ جمهرة انساب العرب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر 1962

ـ جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى . تحقيق احسان عباس ـ ناصر الدين الأسد . دار المعارف بمصر (د . ت)

ابن حوقل ، ابو القاسم محمد النصيبي . ت 376 هـ

ـ كتاب صورة الارض ، طبعة بيروت 1963

ابن خرداذبة ، ابو القاسم عبيد الله بن عبد الله . ت حوالى 300 هـ

ـ المسالك والممالك ، مكتبة المثنىّ ، بغداد (د . ت)

ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون المغربي . ت 808 هـ

ـ المقدّمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1979

ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (7 ج) ، دار الكتاب اللبناني بيروت 1979

ابن خياط ، خليفة بن خياط العصفري ، ت 240 هـ

ـ تاريخ خليفة بن خياط (2ج) . رواية بقيّ بن مخلد . تحقيق سهيل زكّار . دمشق 1968

ابن رجب ، ابو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي ت 795 هـ

ـ الاستخراج في احكام الخراج . تحقيق عبد الله الصديق ، بيروت . د . ت

ابن رسته ، ابو علي أحمد بن عمر . ت حوالى 332 هـ

ـ كتاب الاعلاق النفيسة . مطبعة بريل ، ليدن 1891

ابن زنجويه ، أبو أحمد حميد . ت 319 هـ

ـ كتاب الاموال . مخطوطة الظاهرية بدمشق رقم 1014

ابن سعد ، ابو عبد الله محمد بن سعد البصري الزهري ، ت 523 هـ

ـ الطبقات الكبرى (9 ج) دار صادر . بيروت (د . ت)

ابن سلام ، محمد بن سلام بن عبد الله الجمحي ت 231 هـ

ـ طبقات فحول الشعراء (2 ج) . تحقيق محمود شاكر القاهرة1974

ابن طباطبا ، محمد بن علي المعروف بابن الطقطقي) . ت709 هـ

ـ الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، بيروت ، 1966

ابن طولون ، شمس الدين محمد . ت 1046 هـ

ـ قيد الشريد من أخبار يزيد . مخطوطة جامعة الدول العربية رقم 758

ابن عبد الحكم ، عبد الرحمن بن عبد الله القرشي . ت 214 هـ

ـ سيرة عمر بن عبد العزيز . دار العلم للملايين ، بيروت 1967

ـ فتوح مصر والمغرب والاندلس . تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة 1961

ابن عبد ربه ، أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي . ت 328 هـ

ـ العقد الفريد . (8ج) ، تحقيق محمد سعيد العريان ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة 1953

ابن العبري ، غريغوريوس الملطي ت 685 هـ

ـ تاريخ مختصر الدول ، دار المسيرة ، بيروت ، د . ت.

ابن عذاري ، أبو عبد الله محمد المراكشي . ت (في مطلع القرن الثامن الهجري)

ـ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (4ج) . تحقيق ومراجعة ج . س . كولان وليفي بروفنسال . دار الثقافة . بيروت د . ت

ابن عساكر ، علي بن الحسن بن هبة الله . ت 571 هـ

ـ تاريخ دمشق الكبير ، مخطوطة قصر العظم رقم197

ابن عمر ، سيف بن عمر الضبّي الأسدي . ت 200 هـ

- **الفتنة ووقعة الجمل** . جمع وتصنيف أحمد راتب عرموش . دار النفائس . بيروت 1972

ابن قتيبة ، ابو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري . ت 276 هـ

- **الأمامة والسياسة** (ينسب به) ، المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة . د . ت

- **عيون الأخبار** (4 ج) مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة 1925

ابن كثيرّ ، ابو الفداء الحافظ . ت 774 هـ

- **البداية والنهاية** (13 ج) مكتبة المعارف ، بيروت 1966

ابن المجاور ، جمال الدين ابو الفتح ، ت 1291 هـ

- **صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز** ، المسماة (تاريخ المستبصر) (2 ج) . تصحيح وضبط اوسكر لوففرين . مطبعة بريل ، ليدن 1951

ابن منظور ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري . ت 711 هـ

- **لسان العرب** (15 ج) ، دار صادر ، بيروت (د . ت) .

ابن هشام ، ابو محمد عبد الملك . ت 218 هـ

- **السيرة النبوية** ، (2 ج) . تحقيق : مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي الطبعة الثانية ، القاهرة 1955

ابو تمام ، حبيب بن أوس الطائي . ت . 240 هـ

- **نقائض جرير والاخطل** . تحقيق الاب انطوان صالحاني . الطبعة الكاثوليكية بيروت 1922

أبو عبيد ، القاسم بن سلام ت 223 هـ

- **كتاب الأموال** . تحقيق محمد خليل هراس . مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة 1962

ابو مخنف ، لوط بن يحي ت 170 هـ

- **مقتل الحسين ورسالة أخذ الثار وانتصار المختار على الطغاة الفجار** . تحقيق محمد الشيرازي . بومباي 1361 هـ

ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم . ت 182 هـ

ـ كتاب الخراج ، الطبعة الخامسة ، المطبعة السلفية ، القاهرة 1396 هـ

الأخطل ، غياث التغلبي ت 92 هـ

ـ ديوان الأخطل ، تحقيق انطوان صالحاني وآخرين . بيروت 1891 م

الأزرقي ، ابو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد . ت224 هـ

ـ اخبار مكة وما جاء فيها من الآثار (2 ج) . تحقيق رشدي ملحس دار الاندلس ، بيروت (د . ت)

الأصطخري ، ابو اسحاق ابراهيم بن محمد الفارسي ، ت 321 هـ

ـ كتاب المسالك والممالك ، القاهرة 1961

الاصفهاني ، لحسن بن عبد الله . ت (في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري)

ـ بلاد العرب ، تحقيق حمد الجاسر ـ صالح العلي . دار اليمامة الرياض . د . ت

البغدادي ، عبد القاهر بن طاهر . ت429 هـ

ـ الفرق بين الفرق . دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1980

البكري ، ابو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز . ت 487 هـ

ـ كتاب معجم ما استعجم . ليدن (د . ت)

البلاذري ، أحمد بن يحي بن جابر البغدادي . ت 279 هـ

ـ انساب الأشراف ، مخطوطة مكتبة الخزانة الملكية بالرباط رقم 60

ـ انساب الأشراف ، تحقيق احسان عباس ، بيروت1979

ـ انساب الأشراف ، تحقيق محمد حميد الله . دار المعارف بمصر 1959

ـ انساب الأشراف ، تحقيق محمد باقر المحمودي ، مؤسسة الأعلمي، بيروت 1974

ـ فتوح البلدان ، تحقيق رضوان محمد رضوان . المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة (د . ت)

البيّاسي ، جمال الدين ابو الحجّاج . ت 654 هـ

الاعلام بالحروب الواقعة في صدر الاسلام
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 399

البيهقي ـ ابراهيم بن محمد ت 320 هـ
ـ المحاسن والمساوىء ـ دار بيروت1979

الجهشياري ، أبو عبد الله محمد بن عبدوس . ت330 هـ .
ـ كتاب الوزراء والكتاب . تحقيق : مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ الشلبي ، القاهرة 1938

الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي . ت598 هـ
ـ المصباح المضيء في خلافة المستضيء . تحقيق ناجية عبد الله ابراهيم ، مطبعة الاوقاف ، بغداد 1976

الحطيئة ، جرول بن أوس ، ت 30 هـ
ـ ديوان الحطيئة . شرح أبو الحسن السكرى ، تصحيح أحمد الشنجيطي . مطبعة التقدم ، القاهرة . د . ت

الحلبي ، علي بن برهان الدين . ت 975 هـ
ـ انسان العيون في سيرة الامين والمأمون ، الشهيرة بالسيرة الحلبية (3 ج) ، طبعة مصر 1964

الحميري ، محمد بن عبد المنعم . ت (النصف الثاني من القرن التاسع)
ـ كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار . تحقيق احسان عباس .
مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت1975

الخوارزمي ، أبو المؤيد الموفق بن أحمد المكّي . ت568 هـ
ـ مقتل الحسين ، مطبعة الزهراء ، النجف 1965

الدينوري ، أبو حنيفة ، ت 281 هـ
ـ الأخبار الطوال ، تحقيق عبد المنعم عامر القاهرة 1960

الرحبي السمناني ، ابو القاسم علي محمد بن أحمد . ت499 هـ
ـ روضة القضاة وطريق النجاة (4 ج) تحقيق صلاح الدين الناهي . بغداد1974

الرقيّات ، عبد الله بن قيس الرقيات . ت حوالى85 هـ
ـ ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، دار بيروت . دار صادر 1958

الزبيري ، مصعب بن عبد الله ت 236 هـ

- نسب قريش ، القاهرة 1953
الزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب . ت124 هـ
- المغازي النبوية تحقيق سهيل زكار ، دار الفكر ، 1981
السمهودي ، نور الدين علي بن أحمد المصري . ت . 911 هـ .
- وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى (2 ج) . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة 1955

السهيلي ، ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي ، ت 581 هـ
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام (4 ج) تقديم طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة (د . ت)

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ
- تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة ، القاهرة 1969

الطبرسي ، ابو علي الفضل بن الحسن . ت548 هـ
- مجمع البيان في تفسير القرآن (30 ج) . دار مكتبة الحياة بيروت 1961

الطبري ، ابو جعفر محمد بن جرير . ت . 310 هـ
- تاريخ الأمم والملوك (13 ج) . مكتبة خياط ، بيروت د . ت

الطبري ، محب الدين أحمد بن عبد الله . ت 694 هـ
- ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى . دار الكتب العراقية 1387 هـ

العباسي ، أحمد بن عبد الحميد . ت القرن العاشر الهجري ،
- عمدة الاخبار في مدينة المختار . الطبعة الثالثة . المكتبة التجارية الكبرى بمصر . (د . ت)

الغلابي ، محمد بن زكريا بن دينار البصري . ت 298 هـ
- وقعة الجمل ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين . مطبعة المعارف ، بغداد 1970

الفاسي ، ابو الطيب تقيّ الدين محمد بن أحمد المكّي . ت 832 هـ

- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام . تحقيق لجنة من كبار العلماء والادباء . مكتبة النهضة الحديثة ، مكة 1956

- العقد الثمين في تاريخ البلد الامين

مطبعة السنّة المحمدية ، القاهرة (د . ت)

القرشي ، جمال محمد جار الله بن ظهيرة المخزومي (القرن العاشر الهجري)

- الجامع اللطيف في فضل مكة واهلها وبناء البيت الشريف . القاهرة 1921

القزويني ، زكريا بن محمد بن محمود ت 682 هـ

- آثار البلاد وأخبار العباد . دار صادر بيروت (د . ت)

القلقشندي ، ابو العباس أحمد بن علي . ت 821 هـ

- صبح الأعشى في صناعة الانشا (14 ج) المطبعة الأميرية القاهرة 1913

- نهاية الأرب في معرفة انساب العرب .

تحقيق علي الخاقاني ، مكتبة النجاح ، بغداد 1958

الكتّاني ، عبد الحيّ بن عبد الكبير الحسني . ت1345 هـ

- نظام الحكومة النبوية المسمّى التراتيب الادارية . طبعة بيروت ، (د . ت)

الكلبي ، ابو المنذر هشام بن محمد بن السائب . ت 204 هـ

- كتاب الاصنام ، تحقيق أحمد زكي . الدار القومية ، القاهرة 1965

الماوردي ، ابو الحسن علّي بن محمد . ت 450 هـ

- الأحكام السلطانية والولايات الدينية . المطبعة المحمودية . القاهرة . (د . ت)

- قوانين الوزارة وسياسة الملك ، تحقيق رضوان السيد . دار الطليعة بيروت 1979

المبرّد ، ابو العباس محمد بن يزيد . ت 285 هـ

- الكامل في اللغة والأدب (2 ج)

مكتبة المعارف ، بيروت . (د . ت)

المسعودي ، ابو الحسن علي بن الحسين . ت 346 هـ

- **التنبيه والاشراف** . دار التراث ، بيروت 1968
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** (4 ج)
تحقيق يوسف اسعدداغرَ ، دار الأندلس ، بيروت 1973
المغربي ، ابو الحسن علي بن موسى بن سعيد . ت 673 هـ
- كتاب الجغرافيا ، تحقيق اسماعيل العربي ، بيروت 1970
المقدسي ، شمس الدين أبو عبد الله البشاري . ت 355 هـ
- **احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**
مطبعة بريل ، ليدن 1909
المقري ، ابو العباس أحمد . ت 1041 هـ
- الجمان في اخبار الزمان .
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 1412
المنقري ، بشر بن مزاحم ت 212 هـ
- **وقعة صفين** . تحقيق عبد السلام هارون
طبعة ايران 1382
الهمداني ، ابو محمد الحسن بن أحمد . ت 334 هـ .
- **كتاب صفة جزيرة العرب** . . تحقيق محمد عبد الله النجدي . القاهرة 1953
الواقدي ، محمد بن عمر بن واقد . ت207 هـ
- **كتاب المغازي** . تحقيق مارسون جونس . طبعة طهران (د . ت)
ياقوت الحموي ، شهاب الدين ابو عبد الله الرومي . ت 626 هـ
- **معجم البلدان** (5 ج)
دار صادر - دار بيروت 1957 .
اليعقوبي ، أحمد بن أبي يعقوب . ت 284 هـ .
- **تاريخ اليعقوبي** (2 ج) .

دار صادر ـ دار بيروت 1960 .

ـ **كتاب البلدان**

طبعة ليدن 1891 .

2 ـ مراجع عربية

الأمين ، السيد محسن

ـ **اعيان الشيعة** دار التعارف ، بيروت 1980

بخيت ، عبد الحميد

ـ **عصر الراشدين** مكتبة الانجلو ـ مصرية 1963

البراقي ، أحمد

ـ **تاريخ الكوفة** الطبعة الثالثة ، النجف 1960

بيضون ، ابراهيم

ـ **التوّابون** الطبعة الثانية ، دار التعارف 1978 .

ـ **الدولة العربية في اسبانيا** دار النهضة العربية ـ بيروت 1978

ـ **الدولة الاموية والمعارضة** مدخل الى كتاب السيطرة العربية للمستشرق فان فلوتن دار الحداثة ، بيروت 1980

ـ **ملامح التيّارات السياسية في القرن الاول الهجري** دار النهضة العربية . بيروت 1979 .

جاد المولي ، محمد (مع محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي البجاوي)

ـ **قصص العرب** دار احياء الكتب العربية ، القاهرة 1963

الجاسر ، حمد

ـ **في شمالي غرب شبه الجزيرة** دار اليمامة ، الرياض 1970

جودة ، جمال محمد داوود محمد

ـ **العرب والارض في العراق** رسالة ماجستير مطبوعة

ـ **في صدر الاسلام** عمان 1979 .

جوزي ، بندلي

ـ **من تاريخ الحركات الفكرية في الاسلام** دار الروائع ، بيروت د . ت

حسين ، طه
- في الادب الجاهلي   دار المعارف بمصر . الطبعة العاشرة د . ت
الحوفي ، أحمد محمد
- ادب السياسة في العصر الاموي   مكتبة نهضة مصر 1960
الخربوطلي ، علي حسني
- تاريخ العراق في العصر الاموي   القاهرة 1959
- عبد الله بن الزبير   سلسلة اعلام العرب ، القاهرة د . ت
خليل ، عماد الدين
- دراسة في السيرة   دار النفائس ، بيروت 1978
- ملامح الانقلاب الاسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز   الطبعة الثانية ، الدار العلمية بيروت 1971
درويش ، محمد ضاهر
- حسّان بن ثابت   دار المعارف بمصر / د . ت
دكسن ، عبد الامير
- الخلافة الاموية (65 -86 هـ)   دار النهضة العربية ، بيروت 1973 .
الدوري ، عبد العزيز
- بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب   المطبعة الكاثوليكية ، بيروت د . ت
الرفاعي ، احمد فريد
- عصر المأمون ج2 .   مطبعة دار الكتب ، القاهرة 1927
الرّيس ، ضياء الدين
- الخراج في الدولة الاسلامية حتى منتصف القرن الثاني الهجري   مكتبة نهضة مصر 1957
- عبد الملك بن مروان ، موحد الدولة العربية   سلسلة اعلام العرب ، القاهرة 1962 .
زيادة ، نقولا
- الجغرافية والرحلات عند العرب   الاهلية للنشر والتوزيع بيروت ، 1980

سالم ، السيد عبد العزيز
- تاريخ العرب في عصر الجاهلية دار النهضة العربية ، بيروت 1971 .

سعودي ، محمد عبد الغني
- الجغرافية والمشكلات الدولية دار النهضة العربية ، بيروت د . ت

سوسة ، أحمد
- العراق في الخوارط القديمة بغداد 1959

سويد ، ياسين
- معارك خالد بن الوليد المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1973

الشامي ، صلاح الدين
- الوطن العربي ، دراسة جغرافية القاهرة 1973

الشايب ، أحمد
- تاريخ الشعر السياسي مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1976

الشريف ، أحمد ابراهيم
- دور الحجاز في الحياة السياسية العامة في القرنين الاول والثاني الهجري . دار الفكر العربي ، القاهرة1968
- الدولة الاسلامية الاولى : دار القلم ، القاهرة 1965
- مكّة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول دار الفكر العربي ، القاهرة 1967

شمس الدين ، محمد مهدي
- انصار الحسين ، الرجال والدلالات دار الفكر ، بيروت 1975
- ثورة الحسين ، ظروفها الاجتماعية وآثارها الانسانية دار التراث الاسلامي ، بيروت 1974
- نظام الحكم والادارة في الاسلام مطبعة الانصاف ، بيروت 1955

صالح ، احمد عباس
- اليمين واليسار في الاسلام المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1980

الصدر ، محمد باقر
- فدك في التاريخ — دار التعارف ، بيروت 1980
ضيف ، شوقي
- الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر بني أمية — دار الثقافة ، بيروت 1967
عاقل ، نبيه
- تاريخ خلفاء بني امية — الطبعة الثانية ، دمشق 1972
عبد الحميد ، سعد زغلول
- تاريخ العرب قبل الاسلام — دار النهضة العربية ، بيروت 1976
علّي ، أمير
- مختصر تاريخ العرب والتمدن الاسلامي — القاهرة 1938
علّي ، جواد
- المفصّل في تاريخ العرب قبل
- الاسلام — دار العلم للملايين بيروت 1968
العلي ، صالح أحمد
- العطاء في الحجاز — مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد / د . ت
- محاضرات في تاريخ العرب — بغداد 1960
عمارة ، محمد
- الخلافة ونشأة الاحزاب الاسلامية المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1977
- مسلمون ثوار — المؤسسة العربية - بيروت
فرج ، محمد
- الفتح العربي للعراق وفارس — دار الفكر العربي ، القاهرة 1966
قدورة ، زاهية
- عائشة أم المؤمنين — دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1972
قطب ، سيّد
- في ظلال القرآن — الطبعة السابعة ، دار احياء التراث العربي ، بيروت 1971
ماجد ، عبد المنعم

ـ التاريخ السياسي للدولة العربية الطبعة الثانية ، القاهرة 1960
ـ الاطلس التاريخي للعالم الاسلامي دار الفكر العربي ، القاهرة
بالاشتراك مع علي البنّا) د . ت
مغنية ، محمد جواد
ـ الشيعة والحاكمون الطبعة الثانية ، المكتبة
الاهلية بيروت 1966
منقوش ، ثريا
ـ التوحيد في تطوره التاريخي دار الطليعة ، بيروت 1977
(التوحيد يمان)
ـ مؤنس ، حسين
ـ فجر الأندلس القاهرة 1959
النصّ ، احسان
ـ العصبية القبلية في الشعر الاموي دار اليقظة العربية ، بيروت 1964
ـ نصر الله ، محمد علي
ـ تطور الملكية في الاسلام رسالة ماجستير غير منشورة
(نموذج اراضي السواد) جامعة بغداد ، 1974
وهبة ، حافظ
ـ جزيرة العرب في القرن العشرين الطبعة الثانية ، القاهرة 1946
وهيبة ، عبد الفتاح (بالاشتراك مع محمد سعودي)
ـ معالم الوطن العربي دار الفكر ، القاهرة 1964
يحي ، لطفي عبد الوهّاب
ـ العرب في العصور القديمة دار النهضة العربية ، بيروت
مدخل حضاري في تاريخ العرب 1979
قبل الاسلام
ـ اليونان ، مقدمة في التاريخ دار النهضة العربية
الحضاري بيروت 1971

3 ـ مراجع مترجمة :

بينز ، نورمان
ـ الامبراطورية البيزنطية ، تاريخها ترجمة : حسين مؤنس ، محمود
وحضارتها وعلاقتها بالاسلام زايد ، القاهرة 1957

حوراني ، جورج فضلو
- العرب والملاحة في المحيط الهندي ، من العصور القديمة واوائل القرون الوسطى
ترجمة يعقرب بكر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة 1958

ديسو ، رينيه
- العرب في سوريا قبل الاسلام
ترجمة عبد الحميد الدواخلي لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة 1927

فلهوزن ، ى
- تاريخ الدولة العربية ، من ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الاموية . ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة
مراجعة حسين مؤنس . القاهرة 1968

- الخوارج والشيعة
ترجمة عبد الرحمن بدوي . مكتبة النهضة المصرية 1968

كاهن ، ك
- تاريخ العرب والشعوب الاسلامية
ترجمة بدر الدين القاسم ، دار الحقيقة ، بيروت 1957

كريستنسن ، أ
- ايران في عهد الساسانيين
ترجمة يحيى الخشّاب ، مراجعة عبد الوهاب عزّام ، القاهرة 1957

لاندو ، ر
- الاسلام والعرب
ترجمة منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت 1962

لويس ، أ . ر
- القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500-1100 م)
ترجمة أحمد عيسى ، مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال مكتبة الانجلو- المصرية ، القاهرة 1960

لين بول ، س
- طبقات سلاطين الاسلام
ترجمة عباس اقبال (الى

الفارسية) ومكي طاهر الكعبي
(الى العربية) . منشورات البصرى ، 1968

موسكاتي ، س
- الحضارات السامية القديمة ترجمة يعقوب بكر ، دار الكاتب العربي ، القاهرة / د . ت

وات ، م
- محمد في المدينة
- محمد في مكة ترجمة شعبان بركات المكتبة العصرية صيدا د . ت

ولفنسون ، أ
- تاريخ اليهود في بلاد العرب لجنة التأليف والترجمة والنشر ، دار الاعتماد ، القاهرة 1927

ويد جيرى ، د . ج
- المذاهب الكبرى في التاريخ من كونفوشيوس الى توينبي ترجمة ذوقان قرقوط ، دار القلم ، بيروت 1972

ويلسون ، أ
- الخليج العربي ترجمة عبد القادر اليوسف مكتبة الأمال ، الكويت / د . ت

مراجع أجنبية

Beydoun, I

— La rêvolte d'Ibn Al-ach'ath, élements d'analyse de l'irrédentisme iraquien sous les Omayyades. Grénoble. 1971. M.S

Choufani, E

— **Al -Riddah and the conquest of Arabia,** University of toronto press, 1972.

Cohen, R

— **La Grèce et l'hellinisation du monde Antique,** Paris, 1939

Diehl, CH

— ***Byzance, grandeur et décadence,*** Paris , 1919.

Donner, F.M.

— **Mecca's food supplies and Muhammad's Boycott,** Journal of the Economic and social history of the orient, vol xx, part III 249-266 p, S.D.

— **The Bakr B. Wa'il tribes and polities in north eastern Arabia on the Eve of Islam,** studia islamica, fasc. L 1° , 37p, Paris, S.D.

Dozy, R

— **Histoire des musulmans d'Espagne,** leyde, 1932.

Gabriell, F

— Les Arabes, Paris, 1963.

Goldziher, I

— **Le dogme et la loi de l'Islam,** traduction de félix arin, Paris, 1920

Guidi, I

— **L'Arabic antéislamique,** Paris, 1921.

Huart, Cl.

— **Histoire des Arabes,** Paris, 1912.

Kister, M.J.
— **Studies in Jahiliyya and Early islam** Ed. Variorum, London, 1980.

Lammens, H
— **Le califat de Yazid 1er,** imp. catholique, Beyrouth, 1921.

— **La cité arabe de taif à la veille de l'Héqire,** Beyrouth, 1912.

— **La république marchande de la Mècque vers l'an 600 de notre ère,** Bulletin de l'institut Egyptien, tome IV, Alexandrie, 1910.

— **L'arabie occidentale avant l'Héqire,** Beyrouth 1928.

— **Le berceau de l'islam,** Beyrouth, 1914.

— **Etudes sur le règne du calife Omayyade, Mo'awiya 1er,** Beyrouth, 1908.

— **La Mècque à la veille de l'Héqire,** Beyrouth, 1930.

Muir, W.
— **The caliphate, its rise, decline and fall,** Beirut, 1963.

O'Leary, D.
— **Arabia, before Muhammad,** London, 1927.

Perier, J.
— **Vie d'al-hadjdjadj Ibn yousof, Paris,** 1904

Rabbath, E.
— **Mahomet, prophète arabe et fondateur d'Etat,** Beyrouth, 1981.

Sanhoury, A
— **Le califat,** Paris, 1926.

Van Vloten, G
— **Recherches sur la domination arabe, le chiitisme et les croyances messianiques sous le khalifat des Omayyades,** Amesterdam 1894.

Vesely, J
— **Al-Ansar, In ersten Juhrhendert des islam** Archiv , orientalni, 1973.

5 ـ مجلات ودوريات

ـ دائرة المعارف الاسلامية ، ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرين . مطبعة طهران د . ت
ـ دائرة المعارف الاسلامية الشيعية ، باشراف السيد حسن الأمين دار التعارف ، بيروت . د . ت
—Encyclopedie de l'Islam. N.E. Leyde. E.J. Brill

بيضون ، ابراهيم
ـ ظاهرة الاصلاح السياسي في الشرق الإسلامي في مطلع القرن الثاني الهجري
ـ مجلة الفكر العربي المعاصر.بيروت ، عدد2-1980

جبور ، جبرائيل
ـ مواسم الحجاز
ـ مجلة الشرق ـ بيروت ـ مجلد33-1935

خليل ، عماد الدين
ـ العلاقات اليهودية الإسلامية في عهد الرسول
ـ مجلة المورد بغداد ـ مجلد3 عدد2-1974

زلهايم ، رودولف
ـ فتنة ابن الزبير ـ ترجمة حسام الصغير
ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج4 ـ مجلد49-1973

الزيات ، أحمد حسن
ـ الشعر في صدر الاسلام وعهد بني امية
ـ مجلة الرسالة ـ القاهرة ـ عدد116-1935

السيّد ، رضوان
ـ من الشعوب والقبائل الى الأمة
ـ مجلة الوحدة ـ بيروت ـ عدد4-1980
ـ جدليات العلاقة بين « الجماعة » و « الوحدة » و« الشرعية » في الفكر السياسي العربي الاسلامي
ـ مجلة الوحدة ـ بيروت عدد2-1980
ـ جدليات العقل والنقل والتجربة التاريخية للأمة
ـ مجلة الفكر العربي ـ بيروت ـ عدد15 -1980

عبد الرحمن ، محمد حسين
- عبد الله بن الزبير
- مجلة الرسالة - القاهرة - عدد112 -1935

العليّ ، صالح أحمد
- العطاء في الاسلام
- مجلة المجمع العلمي العراقي - بغداد - مجلد20 -1970
- تنظيات الرسول في المدينة
- مجلة المجمع العلمي العراقي - بغداد - مجلد17 -1969
- جباية الصدقات في القرن الأول الهجري
- مجلة العرب - الرياض - عدد10 -1969
- ملكيات الأراضي في الحجاز في القرن الأول الهجري
- مجلة العرب - الرياض - عدد11 -1969

كوثراني ، وجيه
- مدخل اسلامي لدراسة السلطة العثمانية
- مجلة الوحدة - بيروت عدد2 -1980

لامنس ، هنري
- النصارى في مكة قبيل الهجرة
- مجلة المشرق - بيروت - مجلد35 -1937

محمد ، خليل اسماعيل
- تطور الفكر الجغرافي عند المسلمين
- مجلة البلاغ - بغداد - عدد3 -1966

الهاشمي ، خالد طه
- خالد بن الوليد
- مجلة الرسالة - القاهرة - عدد66 -1934

1 ـ الأعلام

- أ -

أبّان بن عثمان : 374
ابراهيم (النبي) : 36، 61، 83
ابراهيم بن الاشتر : 329، 332
ابراهيم بن نعيم العدوى : 278
الأحنف بن قيس : 204
الأخطل : 236، 239، 240
الأخنس بن شريق الثقفي : 181، 229
أراغون لويس : 17
الأزرقي : 61، 72، 85، 87، 302
الأسكندر : 28
الأشتر النخعي : 125، 157، 158، 171، 176، 179، 182، 183، 185، 186، 187، 201، 202، 204، 208، 210
الأشعث بن قيس الكندي : 196، 205، 206، 207
ابن الاثير : 220، 23، 163، 180، 241، 247، 259، 323، 329، 333، 334، 338
ابن الاعثم الكوفي : 15، 22، 179، 201
ابن أبي ثور : 333، 212، 241، 246
ابن اسحاق : 72، 99، 102، 106
ابن حوقل : 66، 68، 74
ابن خرداذبة : 66
ابن خلدون : 23، 99، 187، 199
ابن خياط : 288، 236، 355
ابن رستة : 66
ابن ذي الكلاع الحميري : 201
ابن عبد الحكم : 356
ابن عساكر : 15
ابن عضاه الاشعري : 271
ابن قتيبة : 19
ابن كثيّر : 311
ابن المجاور : 51
ابن منبه : 72
ابن مينا : 264، 265، 266
أبو أسيد الساعدي : 163
أبو الأسود الدؤلي : 206
أبو الأعور السلمي : 201، 202، 205
أبو أيوب الانصاري : 177، 182، 200، 201، 205، 210، 212، 374
أبو المهاجر الانصاري : 227، 228
ابو بكر الصديق : 52، 120، 121، 124، 129، 133، 134، 135، 136، 137، 140، 146، 150، 154، 159، 160، 179، 230، 233، 373
ابو بكر بن أبي قيس : 338
ابو بكر بن حزم الانصاري : 358، 372، 375
ابو جهل المخزومي : 92، 108، 113، 365
ابو حمزة الخاجري : 353
أبو ذرّ الغفارى : 165
ابو سعيد الخدري : 177، 284
ابو سفيان : 108، 113، 115، 119، 121، 141، 189، 193، 194، 365
أبو طالب : 86
ابو عبيد القاسم بن محمد : 135
ابو عبيدة بن الجرّاح : 138، 179
ابو قتادة الانصاري : 177، 374
ابو لهب : 86، 92
ابو لؤلؤة : 148
ابو مخنف : 20، 21، 22، 201، 205، 206، 209، 210، 260، 272، 277، 278، 279، 280، 286، 321، 328

ابـو موسى الاشعـري : 125 ، 156، 183، 205 ، 207، 209، 214
ابو هريرة : 215، 216
أبو يوسف : 143، 17
أبي المنذر الكلبي : 64
ارستو بولوس : 28
اسامة بن زيد : 136، 253، 276
اسخيلوس : 27
اسماء بنت أبي بكر : 341
اسماعيل (النبي) : 46
اليوس غايوس : 58
ام الحكم بنت أبي سفيان : 229
أم حبيب بنت أبي العاص : 229
آمنة بنت أبي سفيان : 229
أمية بن الصلت : 229
أوليري : 41
أيوب بن سليمان بن عبد الملك : 350

- ب -

بسر بن أبي ارطاة : 13 ، 22 ، 202 ، 211 ، 212 ، 213 ، 214 ، 215 ، 227 ، 281 ، 283 ، 285 ، 372 ، 376
بشر بن عبد بن دهمان الثقفي : 229
بشر بن مروان : 344
بطليموس : 28 ، 33
بقيّ بن مخلد : 279
البكائي :
البكري : 27، 32
البـلاذري : 15 ، 19 ، 137 ، 192 ، 212 ، 214 ، 225 ، 229 ، 262 ، 272 ، 274 ، 276 ، 280 ، 296 ، 298 ، 302، 325، 333
بلحارث بن الخزرج : 265، 266
بوزيه ، لويس : 16
بول : 307
البيامي : 15، 298

- ت -

تبع الحميري : 62

- ج -

جابر بن الاسود بن عوف : 219 ، 335
جابر بن عبد الله الانصاري : 213 ، 355
جارية بن قدامة السعدي : 215
جرير بن عبد الله البجلي :
جستنيان : 29 ، 58، 78
جعفر بن محمد بن علي : 274
جفينة : 148

- ح -

الحارث بن الحاطب الجمحي : 333 ، 334
الحارث بن أبي ربيعة : 319
حبيب بن عبد الله بن الزبير : 341
حبيب بن مسلمة الفهري : 201 ، 205 ، 372
حبيش بن دلجة القيني : 319 ، 333
الحجـاج بن يوسف الثقفـي : 283 ، 284 ، 288 ، 320 ، 331 ، 336 ، 337 ، 338 ، 339 ، 340 ، 341 ، 342 ، 343، 349، 352، 357، 358، 371، 374
حجر بن عدّي الكندي : 205، 232، 249، 240
حسان بن ثابت : 163 ، 177، 235
حسان بن مالك بن بحدل الكلبي : 310 ، 315 ، 330
الحســن بن عليّ : 13 ، 127 ، 171 ، 182 ، 186 ، 205 ، 215 ، 216 ، 217 ، 221 ، 223 ، 229 ، 230 ، 232 ، 233، 252، 255، 268، 325، 356
الحسين بن عليّ : 217 ، 238 ، 241 ، 243 ، 244 ، 246 ، 252 ، 253 ، 254 ، 255 ، 256 ، 257 ، 258 ، 263 ، 270 ، 274 ، 282 ، 287 ، 292 ، 296 ، 297 ، 301، 302، 308، 325، 346، 376، 367 0
حسين (طه) : 282 ، 289 ، 299
الحصين بن نمير السكوني : 285 ، 288 ، 295 ، 299 ، 300 ، 303 ، 304 ، 305 ، 307 ، 308 ، 316 ، 327 ، 336، 340، 348، 376
الحطيئة : 133 ، 134
الحكم بن أيوب الثقفي : 371
حكيم بن جبلة : 171 ، 182، 184
حمران بن أبان : 372

حمزة بن عبد الله بن الزبير : 328 ، 341
حمزة بن مالك الهمداني : 205
حمزة بن المغيرة بن شعبة : 371
حميد بن حريث الكلبي : 330
خالد بن العاص بن هشام المخزومي : 226 ، 227 ، 373

- خ -

خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد : 332
خالد بن عبد الله القسري : 357 ، 358 ، 375 ، 376
خالد بن الوليد : 130 ، 138 - 144
خالد بن يزيد : 310 ، 320
خزيمة بن ثابت الانصاري : 182 ، 201
خليفة بن خياط : 181 ، 374

- د -

الدوري (عبد العزيز) : 20
دوزي : 285
دونر : 16 ، 262

- ذ -

ذي نؤاس : 42 ، 59

- ر -

رافع بن خديج : 177
روح بن زنباع الجذامي : 495 ، 308
ريحانة بنت أبي العاص بن أمية : 229

- ز -

الزبير بن بكار : 18 ، 358
الزبير بن عبد الله بن الزبير : 341
الزبير بن عبد المطلب : 39 ، 95
الزبير بن العوّام : 12 ، 138 ، 158 ، 160 ، 176 ، 178 ، 179 ، 180 ، 184 ، 187 ، 190 ، 191 ، 192 ، 198 ، 261 ، 262 ، 291 ، 293
زفر بن الحارث الكلابي : 309 ، 317 ، 318 ، 323 ، 329
زلهايم : 16 ، 351
زمل بن عمرو العذري : 205
الزهري : 130 ، 216
الزيات (أحمد حسن) : 347
زياد بن أبيه : 222 ، 239 ، 240 ، 371
زيادة ، نقولا : 16
زيد بن ثابت : 163 ، 177
. زيد بن عبد الرحمن بن عوف : 278

- س -

سعد بن أبي وقّاص : 138 ، 144 ، 145 ، 153 ، 161 ، 176 ، 181 ، 191 ، 195 ، 199
سعد بن الربيع الانصاري : 190
سعد بن عبادة : 110 ، 112 ، 118 ، 119 ، 120 ، 235
سعد بن مسعود الثقفي : 230
سعيد بن سعد بن عبادة : 235
سعيد بن العاص : 125 ، 156 ، 157 ، 173 ، 183 ، 226 ، 236 ، 259 ، 266 ، 352 ، 374
سعيد بن قيس الهمداني : 205
سعيد بن المسيّب : 284 ، 354 ، 356
سعيد بن يزيد الازدي : 228
سفيان بن الابرد الكلبي : 330
سلم بن زياد بن أبيه : 371
سليمان بن خالد الزرقي الانصاري : 334
سليمان بن صُرَد الخزاعي : 256
سليمان بن عبد الملك : 350 ، 354 ، 358 ، 359 ، 374
السمهودي : 23 ، 40 ، 259 ، 265
سهل بن حنيف الانصاري : 177 ، 182 ، 201 ، 202 ، 205 ، 374
سهل بن سعيد الساعدي : 355
سودان بن حمران المرادي : 176
السيّد بن رضوان : 16
سيف بن عمر : 21 ، 166 ، 209

- ش -

شدّاد بن الاوس : ٤٠٢

الشريف المرتضى : 19
شيبة بن عثمان العبدري : 211، 214

- ص -

صفية بنت أبي العاص : 229

- ض -

الضحّاك بن قيس الفهري : 201، 202، 236، 239، 250، 2512، 3013، 302، 309، 310، 311، 312، 317، 320، 372

- ط -

طارق بن عمرو : 337، 338، 339، 342، 343، 374
الطبري : 15، 20، 21، 22، 52، 88، 163، 179، 180، 201، 205، 202، 213، 247، 248، 254، 257، 262، 272، 373، 279، 280، 295، 302، 311، 319، 322، 323، 329، 336، 339، 342، 354، 374
الشريف المرتضى : 19
طلحة بن داوود الحضرمي : 358، 375
طلحة بن عبيد الله : 12، 138، 145، 158، 160، 170، 176، 178، 179، 180، 184، 187، 191، 192، 198، 262، 293
طلحة بن عبيد الله بن عوف : 338
طويس : 284

- ع -

عائشة : 12، 178، 180، 181، 184، 186، 191، 242، 293، 294
عامر بن لؤي : 372
عانوتي بن اسامة : 16
عباد بن زياد بن أبيه : 371
العباس : 86، 92، 105، 115، 141
العباس بن ربيعة بن الحارث : 177
عبد الرحمن بن أبي بكر : 239، 242، 244، 246، 247
عبد الرحمن بن الحكم : 191، 331
عبد الرحمن بن جحدم الفهري : 228، 302، 320
عبد الرحمن بن خالد بن العاص : 374
عبد الرحمن بن خالد بن الوليد : 201، 202، 205
عبد الرحمن بن زهير الزهري : 276
عبد الرحمن بن زياد بن أبيه : 371
عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد : 191
عبد الرحمن بن عوف : 92، 138، 145، 151، 153، 159، 161، 176، 190، 262
عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث : 15، 221
عبد العزيز بن عبد الله الاموي : 358، 375
عبد الله بن أبيّ بن سلول : 109، 110، 11، 117
عبد الله بن أبي عمرو المخزومي : 272
عبد الله بن جدعان : 86، 93، 94
عبد الله بن جعفر : 268، 273
عبد الله بن حنظله الانصاري : 271، 272، 274، 276، 277، 278، 279، 290
عبد الله الزبعري : 282
عبد الله بن الزبير : 14، 15، 16، 19، 20، 21، 22، 162، 191، 227، 232، 238، 241، 244، 245، 246، 252، 253، 245، 275، 256، 258، 259، 260، 270، 271، 272، 273، 276، 277، 282، 287، 290، 291، 292، 294، 295، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 332، 333، 334، 335، 337، 338، 339، 340، 341، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 351، 352، 355، 357، 359، 361، 367، 368، 371، 376
عبد الله بن سلام : 185
عبد الله بن سعد بن أبي سرح : 157، 168، 293
عبد الله بن الضحّاك الانصاري : 278
عبد الله صفوان : 304
عبد الله بن عباس : 22، 182، 186، 203، 204، 205، 206، 208، 239، 243، 288، 2974، 298، 325، 326
عبد الله بن عامر : 179، 184، 191، 373

عبد الله بن عثمان الثقفي : 229
عبد الله بن عمر : 181، 199، 202، 203، 207، 238، 239، 241، 244، 246، 248، 249، 252، 298
عبد الله بن عمرو بن العاص : 202
عبد الله بن قيس الرقيات : 126، 127، 303
عبد الله بن مسعدة الفزاري : 211، 301
عبد الله بن مسعود : 165، 177
عبد الله بن المغيرة الثقفي : 181
عبد الله بن مطيع العدوى : 271، 273، 274، 276، 288، 290، 291
عبد الله بن همام السلولي : 126، 238، 239
عبد المطلب : 90، 95، 100، 101، 102
عبد الملك بن الحجاج بن يوسف : 372
عبد الملك بن مروان : 126، 127، 232، 275، 277، 311، 315، 318، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 345، 347، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 359، 368، 371، 374
عبيدة بن الزبير : 328، 333
عبيد الله بن زياد : 239، 257، 285، ، 285، 295، 301، 308، 309، 311، 318، 319، 325، 328، 331، 371
عبيد الله بن علي : 325
عبيد الله بن عباس : 215
عبيد الله بن عمر : 148، 202، 203، 224، 354
عتّاب بن أسيد الاموي : 230، 373، 466
عتبة بن أبي سفيان : 205، 226، 228، 374
عتبة بن ربيعة : 108
عثمان بن أبي العاص : 373
عثمان بن حنيف الانصاري : 177، 182، 184، 253
عثمان بن الحويرث : 79، 80
عثمان بن حيّان المرّي : 358
عثمان بن عفان : 10، 11، 12، 15، 21، 123، 124، 125، 126، 138، 144، 145، 146، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 173، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 183، 184، 187، 188، 190، 191، 192، 193، 195، 196، 197، 199، 200، 201، 202، 203، 206، 213، 216، 225، 226، 229، 223، 234، 235، 238، 258، 262، 263، 264، 266، 271، 287، 293، 294، 321، 324، 344، 350، 366، 367، 373، 374، 376
عثمان بن محمد بن أبي سفيان : 227، 259، 263، 264، 265، 271، 276، 374
علّى بن ربيعة بن عبد العزي : 373
عروة بن أنيف : 333
عروة بن الزبير : 191، 341
عروة بن المغيرة بن شعبة : 371
عقبة بن عامر الجهني : 228
عقبة بن نافع الفهري : 228، 272
عقيل بن أبي طالب : 195
علي بن أبي طالب : 11، 12، 15، 22، 120، 121، 122، 123، 125، 127، 138، 142، 145، 146، 151، 159، 160، 168، 169، 171، 176، 177، 178، 179، 180، 182، 183، 184، 185، 176، 187، 188، 191، 192، 194، 1 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 213، 215، 216، 217، 223، 228، 234، 235، 244، 262، 263، 290، 292، 326، 360، 367، 374، 376
علي بن الحسين : 22، 325، 356
العلي (جواد) : 15، 63
العلي (صالح) : 16، 267، 346
علي بن عبد الله بن العباس : 352
عمار بن الاحوص الكلبي : 205
عمار ياسر : 16، 186، 201، 202، 203، 208
عمر بن الخطاب : 10، 15، 54، 108، 120، 121، 124، 135، 138، 140، 141، 142، 143، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 159، 169، 172، 177، 179، 182، 187، 189، 190، 191، 193، 226، 230، 244،

245 ، 266 ، 267 ، ١٧٢ ، 291 ، 324 ، 345 ، 346 ، 360 ، 373 ، 376
عمر بن عبد العزيز : 172 ، 268 ، 356 ، 357 ، 358 ، 359 ، 360 ، 374 ، 376
عمرو بن الزبير : 253 ، 254 ، 328
عمرو بن سعيد بن العاص (الاشدق) : 22 ، 225 ، 227 ، 252 ، 259 ، 260 ، 285 ، 310 ، 311 ، 321 ، 322 ، 328 ، 330 ، 331 ، 350 ، 374
عمرو بن العاص : 138 ، 154 ، 157 ، 190 ، 196 ، 201 ، 202 ، 203 ، 204 ، 207 ، 210 ، 222 ، 228
عمرو بن عتبة بن أبي وقاص : 177
عمرو بن عثمان : 284
عمرو لحيّ الخزاعي : 36 ، 64 ، 83
عوانة بن الحكم : 19 ، 20 ، 21 ، 280
عياش بن سهل : 319

- غ -

الغافقي بن حرب : 176
غيلان بن مسلمة بن معتب الثقفي : 229

- ف -

فازيلي : 16 ، 299
فضالة بن عبيد الانصاري : 177 ، 225
الفضل بن العباس : 278
فلهوزن : 13 ، 16 ، 176 ، 206 ، 223 ، 247 ، 248 ، 287 ، 343 ، 345 ، 353
فييه ، ج . م : 16

- ق -

القاسم بن ربيعة : 373
قثم بن العباس : 211 ، 214 ، 374
قرظة بن كعب الأنصاري : 177
القزويني : 32
قصّي بن كلاب : 36 ، 37 ، 76 ، 84 ، 85 ، 87 ، 88 ، 89
القلقشندي : 151
قنفذ بن عمير جدعان التمي : 373
قيس بن سعد بن عبادة : 177 ، 201 ، 202 ، 205 ، 217 ، 223 ، 224 ، 232 ، 234 ، 253
قيس بن مخرمة : 374

- ك -

كاهن (كلود) : 152
كريستنسن :
كسرى : 170
كعب بن عجرة الانصاري : 177
كعب بن مالك الانصاري : 163 ، 177
كلثوم بن غياض القشيري : 221
كميل بن زياد النخعي : 185 ، 186
كيستر : 16 ، 266

- ل -

لا منس : 16 ، 39 ، 41 ، 53 ، 61 ، 87 ، 228 ، 275 ، 300 ، 301

- م -

مالك بن أنس : 192
لمالك بن كعب الهمداني : 205
مالك بن مويرة : 132
مالك بن هبيرة السكوني : 316
المبرّد : 263
محرز بن حارثة (عبد شمس) : 373
محمد بن أبي بكر : 169 ، 170 ، 171 ، 176 ، 177 ، 182 ، 208 ، 210 ، 228
محمد بن جعفر : 182
محمد بن الحنفية : 22 ، 297 ، 298 ، 325 ، 326 ، 329 ، 348 ، 352
محمد بن طلحة : 191
lof'fk hgehsl hgzerd : 371
محمد بن القاسم الثقفي :
محمد بن مسلمة الانصاري : 177 ، 199
المختار بن أبي عبيد الثقفي : 22 ، 292 ، 295 ، 296 ، 297 ، 298 ، 300 ، 308 ، 324 ، 325 ، 326 ، 327 ، 329
المدائني : 300 ، 311
مروان بن الحكم : 124 ، 154 ، 156 ، 159 ، 162 ،

، 160 ، 167 ، 169 ، 191 ، 192 ، 196 ، 202 ، 226 ،
226 ، 227 ، 239 ، 241 ، 242 ، 247 ، 248 ، 251 ،
274 ، 286 ، 309 ، 310 ، 316 ، 318 ، 319 ، 320 ،
321 ، 322 ، 323 ، 333 ، 349 ، 352 ، 357 ، 366 ،
374
مروان الثاني : 353
مسعر بن فدك التميمي : 201
المسعـودي : 22 ، 32 ، 189 ، 247 ، 270 ، 297 ،
316 ، 322 ، 323 ، 330 ، 335 ، 352
مسلم بن عقبة المرّي : 214 ، 250 ، 275 ، 277 ،
278 ، 279 ، 280 ، 283 ، 284 ، 294 ، 295 ، 299 ،
301 ، 306
مسلم بن عقيل : 257
مسلمة بن عبد الملك : 351 ، 359
مسلمة بن مخلد الانصـاري : 177 ، 201 ، 202 ،
225 ، 227 ، 228 ، 253 ، 372
مسكين الدرامي : 237
المسوّر بن مخرمة ض : 296 ، 300
المسيب بن نجبة الفزاري : 211
مصعب بن الزبير : 291 ، 300 ، 321 ، 322 ، 325 ،
326 ، 328 ، 329 ، 332 ، 335 ، 336 ، 371
مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري : 227
مصعب بن عمير : 107
المطرف بن المغيرة بن شعبة : 371
المطلب : 89
معاذ بن جبل : 150
معاوية بن أبي سفيان : 12 ، 14 ، 21 ، 22 ، 117 ،
123 ، 124 ، 125 ، 126 ، 154 ، 156 ، 159 ، 160 ،
161 ، 162 ، 166 ، 167 ، 168 ، 183 ، 184 ، 186 ،
187 ، 189 ، 190 ، 193 ، 194 ، 196 ، 197 ، 198 ،
199 ، 200 ، 201 ، 202 ، 203 ، 204 ، 205 ، 207 ،
208 ، 209 ، 210 ، 211 ، 212 ، 214 ، 217 ، 221 ،
222 ، 223 ، 225 ، 226 ، 227 ، 229 ، 230 ، 231 ،
233 ، 234 ، 235 ، 236 ، 237 ، 238 ، 239 ، 240 ،
241 ، 242 ، 243 ، 244 ، 245 ، 246 ، 247 ، 248 ،
250 ، 251 ، 252 ، 245 ، 255 ، 256 ، 258 ، 259 ،
263 ، 264 ، 265 ، 268 ، 269 ، 275 ، 283 ، 293 ،
309 ، 311 ، 316 ، 317 ، 318 ، 321 ، 350 ، 351 ،
354 ، 355 ، 366 ، 367 ، 371 ، 372 ، 374 ، 376
معاوية الثاني : 308 ، 309
معاوية بن خديج الكندي : 205 ، 228 ، 293
معقل بن سنان الاشجعي : 274 ، 286
المغيرة بن شعبة : 181 ، 214 ، 222 ، 236 ، 371
المقدسي : 63 ، 66 ، 67 ، 69
المنذر بن الزبير : 191 ، 272 ، 287 ، 301
موسى (النبي) : 41

ـ ن ـ

نائل بن قيس : 317 ، 322
نافع بن علقة بن صفوان : 374 ، 375
نصر بن مزاحم : 201 ، 202 ، 205
النعمان بن بشير الانصـاري : 177 ، 225 ، 235 ،
254 ، 256 ، 272 ، 273 ، 309 ، 372
النعمان بن العجلان الانصاري : 177

ـ هـ ـ

هاشم بن عبد مناف : 76 ، 79 ، 88 ، 89
هاشم بن عتبة بن أبي وقّاص : 177 ، 201 ، 202 ،
302 ، 208
هاني بن عروة257
الهرمزان : 148
هشام بن اسماعيل المخزوني : 354 ، 356 ، 374
هاني بن هوذة : 186
الهرمزان : 148
هشام بن اسماعيل المخزومي : 354 ، 356 ، 374
هشام بن عبد الملك : 268 ، 372
الهمداني : 32 ، 263
هوميروس : 28
هيرودوتوس : 28

ـ و ـ

وات (مونتغمري) : 268
الواقدي : 19 ، 21 ، 254 ، 264 ، 265 ، 280 ، 357
وقاء بن سمي البجلي : 205
ولفنسون : 75

الوليد بن عبد الملك : 354، 356 355، 357، 358، 371، 372
الوليد بن عتبة بن أبي سفيان : 226، 227، 251، 252، 259، 260، 374
الوليد بن عقبة : 156
الوليد بن يزيد بن عبد الملك : 372
وهب بن جرير : 286
وهب بن مسعود الخثعمي : 215

- ى -

ياقوت الحموي : 281
ياقوم : 72
يحي بن الحكم : 191، 351، 374
يزيد بن أبي سفيان : 138، 235
يزيد بن زياد بن أبيه : 371
يزيد بن شجرة الرهاوي : 210
يزيد بن عبد الملك : 361
يزيد بن عمر الجذامي : 205
يزيد بن معاوية : 20، 126، 189، 190، 193، 214، 227، 228، 232، 236، 237، 238، 240، 241، 242، 243، 248، 249، 251، 252، 253، 254، 255، 259، 260، 264، 266، 268، 269، 271، 272، 273، 274، 275، 281، 282، 286، 287، 288، 292، 293، 295، 297، 299، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 309، 315، 320، 304، 305، 306، 307، 309، 315، 320، 322، 326، 327، 240، 305، 306، 307، 309، 315، 320، 322، 326، 327، 340، 346، 348، 353، 368، 371، 372، 374، 376
يزيد بن المهلب : 358
اليعقوبي : 20، 22، 40، 57، 66، 76، 212، 264، 297، 310، 323، 325، 331، 345، 350، 352، 355، 357
يعلي بن منية التميمي : 178، 184
يوسف بن الحكم الثقفي : 310
يوسف بن عمر الثقفي : 372
يوسف بن محمد بن يوسف الثقفي : 372
517 -- 502

2 ـ القبائل والبطون

ـ أ ـ

الازد : 12، 202، 209، 245، 12، 79، 86، 90، 93، 139، 181، 191
اشجـع : 94، 12، 86، 101، 102، 115، 138، 141، 180، 181، 191، 192، 195، 196، 199، 214، 229، 236، 245، 263، 264، 266، 281، 299، 358
الانباط : 32، 56، 63
انمار : 46
الاوس : 40، 43، 45، 104، 106، 107، 110، 118، 120، 182، 200، 240، 261، 271
اياد : 46

ـ ب ـ

باهلة : 181
بجيلة : 195، 205، 209، 358
بكر بن وائل : 51، 77، 31، 139
بلي : 47

ـ ت ـ

تيم : 12، 86، 90، 93، 131، 191، 160، 177، 181، 245، 279
تميم : 181، 207، 208، 303

ـ ث ـ

ثقيف : 13، 14، 50، 119، 133، 147، 181، 215، 229، 230، 231، 232، 371

ـ ج ـ

جذام : 41، 48، 202، 231، 37، 62
جرهم : 37، 62
جمح : 91، 181، 279، 342
جهينة : 47، 48

ـ ح ـ

حارثة : 36، 280، 289
الحارث بن فهر : 90، 93، 138، 279
حمير : 32
حنظلة : 132
حنيفة : 51، 52، 103، 131
خثعم : 29

ـ خ ـ

خثعم : 209
خزاعة : 37، 62، 303
الخزرج : 40، 43، 45، 104، 106، 107، 109، 110، 112، 117، 118، 120، 182، 200، 202، 240، 261، 282

ـ ذ ـ

ذبيان : 49، 130

ـ ر ـ

ربيعة : 45، 50، 51، 332

ـ ز ـ

زغبة : 49
زهرة : 90، 92، 93، 138، 153، 177، 181، 279

ـ س ـ

ساعدة : 120

سبأ : 32
سليم : 49، 130، 181
سهم : 91، 93، 181، 279، 342

- ش -

شيبة : 342

- ط -

طيّ : 80

- ع -

العـاص : 307، 310، 315، 316، 318، 321، 334، 335، 351، 354، 367
عامر : 50، 211، 279
عبد الدار : 87، 88، 90، 91، 181، 211، 279
عبد شمس : 88، 89، 90، 93، 94، 101، 102، 192، 205، 226، 245، 246، 365، 373
عبد العزي : 79، 373
عبد القيس : 51، 184، 202
عبد المطلب : 297
عبد مناف : 87، 88، 90، 100، 101، 199، 333
عبس : 49، 130
اعدنان : 46
عيّ : 91، 138، 154، 245، 279، 287، 298
عذرة : 47، 48، 205
علكّ : 303
العمالقة : 35، 36، 41، 62، 74
عنزة : 51

- غ -

الغـاسنة : 64، 65، 79، 84
غطفان : 49

- ف -

فزارة : 49، 177، 211، 226
فهر : 13، 202، 205، 221، 231، 321، 374

- ق -

قريش : وردت كثيراً ، انظرها في مكانها
قريش الظواهر : 310، 312
قريظة : 41، 104، 111
قضاعة : 46، 47
قيس : 14، 49، 50
قيس بن عيلان : 46، 48، 181
القينقاع : ١٤، 111

- ك -

كلب : 13، 67، 48، 80، 202، 205، 221، 231، 303، 323، 330
كنانة : 48، 50
كندة : 202، 205، 207، 209، 207
كهرن : 48
مخزوم : 90، 91، 92، 94، 181، 279
مذحج : 12، 202، 205، 209
المصطلق : 110
مضر : 46، 48، 49، 50، 332
المطلب : 93، 279
معد بن عدنان : 47
معين : 28، 32
المناذرة : 64، 65، 68، 80، 84

- ن -

نخع : 202، 205
نزار : 46، 48، 51
النضير : 41، 104، 111، 261
نوفل : 86، 89، 93، 102، 279

- هـ -

هاشم : 62، 86، 90، 92، 93، 100، 102، 138، 141، 155، 177، 195، 198، 224، 227، 230، 255، 273، 278، 279، 291، 296، 297، 298، 324، 325، 352، 366
هذيل : 48
همدان : 12، 202، 205
هوازن : 49، 50، 119، 133

3 ـ الأماكن

ـ أ ـ

الابطح : 178، 304، 305، 342، 353، 376
الابواء : 66، 110
الاحساء : 29
الاردن : 309، 342
الأسود (بحر) : 55
الاقرع : 67
أبو نيزر (عين) : 263
أبي قبيس (جبل) : 340
أجنادين : 144
أحد : 200
أذربيجان : 196
ارمينية : 158
ايلة : 29، 32، 48، 56
آسيا الصغرى : 55
آسيا الوسطى : 55
أبي قبيس (جبل) : 340
أجنادين : 144
أحد : 200
أذربيجان : 196
ارمينية : 155
ايلة : 29، 32، 48، 56
آسيا الصغرى : 55
آسيا الوسطى : 55

ـ ب ـ

بابل : 61
بئر ميمون : 300، 339
البتراء : 29، 56، 58، 64
البحرين : 50، 51، 68، 130، 131
بدر : 41، 111، 113، 141، 177، 200، 271، 282، 365
برقة : 222
البصرة : 12، 52، 68، 160، 171، 164، 177، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 191، 194، 197، 201، 202، 208، 209، 239، 255، 258، 288، 292، 308، 319، 324، 328، 332، 337، 371، 372
بصرى : 47، 56، 64، 67، 70
بطن مر : 67
بطن نخل : 67
بعاث : 104، 110
بعلبك : 322
بغداد : 22
البغيبغة : 263
البقاع : 322
البلقاء : 70، 316
بيشة : 66

ـ ت ـ

تبالة : 66
تبوك : 31، 47، 48، 67، 135، 192
تدمر : 52، 58، 64، 65
تهامة : 31، 34، 35، 36، 48، 51، 53، 66، 88
تيلوس (جزيرة) : 68
تيماء : 34، 38، 47، 49، 67، 211

ـ ث ـ

الثنية : 68

ـ ج ـ

الجابية : 145، 317، 320

الجار : 72 ، 73 ، 75، 112، 190، 324
الجحفة : 66
الجدّ
جدّة : 72 ، 73، 324
جرش : 66
الجرف :136
جرها : 29، 68
الجزيرة الفراتية : 51، 319
الجمل : 178، 183، 186، 187، 191، 192، 194 ، 197 ، 200، 209، 242، 260، 293، 294، 310
الجنينه : 67
جيحون (نهر) : 36

- ح -

الحبشة : وردت كثير ، انظرها في مكانها : 58 ، 59 ، 61، 72، 81
الحجر : 52، 67
الحديبية : 113، 114، 119، 365
الحديقة : 68
الحرّة : 13، 162، 232، 340، 277، 278، 280 ، 281 ، 282 ، 283 ، 284 ، 285 ، 288 ، 289 ، 294 ، 295 ، 296 ، 305 ، 318 ، 319 ، 333 ، 336 ، 343 ، 350، 356، 361، 367، 368، 376
حروراء : 292
حضرموت : 28، 54، 69، 130
حلب : 22
حمص : 225، 309، 310، 322 ، 341
الحمض (وادي) : 25
حنين : 119 ، 133، 135
حوران : 70
الحيرة : 52 ، 57، 58، 59، 68، 69، 70

- خ -

الخازر (نهر) : 292، 295
خراسان : 222 ، 361، 371
الخزر (بحر) : 55
الخندق : 113، 276، 278، 289، 365
خيبر : 33، 34، 38، 49 ، 51، 114، 145، 334

- د -

دابق : 359
دجلة : 57
دجلة : 57
دمشق : 22 ، 281، 292 ، 299 ، 201 ، 308، 319 ، 311، 316 ، 342
دومة الجندل : 47، 67، 68، 70، 192، 204، 206
دير الجماجم : 284

- ذ -

ذو الحليفة : 62
ذي خشب : 67
ذي قار : 186
ذي القصة : 130
ذي المروة : 67

- ر -

الربذة : 209، 319
الرحبة : 67
الرحية : 67
رضوى : 32، 325
الرويثة : 66

- ز -

(بئر)
زمزم : 394، 62، 63

- س -

سجستان : 371
السدّ : 68
السراة : 32، 33
سرغ : 67
السقيا : 66، 67
سقبراء : 68
السقيفة : 9 ، 12، 120 ، 121 ، 122، 123، 124 ،

128 ، 130 ، 131 ، 147 ، 149 ، 150 ، 153 ، 155 ،
179 ، 233 ، 246 ، 271 ، 280 ، 289 ، 290 ، 292 ،
363 ، 366 ، 376
السند : 371
السواد : 145 ، 183 ، 206
سورية : 61
سوسة : 293
السويداء : 67
السويدية : 67
السيالة : 66
السيح : 68
سيلان : 54 ، 55

- ش -

الشام : وردت كثيراً انظرها في مكانها : 12 ، 13 ،
23 ، 25 ، 27
الشجيرة : 66
شريق : 263
شريقة : 68
الشعبية : 72 ، 73

- ص -

صداة : 68
صعدة : 66
الصغد : 55
الصفا (باب) : 342
صفين : 12 ، 13 ، 124 ، 157 ، 178 ، 186 ، 189 ،
194 ، 196 ، 197 ، 200 ، 201 ، 202 ، 203 ، 208 ،
209 ، 310 ، 213 ، 215 ، 223 ، 230 ، 233 ، 234 ،
237 ، 250 ، 271 ، 276 ، 284 ، 294 ، 344 ، 372
صنعاء : 57 ، 66 ، 178
الصين : 54 ، 57 ، 69

- ط -

الطائف : 14 ، 31 ، 33 ، 38 ، 39 ، 41 ، 43 ، 50 ،
61 ، 70 ، 74 ، 99 ، 100 ، 103 ، 112 ، 137 ، 225 ،
229 ، 230 ، 232 ، 240 ، 296 ، 297 ، 299 ، 325 ،
326 ، 338 ، 339 ، 373 ، 374

- ع -

عدن : 69
العراق : وردت كثير ، انظرها في مكانها .
العرصة : 333
العرض : 68
العروض : 31
عسفان : ٧٦
عسير : ٢٣
العقيق (وادي) : 33 ، 49 ، 190
العيص : 67
عين الوردة : 292

- غ -

غزة : 70 ، 364
غزوان (جبل) : 48

- ف -

فدك : 33 ، 38 ، 114 ، 334 ، 360
فارس : 61
الفارسي (خليج) : 55
الفرات : 51 ، 57 ، 69 ، 217 ، 255
الفسطاط : 164
فلسطين : 41 ، 43 ، 70 ، 196 ، 225 ، 228 ، 321 ،
323 ، 242

- ق -

القادسية : 144
القريتين : 68
قديد : 66
قرقيسيا : 317 ، 318 ، 319 ، 323 ، 232
القسطنطينية : 58 ، 69 ، 293 ، 359
قصيم : 33
القطقطانة : 372
قنسرين : 309 ، 331 ، 342

- ك -

كرا (جبل) : 33

كربــلاء : 254 ، 257 ، 274 ، 280 ، 296 ، 297 ، 302 ، 303 ، 368
الكعبــة : 7 ، 36 ، 61 ، 299 ، 301 ، 302 ، 315 ، 340 ، 341 ، 368
الكوفة : 52 ، 68

- ل -

لوكي كومي (مرفأ) : 63

- م -

مأرب (سد) : 63
المحدثة : 67
مدين (جبل) : 32
المدينة : وردت كثيراً ، أنظرها في مكانها
مرج راهط : 284 ، 312 ، 315 ، 316 ، 317 ، 318 ، 323 ، 344
المروة : 342
مصر : 55 ، 57 ، 70 ، 77 ، 157 ، 169 ، 170 ، 171 ، 177 ، 190 ، 210 ، 222 ، 225 ، 226 ، 228 ، 293 ، 320 ، 321 ، 323 ، 324 ، 361 ، 364 ، 372
المغرب : وردت كثيراً : 221
مؤته (غزوة) : 114

- ن -

نجد : 33 ، 47 ، 48 ، 50 ، 53 ، 65 ، 137
نجران : 28 ، 42 ، 52 ، 59 ، 68 ، 77 ، 215
الندوة (دار) : 85 ، 86 ، 103 ، 105 ، 365
النهروان : 205 ، 207

- هـ -

الهند : 29 ، 54 ، 60 ، 68 ، 255

- و -

وادي أضم : 33 ، 75
وادي الباطن : 52
وادي الحمض : 33 ، 34
وادي الدواسر : 33 ، 42
وادي الرمّة : 33
وادي القـرى : 33 ، 34 ، 38 ، 47 ، 48 ، 49 ، 67 ، 75 ، 114 ، 211 ، 334 ، 338
الوجه : 33

- ي -

يثرب : 31 ، 34 ، 38 ، 39 ، 40 ، 41 ، 44 ، 45 ، 47 ، 48 ، 49 ، 61 ، 66 ، 67 ، 72 ، 73 ، 74 ، 75 ، 80 ، 99 ، 100 ، 101 ، 102 ، 103 ، 104 ، 105 ، 106 ، 107 ، 364
اليرموك : 293
اليمامـة : 31 ، 42 ، 51 ، 52 ، 53 ، 68 ، 131 ، 184 ، 208 ، 258 ، 343
اليـمن : 28 ، 29 ، 30 ، 31 ، 34 ، 39 ، 35 ، 39 ، 41 ، 42 ، 43 ، 44 ، 50 ، 51 ، 59 ، 61 ، 62 ، 65 ، 67 ، 68 ، 69 ، 70 ، 75 ، 76 ، 77 ، 78 ، 80 ، 81 ، 82 ، 84 ، 88 ، 100 ، 112 ، 130 ، 137 ، 181 ، 193 ، 206 ، 343 ، 364 ، 372
ينبع : 190
اليونان : 28

كتب صدرت للمؤلف

1 ـ تاريخ العرب السياسي ، من فجر الاسلام حتى سقوط بغداد ، بالاشتراك مع د . سهيل زكار . دار الفكر 1974

2 ـ التوابون ، الطبعة الأولى دار التراث الاسلامي 1975 ، الطبعة الثانية دار التعارف 1978 ، صدرت ترجمة له بالفارسية لكريم زماني ، انتشارات حكمت ـ طهران

3 ـ الدولة العربية في اسبانيا ، من الفتح حتى سقوط الخلافة . الطبعة الأولى دار النهضة العربية 1978 ، الطبعة الثانية دار النهضة العربية 1980

4 ـ ملامح التيّارات السياسية ، في القرن الأول الهجري . الطبعة الأولى دار النهضة العربية 1979 ، الطبعة الثانية دار النهضة العربية 1982

5 ـ الدولة الأموية والمعارضة ، مدخل الى كتاب السيطرة العربية للمستشرق الهولندي فان فلوتن . الطبعة الأولى دار الحداثة 1980 .

6 ـ الحجاز والدولة الاسلامية ، دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1982

7 ـ حركة التوّابين ، دراسة في الاتجاهات الشيعية المبكّرة يصدر قريباً .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	7
كلمة في المصادر	17
الباب الأول : الحجاز قبل الاسلام	
الوضع الجغرافي ـ السكاني والتطور الاقتصادي	25
التكوين الجغرافي	27
التكوين السكاني	35
التكوين الاقتصادي	54
الصراع السياسي وتطور السلطة في مكة قبل الاسلام	83
الباب الثاني : الحجاز الراشدي	
من دولة المدينة الى دولة عمر : البداية والنموذج	97
تكوين الدولة الاسلامية في الحجاز	99
سقطت مكة وسادت قريش	117
الدولة والبادية الحجازية	129
الحجاز والفتوح	135
الحجاز بعد عمر	152
الحجاز عشية انتقال الخلافة الى الكوفة	175
الحجاز وصفين	189
الباب الثالث : الحجاز السفياني . المواجهة والتحدي	219
الحجاز ومعاوية	221
الحجاز ومحاولة استرداد السلطة	250
ثورة المدينة ـ المحاولة الأولى	270
الأوضاع المستجدة في الحجاز والشام بعد وفاة يزيد	309
الباب الرابع : الحجاز المرواني ، الاحتواء والتبعية	313

سقوط ابن الزبير ، وسياسة الاحتواء (الاستتباع) المرواني الحجازي ... 315.
الحركة الزبيرية : نظرة وتقويم 343
سياسات بني مروان الأوائل في الحجاز 349
خاتمة 363
ملاحق ....
1 ـ الحجازيون في الادارة الاموية 369
2 ـ ولادة الحجاز في القرن الأول 371
3 ـ من الأحداث الحجازية البارزة في القرن الأول 373
خرائط 375
المصادر والمراجع 379
فهرس الاعلام 399
فهرس القبائل والبطون 407
فهرس الأماكن 409

1982/12/115

الحجاز والدولة الإسلامية

كان قيام دولة الأمويين صدمة للحجاز الذي سقط عملياً من معادلة النظام الجديد ، بعد أن حلّ توازن العصبيات محّل توازن التيارات في القاعدة الإسلامية المتداولة حتى عهد عمر . ذلك أن معاوية - عبر الطرح المبكر لمسألة الخلافة وانطلاقاً من منظوره الأموي العصبوي عن « احاطة » الله لقريش ، كونها جامعة النبوة والخلافة » الى جانب تراث ما قبل الإسلام - سعى الى وراثة سلفه الأموي في السلطة (قرابة الدم بالنسبة لعثمان « الخلافة » ووفاة يزيد أخيه « الولاية » قبل ذلك) . . . ومن هذا المنظور ، خاضت الشام من موقع المعارضة ، معركة « الشرعية الأموية » ضد « شرعية الشورى » ومعها الرأي العام القرشي ، دون أن تتمكن الكوفة من مجاراتها على الرغم من قرشية الخليفة . فكان لا بدّ أن ينتهي بالحسم ، انتصار فريق على فريق ، بعد انتهاء مفعول تلك المعادلة الفريدة ، التي كانت تؤدي الى انتصار احدهما دون هزيمة الآخر ، بحيث كانت آخر ملامحها في حركة البصرة التي حاولت طرح نفسها بديلاً وسطاً بين المدينة (الراشدية) والشام (الأموية) .

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الثمن ٤٠ ل . ل . او ما يعادلها